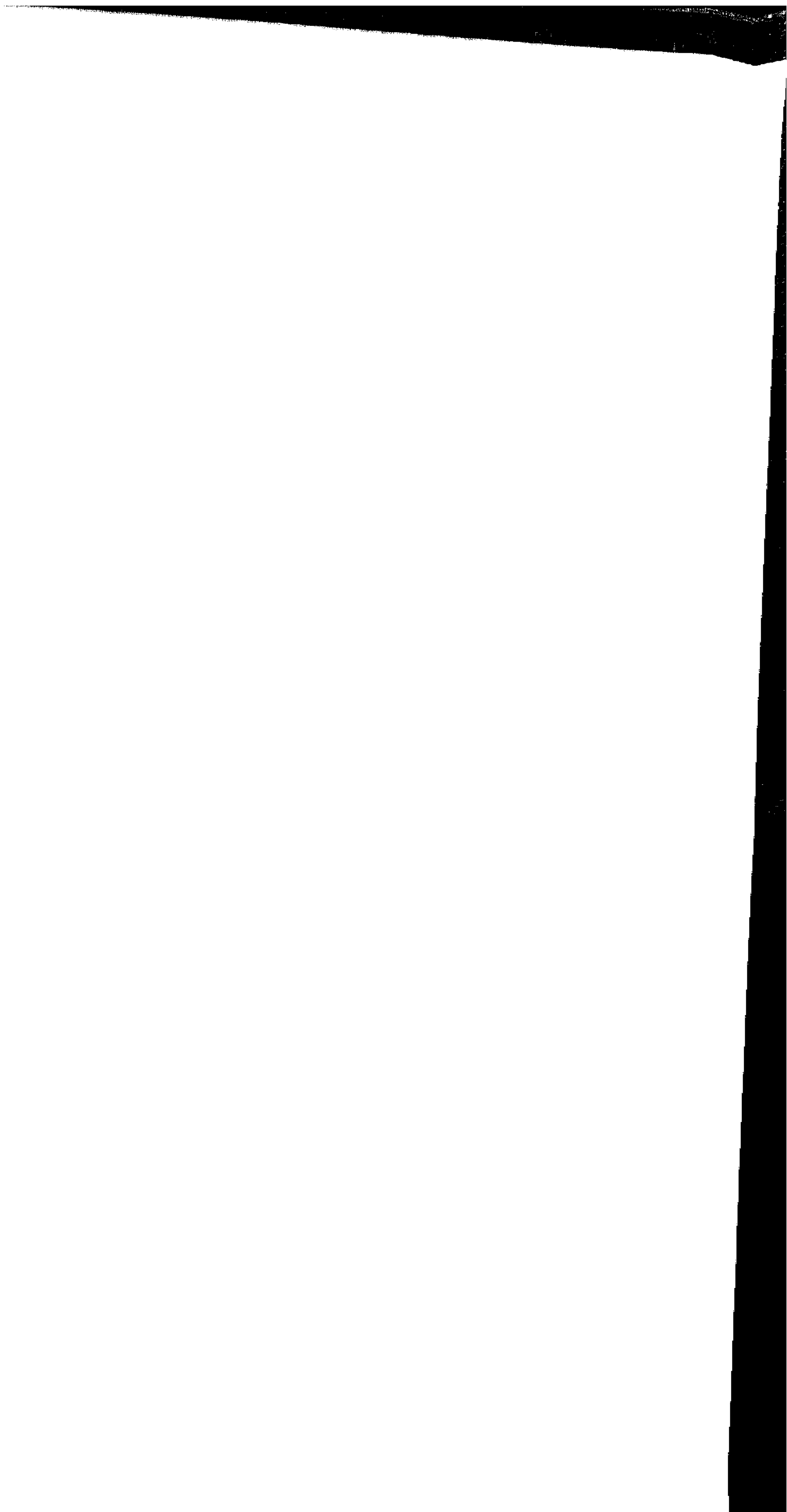


مجلد اول

تاریخ افغانستان

۱۳۰۷ - ۱۳۱۹ هـ

دکتر محمد نجیب الله



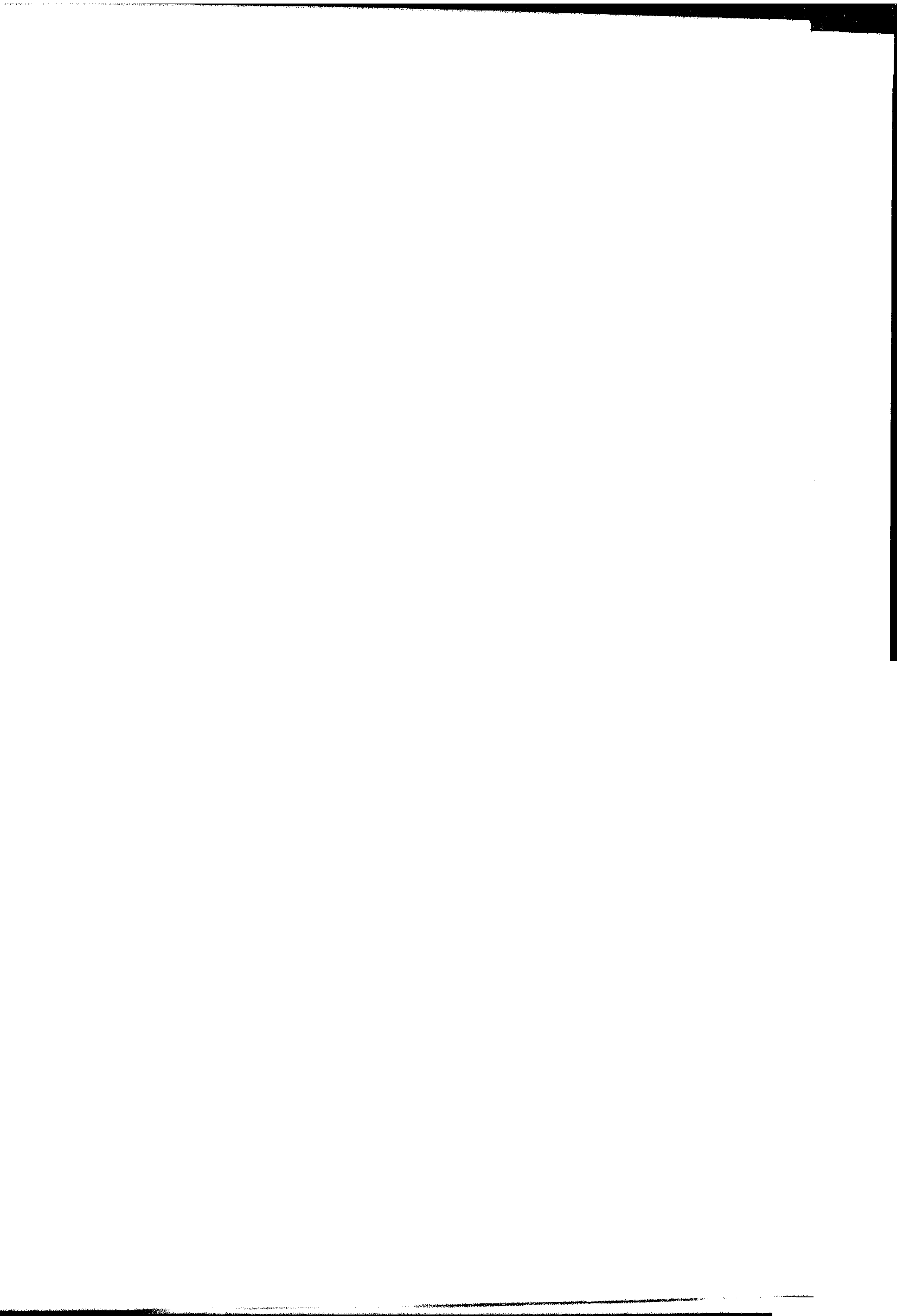
30024

992.75

Cost

12

11



شرح جمل الزجاجي  
لابن عصفور الاشيلي



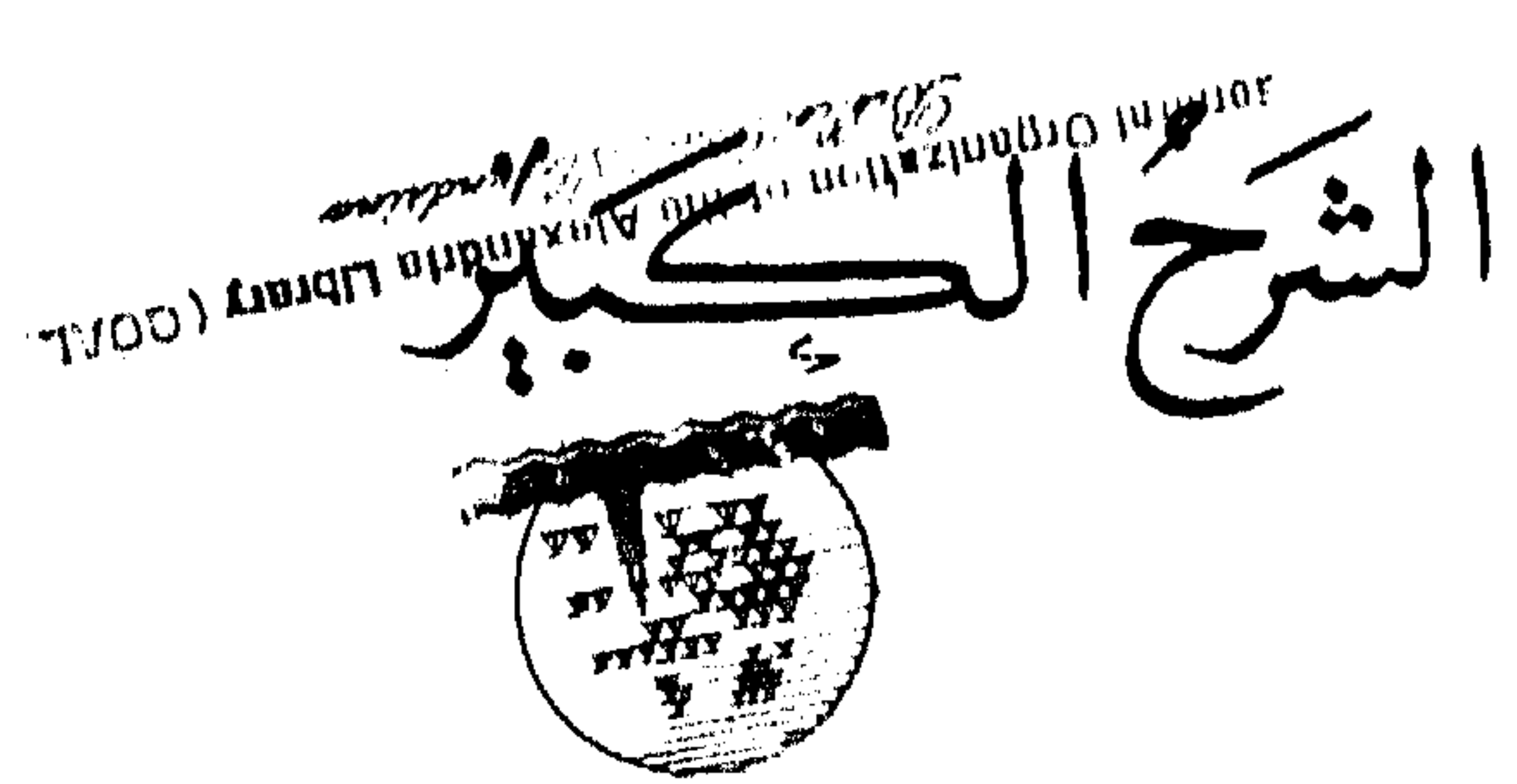
30750

31090

# شرح حاشية الزخايجي

لابن عصفور الإشبيلي

٧٩٧ - ٦٦٩ هـ



الجزء الأول

تحيق

د. محمد أبو جندة

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف:	٤٩٢٠٧٥
رقم التسجيل:	١/٥٧١٥٧



10

11



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## شكر وامتنان

الكتاب ومحققه مدينان لجماعة من فضلاء عصرنا ، أخص بالذكر منهم  
أستاذنا الجليل أحمد عبدالستار الجوارى ، فقد حبَّب إليّ هذا العلم منذ أن  
تلقيته عنه في دراستي الجامعية الاولى ، وسعى إلى العمل على نشر هذا الكتاب  
منذ أن أنجزت تحقيقه عام ١٩٧١م .

وأخص بالذكر أيضاً الاساتذة الاجلاء الدكتور شوقي ضيف والاستاذ علي  
النجدي ناصف والدكتور رمضان عبدالنواب والدكتور محمود فهمي حجازى ،  
فقد أفاضوا عليّ من الفضل والعلم ما لا يحيط به الثناء .

المحقق



القسم الاول

الدراسة



# مقدمة

بقلم الاستاذ الجليل الدكتور شوقي ضيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا جهد علمي قيم نهض به الدكتور صاحب جعفر ابو جناح في تحقيق كتاب من أمهات كتب النحو هو شرح جمل الزجاجي لابن عصفور واحيائه كي ينتفع به الباحثون في تاريخ النحو والنحاة ، ومعروف ان الزجاجي احد الائمة للدين اسسوا المدرسة البغدادية في النحو واقاموا صرحها الشامخ ، وقد نال كتابه ( الجمل ) شهرة مدوية في العصور الوسطى لدقة تنظيمه وتبويبه وحسن صياغته ويسر أسلوبه ، مما جعل النحاة يعكفون قرونا ، ، متطاوله على تدريسه لطلابهم في مشارق العالم العربي ومغاربه ، وقد ظل المصريون والشاميون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتى ظهور ابن مالك في للقرن السابع وابن هشام في القرن الثامن لايعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به ، وما يزال المغرب العربي حتى اليوم يعتمد عليه في تعليم الناشئة النحو ، وهياً ذلك كله لان تتكاثر شروحه من قديم حتى لتبلغ اكثر من مائة وعشرين شرحاً ، ، وفي مقدمة شروحه التي طالما تدارسها النحاة وطلابهم «شرقاً وغرباً» شروح ابن عصفور حامل لواء العربي في القرن السابع الهجري بالاندلس والمغرب ، وله عليه شروح مختلفة : اصغر واوسط واكبر ، وقد اختار الدكتور صاحب جعفر ابو جناح اكبرها واكثرها عسراً ومشقة لكي يبعثه ويعيده إلى الحياة ويمكن الباحثين منه ، معتمداً في ذلك على نسختين : نسخة مكتبة جامع بني باستانبول ونسخة مكتبة امبروز يانا بسيلانو ، ودرسهما دراسة دقيقة مقابلاً بينهما موازناً ، مستخلصاً «نصاً» صحيحاً ضابطاً له خير ضبط ومؤدياً له خير اداء ، منحياً عنه كل تصحيف ونافياً عنه كل تحريف ، وقد مضى يقرؤه ويعرضه عرض

الباحث المنقب الذي يرد كل رأي فيه إلى مصادره ، حتى يستكشفه من جميع وجوهه ، وعلى نحو ما حاول من استكشاف الآراء حاول استكشاف كل ماتناثر في الشرح من أشعار و أبيات تعد بالمئات ، ولم يترك كتاباً من كتب شواهد النحو الا رجع اليه مقارناً ، مع المراجعة ايضاً على كتب معاني القرآن الكريم الامالي والمختارات الشعرية ودواوين الشعراء وكتب اللغة والمعجم ، ومع مقارنة ما فيه من القراءات القرآنية على الكتب الخاصة بالقراءات . وقد مضى يعرف في الهوامش باعلام النحاة كما مضى يبسط كثيراً من مسائل الخلاف في النحو راجعاً إلى كثير من الاصول التي لم تنشر حتى الان مثل المسائل الشيرازيات لابي علي الفارسي وسر صناعة الاعراب لابن جنبي وشرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لابي حيان ، أما الاصول المطبوعة فكاد لا يترك منها اصلاً الا رجع اليه مستضيئاً به ، كمثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والحجة لابي علي الفارسي والخصائص لابن جنبي وشرح ابن بعيش على المفصل ، غير كتب ابن عصفور المخطوطة وغير كتب ابن مالك وابن هشام وهمع الهوامع للسيوطي .

ومعنى ذلك كله ان الدكتور صاحب جعفر استطاع ان يستوفي لتحقيق شرح الحمل لابن عصفور شرائطه العلمية ، بل لقد صعب هذه الشرائط اذ اشترط على نفسه ان يتحول بكل مسألة من مسائل النحو المبثوثة فيه إلى قضية يعرضها على مصنفات النحو الاساسية دارساً لها درساً علمياً متقناً ، مستكملاً من هذا الدرس في هوامش الشرح ما ييسر فهمه ويدلل صعابه ، غير مدخر في ذلك أي لون من الوان العناء والمشقة . وقد وضع بين يدي هذا التحقيق العلمي الحصب تمهيدا عرض فيه حياة ابن عصفور موضعاً من تلمذ لهم ومن تلمذوا له ومصنفاته المختلفة ، وتلا ذلك بثلاثة فصول : تحدث في أولها عن كتاب شرح الحمل محللاً تحليللاً واسعاً لمادته ، مصوراً ترتيبه ونسقه في التقسيمات وعنايته بالحدود ، ثم أخذ يفيض في بيان مصادره ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه ، ثم كتب ائمة النحو من البصريين والكوفيين والبغداديين والاندلسيين ، مما جعل الشرح يستحيل إلى ما يشبه دائرة معارف نحوية تستوعب اكثر آراء



النحاة في بيان كل قاعدة وكل ظاهرة نحوية او صرفية ، وكأنما تحول عقل ابن عصفور إلى ما يشبه عقلاً آلياً يحصى آراء النحاة المختلفين رأياً رأياً ، وهو لا يحصيها فحسب ، بل يناقشها شارحاً ومعللاً أو محتجاً نافذاً في أحيان كثيرة إلى آراء اجتهادية جديدة. وجعل الدكتور صاحب جعفر الفصل الثاني (١) لبيان منهج ابن عصفور النحوي ، موضعاً كيف كان يستعين بالقياس إلى أبعد حد متابعاً في ذلك البصريين تبعية شديدة ، وتابعهم ايضاً في استعاضته بالسماع ، مع تأويله لصياغات الشعر والقراءات التي تشد على قواعد النحو المطردة ، ومع استظهاره للشعر والقرآن والحديث النبوي وكلام الفصحاء ، وكذلك تابع البصريين في العناية بالعلل والحجج المنطقية المعقدة ، مع الاهتمام الشديد بالاحتمالات الاعرابية . وخص الفصل الثالث ببيان آراء ابن عصفور النحوية والصرفية ذاهباً إلى أنه كان يؤثر المذهب البصري على نحو ما يتبين في اعتناقه لكثير من آراء البصريين واعلانه في غير موضع من كتاباته الانتهاء اليهم ، وقد اوضح الآراء التي خالف فيها ابن عصفور الكوفيين ومواطنيه الاندلسيين ، وصور موقفه من آراء الزجاجي ، غير منكر تمثله لكثير من آراء ابي علي الفارسي ، مما قد يشهد من بعض الوجوه بنزعه البغدادية .

ولعل في كل ما قدمت ما يصور بوضوح الجهود العلمية المخلصة التي انفقها الدكتور صاحب جعفر ابو جناح ، في تحقيق هذا الشرح القيم لابن عصفور تحقيق الباحث الذي يحاول بكل ما في وسعه ان يفقه ما يقرأ ويفسره ويعلله ، وانه لتحقيق جدير بالشكر والتهنئة المخلصة الصادقة ..

شوقي ضيف

تموز ١٩٧١

القاهرة

---

(١) نشر الفصل الثاني من هذه الدراسة في العدد التاسع من مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة عام ١٩٧٤ ، ورأيت بعد اعادة النظر فيما تبقي منها ان اقتصر هنا على نشر التمهيد والفصل الاول ، فجعلت التمهيد فصلاً اولاً وجعلت الفصل الاول فصلاً ثانياً الحقت به الفقرتين ٤ ، ٥ من الفصل الثالث من الأصل .



## القبيل الأول

### حياة ابن عصفور وآثاره

أ- عصر ابن عصفور

ب- حياته :

١- اسمه ولقبه وكنيته ونسبه

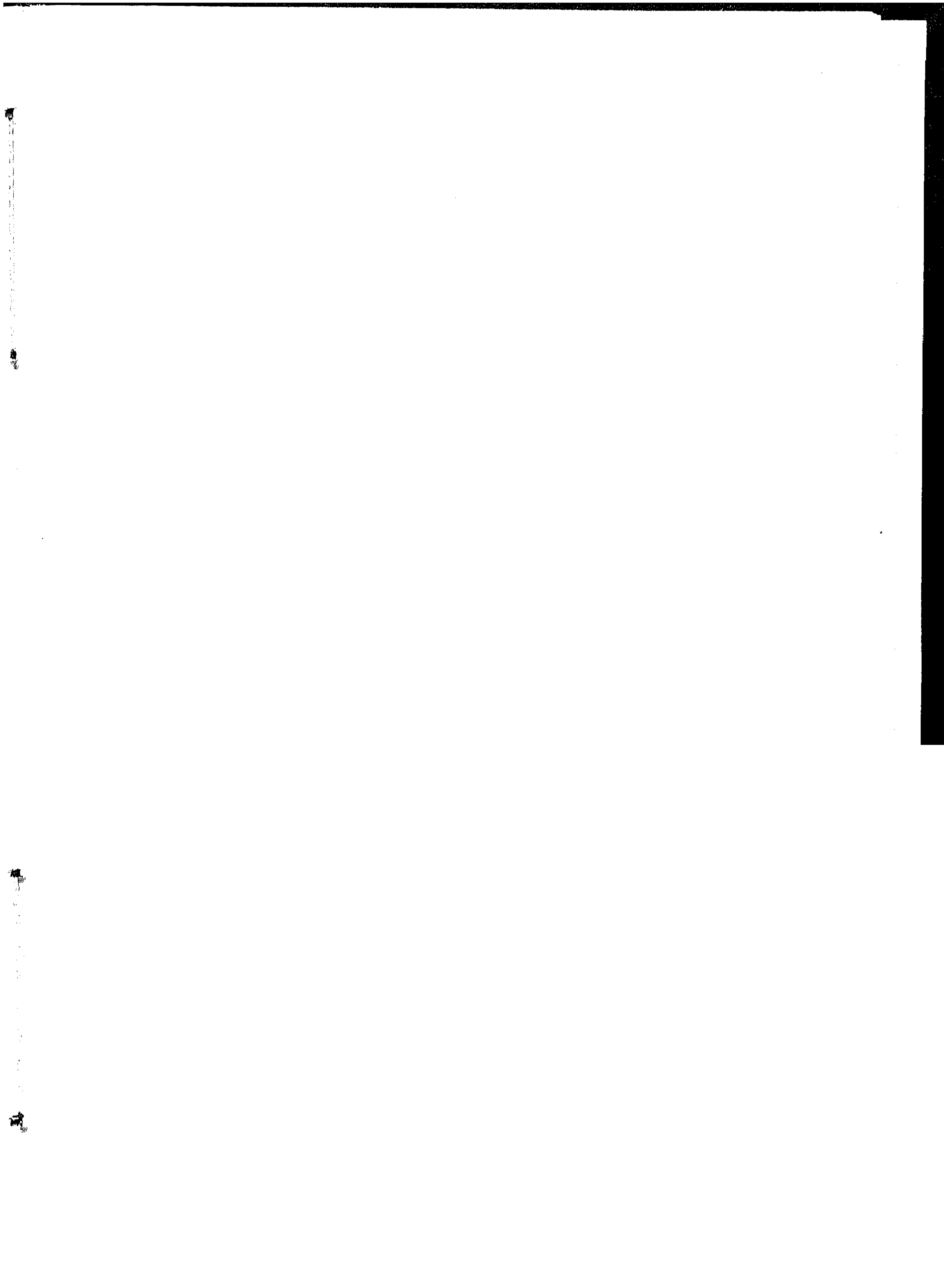
٢- مولده ونشأته

٣- شيوخه وثقافته

٤- نشاطه العلمي ومنزله

٥- وفاته

ج- آثاره



## ١- عصر ابن عصفور

امتدت الحياة بابن عصفور نيفا وسبعين عاما ( ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ )  
هاصر فيها دولتين من دول المغرب العربي . اولاهما الدولة الموحدية  
( ٥٣٧ - ٦٦٨ هـ ) التي حكمت شمال إفريقيا من طرابلس حتى ساحل  
المحيط الأطلسي واكثر بلاد شبه جزيرة الأندلس .

وثانيتها الدولة الحفصية ( ٦٣٤ - ٨٩٧ هـ ) التي انفصلت عن الدولة  
الموحدية فحكمت تونس و ما حولها من أقاليم الشمال الافريقي .  
وكانت الأندلس خلال العصر الموحدى قطرا من أقطار الدولة الموحدية  
الكبرى يضم عدة ولايات منها اشبيلية - موطن ابن عصفور التي كانت  
أعظم هذه الولايات رقعته حيث كانت تشتمل على قواعد شريش وشلونة  
وأركش وقرمونة وأستجة ، ونظرا لما كانت تتمتع به من ميزات جغرافية  
واقتصادية جعلتها خير قاعدة لنزول الجيوش الموحدية القادمة من وراء  
البحر او العائدة من الغزو لتعبر البحر مرة أخرى الى أوطانها بالمغرب ،  
فقد أصبحت قاعدة للحكومة الموحدية بالأندلس ومركزاً لتجمع الجيوش  
فيها (١) ، مما جعلها في ظل الحكم الموحدى أعظم حواضر الأندلس ،  
بل كانت كما يصفها عبد الواحد المراكشي حاضرة الأندلس ، قال : وقد زاد  
أمر هذه المدينة على صفة كل واصف وأتى فوق نعت كل ناعت . (٢)  
وكان يتولى منصب الحاكم العام للأندلس على الأغلب واحد من  
أبناء الخليفة الموحدى أو أخوته ، وفي اشبيلية كان ينتظم حول ولد الخليفة  
أو اخيه بلاط موحدى صغير كان بسطع أحيانا بمن يلتف حول الحاكم

(١) عصر المرابطين والموحدين محمد عبد الله حنان . القسم الثاني ص : ٦١٢ ، ٦٤٢ .

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ٣٧٣ ، ولا بد من الاشارة هنا الى  
ان اشبيلية كانت قبل ذلك عاصمة لملك بني عباد ثم صيرها المرابطون قاعدة لهم ايام كانوا  
بالأندلس فبنوا بها قصوراً عظيمة واجروا فيها المياه وغرسوا البساتين .

من أكابر الشخصيات الأندلسية ، (١)

ومن برز في تاريخ الولاة الموحدين على اشبيلية أبو يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن الذي كان واليا عليها لأبيه بين عامي ٥٣٨ - ٥٥٨ . وكان هذا الأمير - الذي صار فيما بعد خليفة للدولة الموحدية بوفاة أبيه عبد المؤمن عام ٥٥٨ هـ - عالما من اكابر علماء عصره وأديبا متمكنا وفقهيا ومحدثا بارعا يصفه عبد الواحد المراكشي بأنه كان أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لآيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، وقد لقي في اشبيلية رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) فأخذ عنهم جميع ذلك وبزغ فيه ، وكان أحسن الناس الفاظا بالقرآن ، واسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية . (٢) قال المراكشي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر إلى ان أجمع له منهم مالم يجتمع لملك من قبله ممن ملك المغرب . (٣)

ثم ولي اشبيلية من بعده ابنه أبو يوسف المنصور الذي كان أيضا عالما مستنيرا متمكنا من الحديث والفقه واللغة ، وكان شغوفا كأبيه بأن يجمع حوله العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ويجزل صلتهم ويجري المرتبات على الفقهاء والطلبة وفقا لمراتبهم وطبقاتهم ، (٤) وقد كان لهذه النزعة العلمية التي غلبت على معظم الخلفاء الموحدين أثر كبير فيما جرت عليه الدولة الموحدية طوال أيامها من رعاية للعلماء والمفكرين وحشد لأعلام الكتاب حول البلاط الموحدى سواء في

(١) عبد الله عنان : المصدر السابق : ٦٤١ .

(٢) المعجب ٢٣٧ .

(٣) المعجب ٢٣٩ .

(٤) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ٦٤٦ .

مراكش أو اشبيلية ، مما جعل عصر الدولة الموحدية الذي استمر زهاء قرن ونصف أحفل عصور التاريخ الأندلسي والمغربي بالحركات الفكرية ، على الرغم من مرحلة الانحلال والانهياب التي توالى فيها سقوط القواعد الأندلسية الكبرى بيد الأسبان ثم الاضطراب الذي ساد الدولة في شمال إفريقيا وتسبب في انفصال أجزاء عديدة منها ثم سقوطها نهائيا عام ٦٦٨ هـ .

أما الدولة الثانية التي عاش ابن عصفور في ظلها شظرا من حياته فهي الدولة الحفصية (٦٣٤ - ٩١٧ هـ) التي استقلت عن الدولة الموحدية وبسطت نفوذها على تونس وما حولها من أقاليم شمال إفريقيا ،

وقد كان مؤسسها المولى أبو زكريا يحيى بن زكريا الحفصي واليا للدولة الموحدية على تونس ، فلما رأى ضعف سلطان الموحدين واضطراب مملكتهم استقل بما تحت يده وصمى نفسه بالأمير منذ أوائل عام ٦٢٧ هـ ثم مال بث عام ٦٣٤ هـ أن عقد البيعة لنفسه وخلق طاعة الموحدين واتخذ لنفسه صفة السلطان (١)

وأخذ يتوسع في حدود امارته ويسعى لضم الأقاليم المجاورة بالقوة حيناً وبالمصالحة حيناً آخر فأصبحت الدولة الحفصية أعظم الدول التي ورثت مجد الموحدين . (٢)

وبعد عصر أبي زكريا عصر نهضة وازدهار وبعث ساعد على انشائه وتكوينه عناصر اسلامية جديدة دخلت البلاد آتية من الاندلس التي كانت قواعدها ومدنها يومذاك تتهاوى تحت هجمات الأسبان المستمرة . وكان أبو زكريا عالما أديبا عمرا نيا ترك آثارا كثيرة ودامت امارته إحدى وعشرين سنة . (٣)  
على ان الدولة الحفصية بلغت ذروة مجدها في عهد ثاني أمرائها محمد المستنصر (٦٤٧ - ٦٧٥ هـ) الذي ولى السلطة بعد وفاة أبيه أبي زكريا في ٢٢

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ١٧ .

(٢) المغرب في بداية العصور الحديثة للدكتور صلاح العقاد ١٨ .

(٣) تونس العربية لاحسان حقي ٧٦ .

جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ (١) . وكان قبل ذلك واليا لأبيه على بجاية من أعمال تونس منذ عام ٦٣٨ هـ .

وكانت الدولة الحفصية تبدو بما تتمتع به من القوى والموارد والفتوة ملاذا افضل وأقدر على تأدية رسالة المغرب في انجاد الأقاليم الاندلسية حين كانت تتعرض لهجمات الأسبان المتتالية عليها ، ثم في استقبالها للكثيرين من ابنائها وعلمائها الذين اضطرتهم ظروفهم إلى الهجرة إلى ثغور إفريقية وقواعدها ولاسيما تونس وبجاية وتلمسان ، فكان من جراء ذلك أن قامت في شمال إفريقية في أواسط القرن السابع الهجري حركة فكرية وأدبية زاهرة (٢) .

وتبتدىء علاقة ابن عصفور بالدولة الحفصية منذ رحل عن الأندلس أول مرة ليستوطن تونس مدة يسيرة ثم ينتقل إلى بجاية بانتقال الأمير أبي عبدالله محمد بن أبي زكريا الذي صار واليا عليها لأبيه ، وكان هذا الأمير يقرأ على ابن عصفور (٣) .

فاذا علمنا أن الامير محمدا تولى أعمال بجاية في يوم الخميس الثاني من شهر رجب سنة ٦٣٨ هـ (٤) ، استطعنا أن نقدر أن مغادرة ابن عصفور للأندلس كانت في حوالي هذا التاريخ ، لأن اقامته بتونس كانت قصيرة حيث لم يقم بها الا مدة يسيرة كما يقول ابن الزبير ثم غادرها إلى بجاية بصحبة الأمير المذكور . (٥)

(١) الزركشي ص ٢٤ .

(٢) عبد الله عنان ص ٦٤٧ .

(٣) عنوان الدراية للنبريني ١٨٩ .

(٤) الزركشي ٢١ .

(٥) صلة الصلة لابن الزبير ١٤٢ .



## ب- حياة ابن عصفور

### ١- اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي الحضرمي وكنيته أبو الحسن ، ويعرف بابن عصفور . كذا روى اسمه ونسبه عند من أرخوا له من أصحاب الطبقات مثل معاصره الغبريني ( ت ٧١٤هـ ) (١) وابن الزبير ( ت ٧٠٨هـ ) (٢) والصفدي ( ت ٧٦٤هـ ) (٣) وابن شاكر الكتبي ( ت ٧٦٤هـ ) (٤) والسيوطي ( ت ٩١١هـ ) (٥) وابن العماد ( ت ١٠٨٩هـ ) (٦) .

ورواه ابن عبد الملك المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري او اوائل القرن الثامن (٧) ، كما يلي : علي بن أبي الحسين ابن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ابن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي . (٨)

فجعل أباه أبا الحسين ، وزاد في سلسلة نسبه ستة من اجداده ممن لم يذكرهم غيره من المؤرخين . والواقع أننا نقف أمام هذه الزيادة موقفا لا يمكن أن نحكم فيه بشيء ، فابن عبد الملك مؤرخ ثقة ، وهو قريب العهد بعصر ابن عصفور كما أنه مواطن مغربي لا بد ان تكون مراجعه في تاريخه مراجع قريبة العهد أيضا بابن عصفور بل معاصرة له .

- (١) عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني : ١٨٨ .
- (٢) صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير : ١٤٢ .
- (٣) الهادي بالوفيات للصلاح الصفدي (مخطوط مصور بجامعة بغداد) ٢١٨/١٢ .
- (٤) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ١٨٤/٢ .
- (٥) بنية الوعاة للسيوطي : ٣٥٧ .
- (٦) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٣٠/٥ .
- (٧) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني لعبد الله عنان : ٧١٠ .
- (٨) الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ٤١٣/٥ .

ولكن أبا الحسين ، الذي جعله ابن عبد الملك أبا لابن عصفور وهو ما لم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير ولا غيرهما ممن أرخ له ، نقف أمامه بشيء من التردد ، ونحتمل أنه تحريف أو وهم سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي أبو الحسن ذلك لأن جميع من أرخوا لابن عصفور ذكروا أن اسمه على بن مؤمن ، ولم يذكر واحد منهم أبا الحسين هذا . (١)

## ٢- مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة ٥٩٧ هـ ، كما يروى ابن عبد الملك والصفدي وابن شاعر والزركشي ( ت بعد ٨٩٣٢ ) ، وبها نشأ وتعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي اطلعنا عليها شيئا عن نشأته الأولى أو احوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، كما لم تحدثنا عن مراحل تعليمه الأولى وما أخذ من علوم العصر أو مبادئها مما يتلقاه التلاميذ في مراحل التعلم الأولى .

ولكن التاريخ يحدثنا أن إشبيلية كانت يومذاك قاعدة الدولة الموحدية في الأندلس وأعظم الحواضر الأندلسية حيث ازدهرت فيها الحياة العلمية والفكرية وغدت مركزا عظيماً من مراكز الإشعاع الثقافي وموطناً يلتقى فيه كبار علماء الأندلس ومفكريه .

وكانت ولادة ابن عصفور في تلك المدينة العظيمة ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقى علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدي علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس وامتدت الى اطراف بعيدة من العالم الاسلامي آنذاك .

(١) من مؤرخي المغاربة الذين ترجحوا لابن عصفور الزركشي في تاريخ الدولتين ٢٩ .

### ٣ - شيوخه وثقافته :

يذكر مترجمو ابن عصفور اثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم ،  
هما أبو علي الشلوين ( ت ٦٤٥ هـ ) وأبو الحسن الدباج ( ت ٥٦٤٦ هـ )  
ولم يزيدوا عليهما .

أ - أما الشلوين فهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي ،  
من أهل اشبيلية . يكنى أبا علي ويعرف بالشلوين وهي بلسان أهل  
الأندلس الأشقر الأزرق العينين ، وكان والده أشقر أزرق (١) وقيل نسبة  
إلى شلوينة من حصون غرناطة الساحلية (٢) .

ولد سنة ٥٦٢ هـ بأشبيلية وكان والده خبازاً بها فأنفت نفسه من صنعته  
وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه .

روى عن الحافظ أبي بكر بن الجحد وأبي عبدالله بن زبقون وأبي بكر بن حسين  
وإبن بشكوال وأبي بكر بن زهر وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم . (٣)  
كان إماماً في العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر  
ذكره ، وكان إلى جانب تبخره في النحو ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعاً  
في التعليم قال ابن الزبير : وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه  
أو نحوى لا يستند ولو بواسطة إليه . (٤)

ووصفه المقرئ بأنه آية الله تعالى في العربية . (٥)

كما وصفه ابن عبد الملك المراكشي بأنه كان ذا معرفة بالقراءات حاملاً  
للآداب واللغات ، أخذاً بطرف صالح من رواية الحديث متقدماً في العربية

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٥ .

(٢) اختصار القدر المعلل لابن سعيد ١٥٢ .

(٣) وينظر في ترجمة الشلوين المغرب لابن سعيد ١٢٩/٢ ، الديباج المذهب لابن فرحون ١٨٥  
والتكملة لابن الأبار ٦٥٨ وبنية الوعاة للسيوطي ٣٦٤ وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ وابن خلكان  
٣٨٢/١ ، والقفطى ٣٣٢/٢ .

(٤) صلة الصلة ٧١ . (٥) نفع الطيب ٤٩٠/٣ .

كبير أساتذها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققاً بها ،  
حسن الالقاء والتعبير عن أغراضها . قال : تصدر تدريسها - أي العربية -  
بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عاماً وإليه كانت الرحلة فيها  
واستفاد بسبب ذلك جامها عريضاً ومالاً عظيماً وذكرها شائعاً ... ثم تغلى  
عن ذلك في نحو الأربعين وستمائة بالكبرة التي لحقته واشتغال أهل بلده  
بما كان قد دهمهم من اشتعال نار الفتنة التي آلت إلى أخذ الروم بلده .  
قال : وكان آتق أهل عصره طريقته في الخط وأسرعهم كتباً وأكثرهم  
كُتُباً وأبعدهم في الاستاذة صيتاً (١) .

وقال عنه تلميذه ابن سعيد ( ت ٦٨٥ هـ ) : وكان مع امامته في النحو  
مقرئاً لمصنفات الأدب الجلية قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها . (٢)  
ومن مصنفات الشلوبين : شرح الجزولية ، والتوطئة ، وهي ثلاث  
نسخ كما يقول ابن سعيد ، وتعليقات على كتاب سيبويه .

وكانت وفاته بإشبيلية في العشر الأواخر من صفر عام ٦٤٥ هـ خلال  
حصار الأسبان لما الذي انتهى بتسليمها لهم في الخامس من شعبان عام ٦٤٦ هـ .  
ويروى ابن سعيد أن وفاته كانت عام ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسبان على  
إشبيلية بقليل (٣)

ويروى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوبين نحواً من عشرة أعوام إلى  
أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو سبعين طالباً . ثم يقول : قال العلامة  
أبو حيان الذي نعرفه أنه ما أكمل عليه الكتاب أصلاً . (٤)  
ويروى ابن عبد الملك أنه اختص به كثيراً (٥) . كما يروى ابن الزبير أنه

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥ .

(٢) اختصار القدر المثل ١٥٤ .

(٣) نفس المصدر ١٥٤ .

(٤) الموافق بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٤١٣/٥ .

لازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيراً ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة (١).

وتعكس لنا هذه الحكاية التي يرويها صاحب نفع الطيب صورة لهذه المنافرة التي وقعت بين الشلوبين وتلميذه ابن عصفور .

فقد روى المقرئ أن أبا جعفر النبلي قرئ عليه يوماً قول امرئ القيس :

حَيَّ الحُمُولَ بِجَانِبِ العَزْلِ إِذْ لا يَلَاثِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي

فقال لطلبته : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني إذ . فتنازعوا القول فقال :

حسبكم قرئ هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين فسألنا هذا السؤال وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس ، وكان الشلوبين يغض منه فقال لنا : اذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ، يعني ابن عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة وهو يتكلم بغرائب النحو فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا .

ثم جئنا بعد على عادتنا لأبي علي فنسى حتى قرئ عليه قول النابغة :

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لا اِرْتِجَاعَ لَهُ .....

فتذكر وقال : ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث فأقسم ألا نخبرنا ما العامل فيه (٢) .

وحين نقرأ سيرة الشلوبين لانعجب لهذا الذي وقع بينه وبين ابن عصفور . فهو كما يروي عنه تلميذه ابن سعيد اشتهر في اقراءه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، لا يبالي من وضع فيه لسانه (٣) .

ويروي ابن سعيد أيضاً أن أبا العلاء بن المنصور - من أمراء الموحدين - قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه فمنع

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) نفع الطيب ٢٠٩/٢ .

(٣) اختصار القدر . المل ١٥٢ .

الحضور من حينئذ وقيل له : أنت رجل لاترك هادتك وأمه الفقه ليسوا كأئمة النحو ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك (١) .  
كما يروى عنه في هذا الشأن حكاية طريفة وقعت له مع أحد طلبته تبين مدى حدة خلقه وثورته وانفعاله حيث تشعبت المذاكرة بينه وبين هذا الطالب الذي كان يلقب بالحمار فغضب الشلوين وثار بهذا الطالب وشتمه ثم زحف نحوه وهو يضع اصبعيه في أذنيه وينهق مقلداً صوت الحمار حتى اجتمعت العامة بباب المسجد وكانت حالة مضحكة كما يقول ابن سعيد (٢) .  
وفي ذلك يقول ابن عتمة الطيب الذي كان يلم بمجالس الشلوين للمأماً قليلاً :

تجنب إن رُشِدْتَ أبا عليٍّ ولا تقربه ما بين الأنامِ -  
ونكّب نحوه إن كُنْتَ تَأبَى وتأنف هِمةً سقطَ الكلامِ -  
بمُؤدِّ الرجلِ في الأقرانِ جهلاً ويلعنُ سيئويه بلا احتشامِ -  
وان باراهُ معترضٌ بحقٍ سمعتَ لديه غوغاءَ الطغامِ -

فهذه الطباع التي عرفت عن الشلوين ثم ما كان يتصف به من غفلة شديدة صدرت عنه بسببها نوادر غريبة تناقلها الناس (٣) ، كل هذا يمكن أن يفسر لنا الجفوة التي وقعت بينه وبين تلميذه الذي لازمه طويلاً وأخذ عنه ثم برع وتصدر للتدريس على عهد شيخه الذي يبدو أنه رأى فيه منافساً ومنازِعاً له على ما كان له من منزلة علمية بين مواطنيه .

ب- ابو الحسن الدباج :

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرئ من أهل إشبيلية ، يكنى أبا الحسن ويعرف بالدباج ، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٦ هـ وأخذ القراءات عن

(١) نفس المصدر ١٥٣ .

(٢) اختصار القدح ١٥٣ .

(٣) اختصار القدح ١٥٤ وانظر الذيل والتكملة ٥٦٢/٥ وصلة الصلة ٢٠ .

أبي بكر بن صاف ، وتلا بالسبع على صهره أبي الحسن نجبة ولم يكمل عليه .  
وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وغيرهما .  
وكان كما يصفه ابن الزبير نحويًا أديبًا ومقرئًا جليلاً فاضلاً ، آخر المقرئين  
الجيلة بأشبيلية ، أقرأ عمره كله وروى عنه ناس كثير (١) .

ووصفه تلميذه ابن سعيد بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية ، قال :  
وهو ممن قرأت عليه مدة ورويت عنه من الكتب عدة ، وكان مع رقة  
حاشيته وتلفه مع أصناف غاشيته أمتن الناس ديناً وأخلصهم لله يقيناً حتى  
ان أهل أشبيلية ارتضوه للجامع العديس اماماً (٢) .

وقال عنه ابن هبدا الملك إنه كان حسن السميت والهدى ديناً صالحاً سنياً  
فاضلاً ظريف الدعابة حسن اللوزعية مقرئاً مجوداً متعلقاً برواية يسيرة من  
الحديث متقدماً في العربية والأدب ، يقرض قطعاً من الشعر فيها قال :  
عكف على إقراء القرآن وتدريس العربية نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه  
ولا عرج على غيره نزاهة عن الأطماع وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها ،  
وكان مبارك التعليم فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقاً كثيراً (٣) .

وكانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسبان  
عليها بتسعة أيام . قال ابن هبدا الملك : ولم يحضر الصلاة عليه الا ثلاثة نفر  
لما حل بالناس حينئذ من الموت وباء وجوعاً (٤) .

فاين عصفور اذن أخذ علوم العربية والقراءات عن رجلين من أجل  
شيوخ العصر وكانت امامتهما مسألة لا تحتمل الجدل او النزاع فيها . وكان  
الشلوبين إلى جانب تدريسه للنحو يقرئ طلابه كتب الأدب مثل الكامل

(١) صلة الصلة ١٣٧ .

(٢) اختصار القدر ١٥٥ .

(٣) الذيل والتكملة ١٩٩/٥ .

(٤) نفس المصدر . وانظر في ترجمة الدباج ايضاً : التكملة ٦٨٣/٢ ، المغرب لابن سعيد ٢٥٥/١

ورايات المبرزين لابن سعيد ١٦ ، والبغية ٣٣١ وشذرات الذهب ٢٣٥/٥ .

للمبرد ودواوين الشعر مثل ديوان المتنبي (١) فالراجح أن ملازمة ابن عصفور له التي امتدت نحواً من عشر سنين جعلته يتلقى عنه علوم النحو والأدب كما كان يتلقى القراءات والعربية والأدب عن أبي الحسن الدباج الذي عكف على تدريسها نحو خمسين سنة .

لهذا نجد ابن الزبير يقول في ترجمة ابن عصفور أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى ما ذكر ، أي علوم العربية (٢) .

ويروي الصفدي عن الشيخ شمس الدين ان ابن عصفور لم يكن له تعلق بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث (٣) .

وتدل قائمة كتب ابن عصفور التي وضعها على أنه لم يكن له اهتمام بغير علوم العربية وأدائها من نحو وصرف وشروح لأشعار الجاهليين والاسلاميين . غير أن الغبريني يروي ما ينقض ظاهره هذا الكلام اذ يقول : وأخبرني بعض أصحابنا أنه شرح جزء من كتاب الله العزيز وسلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه من الأبراد والأصدار والأعداد بنا يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بأيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة وقال : لو أعاني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزاع لكان ذخيرة العالم . قال الغبريني : وهو محسن وله القدرة على هذا وهو أولى الناس بشرح كتاب الله تعالى (٤) .

والغبريني قريب العهد بابن عصفور ، بل هو معاصر له وهو من أهل بجاية التي سكنها ابن عصفور مدة وأقرأ بها ، فروايته لا بد أن نضع موضع الاهتمام لاسيما انه ثقة وكان قاضياً للقضاة في بلده .  
وحين ندقق النظر في هذه الرواية لانرى فيها ما ينقض ابن الزبير

(١) اختصار القدر : ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ١٤٣ وانظر فوات الوفيات ١٨٤/٢ والبغية ٣٥٧ .

(٣) الرازي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٤) عنوان الدراية ١٩٠ .



وغيره من ان ابن عصفور لم يتأهل لغير تدريس العربية ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى علومها ، فهذا الشرح الذي ينسب لابن عصفور لم يزد عن كونه شرحاً لغويًا يغلب عليه طابع الاهتمام بالمسائل الأدبية في لغة القرآن واسلوبه ولم يكن تفسيراً يعالج أحكام الآيات وما يتعلق بها من أمور الفقه والمعاملات او نحوها من العلوم القرآنية التي تتطلب تبحراً واختصاصاً عميقاً بها ، وهذا هو ماتوحى به عبارة الغبريني ، وابن عصفور كما سنرى ترك عدداً من المصنفات التي شرح بها أشعار الجاهليين والاسلاميين شرحاً أدبياً يكشف عن تمكنه من فهم النصوص الأدبية ، والقرآن لاشك نص أدبي يمثل أعلى مراتب الفصاحة في العربية ، فليس عسيرا على ابن عصفور الذي يلقب بحامل لواء العربية ان يتصدى لشرح جزء منه شرحاً أدبياً يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على انحاء مستحسنة كما يقول الغبريني ، وله في هذا سلف في أبي عبيدة الذي وضع كتابه ( مجاز القرآن ) على هذا النحو .

ويقول الغبريني أيضا في ترجمة ابن عصفور : وتدل تأليفه على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن ايراده فيها تقسيما وحدودا واستعمالا للأدلة . (١)

وليس غريباً على ابن عصفور الذي نشأ في أشيلية ودرس بها أن يقرأ علوم الفلسفة والعلوم العقلية على شيوخها . فقد كانت اشيلية كما يحدثنا التاريخ مستقراً لأعلام الفلسفة في الأندلس مثل ابن طفيل ( ت ٥٥٨١ ) وتلميذه ابن رشد ( ت ٥٥٩٥ ) وكانا مع الأمير الموحدى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن حينما كان هناك عام ٥٦٦ هـ وما بعدها (٢) واليا عليها لأبيه عبد المؤمن .

وكان هذا الخليفة شغوفاً بالدراسات الفلسفية مما جعله يختص ابن طفيل

(١) عنوان الدراية ١٩٠ .

(٢) المعجب ٢٣٨ - ٢٤٢ .

برعايته وملازمته متخذاً إياه طبيباً خاصاً ، ثم استمرت حال ابن طفيل كذلك مع ولده أبي يوسف يعقوب ، كذلك كان ابن رشد مقرباً عند الخليفة أبي يعقوب كما كان طبيبه الخاص إلى جانب شيخه ابن طفيل . وولى قضاء مدينة اشبيلية ومدينة قرطبة بعد ذلك ، ولقى نفس هذه الحظوة عند الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور بن الخليفة أبي يعقوب (١).

ولابد أن تكون الدراسات الفلسفية والعقلية التي نضجت على أيدي هذين الفيلسوفين العظمين وما تركاه فيها من المصنفات التي ظلت عمادا للدراسة الفلسفية في أوربا حتى عصور متأخرة ، لابد أن تكون قد أعطت ثمارها في البيئة الأندلسية وحواضرها المهمة مثل أشبيلية وغرناطة وقرطبة وغيرها ، ولابد أن تكون هذه الدراسات قد لقيت من يعني بها من الشيوخ والدارسين ويقوم على رعايتها حتى تستمر جذوتها في الديار الأندلسية. وفي حديثنا عن شرح الجمل سنعرض لبعض المظاهر التي يظهر فيها تأثير ابن عصفور بعلم المنطق عندما يحلل المادة النحوية ويافع عن وجهة النظر التي يتبناها .

#### ٤ - نشاطه العلمي ومنزله :

يحدثنا مترجمو ابن عصفور أنه بعد أن استكمل دراسته على شيوخه مثل الشنوبين والدباج تصدر للتدريس ، وكان ذلك في بلده اشبيلية اول الأمر (٢) وكانت له حلقة كبيرة يارس فيها طلابه بعد ان برع واستقل . (٣) ثم مالبت ان غادر اشبيلية ليتجول في بلاد الأندلس يقرىء فيها فدخل شربش ثم شدونة ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية . وأقام بكل بلد من هذه اشهرًا وأقبل عليه العلبة بكل بلد منها ، وكما يقول ابن الزبير فانه أملى بها تقايدته

(١) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني ٧٢٠ .

(٢) صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) نفع الطيب ٢٠٩/٢ .

على الحمل للزجاجي وايضاح الفارسي والكراسة المنسوبة للجزولي وكتاب  
سيبويه ، وكان ذا كرا لها يملها من حفظه وهي كما يصفها ابن الزبير  
من أنفع التقايد في بابها (١).

ثم غادر ابن عصفور الأندلس وعبر البحر إلى افريقية وأقام  
بتونس مدة يسيرة مع الأمير ابي عبدالله محمد بن الأمير ابي زكريا يحيى بن  
أبي حفص صاحب تونس ، ويظهر أن ذلك كان باستدعاء من الأمير المذكور  
الذي كان يقرأ عليه قبل ان تنتقل الامارة اليه بوفاة ابيه ابي زكريا عام ٦٤٧ هـ.  
وحيثما انتقل الأمير محمد الى بجاية من أعمال الدولة الحفصية واليا عليها  
عام ٦٣٨ هـ انتقل ابن عصفور معه وكان أحد خواص مجلسه بها ، وكما يروى  
الغبريني فقد قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في هذه المدينة . (٢)

ومن بجاية عاد ابن عصفور ثانية إلى تونس ثم عبر البحر إلى الأندلس وقصد  
لورقة في شرقي شبه الجزيرة ثم رحل إلى غرب الأندلس وعبر إلى مدينة سلا  
وأقام بها يسيراً . والظاهر أن عودته إلى الأندلس كانت بعد عام ٦٤٦ هـ وهو  
العام الذي سقطت فيه اشبيلية بيد الأسبان ، حيث لم يذكر لنا ابن الزبير أو غيره  
أنه زارها في رحلته هذه ، وهي كما نعرف بلده الذي نشأ وعاش فيه صدر حياته .  
وبعد أن أقام بمدينة سلا فترة قصيرة عاد إلى إفريقية (تونس) ثانية باستدعاء  
الأمير ابي عبدالله المستنصر الحفصي الذي كان معه في تونس وبجاية قبل ذلك .  
وأقام بتونس حتى توفى بها .

وفي رواية ابن عبد الملك أن ابن عصفور زار مراکش أيضاً في اثناء تجواله  
بديار الأندلس والمغرب (٣).

وعن منزلة ابن عصفور العلمية يحدثنا مترجموه فيقول ابن عبد الملك في ترجمته

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) عنوان الدراية ١٨٨ وانظر صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ .

له : وكان ماهراً في علم العربية ريتان من الأدب حسن التصرف ، من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان . قال : ومصنّفه في الصرف - أي الممتع - جليل نافع ومقرّبهُ في النحو شاهد بذكره للعربية وإشرافه على مشهورها وشاؤها . (١)

ويقول الغبريني : وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلاده نجب ، واجلهم عندي رجالات . الأستاذ أبو الحسن هذا والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع ، وأجل الاستاذين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيد أجل منه ، جمع رحمه الله بين الحفظ والانتقان والتصوير وفصاحة اللسان ، وهو حافظ متصور لما هو حافظ له قادر على التعبير عن محفوظه وهذه هي الغاية ، وهي أن يكون المرء حافظاً له متصوراً معبراً ، وقل أن يجمع مثل هذا الآحاد ، ثم يقول : وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين ، قال : وتأليف أبي الحسن رحمه الله في العربية أحسن التصانيف ومن أجل الموضوعات والتأليف ... وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك مُحَصَّل والذي قيّد عنه أصحابه أكثر من تأليفه التي ألفها ثم قال : وبالجملة فيأيق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة . (٢)

والغبريني (ت ٥٧١٤هـ) هذا تونسي من أهل بجاية ، كان قاضياً للقضاة فيها وألف كتابه في نهاية القرن السابع الهجري ترجم فيه لمن عرف من العلماء ببجاية خلال ذلك القرن . فهو قريب العهد بابن عصفور ، كما أن صاحبه الفقيه أبا زكريا يحيى اليعربيني أخذ عن ابن عصفور وانتفع به ، فهو يعرف لابن عصفور قدره ومنزله في نفوس معاصريه وطلابه .

ويتحدث عنه تلميذه ابن سعيد المغربي (ت ٥٦٨٥هـ) في تذييله لرسالة ابن حزم في فضل الأندلس فيقول : واليه انتهت علوم النحو وعليه الاحالة الآن

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) عنوان الدراية ١٨٩ .

من المشرق والمغرب، وأُتيت له من أفريقية بكتاب المقرب في النحو فتُلقتي  
باليمن من كل جهة وطار بجناح الاغتباط. (١)

ويقول عنه في القدح المعلى: وأبو الحسن الآن امام بهذا الشأن (أي النحو)  
في المغرب والمشرق، وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ومقابل بالبر  
الفائق. (٢)

أما الصفدي فيصفه بأنه حامل لواء العربية في الأندلس، وكذلك يصفه  
ابن شاكر والسيوطي وابن العماد. (٣)

على أن هذه المنزلة التي أشاد بها مترجمو ابن عصفور ومعاصروه كانت  
مبعث ضيق وحسد في نفوس بعض الناس من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم.  
فالمقرى بروى في نفع الطيب ان ابن عصفور لما الف كتاب المقرب  
انتقده جماعة من أهل قطره وغيرهم، ومنهم ابن الضائع وابن هشام  
الخضراوي ووضع في ذلك كتابا سماه: المنهج المعرب في الرد على المقرب،  
قال المقرى: وفيه تخليط كثير وتعسف، ثم أنشد:

(وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل ان يأتي له بضرب). قال:  
ومنهم ابن الحاج وأبو الحسن حازم القرطاجني الخزرجي وابن مؤمن القماسي  
وبهاء الدين بن النحاس. (٤)

وقال في ترجمة أبي عبدالله محمد بن الأزرق: ولما انشد ابن الأزرق المذكور  
في كتابه روضة الأعلام قول القائل (٥) في مدح ابن عصفور:

نقل النحو إلينا الدؤلى عن أمير المؤمنين البطل

(١) نفع الطيب ١٨٤/٣ .

(٢) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ ، فوات الوفيات ١٨٤/٢ ، البنية ٣٥٧ ، شذرات الذهب  
٣٣٠/٥ .

(٣) نفع الطيب ١٤٨/٤ .

(٤) نفع الطيب ١٤٨/٤ .

(٥) هو القاضي ناصر الدين بن المنير المالكي الاسكندري (ت ٧٣٣ كما في البنية ٣٥٧ .

بدأ النحو على وكذا ختم النحو ابن عصفور على  
قال بعده مانصه : على ان صاحبنا الكاتب، الأديب الأبرع ابا عبدالله محمد  
ابن الأزرق الوادي اشى رحمه الله تعالى قد قال فيما يدافع ابن عصفور  
عما اقتضاه هذا المدح له بتفضيل الأستاذ المحقق ابي الحسن بن الضائع عليه،  
واقدم ابداع في ذلك ماشاء لما تضمن من التورية .

بضائعك ابن الضائع النذب قد أتت بحفظ من التحقيق والعلم موفور  
فطيرت عقاباً كاسراً او ماترى مطارك قد اعىى جناح ابن عصفور (١)  
٤- وفاته :

تختلف الرواية في تاريخ وفاة ابن عصفور على اربعة اوجه .

١ - يروى ابن الزبير والغبرني انه توفي في عشر السبعين وستمائة دون  
ان يحددوا السنة التي توفي فيها .

٢ - يروى ابن عبد الملك أنه توفي بدار سكناه من قصبة تونس بعد ظهر  
يوم السبت لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وخمسين وستمائة ودفن عقب  
العصر من يوم وفاته. (٢) والمرجح أن «خمسين» محرفة من ستين حيث يذكر  
ابن شاکر أن ابن عصفور توفي سنة ٦٦٩ هـ بتونس وكذلك الزركشى الذي  
يحدد ليلة الأحد ٢٥ ذي القعدة سنة ٦٦٩ تاريخاً لوفاة وكذلك الصفدي  
في احدي روايته ، وابن العماد في شذرات الذهب حيث يذكر وفاته ضمن  
أحداث سنة ٦٦٩ هـ .

كما أن رواية ابن الزبير والغبرني ترى أنه توفي في عشر السبعين .

(١) نفع الطيب ٧٠١/٢ .

(٢) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ وانظر الوافي ٢١٨/١٢ وفوات الوفيات ١٨٥/٢ والشذرات

. ٣٣٠/٥

٣ - يروي الصفدي أنه توفي بتونس في رابع عشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٣هـ قال : وقيل سنة تسع وستين وستمائة : وينقل عنه هذا السيوطي في البغية .

٤ - ينقل الزركشي عن وفيات ابن قنفذ أنه توفي سنة ٦٦٧هـ غريباً بتونس . ثم يقول : في وفاته روايات ٦٦٣ ، ٦٧ ، ٦٩ . (١)

فأمامنا الآن أربع روايات الأولى منها لا تحدد سنة بعينها ولكنها تؤكد وفاته في العقد السابع من القرن السابع الهجري . والرابعة مستبعدة لأنها مفردة وليست صادرة عن أحد من معاصري ابن عصفور أو القريبين العهد به . فتبقى أمامنا روايتان ، الأولى رواية ابن عبد الملك والزركشي وهي التي تقول بوفاة سنة ٦٦٩هـ ويؤيدها ابن شاكر وابن العماد والصفدي في إحدى روايته ، والثانية إحدى روايتي الصفدي وهي التي تقول بوفاة سنة ٦٦٣هـ ، وهو لم يرجحها أو يجزم بها .

أمام هذا نؤثر أن نختار رواية ابن عبد الملك وهو معاصر لابن عصفور وهي أيضاً رواية الزركشي وليس هناك ما ينقضها أو يعارضها غير رواية الصفدي وهي محتملة وليس قاطعة .

فتكون وفاة ابن عصفور اذن عام ٦٦٩هـ ويكون بذلك قد عمر حوالي اثنين وسبعين عاماً .

وإذا كان الخلاف قد وقع في تاريخ وفاة ابن عصفور فهو وارد أيضاً في سبب هذه الوفاة . فالزركشي ينقل عن ابن قنفذ أن ابن عصفور توفي غريباً بتونس (٢) . لكن الصفدي ينقل رواية غريبة في سبب هذه الوفاة فيقول في ترجمته له : ولم يكن بذلك في الورع ، قلت : كان الشيخ تقي

(١) الاعلام ١٧٩/٥ .

(٢) الاعلام ١٧٩/٥ .

الدين بن تيمية يدعى أنه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس شراب الى أن مات (١).  
وهذه الرواية نقلها عنه ابن شاكر والسيوطي وابن العماد .

أما عن تناول ابن عصفور للشراب فهو أمر غير مستبعد ، لاسيما أن هناك  
أبياتاً يرويها عنه الصفدي والسيوطي وابن العماد يقول فيها :

لما تَدَنَسْتُ بِالتَّفْرِيطِ فِي كِبَرِي وَصَرْتُ مُغْرَى بِشَرِبِ الرَّاحِ وَاللَّعْسِ  
رَأَيْتُ أَنَّ خَضَابَ الشَّيْبِ أَسْتَرَلِي أَنَّ الْبِيَاضَ قَلِيلُ الْحَمَلِ لِلدَّنْسِ  
لَكِنِ الْأَمْرَ الْمُسْتَبْعَدَ أَنْ يَجْلِسَ شَيْخٌ عَالِمٌ تَجَاوَزَ السَّبْعِينَ ، وَفِي مَنْزِلَةِ كَالْتِي  
كَانَتْ لِابْنِ عَصْفُورٍ فِي نَفُوسِ مَعَاصِرِهِ ، فِي مَجْلَسِ شَرَابٍ يَتَبَدَّلُ فِيهِ وَيُسْتَخْفَى  
بِهِ حَتَّى يُرْجَمَ بِالنَّارِنَجِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ !

ولولا أن هذه الرواية تروى عن ابن تيمية وهو امام كبير لما كانت شيئاً  
يستحق التعرض له أو مناقشته .

ولكن الرواية التي ينقلها الزركشي في وفاة ابن عصفور تبدو أقرب  
الروايات الى الصحة فهو يقول : وكان سبب موته فيما نقل عن الشيخ  
أحمد القلجاني (٢) وغيره أنه دخل على السلطان - أي المستنصر الحفصي  
(ت ٥٦٧٥) - يوماً وهو جالس برياض أبي فهر في القبة التي على الجابية  
الكبيرة فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته ، : قد أصبح ملكنا الغداة  
عظيماً ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا . فوجدها السلطان في  
نفسه ، فلما قام الاستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه في الجابية  
المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ثم قال لمن حضره : لا تركوه  
يصعد ، مظهرأ اللعب معه ، فكلما أراد الصعود رده ، وبعد صعوده  
أصابه برد وحمية بقي ثلاثة أيام وقضى نحبه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا قرب

(١) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٢) هو الشيخ الفقيه المفتي ابو العباس احمد القلجاني (٧٧٨ - ٨٦٢ هـ) من علماء تونس ومن  
تولوا الفتيا والقضاء والخطابة في جامع الزيتونة وغيره .

انظر الزركشي : ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .



جبانة الشيخ ابن نعيم شرقي باب يتجمل أحد أبواب القعبة . (١)  
والذي جعلنا نطمن الى صحة هذه الرواية . أن المستنصر كان معروفاً  
بسرعة عصب والنزق في تصرفاته . وقد سبق له أن قتل النقيه المؤرخ المشهور  
ابن الأبار النضاعي (ت ٦٥٨هـ) بعد أن ضرب بالسياط كثيراً ، لأسباب  
نافهة لا يجوز أن تكون سبباً في اراقة دمه ، وهو العالم الحلبي بين أبناء عصره . (٢)  
كما أن هذه الرواية يمكن أن تكون أصلاً تفرعت عنه الروايتان الأخرتان  
في وفاة ابن عصفور . فالقائه في البئر أو هم بعض الناقلين أنه توفي فيه غريقاً  
كما جاء في رواية ابن قنفذ . كما أن معاينة السلطان له وأمره أصحابه بأن  
يردوه الى البئر كلما أرد الخروج منها . أو هم الآخران بأن وفاته كانت  
بسبب من رجمه بالنارنج الذي لا يستبعد أن يكون بين أيدي الحاضرين آنذاك  
ولكنه لم يكن سبباً في الوفاة كما رأينا .

### ج - آثار ابن عصفور

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات في النحو والصرف والأدب  
جاوزت عشرين مصنفاً . وما بقي بأيدينا من هذه المصنفات شيء يسير  
بالنسبة الى ما لم يصل إلينا ، ولما لم نستطع ترتيب هذه الآثار ترتيباً تاريخياً  
بحسب الزمن الذي وصعت فيه ، لاننا لانملك الوسيلة التي تهدينا الى ذلك فقد  
اخترنا ان نرتبها بحسب الحروف الاولى من أسمائها . مبتدئين بما وصل  
إلينا منها أولاً ثم ما لم يصل إلينا أو ما لم نطلع عليه .

١ - شرح الجمل : يروي السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور  
ثلاثة شروح على جمل الزجاجي . كما يروي الغبريني أن له شروحات على  
الجمل . وينقل صاحب كشف الظنون في حديثه عن جمل عبد القاهر الجرجاني  
أن لابن عصفور ثلاثة شروح عليها (٣) . وهو لاشك وهم منه وفي حاشيته

(١) تاريخ الدولتين للزركش ٣٠ .

(٢) الزركش : ٢٧ وانظر : مصر الرباطين والموسمين لبد الك عنان (النسب الثاني) ٧٠٦ .

(٣) كشف الظنون : ٦٠٢ .

علق الفاشر مايبي : وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي ، وهكذا في هامش الاصل بخط بعض الفضلاء ولم يذكره بين شراح الجمل .  
والذي وصل اليه من شروح الجمل اثنان . أحدهما يقع في مائة وستين ورقة ومنه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) وهي مكتوبة سنة ٨٧٤٧. ومنه أيضاً نسخة أخرى في ليدن .  
بهولندا تحت رقم (٤٣). وقد استحصلت منها مصورة فوجدتها مطابقة للنسخة التيمورية . والثاني يقع في حوالي مائتين وسبعين ورقة ، وهو الذي حققناه اعتماداً على نسختين احدهما مصورة في الجامعة العربية عن نسخة مكتبة بني جامع بتركيا برقم ١٠٧٣ ، والثانية موجودة في مكتبة اميروزيانا بايطاليا تحت رقم ١٥٤ ، والنسختان بخط ناسخ واحد .

٢ - شرح المقرب : يذكر الغبريني أن لابن عصفور شروحات على المقرب . والذي يظهر ان لابن عصفور شرحه على المقرب احدهما كبير ، وهو الذي اختصره أبو حيان في كتاب سماه ، الموفور من شرح ابن عصفور (١) ، وهذا الشرح لم يصلنا والثاني شرح صغير جعله ابن عصفور في ستين ورقة وغرضه أن يوضح فيه المسائل التي وردت في المقرب ولحقها الغموض بسبب الاختصار الذي صيغ به المقرب كما مثل فيه لكثير من المسائل التي عرضها في المقرب بدون ان يوضحها بالأمثلة ويذكر ابن عصفور في مقدمة كتابه هذا انه الفه استجابة لطلب الامير أبي عيسى (٢) بن الأمير أبي زكريا يحيى أمير تونس (ت ٨٦٧٥هـ) . ولهذا الكتاب نسخة في جامعة استنبول ومنها مصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (١٠٦ نحو) .

٣ - المقرب : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور استجابة لطلب الأمير أبي زكريا (ت ٨٦٤٧هـ) أمير الدولة الحفصية في تونس وجعله كما يقول :  
تأليفاً مترهاً عن الاطناب الممل والاختصار المخل محتوباً على كلياته ( أي

(١) لهذا الكتاب نسخة بخط المصنف في تركيا وهي في ٢٢ ورقة ، ومنها مصورة بدار الكتب بالقاهرة ضمن مجموع تحت رقم (٦٤٩٩هـ) .

(٢) كذا في الأصل ولعله تحريف : يحيى وهي كنية المستنصر الحفصي الذي مر ذكره .

النحو) مشتملاً على فصوله وغاياته ، عارياً عن ايراد الخلاف والدليل مجرّها  
أكثره عن التوجيه والتعليل .

فابن عصفور في المقرب يسوق القاعدة النحوية أو الصرفية ويمثل لها أو  
يستشهد بالشعر أو النثر دون أن يتطرق إلى خلاف فيها بين اهل المذاهب للا  
في النادر ، كما لم يتعرض إلى تعليل الظواهر النحوية أو الصرفية أو الاحتجاج  
لها كما فعل في شرح الجمل الكبير .

والكتاب جامع لعامة الأبواب النحوية والصرفية وبعض الأبواب اللغوية  
ومجموعها أربعة وستون باباً آخرها باب الضرائر ، وهو يقع في ١٦٧  
صفحة ، ووصفه أبو حيان بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها  
نقسماً وتهديباً ، وقد اختصره في كتاب سماه التقريب ثم شرحه بكتاب  
آخر سماه التدريب . (١) ولهذا الكتاب نسخ خطية كثيرة منها اثنتان بدار  
الكتب بالقاهرة ، الأولى تحت رقم (٧٩م) والثانية تحت رقم ٦٠٩ نحو تيمور ،  
ونشر في بغداد بتحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري  
وفي الكويت بتحقيق يعقوب الغنيم .

٤- المتع في التصريف : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور لابي بكر  
ابن الشيخ أبي الاصمغ بن صاحب الرد من أعلام أشيلية (٢) وهو يقع في  
اثنين وثلاثين باباً تضمنت مرضاً لبيان الحروف الزوائد وأبنية الأسماء  
والافعال وأبواب الابدال والقلب والحذف والنقل والادغام وما قيس من  
الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح .  
يوصف أبو حيان هذا الكتاب بأنه أحسن ما وضع في فن الصرف ترتيباً  
والخصه تهديباً وأجمعه تقسيماً وأقره تهيماً (٣) . وقد لخصه في كتاب  
سماه المبدع الملخص من المتع . قال السيوطي عن المتع : كان أبو حيان  
لايفارقه . وقال عنه ابن الزبير : وهو كتاب حسن وتأليف نافع . وقد طبع

(١) الموفور من شرح ابن عصفور ١ ظ ( ٦٤٩٩ هـ ) دار الكتب بالقاهرة .

(٢) انظر ترجمته في اختصار القدر المعلى لأبن سعيد ١١٢ .

(٣) المبدع الملخص في التصريف لأبي حيان ، و ( ٦٤٩٩ هـ ) دار الكتب بالقاهرة .

هذا الكتاب في جرائن بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب  
وذلك عام ١٩٧٠ م .

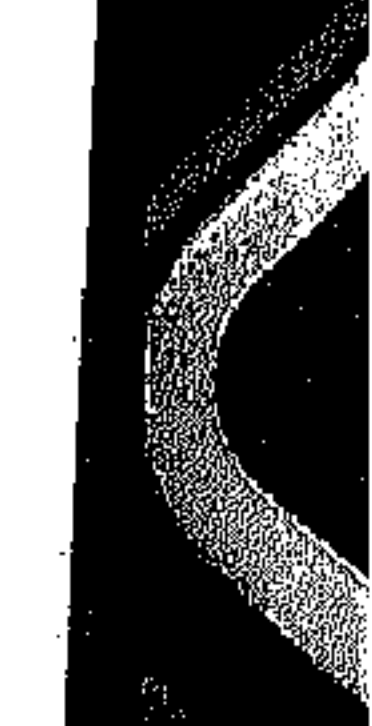
هذه هي معنفات ابن عصفور التي استطعنا الاطلاع عليها  
والتعرف على ما فيها أما تلك التي ذكرها أصحاب التراجم فهي :

- ١ - كتاب الأزهار ، ذكره الصفدي وابن شاعر
- ٢ - انارة الدياجي ، ذكره الصفدي وابن شاعر .
- ٣ - البديح ، ذكره الصفدي وابن شاعر
- ٤ - السالك والعذر ، ذكره الصفدي وابن شاعر
- ٥ - سرقات الشعراء ، ذكره الصفدي وابن شاعر
- ٦ - النسل والعنوان - رجز ، ذكره بروكمان ١: ٥٤٦ وذكر أن له  
نسخة في الرباط .
- ٧ - شرح أبيات الايضاح ذكره الغبريني
- ٨ - شرح الاشعار الستة (١) ذكره الصفدي وابن شاعر والسيوطي وابن  
العماد وحاجي خليفة
- ٩ - شرح الجزولية ذكره الصفدي وابن شاعر والسيوطي وابن العماد  
وذكر حاجي خليفة أنه لم يكمله وكمله تلميذه محمد بن علي  
الأنصاري المالقي المتوفى في حدود سنة ٥٦٧٠هـ .
- ١٠ - شرح الايضاح ذكره الغبريني ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر .
- ١١ - شرح الحماسة ، ذكره الصفدي وابن شاعر وذكر أنه لم يكمله .
- ١٢ - شرح كتاب سيبويه ، ذكره ابن عبد الملك .

---

(١) وهي اشعار امرئ القيس وزهير والنابعة وعلقمة وطرفة وحنتر ، وقد رواها الأعمى الشنبري  
(ت ٥٢٧٦هـ) عن الأصمعي في كتاب سماء العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين .  
وانظر كشف الضوء ١: ١٠٤١ .

- ١٣ - شرح المتنبي ذكره الصفدي وابن شاكِر .
- ١٤ - مختصر الغرة ذكره الصفدي وابن شاكِر ، والغرة كتاب في النحو لابن الدهان المتوفى سنة ٨٦١٢ هـ ببغداد .
- ١٥ - مختصر المحتسب ذكره الصفدي وابن شاكِر والسيوطي وحاجي خليفة ، والمحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ المتوفى سنة ٨٦٦ هـ .
- ١٦ - المفتاح ذكره الصفدي وابن شاكِر .
- ١٧ - ذكر طاش كبرى زادة أن لابن عصفور كتاباً مبسوطاً في القوياني ووصفه بأنه جم الفوائد ، ولكنه لم يذكر اسمه . مفتاح السعادة ٢٢٠ / ١ .
- ١٨ - ينقل البغدادي في مواضع كثيرة من الخزانة عن كتاب « الضرائر » الذي ينسبه لابن عصفور ، غير أن أحداً ممن ترجموا لابن عصفور لم يذكر هذا الكتاب بين كتب ابن عصفور . ويذكر هنا ابن عصفور أفرد في شرح الجمل باباً كبيراً للضرائر ، غير أن بعض الشواهد التي ينقلها البغدادي أحياناً عن ابن عصفور لأنجدها في هذا الباب من شرح الجمل مما يجزم بأنه كتاب مستقل . وقد وردت الإشارة إليه في كتاب الممتع للمصنف .



## الفصل الثاني

### كتاب شرح الجمل : عرض وتحليل

- ١ - أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيمها
- ٢ - الحدود
- ٣ - تحليل المادة
- ٤ - شرح الجمل في مصنفات المتأخرين
- ٥ - ابن عصفور والنزجاجي
- ٦ - أراؤه ومسائله الخاصة



*[Faint, illegible text or markings in the center of the page, possibly bleed-through from the reverse side.]*



في تاريخ النحو العربي مصنفات، كتب لها من الذبوع والانتشار ما لم يكتب لغيرها ، وتداولتها أيدي الطلاب والدارسين والشرح بعناية واهتمام لم يتهدأ لغيرها من المصنفات النحوية . والمعروف أن كتاب الحمل للزجاجي المتوفى في سنة ٣٣٧هـ واحد من المصنفات التي حظيت بعناية الدارسين والعلماء فقد أقبل عليه الطلاب يدرسونه في جميع أقطار العالم الاسلامي حتى صار كتاباً للمصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام (١) ، وانصرف عدد غير قليل من العلماء لوضع الشروح والتعليقات عليه حتى كان يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مائة وعشرون شرحاً (٢)

ولا يخفى ان المنهج الذي اتبعه الزجاجي في تصنيف الحمل كان له أكبر الاثر فيما لقيه الكتاب من عناية ، فهو يشمل عامة أبواب النحو والصرف يعرضها بلغة ميسرة بعيدة عن الغموض والالتواء الذي نلاحظه في كتابات كثير من النحاة يضاف الى ذلك خلو الكتاب من التعليقات والاحتجاجات التي يغرم بها عدد من النحاة يثقلون بها مؤلفاتهم وهي لاتمس من بعيد ولا من قريب القواعد التي يهتم الدارس أن يتعرف عليها ويستوفي دراستها . مما جعل كتاب الحمل قريباً الى أذهان الطلاب سهلاً على مداركهم .

يعزز ذلك ما عرف عن هذا الكتاب من أنه كتاب مبارك فيه ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به ، فالزجاجي كتبه حينما كان مجاوراً بمكة ، وكان كلما فرغ من كتابة باب من أبوابه خرج ليطوف بالبيت الحرام اسبوعاً (٣) .

(١) انباء الرواة للقفطي ١٦١/٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، ولا بد هنا من الاشارة إلى ان الاهتمام الذي كان يحظى به كتاب الحمل في المشرق قد انحسر بعض الشيء ، اذ يذكر المؤرخون ان ظهور كتاب الايضاح للفارس واللمع لابن جنى جعل الناس يشغلون بهما عن الحمل . انباء الرواة ١٦١/٢ .

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، كشف الظنون : ٦٠٣ وانظر : ابو علي الفارسي للدكتور شلبي ٦٢٩ ، ويخيل لي ان اسبوعاً تحريف «سبعاً»

ويذكر هنا أن لكتاب الجمل نسختين ، نسخة صغيرة مختصرة ونسخة كبيرة ، والذي يظهر أن ما بين أيدينا اليوم هي النسخة المختصرة التي حذ منها الزجاجي كثيراً من الأمثلة التي كان القدماء يعيرون على الكتاب كثرتها كما اختصر أيضاً فصول الكتاب حتى أفرط في الإيجاز مما جعل ابن السكيت البطلوسي (ت ٥٥٢١هـ) يصنف كتابه الذي سماه : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، ليشرح به كتاب الجمل ويستدرك ما أهمله الزجاجي في مسائل النحو والصرف .

#### ١- أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها :

في الحديث عن أبواب شرح الجمل وترتيب هذه الأبواب لا من تقرير أن ابن عصفور لم يخالف الزجاجي في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب الجمل ، بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه الزجاجي .

أما الصورة التي أختارها الزجاجي ليرتب بموجبها أبواب كتابه فليد بين أيدينا من كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلاحظ أثره في كتاب الزجاجي ، فلا كتاب سيويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السكيت شيخ الزجاجي يمكن أن نعهده نموذجاً تأثر به الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذا السبيل أن الزجاجي - تأثراً - بنظرية العامل - عرض في أول كتابه مجموعة من الأبواب النحوية التي يتضح فيها دور العامل مثل باب الأعراب والفاعل والمفعول به والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض في الأسماء أو الأفعال . بعد ذلك عرض طائفة من الأبواب الصرفية مثل أبواب التصغير والنسب ثم مجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعات لغوية مثل باب ألف الوصل وألف القطع وباب الهجاء وأحكام الهمز

والمقصود والممدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة ونحوها ، بعد ذلك عاد ثانية الى مجموعة من الأبواب النحوية التي لم يتناولها مع المجموعة الأولى وهي تدور - في أغلبها - حول بعض الحروف مثل لولا وما ومن وأي وأم وأو والنون الثقيلة والخفيفة وأبواب الحكاية ، ثم عاد ثانية لبعض الأبواب الصرفية مثل أبواب جمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقها وأبنية الأسماء والأفعال والتصريف ، ثم عرض لبعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الادغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها .

وهذا النحر الذي عمد اليه الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه والقائم على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية ولغوية ، مبتدئاً بالأبواب النحوية التي يكون مدار البحث فيها حول اثر العامل في الاسماء والأفعال وما يحدثه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، هو الذي تبعه ابن عصفور في شرحه دون أن يحاول احداث أى تغيير فيه من تقديم أو تأخير . واذا كان هناك اختلاف بين الكتابين - من هذا الجانب - فهو اختلاف يمكن بيانه فيما يلي :

اولاً : زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل الذي بين أيدينا :

ثانياً : زاد باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل .

ثالثاً : زاد باب الاستثناء المقدم وهو أيضاً ليس في كتاب الجمل .

رابعاً : زاد فصلاً في شواذ النسب .

خامساً : أورد في باب ما ينصرف ومالا ينصرف طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف في الاسم وأحكامها ، وهي مسائل لم يتعرض لها الزجاجي .

سادساً : وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير وهي في كتاب الجمل

ثمانية أبواب (١) تحت عنوان واحد وهو « باب الجمع المكسر » .  
سابعاً : أهمل باب أبنية المصادر وباب اشتقاق اسم المصدر والمكان  
وباب أبنية الاسماء فلم يشرحها (٢). ولعله أرجأها ليشرحها في آخر الكتاب  
مع باب التصريف الذي تركه وما بعده من الابواب وعددها خمسة (٣) على  
امل أن يشرحها ، ولكن أسباباً نجهلها منعتة أن يتم مهمته بعد أن كان قد  
وعد في نهاية الكتاب أن يفرد للتصريف باباً على حدة .  
فهذه أهم الفروق التي بين الجمل وشرحه من حيث ترتيب الابواب  
في كل منهما .

أما من حيث تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول فالواضح أن صيغة الاختصار  
التي تمسك بها الزجاجي عند كتابته « للجمل » لم تسمح له بتقسيم هذه  
الابواب إلى فصول ، غير ان شارحه ابن عصفور الذي أسهب كثيراً في  
شرح هذه الابواب اقتضته ضرورات البحث أن يقسم أبواب كتابه إلى فصول  
يتناول في كل فصل منها جانباً من جوانب الباب علماً بأنه لم يعتمد إلى وضع  
فواصل أو عناوين بين هذه الفصول ، نعيم ان القارئ المتعمن لا تخفى عليه  
الحدود البينة التي تفصل بين هذه الفصول ، ويمكن ملاحظة ذلك - على  
سبيل المثال - في باب التثنية والجمع . فقد عمد ابن عصفور أولاً إلى تعريف  
التثنية ثم حلل التعريف الذي أورده .

بعد ذلك قسم التثنية ثلاثة أقسام : تثنية في اللفظ والمعنى ، وتثنية في اللفظ  
لا في المعنى ، وتثنية في المعنى لا في اللفظ ، ممثلاً لكل منها بمثال :

(١) هي باب الجمع المكسر ، باب ابنية اقل العدد ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف وفيه  
حرف لين ، باب جمع ماكان على افعال ، باب تكسير ماكان على فاعل ، باب تكسير ماكان على  
اربعة احرف او خمسة ، باب جمع ماكان على فعلة او فعلة ، باب مايجمع من الجمع .

(٢) وكذلك فعل في الشرح الصغير .

(٣) هي باب الادغام ، الحروف المهموسة ، الحروف المجهورة ، حروف الأطباق ، من شواذ  
الادغام . ولعله تجاوزها لأنه لم يكن متبحراً بعلم الأصوات .

ثم قسم الاسم المثنى قسمين . منقوص وغير منقوص وعرض لكل من القسمين بالأمثلة والشواهد .

ثم انتقل إلى الجمع فعرفه وحلل التعريف الذي أورده .  
بعد ذلك قسمه إلى أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير واسم جنس .  
واسم جمع ، تناول كلا منها بالتعريف ثم عرض للحديث عن الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث ، وهو الذي جعله مدار الباب من بين أنواع الجمع .

بعد ذلك عرض لأحكام جمع الاسم المنقوص ، ثم أحكام نون الاثنين وحركتها ثم أحكام المؤنث السالم ، ثم ماالحق بجمع المذكر السالم ، كل ذلك يعرض له بالشرح المقرون بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية .

هذه الظاهرة التي تتجلى فيها مقدرة ابن عصفور على حسن التقسيم والعرض نراها ماثلة في جميع أبواب الكتاب ، بل هي ماثلة في سائر كتبه مثل المقرب والممتع مما دفع أبا حيان النحوي (ت ٥٧٤٥هـ) إلى أن يشهد بذلك لابن عصفور فوصف المقرب بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً (١) ووصف الممتع بأنه أحسن ماوضع في فن الصرف ترتيباً وأخصه تهذيباً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً (٢) . كما شهد الغبريني (ت ٥٧١٤هـ) معاصر ابن عصفور بحسن التقسيم في مصنفاته . (٣)

وقد عمدنا إلى وضع فواصل بين ما نعتقد أنه فصول تنطوي عليها أبواب الكتاب ليتنبه القارئ إلى الأقسام المختلفة التي يتضمنها كل باب من أبواب الكتاب . وتبين أمامه صورة هذه التقسيمات جلية واضحة .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن ابن عصفور لم يلتزم - على عادة شراح المتون

(١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان : ورقة ١ ظ (٥٦٤٩٩) دار الكتب .

(٢) المبدع في التصريف لأبي حيان : ورقة ٢ و (٥٦٤٩٩) دار الكتب .

(٣) عنوان الدراية : ١٩٠ .

— أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، بل هو يهمل —  
فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى — نص كلام الزجاجي اهمالاً يكاد يكون  
تاماً ولا يورد من عباراته شيئاً الا في معرض مخالفته له في رأى أو مسألة .  
ويمكن القول أن من يقرأ كتاب ابن عصفور لا يكاد يشعر — حين  
يتجاوز الأبواب الأولى — أنه يقرأ شرحاً على كتاب الجمل ، بل يظن أن  
أمامه مؤلفاً في النحو مبتكراً وليس شرحاً على متن لمؤلف آخر .

## ٢ — الحدود

لابن عصفور عناية واضحة بالحدود والتعريفات فهو يحرص  
على أن يسوقها في مفتح كل باب نحوى أو بين ثنايا أقسامه . وهو لا يكاد  
يترك باباً من أبواب النحو يمكن ان يخضع للتعريف والتحديد دون أن  
يثبت له هذا الحد أو التعريف ، بل ان اهتمامه وحرصه على ان يحد كل ما  
يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتح كتابه في سطره  
الأولى بمناقشة الزجاجي الذى اهمل أن يحد الكلام حين قال : أقسام الكلام  
ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ثم شرح المراد بكل قسم من هذه الاقسام (١)  
قال ابن عصفور : قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة ، مضاف ومضاف  
اليه ، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف اليه ، فكان  
ينبغي أن يبين ما أراد بالكلام وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لان  
الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معاني كثيرة . (٢)

ثم عرض لهذه المعاني المختلفة (٣) ممثلاً لكل منها بمثال من شعر أو نثر  
وختمها بأن عرف الكلام عند النحويين بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع .

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) شرح الجمل ١ ظ .

(٣) من هذه المعاني المعاني التي في النفس ، وما يفهم من حال الشيء ، ومنها الإشارة ومنها الخط ،  
ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع .

وابن عصفور حريص على ان تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة  
لأنواع المحدود يتضح هذا في مناقشته للحد الذي وضعه الزجاجي للاسم  
حيث عرفه بأنه مجاز ان يكون فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من  
حروف الجر . (١)

قال ابن عصفور : وهذا الحد الذي حد به الاسم فاسد ، لأنه ليس  
بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها  
شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنه  
ليس بجامع أن « أئمن » التي في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل الا في التسمم  
مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة . (٢)

وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض مترجمي ابن عصفور فقال في ترجمته  
له : وتدل تأليفه النحوية على ان له مشاركة في علم المنطق ولاجل ذلك حسن  
ايراده فيها تقسيماً وحدوداً . (٣)

وفي بعض الأحيان لا يكتفي ابن عصفور بتعريف واحد للموضوع بل  
نراه يدرج له تعريفين كما فعل حين عرف الاسم بأنه كلمة أو ما قوته قوة  
كلمة ، تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيته للزمان . أو أنه لفظ  
يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه  
على جزء من أجزاء معناه . (٤)

وكذلك فعل حين حد الفعل فأدرج له تعريفين . وفي الكتاب تلقانا  
تعريفات للاعراب وللعمل الماضي والمستقبل والمضارع وللثنية والجمع بأنواعه  
وللفاعل والمفعول به والنعت والعلم وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف

(١) الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٢ ظ .

(٣) الفهري : عنوان الدراية ١٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٣ و .

النسق والابتداء والاشتغال والقسم والتعجب والتأريخ والنكرة والمعرفة  
والتمييز والأغراء وغيرها .

والمصنف يحرص على أن يسوق في بعض المواضع تعريف الباب لغة  
واصطلاحاً كما فعل في باب الأعراب وباب الأغراء . (١)

ولا يمكننا أن نفعل هنا الإشارة إلى أن ثقافة ابن عصفور التي يغاب  
عليها التأثير بالمنطق العقلي مما هو واضح في منهجه النحوي الذي سيأتي الحديث  
عنه بالتفصيل ، كان لها أثر بالغ في هذا الالتزام الذي ألزم به نفسه من اهتمام  
بالحدود والتعريفات ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

### ٣ - تحليل المادة

بيننا سابقاً أن الذي بين أيدينا من شروح ابن عصفور على الجمل هو شرحه  
الكبير ، وكتاب بهذا الحجم لا بد أن يتسع لكثير مما يريد أن يقوله مصنفه  
وما يرغب في أن يعرضه علينا من علمه وأفكاره في مجال الثقافة النحوية ،  
والذي نريد أن نقرره هنا هو أن تحليل المادة النحوية في هذا الكتاب تتمثل  
في مجالين واضحين :

أولهما تحليل الحدود والتعريفات .

وثانيهما تحليل المادة بصورة عامة وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليقات  
 واحتجاج .

ففي المجال الأول نرى ابن عصفور حين يمهد للباب بتعريف عام يعقبه  
بتحليل واف لهذا الحد حتى لا يدع مجالاً للبس أو غموض أو اعتراض يمكن  
أن يوجه إلى ذلك التعريف .

فهو حين يعرف الأعراب في اصطلاح النحويين بأنه تغير آخر الكلمة  
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً يقول : فقلت : تغير أو آخر  
الكلم لا تحرز بذلك عن تغيير ما ليس بأخر كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير

(١) شرح الجمل : ه ظ ، ١٩٥ ر .



والتكسير وقلت : لاختلاف العوامل لاحتراز بذلك مما تغير آخره لغير اختلاف  
العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكي بمن نحو قولك :  
من زيد ؟ لمن قال : جاءني زيد ، ومن زيدا ؟ لمن قال : رأيت زيدا ، ومن  
زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ... ثم قال : فان قلت : ينبغي ألا يكون  
في الحد حشو وأنت لو قلت تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها  
لكان كافياً ولم تحتج الى قصر التغيير على الآخر . فالجواب أنه لو لم نزد  
في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير الراء من امرى والتنوين  
من ابنم ، الا ترى أن تغييرهما انما هو اتباع للاعراب يعنى الراء والنون . (١)  
ثم قال : وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بسبحان وسحر وأمثالهما من  
الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره  
وهذا الاعتراض فاسد ، لأنني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع الى نصب  
أو الى خفض ، بل اختلافها من الوقف الى الحركة أو من الحركة الى السكون  
في الجزم ، ألا ترى أن الاعراب انما دخل في الاسم والفعل بسبب العامل ، وقد  
كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب وكذلك الفعل .  
ويسترسل بعد ذلك في تحليل هذا الحد وما يثار عليه من اعتراضات كما  
هو مفصل في الكتاب (٢) .

فهذه الصورة من التحليل والتقصي لجوانب المسألة تقدم لنا خانبة من منهج  
ابن عصفور في تحليل المادة النحوية .

مثال آخر من تحليل الحدود نجده في تعريف البدل وتحليله . قال :  
البدل اعلام السامع بمجموعتي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد  
على أن ينوى بالأول : منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . قال :  
فقولنا اعلام السامع بمجموع الاسمين مثال ذلك قام زيد أخوك ، الا ترى

(١) شرح الجبل ٥ ظ .

(٢) شرح الجبل ٦ و .

أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك... وقولنا : على جهة البيان :  
 تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، أعلمته بالقيام  
 بمجموع زيد وعمرو إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك  
 قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ .. وقولنا : على أن ينوي بالأول منهما  
 الطرح تحرز من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل  
 أو قام زيد نفسه ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك  
 أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه ، لكنه  
 لم ينو بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل ، لأنك إذا قلت :  
 قام زيد أخوك ، ذم ، اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في  
 زيد ، فكأنك قلت : قام أخوك فأضربت عن قولك أولاً : زيد... وقولك :  
 من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم  
 يعتد به أصلاً لما جاز مثل ضربتُ زيداً يدهُ ، إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن  
 للضمير في «يده» ما يعود عليه . (١)

فهذه كما رأينا صورة واضحة لنموذج التحليلات التي يهتم بها ابن عصفور  
 في مجال التعريفات والتي تشكل سمة بارزة في منهجه في التأليف .  
 ويمكن التعرف على مزيد من هذه التحليلات في أبواب الكتاب المختلفة  
 مثل باب عطف البيان وباب القسم وغيرهما .

أما المجال الآخر الذي يتجلى فيه اهتمام ابن عصفور بالتحليل وهو تحليل  
 عامة المادة وما يرتبط به من تقسيم وتعليل واحتجاج فيمكن أن نعرض  
 مثالا له التحليل الذي عرضه حين أراد اثبات زمن الحال .

قال : فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من أنكره ومنهم  
 من أثبته ، والمنكرون له على قسمين ، منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم  
 من أنكره وأثبت زمانه ، فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن

(١) شرح الجمل : ٤٤ ظ .

الحال أوقع أم لم يقع ، فان وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ولا سبيل الى قسم ثالث . قال ابن عصفور : فالجواب : أن زمن الحال لقصره يتعذر الاخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فالسائل أذن عن الاخبار عن زمن الحال مع تعذر الاخبار عنه بمتزلة من قال : أخبرونا عن الفعل مثلاً هل هو طويل أو قصير أو منحرف أو مستقيم ، والفعل لا يتصور الاخبار عنه بشيء من ذلك لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لا يتصور الاخبار عنه بالماضي ولا بالاستقبال ، لانهما ليسا بصفيتين له ، فان قال : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟

فالجواب أن يقال : ان الموجود في حال وجوده لا بد له من زمان ، والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

قال : ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه ، قال ابن عصفور : وهذا غير لازم ، لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة ولا تخص دون رائحة . ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق كجون وأمثاله لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وإنما أنكر ان لا يكون للشيء ما يعبر به عنه لان ذلك للفظ مشترك نحو رائحة ، لأنه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجون ، لا وان وقع على الأسود والأبيض فان الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود .

فان قيل : ان الرائحة تتخصص فيقال : رائحة المسك ورائحة العنبر فالجواب : إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال : يفعل الآن ويفعل غداً (١) .

(١) شرح الجمل : ١١ ظ .

فهذا التعليل ، على ما فيه من اقحام لمسائل منطقية بعيدة كل البعد عن واقع اللغة ولا يمكن مقارنتها بها بحال من الأحوال - فانه لاشك يظهر لنا قدرة كبيرة على تحليل المسائل النحوية عند ابن عصفور .

ومن الضروري أن نقول اننا لاندعي أن ما أورده ابن عصفور هنا من احتجاجات وجدل من مبتكرات ذهنه، بل لا بد من القول أنه يعتمد في كثير مما يسوقه في هذا السبيل على نحاة سابقين عليه، ومع ذلك فان هذا لاشك يبرز لنا جانباً من جوانب عقلية الرجل وأسلوبه في معالجة قضايا النحو ومسائله المختلفة.

وتلقانا نماذج أخرى من هذه التحليلات في باب النعت عند تعليل امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الاشارة (١) ، وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (٢) ، وفي باب ما لم يسم فاعله (٣) ، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل (٤) ، وغيرها من الأبواب .

ولا يفوتنا هنا التنبيه على براعة ابن عصفور في عرض المادة النحوية ، فهو حريص على أن يختار لنفسه اسلوباً يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة إلى أذهان متوسطى الثقافة مع مقدرة على تجنب الركاكة والضعف الذي يعيب الكلام ، وهذه الميزة التي توفرت لدى ابن عصفور أثارت انتباه بعض مترجميه فشهد له بها حين قال : وكلامه في جميع تأليفه سهل ومنسبك محصل . وقال أيضاً : وبالحملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة (٥) . ولعل هذا أيضاً يفسر لنا الشهرة التي حظيت بها مصنفاته في المغرب والمشرق حتى عدّه بعضهم من أبرع من تخرج على الشلوبيين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان (٦) .

(١) شرح الجمل : ٢٩ ظ .

(٢) شرح الجمل : ٥٥ ظ .

(٣) شرح الجمل ١٠٩ و .

(٤) شرح الجمل : ١١٩ و .

(٥) الغبريني : عنوان الدراية : ١٨٩ .

(٦) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة ١/١٤٤ .

#### ٤ - ابن عصفور والزجاجي

اهتمام ابن عصفور بجمل الزجاجي وتناوله اياه بالشرح موجزاً مرة ومفصلاً مرة أخرى لم يمنعه أن يحتفظ لنفسه بموقف الباحث المستقل الذي ينظر فيما أمامه من نص نظر الباحث المدقق ، فيعرض حين يرى وجهاً للاعتراض ويستدرك حين يجد مجالاً للاستدراك ، بل هو لم يلتزم أساساً ايراد نصوص المتن عند شرحه اياه على عادة شراح المتون ، بل تحرر من هذه القاعدة الى أبعد حد حتى أن قارئه لا يكاد يشعر حين يتجاوز الأبواب الأولى بأن ما أمامه شرح لكتاب آخر والواضح أن ابن عصفور اتخذ من كتاب الزجاجي دليلاً عاماً يرتب بموجب ما جاء فيه أبواب كتابه ويعرض مسأله وقضاياها ، ثم ترك لنفسه بعد ذلك حرية مناقشة الزجاجي في آرائه ومنهجه والاعتراض على ما يراه موضعاً للاعتراض .

ويمكن القول أن خلافات ابن عصفور مع الزجاجي تنحصر في جانبين اثنين : اولهما : خلاف في الحدود والمصطلحات .  
ثانيهما : خلاف في الآراء النحوية والصرفية واللغوية .

#### ١ - الخلاف في الحدود والمصطلحات :

يعرف الزجاجي الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر فيعرض ابن عصفور على هذا الحد الذي يراه فاسداً معللاً باعتراضه بأن هذا الحد ليس جامعاً ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشد منها شيء مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود . ثم يقول : فهذا الحد منتقد من ثلاثه أوجه : أحدهما : أنه تسمح فيه والتسامح لا يجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لان الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى . والثالث انه حد الاسم

بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك الى جهل الاسم . (١)

ومثل هذا الاعتراض يورده ابن عصفور على ما حد به الزجاجي الفعل والحرف ، ويرى أنهما غير صحيحين لأنهما غير مانعين من دخول غير الأفعال وغير الحروف في هذين الحدين ، كما أنهما غير جامعين لكل أنواع الأفعال والحروف لأن من الأفعال والحروف مالا يدخل تحت هذين الحدين . (٢)

كما يعترض على اطلاق الزجاجي مصطلح أقسام الكلام على أجزاء الكلام ، قال : وذلك تسامح منه لأن الأقسام انما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم واسم المقسوم هنا وهو الكلام لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف .

## ٢ - الخلاف في الآراء

يخالف ابن عصفور الزجاجي في جملة من آرائه التي أثبتتها في الجمل وفي غيره من المصنفات ويتوقف عند هذه الآراء يناقشه فيها ويردها . فمن ذلك :

١ - أجاز النحويون العطف بلا بعد الفعل الماضي في مثل قولنا : قام زيد لاعمر ، ومنع ذلك الزجاجي «في معاني الحروف» واستدل على مذهبه بأن «لا» لا ينفي الماضي بها واذا عطف بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيد لاعمر ، فكأنك قلت : لاقام عمرو ، ولا قام عمرو لا يجوز فكذلك ماني معناه . وخالفه ابن عصفور وقال : والذي يدل على فساد مذهبه أنه ينفي بها الماضي قليلا نحو قوله تعالى : فلا صدق ولا صلى ، يريد : فلم يصدق ولم يصل . فاذا

(١) شرح الجمل ٣ و وانظر الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٤ ظ ، ه ظ .

جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى (١) .  
٢ - ذهب الزجاجي إلى أن أخوات «إن» إذا لحقتها «ما» فإنه يجوز فيها جميعاً الاعمال والالغاء فتقول : انما زيد قائم وانما زيداً قائم ، وخالفه ابن عصفور في ذلك وقصر جواز الاعمال والالغاء على ليت وحدها لأنها وحدها التي سمع فيها الاعمال والالغاء (٢) . قال وأما القياس فان هذه الحروف انما كان عملها بالاختصاص واذا لحقتها ما فارقها الاختصاص فينبغي الا تعمل الا ليت فانها تبقى على اختصاصها .

٣ - ذهب الزجاجي الى أن درهماً في قولنا : أعطى زيد درهماً ، انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله ، وحجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب اذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيد قائماً ، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطى زيد درهماً ، وخالفه ابن عصفور محتجاً بأننا اذا قلنا في قائم أنه خير فأنما نغني به الخبر الذي عملت فيه ما وسمى خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولنا أعطى زيد درهماً لانه لم يكن خبراً قط . (٣)

٤ - قرر الزجاجي أن الرفع في (يومان) من قولنا : ما رأيتك مذ يومان ، على الابتداء وأن مذ خبر مقدم ظرف والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنه لا يسوغ هذا التقدير في قولك : ما رأيتك مذ يوم الجمعة ، لأنك ان قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ، لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . (٤)

٥ - قرر الزجاجي أن التنوين في جوار انما هو عوض من الحركة المحذوفة من باء جوار في الرفع والخفض للاستئصال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع

(١) شرح الجمل ٣٦ و .

(٢) شرح الجمل ٨٣ ظ .

(٣) شرح الجمل ١١١ ظ .

(٤) شرح الجمل ١٨٠ و .

ساكنان<sup>٦</sup>: التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار . وخالفه ابن عصفور في ذلك محتجاً بأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة فالتنوين في جوار إنما جاء ليعوض عن النقص الناشئ عن حذف الياء في حالي الرفع والجر (١) .

٦ - في باب المتصور والممدود ذكر الزجاجي طائفة من الأسماء المتصورة على أنها من المتصور السماعي ، وخالفه ابن عصفور وعدها مما يدرك بالقياس وايست من المسموع . من هذه الأسماء التوى بمعنى الحلاك ، لأنه من توي يتوى توى ، والدمى جمع دمية ، وهو على قياس عروة وعري ، والجلي وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس لأنه يقال جليّ يجلي جلي ، فهو أجلى وأمرأة جلاواء . والنوى جمع نواة وهو مثل حصي وحصاة ، والغوى ومعناه بشم الفصيل ، يقال : غويّ يغوى غوى فهو غوي ، والوى في البطن والغبي والجهل وهو من المقيس يقال : غبيّ يغبي غبيّ ولويّ يلوي لوي .

وآدخل الزجاجي في الممدود المسموع وهو مقيس : الدعاء والرغاء والشغاء والمكاء والغناء ، وهي أسماء أصوات فبابها المد (٢) .

٧ - في باب ماينصب على أضمار الفعل المتروك اظهاره أدخل الزجاجي طائفة من المصادر اعترض عليها ابن عصفور وعدها من قبيل الأسماء المنتصبة بأضمار فعل يجوز اظهاره . من هذه المصادر : حمداً وشكراً وغفرانك وسعة ورحبا . ومنها كلمته مشافهةً ولقيته فجأةً وكفاحاً وقتلته صبراً ولقيته عياناً وأتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً .

قال ابن عصفور : وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال . وذلك أن ركضاً في الأصل منتصب بفعل مضمّر

(١) شرح الجبل ١٨٠ و .

(٢) شرح الجبل ٢١٥ و - ظ .



هو في موضع الحال تقديره : أتيتُه أركضُ ركضاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبه بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأعرب بأعرابه (١) .

٨ - منع الزجاجي الرفع في الاسم الواقع بعد واو المعية من قولنا : استوى الماء والخشبة . وخالفه ابن عصفور في ذلك فأجاز فيه الرفع على العطف وقال : وكان الذي حملة - أي الزجاجي - على ذلك أنه لا يسوغ : استوى الماء واستوت الخشبة ، وهذا لاحجة فيه لأنه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصم زيد وعمرو ، بالرفع ، وإن لم يسغ : واختصم عمرو . (٢)

بعد هذا يمكن القول أن ما ذكرناه هو أهم ما يخالف فيه ابن عصفور الزجاجي وهو لاشك يمس لنا المقدرة على الاستقلال في النظر عند ابن عصفور والتمكن من الاحاطة بالمادة النحوية واستقصاء جزئياتها وتفصيلها مما يكشف عن شخصية اجتهادية في النحو عرف لها المتأخرون قدرها ومنزلتها .

#### ٥ - آراؤه ومسائله الخاصة :

يتردد اسم ابن عصفور كثيراً في كتب المتأخرين وبخاصة كتابات أبي حيان (ت ٥٧٤٥هـ) الذي كان شديد الاهتمام بمؤلفات ابن عصفور كثير العناية بها ، حتى وضع عليها بعض الشروح والمختصرات كما فعل مع الممتع وشرح المقرب .

وفي كتاب الارتشاف لأبي حيان بلقانا اسم ابن عصفور في مواضع كثيرة حتى لا تكاد تخلو صفحة منه . كذلك الأمر مع مصنفات ابن هشام (ت ٥٧٦١هـ) كالمغنى والتوضيح ، ومصنفات السيوطي (ت ٩١١هـ) كالهمع والأشباه والنظائر ومصنفات الأزهري (ت ٩٠٥هـ) كالتوضيح ، بل حتى

(١) شرح الجمل ٢٢٧ و .

(٢) شرح الجمل ٢٣٥ و .

معاصره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يورد آراءه في جملة مواضع من كتابه «شرح التسهيل» .

والواقع ان عامة ما يورده هؤلاء النحاة من آراء ابن عصفور هي في جملتها اختيارات يقف فيها ابن عصفور إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك يختار رأيا ويعلل له أو يحتج .

من ذلك ما نقله أبو حيان ، قال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع ... وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور (١) .

وقال : وفي دخول إن على ما خبره نهى خلاف ، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل ، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله :

..... إنَّ الرِّياضَةَ لا تُنصِبُكَ للشَّيْبِ (٢)

وقال : المفعول معه مذهب أبي الحسن أنه لا يجوز الاخبار به وصححه ابن عصفور وإلى الجواز ذهب غيرهما وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع فتقول في جاء البرد والطيالسة : الذي جاء البرد وإياها الطيالسة ، والجائي البرد وإياها الطيالسة (٣) .

وأمثال هذه الاختيارات هي عامة ما نرى اسم ابن عصفور مقرونا بها في كتب النحاة (٤) .

غير أن هذا لا يعني أن آراء ابن عصفور الخاصة به معدومة أو نادرة بل أن هذه الكتب التي ذكرتها نقلت إلينا طائفة صالحة من هذه الآراء والمسائل .

- 
- (١) الارتشاف ١٢٦ ظ وانظر شرح الجمل .  
(٢) الارتشاف ١٧٧ ظ وانظر الهمع ١٣٥/١ ، شرح الجمل  
(٣) الارتشاف ١٤٧ و وانظر شرح الجمل ٤١٠/٢  
(٤) انظر - مثلا - الارتشاف ٩٣ ظ ، ١٠٠ و ١٤٦ و ، ٢٦٢ ظ ، ٢٦٧ و ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ظ ، المنى ١٦ ، ٣٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٣ ، ٥٧٦ ، والهمع ١٠٨/١ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٩ وغيرها .

من ذلك ما نقله أبو حيان في مبحث «ماذا» قال : الرابع من الأحوال  
(أي أحوال ماذا) أن تخلع ما عن الاستفهام وذا من الإشارة وتستعمل مجموعها  
موصولاً ، وعليه قوله :

دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتَقِيهِ .....

أي دعى الذي علمت . وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح :  
وتأول البيت وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه (١).

ومنه ما نقله في باب المقصور والممدود عن «فعولاء» . قال : وهو وزن  
مختص بالألف الممدودة عند ابن عصفور وابن مالك . وذهب ابن القوطية  
وابن القطاع إلى إثبات فعولتى مقصوراً وأوردنا من ذلك : عبّيد  
سنوّطى وخطّورى ودبّوقى ودقّوقى وقطّورى ... والصحيح أنه  
وزن مشترك (٢) .

وقال : وذكر ابن عصفور أن الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد وكان  
معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا  
في التقدير نحو : واحدٌ واثنانٍ وثلاثةٌ وأربعةٌ . والذي أذهب إليه أن  
هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول  
التركيب العطفى (٣) .

وقال : وزعم ابن عصفور أن «أن» من الحروف التي تربط انقسم  
بالمقسم عليه ان كانت الجملة الواقعة جواباً للو وما دخلت عليه نحو قوله :

أما والله أن لو كنت حترأ .....

وقد رد عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الضائع (٤) .

(١) الارتشاف ٣٧ و انظر المغنى ٣٣٣ و شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٧٥ ظ و انظر شرح الجمل .

(٣) الارتشاف ١٥٠ و انظر شرح الجمل .

(٤) الارتشاف ٢٦٩ و انظر شرح الجمل .

وقال في باب الاضافة : وهذه الاضافة (أي اضافة الصفة إلى الموصوف) ذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة وغيره إلى أنها محضة ، وابن مالك إلى أنها شبيهة بالمحضة (١).

وقال في باب عطف البيان : وقول ابن عصفور : عطف البيان يجري فيه الأعراف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه (٢). وفي المغنى ينقل ابن هشام جملة من آراء ابن عصفور ومسائله التي قال بها . من ذلك ما نقله في فصل «لما» قال : يكون جواب «لما» فعلاً ماضياً اتفاقاً وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور ... الدليل : فلما ذهب عن ابراهيم الرّوعُ وجاءته البشريُّ يُجادِلُنَا (٣) . قال وهو مؤول بـ (جادلنا) (٤) .

وفي فصل كأن قال : الرابع (من معانيها) التقريب ، قاله الكوفيون وحملوا عليه ، كأنك بالشتاء مقبلٌ وكأنك بالفرج آتٍ .. وقال ابن عصفور : الكاف في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ (٥).

وفي اعراب «لكن» من قولنا : ما قام زيدٌ ولكن عمرو ، نقل ابن هشام رأى بونس في أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد ورأى ابن كيسان في أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة ، قال : والثالث لابن عصفور أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة (٦).

وأمثال هذه الآراء تتردد كثيراً في كتاب المغني (٧).

(١) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .

(٣) هود : ٧٤ .

(٤) المغنى ٣١١ وانظر الهمع ٢١٥/١ ، شرح الجمل .

(٥) المغنى ٢١٠ وانظر شرح الجمل .

(٦) المغنى ٢٢٤ وانظر شرح الجمل .

(٧) انظر المغنى ١٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٢ .

وفي التصريح قال الأزهري : والأصحّ جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى  
لمبتدأ واحد لأنّ الخبر كالنعت فيجوز تعدده ، والمانع لجواز التعدد كابن  
عصفور يدعى تقدير هو للثاني من الخبرين أو يدعى أنه أي المبتدأ جامع  
للمصفتين .. نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (١) .  
وفي الأشباه والنظائر للسيوطي تلقانا نقول كثيرة عن ابن عصفور  
وبخاصة عن كتاب شرح الجمل ، وتحمل هذه النقول في عامتها توجيهات  
وتعليقات لابن عصفور . من ذلك ما نقله السيوطي عن شرح الجمل :

قال : وقال ابن عصفور في شرح الجمل : الدليل على أن الأفعال كلها  
مذكورة أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فأنما المقصود الأخبار بما تضمنه من  
الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر فدلّ ذلك على أنها مذكورة اذ اللفظ  
على حسب ما يراد به من تذكير أو تأنيث (٢).

وقال أيضاً : قال ابن عصفور في شرح الجمل : كم اذا كانت اسم  
استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان  
بناؤها حملاً على ربّ وذلك أنها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أنّ ربّ  
كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة ربّ لأنّ ربّ للتقليل والنقيض  
يجري مجرى ما يناقضه كما أنّ النظر يجري مجرى ما يجانسه (٣) .

وقال : قال ابن عصفور في شرح الجمل : لما كان جعل الواو بمعنى مع في  
المفعول معه فرعاً من كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم  
يقدموه على العامل وان كان متصرفاً ، ولا على الفاعل ، لا يقولون :  
والطيالسة جاء البرد ولا جاء والطيالسة البرد ، لأن الفروع لا تحتل من  
التصرف ما تحتمله الأصول (٤).

- 
- (١) التصريح ١٨٢/١ وانظر المغنى ٤٨٠ والهمع ١٠٨/١ وشرح الجمل .  
(٢) الأشباه والنظائر ٨٦/١ وانظر شرح الجمل .  
(٣) الأشباه والنظائر ١٩٦/١ وانظر شرح الجمل .  
(٤) الأشباه والنظائر ٢٦٢/١ وانظر شرح الجمل .

وأمثال هذه النقول تلقانا كثيراً في كتاب الأشباه والنظائر (١).

وفي همع الهوامع أورد السيوطي جملة من آراء ابن عصفور التي انفرد بها من ذلك قوله: ولا يبعد عندي ان تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة (٢) وقال السيوطي: وقد تزايد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو ألم أكن بقائم؟ قال: ومنع قياس ذلك ابن عصفور (٣).

وقال: الثامن (من حروف النداء) وا. ذكرها ابن عصفور نحو:  
وافْتَعَسَا وَأَيْنَ مِينِي فَفَعَسُ

والجمهور أنها مختصة بالندبة لاتستعمل في غيرها (٤).

وقال عن «مذ ومنذ»: والمشهور أنهما ظرفان مضافان، ف قيل: إلى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك. وقيل إلى زمان مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور، لأنهما لا يدخلان عنده الأعلى أسماء الزمان ملفوظا بها أو مقدرة، فالتقدير في ما رأيت مذ زيد قائم: مذ زمن زيد قائم (٥). وعن الكافي في «كذا» قال السيوطي: هي زائدة لازمة فرارا من التركيب إذ لا معنى للتشبيه فيها وذا مجرورة بها كما في كآئن سواء، وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور (٦).

وقال: قال أبو حيان: شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعمله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الأتيان بما هو دونه (٧).

(١) انظر - مثلاً - ١٥/١ ، ١٧ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٣٨/٢ وغيره

(٢) همع الهوامع ٨٠/١ وانظر شرح الجمل .

(٣) همع الهوامع ١٢٧/١ وانظر شرح الجمل .

(٤) همع الهوامع ١٧٢/١ وانظر شرح الجمل .

(٥) همع الهوامع ٢١٦/١ وانظر شرح الجمل .

(٦) همع الهوامع ٧٦/٢ وانظر شرح الجمل .

(٧) همع الهوامع ١٢١/٢ وانظر شرح الجمل .

وبعد ، فهذه جملة من آراء ابن عصفور واختياراته انتقيناها من مجموع ما نقله عنه المتأخرون الذين جاءوا بعده ، وغرضنا من ذلك أن تكون دليلا على ما كان يتمتع به هذا العالم من منزلة في نفوس أعلام النحاة وما كانت تلقاه مصنفاته من عناية لدى الدارسين والعلماء .





---

القسم الثاني

التحقيق

1

1

4

7

## مقدمة

حين خطر لي ان أحقق كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور كانت أمامي نسخة منه في المكتبة التيمورية في القاهرة . وهذه النسخة تقع في مائة وثمان وخمسين ورقة من القطع المتوسط .

وبعد أن استقر رأيي على تحقيق هذا الكتاب سعيت للحصول على صور لكل نسخة التي ذكرها أصحاب الفهارس ، وهي في مجموعها خمس نسخ بما فيها نسخة المكتبة التيمورية .

١ - نسخة منها في مكتبة جامعة ليدن بهولندا ، وهي في حوالي مائة وأربع وخمسين ورقة ، وتبين لي بعد مقارنتها بنسخة المكتبة التيمورية أنهما متطابقتان .

٢ - نسخة في المكتبة الأحمدية بتونس وهي مطابقة للنسختين السابقتين  
٣ - نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وهي مصورة عن نسخة موجودة في مكتبة بني جامع باسطنبول . وتقع في مائتين وسبع وستين ورقة .

٤ - نسخة في مكتبة أمبروزيانا بميلانو (إيطاليا) وتقع في مائتين وأربع وثمانين ورقة . وبمقارنة النسختين الأخيرتين ببعضهما وجدت أنهما متطابقتان وأنهما تمثلان شرحا آخر للجمل غير الشرح الذي تمثله نسختا المكتبة التيمورية ومكتبة ليدن .

واعتمادا على ماوردت الاشارة اليه في كتب متأخري النحاة كأبي حيان والسيوطي وكتب التراجم من أن هناك شرحا كبيرا للجمل وضعه ابن عصفور كما وضع شرحا آخر صغيرا على نفس الكتاب ، فقد انتهيت إلى أن نسخة المكتبة التيمورية ونسخة مكتبة ليدن ونسخة الأحمدية تمثل الشرح الصغير وأن نسخة تركيا ونسخة أمبروزيانا تمثلان الشرح الكبير . واستجابة لرغبة كريمة أبدأها استاذنا الجليل الدكتور شوقي

ضيف الذي أشرف على هذا البحث في عامه الأول ، وتجاوزا عن كل  
المصاعب والمشاق التي كنت أقدر أنني سأواجهها أمام ضخامة حجم  
الكتاب وغزارة مادته

وأمام حداثة عهدي بفن التحقيق ، رأيت أن أنهض بتحقيق الشرح الكبير  
تاركا تحقيق الشرح الصغير إلى فرصة أخرى تتاح لي في مستقبل أرجو ان  
لا يكون بعيدا .

### وصف النسخ :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين هما كل ما علمت بوجوده  
في مكتبات العالم من مخطوطات .

١ - نسخة مكتبة بني جامع في اسطنبول بتركيا وكما قدمت فاني اعتمدت  
على مصورة لهذه النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .  
وهذه النسخة هي التي اعتمدها أصلا ورمزت لها بالحرف ج . وهي  
تقع في ٢٦٧ ورقة ، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطرا ، ومتوسط  
كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة . وهي بخط علي بن سالم الشافعي  
ولم يذكر تاريخ الفراغ من نسخها ، غير أن مفهرس مخطوطات الجامعة  
العربية ، المرحوم فؤاد السيد ذكر أنها كتبت في القرن الثامن الهجري  
كما أن مفهرس مكتبة بني جامع كتب تاريخا لنسخها ، غير أنه مطموس  
بسبب خلل حدث أثناء تصوير الكتاب كما يظهر .

وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب كما يلي :

كتاب شرح الحمل للاستاذ أبي الحسن

علي بن مؤمن بن عضفور الأشبيلي تغمده .

الله برحمته وجميع المسلمين بمنه وكرمه

وكتب تحت العنوان مباشرة مايلي :

باب الحكاية باب ماذا باب مواضع ان المكسورة الخفيفة باب مواضع المفتوحة  
باب الجواب يبلى نعم باب أو وأم باب النون الثقيلة والخفيفة باب الاخبار  
باب الجمع المكسر باب مايجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر باب  
الامالة .

وتحت هذه السطور الثلاثة إلى جهة اليسار وضع خاتم وقف السلطان  
أحمد خان وهناك سطور وكتابات أخرى تحت السطور السابقة ، ولكنها  
طمست بسبب بلل تعرضت له صفحة العنوان .

ويلاحظ أن الابواب التي كتبت على صفحة العنوان هي آخر ابواب الكتاب .  
وعلى ظهر صفحة العنوان يتبدى نص الكتاب بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ،  
اللهم يسر يا كريم ... الخ .

واختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٦٧ بعبارة : كتبه العبد  
الفقير إلى الله تعالى على بن سالم الشافعي ... الخ كما هو مدون على الصفحة  
الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق .

وإلى ناحية اليمين من أسفل هذه الصفحة وضع خاتم وقف السلطان أحمد  
خان .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى أنها قوبلت على الأصل الذي نقلت عنه كما  
هو مدون على حواشي كثير من صفحات الكتاب ، وبخط غير خط الناسخ .  
كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٥٦ وبخط غير خط الناسخ  
أيضا مايلي : بلغ مقابلة فله الحمد والمنة على نسخة المصنف .

وكتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٦١ وبخط مخالف لخط الناسخ  
أيضا مايلي : بلغ مقابلة بأصله ، فله الحمد والمنة على نسخة المصنف .  
وتكررت هذه العبارة في الصفحة ٢٦٦ ظ .

ولانستطيع أن نجزم بأن هذه النسخة قد قوبلت بأكملها على نسخة المصنف

بل الذي نميل إليه أن صفحاتها الأخيرة فقط هي التي قوبلت ، لأن التعريفات والتصحيحات التي وقعت في هذه النسخة وبقيت دون تصحيح ترجح هذا الاعتقاد الذي يغلب على الخاطر .

كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ١٣١ عند بداية باب (مايجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لايجوز) مايلي : وتم الجزء الأول وقد كانت هذه الإشارة هي الأساس الذي اعتمدهنا في تقسيم الكتاب إلى جزئين .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ ، وهو خط متوسط الجودة ، غير أن التصوير كان سبباً في طمس كثير من الحروف والحواشي مما جعلني أواجه عناء شديداً في تبين كثير من الألفاظ والعبارات .

والنسخة خالية من علامات الشكل والترقيم ، بل إن الأبيات فيها تساق كما لو كانت كلاماً منثوراً ، وكثير منها يقتصر مايرد منه على شطر أو عبارة صغيرة ، مما يستدعي انتباهاً شديداً وإطلاعاً جيداً على شواهد النحو واللغة ، حتى يسلم التحقيق من مزلق الخلط بين ماهو شعر وماهو نثر .

كما يلاحظ أن الناسخ كثيراً مايقع في تعريفات وتصحيحات سببها سوء فهمه لما يقرأ وعدم ادراكه ، لأنه كما يظهر ناسخ محترف وليس من أصحاب العلم أو المعرفة بمسائل النحو واللغة .

ولابد من الإشارة إلى أن ثمة خطأ حصل أثناء تجليد هذه النسخة كما يظهر اضطراب بسببه تسلسل أوراق الكتاب حيث تأخرت الورقة ٢٠ - ٣٩ فأخذت رقم ٢٢٩ - ٢٤٨ ، فحصى بذلك اضطراب في أربعة مواضع من الكتاب .

وبأعادة هذه الورقة وما بعدها إلى موضعها الأصلي استقام ترتيب الكتاب وزال عنه الاضطراب .

## ٢ - نسخة مكتبة امبروزيانا .

وقد رمزت لها بالحرف ر. وهي تقع في ٢٨٣ ورقة ، في كل صفحة منها ٢٥ سطراً ومتوسط كلمات كل سطر ١٤ كلمة.

وهي بخط علي بن سالم بن مسلم الشافعي ، وهو نفس الناسخ الذي كتب نسخة ج. وعلى وجه الورقة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب على النحو التالي:

كتاب شرح الجمل لابن عصفور  
في النحو رحمه الله

وبخط آخر مخالف لخط الناسخ كتب تحت العنوان السابق مايلي:

كتاب شرح جمل الزجاج (كذا)  
لابن عصفور في النحو رحمهما

الله تعالى بجاه مولانا محمد وآله وصحبه أجمعين

وإلى يسار العنوان كتب البيتان التاليان:

بقارعة الطريق جعلت قري لأحظى بالترحم من صديقي  
ويامولى الموالي أنت أولى على بالترحم من صديقي  
وكررت كتابة البيتين ثانية على صفحة العنوان .

وعلى ظهر الورقة الأولى ابتداء نص الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر ... الخ .

وأختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٨٣ بقوله : كتبه العبد الفقير الراجى عفو ربه المعترف بكثرة ذنوبه علي بن سالم بن مسلم الشافعي ..... الخ «وكما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق . ويلاحظ أن هذه النسخة لم تقابل بأصلها الذي نقلت عنه ، كما لم تقابل بآية نسخة أخرى . ولم يذكر أيضا تاريخ الفراغ من نسخها .

ولتصور العلاقة بين النسختين وجدت أمامي عدة احتمالات :

١ - أن تكون نسخة ر منقولة عن نسخة ج. وبمقابلة النسختين ببعضهما استبعدت هذا الاحتمال لان في ر زيادات ليست في ج .

وهذه الزيادات تأتي على صورة كلمة ساقطة من ج ومثبتة في ر ، أو عبارة كاملة أحياناً لانجدها في ج ، وان كانت هذه الزيادات قليلة جداً . وقد نبهت على هذه الزيادات في حواشي التحقيق .

٢- أن تكون نسخة ج منقولة عن نسخة ر . ورأيت أيضاً بعد مقابلة النسختين أن هذا الاحتمال مستبعد ، لأن في نسخة ر سقطاً كثيراً أثبت في ج ، وقد بلغ هذا السقط في أحد المواضع حوالي خمس صفحات كما اشير إليه في الصفحة ٤٧٤ من الجزء الثاني .

٣- أن تكون النسختان منقولتين عن أصلين مختلفين . وقد استبعدت هذا الاحتمال لنفس الأسباب التي قوت في نفسي قبول الاحتمال الرابع وهو

٤- أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد .

وقد دفعتني إلى قبول هذا الاحتمال جملة اسباب هي :

أ- تطابق الحواشي والتعليقات التي كتبت على هوامش النسختين وبخط ناسخهما ، مما يدل على أنها حواشي وتعليقات النسخة الأم ، نقلها الناسخ كما وجدها هناك .

ب- تطابق التحريفات والتصحيحات التي وقعت في النسختين مما يدل على وحدة الأصل الذي نقاتا عنه .

ومثال لهذه التصحيحات والتحريفات النماذج التالية :

الشاهد ٢٩٢ حرفت فيه كلمة لوسيمة إلى لو سمية

الشاهد ٢٢٨ حرفت فيه كلمة به إلى بين

الشاهد ٢٧٨ حرف فيه الشطر : بأعين أعداء وهن صديق

إلى : ياويحه أعداوهن صديق

الشاهد ٤٢٩ حرف فيه الشطر : فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه



إلى : فنعم من كامن ضاقت مذاعبة  
وأما هذه التحريفات التي وقعت على صورة واحدة في النسختين  
كثيرة ، اشرنا إليها في حواشي التحقيق .

ج- تطابق مواضع النقص والاضطراب الواقع في كل من النسختين .  
وقد نبهنا على ما وقع من ذلك في تعليقاتنا على الكتاب .

د- ان ما بين النسختين من فروق لا يكاد يذكر ، وهي ان وجدت فلا  
يمكن أن توحى بأن ثمة خلافا كبيرا بينهما يبعث على الاعتقاد بتباين الأصل  
الذي نقلت عنه كل منهما ، بل هو لا يعدو في واقعه ان يكون تصرفا يحصل  
عن سهو أو عن تساهل من الناسخ .

فهذه الملاحظات والوقائع بعثت في نفسي اعتقادا بوحدة الأصل الذي  
نقلت عنه هاتان النسختان ، وبخاصة ان الناسخ الذي كتب النسختين واحد .

توثيق نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

إذا كان ثمة شك يخطر في بال أحد في صحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور  
فيمكننا أن نقدم بعض القرائن لازالة مثل هذا الشك .

١- ان أكثر الآراء التي عرفت عن ابن عصفور ونسبت له في كتب متأخرى  
النحاة كالارتشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام ومدع المواعع للسيوطي  
والخزانة للبغدادي نجدها ماثلة أمامنا في هذا الكتاب ، وفي أحيان كثيرة  
نجد العبارة بنصها منقولة عن شرح الجمل . وقد أشرت إلى كثير من هذه  
المسائل في مواضعها من الكتاب ومن خلال تعليقاتي أثناء التحقيق . كما نبهت  
على كثير منها في الفصل الثاني من الدراسة ، في القسم الخاص بآراء ابن  
عصفور ومسائله المستقلة .

٢- ان ديباجة هذا الشرح هي نفسها الديباجة التي يتدلى بها شرح الجمل  
الصغير لابن عصفور ، وبحوزتي منه ثلاث نسخ كما بينت في بداية هذه  
المقدمة ، مما يثبت الاعتقاد بصحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

٣ - ان العلاقة بين ابن عصفور وشيخه ابي علي الشلوبين ينعكس صداها واضحا هذا الكتاب وبخاصة حين ينقل آراء الشلوبين ويناقشها فقد اعتاد أن يبدأ ذلك بعبارة : قال الأستاذ أبو علي ، او قال الأستاذ رضي الله عنه مما يوحي بنوع الرابطة التي تربط بين التلميذ وشيخه .

### منهج التحقيق :

حين شرعت في تحقيق شرح الجمل وضعت نصب عيني جملة أسس وقواعد حاولت جاهدا الالتزام بها رغبة في اخراج عملي على الوجه الذي اعتقدت انه الصواب . من هذه القواعد والأسس .

١ - المحافظة على صورة النص كما وضعه مصنفه ، ولم اشأ التدخل في متنه بالتغيير أو التحوير ، ولهذا حاولت ان اميز بين ماأجده فيه من أوهام او أخطاء أو تحريفات ، فما ظننت أنه وقع من المصنف بسبب السهو او الوهم أبقيته على صورته واكتفيت بالاشارة إلى الوجه الذي اعتقد انه الصواب ، وذلك من خلال تعليقاتي على الكتاب ، ومااعتقدت انه تحريف أو تصحيف وقع أثناء النسخ أثبت صوابه في موضعه من المتن وأشرت في الحاشية إلى صورته التي كان عليها ، حفاظا على صورة الكتاب كما هو في أصل مخطوطاته .

٢ - اعتمدت في تخريج شواهد الكتاب على المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وكتب الفارسي وابن جني ونحوها . كذلك اعتمدت على كتب المفسرين القدامى ممن كانوا يعولون في تفاسيرهم على المباحث النحوية مثل تفسير أبي عبيدة ( مجاز القرآن ) وتفسير الفراء (معاني القرآن) .

كما اعتمدت على كتب الأمالى والنوادر مثل نوادر ابي زيد والكامل للمبرد ومجالس ثعلب وأمالى الزجاجي وابن الشجري وغيرها مما كان النحو فيها بشكل ركنا هاما من أركانها .

والتزمت أيضا الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية كالمفضليات وشرحها  
والاصمعيات وشرح المعلقات والنقائض .

كما التزمت الرجوع إلى كتب شروح الشواهد كشرح العيني والخزاعة  
للبيدائي وشرح شواهد الشافية له أيضا .

ولم اغفل الاستفادة من كتب اللغة والمعاجم وبخاصة في شواهد اللغة فرجعت  
إلى صحاح الجوهري ومقاييس ابن فارس والمخصص والمحكم لابن سيده  
واللسان لابن منظور وغيرها من كتب اللغة والأضداد .

كما التزمت الرجوع إلى دواوين الشعراء أصحاب الشواهد ما وجدت إلى  
ذلك سبيلا .

٣- عنت بتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير وبعض  
الكتب الأخرى التي تنقل هذه القراءات . كما عنت بتخريج الأحاديث ما أمكنني  
ذلك .

٤- جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من  
مضامنها الأصلية في مصنفات أصحابها أو في كتب المسائل الخلافية أو غيرها  
مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح السيراني وشرح  
ابن يعيش وكتاب الانصاف لابن الانباري ونحوها .

٥- بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من المواضع الافاضة  
في شرح الشواهد ، وحاولت الاستغناء عن شرح المعاني التي تبدو واضحة  
لاحتياج إلى فضل تفسير أو شرح ، مؤكدا على الإشارة إلى ما في الشاهد من  
مسائل خلافية في النحو أو في اللغة .

٦- التزمت التعريف بإيجاز بأعلام النحاة واللغويين ممن ترد أسماءهم  
في متن الكتاب .

٧- اعتاد الناسخون يرسم بعض الحروف المقصورة على صورة الممدودة مثل المعطى يكتبها : المعطا ، فحاولت أن أرسسها على الوجه الصحيح دون الاشارة إلى الأصل الذي كتبت عليه .  
كما حاولت اصلاح الغلط الذي لاوجه له مثل كتابة لم يؤد بالياء والذي اظنه ان ذلك ناتج عن ان الناسخ كان يستعين بمن يملئ عليه .

شرح جمال الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي  
( ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ )

( الشرح الكبير )

الجزء الاول



كتاب  
شرح الجمل  
للأستاذ أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اللهم يسر يا كريم (١)

قولُ أبي القاسم (٢) : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ ....

مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه ، ولا يُعَلِّمُ المُضَافُ من حيث هو مُضَافٌ حتَّى يُعَلِّمَ ما أُضِيفَ إليه ، فكان ينبغي أن يُبيِّنَ ما أُرَادَ بالكلامِ ، وحينئذٍ يأخذُ بعد ذلك في تبيين أقسامه ، لأنَّ الكلامَ ، بالنظر إلى اللغة ، لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ كثيرة ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول الأخطل :

انَّ الكلامَ لَتَفِي الفؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلاً (٣)  
ومنها ما يفهم من حال الشئ ، ودليله قوله .:

٢ يا ليتني أُوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ . علمَ سُلَيْمانَ كلامَ النَّمْلِ (٤)  
لأنَّه يقال : إنَّ سليمانَ عليه السلام كان يفهم من ديب (٥) النمل ما يفهم المخاطبُ من الكلامِ . ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير :

(١) (يا كريم) ليس في ر

(٢) أبو القاسم هو الزجاجي مصنف الجمل وقد ترجمناه في المقدمة

(٣) قبله : لا يعجبك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً

والبيتان في ملحقات ديوان الأخطل على أنهما مما نسب إليه . ابن يعيش ٢١/١ شذور الذهب ٢٠ ديوان الأخطل ٥٠٨ .

(٤) لرؤية ، وروى في الجمهرة والصحاح : لو انني اعطيت . والحكل : العجم من الطيور والبهائم وما لا يسمع له صوت والحكمة كالعجمة لا يبين صاحبها الكلام . تأويل مشكل القرآن : ٨٤ ، مقاييس اللغة ٩١/٢ ، جمهرة اللغة ١٨٤/٢ ، الخصائص ١(٢٢) ، الصحاح واللسان : حكل ، المخصص ١٢٢/٢ ، الديوان ١٢٨ .

(٥) في ر : ديبه ، وهو تحريف .

٣ أمين أم أوفى دمنة لم تكلم ..... البيت (١)  
أي ليس لها أثر يُستبان لقدم عهدها بالتزول ، ولو (٢) كان لها أثر (٣)  
يستبان لكان ماتبين من أثرها كلاما لها .

ومما يدل على أن المعنى القائم في النفس وما يفهم من حال الشيء يسمى  
كلاما ، تسميتهم إياهما (٤) قولاً . قال الله تعالى : «ويقولون في أنفسهم  
لولا يُعذّبنا الله» (٥) . فجعل المعاني التي في النفس قولاً . وقال النابغة :  
٤ قالت له النفس إنني لا أرى طمعاً (٦) ..... البيت (٧)  
فأضاف القول إلى النفس . وقال تعالى : «يوم نقول لجهنم هل امتلأت  
وتقول هل من مزيد» (٨) . فأضاف القول إلى جهنم مجازاً . وقال الشاعر :

(١) عجزه : بحومانة الدراج فالمتلحم  
وهو مطلق معلقة زهير ، والدمنة : آثار الديار وما سودوا بالرماد وغيره ، تكلم : مخفف  
تتكلم ، يريد به لم تبين ، الحومانة : المكان الغليظ المنقاد ، وحومانة الدراج والمتلحم :  
موضعان بالعالية .  
شرح العشر : ٥٣ ، الديوان ٤ .

(٢) في ر : فلو  
(٣) في ر : امر  
(٤) في ج ، ر : اياها ، وهو تحريف  
(٥) المجادلة : ٨  
(٦) في ر : طمعاً ، وهو تحريف  
(٧) عجزه : وإن مولاك لم يسلم ولم يصد  
والضمير في له يعود على واشق وهو كلب صيد رأى الثور الوحشي يصرع الكلب الذي كان معه .  
المولى : الناصر ويريد به هنا صاحب الكلاب أو الكلب التليل . الأضداد للسجستاني :  
١٣٩ ، الخصائص : ٤٧٦/٢ ، شرح العشر : ١٥٤ ، الخزانة ١/٥٢٢ ، المقدم للمبين :  
٧ ، الديوان ١٢ .  
(٨) سورة ق : ٣٠

٥ امتلاً الحوضُ وقالَ : قَطَسْنِي (١)

فأضاف القول إلى الحوض

ومنها الإشارة ، وعليه قوله :

٦ إذا كَلَّمْتَنِي بالعيونِ الفَوَاتِرِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البَوَادِرِ (٢)

فجعل الإشارة بالعين كلاماً

ومنه الخطُّ ، ودليله تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى (٣) . وتقول : رأيتُ كلاماً ، وإن كنت إنتما رأيت خطأً منبأً عن كلام .

ومنها اللفظ المركب غير المفيد ، يقال : تكلّم ، وإن (٤) لم يفد ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع ، يقال : تكلّم ساهياً ونائماً ، ومعلوم أنّ الساهي والنائم لم يضعاً لفظهما للأفادة ولا قصداها

ومنها اللفظ المركب المفيد بالوضع ، وهذا الأخير هو (٥) الذي أراد أبو القاسم بالكلام ، لأنّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاماً . ألا ترى أنّ النحويّين إنتما يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولا يتكلمون في أحكام الإشارة ، ولا غير ذلك مما يُسمّى كلاماً والعدرله ، في أنّ لم يُبيّن ما أراد بالكلام الإحالة على العرف بالكلام ، إذّ الكلام عرفاً إنتما هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يأتلف

(١) بعده : مهلاً رويداً قد ملأت بطني

قط : اسم فعل امر بمعنى حسب ، والنون للوقاية ، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند

البصريين جائز عند الكوفيين . ولم ينسبه احد من روه .

إصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ مجالس ثعلب : ١٨٩ . مقاييس اللغة ١٣/٥ ، امالي ابن

الشمري ١٤٠/٢ ، الأنصاف : ٧٦ .

(٢) لم اعثر على هذا البيت فيما رجعت إليه من المصادر .

(٣) (تعال) ليس في ر

(٤) سقطت (ان) من ر

(٥) سقطت (هو) من ر

منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأنّ (١) الأقسام إنّما (٢) تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم ، واسم المقسوم هنا وهو الكلام ، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف .

\*\*\*

ويترتب على قوله : أقسام الكلام ثلاثة / أسئلة : [٢و] الأول : ما الدليل على أنّ هذه الثلاثة خاصة ؟ بل لعلّها أزيد . الثاني : كيف قال : اسم وفعل وحرف ، فأفرد . وإنّما أقسام الكلام : الأسماء والأفعال والحروف كلّها ؟

الثالث : لِمَ خصّ بمجيئه لمعنى الحرف ، والاسم والفعل قد جاءا لمعنى ؟ والجواب عن الأول أن تقول : اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أن يدلّ على معنى أو لا يدلّ ، وباطل ألاّ يدلّ على معنى أصلاً فإنّ ذلك عبث . فإن دلّ فأما أن يدلّ على معنى في نفسه أو في غيره ، فإن دلّ على معنى في غيره فهو حرف ، وإن دلّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرّض ببنيته لزمان أو لا يتعرّض ، فإن تعرّض فهو الفعل وإن لم يتعرّض فهو الاسم .

والجواب عن الثاني : إنّه أراد بالاسم معقوله ، وبالفعل معقوله وكذلك الحرف ، ومعقول كلّ واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً ونظير ذلك قول العرب : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ، ولم تُردّ رجلاً واحداً بعينه بل كأنّك قلت : هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس ، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه من وضع المفرد موضع الجمع ، نحو قوله :  
٧ في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجَّيْنَا (٣)

(١) سقطت (لأن) من ر

(٢) سقطت (إنما) من ج

(٣) قبله : لا تنكروا القتل وقد سينا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوي يخاطب اعداء قومه .

الكتاب : ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المتمتضب ١٧٢/٢ ، المحتسب ٢٤٦/١ ديوان النابغة لابن السكيت ٩٠ ، التوجيه للرماني ٢٧٥ ، المخمس . ٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣ .

يريد في حلوقكم ، فإن ذلك لا يجوز الا في ضرورة (١) .  
والجواب عن الثالث : إنه احترز بقوله : وحرفٌ جاء لمعنى ، من الحرف  
الذي لم يجرى لمعنى وهو حرف التهجى ، نحو الزاى من « زيد » .  
ولا يسوغ قول من قال : إن « جاء لمعنى » أحد الحرف ، وزعم أن الذي جاء لمعنى  
إنما هو الحرف فأما الاسم والفعل فكل واحد منهما جاء لمعان ، ألا  
ترى أن الاسم يدل على مسماه ويكون مع ذلك فاعلا ومفعولا ومجرورا  
إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الاسم (٢) ؟ وكذلك الفعل يدل على  
حدث وعلى زمان ويكون موجبا ومنفيا ومستفهما عنه ، إلى غير ذلك من  
المعاني التي تعتور الأفعال ، وأما الحرف فلا يعطى في حين واحد أكثر من  
معنى واحد في غيره ، فإن دل الحرف على معنيين فصاعدا نحو « مین »  
التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولإستغراق الجنس ، وما أشبهها من  
الحروف ، فانما ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أن الكلام الذي (٣)  
تكون فيه « مین » مبعوضة ، لا تكون فيه لابتداء الغاية ، والاسم يدل في  
حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية ، مثلا ، وعلى التصغير وغيره ، وكذلك الفعل يدل  
في حين واحد على الحدث والزمان والخبر والأمر والنهي ، إلى غير ذلك من المعاني .  
وإنما قلنا إن ذلك فاسد ، لأن الاسم يشرك الحرف في ذلك ، ألا ترى  
أن الاسم إنما يدل على معنى مفرد وهو المسمى ، فلذلك (٤)  
حدّه أبو بكر بن السراج (٥) فقال : الاسم مادل على معنى مفرد غير

(١) الضرورة مذهب سيويه والمبرد ، والنراء يراه جائزا في الاختيار وهو مذهب أبي عبيدة وابن

جني والزمخشري ، وقد قرئت آيات كثيرة بالأفراد والجمع في السبع .

مجاز القرآن ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المحتسب ٨٧/٢ النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣ .

(٢) في ر : للاسم ، وهو تحريف

(٣) ج ، ر : التي ، وهو سهو

(٤) في ر : فكذلك ، وهو تحريف

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي ، صاحب المبرد وكان من انبه تلاميذه ، وعنه اخذ

الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، توفي عام ٣١٦ هـ . ترجمة ابن النديم : ٩٢ ،

ابن الأنباري ٣١٤ ، ياقوت ١٨/١٩٧ ، ابن خلكان ٣/٤٦٢ .

مقترن بزمان مُحصَل (١). وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من المعاني ،  
فإنما هي مفهومة من /أمور تلحق الاسم كالأعراب لا من الاسم بعينه. [٢ظ]  
وأيضاً فلو كان أبو القاسم رحمه الله قصد هذا لصريح بذلك فقال : حرفٌ  
جاءَ لمعنى مفرد .

وأيضاً فإنه قد حُدَّ الحرف بعد ذلك بأنَّ معناه في غيره لا بأنه يدل على معنى مفرد (٢).  
وكذلك أيضاً لا يسوغ قول من قال : إنه أراد : وحرفٌ جاءَ لمعنى في  
غيره ، فحذف «في غيره» لأنه معلوم . فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه  
لمعنى لأنه إذا عَلِمَ أن معناه في غيره ، فقد عَلِمَ أنه جاءَ لمعنى ،  
وأيضاً فإنه قد حُدَّ الحرف بعد ذلك بأنَّ معناه في غيره فيكون ذلك ،  
على هذا ، تكراراً لا فائدة فيه .

\* \* \*

قوله : فالاسم ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من  
حروف الجر (٣) ، بينَّ قصده بذلك أن يَحُدَّ الاسم ، لأنَّ الاسم أمر  
مفرد والمفرد لا يعرف إلا بالحدِّ ، وهذا الحدُّ الذي حدَّ به الاسم فاسد ،  
لأنه ليس بجامع ، ومن شرط الحدِّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى  
لا يشذَّ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل  
على أنه ليس بجامع أن أيمن التي (هي) (٤) في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل (٥)  
إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجرِّ ولا تكون فاعلة ولا مفعولة.  
ولا مطعن في هذا الحدُّ بأكثر من أيمن ، فأما من رأى أنه يخرج عن هذا  
الحدُّ الأسماءُ المختصة بالنداء ، نحو : هَناه وَلِكَاعِ وَفَساقِ وَأَخواتها ،  
والأسماء التي التزم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرف نحو :  
سُبْحانَ اللَّهِ وَمَعادَ اللَّهِ وَسَحَرَ وَبُعَيْداتِ بَيْنِ ، وأَيْنَ وَمَتَى

(١) الأصول لابن السراج ٢/١ ، والايضاح في علل النحو للزجاجي ٥٠ .

(٢) انظر الجمل ١٧ .

(٣) الجمل ١٧ (٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : يستعمل

(٦) ر : الأسماء الموصولة المختصة .. وهي زيادة

والأسماء التي للشرط والاستفهام ولعمركم الله وعوض وجير ، فما ذهب إليه فاسد .

أما أسماء الشرط والاستفهام فإنه امتنع فيها أن تكون فاعلة ، لكون الاستفهام والشرط أخذاً صدر الكلام ، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائغ فيها ، وحد أبي (١) القاسم لا يقتضى أنه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة ، لأنه أتى فيها بلفظ أو .

وأما المنادى فمفعول بأضمار فعل لا يجوز إظهاره في مذهبنا ، فهو داخل تحت الحد . وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها ، لأن المصدر يسمى مفعولاً مطلقاً ، أعني يقال فيه مفعول (٢) ولا يقيد بشئ ، وكذلك الظرف يسمى مفعولاً فيه ، وأبو القاسم إنما حدّ الاسم بأنه ما جاز أن يكون مفعولاً على الإطلاق . أي مفعول كان .

وأما لعمركم الله ، فالعمركم هو (٣) البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلاً ومفعولاً وأن يدخل عليه حرف من حروف الجر . تقول : سرني عمرك وأحبت عمرك وانتفعت بعمرك ، وإنما لزم الابتداء ولم يتصرف في القسم ، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره .

وكذلك عوض هو منصرف في غير القسم ، نحو قوله :

٨ ولولا نبل عوض في حُطْبَيَّ وأوصالي (٤)

(١) ر ابو ، وهو تحريف

(٢) ر : مفعولاً ، وهو تحريف (٣) مقطت (هو) من ر

(٤) في ر : خطبائي ، وهو تصحيف ، وفي ج : خطبائي ، وهو تحريف ، والبيت للفند الزماني .

عوض : الدهر ، الأبد . وهو معرفة علم يبنى على الحركات الثلاث ، وقيل : يضم ويفتح ،

وقد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب الخطبي : الصلب ، ظهر الرجل . وروي عند المرزوقي :

خضماتي ، والخضمة : ما غلظ من الساعد والذراع . قال المرزوقي : ويبدل من مية الباء أه .

اراد ان الدهر قد اضعف قوته . الماصور والمدود لابن ولاد : ٢٩ ، شرح مشكلات الحماسة

١٧٨ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٥٣٧ ، الصحاح واللسان : عوض ، المخصص ١٥/٢ ،

٢٠٧/١٥ ، المحكم ٢١٣/٣ ، الخزانة ٢٠٠/٣ .

وأما «جَيْر» فمبني، وجائز أن يكون في موضع نصب بأضمار فعل / ونحو: [و٣] يَمِينُ اللَّهِ وأما «أَيْمُنُ» الذي هو اسم مفرد من اليمين ، فلم يستعمل الا في القسم ، ولم يستعمل مع ذلك إلا مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحد ، لأن هذا الحد إنما وضعه أبو القاسم على التسامح ، وقد بين ذلك في الايضاح له فزاد في الحد وما كان في حيز (١) ذلك (٢) فيدخل (٣) بهذه الزيادة ، تحت الحد جميع الأسماء ، ألا ترى أن «أَيْمُنُ» في حيز مايجوز أن يكون فاعلا لأن المبتدأ مخبر عنه كالفاعل ، فهذا الحد (٤) منتقد (٥) من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه تسمّح فيه ، والتسامح لايجوز في الحدود . والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لأن الحد موضوع لتحديد (٦) اللفظ ونصّ على المعنى . والثالث : أنه حدّ الاسم بأنه مجاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يُبيّن ماالفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم .

ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع فيقال : الفعل أيضا قد يكون فاعلا في مثل قوله (٧) «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّى حِينٍ» (٨) . فإن ذلك مؤول ، وفاعل بدأ ضمير المصدر الذي يدل عليه بدأ كأنه قال (٩) : بدأ (١٠) لهم بداء . وكذلك ماجاء من هذا .

\* \* \*

وقد أكثر الناس في حدّ الاسم ، فأوضح ماحدّ (١١) به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها لازمان . فقولنا : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولنا : أو ما

(١) في ج ، ر : خبر ، وهو تصحيف

(٢) الايضاح للزجاجي ٤٨ (٣) ر : متدخل

(٤) يريد به الحد الذي اثبتته الزجاجي في الجمل . (٥) ر : فاسد

(٦) ر : ليحدد (٧) ج ، ر : قولهم ، وهو تحريف (٨) يوسف : ٣٥

(٩) ج : قالوا (١٠) ر : ابدأ ، وهو تحريف (١١) ر : يحد



قوته قوة كلمة ، يحترز (١) من تأبط شراً وأمثاله لأنه وان لم يكن كلمة واحدة ،  
قوته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيد الأسماء المفردة كزيد وعمرو  
وقولى : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في  
غيره . ولا يعترض (٢) على ذلك بالموصلات فيقال : هي أسماء ولا تدل على  
معنى في نفسها بل في غيرها ، ألا ترى أنه لا يقال : جاء في الذي ، ويسكت بل  
لابد من الأتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك (٣) :

من اللواتي والتي واللاتي يزعمن أني كبرت لداتسي (٤)  
فصلة اللواتي والتي محذوفة لدلالة يزعمن عليها .

وانما كان الاعتراض بذلك فاسداً لان الموصول يدل على معنى في نفسه  
لكن مع غيره ، والدليل على ذلك أن الموصول لا يغير معنى ما يدخل عليه ،  
تقول : زيد أبوه قائم ، فيكون المفهوم من الجملة التي هي : أبوه قائم  
بعد الذي (٥) ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها ، والحرف  
يغير معنى ما يدخل عليه ، تقول : قبضت الدراهم ، فتكون (٦) الدراهم تعطي  
معنى (٧) العموم ، فاذا قلت : قبضت من الدراهم ، خرجت الدراهم من  
العموم بالنص وكان المقبوض بعضها .

ولا يعترض (٨) على ذلك بأسماء الشرط فيقال : هي أسماء وقد دلت  
على معنى في غيرها ، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد  
كان قبل دخولها ليس كذلك ؟ لان / حمد الاسم : ما دل على [٣ ظ]  
معنى نفسه ، لا يقتضى أنه لا يدل مع ذلك على معنى في غيره بل قد

(١) ر : نحترز (٢) ج ، ر : يتعرض ، وهو تحريف .

(٣) كذا والأول : قوله .

(٤) لم اعثر على نسبة لهذا الرجز ، قال البغدادي : لا اعرف ما قبله ولا قائله مع كثرة وجوده في

كتب النحو . ١ هـ . والرواية فيه : زعمن ، وفي النسخ : لذاتي . مجاز القرآن ٩/١ ،

١١٩/١ ، الصحاح واللسان : لتي ، ابن الشجري : ٢٤/٢ ، الشعر والشعراء : ٨٨ ،

الشيرازيات ٩٤ ظ ، القرطبي ٨٣/٥ ، الخزانة ٥٥٩/٢ .

(٥) في ج : التي (٦) في ج : فيكون ، وهو تصحيف

(٧) (معنى) ليس في ر . (٨) ج ، ر : يتعرض .

يشترك ( مع ) ( ١ ) الحرف في الدلالة على معنى في غيره ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه ، وأسماء الشرط وأن دلت على معنى في غيرها فلها معان في أنفسها .  
ألا ترى أنك إذا قلت :

من يقيم أقم ، أحدثت «من» في الفعل الشرط ، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل (٢) وقولي : ولا تتعرض بينيتها للزمان يحترز من الفعل ، ولا يعترض (٣) على ذلك بأمس وهد ولا بالصبح والغبوق وأمثال ذلك فيقال : هي أسماء وقد تعرضت لزمان ، ألا ترى أن أمس يعطى اليوم الذي قبل يومك ، «وغداً» يعطى اليوم الذي بعد يومك ، والصبح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي ؟ لأنها لم تتعرض بينيتها للزمان بل وضعها لذلك ، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت الى اعتراض الفارسي (٤) على هذا الحد بعدم المنع ، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) (٥) لا يتعرض بينيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال «لان» «يفعل» قد تعرض بينيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً ، فهذا حد صحيح لا مطعن فيه أكثر من الأتيان بـ «أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود .  
وان شئت قلت في حد الاسم ، حتى تسلم من الاعتراض : الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بينيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس للاسم (٦) والفعل والحرف ويدخل تحت ذلك تأبسط شراً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلّ وكثر . وقولي : يدل على معنى في نفسه ، يحترز من الحرف كما تقدم ، وقولي : ولا يتعرض بينيته للزمان ، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء

(١) زيادة يفتضيها السياق . (٢) في ر : يفعل ، وهو تحريف .

(٣) ر : تتعرض .

(٤) هو ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الفارسي الفسوي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد واتخذ عن ابن السريج والزجاج وغيرهم ، وعنه اخذ ابن جني والمرزوقي والرعي . توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ . الخطيب البغدادي : ٢٧٥/٧ . ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي : ٢٧٣/١ .

(٥) سقط ما بين القوسين من ر (٦) في ج : الاسم

معناه، يحترز من الجملة مثل زيد قائم<sup>١</sup>، فأنها بأسرها (١) تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها للزمان، الا ترى أن الجزء منه وهو زيد او قائم (٢) يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فقائم يدل على الخبر وزيد يدل على المخبر عنه، والجملة تدل على مجموعهما (٣) والاسم يدل على مسماه، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمى، الا ترى أن الزاي من زيد لا يدل على عضو من اعضائه (٤)، ولا على معنى من معانيه؟

\* \* \*

قول أبي القاسم : والفعل مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل .  
قصده بذلك أن يحدد الفعل . فقوله : مادل على حدث وزمان ، يحترز بذلك عما يدل على حدث دون زمان وهو المصدر نحو قيام ، أو على زمان دون حدث نحو أمس وغد وقوله : ماض أو مستقبل ، يحترز بذلك أيضاً مما يدل على حدث وزمان ولا يعطى أن الزمان ماض ولا مستقبل ، نحو الصَّبوح والغَبوق ، ألا ترى أن الصَّبوح يدل على الشرب وهو حدث ، وعلى الصباح وهو زمان ، وكذلك الغَبوق يدل على الشرب وهو حدث ، وعلى العشي وهو زمان ، إلا أنهما لا يعطيان أن الزمان ماض ولا مستقبل .  
وهذا الحد أيضاً (٥) فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ «ما» و «او» وقد تقدم أنهما من الالفاظ التي لا تورد في الحدود . والآخر : انه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بل كان الظاهر (٦) من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال (٧) لولا نصه على اثباته في باب الأفعال .  
ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة

(١) في ر : تأثيرها ، وهو تحريف . (٢) ر : زيداً قائم . وهو تحريف

(٣) في ج : مجموعها . (٤) ج : اعضائه زيد ، وهي زيادة .

(٥) زيادة من ر (٦) في ر : ان ، وهو تحريف .

(٧) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، وسيأتي ذلك في باب الأفعال .

وأخواتها (١) ونعم وبئس وحبذا وعسى وفعل التعجب .  
ولا يلتفت الى قول من قال : إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت  
أفعالاً مجازاً لما كانت تشبه الأفعال ، لأنّ ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون ،  
بل لو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا الذهاب لم يكن للخلاف (٢) بينهم  
في هذه الأفعال وجه اذ لا تريب (٣) في الاصطلاحات فاذا ذهب ذاهب من النحويين  
إلى تسمية حرف من الحروف فعلاً لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة  
فعالاً لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك . والخلاف محفوظ عنهم في ليس وفعل  
التعجب .

ولا يلتفت أيضاً إلى قول من قال : إنه قصد أن يحد الفعل المطلق . أعنى الذي  
يقال فيه : فعل ، دون تقييد وما اعترضوه لا يقال فيه فعل الا يتقيد . ألا ترى  
أنّ كان وأخواتها تسمى أفعالاً ناقصة ونعم وبئس يسميان فعلي مدح وذم ،  
وأفعل في التعجب يسمّى فعل تعجب ، وعسى يسمّى فعل مقارنة ، لأنه إنّما  
قصد حد الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام ، فينبغي أن يأتي بحد يعم  
مطلق الافعال ومقيدها .

والحد الصحيح في الفعل أن يقول : الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة ،  
تدل على معنى في نفسها وتعرض ببنيته للزمان .  
فقولي : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولي : أو ما قوته  
قوة كلمة ، يحتز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر .  
وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحتز من الحرف ، وقولي : وتعرض  
ببنيته للزمان يحتز من الاسم .

(١) دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وعدمها مسألة خلافية بين النحاة ، فالثاني رأي جماعة منهم  
المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين وهو الظاهر من كلام سيويه  
والأول رأي ابن مالك وابن هشام .

الكتاب ٢١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٥٥ و ، المغنى ٤٤٨ .

(٢) في ج ، ر : لخلاف . (٣) ج ، ر : يترتب ، وهو تصحيف .

وإن شئت : الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس عام للاسم والفعل والحرف . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحتز من مثل : قمت ، فإنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ، لأنه إذا تعرض الفعل الذي هو «قام» للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي : قمت ، بأنها تعرضت ببنيته للزمان . فيتخلص ذلك بأن تقول : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء منه أجزاء معناه ، كما فعلت/ذلك في حد الاسم [ظ]

\* \* \*

قوله : والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه . لما كان قد أخذ في حد الفعل لأنه : مادل على حدث ، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف ، لأنه في العرف : المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي اصطلاح النحويين : اللفظ الصادر عن الفاعل (١) خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج إلى تبيينه فيبين أن الحدث إنما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل .

الفصل ظاهرة متناقض ، لأنه من حيث جعل المصدر اسماً للفعل مشتقاً يلزمه أن يكون الفعل قبل المصدر ، لأن المسمى قبل الاسم ، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل ، لأن المشتق منه منه قبل المشتق . وفي الانفصال عن ذلك طريقان :

أحدهما : أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل ، كأنه قال : والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وأراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين ، كأنه قال : والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر

(١) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف .

(٢) ج : والاسم وهو تحريف .

(٣) ر : فأراد .

عن الفاعل ، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر بخلاف الفعل الذي هو بعده .  
والطريق الثاني أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني ، وهو اللفظ الذي  
هو أحد أقسام الكلام ، ويكون معنى قوله : اسم الفعل ، الاسم الذي أخذ  
منه ، كما تقول : هذا تراب الآنية الذي صيغت منه ، فلا يكون الفعل على  
أنه مسمى للمصدر وهو أولى ، بدليل قوله في باب ما تتعدى اليه (١) الأفعال  
المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدي الفعل الى المصدر لأنه اسمه (٢)  
يريد لان المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل ، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه .

\*\*\*

وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٣) .

فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل واستدلوا على ذلك (٤) بأن الفعل  
عامل في المصدر ، لأنه به انتصب والعامل (٥) قبل المفعول والبعدي مأخوذ  
من القبلي .

ولا حجة في ذلك لأن العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله . وعمله إنما هو  
النصب ، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في (٦) المصدر لم يلزم أن يكون قبل  
المصدر ، وأيضاً فإن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب ونحن إنما تدعى  
أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر مؤكّد للفعل والفعل مؤكّد ، بدليل أنك إذا قلت :  
قمت قياماً ، لم يكن في قيام زيادة فائدة والمؤكّد قبل المؤكّد .

وذلك أيضاً فاسد ، لان التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، وهذه الأفعال إنما  
اشتقت منها قبل ذلك . وأيضاً فان المصادر لا يازمها أن تكون مؤكدة بل إنما  
يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها .

(١) سقطت اليه من ر . (٢) انظر الجمل ٤٧ .

(٣) انظر الايضاح للزجاجي ٥٦ ، والانصاف : مسألة ٣٨ .

(٤) ر : هذا . (٥) ر : والفعل . (٦) ج : هو ، تحريف .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته/ نحو: قيام [هـ] اعتلت فقلت واوه ياء والأصل : قوام ، كما اعتل «قام» وصح اجتوار لصحة أجتور (١)، والفروع أبدا هي المحمولة على الأصول .

ولا حجة في ذلك ، لأنّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع (٢) وفرع في الأصل ، الا ترى أنّ الاسماء تحمل على الحروف فتنبى وان كانت الأسماء قبلها ، لأنّ البناء أصل في الحروف فكذلك المصادر حملت على الافعال وان كان المصدر قبله ، لأنّ الاعتلال أصل في الفعل .

واستدلوا أيضاً بأنّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها نحو فعل التعجب ونعم وبش ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب أن لا يوجد فعل الآ وله مصدر . وهذا لاحجة لهم فيه ، لان العرب قد وجدناها ترفض الاصول وتستعمل الفروع نحو : كاد زيد يقوم ، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خبراً لكاد إلا في موضع (٣) الضرورة. ومثل ذلك كثير .

ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد من المصادر ولم يستعمل له فعل نحو : الرجولة والابوة والأمومة ، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل على زعمهم للزم ان لا يوجد مصدر الا وله فعل مستعمل .

وأيضاً فإنهم راموا إثبات كون المصدر (٤) بعد (٥) الفعل ، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من ابطال أن يكون الفعل مشتقاً منه ، وبقي عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل ، اذ لا يلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقاً منه ، بل لعلّه أصل في نفسه غير مشتق .

(١) اجتور القوم وتجاوروا : جاور بعضهم بعضاً . الكتاب ٢/٢٤٤ .

(٢) ج : الفروع . (٣) زيادة من ر .

(٤) سقطت (المصدر) من ر . (٥) ر : قبل ، وهو تحريف .

وذهب أهل البصرة إلى أن الفعل مشتق من المصدر. واستدلوا على ذلك بأن الفعل خاص بالزمان (١) ، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص ، فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي فالمصدر مأخوذ من الفعل .  
واستدلوا أيضاً بأن المصدر مبهم الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجرى على أوزان محصورة لا يتعداها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين (٢) من الفعل ، فلما كثرت أبنيته وانتشرت دل ذلك على أنه اسم أول وان الفعل هو الذي اشتق منه .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالنعل مأخوذ من المصدر. والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أن الفعل مشتق من المصدر إذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصل نفسه ، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر. لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني (٣) فائدة الاشتقاق نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص والأفعال تدل على المصدر (٤) مع زيادة الزمان / فدل ذلك على أنها مشتقة منه . [هـظ]

\* \* \*

قوله : والحرف مادل على معنى في غيره ، ليس بحد صحيح للحرف ، لأنه (٥) ليس (٦) بمانع لأن الأسماء قد تدل على معنى في غيرها، إلا ترى أنك إذا قلت : قبضت بعض الدراهم ، أدت « بعض » من المعنى

- 
- (١) ج : للزمان .  
(٢) ج : المشتق .  
(٣) ر : معنى ، وهو تحريف .  
(٤) ر : الحدث .  
(٥) سقطت (لأنه) من ر .  
(٦) ر : وليس • وهو تحريف .



في الدراهم ماؤديه « بمن » اذا قلت : من الدراهم ، فلا بد أن يقول (١)  
في حد الحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها ،  
وحيث لا تدخل عليه الأسماء ، لان الأسماء وان دلّت على معنى في غيرها  
فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها ، ويسلم الحد أيضاً من ادخال « ما » فيه .

---

(١) ر : نقول .

## باب الأعراب

قوله : إعراب (١) الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ .... الفصل .  
الأعراب في اللغة الابانة عن المعنى ، يقال : أعربَ الرجلُ عن حاجتهِ  
إذا أبان عنها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : والثيبُ تُعربُ عن نفسها (٢)  
أى تُبينُ . ويكون أيضاً بمعنى التغيير ، يقال : عرَبَتُ مَعْدَةَ الرجلِ ،  
إذا تَغَيَّرَتْ ، وقريبٌ (٣) من هذا المعنى أعرَبَتُ الدابَّةُ في مرعاها ، إذا  
لم تستقر في جهةٍ منه . ويكون أيضاً بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى :  
«عُرِبُوا أتراباً» (٤) . أى حساناً (٥) .

وأما في اصطلاح النحويين فهو تَغْيِيرُ آخر الكلمة (٦) لاختلاف (٧) العوامل  
الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً .

( فقلت تغيير آواخر الكلم ) (٨) لأَتحَرَزَ (٩) بذلك عن تغيّر ما ليس بآخر  
كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير والتكسير ، نحو زُبَيْدٌ (١٠) وزبود  
وأسُدٌ .

وقلت : لاختلاف العوامل لأحترز بذلك مما تغيّر آخره لغير اختلاف ( عوامل  
ككيفية آخر أفعى ) (١١) في الوقف ، فانه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو  
والألف . وقلت : الداخلة عليها لأَتحَرَزَ (١٢) بذلك مما يُغَيَّرُ آخره لاختلاف  
العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكى بمنّ نحو قولك :

- 
- (١) ج : الأعراب ، وهو تحريف . (٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٩٢/٤ ،  
وابن ماجه في سننه : ١٨٧٢ ، وانظر الجمل ٢٦١ ، والاشتقاق ٥٢٤ .  
(٣) ج ، ر : قرب ، وهو تصحيف . (٤) الواقعة : ٣٧ .  
(٥) عرب جمع عروب وهي الحسنة التبيل ، هي المتحبة إلى زوجها ، مجاز القرآن ٢٥١/٢ ،  
الصحاح : عرب ، الخصائص ٣١/١ . (٦) ج : الكلام .  
(٧) ر : لاطلاق ، وهو تحريف . (٨) سقط ما بين القوسين من ر .  
(٩) ر : نحترز . (١٠) ر : زيد ، وهو تحريف .  
(١١) ر : عامل لكفية اخرى اعنى ، وهو تحريف . (١٢) ر : لأحترز .

مَنْ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَمَنْ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا،  
وَمَنْ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَالْآخِرُ مِنْ زَيْدٍ قَدْ تَغْيِيرُ لاختلاف  
العوامل في كلام المستثبت.

وهذا التغيير يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكنة ما قبلها  
إذا لم يضاف إلى ياء المتكلم، ويكون تقديراً فيما كان آخره ألفاً في الأحوال  
الثلاثة، أعني الرفع والنصب والجر، وفيما آخره واو مضمومة ما قبلها في  
الرفع خاصة، وفي ما آخره ياء مكسورة ما قبلها في الرفع والخفض.

فإن قلت: ينبغي ألا يكون في الحدّ حشو، وأنت لو قلت: تغيير (١)  
الكلمة (٢) لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج إلى قصر  
التغيير على الآخر، فالجواب إنّه لو لم تزد في الحدّ اشتراط التغيير في  
الآخر لدخل عليه تغيير الراء من «امرئ» والنون من «ابنم» (٣) ألا ترى أنّ  
تغييرهما إنّما هو إتيان للاعراب (٤) يعني الراء والنون والاعراب بسبب العوامل  
يمكن أن يقال: إن هذا التغيير بالعامل وإن كان بواسطة الاعراب.

وقد اعترض بعض الناس هذا الحدّ بسبّحانَ وسَحَرَ وأمثالها من الاسماء  
التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره.

وهذا الاعتراض فاسد، لأنّني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع إلى  
نصب أو إلى خفض بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة أو من الحركة إلى  
السكون أو الحذف في الجزم، ألا ترى أنّ الأعراب إنّما دخل في الاسم  
بسبب العامل، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب؟  
وكذلك الفعل، ألا ترى أنّ أسماء العدد مثل: واحد، إثنان، ثلاثة إذا  
لم ترد الاخبار عنها بل مجرد العدد ولم تعطف بعضها على بعض، بل أردت

(١) ج، ر: آخر الكلمة، وهو سهو.

(٢) ج: الكلم.

(٣) ر: ابنم، وهو لفة في ابن.

(٤) سقطت (للاعراب) من ر.

بها مجرد العدد كانت، موقوفة؛ وكلّ عرب (إذن بتغيير الآخر (١) من الوقف  
فان قيل: يلزم من اشتراط كون التغيير في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون  
كلّ مهرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل، «وسبحان» . لا تختلف  
عليه العوامل . ألا ترى أنّه أبدأ منصوب باضمار فعل «كأنتك قلت :  
سَبَّحْتُ اللَّهَ سُبْحَاناً» (٢) . أي نزهته تنزيهاً ؟ فالجواب (٣) : إنّ الذي  
أردت بقولي : لاختلاف العوامل . أن الاعراب لم يدخل في الكلام كلها  
عامل واحد . بل لعوامل مختلفة . فكأنّي قلت : تغير أواخر الكلام لعوامل  
مختلفة .

ويمكن أن يكون النحويون سبوا هذا النوع من التغيير إعراباً إما لمجرد (٤)  
كونه تغيراً أو لما يقع به من تبيين المعاني، ألا ترى أن هذا التغيير هو الفاصل  
بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني أو لما يقع به  
من التحسين : لأن زوال اللبس عن الكلام تحسین لها ، إذ الاعراب لغة  
يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه . فيكون منقولاً من واحد منها (٥) .  
فإن قلت : فقول أبي القاسم : إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض  
ولا جزم فيها ... الفصل بين أن الاعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح  
النحويين لأعلى ما ذكرته من التغيير . فالجواب : إنه يريد بقوله : رفع  
ونصب وخفض المصادر لأسماء الحركات ، كأنه قال : رفعك أيها  
المتكلم ونصبك وخفضك . وهو التغيير الذي ذكرنا . والدليل  
على أن مراده ذلك أن الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمى  
واحد منهما (٦) رفعة وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون  
ولا يُسمى شي من ذلك نصبه ، ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب  
والخفض والجزم ألقاباً للاعراب (٧) ، أعني لكون المراد بها التغيير لأسماء

(١) ر : إذا لم يتغير آخره ، وهو تحريف . (٢) ر : سبحان ، وهو تحريف

(٣) ر : والجواب . (٤) ر : بسجد .

(٥) ج : منها ، وهو (تحريف)

(٦) ر : منها . (٧) ر : الفاعل بالاعراب ، وهو تصحيف .

الحركات ، وكذلك الجزم لأن المراد به القطع لأن المجزوم يُقْتطع ، عند اعرابه ، حركة أو حرف من آخره . وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والحسر لأنها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير .

\*\*\*

وقوله : إعراب الأسماء وإعراب الأفعال يعني بذلك الأسماء المعربة والأفعال المعربة فحذف الصفة لفهم المعنى ، إذ لا يكون الإعراب إلا في معرب وحذف الصفة ، إذا فهم المعنى ، جائز . قال الله تعالى : إنه ليس من أهلك (١) . والآن جئت بالحق (٢) . والمعنى : من أهلك الناجين ، وبالحق البين ، ألا ترى أن ابن نوح من أهله وأن موسى عليه السلام [٦ظ] لم يجيء آخره إلا بما جاء به أولاً من تبليغ الأمر بذبح البقرة ؟ فيجب لذلك أن يبين المعرب من الأسماء والأفعال .

أما الأسماء فمعربة كلها إلا ما أشبه الحرف ، كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فأنتها كلها أشبهت الحرف في الافتقار ، لأن المضمرة تفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلوات ، وأسماء الأشارة تفتقر إلى حاضر .

أو تضمّن معناه كأسماء الشرط فأنتها تضمّنت معنى «إن» الشرطية ، وأسماء الاستفهام فأنتها تضمّنت معنى همزة الاستفهام . أو وقع موقع المبني كالمناديات، فإنها وقعت موقع ضمير الخطاب . ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد فإِنَّكَ (٣) (ناديت مخاطباً) (٤) والخطاب إنما (ينبغي أن) (٥) يكون بالضمائر الموضوعه له . وأسماء الأفعال نحو : نزالِ وشتانَ فإنها وقعت موقع الفعل المبني . أو ضارعَ ما وقع موقع

(٣) البقرة : ٧١ .

(١) هود : ٤٦ .

(٤) ج : ينبغي ان تخاطب .

(٢) ج : انك ، ر : كأنك .

(٥) سقط ما بين القوسين من ج .

المبني ، وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن فعّال نحو : فَجَارِ  
في المصدر وحَدَامٍ ، اسم امرأة ، والصفة الغالبة من هذا تجري مجرى  
العلم نحو حَلَّاقٍ ، للمنيّة .

أو أضيف الى مبني نحو قوله تعالى : مِثْنِ نَخْزِي يَوْمِئِذٍ (١) في قراءة من فتح  
الميم (٢) . ونحو قول الشاعر :

١٠ لم يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ (٣)  
ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف إلى الجملة ، فإنه لا يُبْنَى في مذهبنا حتى  
تكون الجملة صدرها فعل ماضٍ ، خلافاً لأهل الكوفة (٤) نحو قوله :

١١ عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا ..... البيت (٥)  
أو نخرج عن نظائره ، نحو بناء أيّ « في مذهب سيويه (٦) ، فإنها خرجت عن

(١) هود : ٦٦ .

(٢) هي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر : التيسير ١٢٥ ، التقريب ١٢٥ .

(٣) لأبي قيس بن الأسلت (صيفي بن عامر ، جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم) من قصيدة يصف فيها  
ناقته . في بمعنى على ، الأوقال : جمع وقل وهو الثمر اليابس لشجر الدوم ، وفي البيت  
قلب اذ المعنى : لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت الحمامة . الكتاب ٣٦٩/١ ،  
المفصل ٢٥ ، الأنصاف ١٦٥ ، المغني ١٧١ ، ٥٧١ ، اللسان : وقل ، الخزانة ٤٥/٢ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣٢٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٤ ، الأنصاف م ٣٨ .

(٥) عجزه :

وقلت الما تصح والشيب وازع

وهو للنايقة اللذبياني . الوازع : الزاجر . و حين يجوز فيها هنا الأعراب فتخفص بحرف

الجر . الكتاب ٣٦٩/١ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الكامل ١٨٥/١ ،

الأيضاح للزجاجي ١١٥ ، التوجيه للرماني ١٨٩ ، المفصل ١٢٦ ، الخزانة ١٥١/٣ ،

الديوان ٤٤ .

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي ولد بفارس

وانتقل إلى البصرة وبها تعلم واخذ عن الخليل ويونس وغيرهم ، كما اخذ عن فصحاء الأعراب

اللغة . توفي في فارس عام ١٨٠ هـ على أشهر الروايات . ترجمة السيراني ٣٧ ، الزبيدي :

١٥ ، باقوت ١١٤/١٦ ، القفطي ٣٤٦/٢ وانظر : على النجدي ناصف : سيويه إمام

النحاة ، د . صاحب أبو جناح : سيويه (سلسلة كتاب الجماهير - بغداد)

نظائرهما من الموصولات بجواز حذف أحد ( ١ ) جزأي الجملة الاسمية اذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول ، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف . قال الله تعالى : **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ( ٢ ) .

فهذه جملة المبنيات ، وما بقى من الأسماء فمعرب .

ومن النحويين من ذهب الى انه لا يبني الاسم الا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة ، وسنبين بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .

وأما الأفعال فمبينة كلها الا ما في أوله إحدى الزوائد الأربع : الهمزة التي (٣) تعطي المتكلم وحده ، نحو : أقوم ، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره ، نحو : نقوم ، أو المعظم نفسه ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو : أنتَ تقومُ وهي تقومُ ، والياء التي تعطي الغيبة نحو : هو يقومُ ، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة نحو : هل يقومن زيد؟ وهل يخرجن عمرو؟ ومن نون جماعة المؤنث نحو : هن يفعلن . وما بقى من الأفعال فهو مبني إلا الأمر بغير اللام ، فإن فيه خلافا (٤) والصحيح أنه مبني وسنبين ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى .  
وأما الحروف فمبينة كأنها .

\* \* \*

قوله : تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ... الفصل .

إنما ذكر (٥) جملة مما تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره ، إذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل (٦) الأعراب ؛ لأنه

(١) ج ، ر : احلى ، وهو وهم . (٢) مريم : ٦٩ .

(٣) ر : وهي .

(٤) هذه القضية إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وسيأتي الحديث عنها في باب المعرب والمبني .

(٥) ر : ذكره وهو تحريف .

(٦) ر : قبل .

خاف أن يتعذر اعتبار الاسم / بالحدّ الذي ذكره (١) وُحد به من كونه [٧و] فاعلا أو مفعولا أو مجرورا في بعض المواضع فيتوصل إلى معرفته بوجود واحد من هذه الأشياء فيه أو لتعرف الاسم من جهات أو ليكونَ في ذلك تأنّسا (٢) بانفراده بالخفض .

وينبغي أن يبين أولا ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم بالخفض والفعل بالجزم، فإن ذلك مشكل جدا ، إذ لا ينبغي أن يعتذر (٣) إلا عما كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد، وإذا كان كذلك فالفعل لا ينبغي أن يعتذر عنه .

وأما الخفض فلا يكون إلا في الأسماء كما زعم . وأما التنوين فيكون لتمكّن ، وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى ، ولم يشبه الفعل فبدرج إعراب مالا ينصرف . وتنوين التنكير ، هو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو : سَيَّبُوهُ آخِرًا ، وإيه ، إذا استزدت من حديث معين (٤) ، كأنّك قلت : حَدَّثْتُ حَدِيثَكَ (٥) ، وإيه ، إذا استزدت حديثا مبهما كأنّك قلت : حَدَّثْتُ حَدِيثًا .

وتنوين المقابلة وهو (٦) الذي يلحق جمع المؤنث السالم نحو : هندات وزينات ، وسدس تنوين مقابلة لأنه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أنّ الكسرة منه في مقابلة الياء . والدليل على أنّه جرى مجرى النون ، أنّك إذا سميت حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدين

(١) سبقت أو او من ج ، ر .

(٢) ر : ناشئا ، وهو تصحيف .

(٣) ج : ر : يتعذر ، وهو تحريف .

(٤) ر : معنى ، وهو تحريف .

(٥) ر : حديثا ، وهو تحريف .

(٦) ج : هو .



إذا سميت به وحكيته ، قال الله تعالى : فإذا أفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ (١)  
فلولا أنه نزلته منزلة النون لكان غير منصرف ؛ للتأنيث والتعريف ولذهب  
التنوين .

وتنوين العوض : وهو الذي يلحق إذ (٢) عوضاً من الجملة المحذوفة  
المضاف إليها إذ قبل الحذف. قال الله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون (٣).  
أي ويوم إذ غلبت (٤) الروم . وقال الله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون (٥).  
أي حين إذ تبلغ (٦) الروح الحلقوم ، فحذف الجملة وعوض منها التنوين ،  
ولذلك لا يجتمعان . فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام : ويومئذ  
غلبت الروم يفرح المؤمنون ، فتثبت التنوين .

ومن تنوين العوض أيضاً التنوين اللاحق لكل اسم معتل اللام على مثال  
مفاعل ، (٧) الذي لا ينصرف ، في حال الرفع والخفض نحو : غواشٍ  
وجوارٍ (٨) . تقول : هذه جوارٍ ومررت بجوارٍ ، وذلك أنه لما اجتمع  
فيه ثلاثة أتمال : ثَمَلُ الكسرة أو الضمة وثقل حرف العلة وثقل البناء  
، حذفت الياء بحركتها وعوض منها التنوين .

ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنه لا يجوز حذف الياء إلا حيث  
يمكن دخول التنوين . فلذلك (٩) لا تحذف الياء في الجوارى ولا في

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) ر: إذا .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) كذا والنوجه : ويوم إذ تغلب .

(٥) الواقعة : ٨٤ .

(٦) ر: بلغت .

(٧) سقطت (الذي) من ج .

(٨) الواضح ان غواش وجوار ينونان في الرفع والخفض لأنها نقصا عن وزن فواعل وانظر

الكتاب ٥٦/٢ ، المنصف : ٧٠/٢ .

(٩) ر: وكذلك ، وهو تحريف .

جواربك، لأنه لا يجوز دخول التنوين فيهما، لأجل الألف واللام أو الأضافة.  
وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء .  
وتنوين الترثم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف  
عوضاً من حروف الأطلاق . وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف (١) .  
فمثال كونه في الاسم قول الشاعر :

١٢ يا صاح ما حاجَ الديموعَ الدرَّزنُ من طليلٍ كالأتحمي أنهجن (٢)  
يريد أنهج أي : خالق (٣) . وقال الآخر :

١٣ أقاتي الثوم عاذلٍ والعتابنُ وقولي إن أصبت لقد أصابن (٤)  
ومثال كونه في الحرف قول النابغة :

١٤ أفيدَ الترحلُ غير أن ريكابنا لَمَّا تَزُلُ برحالينا وكان قدن (٥)

(١) تسمية النحاة لهذا النوع من التنوين تنوين ترثم فيها تسامح ، فالذي صرح به سيوريه وحققه  
ابن هشام أنه تنوين جيء به لقطع الترثم وان الترثم إنما يحصل بأحرف الاطلاق لقبوها  
مد الصوت بها ، وهو يرد في إنشاد بعض بني تميم ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون  
مكان حرف الاطلاق وانظر انكتاب ٢/٢٩٨ ، المغني ٣٧٨ .

(٢) الشاهد ملفق من أرجوزتين للمجاج . مطلع الاولى :  
يا صاح ما حاج الميئون الذرفا من طليل أمسى يحاكي المصحفا  
ومطلع الثانية :

ما حاج أحزاناً وشجوا قد شجا من طليل كالاتحمي أنهجا  
الاتحمي : ضرب من البرود بها خطوط دقيقة . الكتاب ٢/٢٩٨ ، الخصائص ١/١٧١ ،  
المغني ٤١٢ ، العيني ١/١٦ ، التصريح ١/٣٧ ، الديوان ٨٢٤٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج : أخلق .

(٤) مطلع قصيدة لجريز في هجاء الراعي النميري . عاذل : منادى مرخم عاذلة ،  
والتنوين وقع في الاسم ( العتاب ) والفعل ( أصاب ) . الكتاب ٢/٢٩٨ ،  
النتائض ٤٣٢ ، المقتضب ١/٢٤٠ ، الخصائص ٢/٩٦ ، المنصف ١/٢٢٤ ، الخزانة ١/٣٤١ ،  
الديوان ٦٤ .

(٥) أفد : دنا ، قال ابن السكيت في شرح الديوان : ويروي ازف ، وهو مثله معنى ووزناً .  
الركاب : الإبل ، وصلة قد محذولة تقديرها : وكأنها قد زالت . المقتضب ١/٤٢ ،  
الخصائص ٢/٣٦١ ، المفصل ٣١٧ ، المغني ٣٧٨ . العيني ١/٨٠ ، الخزانة ٣/٢٣٢ ،  
الديوان ٣٠ .

انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدلّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله (١) تنوين تمكين (٢) .

وانفردت ٣ بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة ، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير وانفردت بتنوين المقابلة لأنه يالحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لا يكون فيها جمع فلا يكون فيها تنوين مقابلة .

وانفردت بتنوين العوض لأنه عوض من (٤) المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف ، والأفعال لا تضاف ولا يحذف (٥) منها حرف العلة فلا يكون فيها تنوين عوض . والألف واللام تكون لتعريف العهد في

شخص أو في جنس ، نحو جاءني الرجل الذي جاءك ، إذا دخلت على معهود ، والرجل خير من المرأة ، يريد : هذا الجنس خير من هذا

الجنس (٦) ولتعريف الحضور وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار إليه نحو : هذا الرجل وعلى الاسم المنادى نحو : يا أيها الرجل ،

وعلى الاسم لواقع بعد إذا أي للمفاجأة نحو : خرجت فإذا الأسد ، أي ففاجأ الأسد ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين .

وللمح الصفة : وهي الألف واللام الداخلة (٧) على الاسم العلم الذي هو

صفة في الأصل نحو : الحارث والعبّاس ، لأنك تقول : رجل حارث ورجل عبّاس ، وهذه الألف واللام لا تلزم ، تقول الحارث وحارث والعبّاس وعبّاس .

---

(١) ر : يدخل .

(٢) ر : التمكين .

(٣) ج ، ر : الفرد .

(٤) ر : عن .

(٥) ج : حذف ، وهو تحريف .

(٦) (الجنس) ليس في ر :

(٧) ر : الداخل .

وللثَلَاثَةِ : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغليب  
بعد ذلك عليه نحو : النَّجْم . الثُّرَيَّا . وهذه الألف واللام تلازم فلا يجوز  
أن تقول نجم وأنت (١) تعني الثُّرَيَّا .

وتكون أيضا زائدة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس  
بصفة في الأصل ، ولا يوجد إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٥ أما ودماء لاتزال مُرَاقَّةٌ على قُنَّةِ العُنَى وبالنَّسْرِ عندها (٢)  
فأدخل الألف واللام على نَسْرٍ وهو علم .  
وهذه الأضرب الأربعة لا توجد إلا في الأسماء خاصة .

وبمعنى الذي : وهي الألف واللام الداخلة على اسم التاعل واسم المفعول نحو :

١٦ ماأنت بالحنكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجلد (٤)  
يريد : الذي تُرضى حكومته .

---

(١) ر : تريد تعني ، واحداها زائدة .

(٢) الشاهد اول ابيات ثلاثة لعمر بن عبد الجن خليفة جذيمة الابرش ، والرواية : ماأنت  
تخافا . وقلة الشيء : اعلا ، العندم : شح احسر وقيل : دم الاخوين ، ويريد  
دماء النذور ، تاريخ الطبري ٧٦١ ( طاوربا ) معجم المرزباني : ٢٠٩ . المنصف ١٣٤/٣ .  
والمسلل ١٦٧ ، المخصص ٢٠/٩ ، ١٠٥/١٣ ، ابن السكيت ٣٤١/٣ . الانصاف ١٧٩ .  
الصحيح واللسان : عزز ، عنه ، الخزانة ٣٤٠/٣ .

(٣) يجيز الاخفش وابن مالك دخول ، أل على الفعل في الاختيار عن قنة انظر شرح التاميين  
لابن مالك ٢٠٢٠٦٠٠٣٤ . المغني ٥٠ .

(٤) للفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة فضل عنه جريرا بحضرة عدالمالك فهجاه الفرزدق  
بيتين هذا ثانيهما . الحكومة : التحكيم . الحدل : شدة الخصومة ، والشاهد ليس في  
الديوان شرح التسهيل : ٣٤ ، اللسان : أسس ، يوم ، العبي ١١١/١ . التصريح ١٤٢/١ .  
الغرائر ٢٠٢ .

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٧ مِّنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهْم دَائِت رِقَابِ بَنِي مَعِيدَةٍ (١)  
يريد : الذين رسول الله منهم .

وانفردت الأسماء بالنعته لأنه خبر في المعنى . والفعل لا يكون مخبراً عنه فلا يكون منعوته . وانفردت / بالتصغير لأنه نعت في المعنى . ألا ترى [٨و] أن قولك : رَجِيْلٌ . يغني عن وصفه بالحقارة والتصغير . فكأنك إذا قلت : رَجِيْلٌ . قلت : رجلٌ حقيرٌ . وأعلم أن التصغير لا يكون في فعل من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين : شبه عام وشبه خاص . فالشبه العام أنه لا مصدر له وأنه لا يتصرف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أن الاسم كذلك .

والشبه الخاص أنه لا يبني إلا سمّاً يبني (٢) منه أفعل التفضيل ، وأنه للمبالغة كما أن أفعل كذلك . لأن التعجب مبالغة في وصف المتعجب منه . والتفضيل مبالغة في وصفه الفاضل . ومن ذلك قول الشاعر :

١٨ ياماً أميلح غزلاً شداناً لنا من هؤياتك كن الضال والسر (٣)  
وانفردت (٤) بالنداء . لأن المنادي مفعول بإضمار فعل . والفعل لا يكون

(١) هذا الشاهد أنشده النحاة ولم ينسبه أحد ، وروى البغدادي نظيراً له قول الآخر :

بن القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى

وقيل : إن آل بقرية الذين . اللامات للزجاجي ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ١٧ ظ . المعنى ٤٩ ، العيني ٤٧٧/١ ، الخزانة ١٥/١ .

(٢) ج : بى

(٣) نسب النبي للمرجي ونغيره ، شدان الغزال : قوى وطلع قرقاه واستغنى عن أمه ، الضال : السر البرى ، السر : جمع سره وهو تجر الطلح .

المحصى ١٠١/١٤ ، الصحاح واللسان : ملح ، الانصاف : م ١٥ ، المعنى ٧٦١ . العيني ٦٤٣/٣ ، ٤١٦/١ ، الخزانة ٤٥/١ .

(٤) ج : وانفرد .

مفعولاً فلا يكون منادياً . وإن وجد حرف النداء قد دخل على ما لا يصح نداءه  
كالفعل والحرف فللنحويين (١) في ذلك قولان :

منهم من ذهب إلى أن المنادى محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أن الحرف للتنبيه  
للالنداء وهو لأحسن ، لأنه لو حُمِلَ على حذف المنادى لأدّى ذلك إلى إخلال  
كثير (٢) لأن المنادى قد كان حُذِفَ العامل فيه ، فلو حُذِفَ لكانت الجملة  
قد حُذِفَت ولم يبقَ منها سوى حرف النداء . فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر :

١٩ ألا يا سقياني قبل غارة سينجال ..... (٣)  
ومثال دخوله على الحرف قوله :

٢٠ باليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً (٤)

قوله : وتنفرد الأفعال بالجزم والتصريف بين . التصريف في الأفعال  
اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ إِضْرَبُ ( ٥ ) .  
قوله : وإنما لم تُجْزَمَ الأسماء .....  
يعني التي لا تنصرف . وقد كان ينبغي أن تُجْزَمَ حملاً للخفضِ فيها على الجزم

(١) ج ، ر : والنحويين . (٢) ر : كبير . (٣) عجزه :

وقبل منايا غاديات وآجال

وهو مطلع قصيدة للشباخ ، وروى في المغرب واللسان : أصبحاني ... قد حضرني . سينجال  
قرية بأرمينية ، ( يا ) للتنبيه ويجوز أن تكون للنداء ، والتقدير : ألا يا صاحبي ، أو  
نحوه ، وحذف المنادى ، الكتاب ٣٠٧/١ ، المغرب ١٩٢ ، الفصل ٣٠٨ ، معجم البلدان

١٤٦/٥ ، المعنى ٤١٣ ، ابن نيش ١١٥/٨ ، اللسان : سنجل ، شواه . انبني ٢٦٩

(٤) نسب في الكامل لعبد الله بن الزبيري ، ورواية الفراء : ورأيت ، ولا شاهد فيها . والنحا

يستشهدون أيضاً لا ضمائر عامل انصب في ربحا وهو مفهوم من قوله : متقلداً ، والتقدير :

وحاملاً رُمحاً . الكتاب ٣٠٧/١ ، معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، نجاز القرآن ٦٨/٢ ،

المقتضب ٥١/٢ ، الكامل ٣٢٤/١ ، ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الانصاف ٣٢٢ .

(٥) ر : واضرب .

لشبهها بالمضارع لأنها متمكنة في الاصل يازمها حركة وتنوين ، لأنّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والأضافة وغير ذلك من المعاني ، والتنوين يدلّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، فلو جُزمت لذهب منها الحركة للجزم ، وقد كان ذهب منها التنوين الشبه فكانت تختل بحذف التنوين والحركة .

وكذلك المنصرف لو جُزمت لذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة .  
وقوله : لا تملك شيئاً ولا تستحقه . الهاء ( من تستحقه ) ( ١ ) عائدة على شيء والمعنى : لا تملك شيئاً كما يملكه الاسم في : غلام زيد ، ولا تستحق شيئاً كما تستحقه الأسماء أيضاً في نحو : حصير المسجد .

---

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

## باب معرفة علامات الاعراب

قَصْدُ (١) أبي القاسم في هذا الباب أن يبين علاماتِ الأعرابِ وعدَدَها  
وعِدَّتَها (٢) ومواقِعَها من الاسماء والأفعال .

قوله : للرفع (٣) أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون .  
اعلم أن هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم  
تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال / [ ٨ ظ ]

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو ، فالألف تكون علامة للرفع  
في تثنية الأسماء خاصة نحو : جاءني رَجُلَانِ وغلامان . والواو تكون للرفع  
في الأسماء الستة وهي : أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال وهنوها  
وفي جمع المذكر السالم نحو : جاءني الزيدون والعَمْرُونَ . والسالم هو  
ماسلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة .

والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون . والنون تكون علامة للرفع في  
كل فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضمير الاثنيين أو علامتهما وهو الألف ،  
أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى «هم»  
نحو قوله تعالى : وكلُّ في فلكٍ يَسْبَحُونَ (٤) . أو ضمير الواحدة المخاطبة  
من المؤنث وهو التاء نحو : أنتِ تقومين يا امرأة .

فضمير الاثنيين نحو : الزيدان يقومان ، وعلامتهما نحو : يقومان الزيدان  
وضمير جماعة المذكرين نحو : الزيدون يقومون ، وعلامتهم نحو : يقومون  
الزيدون .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة . والضمة تكون علامة  
للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة . فترفعُ الاسمَ إذا كان فاعلاً

(١) ر : تبين قصد ، وهي زيادة .

(٢) كذا وهو تكرار في المعنى . (٣) ر : وللرفع .

(٤) يس : ٤٠ .



أو مفعولا لم يُسم فاعله و مبتدأ أو خبر مبتدأ أو اسم كان وأخواتها  
أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر ان وأخواتها أو تابعا لمرفوع نعتا  
أو عظفا أو تأكيدا أو بدلا .

وترفع الفعل اذا لم يدخله ناصب ولا جازم .

وفي الألف والواو خلاف وسنين ذلك إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

قوله : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة ( وحذف  
النون ) ( ١ ) . اعلم ان هذه العلامات أيضا تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد  
به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال .  
فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة . فالألف تكون  
علامة للنصب ( ٢ ) في الأسماء الستة وهي : رأيتُ أخاكَ وإباكَ وحمالكَ  
وفاكَ وذا مالٍ وهنأها .

الياء تكون علامة للنصب في التثنية وجمع المذكر السالم نحو : رأيتُ الزيدَينِ  
والزيدَينِ . والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم . ونعني  
بالسالم أيضا ما سلم فيه بناء الواحدة نحو : رأيتُ الهنداتِ وأكرمتُ الزينباتِ  
والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو حذف النون . وحذف النون يكون علامة  
النصب في الأفعال التي ( ٣ ) رفعها بثبات النون نحو : لَن تَفعلوا ولن تَفعلِي  
ولن تَفعلُوا .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة . والفتحة تكون  
علامة للنصب فيما بقي من الأسماء والأفعال ( ٤ ) المعربة . فتنصب الاسم  
اذا كان مفعولا به أو مفعولا ( ٥ ) فيه أو مفعولا ( ٥ ) معه أو من أجله أو مفعولا  
مطلقاً أو تمييزاً أو حالا أو استثناء أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها ( ٦ )

( ١ ) ما بين القوسين سقط من ج . ( ٢ ) : النصب .

( ٣ ) ج : الذي ، وهو سهو . ( ٤ ) ( والأفعال ) سقط من ر .

( ٥ ) ( مفعولا ) ليس في ر . ( ٦ ) ر : أخواتها .

أو اسم إن واخواتها أو منادى أو تابعاً لمنصوب : نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً  
أو بدلاً

وتنصب الفعل اذا دخل عليه ناصب أو عطف على منصوب أو كان بدلاً  
من منصوب وقد اجتمع ذلك في قول الشاعر : / [ ٩ و ]

٢١ إنَّ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايِعَ \_\_\_\_\_ تؤخذ كرها أو تجبى طائِعاً (١)  
وفي الألف والياء خلاف وسنين ذلك ان شاء الله تعالى .

قوله : وللخفض ثلاث علامات : الفتحة والياء والكسرة .

هذه العلامات تنفرد بها الأسماء . فالفتحة تكون علامة الخفض في كل  
اسم وجدت فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو علة تقوم مقام علتين .  
والعلل التسع : العدل والتعريف والصفة والتأنيث والعجمة والتركيب والجمع  
الذي لانظير له في الآحاد ووزن للفعل وزيادة الألف والنون .

والعلة التي تقوم مقام علتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالهمزة في حمراء  
وبالألف نحو حبلى ، والجمع الذي لانظير له في الآحاد وهو ما كان على وزن  
مفاعل أو مفاعيل نحو دراهم ودنانير .

والياء تكون علامة للخفض في الأسماء الستة نحو : أخيكَ وإيكَ وحَمِيكَ  
وفِيكَ وذِي مالٍ وهَنِيهَا . وفي التثنية وجمع المذكر السالم نحو : الزَيْدَيْنِ  
والزَيْدَيْنِ .

والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقى من معربات الأسماء ، فتحذف  
الاسم اذا دخل عليه خافض أو اضيف اليه اسم أو كان تابعاً لمخفوض نعتاً  
أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً . وفي الياء خلاف وسنين ذلك إن شاء الله تعالى .  
قوله : وللجزم علامتان : السكون والحذف .

(١) الشاهد من آيات الكتاب الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، وأراد بقوله : على الله ، القسم ،  
والأصل : والله ، فحذف حرف القسم ونصب المقسم به . قال البغدادي : البدل في الحقيقة  
إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض . الكتاب ٧٨/١ ؛  
المقتضب ٦٣/٢ ، التوجيه ٩٤/٢ ، العين ١٩٩/٤ ، الخزانة ٣٧٣/٢ .

هاتان علامتان تنفرد بهما الأفعال . فالحذف يكون علامة للجزم (١) فيما  
آخره حرف علة : ياء او واو او الف نحو : يقضى ويغزو ويخشى ، تقول  
: لم يقض ولم يغز ولم يخش ، وفيما رفع بالنون نحو : لم يقوما ولم  
يقوموا ولم تقومي .

والسكون : علامة للجزم (٢) فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو : يقوم ويقعد  
تقول : لم يقم ولم يقعد، فتجزم الفعل اذا دخل عليه جازم أو عطيف  
على مجزوم أو كان مبدلاً (٣) من مجزوم، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى :  
ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد  
فيه مهاناً (٤) .

فجميع علامات الأعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة ،  
وتسع دون تكرار، وتكرر منها علامات (٥) النصب كلها، فالالف استعملت  
في الرفع والنصب ، وحذف النون في النصب والجزم ، وفيما بقي استعمل  
في النصب والخفض .

والخلاف الذي في حروف العلة هو : هل هي (٦) من علامات الأعراب  
أم لا ؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والثنية وجمع المذكر  
السالم . فاول ما ذكر الأسماء الستة .

اعلم ان الناس فيها على ستة مذاهب . منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف (٧)  
ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع (٨)  
ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة

(١) ر : الجزم .

(٢) ر : الجزم . ر (٣) : بدلا . (٤) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٥) ج : علامتان ، وهو تحريف . (٦) ج : هو .

(٧) هذا رأي قطرب والفراء والزيادي : أسرار العربية : ٢٣ .

(٨) هذا رأي المازني : الانصاف : مسألة ٢ .

من الحروف (١) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً (٢) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير (٤) والانتقال (٥) .

فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ، لأن الأعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة هذه / الأسماء : فوك وذو مال ، فيؤدى [٩ ظ] ذلك إلى بقائهما على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب . وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر ، لأن نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات .

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع ، فمذهبه فاسد ، لأن الأشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء : فيك وذى مال ، على حرف واحد ، وايضاً فإن الأشباع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، فاشباع الواو :

٢٢ الله يعلمُ أتانا في تَلَقُّتِنَا ، يومَ الفراقِ إلى أحبائنا صُورُ (٦)

(١) ذهب إلى ذلك الربيعي في الرفع والجر وقال ان الحركة في النصب أصلية ليست منقولة ، الأنصاف الأنصاف : مسألة ٢ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، الأنصاف : مسألة ٢ ، الممع ٣٨/١ .

(٣) ذهب إلى ذلك سيوييه وجمهور البصريين ، ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون بل هي دلائل على الإعراب ، الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٥٤/٢ ، الأنصاف م ٢ .

(٤) هذا رأي أبي عمر الحرمي ، المقتضب ١٥٣/٢ ، أسرار العربية ٢٣ .

(٥) ر : الانتقالات .

(٦) البيتان أنشدتهما الفراء ، ونسبهما التوزني لابراهيم بن هرمة ، والرواية المشهورة : حوثما وحث : لغة في حيث . صور : جمع أصور وهو المائل من الشوق . ونقل ابن سيدة أن الأشباع لغة لطي يقولون : نظرت أنظور . الحجية ٥٩/١ ، الصاحبى ٢١ ، سر الصناعة ٣٠/١ ، المحتسب ٥٩/١ ، الديوان ١١٧ المبهج ٦٤ ، المخصص ١١٥/١ ، المغنى ٤٠٧ ، اللسان و شرى ، الخزائة ٥٨/١ .

وأني حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما ملكوا أدنو فأنظور  
وقال في إشباع الألف :

٢٣ أعوذُ بالله من العقرابِ . الشائلاثِ عَقَدَ الأذناثِ (١)  
وفي إشباع الياء :

٢٤ يُحِبُّكَ قَلْبِي ما حِيَّتْ فان أمت يُحِبُّكَ عَظْمٌ في الترابِ تَريبُ (٢)  
وانما يقال : عَظْمٌ تَربُّ ، اي لاصِقٌ بالترابِ .

وأما من ذهب الى انها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحركات  
منقولة من الحروف فمذهبه فاسد ، لانَّ النقل لا يكون إلا الى ساكن في  
الوقف ، كقول الشاعر :

٢٥ أنا ابنُ ماويةَ إذ جدُّ النَقْرُ (٣) .

أراد : جَدُّ النَقْرُ ، وهذا بالعكس لانه الى متحرك في الوصل .

وأما من ذهب الى أنها معربة بالحركات والحروف فمذهب (٤) فاسد،  
لانَّ العامل لا يحدث علامتي إعراب (٥) في معرب واحد ، وأيضا فإنه يؤدي  
الى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ، لانَّ الأعراب زائد على الكلمة  
كما تقدّم .

وأما من ذهب الى أنها معربة بالتغيير والانقلاب (٦) فمذهبه فاسد، لأن  
هذه الأسماء من جملة المفردات كغلام زيد وصاحب عمرو ، وسائر  
المفردات إنما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب (٦)

(١) لم أعثر له على نسبة ، الشائلاث جمع لثالثة وصف به المقرب وهي واحدة لأنه قصد بها الجنس .

الارتشاف ٣٨٣ و ، المغنى ٤١٢ ، اللسان : سبب ، الضرائر ٢٨٥ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه أيضاً . الارتشاف ٣٨٣ و .

(٣) نسب في الكتاب لبعض السعديين ونسبه الجوهري لعبيد الله بن ماوية الطائي ، ونسب لغيره

أيضاً . النقر : صوت يسكن به الفرس اذا اضطرب بصاحبه . ، وقيل : بصوت به للدابة

لتسير . يريد أنه الشجاع اذا اشتدت الحرب . الكتاب ٢٨٤/٢ ، الكامل : ١٦٢/٢ ،

المجلد ٣٠٠ ، الصحاح واللسان : نقر ، المحكم ٤/٣ ، المعنى ٥٥٩/٤ .

(٤) كذا في النسخ . (٥) ر : الاعراب . (٦) ر : الانتقالات .

لأدنى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف ، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة .

فإن قيل (١) : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض ، لأنها معتلة اللام على وزن «فعل» وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب (٢) ألفاً . فالجواب أنه لولا ما (٣) أتبع فيه ما قبل الآخر تنبيهاً على أن العين قد كانت محلاً للاعراب في حال الانفراد (٤) لكان كذلك . ونظير ذلك ابنمُن ، لأنهم يقولون : جاءني ابنمُن ورايتُ ابنمَن ، ومررتُ بابنمين ، فيتبعون حركة النون حركة الميم تنبيهاً على أن النون قد كانت محلاً للاعراب قبل زيادة الميم فيقولون : جاءني ابنُ ورايتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لأن معنى ابنٍ وابنمين واحد . فإن قيل : إنما يطرد الأتباع في أخيك وأبيك وحملك وهنك ولا يطرد في فيك ولا في ذي مال ، لأنه لا يجوز إفرادهما ، فالجواب أنهما حملاً على سائر أخواتهما في الأتباع .

ولما أتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر قالوا في الرفع : جاءني أخوك ، ثم حذفوا الضمة من الواو استثقلاً فقالوا : [ ١٠ و ]  
جاءني أخوك ، وقالوا في النصب : رأيتُ أخوك ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفاً فقالوا : رأيتُ أخاك . وقالوا في الخفض : مررتُ بأخوك ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقلاً فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا : مررتُ بأخيك ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء .

وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب .  
منهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف (٥) . ومنهم من ذهب إلى أنهما

(١) ر : فإلك لو ، وهو تحريف . (٢) ر : انقلبت ، وهو تحريف .

(٣) سقطت ( ما ) من ر . (٤) ر : الافراد .

(٥) هذا مذهب قطرب والكوفيين ، الايضاح للزجاجي ١٣٠ ، ١٤١ ، الأنصاف ٣م .

معربان بالحركات المقدرة في الحروف (١). ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع (٢). فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه: الأول: أن الأعراب زائد على الكلمة، وإذا قدر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدرنا إسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع.

والوجه الآخر: أن هذه الحروف تدل على التثنية والجمع فلو كانت علامات للأعراب لآدى ذلك إلى أن يدل كل واحد منهما على معنيين في حال واحد والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد.

والوجه الثالث: أن الأعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لانهم قالوا: زيدان وزيدون كما قالوا: اثنان وثلاثون قبل التركيب فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع، وإذا ثبت ذلك حميل النصب والخفض عليه في أن الأعراب ليس بالحروف، إذ لا يتصور أن يكون الاسم معرباً في الرفع بما لا يكون به (٣) معرباً في حال النصب والخفض.

وأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف فمذهبه فاسد، لأنه يجب أن يُحرّك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستثقل فتقول: رأيت الزيدتين. ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالالف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها فتقول: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان.

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الحروف ليست بأعراب ولا حروف أعراب وإنما هي دلائل على الأعراب الكتاب ٤/١ المقتضب ١٥٤/٢، الانصاف ٣م.

(٢) هذا مذهب الجرمي، ورده المبرد بأن المثني، والجمع مثله - سيكون على هذا الرأي مبنياً في حال الرفع لأنه الأصل، معرباً في حال النصب والجر، لأن الانقلاب سيكون معها. المقتضب ١٥٣/٢ - ١٥٥، ايضاح الزجاجي ١٤١.

(٣) سقطت (به) من ر.

والصحيح انهما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك ان الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع ان يكون بالواو نحو : زيدان وزيدون ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون . واذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة لهما علامة . واذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء و (١) كان ذلك علامة النصب والخفض . وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظر ، لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع .

• • •

واعلم أنه إنما ينبغي أن يكون الرفع بالضمة ، فإن تعذر فيما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة فإن تعذر فيما يجانسها وهو الألف ، والخفض بالكسرة فإن تعذر / فيما يجانسها وهو الياء والحزم بحذف علامات الإعراب لأن [١٠ ظ] الحزم هو القطع . فينبغي إذن أن يُسأل لِمَ رُفِعَ بالألف والنون وليس من جنس الضمة ؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذف النون وليست من جنس الكسرة ؟ وكان (٢) يجب على هذا أن يقال في رفع التثنية والجمع : قام الزيدون التثنية : قام الزيدون ، وفي النصب : رأيت الزيدان ، في الجمع ، وفي التثنية : الزيدان ، وفي الخفض : مررت بالزيدين ، في الجمع ، ومررت بالزيدين ، في التثنية ، ويفرق (٣) بضم ما قبل الواو وفتح مابعد في الجمع وفتح ما قبل الواو (٤) وكسر مابعد في التثنية ، ويفرق بين تثنية المخفوض وجمع المذكر بكسر ما قبل الياء وفتح مابعد في الجمع وفتح ما قبل الياء وكسر مابعد في التثنية . ويفرق بين تثنية المنصوب بفتح مابعد الألف في الجمع وكسره في التثنية ، لأن الألف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً ، فإذا أضفت أو وقفت وقع

(١) ج ، ر : أو ، وهو تحريف . (٢) ر : فكان .

(٣) ر : فيعرب ، وهو تحريف . (٤) ج ، ر : الياء ، وهو سهو .



الفرق في المنصوب بشئ واحد (١) فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور وفي التثنية والجمع لشبهه به في الضمير ، لأنك تقول : رأيتُهُ ومررتُ بِهِ ورأيتُكَ ومررتُ بِكَ ، ولأنَّ الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو ، لأنَّ الألف من الحلق والياء من وَسَط اللسان والواو من الشفتين .

ورفع بالألف لأنَّ التثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو : جاءني الزيدون ، لالتبست بجمع المنقوص (٢) في مثل مُصْطَفَوْنَ فقلبت لذلك الواو (٣) في التثنية ألفاً حملاً على يَأْجَلْ لأنَّ أصله يَوْجَلْ .

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملاً على نظيره وهو جمع المذكر السالم ، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر في أن كل واحد منهما جمع سلامة ، وكما (٤) حميل منصوب (٥) جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمَيْلٍ منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة ، وأيضاً فإن المذكر أصل في المؤنث والمؤنث فرع عنه والفروع كثيراً ماتحمل على الأصول .

ورُفِعَت الأمثلة الخمسة بالنون لما تعذر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة ، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم وفي أن (٦) الواو ليناً وفي النون غنة والغنة شبيهة باللين الذي في الواو ومما يبيِّن شبه الواو بالنون إدغامهم لها في : من وال (٧) ، ولا يدغم الا المثلان والمتقاربان .

ونصبت (٨) هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب فيها على الجزم وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء وذلك أن (٩) يفعلان ويفعلون وتفعلين نظير الزيدان والزيدون

(١) سقطت ( واحد ) من ر . (٢) الصواب : المقصور .

(٣) ج ، ر : واو وفي ، وهو تحريف .

(٤) ر : فكما . (٥) سقطت ( منصوب ) من ج .

(٦) سقطت ( في ) من ر . (٧) الرعد : ١١ وانظر التيسير ٤٥ .

(٨) ر : وتنصب . (٩) سقطت ( أن ) من ر .

والزيدين في لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض في الأسماء نظير [١١١]و  
الجزم في الأفعال في أن هذا يختص بالأسماء وهذا يختص بالأفعال ، فلما  
حُمِلَ منصوب الاسم المثني والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت  
به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في  
الجزم الذي انفردت به الأفعال فنُصِبَ بحذف النون .

ونُفِضَتُ الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة لأنها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ  
لها بحكمها فلم تُنَوَّن ولم تخفض كأفعال حُمِلَ فيها الخفض على النصب كما  
أنه لما تعذر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما .

## باب الافعال

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال . فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنه لا خلاف في زمنهما . فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبتته (١) ، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .

فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم (٢) لم يقع فإن وقع فهو ماضٍ وإن لم يقع فهو مستقبل ، ولا سبيل إلى قسم ثالث .

فالجواب : إن زمن الحال لقصره يتعدّر الإخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل (٣) بين الماضي والمستقبل . فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعدّر الإخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن العقل مثلاً (٤) هل هو طويل أو قصير أو منحني أو مستقيم ؟ والعقل لا يتصور الإخبار عنه بشيء من ذلك ، لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لا يتصور الإخبار عنه بالمضى ولا بالاستقبال لأنهما ليسا بعفتين له .

فإن قال قائل : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟ فالجواب أن يقال : إن الموجود في حال وجوده (٥) لا بد له من زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل (٦) على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتجّ بأن قال : لو كان ثمّ فعل حال لكانت

---

(١) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، فقالوا بوجود فعل ماضٍ وآخر مستقبل وثالث سموه الدائم مثل قائم وذهب وأشباههما ، وأثبت البصريون فعل الحال . انظر ايضاح الزجاجي : ٨٦ وابن عيسى ٤/٧ ، والكتاب ٢/١ ،

(٢) ر : أو ، وهو تحريف . (٣) ج : الفاصل .

(٤) سقطت ( مثلاً ) من ر . (٥) ج : وجود . (٦) ر : الاستقبال .

له بنية تخصه كالماضي والمستقبل (١)، لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه. وهذا غير لازم لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له (٢) بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة ولا تخص رائحة دون رائحة. ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق، كجَوْن (٣) وأمثاله (٤) لأنه لم يُنكر أن يُجعل للشيء لفظ مشترك وإنما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبر به عنه إلا ذلك اللفظ المشترك نحو رائحة، لأنه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنه وإن وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود، فإن قيل: إن الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر، فالجواب / إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال: يفعل الآن ويفعل غداً. [ ١١ ظ ]

واحتج أيضاً بأن قال: زمن الحال لقصره يتعذر الأخبار عنه فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنه بقدر ما يلفظ به عاد الزمان ماضياً.

فالجواب: إنه لم يرد بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع (٥) للأخبار (٦) عن الفعل فيه.

فإن قال قائل: فما الدليل على إثبات فعل الحال؟ فالجواب: أن يقال: إنهم يقولون: يفعل الآن، ولا يقولون: يفعل الآن، ولا فعلاً الآن، إلا قليلاً على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال. فصلاحية الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماضي ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال. ودليل ثان هو أن (٧) قول زهير:

- (١) ر: الاستقبال.  
(٢) ر: فيه.  
(٣) من معاني الجون الليل والنهار، وهو من الأضداد، مجالس ثعلب ٣٠٦. الأضداد لأبي الطيب اللغوي ١٥١.  
(٤) هذا الرد أورده الزجاجي في الايضاح: ٨٧.  
(٥) ج: مسيغ، وهو تحريف. (٦) ر: الاخبار.  
(٧) كذا، وهي زيادة.

٢٦ وأعلم ما في اليومِ والأمسِ قبْلَهُ ، ولكنني عن علم ما في غدٍ عم (١) ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ اليومِ والأمسِ وغدٍ لا تخلو أن تؤخذ (٢) على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة ، فإن أخذت (٣) على حقائقها اختل معنى البيت لأنه لا يعلم من علم اليوم إلا ما هو فيه ولا فائدة في اقتصاره على الأمس وغدٍ ، لأنه يعلم علم ما قبل الأمس ويجهل علم ما بعد غدٍ ، فإذا بطل أن تؤخذ (٢) على حقائقها ثبت أنها كنايات عن الأزمنة . فكنتي باليوم عمّا هو فيه وكنتي بالأمس عمّا مضى وكنتي بغدٍ عمّا يستقبل .

والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن . فينبغي إذن أن تكون ثلاثة : ماضٍ ومستقبل ومضارع .

فالماضي : ما وقع وانقطع وحسن معه أمسٍ ، وكان مبنياً على الفتح مالم يمنع من فتحه مانع . والمستقبل : مالم يقع وحسن معه غدٌ وكان مبنياً على السكون مالم يمنع من سكونه مانع . والمضارع : ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآن وغدٌ وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : الهمزة التي تعطى المتكلم وحده نحو : أقوم أنا ، والنون التي تعطى المتكلم ومعه غيره نحو نحن نقوم ، أو الواحد المعظم نفسه . قال الله تعالى : إنا نحن نزلنا الذكر (٤) ، والتاء تعطى التانيث والخطاب نحو : أنت تقوم وهندٌ تقوم ، والياء التي (٥) تعطى الغيبة نحو : زيدٌ يقوم .

وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءه ، وقد تقدم ومرفوع إذا عرى من النواصب والجوازم .

\* \* \*

(١) البيت من المعلقة ، وعم على وزن حذر من همي والياء محذوفة للتكثير والرفع . شرح العشر ٦٦ ، الديوان ٢٩ .

(٢) ج : توجد ، وهو تصحيف . (٣) ج : وجدت ، وهو تحريف .

(٤) الحجر : ٩ . (٥) ج ، ر : الذي ، وهو سهو .

وأختلف النحويون في الرفع له ، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم (١) بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً ، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها . ألا ترى أنك لاتقول في مثل : لن يقوم زيد ، ولم يتقم زيد : (لم قائم ولا لن قائم) (٢) ويسوغ ذلك دونها ، نحو : يقوم زيد ؟ لأنك تقول : قائم زيد (٣) ، فيحل (٤) الاسم محلّه ، وكذلك أيضا : زيد يقوم ، لأنك تقول : زيد قائم ، فيحل الاسم محله .

فإن قيل : لا يسوغ ذلك في باب كاد/لأنك لاتقول في كاد زيد يقوم : كاد [١٢و] زيد قائماً ، وقد ارتفع الفعل . فالجواب : إنه واقع موقعه ، وإنما لم يعجز الإتيان به فيقال : كاد زيد قائماً ، لعلته ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى ، ومما يدل على أنه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة (٥) . قال الشاعر :

٢٧ فأبت إلى فهمهم وما كدتُ آيياً وكَمِّ مِثْلِهَا فارقَتْهَا وهي تصفر (٦)  
فقال : وما يكدتُ آيياً ، وما قال : وما كدتُ أووب (٧) .

(١) رد ابن هشام ذلك لا نتقاضه بنحو : هلا تفعل . التوضيح ١٦٣/٢ ، وانظر الكتاب ٤٠١/١ المقتضب ٥/٢ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ج : قائم زيد يقوم ، وهي زيادة .

(٤) ج : فحل . (٥) قيل هو شاذ بعد كاد وعسى ومنه قولهم : عسى الغرير أبوساً . التوضيح ٧٤/١ .

(٦) لبني شراً من أبيات تسعة رويت في الحماسة ، والرواية فيها : ولم أك ، وصحح ابن جني رواية وما كدت ، فهم : قبيلة الشاعر . تصفر : من صفير الطائر وهو هنا كناية عن التعجب لخفته وجراته .

شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤ ، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧ .

الخصائص ٣٩١/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزائن ٥٤١/٣ ، الضراير ٢٣٥ .

(٧) ر : أبوت ، وهو تحريف .

وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل (١)، وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل ( الأسماء لاتعمل في (٢) الأفعال ، فإن دخل عليه ناصب نصبه وان دخل عليه جازم جزمه .

\* \* \*

والناصب ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وناصب بأضمار «أن» بعده . فالناصب (٣) بنفسه : أن ولن وإذَنْ ولكي وكفي في لغة من قال : لكي . والناصب بأضمار أن بعده ما بقي ، وينقسم قسمين : ناصب بأضمار أن بعده ويجوز اظهارها وهي لام كي إذا لم يكن بعدها «لا» وحرف العطف المعطوف (٤) به الفعل على الاسم الملفوظ به نحو قوله :

٢٨ لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف (٥)  
وقول الآخر :

٢٩ ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقمًا (٦)  
فإن كان بعدها لا لزم اظهارها هروبا من اجتماع المثلين نحو : جئت لثلايقوم زيد ، لأنك لو لم تظهرها لقلت : لثلايقوم زيد .

وناصب بأضمار أن بعده ولا يجوز اظهارها وهو لام الجحود ، وحتى وكفي

(١) هذا رأى الفراء وجمهور الكوفيين وعامة المتأخرين ، ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في اوله . معاني القرآن ٥٣/١ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر : والمناصب . (٤) ج : والمعطوف .

(٥) ليسون بنت بعدل الكلبية زوج معاوية ، وذكر البغدادي أن الرواية الصحيحة : وليس . الشفوف . جمع شف وهو الثوب الرقيق . الكتاب ٤٢٦/١ ، المقتضب ٢٧/٢ ، التوجيه ٢٤٦ ، الجمل ١٩٩ ، المغنى ٢٩٥ ، التصريح ٢٤٤/٢ ، الخزانة ٥٩٣/٣ ، ٦٢١ .

(٦) للحصين بن حمام المرى من قصيدة مفضلية ، ورزام حي من تميم ، سبيع : قبيلة ، علقم : مرخم علقمة ، وحرف النداء محذوف والألف اشباع لفتح الميم على لغة من ينتظر الحرف . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح المفضليات ١٠٩ ، سر الصناعة ٢٧٥/١ ، العيني ٤١١/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ .

في لغة من قال : كيمه ، فحذف الألف ، والجواب بالفاء والواو وأو ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي وكان أو ما يصرف منها .

فهذه الأماكن التي تضم فيها أن ، وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإِضمار أن إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام ، قال الشاعر :

٣٠ ألا أيُّهَذَا الزاجري أَحضِرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مَخْلُدي (١)  
يريد : أنْ أَحضِرَ الوغى . وقال الآخر :

٣١ فلم أرَ مثلها خُباسةً واحدٌ ونهنتهت نفسي بعدما كدت أفعلته (٢)  
يريد : أنْ أفعلته . وحكّي من كلامهم : مُرّه يَحْفِرُها (٣) . ولا بُد من تَتَبَعَهَا ، يريد أنْ يَحْفِرُها ولا بُد من أن تَتَبَعَهَا .

\* \* \*

والجازم ينقسم قسمين : جازم فعل واحد و جازم فعلين ، فالجازم لفعل واحد لَمْ وَلَمَّا وَأَلَمْ وَأَلَمَّا ولام الأمر و«لا» في النهي ، والجازم لفعلين مابقي . وينقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف : إنْ وإذْ مافي مذهب سيبويه (٤) ، والاسم مابقي ، وينقسم قسمين : ظرف وغير ظرف . فغير الظرف : من وما ومهما وأي وكيف في مذهب قطرب (٥) ومن أخذ بمذهبه ، والظرف مابقي .

- (١) لطفه بن العبد . قال التبريزي : ويروي : إلا أيها اللاحي ان احضر ، ولا شاهد فيه . ورواية سيبويه والمبرد برفع أحضر وهو مذهب البصريين ، والكوفيون يروونه منصوباً . بأن المحذوفة من غير بدل وهو جائز عندهم ، والمصنف يراه نادراً ، وغيره يراه شاذاً . الكتاب ٤٥٢/١ ، الش والشعراء ١٩٣ ، المقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، شرح العشر ٤٣ الانصاف ٧٧ . المغنى ٤٢٩ ، ٧١٣ ، الخزانة ٥٨/١ ، ٥٨/١ ، ٥٩٤/٣ ، الديوان ٢٧ .
- (٢) لعامر بن جوين الطائي . وروى صدره في المغنى : أردت بها فتكا فلم ارتمض له . والضمير في "بها" يعود على ابل الشاعر امرئ القيس . الحباسة : الغلامه ، وقيل : المغنم . نهنت : كفتت وزجرت . الكتاب ١٥٥/١ ، الحجة ١٠٣/١ ، شرح السيراني ٢٧٢/٢ (التيمورية) . الانصاف ٢٩٦ ، المغنى ٧١٢ ، العيني ٤٠١/٤ ، ديوان امرئ القيس ٤٧٢ .
- (٣) الكتاب ٤٥١/١ . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .
- (٥) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري ، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة ، توفي ببغداد عام ٢٠٦ هـ . السيراني ٣٨ ، ياقوت ٥٢ / ١٩ .



وينقسم قسمين : ظرف زمان وظرف مكان فظرف الزمان : متى وأَيَّانَ وأَيَّ حين وإذا في الشعر ، وظرف المكان : أُنْتَى وأَيْنَ وأَيَّ مكانٍ وحيثُ . واعلم أن جملة الأمر والنهي والاستفهام والتمنى والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبكَ إذا ضُمَّنَ كلُّ واحدٍ منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط .

فمثال جملة الأمر : أَطْعِ اللَّهَ يَغْفِرْ لَكَ ، ومثال جملة النهي / لا تَضْرِبْ [١٢ظ] زبداً يُكْرِمَكَ ، ومثال جملة الاستفهام : أين بيتك أزرُك ؟ ومثال جملة التمني : ليت لي مالا أنفقُ منه ، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر : اتقى الله امرؤُ فعل خيراً يُثَبِّ عليه ، أي ليتق الله امرؤُ يفعل خيراً يُثَبِّ عليه . ومثال الجزم بـ «حسبك» حسبك يتنم الناسُ ، أي أكف عما أنت فيه يتنم الناسُ . ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر : نزالٍ أكرمك ، قال الشاعر :

٣٢ وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي (١)  
فجزم تحمدي (أو تستريحي) (٢) على جواب : مكانك ، أي إن تلزمي (٣) مكانك تحمدي . والجزم لفعلين ينقسم قسمين : قسم تلحقته (ما) وقسم لا تلحقته ، فالقسم الذي تلحقته ينقسم قسمين : قسم تلحقته (٤) وتلزمه وهو : إذٌ وحيثُ ، وقسم تلحقته ولا تلزمه وهو : متى وأُنْتَى وكيف وأَيْنَ وإذا وأَيَّ ، وما عدا ذلك لا تلحقه أصلاً .

(١) لعمر بن الاطنابة (جاهلي من الخزرج) من أبيات له في الحماسة . جشات : نهضة ، ارتفعت من شدة الفزع ، وكذلك جاشت ، وانضمير في جاشت يعود على نفسه . الوحشيات ٧٧ ، حماسة البحري ٩ . الكنى والالقب ١٣٩ ، الكامل ٦٨/٤ . مجالس ثعلب ٦٧ ، الاشتقاق ٢٦٨ ، أمالي القالي ٢٥٨/١ ، الحصائص ٣٥/٣ ، من نسب من الشعراء إلى أمة ٩٥ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر ، وهو أولى .

(٣) ج : تكريمي ، وهو تحريف .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

واعلم أن ما كان من الجوازم حرفاً فلا (١) موضع له من الإعراب وما كان اسماً فلا (١) يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكانٍ أو اسم مصدرٍ أو غير ذلك .

فإن كان اسم زمانٍ أو مكانٍ فهو في موضع نصب على الظرفية وإن كان اسم مصدرٍ فهو في موضع نصب على المصدرية . واسم المصدر هو أي المضافة إلى مصدر نحو قولك : أيَّ ضَرْبٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

وإن كان غير (٢) ذلك فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفضٍ أو لا تدخل ، فإن دخلت عليه أداة خفضٍ فهو في موضع خفضٍ بها نحو : بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمْرٌ بِهِ ، وإن لم تدخل عليه أداة خفضٍ فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدياً أو غير متعدٍ .

فإن كان غير متعدٍ فهو في موضع رفعٍ بالابتداء نحو : مَنْ يَتَّقِمْ أَقْمُ مَعَهُ ، ومن يَتَّقِمْ زَيْدٌ إِلَيْهِ أَقْمُ مَعَهُ وإن كان متعدياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون . فإن كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفعٍ بالابتداء نحو : مَنْ يُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرِمُهُ ، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لا يعود على اسم الشرط نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا (٣) أَضْرِبُهُ ، وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ ، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه ، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصبٍ به (٤) (نحو) (٥) : مَنْ تَضْرِبُ (٦) أَضْرِبُهُ ، وَمَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ . وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعلٍ نحو : مَنْ تَضْرِبُهُ (٧) أَضْرِبُهُ (وَمَنْ يَضْرِبُهُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ) (٨)

- (١) ج : لا .  
(٢) ج : على غير .  
(٣) ج ، ر : زيدا ، وهو تعريف .  
(٤) سقطت ( به ) من ج .  
(٥) زيادة يقتضيها السياق .  
(٦) ج ، ر : يضرب ، وهو تصحيف .  
(٧) ج ، ر : يضربه .  
(٨) سقط ما بين القوسين من ر .

## باب التثنية والجمع

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً .

فقولنا : ضم اسمٍ تحرّز (١) من ضمّ (٢) الفعل والحرف لأنّهما لا يُثنّيان .  
وقولنا : إلى مثله ، تحرّز (١) من الجمع لأنّه ضمّ شيءٍ إلى أكثر منه .  
وقولنا : بشرط اتفاق اللفظين ، تحرّز (١) من اختلافهما نحو: زيد وعمرو .  
وقولنا : والمعنيين ، تحرّز (١) من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين نحو:  
عينٌ وعينٌ (٣) ، اذا أردت بإحداهما / البصر (٤) وبالأخرى الماء ، لأنّهما  
قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية . [١٣ و] .  
ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية : رَجُلٌ ورَجُلٌ ، لأنّهما قد  
اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجولية . وكذلك مبدأ  
في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلا (٥) وهو النقطة ، فقد اتفقا في  
اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأولية ، لأنّ أول الحائط أساسه وأول  
الخط النقطة .

فعلى هذا لا يخلو أن يتفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا  
يجوز التثنية الا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر ، وذلك موقوف على  
السمع (٦) نحو : العُمَرَيْنِ ، في أبي بكر وعمر ، قال الشاعر :  
٣٣ ما كان يرضى رسول الله فِعْلَهُمَا والعمران أبو بكر ولا عُمَرَ (٧)  
والقمرين (٨) في الشمس والقمر ، قال الشاعر :

- (١) ر : يحتز .  
(٢) سقطت ( ضم ) من ر .  
(٣) ج : عين عين .  
(٤) الأولى : الباصرة أو عضو البصر . (٥) سقطت ( مثلا ) من ر .  
(٦) ينظر في التغليب : اصلاح المنطق ٤٠١ ، والمخصص ٢٢٣/١٣ .  
(٧) لجرير من قصيدة في هجو الأخطل وقومه . ورواية الفراء والديوان : دينهم والطيبان ،  
وعليها لاشاهد فيه . وفي الكامل : فعلهم ، معاني القرآن ٨/١ . الكامل ١٤٤/١ ، المغنى  
٧٦٥ ، الديوان ٢٦٣ .  
(٨) ج ، ر : والقمران وهو سهو .

٣٤ أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع (١) والعجاجين في رؤبة بن العجاج وأبيه (٢) .

وغُلبَ عمر على أبي بكر لخفته (٣) ، لأنَّ عمر مفرد وأبا بكر مضاف ، وغُلبَ القمر على الشمس لأنه مذكّر والشمس مؤنثة ، وغُلبَ العجاج على رؤبة لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤبة تاء التأنيث .

وان اتفقا في اللفظ فلا يخلو أن يتفقا في المعنى أو يختلفا ، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز التثنية نحو : عينٌ وعينٌ ، وان كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو : الاحمرين ، في اللحم والخمر ، والأصفرين : في الذهب والزعفران ، والأبيضين في الشحم والشباب (٤) .

وان اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقين على علميتهما أولاً يكونا فأن كانا علمين باقين على علميتهما فالعطف ولا تجوز التثنية . لأنَّ الاسم لا يثنى إلا بعد تنكيره . قال الفرزدق :

٣٥ إنَّ الرزِيَّةَ لارزِيَّةَ بَعْدَها ففقدانُ مثلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدٍ (٥) يريد مُحَمَّدَ بنِ الحِجَّاجِ ومُحَمَّدَ أخاه . ومنه قول الحِجَّاجِ لما بلغه موتُهما :

إنا لله مُحَمَّدٌ ومُحَمَّدٌ في يومٍ .

وإن لم يكونا علمين باقين على علميتهما فالتثنية ولا يجوز العطف إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

(١) الفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . آفاق السماء : أطرافها ، قال المبرد : يريد الشمس والقمر لأنهما قد اجتمعا في قولك : النيران ، وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذا اللفظ .  
٥ . الكامل ١٤٣/١ . المقتضب ٣٢٦/٤ ، ابن الشجري ١٤/١ ، الديوان ٥١٩ .

(٢) ج ، ر : وابنه ، وهو تصحيف . (٤) انظر اصلاح المنطق ٤٠١ .

(٣) انظر اصلاح المنطق ٤٠٢ ، وجني الجنتين للمجبي .

(٥) رواية الديوان ..... مثلها للناس فقد محمد ومحمد الكامل ١٠٧/٢ ، المغني ٣٩٣ : الديوان ١٩٠ .

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَيْكِ (١)

وقول الآخر :

٣٧ كَأَنَّ بَيْنَ فَكَيْهَا وَالْفَكِّ فَارَةَ مَيْسِكٍ ذُبِيحَتٍ فِي سُكِّ (٢)

\* \* \*

والثنائية تنقسم ثلاثة أقسام: ثنائية في اللفظ والمعنى نحو الزيد بن والعمر بن  
وثنائية في اللفظ لا في المعنى نحو مَيْقَصِيَيْنِ وَجَلَمِيَيْنِ (٣). وثنائية في المعنى  
لا في اللفظ نحو : قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبَشِيَيْنِ (٤) ، ألا ترى أن اللفظ  
لفظ الجمع والمعنى على الثنائية ؟

والذي نتكلم به في هذا الباب إنما هو الثنائية في اللفظ والمعنى ، وفي  
اللفظ لا في المعنى .

وجميع الأسماء تجوز ثنيتها إلا أسماء محصورة وهي : كلّ وبعض  
وأجمع وجمعاء وأفعل (٥) مِينٌ والأسماء المتوغّلة في البناء وهي التي  
تكن معربة قطّ نحو: مَنَ وَكَمَ ، والأسماء المحكية نحو تأبط شراً [١٣ظ]  
وَبَرِقَ نَحْرَهُ ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٌ وَعَرِيبٌ (٦) ،

(١) بعده : كلاهما ذو أشر ومحك وهو من رجز لجحدر بن مالك الحنظلي ، ونسبة البغدادي  
لوائلة ابن الأسقع قاله في وقعة مرج الروم حينما كان في جيش خالد بن الوليد وبرز لبطريق  
من بطارقة الروم . الضنك : الضيق ، الاشر : البطر ، المحك : اللجاج . ابن الشجري  
١٩٦/٢ ، الخزانة ٣٤٠/٣ .

(٢) نسب في اللسان لمنظور بن مرثد الأسدي في وصف جارية ، ونسب لأبي نخيلة ، فارة المسك :  
نوافجة التي يكون فيها وهي سرر ضباء المسك . ذبحت : شقت وفتقت ، السك : نوع  
من التليب . اصلاح المنطق ٧ ، جمهرة اللغة ١/٩٥ ، المخصص ١١/٢٠٠ ، ٣٩/١٣ ،  
اللسان : ذبح ، زكك ، الخزانة ٣٤٣/٣ .

(٣) الجلمان والخلم : الآلة التي يجرز بها الصوف ونحوه

(٤) نظير ذلك قول أبي لهب لابنيه - حين نزلت سورة المسد - : رأسي بين رؤوسكما حرام  
ان لم تطلقا ابنتي محمد . الاصابة ٨/٢٧٣ ( ١٤٦٢ قسم النساء ) .

(٥) ر : المفضل .

(٦) يقال : ما بالدار عريب أي ما بها أحد ، الصحاح : عرب .

وأسماء العدد ماعدا مائة والفاً ، واسم الجنس نحو : ضَرَبَ وَقَتَلَ ، والتثنية وجمع المذكر السالم ، وكذا اسم الجمع أيضا نحو قوم ورهط وجمع التكسير لا يُثنى إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام . قال الشاعر في تثنية اسم الجمع .  
 ٣٨ وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْخَنَا قَوْمًا هُمَا أَخْوَانُ (١)  
 وقال الآخر في تثنية جمع التكسير :

٣٩ تَبَقَّلْتُ فِي زَمَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ (٢)  
 وَحُكِّي مِنْ كَلَامِهِمْ : لِقَاحَانِ (٣) سَوْدَاوَانِ (٤) . وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيتها .

فلم يُثنَ كُلٌّ وبعض لأنَّهُما لا يعطيان بعد التثنية إلا ما يعطيان قبلها من الكليَّة والبعضيَّة . ولم يُثنَ أجمع وجمعاء لأنه استغنى عن تثنيتها بكلا وكتنا ، ولم يُثنَ أفعل (٥) من لتضمنها (٦) معنى الفعل والمصدر وكلاهما لا يُثنى ، لأن معنى قولك : زيدٌ أفضلٌ من عمرو ، زيدٌ فضله على عمرو . ولم تُثنَ الأسماء المتوغَّاة في البناء لأنها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لا تُثنى فكذلك ما أشبهها . ولم تُثنَ الأسماء المحكية لأنَّ التثنية تبطل الحكاية . ولم تُثنَ الأسماء المختصة بالنفى لأنها وضعت للعموم ،

(١) من قصيدة للفرزدق . ورواية الديوان : القنا ، وهي الرماح ، وتعاطى القنا كناية عن العدا . شرح مشكلات الحماسة ٨٩ ، المغنى ٢١٦ ، شرح شواهد المغنى ١٨٢ ، الخزانة ٣ / ٣٨٤ ، الديوان ٨٧٠ .

(٢) لأبي النجم العجلي ، تبقلت : رعت البقل ، مالك ونهشل : قبيلتان نشأت بينهما حرب تحامى الناس من أجلها الرعى بين فلج والحصان مخافة الشر ، فجاءت ابل بنى عجل قوم الشاعر الى ذلك المكان فرعته ولم تعف رماح الحيين لعزها . امالي الغالي : ٢/٢٣٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٤/١ ، المخصص ١٧٥/١٠ ، ١٧٥/١٧ ، معجم البكري ١٠٢٨ ، اللسان بقل ، الخزانة ٤٠١/١ .

(٣) في حاشية ر : لقاح : جمع لقحة .

(٤) اللقاح الأبل بأعيانها الواحدة لقوح وهي الحلوب . انظر الكتاب ٢/٢٠٢ ، والصحاح واللسان : لقح .

(٥) ر : أفضل . (٦) كذا في الأصول وهي على معنى الصيغة .

والثنائية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُثَنَّنْ أسماء العدد لأن بعضها  
يغنى عن ثنائية بعض ، ألا ترى أن قولك : ستة ، تعني ثلاثتان ؟ وكذلك  
سائر أسماء العدد .

ولم يُثَنَّنْ اسم الجنس لأنه ليس له ما يُضَمُّ إليه فإن تُثَنَّنِي فبعد الذهاب مذهب  
النوع . ولم تُثَنَّنْ الثنائية ولا جمع المذكر السالم لأن ثنيتيهما تؤدي إلى جمع  
علامتي اعراب في كلمة واحدة ، ألا ترى أن زيدان وزيدون مرفوعان  
ولو ثنيتيهما لكانت علامة الثنائية فيهما تعطى الأعراب ؟  
ولم يُثَنَّنْ اسم الجمع وجمع التكسير لأنهما لا يُعْطِيَان بعد الثنائية إلا ما يُعْطِيَان  
قبلها ، ألا ترى أن قَوْمًا يقع على ما يقع عليه قومان ، وكذا رجال يقع  
على ما يقع عليه رجالان (١) .

\* \* \*

والاسم المثنى ينقسم قسمين : منقوص وغير منقوص ، فالمنقوص هو  
مانقص حرف من آخره أي حذف . وينقسم قسمين : مقيس : وغير مقيس .  
والمقيس ما قدّر إعرابه في الحرف المحذوف نحو : جاءني قاضٍ ومررت  
بقاضٍ ، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدرة في الياء المحذوفة .  
وغير المقيس ما لم يُقدَّر إعرابه بل ظهر فيما ولى المحذوف نحو : جاءني  
أخٌ وأبٌ ، لأن الأصل فيهما : أخوٌ وأبوٌ .

فاذا ثبتت المقيس رددت المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين نحو : جاءني  
قاضيانٍ ورأيت قاضيَيْنٍ ومررتُ بقاضيَيْنٍ .

وإذا ثبتت غير المقيس ألحقت العلامتين من غير أن ترد المحذوف نحو يديْنِ  
في ثنية يدٍ ودمَيْنِ في ثنية دمٍ ، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة  
شعر فأنتك ترد المحذوف (٢) .

(١) ج ، ر ، ر : رجالان ، وهو تحريف .

(٢) وقيل هو لغة لأن بعض العرب يقول يدي بوزن رحي وفقى . الصحاح يدي ، ابن يعيش ٤ / ١٥٢

قال :

بَدَيَانِ بَيضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعانِكَ أَنْ تُضامَ وَتُضَهَدا (١)

وقال آخر :

فلو أنا على حَجَرٍ ذُبِحنا جَرى الدَميانِ بالخَبَرِ اليَقينِ (٢)  
والاربعة الأسماء هي : أخٌ وابٌ وحَمٌ وهَمٌ . تقول في تثنيتهما : أخوانِ  
وابوانِ وحَمَوانِ وهَمَوانِ / فردٌ المحذوف . [١٤و]

وغير المنقوص لا يخنو أن يكون صحيح الآخر أو معتلة أو مهموزه ،  
فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامة من غير تغيير إلا ما شد من قولهم :  
أليانٍ وخصيانٍ في تثنية اليةِ وخصييةِ (٣) . قال :

٤٢ تَرْتَجُ ألياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ (٤)

وقال الآخر :

٤٣ كَأَنَّ خُصِييَه من التَدَلُّدِ ظَرَفٌ عَجوزٍ فِيهِ ثِنْتانِ حَنظَلِ (٥)

- (١) لم اعثر لهذا الشاعر على نسبة ولم يذكر ما قبله وما بعده . محام : يقال إنه من ملوك اليمن . وكنى ببياضن اليد عن نثائها وطهارتها ، ويجوز أن يريد باليد هنا النعمة وبياضها كناية عن كرم صاحبها . شرح السبع ٥٧ . المنصف ١/٦٤ ، ٢/١٤٨ المخصص ١٣/١٩٧ ، المنفصل ١٨٥ ، ابن الشجرى ٢/٣٥ ، ابن يعيش ٤/١٥٢ ، الخزائن ٣/٣٤٧ .
- (٢) آخر أبيات ثلاثة لعلى بن بدال ونسبت في الوحشيات لمرداس بن عمرو ونسبت لغيره أيضا . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . الوحشيات ٨٤ ، المنتضب ١/١٢٣ ، ٢/٢٣٨ ، جمهرة اللغة ٢/٣٠٣ ، مجالس العلماء ١٤ ، المنصف ٢/١٤٨ ، المنفصل ١٨٦ ، الخزائن ٣/٣٤٩ شواهد الشافية ١١٢ .
- (٣) ذكر المبرد أن أليان مثنى ألي وأليتان مثنى ألية وان خصيان مثنى خصى وخصيتان مثنى خصية . وقال ابو عمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان . المنتضب ٣/٤١ ، إصلاح المنطق ١١٦ ، اللسان : خصى .
- (٤) لم ينسب هذا الرجز . الارتجاج : الاضطراب ، الوطب : سقاء اللبن . والرجز في هجاء عطية بن كعب . النوادر ١٣٠ ، المنتضب ٣/٤١ ، المنصف ٢/١٣١ ، الاقتضاب ٩٣ المنفصل ١٨٤ ، ابن الشجرى ١/٢٠ ، الخزائن ٣/٣٦٦ ، الضرائر ١١٢ .
- (٥) من رجز لخطام المجاشمي في هجاء شيخ كبير . وظرف العجوز خلق متقبض قد تشنج لقدمه وهو مزودها الذي تخزن فيه متاعها . وسيأتي الشاهد في باب العدد ثانيا . الكتاب ٢/١٧٧ ، ٢٠٢ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المنتضب ٢/١٥٦ ، المنصف ٢/١٣١ ، المخصص ١٢/١١٠ ، ١٣/١٩٦ ، المنفصل ١٨٤ ، الخزائن ٣/٣١٤ .



كان القياس أن يقول: أليتانِ وخُصُصَتانِ . وقد جاء ذلك فيهما على القياس (١).  
وان كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالألف أو بالياء .  
فإن كان معتلا بالياء أو بالواو نحو ظَبِيٍّ و غَزَوٍ ألحقته العلامتين (٢) من غير  
تغيير ، فتقول ظَبِيَّانِ و غَزَوَانِ ، في الرفع ، و ظَبِيَّيْنِ و غَزَوِيْنِ في  
النصب والخفض .

وان كان معتلا بالألف فلا يخلو أن يكون ثلاثيا أو رباعيا أو غير ذلك فإن  
كان ثلاثيا قلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء وان كان أصلها  
واو قلبتها واو وألحقت العلامتين فتقول : رَحِيَّانِ و عَصَوَانِ في الرفع ،  
ورحِيَّيْنِ و عَصَوِيْنِ ، في النصب والخفض ، في تثنية رَحِيٍّ و عَصَا ، لأنك  
تقول : رَحِيَّتٌ بالرحى و عَصَوْتُ بالعصا ، أى ضربتُ بها . فإن جهل  
( أصل ) (٣) الألف فلا يخلو أن تمال الألف نحو بَلَى . إذا سميت بها ،  
أو تقلب ياء في حال من الأحوال نحو : لَدَى و عِلَى و إلى ، إذا سميت به  
أيضا ، لأنك تقول : لَدَيْهِ و عِلَيْهِ و إليه ، أو لا تُتَمال ولا تقلب . فإن  
كانت قد أميلت أو قلبت فتقلبها ياء نحو : بَلَيَّانِ و لَدَيَّانِ و عِلَيَّانِ ، وفي إلى :  
إليانِ في الرفع ، و بَلِيَّيْنِ و لَدَيَّيْنِ و عِلَيَّيْنِ و إلييْنِ في النصب والجر .  
وان كانت لم تُتمل ولم تقلب ياء في حال نحو : إلى ، إذا سميت بها  
فتقلبها واو .

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيا على وزن فَعَلٍ  
فالأمر على ما وصفتم ، وأما ان كان على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ نحو هُدَى  
وغنى فيقلبون الألف واو (٤) إلا لفظتين شدتا فَبُنَيْتَا بالياء والواو فقالوا:  
حَمِيَّانِ و حَمِيَّوَانِ و رَبَوَانِ و رَبِيَّانِ ، في تثنية حِمَى و رِبَا .

(١) أنظر اللسان : خصى ، والخزانة ٣٥٩/٣ ففيهما شواهد عدة على ما جاء من ذلك .

(٢) ر : بالعلامتين (٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في المخصص أنهم يقلبون الألف ياء نحو : الضحى والرشى وما أشبههما ١١٣/١٥ .

وان كان رباعياً قلبت الألف باء بالاتفاق وألحقت العلامتين فتقول : مَلْهَيَانِ  
وَمُوسَيَانِ ، في الرفع ، ومُوسَيَيْنِ ومَلْهَيَيْنِ في النصب والخفض ، في  
ثنية مُوسَى ومَلْهَى .

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبت الألف ياء في مذهب أهل البصرة  
كالرباعي ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في  
ثنية حُبَارَى وجُمَادَى على مذهب البصريين : حُبَارِيَانِ وجُمَادِيَانِ ،  
وعلى مذهب الكوفيين : حُبَارَانِ وجُمَادَانِ (١) . والصحيح في القياس  
ما ذهب إليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله :

٤٤ أصبح زيدٌ خَفِشَ العَيْنَيْنِ (فِعَلْتُهُ لا تَنْقُضِي شَهْرَيْنِ

شَهْرَيَّ ربيعٍ وجُمَادِيَيْنِ (٢)

فقال : جُمَادِيَيْنِ (٣) .

وإن كان مهموز الآخر فلا يخلو ما قبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً ،  
فإن كان متحركاً نحو : نَبَأَ وَأَجَأَ (٤) ألحقت العلامتين من غير تغيير فتقول : [١٤ظ]  
نَبَأَانِ وَأَجَأَانِ ، في الرفع ونَبَأَيْنِ وَأَجَأَيْنِ ، في النصب والخفض وإن كان /  
ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفاً صحيحاً  
نحو عِبَاءٍ وِدْفَاءٍ جاز فيه وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير فتقول :  
عِبْئَانِ وِدْفِئَانِ ، في الرفع ، وعِبَائَيْنِ وِدْفَائَيْنِ في النصب والخفض ،  
ونقل حركة الهمزة إلى الساكن وحذفتها فتقول : عِبَانِ وِدِفَانِ ، في الرفع ،  
وعِبَيْنِ وِدْفَيْنِ ، في النصب والخفض .

(١) الجباري نوع من الطيور ، وانظر الكتاب ٩٣/٢ ، المقتضب ٢٥٩/١ ، ٤٠/٣ ، المخصر

١١٤/١٥ ، الانصاف : م ١١٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ج ، وهو في حاشية ج الحق المصحح .

(٣) أنشده ابن دريد ولم ينسبه والرواية عنده : العينيه ، شهرينه ، جماديينه ، والهاء للسكت ،

الجمهرة ٤٨٨/٣ ، شرح السيراني ١٧٤/٤ ظ .

(٤) في حاشية ج : أحد جبلي طيء والآخر سلسي أ. ه ، وانظر اصلاح المنطق ٣٩٩ .

وان كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واو أو ألفاً فإن كان ياء أو واو فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائد ، فإن كان غير زائد نحو : شيء وضوء ، فحكمه حكم الصحيح فتقول في ثنية شيء وضوء : شيان وضوءان . وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير ، تقول : نبي (١) ووضوء ، تقول في تثنيتهما : نبيان ووضوءان ونبيين ووضوءين ، وإن شئت قلبت الهمزة مع الباء ياءً أو مع الواو واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو وألحقت العلامتين فتقول : نبيان ووضوءان ، في الرفع ، ونبيين ووضوءين في النصب والخفض .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للالحاق وإمّا للتأنيث . فإن كانت أصلاً نحو : قرأ لأنه من قرأ يقرأ (٢) ، ألحقت (٣) العلامتين من غير تغيير فتقول : قرآن ، في الرفع وقرآين ، في النصب والخفض وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً فيقال : قرآوان وقرآوين . وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين نحو : حمراء فتقول : حم إوان في الرفع وحمراوين في النصب والخفض . وقد يجوز إقرارها فتقول : حمراءان وحمراءين وذلك شاذ .

وإن كانت بدلا من أصل نحو كساء أو زائدة للالحاق نحو علباء (٤) جاز فيها وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً نحو : كساءين وكساوين وعلباءين وعلباوين . والأحسن في علباء ولبابه القلب ، والأحسن في كساء

- 
- (١) نبي لغة في نبي وهو من أنبا ينبيء ، وكان الرسول (ص) يكره أن يقال له : نبي ، بتحقيق الهمزة ، الاشتقاق ٤٦٢ .
- (٢) القراءة : الحسن القراءة .. جمعة قراءون والقراء بوزن زهاد ، وهو الناسك وفعله تقرأ . يتقرأ انظر الصحاح : قرأ
- (٣) ر : ألحقتها .
- (٤) العلباء : عرق في العنق أو هو عصب العنق .

وبابه الأقرار (١) ، وبعض بنى فزارة يقلبون الهمزة فيها ياء فيقولون : كَسَايَانِ  
وعَلْبَايَانِ (٢) .

وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فلا يخلو أن يتتفقا في اللفظ أو يختلفا ، فإن  
اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر  
وذلك موقوف على السماع نحو أب وأم ، قالوا فيهما : أبوان . وأما مثل  
شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تشيتهما فلا تقول : شيخان ولا  
رجلان إلا على لغة من قال : شيخ وشيخة (٣) ، فيكون في باب ما اتفق فيه اللفظان  
قال الشاعر في شيخة :

وتَضَعُكَ مَنَى شَيْخَةً عِبْشَهِيَّةً  
كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا (٤)

وقال آخر في رجاسة :

٤٦ خَرَقُوا جَيْبَ فَتَاتِيهِمْ لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلِيَّةِ (٥)  
وإن اتفقا في اللفظ غلب المذكر على المؤنث نحو : قائم وقائمة ،  
تقول في تشيتهما : قائمان ، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في ضبُع / [١٥] و  
للمؤنث وضبُعان للمذكر فأنتك تقول فيهما : ضبُعان ، فتغلب لفظ المؤنث

(١) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، المتنضب ٣/٣٩ ، ٨٧ ، المخصص ١٥/١١٥ .

(٢) حكى الكسائي عن بعض العرب قوطم : كسايان وردايان المخصص ١٥/١١٦ .

(٣) أنظر الكامل : ٢٨٠/١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد : ١١٦ .

(٤) من قصيدة مفضلية لعبد يغوث بن وقاص الحارثي قالها في الأسر ، ويريد بالشيخة أم الرجل  
الذي أسره إذ كان أهوج وكان عبد يغوث عظيم الخلقة وكان سيد قومه ، وقوله : لم ترى :  
رجوع من الاخبار إلى الخطاب . المفضليات : ١٥٥ ، النقائص ١٥٢ ، الجمل ٢٥٧ ،  
المذكور والمؤنث ١١٦ المحتسب ٦٩/١ ، ابن يعيش ٩٧/٥ ، المغنى ٣٠٧ ، الخزانة  
٣١٦/١ .

(٥) روى في الصحاح : مزقوا ، والضمير يعود على بني جبلة في البيت السابق ، وكفى بالجيب  
عن هنا ، ولم ينسب لقائل . الكامل ٢٨٠/١ ، المذكر والمؤنث ٨٤ ، الأصول لابن  
السراج ٣٤٤/٢ ، المخصص ٩٩/١٦٥ ، ابن الشجري ٢٨٧/٢ ابن يعيش ٩٨/٥ الصحاح  
واللسان : رجل .

على المذكور لانه أخف منه لثلاثة حروفه (١) ، وقد جاءوا به على الأصل فقالوا : ضبعانان ، بتغليب المذكور على المؤنث .

\* \* \*

والجمع : ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا .

فقولنا : ضم اسم ، تحرّز من الفعل والحرف لانهما لا يجمعان (٢) وقولنا : إلى أكثر منه ، تحرّز من التثنية لانهما ضم اسم (٣) إلى مثله . وقولنا : بشرط اتفاق الألفاظ تحرّز من اختلافها . وقولنا : والمعاني ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني نحو : عين وعين وعين ، إن أردت باحداها (٤) العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء . وقولنا : أو يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية ، فإن ذلك يجوز جمعه نحو : الأحاميرة ، في اللحم والخمر والزعفران .

فعلى هذا لا تخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف ، فإن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلا فيما غلب فيه (٥) أحد الأسماء على سائرهما ، وذلك موقوف على السماع نحو : المهالبة في المهلب وبنيه ، والحوص في الأحوص واخوته (٦) .

وان اتفقت فلا تخلو المعاني أن تتفق أو تختلف فإن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من ان يكون واحدا أولا يكون ، فإن كان واحدا فالجمع

(١) في حاشية ج : قال ابن الأنباري : ان الضبع تقع على الذكر والانثى فعلى هذا لا تغليب

فيه ٨١ ، وانظر اللسان : ضبع .

(٢) ج : يجتمان . (٣) ر : شيء .

(٤) ج ، ر : باحداها وهو تحريف .

(٥) ج : عليه ، وهو تحريف .

(٦) الا-وص لقب غلب على ربيعة بن جعفر بن كلاب ، لصغر عينيه ، وابناؤه هم عوف وعمرو

وشريح وربيعة ، وقول المصنف : واخوته ، الظاهر أن الأولى : وبنيه ، وانظر اصلاح

المنطق ٤٠١ ، الاشتقاق ٢٩٦ . والشاهد ٥٩٠ .

نحو : الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران ، قال الشاعر :  
 إنَّ الأحامرةَ الثلاثةَ أتلفتُ مالي وكنت بهينَ قدماً مؤلّعاً  
 الراحَ واللحمَ السمينَ وأطلي بالزعفرانِ فلا أزالُ مؤلّعاً (١)  
 وان اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ولا يجوز  
 الجمع نحو عين وعين وعين ، يعني بذلك عين السحاب وعين الماء والعضو  
 المبصر .

وان اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على  
 علميتها أولاً تكون فإن كانت أعلاماً باقية على علميتها فالعطف ولا يجوز  
 الجمع ، لأنَّ الاسم لا يجمع إلا بعد تنكيره ، وإن لم تكن باقية على علميتها  
 فالجمع ولا يجوز العطف إلا في ضرورة الشعر . قال الشاعر :  
 ٤٨ أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يومُ الترحلِ خامس (٢)  
 فعطف وكان القياس أن يقال : أقمنا بها أياماً أربعة (٣) ، فجمع لولا ضرورة  
 الوزن .

\* \* \*

**والجمع ينقسم أربعة أقسام : جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس  
 واسم جمع . فجمع السلامة : ما سلم فيه بناء الواحد نحو الزيدان والهندات .**

(١) نسب البيتان للأعشى وليس في ديوانه ، وهما في ملحقات طبة أوربا ، ونسبهما ابن السيد  
 لأعشى بكر . وقيل : الأحمران ، الذهب والزعفران ، ويقال لهما : الأصفران ، أو  
 اللحم والخمر ، فاذا قلت : الأحامرة ففيها الخلق أو الزعفران . نوادر الاعرابي ٣٧٣  
 إصلاح المنطق ٣٩٥ ، مقاييس اللغة ١٠١/٢ ، المخصص ٢٢٤/١٣ ، المحكم ٢٤٩/٣ ،  
 الاقتضاب ٣٦٥ ، جنى الجنتين ١٧ ، ملحق ديوان الأعشى ٢٤٧ .

(٢) لأبي نواس ، والضمير في (بها) يعود على الدار التي ذكرها في مطلع القصيدة . وأبو نواس  
 (ت ١٩٨ هـ) لا يستشهد بشعره لتأخره الكامل ١٤٤/٣ ، أمالي الزجاجي ١٤٧ ، ابن الشجري  
 ١١/١ ، الارتشاف ٣٩٠ و ، المقرب ١١٦ ، المغني ٣٩٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) قوله : أياماً أربعة ، فيه نظر ، فقد قرر ابن هشام أن مدة اقامتهم ثمانية أيام ، اذ ان يوم  
 الترحل خامس بالنسبة لليوم الرابع لا لليوم الأول . المغني ٣٩٣ .

وجمع التوكسير : ما تغير فيه بناء الواحد نحو رقاد وهنود .  
واسم الجمع : هو ما ليس له واحد من لفظه نحو : قوم لأنّ واحده ،  
رَجُلٌ ونحو إِبِل ، فإنّ واحدة ناقة أو جمل . واسم الجنس : هو الذي /  
بينه وبين واحدة حذف التاء نحو : شجرة وشجر وثمره وثمر . والذي [١٥] ظاً  
نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة .

وينقسم قسمين : جمع بالواو والنون وجمع بالألف والتاء .  
فالاسم المجموع بالواو والنون لا يخاو من أن يكون صفة أو غير صفة .  
فإن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعلمية والعقل  
وخلوه من تاء التانيث نحو : زيد وعمرو ، فإن نقص منه العلمية كرجل  
أو العقل كضمران وواشيق (١) أو الذكورية كهنند أو الخلو من تاء التانيث  
كطلحة ، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد (٢) في هذا  
الشرط الاخير (٣) ، فإنهم لا يشترطون الخلو من تاء التانيث ويجمعون  
طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض  
فيقولون : طلحون وحمزون ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، لأنّه اذا  
جمع بالواو والنون لم يخل من أن يثبت الياء أو تحذف ، فإن أثبتت فقليل :  
حمزتون وطلحتون ، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التانيث  
والواو التي تعطي التذكير ، وان حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضاً  
منها ، فلذلك لم يجمعوه الا بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التانيث .  
واستدل الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف  
التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التوكسير وإن أدّى ذلك إلى حذف  
التاء من غير عوض ، نحو قوله :

(١) ضمران وواشق من أسماء الكلاب .

(٢) من ذهب إلى ذلك من البغداديين ابن كيسان . الانصاف م ٤ .

(٣) ج ، ر : الآخر ، وهو تحريف .

وعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصْمَ (١)

فجمع عقبة على اعقاب ، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه (٢) .  
وان كان صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعقل وخلوه من تاء التانيث  
وأن لا (٣) يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو : عالم ومهندس ، تقول في جمعه :  
عالمون ومهندسون .

فإن نقص الخلو من تاء التانيث نحو : ربعة (٤) ، أو العقل نحو : شاحج  
، والشحيج صوت البغل ، أو الذكورية نحو : حائض ، لم يجمع  
الواو والنون . وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء  
نحو : أحمر وسكران وصبور وشكور .

وذلك أن أفعل فعلاء وفعالان فعلى وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز  
جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذاً أو فيما ذهب  
به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع . فمما جاء  
من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضرِ أوت صدقة (٥) .  
وقول الكميت :

٥٠ فما وجدّت نساءً بني نزارٍ  
حلائل أسودين وأحمرينا (٦)

- (١) الشهر الاصم : رجب سمي بذلك لانه من الأشهر الحرم فلا يسمع فيه صوت قتال ولا عمقة سلاح ، ولم يثر على نسبة للبيت . الانصاف ٢٨ ، الدرر اللوامع ١٩/١ .
- (٢) قال الآنبارى : فهو ( أى الشاهد ) مع شذوذة وقلته لاتعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير . الانصاف ٢٨ .
- (٣) ر : لم
- (٤) رجل ربة : لاطويل ولا قصير ، ومثله امرأة ربة .
- (٥) السراج المنير ( شرح الجامع الصغير ) ٣١٤/٣ وانظر المنتصب ٢١٧/٢ والترمذي كتاب الزكاة ١٣
- (٦) الشاهد من قصيدة لحكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام يهجو مضر ويرمى امرأة الكميت بأهل الحبس لما فر منه متخفياً بتياب امرأته ، وهم المصنف في نسبته للكميت . ونزار هو والد مضر وهو ابن معد بن عدنان . شرح السيراني ٥/٥٤ ظ وفيه : بنات ابني نزار ، ابن يعيش ٦٠/٥ ، الخزانة ٨٦/١ ، شواهد الشافية ١٤٣ .



فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف (١).

• • •

وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو : هند أو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو / لمؤنث ماعدا فعلى فعلان وفعلاء أفعال [١٦] وخاصة وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل نحو دريهمات ودُنيرات .

وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع نحو : حمّات وسُرّادقات واصطَبّلات وسِجِلّات ، ولذلك لُحِنَ المتنبّي في قوله :  
٥١ - إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولٌ (٢)  
فجمع بوقا على بوقات وليس ذلك بابه .

• • •

والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية مالم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف . فان كان منقوصاً الحقت العلامتين له من غير أن تردّ المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء فتقول في : قاضٍ : قاضون ، في الرفع وقاضين في النصب والخفض .

فان كان في آخره الف حذفها والحقت العلامتين ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى : موسون في الرفع وموسين في النصب والخفض . قال الله تعالى : وآتتم الأعلان (٣) . وقال وإنهم عندنا لمن المصطفين (٤) .

(١) ظاهر البيت يقتضي أن أحمرين وأسودين نعمت لحلائل ، وجمع فعيل على فاعل شذوذا وكلام

ابن عسفور يقتضي أن تكون حلائل حالا من نساء وأسودين مفعولا (ع . ت على النجدي)

(٢) من قصيدة في مدح سيف الدولة . وابن جني يصحح جمع بوقات لأنه لما لا يعقل قرىه : ثمرات

كل شيء وقالوا : بالثارات فلان ، المحسب ١٥٣/٢ وانظر المقرب ١١٦ ، الدرر اللوامع

٦/١ ، العرف الطيب ٣٧٥ ، الديوان ٨٧/٢ .

(٣) آل عمران ١٣٩ (٤) سورة ص : ٤٧ .

وأجاز (١) أهل الكوفة مع هذا الوجه وجهاً آخر وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملاً على غيره من جمع السلامة فتقول : موسون في الرفع وموسين في النصب ، وذلك غير مسموح ولا جائز قياساً ، لأنك إذا ضمنت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة .

• • •

ونون الاثني عشرة مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين ونون الجمع مفتوحة أبداً فتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف ، فإن الكسرة مع الياء والواو مستثناة . وقد حكى فتح نون الاثني عشر مع الياء وهذا مما يقوى ما ذكرنا من (٢) ان نون الجمع فتحت طلباً للتخفيف . فمن ذلك قوله :

٥٢ يارب خال لك من هريته حج على قليب جويته  
فعلته لا تنقضي شهرينه شهرى ربيع وجماديينه (٣)  
وأجاز بعضهم فتحها مع الألف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٣ أعراف منها الجيد والعينانا ومنخريين أشبهها ظيانا (٤)  
وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله .

• • •

(١) ج : اختار .

(٢) ج : في .

(٣) روى قطرب هذا الرجز لأمرأة من فقمس ، وعريئة قبيلة باليمن . جويته مصغر جونة وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والابل . والبيتان الاخيران رويهما مع الشاهد ٤٤ من غير ما سكت وبكسر النون على اللغة الشائعة في نون الثنى ولا يخفى ما بين البيتين الاخيرين والذين قبلهما من عدم التجانس فأولان ينهم منهما الفخر وتضخ السخرية والهزء في البيتين الاخيرين المخصص ١١٤/١٥ ، ابن عميش ١٤٢/٤ ، الخزائن ١٣٨/٣ ، الضرائر ١٦١ .

(٤) من رجز أنشده المفضل لرجل من بني ضبة ، وقيل مصنوع ، ظيان : اسم رجل واراد : منخري ظيان فحذف المضاف . تلقب القوافي لابن كيسان ٦٤ ، سر الصناعة ٦٤٦ (خ) العميني ١٨٦/١ ، التصريح ٧٨/١ ، الخزائن ٣٣٦/٣ ، ديوان رؤية ١٨٧ .

ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة الخثعم وهي فخذ من طيبي (١). قال الشاعر :

٥٤ إن أباهما وأبا أباهما قد بلغنا في المجد غاياتها (٢)

فغاياتها في موضع نصب وهو بالألف .

\* \* \*

والاسم المجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن فيه تاء التانيث ولم يكن على وزن فَعْلٍ أو فُعْلَةٌ أو فُعْلٍ أو فُعْلَةٌ، فإن كانت فيه تاء التانيث حذفها والحقت الألف والتاء تقول في فاطمة : فاطمات وفي عائشة عائشات. وإن كان وزن فَعْلٍ أو فِعْلَةٌ أو فُعْلٍ أو فُعْلَةٌ فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام، فإن كان صحيحاً جاز فيه ثلاثة [١٦ظ] أوجه : بقاء العين على سكونها نحو هِنْدٍ وهِنْدَاتٍ وجُمْلٍ اسم امرأة وجُمْلَاتٍ، وفتحها طلباً للتخفيف فتقول : هِنْدَاتٍ وجُمْلَاتٍ، واتباعها للفاء فتقول : هِنْدَاتٍ وجُمْلَاتٍ .

وإن كان معتل العين نحو دِيمَةٍ ودُوْلَةٍ (٣) فالأسكان ليس إلا فتقول في جمعه ديمآت ودُولَاتٍ .

وإن كان معتل اللام فحكمه حكم الصحيح ما لم تكن اللام ياء فإن كانت ياء فإنها لا يجوز فيها الاتباع نحو : مِيرِيَّة (٤) تقول في جمعه : مِيرِيَّاتٍ، ومِيرِيَّاتٍ ، ولا يجوز مِيرِيَّاتٍ بإتباع حركة العين للفاء .

(١) وقيل أنها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم . النوادر ٥٨، ١٦٤، معاني القرآن ٢/٨٤ سر الصناعة ٦٤٥ ، المعنى ٣٧ .

(٢) روى في رجز نسبه الجوهري لأبي النجم وقيل لرؤية ولبعض أهل اليمن و لرجل من بني الحارث . وأراد بالغايتين : الطرفين من شرف الأبوين النوادر ٥٨ ، ١٦٤، التوجيه ٢٧٧ الضحاح واللسان : على المعنى ٢٧ العيني ١/١٣٣ ، الخزانة ٣/٣٣٦ ، ديوان رؤبة ١٦٨ .

(٣) المدينة ، السحابة المطرة ، والدولة : المال يتداول بين الناس .

(٤) المربة الشك ، ومرية الناقة : انزال لبنها بالمسح على ضرعها .

وإن كان على وزن فعَلٍ جاز في هينه الفتح والإسكان نحو : دَعَدٍ ،  
تقول في جمعه دَعَدَاتٍ ودَعَدَاتٍ .

وإن كان على وزن فعَلَةٌ فلا يخلو من أن يكون صحيح العين أو معتله (١)  
فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة فإن كان اسماً ففتح  
العين ليس إلاّ نحو : جَفَنَةٌ وجَفَنَاتٍ ، ولا يجوز الإسكان إلاّ في  
ضرورة نحو قوله :

٥٥ أو تَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (٢)  
وإن كان صفة فالإسكان ليس إلاّ نحو : ضَخْمَةٌ وضَخْمَاتٌ ، ألا لفظتان  
شدتا وهما : رَبْعَةٌ ولَجْبَةٌ (٣) ، كالوا في جمعهما : رَبْعَاتٌ ولَجْبَاتٌ ،  
بفتح العين .

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين نحو : جَوَزَةٌ وجَوَزَاتٌ  
أو بَيِّضَةٌ وبَيِّضَاتٌ إلا في لغة بني هذيل ، فإنهم يجرونه مجرى صحيح  
العين في الفتح فيقولون : جَوَزَاتٌ وبَيِّضَاتٌ (٤) .

• • •

واختلف الناس في نون الاثني والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنها حوض  
من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنها حوض من الحركة مع الألف

(١) كذا في النسخ والاولى : معتلها .

(٢) لم ينسب هذا الرجز والرواية فيه : فتستريح ، وهو جواب التمني في الأبيات السابقة  
عليه. الزفرة: الشدة. اللامات ١٤٦ ، الخصائص ٣١٦/١ ، التمام ١٨٠ تثقيف اللسان  
٢٣٥ ، الانصاف ٤٢٠ ، المغنى ١٦٧ ، الصحاح واللسان: زفر، لم، شواهد الشافية  
الشافية ١٢٨ .

(٣) ج، ر: لجية، وهو تصحيف، واللجة : الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر  
فجف لبنها. وفيها ثلاث لغات: فتح اللام وضمها وكسرها، والجمع لجاب ولجبات،  
وهو شاذ لأن حقه التثخين. مجالس ثعلب ٥٣٧ ، الصحاح: لجب.

(٤) انظر الشاهد ٨١٠

واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف . الا ترى أنك اذا قلت : رأيت زيدا ، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ثم حمل المنصوب في التثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون . وكذلك حمل الجمع على التثنية في لحاق النون وهو مذهب الفراء (١) . ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع . فإذا قلت : زيدان : فالنون عوض من التنوين في زيدٌ وزيدٌ ، واذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيود (٢) وهو مذهب ابن يحيى (٣) من الكوفيين .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين الذين (٤) كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح واليه ذهب سيويه (٥) .

فأما من ذهب إلى أنها / عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها مع (٦) [١٧ و] الألف واللام . وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد ، لسقوطها في (٧) الاضافة . وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة والتنوين

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي ، امام الكوفيين في النحو واللغة ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي واخذ عنه ، توفي عام ٢٠٧هـ . ترجمة ابن النديم ٩٨ ، ياقوت ٩/٢٠ ، الانباري ١٢٦ .

(٢) ر: زيدين .

(٣) ر: أحمد بن يحيى . أ. وهو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بشعيب ، امام الكوفيين في اللغة والنحو ، عاصر المبرد وكانت بينهما مجادعة . توفي ببغداد عام ٢٩١هـ ، ترجمة الخطيب البغدادي ٧٠٤/٥ ، ياقوت ١٠٢/٥ ، القفطي ١٣٨/١ ، ابن خلكان ٨٤/١ .

(٤) ر: الذي .

(٥) في الكتاب: وتكون الزيادة الثانية (أي في المثني) نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ٤/١ .

(٦) ر: عن ، وهو تحريف .

(٧) ر: من ، وهي ليست في ج .

فمذهبه فاسد ، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض ، لأنه يلزم اثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين ، وكذلك يلزم مع الألف واللام .

وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة فمذهبه فاسد ، لأن الاسم لا ينون (١) في حال إضافته ولا حال تعريفه ، وأما من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً ، فمذهبه فاسد ، لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلامهم .

وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنيين ونصب الواحد ، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه . وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي (٢) أن يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها (٣) للإضافة .

فاذا بطلت هذه المذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى ، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة . ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام ، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه ، لحلولة محل التنوين .

• • •

فإن سأل سائل : هل العقود نحو عشرين وثلاثين من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع نحو قوم وإيل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال ؟ فالجواب : إنها من أسماء الجموع . فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرقع وياء ونون في النصب والخفض ؟ فالجواب : إن الذي منعه من ذلك

(١) ج ، ر : يبنى ، وهو تحريف . (٢) ر : فلا .

(٣) ر : بحذفها ، وهو تحريف .

شيثان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا (١) اسما علما ولاصفة؟ والآخر : ان ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحدة ثلاثا أو ثلاثة وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون ، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن ، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون . وأيضا فإنه لو كان جمع ثلاث لكان أقل ما ينطلق عليه تسعون أو تسعة لأن أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان ثلاثون جمع ثلاث لأعطي ثلاثاً ثلاث مرات فإن عني بالثلاث آحادا كانت تسعة وإن عني بالثلاث عشرات كانت تسعين .

فقد بان أن هذه العقود ليست بجموع سلامة ، ولو كان عشرون جمعا لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لا يتغير فيه الواحد .

فإن قيل : / وما المانع أن تكون بجموع تكسير؟ فالجواب : إن جمع التكسير [١٧ظ] هو الذي له واحد من لفظه بني الجمع عليه ، وقد تبيّن أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها لامتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث ، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك ، في أنه لا يتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود ، فثبت أنها من قبيل أسماء بجموع . فالواحد من عشرين رجلا أو امرأة على حسب ما يراد به من المعدودات كما ان الواحد من قوم رجل "ومن ابلٍ جمَلٌ" .

فإن قيل : ما وجه كونه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة؟ فالجواب : انه جاء على حد ما عليه سنون وأرضون ، ألا ترى ان سنين ليس بجمع سلامة ، لتغير لفظ سنة ، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هنة (٢) وشفة .

(١) جـر: تلحقها، وهو تحريف.

(٢) ر: هند، وهو تحريف، والهنة من هنو وهي تأتي بمعنى المرأة وخصلة الشر والجمع هنات وهنوات. الصنّاح: هنو.

ألا ترى أنهما لا يجمعان بالواو والنون . فهو وان كان له واحد من لفظه اسم (١) جمع كركب في مذهبنا ، ألا ترى أنه اسم جمع وان كان واحده راكبا لكونه لم يَطْرَد ، أعني فاعل على فَعَلٍ .

فاذا (٢) ثبت أن أسماء الجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك .

فان قيل : فأنما يكون ذلك في المنقوص نحو سِنَّةٍ وَعِضَّةٍ وَثُسْبَةِ ، فالجواب : إنه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة (٣) عوضاً من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل ، إذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرضٍ فقالوا : أَرْضُونَ ، ليكون ذلك عوضاً من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل فكذلك هذه العقود جاءت بالواو والنون والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أحوالها ، لأن أسماء العدد كلها مؤنثة فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال . فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة أَرْضِينَ .

(١) ر: فهو، وهو تحريف. (٢) ر: واذا.  
(٣) ر: انما. (٤) ج، ر: لعلامة، وهو تحريف.



## باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه وقُدِّمَ عليه على طريقة فَعَلٍ أو فاعِلٍ .

فأما الاسم فقد تقدم حدُّه، وأما ما هو في تقديره فهو أنَّ وأنْ وما وكى المصدريات وسميت مصدريات لأنها مع ما بعدها في تأويل المصدر إلا أنَّ كي كي لا تكون فاعلة .

فالفاعل اذن لا يكون إلا أسماً وأنَّ وأنْ وما مع ما بعدهن ، خلافاً لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلاً ، وأحتج بقوله تعالى : ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ (١) وهذا لاحجة فيه لأنه يحتمل ( أن يكون ) (٢) فاعل بدأ ضمير المصدر الدال عليه وهو البَدَاءُ كأنه قال : ثم بدأ لهم هو أي البَدَاءُ ونظير ذلك قول الشاعر :

٥٦ إذا اكتحلت عيني بعينك مسها

بخيرٍ وجلتي غميرةً من فؤاديا (٣)

يريد : مسها هو ، أي الاكتحال ، وتكون اللام من قوله : لَيْسَ لِيَسْجُنَّهٗ إما جواباً لقسم محذوف تقديره : والله / لَيْسَ لِيَسْجُنَّهٗ ، وإما جواباً لبدا [١٨ و] لهم ، لأنَّ بدأ من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب قد تجرى مجرى القسم فتحتاج إلى جواب ، بدليل قول الشاعر .

(١) يوسف : ٣٥ ، وهذا رأى الكوفيين ، واشترط الفراء لصحته أن يكون المسند قلبياً. المنذني .٤٤٨

(٢) سقط ما بين القوسين من ج .

(٣) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق يبدأها بالنسيب ، والرواية عن مكان من. النقائض ١٧٤ ، الديوان ٦٠٣ . والذي يلاحظ أن التنظير بين البيت والآية غير دقيق ، لأن الفاعل في الآية هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل بدأ ، وفي البيت ضمير المصدر المفهوم من للفعل المتقدم اكتحلت ، وهو مستوف لفاعله (عيني) (ع.ن)

٥٧ ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنية لاتطيش سهامها (١)  
فجعل لتأتين جواباً لعلمت.

والفعل أيضاً قد تقدم حدثه، وأما ماجرى مجراه فهو اسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المشبهة بأسم الفاعل وغير المشبهة والأمثلة التي تعمل عمل  
اسم الفاعل والمصدر المقدر بأن والفعل والاسم الموضوع موضع الفعل  
مصدراً كان أو غير مصدر نحو: ضرباً زيداً، أي: اضرب زيداً،  
وقائماً وقد قعد الناس، أي: أتقوم وقد قعد الناس؟ وأسماء الافعال  
نحو: نزال أكرمك، أي إن تنزل أكرمك، والظروف والمجرورات  
إذا قويت فيها جنبته الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً نحو: جاء زيدٌ وعليه ثوبه،  
أي كائناً عليه ثوبه، أو صفات نحو: مررتُ برجلٍ عليه ثوبه، أي كائنٌ  
عليه ثوبه، أو أخباراً نحو: زيدٌ عليه ثوبه وأمامك أبوه أي كائنٌ عليه  
ثوبه وكائنٌ أمامك أبوه، أو موضع ما هو خبر في الأصل وذلك في  
المفعول الثاني في باب ظننت والثالث في باب أعلمت نحو: ظننت زيد  
عليه ثوبه وأمامك أبوه أي كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامك أبوه، وكذلك:  
أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبه، أي ثابتاً عليه ثوبه، أو موضع الفعل في  
باب الاغراء نحو: عليك زيداً، أي إلزم زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش (٢) فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في

(١) هذا الشاهد ملبق من بيتين أولهما للبيد وهو يعصف فيه بقرة وحشية أصابت الذئاب ولدا  
والبيت.

صادفني منها غيرة فأصبته

والثاني لم يذكر قائله وهو:

ولقد علمت لتأتين منيتي

لا بعمدها خوف عابي ولا عيبي

الكتاب ٤٥٦/١، شرح السبع ٥٥٧، ابن الناظم ٧٦، المغني ٤٤٨، ٤٥٥، اليني

٤٠٥/٢، شواهد المغني ٢٨٠، الخزانة ١٣/٤.

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل بن

أحمد وسيبويه وكان أسن منه، كان اماماً في النحو واللغة والروض والقراءات توفي

عام ٢٢١هـ أو ٢١٥هـ أو ٢١٠هـ، ترجمة السيرافي ٣٩، ابن النديم ٧٧، ياقوت ٢٢٤/١١،

٣٦/٢.

رفع الفاعل على الاطلاق، قويت فيها جنببة الفعلية أو لم تقو نحو قولك:  
في الدار زيدٌ وعندك عمرو، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلاً  
بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى (١).

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلاً وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل  
تأثيران واخواتها فيه في مثل : ان في الدار زيداً وان عندك عمراً ، لأنها  
لا تعمل الا في المبتدأ خاصة . فإن قيل : فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد  
الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلاً أخرى ؟  
فالجواب : إن الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه وأما الفاعلية فتحتاج  
إلى دليل على اثباتها .

فإن قيل : وإذا ثبت أنهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي  
يمنع من حمل غيرها عليها في مثل : في الدار زيدٌ وعندك عمرو ؟ فالجواب :  
إن الظروف والمجرورات لا تقوى فيها جنببة الفعلية هنا على ما قويت  
فيها هناك .

وقولنا : وقُدِّم عليه ، تخرِّز مما أحرَّ عنه ما أسند اليه ، خلافاً لأهل الكوفة  
فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو : زيدٌ قام ، تقديره  
قام زيدٌ (٢) ويستدلون على ذلك بقول الزبَّاء :

٥٨ ما للجمال مَشِيْهُها وثِيْدا أَجْنَدَلا يَحْمِلانَ أم حديدا (٣)  
قالوا : معناه وثبداً مَشِيْهُها . ويقول امرئ القيس :

- 
- (١) في الانصاف أن ذلك مذهب الأخفش والكوفيين والمبرد. مسألة ٦.  
(٢) ووافقتهم الأخفش ورده المبرد في المقتضب ١٢٨/٤، وانظر اسرار الدرية ٧٩-٨٤  
المغني ٦٤٣.  
(٣) الوئيد البطيء المتمهل الجندل: الحجر، ورواية الفراء بجر (مشيها) على أنه بدل من الجمال.  
معاني القرآن ٧٣/٢، ٤٢٤، الكامل ٨٥/٢، أمالي الزجاجي ١٦٦، مجمع الميداني  
٢٣٦/١، المغني ٦٤٤، العين ٤٤٨/٢، الخزانة ٢٧٢/٣.

٥٩ فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَسِيدٌ بِنِعْمَةٍ فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيَّبٍ (١)  
قالوا : معناه مُتَغَيَّبٍ نَحْسُهُ . ويقول النابغة :

٦٠ ولابدَّ من عوجاء تهوى براكب إلى ابن الجلاح . سيرها الليل قاصد (٢) [١٨ظا]  
قالوا معناه قاصد سيرها ، إذ لو لم يكن كذلك لقال : قاصده .

أما قول الزباء : مشيهما وثيدا ، فمشيها بدل من الضمير الذي في  
الجمال لأنه موضع خبر المبتدأ الذي هو ما .

وأما قول امرئ القيس : فقيل في مقيلٍ نحسه مُتَغَيَّبٍ . فنحسه مرفوع  
بمقيل ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، كأنه قال : قائل نحسه  
ويكون معناه ومعنى متغيب واحد . وأما ( قول النابغة ) (٣) سيرها الليل  
قاصد ، فقاصد ( ٤ ) ، صفة عوجاء وحذفت منه التاء كما قالوا : ناقة ضامر  
وأيضاً فإنه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر والدليل  
على ذلك قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدودِ يدوم (٥)  
أراد وقلّ ما يدومُ وصالٌ ، فقدّم الفاعل على الفعل ، لأنّ قلّما من الحروف  
التي لا تليها إلاّ الأفعال ظاهرة .

(١) المقيل : اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة . قل : فعل أمر من قال يقيل . مجالس العلماء  
٣١٩ ، الديوان ٤٠ (طالسندويي) .

(٢) ابن الجلاح هو العثمان بن جبلة بن وائل الكلابي وكان تداً أمّاي ابنة الشاعر بعد أن أسرها  
مع قوم كانت فيهم . العوجاء : الناقة التي اءوجت من الهزال . تهوى به : تسرع . المقد  
للشيين ٩ ، الديوان ١٧٠ .

(٣) مابين القوسين ليس في ر

(٤) ج ، ر : قاصد ، والياء زيادة من النسخ .

(٥) للرار بن سعيد الفعقي يخاطب نفسه ، ونسب لغيره . وجاء تصحيح الفعل : اطولت شاذاً  
قياساً . وقيل : وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لأن البصريين لا يجيزون تقديم  
الفاعل في شعر ولا نثر . الكتاب ١٢/١ ٤٥٩ ، المقتضب ٨٤/١ ، الخصائص ١٤٣/١ ،  
٢٥٧ ، المغني ٣٣٩ ، ٦٤٤ ، ٦٥٢ ، الخزائن ٢٨٧/٤ .

وثمره الخلاف أنهم يجيزون في فصيح الكلام : الزيدون قام ، على تقدير قام الزيدون ، ونحن لانجيز ذلك الا في ضرورة الشعر .

وقولنا: على طريقة فَعَلْ نَعْنِي (١) اسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ما هو كالفاعل ، نحو قام زيد ، وتحرّزتُ بطريقة فَعَلْ ، من طريقة فُعِلْ ، وهي اسناد الفعل إلى المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله في المعنى ، نحو ضُربَ زيدٌ .  
وقولنا : على طريقة فاعِلٍ ، نعني به اسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ وحسنٍ وجههُ ، وتحرّزتُ بها من طريقة « مفعول » وهي اسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوهُ ، لأنَّ «أبوهُ» مفعول مالم يُسَمَّ فاعله .

واما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة نحو: ضرب زيدٌ عمراً لان الفضلة مما (٢) يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها، الا ترى انك تقول ضرب زيد ولا تذكر عمراً فيتم (٣) الكلام دونه ولا تقول: ضربَ عمراً، دون زيد، لأنَّ الفاعل لا يتم الكلام دونه . فقولنا : كلَّ فضلة انتصبت بعد تمام الكلام ، يدخل تحته جميع الفضلات .  
وقولنا : يكون محلاً ، يخصّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنهما محلان وما سواهما ليس بمحلّ .

وقولنا : الفعل خاصة ، يخصّ المفعول به دون ظرفي (٤) الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول ، وذلك نحو : ضربَ زيدٌ عمراً أمامك يومَ الجمعةِ ، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما ، ومحلان للضارب

(١) ر : نعى به .

(٢) سقطت بما من ر .

(٣) ج : فتم

(٤) ر : ظرف .

والمضروب من حيث كانا فيهما ، والمفعول انما هو محل من حيث وقع  
الضرب به لافيه ..

\* \* \*

وانما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما .

فإن قيل : فهلاً كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنَّ الفعل لمتاً كان يطلب  
جملة من المفعولين أقلها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف  
الزمان وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك : قام زيدٌ وعمراً  
قياماً يوم الجمعة أمامك خوفاً من كذا ، واكثرها ثمانية ، وذلك اذا  
كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين (١) ، تقول أعلمتُ وعمراً  
بكرأ زيدا (٢) منطلقاً إعلاماً يوم الجمعة أمامك خوفاً منه ، ولا يطلب  
من الفاعلين الا واحداً نصبتُ طلباً للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض اثلا  
يتوالى به الثقل .

فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل / الا الرفع أو الخفض ، فكان [١٩]  
الرفع به اولى (٣) من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائياً عنه لأنَّ  
الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف ، ألا ترى أنك اذا اشبعتها  
صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من  
الياء والياء من وسط اللسان ، والفاعل اولى من حيث مرتبته أن يقدم على  
المفعول فأعطى الأول للاول مناسبة.

فإن قيل : فما الدليل على تقدم مرتبة الفاعل ؟ فالجواب : انَّ الدليل على  
ذلك كون الفعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع وليس هو كذلك مع  
المفعول .

---

(١) ر : مفاعيل

(٢) - : زيدا بكرأ.

(٣) ر : اول به .

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل مثل : يَفْعَلانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلانِ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ ، ألا ترى أن إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل ، لكونه قد تنزّل (١) مع الفعل كالشيء الواحد وذلك نحو : الزيدانِ يقومانِ والزيدونِ يقومونَ ؟

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل ضَرَبْتُ ، دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهم إنما فعلوا ذلك كراهة توالي أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يُكره إلا في كلمة واحدة . فلولا أنّهما قد جعلتا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالي الحركات فيسكنون .

\* \* \*

وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبيِّنٌ نحو ضَرَبَ زيداَ عمروُ ، أو معنى مُبينٌ نحو : أَكَلَ كُثْمَرِي موسى ، أو تابعٌ مُبيِّنٌ نحو ضَرَبَ موسى الكَرِيمَ عيسى العاقلُ أو لفظٌ مُبيِّنٌ نحو : ضَرَبْتُ موسى سلمى ، لأنّ التاء علامة لتأنيث الفاعل . فإن لم يكن في الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدم والمفعول هو المؤخر . والمفعول بعد ذلك قسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيريه عنه ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهر نحو ضَرَبَنِي زيدٌ . أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدّر بأن والفعل أو اسم الفاعل نحو يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ عمروٌ (وهذا ضارب زيد أبوه ، أي ضاربٌ زيداَ أبوه . أو يكون الفاعل مقروناً بالألّ نحو ماضَرَبَ زيداَ الاَ عمرو . أو في معنى المقرون بالألّ نحو : إنَّما ضَرَبَ زيداَ عمروٌ ، يريد ماضَرَبَ زيداَ إلا عمرو . (٢) أو متّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو : ضَرَبَ زيداَ غلامُهُ أو (٣) في ضرورة شعر نحو قوله .

(١) ج : ينزل.

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) ر : الا ، وهو تحريف .

٦٢ وكانت لهم ربيعيةٌ يحذرونها إذا خضخضت ماء السماء القبائلُ (١)  
 وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل وذلك إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً  
 نحو : ضربتُ زيداً . أو مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل نحو : يعجبني  
 ضربُ زيدٍ عمراً . أو مقروناً بإلاّ نحو : ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً . أو في  
 معنى المقرون بإلاّ نحو إنّما ضربَ زيدٌ عمراً أي ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً .  
 أو لا يكون في الكلام ما يُبيّن الفاعل من المفعول . أو في ضرورة شعر .  
 وقسم أنت فيه بالخيار وهو ماعدا ذلك / [١٩ظ]

\*\*\*

وينقسم أيضاً المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام  
 قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وذلك إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً نحو :  
 إيتاك نعبدُ (٢) . أو اسم شرط نحو : من تضربَ أضربته . أو اسم استفهام  
 نحو أي رجل تضرب ؟ أو كم الخبرية نحو : كم غلام ملكت ! أي كثيراً  
 من الغلمان ملكت . أو في ضرورة شعر .

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن العامل وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً  
 نحو : ضربني زيد . أو كان العامل غير متصرف ، وغير المتصرف من العوامل  
 الفعلية الواصلة إلى منصوب ، هو : ليس وعسى وفعل التعجب ، فإنه  
 لا ينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولاً إلا هذه الأفعال . وتصرف  
 الفعل أن يكون منه ماضٍ ومستقبل وحال . وغير المتصرف من العوامل الاسمية  
 ماعدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والأمثلة التي تعمل  
 عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع وضع الفعل نحو : ضرباً زيداً .  
 وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل .

(١) للنايفة الذبياني من قصيدة في الرثاء. الربمية: غزوة في الربيع. وقوله: خضخضت ماء  
 السماء، أي ان الخيل اذا وجدت ماء ناقماً في الأرض شربته فقطعت به الأرض ويكون  
 صلة لها في الغزو. مجالس ثعلب ٩٥، آيات المعاني ٨٩٤. المحكم ١٠٠/٢، اللسان:

خضض، الديوان ١١٧.

(٢) سورة الفاتحة ٥.



ويلزم أيضاً تأخيره اذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر (١) وهي :  
 ماالنافية نحو : ماضربَ زيدٌ عمرًا ، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط  
 ولام التأكيد نحو : لأضربنَ زيداً ، لا تقول : زيداً لأضربنَ ، وأدوات  
 التحضيض وهي : هلاً ولولا ولوما وآلاً ، اذا كانت بمعنى هلاً . أو يقع  
 العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول ، فإنه لا يجوز تقديم المفعول إذ  
 ذاك على الموصول ولا على الموصوف نحو : يُعجبني الذي ضربَ زيداً ،  
 ويُعجبني رجلٌ ضربَ زيداً ، أي ضاربٌ زيداً ، لا يجوز أن تقول يعجبني  
 زيداً الذي ضربَ ولا : يعجبني زيداً رجلٌ ضاربٌ .  
 وما عدا ذلك أنت فيه بالخيار ، إن شئت قدمت المفعول على العامل وإن  
 شئت أخرته عنه .

\* \* \*

واختلف الناس في الرفع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمتبدأ  
 وذلك أنه (٢) مخبر (٣) عنه بفعله ، كما أن المتبدأ مخبر عنه بالخبر (٤) . وذلك  
 فاسد لأن الشبه معنى (٥) والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء .  
 ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى نحو : قامَ زيدٌ . وهذا  
 فاسد بدليل قولهم : ماتَ زيدٌ وما قامَ زيدٌ (٦) .  
 ومنهم من قال : ارتفع باسناد الفعل إليه مقدماً عليه . وذلك فاسد ، لأن  
 الاسناد هو الاضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول ، فلو كان  
 الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً (٧) .

(١) ر : المصدر، وهو تحريف.

(٢) سقطت أنه من ر.

(٣) ر : يخبر.

(٤) انظر المقتضب ٨/١ .

(٥) سقطت معنى من ج .

(٦) انظر المقتضب ٨/١ .

(٧) هذه الآراء التي نقلها المصنف متفرقة نراها مجموعة في كلام سيبويه والمبرد حول الفاعل  
 وهي في حقيقتها ترجع إلى رأي واحد. الكتاب ٧/١ ، المقتضب ٨/١ .

ومنهم من (١) قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً ، وذلك أن الفعل أبداً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل وإذا أخذ الفاعل استقل به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الأسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً ، إلا أنه يخرج الأسناد عن معناه اللغوي الذي هو الأضافة .

• • •

وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب / إلى أنه انتصب [٢٠ و] بالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو : ضرب زيد (٢) . وذلك فاسد فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلاً ، لا يجوز أن تقول : عندي رجلاً عشرون ، فكان ينبغي إذن أن لا يجوز : ضرب عمراً زيداً ، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب .

ومنهم من ذهب (٣) إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل (٤) ، وذلك فاسد ، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع ، ودو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه . وأيضاً فإنه يؤدي إلى اعمال عاملين في معمول واحد .

ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه (٥) . وهو الصحيح . بدليل أنه (٦) يكون على حسب عامله ، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه

(١) سقطت من ج (من) .

(٢) ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين . ونقل ابن الأنباري أن هشاماً الضرير صاحب الكسائي نص على أن زيداً في قولك : ظننت زيداً قائماً ، منصوب بالتاء وقائماً منصوب بالظن . الانصاف ٥٣ .

(٣) ج ، ر : رحم ، وهو تحريف .

(٤) ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين واحتجوا له . الانصاف ١١٠ .

(٥) ذهب إلى ذلك البصريون واحتجوا له . الانصاف ١١٠ .

(٦) ر : عل أنه ، وهي زائدة .

بالتقديم والتأخير نحو : زيدا ضرب عمرو . وان كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو : ما أحسن زيدا ، لا يجوز أن يقال : زيدا ما أحسن .

\* \* \*

واعلم أن الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسب من افراد وتثنية وجمع وتأنيت ، وسبب ذلك أن الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لابد له من ذاعل فتضمير له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع . وإذا تقدم على الاسم كان موحدا ابدا لان الاسم حينئذ فاعل فلا يكون في الفعل ضمير . وبعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، وهي اذنة ضعيفة (١) . فمن ذلك قول الشاعر :

٦٣ يلومونني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل (٢)  
ولو جاء على الفصيح لقال : يلومني . وكذلك قوله :

٦٤ ألفتنا عينك عند القفما أولى فأولى لك ذا واقية (٣)  
ولو جاء على الفصيح لقال : ألفتت .

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب . منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم . ومنهم من يجعله ضميراً فاعلاً وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر . ومنهم من جعل ما بعده بدلا منه (٤) .

(١) قيل : هي لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث . ابن الشجري ١٣٢/١ . المغنى ٤٠٥ .

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح . ورواية المرزوقي : لقد لامني ، ولا شاهد فيها . معاني القرآن ٣١٦/١ ، الأزمئة والأمكنة للمرزوقي ٣٣٥/٢ ، ابن الشجري ١٣٣/١ ، ابن يعيس ٧/٧ ، التوجيه ١٤٨ .

(٣) لسرو بن ملقط (جاهلي) . أول : كلمة تهديد ووعيد ، ذا واقية :  
ذا وقاء وهو منصوب على الحال . وفي ج : عند اللقا والمعنى لا يستقيم بها . النوادر ٦٢ ، ابن الشجري ١٣٢/١ ، أبيات المعاني ٨٩٩ ، ابن يعيس ٧/٧ ، المغنى ٤١٠ ، العيني ٤٥٨/٢ ، الخزانة ٦٦٣/٣ .

(٤) الأول مذهب سيبويه والثالث مذهب الفراء ، الكتاب ٥/١ ، ٢٣٦ ، معاني القرآن ٣١٦/١ ابن الشجري ١٣٤/١ .

والصحيح أنّ اللاحق علامة ، اذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه وامتكالم به جميع علامة فأن قيل : فلم قلّ المحجى بعلامة التثنية والجمع ، وهذا كان ذلك بمنزلة العرب . التأنيث ؟ فالجواب : إنّ التأنيث لما كان لازماً للفاعل لزمته علامته ، والتثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل . اذ قد يفرد ، لم تلزم علامتهما .

### نوع منه آخر

يعنى (١) نوعاً من باب الفاعل والمفعول به ، وذلك أنّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة ، وفي هذا الباب اما أن يكونا ناقصين نحو قولك : أعجبّ من في الدار ماني القصير ، واما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً . وفي الباب المتقدم يظهر الأعراب فيهما ، وفي هذا الباب ايس كذلك . وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولاً والمفعول/فاعلاً وليس [ظ٢٠] كذلك في هذا الباب ، لأنّ فيه مسائل لا يكون الفاعل فيها مفعولاً ولا المفعول فاعلاً ، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على ما نبين بعد ان شاء الله تعالى . فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبيّن معانيها ، فإنّ مدار مسائل الباب على ذلك ، فأقول :

الموصولات تنقسم قسمين : بحرف واسم ، فالحرف « أن وما وأن وكى » المصدريات ، والاسم : من وما والذي والتي وأيّ بمعناهما والألف واللام بمعناهما أيضاً ، أعني : الذي والتي ، وذو وذات في لغة طيء ، واللائي بمعنى الذين ، وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذي والتي . وأجاز الكوفيون في أسماء الأشارة كلّها أن تستعمل موصولات (٢) ،

(١) فاعل (ينى) ضمير يعود على الزجاجي .

(٢) تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، ابن الشجري ١٧١/٢ ، الانصاف مسألة

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: وما تملك بييمينك ياموسى (١). فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

٦٥ عدس مالعباد عليك إمارهٗ نجوت وهذا تحمليين طليق (٢)  
فقالوا: تحمليين من صلة هذا، والتقدير عندهم: فالذي تحمليين طليق. وهذا كله لاحجة فيه لأن بيمينك يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالاً من المشار إليه. ويحتمل أن يكون تحمليين خبراً ثانياً لهذا، لأن المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم: هذا حلو حامض (٣)، أي مز، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر:

٦٦ ينام بإحدى مقلتيه ويتقى المنايا بأخرى فهو يقظان هاجع (٤)  
فيقظان وهاجع خبران لـ «هو».

وكذلك أجازوا في الأسماء الجامدة المعرّضة بالألف واللام أن تكون موصولة نحو قولك: جاءني الرجل قام أبوه، أي جاءني الرجل الذي قام أبوه (٥).  
واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

- 
- (١) سورة طه: ١٧.  
(٢) من أبيات يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري يهجو بها عباد بن زياد وإلي سجستان معاوية. عدس: زجر للبغل، وقيل: عدس اسم بغلة الشاعر، وروى في التصريح: أمنت. معاني القرآن ١٧٧/٢، الأغاني ١٩٦/١٨، ابن الشجري ١٧٠/٢، الانصاف ٣٨٤، اللسان: عدس، العيني ٤٤١/١، التصريح ١٣٩/١، الخزانة ٥١٤/٢.  
(٣) أنكر ابن هشام أن يكون هذا المثال من تعدد الخبر، التوضيح ٥٤/١. لأن الاثنين بمعنى خير واحد وهو مز. وانظر التسهيل ١٨.  
(٤) من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي في وصف الذئب، والعرب تزعم أن الذئب ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة. وفي حاشية ج: المحفوظ: ويتقى بأخرى اه. واثبت المصنف رواية ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٣٩١، المقدم الفريد ٢٦١/٤، وفيه: الأعادي العيني ٥٦٥/١، الديوان ١٠٥.  
(٥) الانصاف مسألة ١٠٤.

٦٧ لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ (١)  
 فأكرم عندهم من (٢) صلاة البيت ، كأنه قال : الذي أكرم . وهذا لاحجة فيه  
 لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لأنت (٣) ، ويكون قوله : أنت البيت ، تعظيماً له ،  
 أي أنت البيت المعظم بمنزلة قوله : أنت الرجل ، أي الرجل العظيم .

\* \* \*

وفي الذي والتي لغات : الذي ، بتسكين الياء واشهرتها لاتحتاج إلى دليل.  
 والذي ، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الاعراب أو كسرهما على كل حال  
 نحو (٤) قوله :

٦٨ وابس المالُ فاعلمهُ بهِمالُ وإنْ أنفقتهُ إلا الذي (٥)  
 تنالُ بهِ العلاءَ وتصطفيهُ لأقربِ أقربيكَ وللصفيِّ  
 والذي ، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها نحو قوله :

٦٩ والذِّ لو شاءَ لكننتُ صخرًا أو جبلاً أشمَّ مُشمخراً (٦)  
 والذِّ ، بتسكين الذال ، وعليه قوله :

(١) لابي ذبيب الهذلي الأصائل: جمع أصيل وهو ما بين العصر إلى مغرب الشمس، وقيل:  
 العش، وقيل: آخر النهار. وقال المبرد: الأصائل جمع اصيلة مثل خليفة وخلائف.  
 مجاز القرآن ١/٢٣٩، ٣٢٨، اصلاح المنطق ٣٢٠، الكامل ٣/٧٠، الانصاف ٣٨٧،  
 الخزانة ٢/٤٨٩، ديوان الهذليين ١/١٤١.

(٢) ر : في.

(٣) هذا توجيه البصريين، الانصاف ٣٨٧.

(٤) ر: وعليه، وكذلك هو في نسخة في حاشية ج.

(٥) البيتان للحطيفة، وروي عجز الأول في اللسان والانصاف: من الأقوام إلا للذي. وروي  
 في الخزانة: وان اغناك، وفي ر: المصطفى مكان الصفي. ابن الشجري ٢/٣٠٥، الانصاف،  
 ٣٥٧، اللسان: لذا، الهمع ١/٨٢، الخزانة ٢/٤٩٧، الديوان ٦٩.

(٦) رواه قطرب ولم ينسبه. وفي الانصاف وغيره: لكانت برا، والضمير يعود على الأرض.

التمام ٤٢، شرح السيرافي ٢/٦٣ (التيمورية) ابن الشجري ٢/٣٠٥، الانصاف ٣٥٧،  
 الخزانة ٢/٤٩٨.

٧٠ فكنْتُ والأمرَ الذي قد كيدا كالأذْ تزيبي زُبَيْةً فاصطيدا(١) وهذه اللغات كلها جائزة في التي (٢) .

\* \* \*

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع الا الذي والتي ، فتقول في تثنية الذي : اللذانِ ، في الرفع ، والذَّين في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت اللذان والذَّين ، وقد قُرِيء : واللذانِ يأتياها منكم . بتشديد النون (٣) .

وان شئت حذفت النون تخفيفاً (٤) فقلت : الذا والذي وعليه قوله : [٢١ و]

٧١ أبني كليبٍ إن عمِّي الذا قتلا الملوكَ وفككا الأغلالا(٥)

ومثل ذلك في تثنية التي ( تقول في الرفع : اللتانِ وفي النصب والخفض اللتينِ (٦) وتقول في جمع الذي : اللذَّين ، رفعاً ونصباً وخفضاً وهو أشهرها وأفصحها . وان شئت حذفت النون(٧) فقلت الذي وعليه قوله :

(١) من رجز لرجل من هذيل. والزبية: حفيرة يستتر فيها للصيد. الكامل ١٧/١، المقصور والمدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٤٥، الخزانة ٤٩٨/٢، ديوان الهذليين ٢٨٦/١، الضرائر ٦٩.

(٢) ر: الذي، وهو سهو، وانظر في لغات الذي والتي: المخصص ١٤/١٠٠، اللسان لتي ، لذا.

(٣) هذه قراءة ابن كثير، الطبرسي ٤٦/٥، النشر ٢٤٠/٢، سورة النساء، ١٦.

(٤) الكوفيون يرون ان حذف النون لغة، وقيل إنها لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة. انظر ابن الشجري ٣٠٦/٢، التوضيح ٣٣/١.

(٥) للأخطل يهجو جريراً وقومه . الكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، النقاظ ٤٦٠، ابن الشجري ٣٠٦/٢، المفصل ١٤٣، العميني ٤٢٣١، الخزانة ٤٩٩/٢. الديوان ٤٤، الضرائر ٦٨.

(٦) ما بين القوسين ليس في ج.

(٧) نقل ابن الشجري ان حذف النون لغة ٣٠٧/٢.

فَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْحٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (١)  
وقوله الآخر :

يَا رَبِّ عَبَسَ لَا تَبَارِكُ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعَدَ (٢)  
إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

ومنهم من يقول : اللذون ، رفعا ، واللذين نصباً وجراً ، وعليه قوله :  
وَبَنُو نُؤَيْجِيَّةِ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مُعْطٌ مَخْدَمَةٌ مِنَ الْخَزَانِ (٣)  
وإن شئت حذففت النون فقلت : اللذو والذي . وبنو هذيل يقولون : اللاتين  
في الرفع والنصب والجر . وإن شئت حذففت النون ، وعليه قراءة ابن مسعود (٤)  
اللاتي آلوا من نسائهم (٥) . ومنهم من يقول : اللاؤون ، رفعا واللاتين ،  
نصباً وجراً ، وعليه قوله :

- 
- (١) للأشهب بن رميلة في رثاء قوم قتلوا في رقعة بفلج ، ونسب لغيره . وروى في البيان :  
وإن الألى ، ولا شاهد فيه . حانت : هلكت . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا نصاص .  
الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، الكامل ٥٢/١ ، ١٧/٣ ،  
البيان والتبيين ٥٥/٤ ، ابن الشجري ٣٠٧/٢ ، الخزانة ٥٠٧/٢ .
- (٢) استشهد به ابن جنى ولم ينسبه ، قال : فظاھرہ انه يريد : الذين قاموا ، وقد يمكن أن  
يكون وضع (الذي) على الجنس ا.هـ . وروى في الروض الأنف ٢٢٢/١ : غير الألى  
شدوا ، ولا شاهد فيها ، والمسد جبل الدلو سر الصناعة ٤٨٠ ، شرح مشكلات الحماسة (٢١١) ،  
شرح المقرب ٦ ، اللسان : حرف الألف اللينة ٣٤٣/٢٠ .
- (٣) نسبه ابن الشجري لأحد الهذليين وليس في ديوانهم . المعط : جمع الامعط وهو الذي سقط  
شعره ، المخدم : الأبيض الأطراف ، الخزان : جمع الخرز ، وهو ذكر الأرنب . اعراب  
ثلاثين سورة ٣٠ . ابن الشجري ٣٠٧/٢ .
- (٤) هو عبدانته بن مسعود احد السابقين والبدرين ، اهتم بجمع المصحف وتدوينه ، وهو من  
هذيل ، وكانت وفاته عام ٥٣٢ طهتات ابن الجزري ٤٥٨/١ ، الاصابة : ٤٩٤٥ .
- (٥) في المصحف : للذين يؤاؤون من نسائهم تربص أربعة أشهر . وفي ر : واللاتي عن نسائهم ،  
وهو تحريف . وهذه انقراءة شاذة . ويؤلون مضارع الى بمعنى حلف أو أقسم ، وقرأ  
ابن عباس : للذين يتقسمون من نسائهم . انظر شواذ ابن خالوية ١٣ ، مجاز القرآن ٧٣/١  
القرطبي ١٠٢/٣ ، وسورة البقرة ٢٢٦ .



٧٥ هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني بمرور الشاهيجان وهم جناحي (١)  
وان شئت حذف النون ، وتقول في جمع التي : اللاتي واللاتي واللواتي  
وان شئت حذف الياء في جميع ذلك . واللات (٢) بناء مكسورة  
واللات (٢) بتسكينها .

\* \* \*

فأما «ما» فإنها تقع على مالا (٣) يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكورين  
والمؤنثات فمثال وقوعها على مالا (٤) يعقل قوله تعالى : ما عندكم ينفد وما  
عند الله باق (٥) . ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء (٦) أي من أنواع النساء أي أنكحوا الأبقار والثيِّبات  
أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الاماء .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكورين والمؤنثات  
واستدل على ذلك بقوله تعالى : والسماء وما بناها والارض وما طحاها  
ونفس وما سواها (٧) ، فقال : الذي طحا (٨) الارض وبني السماء وسوى  
النفس هو الله تعالى (٩) . وكذلك استدلل بقوله تعالى : ولا أنتم عابدون  
مأعبد (١٠) . فقال : الذي يعبد النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو الله سبحانه  
وتعالى ، وهو ( من أولي العلم ) (١١) . واستدل أيضاً بما جاء من قولهم : سبحان  
ما سبح الرعد بحمده وسبحان ما سخر كن لنا (١٢) .

- (١) أنشده ابن خالوية عن الفراء ولم ينسبه . مرو الشاهيجان : أشهر مدن خراسان وقصبتها .  
اعراب ثلاثين سورة ٣٠ ، ابن الشجري ٣٠٨/٢ . شرح المقرب ٦ ، الدرر اللوامع  
٥٨/١ ، معجم البلدان ٣٣/٨ .  
(٢) ح ٠ ر : واللاتي ، وهو تحريف .  
(٣) سقطت (لا) من ر ، (٤) النحل : ٩٦ . (٥) النساء : ٣ . (٦) الشمس : ٧٦ ، ٥ .  
(٧) ر : بني ، وهو تحريف .  
(٨) الذي ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي بن أبي طالب وابن خروف  
همع الموامع ٩١/١ ، حاشية ياسين على التصريح ١٣٤/١ .  
(٩) الكافرون : ٣ . (١٠) سقط ما بين القوسين من ر .  
(١١) ر : واستدلوا . (١٢) سقطت (لنا) من ر : وانظر المقتضب ٢٩٦/٢ وابن يعيش ٥/٤ .

وهذا كله لاحجة فيه ، لاحتمال أن تكون مامصدرية في قوله : والسماء  
وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها . كأنه قال . وبنائها وطحوه  
وتسويتها (١) فان قيل : إنَّ حمل هذه الايات على ما ذكرت لا يجوز لأنَّ  
طحا وبنى وسوى مضمير فاعلها وليس للضمير ما يعود عليه إلا ما وإذا كانت كذلك  
تبيّن أنها ليست بمصدرية ، لأنَّ المصدرية حرف والضمير إنَّما يعود على الاسم .  
فالجواب : إنَّ الضمير يعود على اسم الله تعالى وان لم يتقدم ذكره ، لأنه قد  
علم أنَّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوي النفس إنَّما هو الله ، فيكون  
من قبيل الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام . وكذلك أيضاً « ما »  
من قوله تعالى : ولا أنتم عابدون ما أعبد ، أي عبادتي .

وأما قولهم : سبحانَ ما سبحَ الرعدُ بِحَمْدِهِ وسبحانَ ما سخركُنَّ لنا ،  
فإنها ظرفية / مصدرية وهي التي تقدر بالظرف والمصدر ، والتقدير : سبحانَ [٢١ظ]  
اللهِ مدَّةَ تسبيحِ الرعدِ بِحَمْدِهِ ومدَّةَ تسخيرِ كُنَّ لنا ، ثم حذف المضاف  
إليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحان غير مصروف لأنه جعل علماً مثل قوله  
٧٦ أقولُ لَمَّا جاءني فخرُهُ سبحانَ من علقمةَ الفاخيري (٢)  
أي براءة ، وكثيراً ما تستعمل « ما » ظرفية مصدرية في كلامهم ، قال الشاعر :  
أطوفُ ما أطوفُ ثم آوى إلى بيتِ قعيدته لكاعِ (٣)

(١) انظر المقتضب ٤٢/١ ، ٥٢/٢ ، ٢٩٦

(٢) للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ، سبحان : علم على التسبيح وهو التنزيه  
والبراءة ، وهو هنا للتعجب والتبرؤ وسبحان لا ينون لأنه ممنوع من الصرف عند البصريين  
وعلى تقدير الكاف المضافة لعلبة استعماله معها عند الفراء وثعلب . الكتاب ١٦٣/١ ،

مجاز القرآن ٣٦/١ ، الممتص ٢١٧/٣ ، جمهرة اللغة ٢٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢١٦ ،  
مقاييس اللغة ١٢٥/٣ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، الخزائن ٤١/٢ ، الديوان ١٤٣ .

(٣) للحطية في هجاء زوجته ، وروى في ديوانه مفردا ، لكاع : صفة ذم للمرأة وهي المتناهية  
في اللؤم ، والاصل في اللكع : الوسخ ، وسيأتي الاستشهاد به ثانية في باب النداء ، المقتضب  
٢٣٨/٤ ، الكامل ٢٦١/١ ، ٣٠٢/٣ ، اللسان : لكع ، العيني ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، الخزائن  
٤٠٨/١ ، الديوان ١٤٨ ،

## أي أطوف مدة تطويبي

\* \* \*

وأما « من » فأنّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل اذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فصل بمن ، وعلى (١) مالا يعقل اذا عومل معاملة من يعقل من المذكرين والمؤنثات .

فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى : ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى (٢) . ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فصل بمن قوله تعالى : ومنهم من يمشى على أربع (٣) . فوقعت على ذوات الأربع وان كانت من جنس مالا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى : كل دابة من ماء (٤) . الا ترى أنّ الدابة تقع على كل ما يدب من عاقل وغيره . فعومل الجميع معاملة من يعقل ، ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه من : ومنهم من يمشى على رجلين (٥) . ألا ترى أنّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالإنسان وغير عاقل كالطائر (٦) .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله :  
٧٨ ..... وهل ينعمن من كان في العصر الخالي (٧)

فأوقع من على الطلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه .

(١) ر : ولا ، وهو تحريف .

(٢) الاسراء : ٧٢ .

(٣) النور : ٤٥ .

(٤) النور : ٤٥ .

(٥) النور : ٤٥ .

(٦) ر : كالطير

(٧) صدره :

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي .

وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس فيها كثير من الشواهد العصر لغة في العصر وهو الدهر . الخالي : البالي . شرح السيرافي ٢١١/٥ (التيمورية) ، التوضيح ٣٤/١ ، العيني ٤٣٣/١ ، التصريح ١٣٣/١ ، الخزانة ٢٩/١ ، الديوان ٢٧ .

وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ عَمُومًا . وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : أَمْ مَنَ يُخْلَقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ (١) . قَالَ يَعْنِي بِذَلِكَ الْاَوْثَانُ وَالْاَصْنَامُ ( وَهِيَ لَا تَعْقِلُ ) (٢) : وَلا حِجَّةَ فِي هَذَا ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ اجْرَى مَا عُبِدَ مِنْ دُونِهِ مَجْرَى الْعَاقِلِ ، لِاعْتِقَادِ مَنْ اعْتَقَدَ فِيهَا أَنَّهَا عَاقِلَةٌ فَعَالَةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ لِأَنَّهُ قَدْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ يَعْقِلُ كَعَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِرْعَوْنَ .

\* \* \*

وَأَمَّا الَّذِي فَانَّهَا تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَذْكُورِينَ . وَكَذَلِكَ تَثْنِيَّتُهُ . وَأَمَّا جَمْعُهُ فَلَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَعْقِلُ خَاصَّةً ، نَحْوَ قَوْلِكَ : رَأَيْتَ الَّذِي رَأَيْتَ . تَعْنِي رَجُلًا أَوْ حِمَارًا .

وَأَمَّا الَّتِي فَانَّهَا تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمُؤَنَّثَاتِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ الَّتِي رَأَيْتَ ، تَعْنِي امْرَأَةً أَوْ أَنَاثًا (٣) ، وَكَذَلِكَ تَثْنِيَّتُهَا وَجَمْعُهَا . وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي ، تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَذْكُورِينَ (٤) وَالْمُؤَنَّثَاتِ نَحْوَ : الضَّارِبِ وَالضَّارِبَانَ وَالضَّارِبُونَ أَيُّ الَّذِي ضَرَبَ وَاللَّذَانَ ضَرَبَا وَالَّذِينَ ضَرَبُوا . وَالضَّارِبَةُ وَالضَّارِبَتَانِ وَالضَّارِبَاتُ ، أَيُّ الَّتِي ضَرَبَتْ وَاللَّتَانِ ضَرَبْتَا وَاللَّوَاتِي وَاللَّاتِي ضَرَبِينَ .

وَأَمَّا «أَيُّ» بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي فَانَّهَا تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَذْكُورِينَ وَالْمُؤَنَّثَاتِ . وَبَعْضُ الْعَرَبِ إِذَا ارَادَ التَّأْنِيثَ قَالَ : أَيَّةٌ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَتْنِي أَيَّتُهُنَّ فِي الدَّارِ ، تَعْنِي امْرَأَةً / وَأَنَاثًا ، وَضَرَبْتَ أَيَّتَهُمَا فِي الدَّارِ (٥) ، [٢٢] وَلاَ ضَرَبْتَ أَيَّتَهُنَّ فِي الدَّارِ .

(١) النحل: ١٧ ، وهذا مذهب تطرب اذ قال بوقوع من على غير من يعقل دون اشتراط. الهمع ٩١/١ .

(٢) بين القوسين سقط من ر .

(٣) الأتان: انثى الحمار .

(٤) ر: المذكر .

(٥) لا يقال مثل ذلك لان الماضي لا يشمل مع أي بل يستعمل معها المضارع فنقول: ستحضر أيتها في الدار واكرم أيتها في الدار .

وأما «ذو» في لغة طيبيء فأنثها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المذكورين  
 وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث (١)، واستدل على ذلك بقول الشاعر:  
 (٧٩) فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِشْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ (٢)  
 فقال : معناه بشري التي حفرتها والتي طويتها . وهذا لا حجة فيه لأنه جاء على  
 تذكير البئر لا على تأنيثها ، وذكر على معنى قليب ، كأنه قال : وقلبي الذي  
 حفرتة والذي طويته . ومثال ذلك قول الشاعر :

٨٠ يَا بَشْرُ يَا بَشْرَ بَنِي عَدِيٍّ لَأَنْزَحَنَّ قَعْرَكَ بِالِدُلِيِّ (٣)  
 حتى تعودني أقطع الولي

فقال : أقطع ، فذكر حملا على معنى قليب ، ولو أنث لقال قطعاء .

و« ذات » الطائية تقع على من يعقل ومالا يعقل من المؤنثات ، ومن  
 كلامهم : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها (٤)  
 ( أي التي أكرمكم الله بها ) (٥).

وقولنا : والألى بمعنى الذبن تحرز منها بمعنى صاحب نحو قوله :

(١) وهو مذهب أبي زيد وأبي حاتم والمرزوقي. النوادر ٨٥ ، ٢٢٢ ، المخصص ١٤ / ١٠٢ ،  
 ابن الشجري ٢ / ٣٠٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩٠ .

(٢) من أبيات لسان بن الفحل الطائي. طويت البئر: بنيتها بالحجارة. وحفرت صلة ذو،  
 العائد محذوف تقديره: حفرتها. شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١ ، المسلسل ١٠٩ ، ابن  
 الشجري ٢ / ٣٠٦ ، شرح التسهيل ٣٤ ، العيني ١ / ٤٣٦ ، التصريح ١ / ١٣٧ ، الخزانة  
 ٥١١ / ٢ .

(٣) هذا الرجز أنشده المازني عن الأصمعي ولم ينسبه. وروى في الخزانة: يا بئرنا، بالإضافة.  
 الولي: المطر بعد الوسمي، والوسمي هو المبكر من المطر. اخبار النحويين البصريين ٦٣ ،  
 ابن الشجري ١ / ١٥٨ ، المنصف ٢ / ٧٠ ، المخصص ١٦ / ١٤٨ ، ١٧ / ٨ ، الانصاف  
 ٢٦٦ ، الخزانة ٥١١ / ٢ .

(٤) حكى هذا الفراء، وعند ابن مالك: به مكان بها، بحذف الألف والقاء حركة الهاء على  
 الباء. ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ، شرح التسهيل ٣٤ .

(٥) ما بين للقوسين سقط من ر .

٨١ لقد علمت أولي المغيرة أنني لحيقت فلم أنكيل عن الضرب مسمعا (١)  
معناه أصحاب المغيرة .

وأما « ذا » إذا كانت مع مَنْ (٢) الاستفهامية وأريد بها معنى الذي  
والتي تقع على من يعقل من المذكورين والمؤنثات نحو قولك : مَنْ ذاعنْدك ؟  
أى من الذى عندك أو التي عندك ، ومنه قوله تعالى : من ذا الذى يُقرضُ اللهَ  
قرضاً حسناً (٣).

وإذا كانت مع ما وأريد بها معنى الذى والتي وقعت على ما لا يعقل من المذكورين  
والمؤنثات نحو : ماذا عندك ؟ تريد : ما الذى عندك ؟ أو ما التي عندك (٤) ؟  
وقولنا : أريد بها معنى الذى والتي تحرز منها إذا جعلت معها بمنزلة اسم  
واحد ، فتكون ماذا ومن ذا حينئذ بمنزلة من وما وحدهما .

\* \* \*

واختلف النحويون في الالف واللام بمعنى الذى والتي ، هل هي اسم  
أم حرف ؟ فمذهب جمهور النحويين أنها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود  
الضمير عليها في مثل قول العرب : مررتُ بالقائمِ أبوهما ، والضمائر  
لا تعود إلا على الاسماء . ومذهب المازني (٥) ومن آخذ بمذهبه أنها حرف ،  
والضمير عنده عائد على موصوف محذوف لأن معنى قولك بالقائم أبوهما ،

(١) لمالك بن زغبة الباهلي (جاهلي). أولى: مؤنث أول، وهو خلاف ما فهمه المصنف.  
المغيرة: الخيل المنبرة أو الجماعة المغيرة، وليس هو اسم شخص كما ظن المصنف،  
ومسمع هو ابن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة ورئيسهم في الموقعة. وفيه شاهد على أعمال  
المصدر المقرون بال (الضرب) عمل فعله. الكتاب ٩٩/١، المقتضب ١٤/١، الجمل  
١٣٦، ايضاح الفارسي ١٦١، الفصل ٢٢٤، العيني ٤٠/٣، ٥٠١.

(٢) سقطت (من) ج، ر.

(٣) البقرة: ٢٤٥.

(٤) انظر الشاهدين (٧٨٥، ٧٨٦) ومجالس ثعلب ٤٦٢.

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقرية المازني البصري. أخذ كتاب سيويه عن الأخفش  
وكان في عصره امام البصريين في النحو والصرف. توفي بالبصرة عام ٥٢٤٨هـ وقيل  
غير ذلك. ترجمة السيرافي ٥٧، القفطى ٢٤٦/١.

بالرجلين القائم أبوهما .  
هذا الذي ذهب اليه فاسد . بدليل أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة  
مقامه الا اذا كانت الصفة خاصة ، نحو : مررت بمهندس (أي برجل  
مهندس) (١) لأن الهندسة من صفة من يعقل . أو يتقدم ما يدل على الموصوف  
من نعتة نحو قولهم : ألا ماء ولو بارداً ، يريد : ولو ماء بارداً ، فحذف  
للدلالة .

ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أن لا يجوز : مررت بالقائم أبوهما واشباهه ،  
لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقدم ما يدل على الموصوف .

واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الاعراب ، ألا ترى أنك  
إذا قلت : مررت بالقائم ، فالاعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها .  
فالجواب : ان الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الاعراب  
في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في [٢٢ظ]  
الذي وأخواته (٢) لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها  
الاعراب .

\* \* \*

وهذه الموصولات لا بد لها من صلوات ، ولا توصل الا بالظروف والمجرورات  
والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي ، فانها لا توصل الا باسم  
الفاعل واسم المفعول نحو : جاءني الضارب ، واسم المفعول نحو المضروب ،  
ولا توصل بالجمل الا في ضرورة شعر نحو قوله :

من القوم الرسول الله منهم ————— لهم دانت رقاب بني معد (١٧)  
ونحو قول الآخر :

ما أنت بالتحكم الترضى حكومتته .....  
ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، ومعنى تامة أن يكون في  
وصل الموصول بها فائدة نحو : جاءني الذي في الدار والذي عندك ، الا ترى

(١) ما بين القوسين سقط من ر . (٢) ر : أخواتها .

أنك لو قلت : جاءني الذي اليومَ أو جاءني الذي لك ، لم تستمد بها فائدة .  
ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب ، عَرَبِيَّةٌ من معنى  
التعجب فلا يجوز : جاءني الذي ما أَحَسَّنَهُ ، ولا : الذي هَلَّ ضَرَبْتَهُ ، ولا الذي  
لاتضربُهُ ، لأنَّ معنى (١) الجملة (٢) لا يحتمل الصدق والكذب . فأما قوله :  
٨٢ واني لرام نظرة قبل التي لعلّي وان شطت نواها أزورها (٣)  
فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أزورها صلة التي وفصل بينها وبين التي  
بلعلّي وان شطت نواها على جهة الاعتراض فيكون خبر لعلّي محذوفاً تقديره :  
لعلّي أبلغ ذلك ، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز . قال الشاعر  
٨٣ ذاك الذي ، وأبيك ، يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل (٤)  
ففصل بين الصلة والموصول بالقسم .

والآخر : أن يكون على اضممار القول ، كأنه قال : أقول : لعلّي وان شطت  
نواها أزورها (٥) ، والقول كثيراً ما يضم ، قال الله تعالى : والملائكة يدخلون  
عليهم من كل باب ، سلامٌ عليكم (٦) . وكذلك قوله تعالى : فأما الذين اسودت  
وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم (٧) . تقديره : فيقال لهم : أكفرتهم ؟

\* \* \*

وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلا في الحرف الموصول ، لأنَّ أن  
وأن الحفيفة لا توصلان إلا بما هو جملة اسمية في الأصل ، وأن الناصبة للفعل

- 
- (١) ج ، ر : بعد وهو تحريف . (٢) ر : الكلمة ، وهو غير متجه .  
(٣) نسب للفرزدق وللفرزدق قصيدة في المدح يقول فيها :  
واني لرام رية قبل التي لعلّي وإن شقت على أناها  
المغنى ٦٤٧ ، هجع الهوامع ٨٥/١ ، الخزانة ٤٨١/٢ ، الديوان ٦٦١ .  
(٤) لجرير ، ورواية الخصائص ، والديوان : تعرف مالك ، بالرفع على أنه خبر ذلك ، الخصائص  
٣٣٦/١ ، الصحاح واللسان : تره ، الديوان ٣٤٥ .  
(٥) هذا تخريج الفارسي في التذكرة التصرية كما نقل في الخزانة ٤٨١/٢ .  
(٦) الرعد : ٢٣ .  
(٧) آل عمران : ١٠٦ .



وكي لا توصلان الا بالفعل . وأما ما المصدرية فمذهب سيبويه أنّها لا توصل إلا بالفعل نحو : يعجبني ما صنعت ، تريد : صنعك (١) . ومذهب طائفة من النحويين منهم الأ علم (٢) أنّها توصل بالجملة الاسمية (٣) ، وجعل من ذلك قوله :

٨٤ أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلَسِ (٤)  
و«ما» عندنا ليست مصدرية بل هي كافّة لـ «بعد» (٥) عن العمل ومهيّئة لها للدخول على الجمل (٦) .

وانما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجب لأن التعجب خفيّ السبب والصلة مبيّنة للوصول ، ولا يجوز تبين شيء بما هو خفيّ في نفسه . ولم يجز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة في نفسها فكيف يتبين بها غيرها .

\* \* \*

ولابد في الجملة من ضمير يعود على الموصول ، وقد يغني عنه ظاهر هو الموصول في المعنى الا أن ذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلا [٢٣ و] حيث سُمِعَ . والذي سُمِعَ من ذلك : أبو سعيد الذي رويّ عن الخُدري ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، أي : الذي رأيت ورويّ عنه ، ومنه قول الشاعر :

- (١) الكتاب ٤١٠/١ .  
(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . الشتمري الأندلسي ، أديب لغوي نحوي ، توفي بأشبيلية عام ٤٧٦ هـ ، ترجمة ياقوت ٦٠/٢٠ ، ابن خلكان ٧٩/٦ ، اليافعي ١٥٩/٣ .  
(٣) وجوزه ابن هشام أيضا ، المغني ٣٤٤ ، وانظر الا علم على الكتاب ٦٠/١ .  
(٤) للمرارين بن سعيد النعماني ( اسلامي ) يخاطب نفسه . الثغام : نبت له خيوط طول دقاق اذا جفت ابيضت ، ويشبه بها الشيب ، المخلص : الكلاء اليابس ينبت في أصله الرطب . الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ ، المقتضب ٥٤/٢ ، الكامل ٣٤٢/١ ، اصلاح المنطق ٤٥ ، ابن الشجري ٢٤٢/٢ ، المغني ٨٥٤ ، الخزانة ٤٩٣/٤ .  
(٥) ر : لأن ، وهو سهو .  
(٦) ظاهر كلام الأ علم ان مجي «ما» . كافّة لبعده عن طلب المضاف إليه المفرد لم يمنع مصدريتها . الكتاب ٦٠/١ (حاشية)

٨٥ فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع (١)  
أي : الذي في رحمته أطمع .

وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم  
وجوابه اذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك  
أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء اذا عريت إحدى (٢) الجملتين  
من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أقسمُ  
بالله لقد قام أبوه ، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه . وذلك عندنا  
جائز قياساً وسماعاً .

أما القياس فإن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل  
واحدة منهما لا تنفد إلا باقترانها بالأخرى ، فاكتفي فيهما بضمير واحد كما  
يكتفي به في الجملة الواحدة . وأما السماع فقوله تعالى : وإن كلاً لَمَّا  
لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ (٣) .

ف«ما» موصولة في موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليوفينهم  
جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه (٤) في صلة ما .  
فإن قيل : فاعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : إن ذلك  
يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنك قلت : لَلْيُؤْفَيْنَهُمْ ،  
وذلك لا يجوز .

ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً  
أو مخفوضاً ، فإن كان مرفوعاً فاما أن يكون مبتدأ أو غيره ، فإن كان

(١) ينسب للمجنون وليس في ديوانه ، ارتشاف الضرب ١٣٥ ظ ، المغني ٢٣٠ ، مع الهوامع  
٨٧/١ .

(٢) سقطت ( إحدى ) من ر وهي في حاشية ج اثبتها المصحح .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) ر : جوابه .

غيره لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ فلا يخلو إذ ذلك أن يكون في صلة «أي» أو في صلة غيرها .

فإن كان في صلة «أي» جاز حذفه على كل حال ، قال الله تبارك وتعالى؟  
ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (١) .  
تقديره : أيُّهم هو أشدُّ . وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ زیداً يومَ الجمعة ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ زیداً . ومن كلامهم : ما (٢) أنا بالذي قائلٌ لكَ سوءاً ، أي بالذي هو قائل لك سوءاً .

وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائمٌ ، لم يجز حذفه إلا حيث سمع كقراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسنُ ، برفع أحسن (٣) . و : مثلاً ما بعوضةٌ ، بالرفع (٤) . تقديرهما : على الذي هو أحسنُ ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها (٥) .

وإن كان الضمير منصوباً فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا ، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا قليلاً كجاءني الضاربُ زیدٌ ، لا يجوز الضاربُ زیدٌ ، إلا قليلاً وكذلك جاءني الذي إنّه قائمٌ ، ولا يجوز الذي إن قائمٌ إلا قليلاً .

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) ر : وما .

(٣) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق في الشواذ . معاني القرآن ١/٣٦٥ ، شواذ ابن خالوية ٤١ ، القرطبي ٧/١٤٢ .

(٤) رواها أبو عبيدة عن روبة بن العجاج وهو من الفصحاء وليس من القراء . مجاز القرآن ١/٣٥ ابن خالوية : ٤ ، معاني القرآن ١/٢٢ ، البقرة : ٢٦ .

(٥) قال ابن هشام : والكوفيون يقيسون على ذلك ، التوضيح ١/٣٩ وانظر معاني القرآن للقراء ٢٢/١ .

وان كان فعلا فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره / أو لا يكون فإن [٢٣ظ]  
كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه ، لما يؤدي ذلك اليه من اللبس ، وذلك نحو  
قولك : جاءني الذي ضربته في داره ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي  
ضربت في داره ، لم يعلم هل أردت أنك ضربته في داره أو ضربت  
غيره في داره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، فإن كان  
منفصلاً لم يجز حذفه ، وذلك نحو قولك : الذي ظنني إياه زيد قائم ،  
لا يجوز أن تقول : الذي ظنني زيد قائم .

وإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة  
غيرها . فإن كان في صلتها لم يجز حذفه وذلك نحو قولك : جاءني الضارب  
زيد ، لا يجوز أن تقول فيه : جاءني الضارب زيد ، فإن جاء من ذلك شيء  
فيحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه  
الإثبات والحذف نحو قولك : جاءني الذي ضربته . وإن شئت قلت :  
جاءني الذي ضربت .

وان كان الضمير مخفوضاً فلا يخلو أن يكون مخفوضاً بإضافة اسم له  
أو بحرف جر فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه نحو قولك :  
جاءني الذي قام غلامه . وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان  
في الكلام ما يدل عليه ، إلا أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه . قال الشاعر :

٨٦ أعوذُ بالله وآياته \_\_\_\_\_ مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلِقُ مِنْ خَارِجِ (١)  
تقديره : مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلِقُ بَابَهُ مِنْ خَارِجِ ، فحذف بابه بجملته .  
وان كان مخفوضاً بحرف (فلا تخلو) (٢) الصلة من أن يكون فيها ضمير  
غيره أو لا يكون ، فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه لما يؤدي اليه ذلك

(١) لم اعثر على نسبة لهذا الشاهد واستشهد به الكسائي لجواز حذف الضمير المجرور بغير وصف .

فيحذف معه المضاف اليه . المقرب ٩ ، هج الموامع ٩٠/١ ، الدرر اللوامع ٦٨/١ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

من اللبس وذلك نحو قولك : الذي أحسنَ إليه غلامهُ عمرو ، لأنك لو حذفته «إليه» فقلت : الذي أحسنَ غلامهُ ، لم يجز ، لأنه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع (١) لسيده أو لغيره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو الموصول من أن يدخل عليه حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أو لا يدخل ، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلاً . فإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو قولك : جاءني الذي مررتُ به لا يجوز أن تقول : جاءني الذي مررتُ ، وتحذف المجرور .

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه ، نحو قولك : أمررتُ بالذي نمرتُ به (٢) . قال الشاعر :

٨٧ نُصَلِّيَ لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ  
وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ (٣)  
يريد : الذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ لَهُ :

وإن تعلق (٤) المعنى لم يجز حذفه نحو : مررتُ بالذي مررتُ به ، لا يجوز الذي مررتُ ، إلا في ضرورة شعر نحو :

٨٨ أَبْلِغَا خَالِدَ بْنَ نَضْلَةَ (٥)

\* \* \*

واعلم أنه لا يجوز أن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة ، ولا يستثنى منه إلا بعد استيفائه صلته . فأما قول الأعشى :

٨٩ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ دَارَهَا  
تَكَرَّيْتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحَصِّدَا (٦)

(١) ر : واقع . (٢) ر : مررت به .

(٣) استشهد به ابن عصفور في المقرب ٩ ولم ينسبه .

(٤) ما بين القوسين سقط من ر وأثبتته مصحح ج في حاشيتها .

(٥) لم استطع تبين الشاهد وقراءته في المخطوطة ، كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان

(٦) من قصيدة يفخر فيها الشاعر بقومه ، ورواية الديوان والفراء : تنظر ، والخصائص : ترقب

يريد أنهم بدو لا يستدلون وليسوا كأياد الذين أقاموا في تكريت فعالجوا الزرع والحراث فهم

فهم لاصقون بالأرض ينتظرون الحصاد . وتكريت بلدة شمال بغداد على دجلة . معاني القرآن

٤٢٨/١ ، الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، المخصص ١٨٩/١٣ ، الديوان ٢٣١ .

فضرورة ولا يلتفت إليها . وأيضاً فيحتمل أن صاغة مَنْ «جَعَلَتْ» ليس  
إلاّ ثُمَّ أبدال إِيَادِ مِنْ (مَنْ) بعد كمالها بـ «جَعَلَتْ» ويكون «دارها»  
منصوباً باضمار فعل يَدُلُّ عليه ما تقدم كأنه قال : جَعَلْتُ دارها تكريت (١)

\* \* \*

واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، أعني بما ليس من الصلة  
إلاّ أن يكون/الفاصل جملة اعتراض وهي ما كان فيه - من الحمل - تأكيد [٢٤ و]  
أو تبين للصلة . فمثال التأكيد قول الشاعر :

ذاك الذي وأبيك تعرفُ مالكا (٢) والحق يدفعُ ترهاتِ الباطلِ (٨٣)  
ففصل بالقسم الذي هو وأبيك ، بين الذي وصلته . لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه  
قال : ذاك - الذي تعرفُ - مالكا حقاً (٢) .

ومثال التبيين قوله تعالى : والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئةٍ بمثلها وترهقهم  
ذلةٌ (٣) . فقوله : وترهقهم ذلةٌ ، من كمال الصلة لأنه معطوف على كسبوا ، وفصل  
بينه وبين الموصول بقوله : جزاء سيئةٍ بمثلها ، وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء  
زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى : وترهقهم ذلةٌ ألا ترى أن جزاء  
السيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم ؟ (٤) ( وأما قوله :

٩٠ كذلك تلكَ والناظراتِ صواحبُها ما يرى المسحَلُ (٥)  
فضرورة . وقد يُخرج على أن يكون : ما يرى المسحَلُ منصوباً باضمار فعل يدل عليه  
الناظرات كأنه قال : ينظرنَ ما يرى المسحَلُ (٦) )

\* \* \*

- (١) هذا التخريج في الخصائص ٤٠٢/٢ ، ولعله عن الفارسي شيخ ابن جني .
- (٢) كذا في ج ، ر ، والصواب : مالك ، بالرفع لأنه خبر ذاك ، وانظر تخريج الشاهد تحت رقم ٨٣
- (٣) يونس : ٢٧ .
- (٤) ما بين القوسين مثبت في حاشية ج عن نسخة أخرى ، وورد في ر بعد الشاهد ٩١ مباشرة ،  
وليس هو موضعه .
- (٥) للكثير بن زيد في وصف ناقته ، المسحَلُ : الحمار الوحشي . ورواية السرياني : تيك الشيرازيات  
٦٤ و ، الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ . شرح السرياني ٢٨/٣ ( التيمورية ) .
- (٦) هذا التخريج للفارسي في الشيرازيات ٦٤ و .

واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ، فإن جاء مظهره ذلك فهو مؤوّل ، نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين (١). وقول الشاعر :

٩١ رَبَّيْنَةُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا (٢)

فظاهر فيه من قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين ، أنه من صلة الزاهدين ، كأنه قال : من الزاهدين فيه . وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر : كان جزائي بالعصا أن أُجلدا أنه من صلة «أن» كأنه قال : أن أُجلد بالعصا . لكن ينبغي (٣) أن يحمل ذلك على ضمير فعل كأنه قال : أعني فيه ، وأعني بالعصا (٤).

\* \* \*

واعلم أنه لا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه (٥) نحو قول الشاعر :

من اللواتي والتي واللاتي يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبِرْتَ لِدَاتِي (٦)

يريد من اللواتي يَزْعُمْنَ والتي زَعَمْتَ (٦) فحذف ذلك لدلالة يَزْعُمْنَ عليه . ونحو قول عبيد :

٩٢ نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعًا عَكَ ثُمَّ وَجِيهَهُمُ الْيَنَا (٧)

يريد نحن الذين تطلب أو تريد ، فحذف الصلة لفهم المعنى .

\* \* \*

- (١) يوسف : ٢٠ .
- (٢) من رجز للمجاج يريد به ابنه رؤبة وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز . تمعدد الغلام غلظ واشتد . المنصف ١/١٢٩ ، ٣/٢٠ ، المحتسب ٢/٣١٠ ، اللامات ٤٣ ، المخصص ١٤/١٧٥ العيني ٤/٤١٠ ، الخزائن ٣/٥٦٢ ، شواهد الشافية ٢٨٥ ، الديوان ٧٦ .
- (٣) في نسخة في حاشية ج : لكن ذلك ينبغي .
- (٤) أول ابن جني المحذوف مصدرا أو وصفا من نفس لفظ المذكور . المنصف ١/١٣٠ .
- (٥) أي على المحذوف .
- (٦) ج ، ر : زعمن ، وهو تصحيف .
- (٧) من قصيدة يخاطب بها الشاعر امرأ القيس بن حجر وكان يظال بهم بشار أبيه . الألى : الذين وفسره العيني : نحن الذين عرفوا بالشجاعة ، وهو مخالف لما هنا . العيني ١/٤٩٠ ، همع الهوامع ١/٨٩ ، ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٧ .

وأعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحمل على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد وعلى المعنى فيثنى أو يُجمع . فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى : ومنهم من يستمع إليك (١) . فجعل الضمير العائد على من يستمع مفرداً ، وإن كانت في المعنى واقعة على جمع . وقال في موضع آخر : ومنهم من يستمعون إليك (٢) . فجمع على المعنى .  
ومن الحمل على المعنى قول الشاعر :

٩٣ تعالَ فإنْ عاهدتني لاتخونني نكنْ مثلَ منْ ياذبُ بصطحبان (٣)

فأعاد الضمير من بصطحبان (٤) على «من» مثنى حملاً على المعنى . وكذلك ، يجوز أيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أن يُحمل إذا وقع على المؤنث على لفظه فيذكر أو على معناه فيؤنث نحو : يعجبني من قامَ ومن قامت . وأنت تعني المؤنث . قال الله تعالى : ومن يقننت منكن ليلته ورسوله (٥) بالياء حملاً على لفظه . وتعمل صالحاً ، حملاً على معناها .

وكذلك يجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن (٦) تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده ، أعني [٢٤ظ] ضمير غيبة وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول

(١) الأنعام : ٢٥ .

(٢) بونس : ٤٢ .

(٣) للفرزدق من قصيدة الشاهد (٣٨) ورواية الديوان : تعش فإن وانتني . وفيه فصل بين الموصول وصلته . الكتاب ٤٠٤/١ ، نجاز القرآن ٤١/٢ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، الخصائص ٤٢٢/٢ ، المخصص ٧٥/١٧ ، ابن الشجري ٣١١/٢ ، الميبي ٤٦١/١ ، الديوان ٨٧٠ .

(٤) ر : يصطلحان ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٣١ .

(٦) ج : أو ، وهو تحريف .



هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم ، أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب ، فنقول : أنا الذي قام ، على لفظ الذي ، وأنا الذي قمت ، على معنى الذي لأن «الذي» في المعنى هو أنت . فمن الحمل على المعنى قوله :  
 ٩٤ أنا الذي فررت يوم الحرّة<sup>١</sup> والشيخ لا يفر إلا مرّة<sup>(١)</sup>  
 وكذلك قوله :

٩٥ أنا الذي سمتن أمي حيدرته<sup>(٢)</sup>  
 ولو حمل على اللفظ لقال : أنا الذي فر ، وأنا الذي سمته أمه .  
 ومن الحمل على اللفظ قوله :

٩٦ وأنا الذي عرفت معدّ فضله<sup>(٣)</sup> .....

فاذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى نحو : ومن يقنت منكّن لله<sup>٤</sup> ورسوله وتعمل صالحاً<sup>(٤)</sup> . وقد يجوز أن يتقدم الفعل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم لا يجيزون ذلك<sup>(٥)</sup> . والدليل على جوازه قوله :  
 ٩٧ أنت الهلالي الذي كنت مرّة<sup>٦</sup> سمعنا به والأرحبي المغلب<sup>(٦)</sup>

- (١) من رجز لعبدالله بن مطيع بن الأسوار العدوي قانه يوم حصار الحجاج لمكة . وبين البيتين ثم ثنيت كرة بفرة . الاغاني ٢٣٢/١٧ ، العقد الفريد ٧٧/١ ، ١٤٢/٣ .  
 (٢) من رجز للامام علي قاله يوم خيبر . وبعده : أضرب بالسيف رؤوس الكفرة الروض الأنف ٢٤٢/٢ ، تهذيب اللغة ٤/١٠٠ ، الصحاح واللسان : حدر ، الاقتضاب ٣١٥ ، الخزانة ٥٢٣/٢ .  
 (٣) عجزه : ونشدت عن حجر بن أم قطام .  
 وهو لامرئ القيس من قصيدة في الفخر . نشدت : رفعت ذكره في الناس . شرح المقرب ٩ ظ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ ، الديوان ١١٨ .  
 (٤) الاحزاب : ٣١ . (٥) همع الهوامع ٨٧/١ .  
 (٦) نسبة ابن فارس لحميد بن ثور وليس في ديوانه . وروايته في الصحابي والمقرب : المعلق ورواية الهمع : المهلب ، قال الشنقيطي : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب .  
 أ هـ . الأرحبي : بغير الشاعر ، اي وهذا الأرحبي وهو نسبة إلى أرحب حي من همدان .  
 الصحابي ٢٣٣ ( بيروت ) ، المقرب ١٠ ، الارتشاف ٣٤٩ و ، همع الهوامع ٨٧/١ ،  
 الدرر اللوامع ٦٤/١ .

فقوله : كنت ، على معنى الذي لأن الذي في المعنى : أنت ، وقوله :  
سمعنا به ، على لفظه . فأما قوله تعالى : ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً  
يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ  
اللَّهُ لَهُ رِزْقًا (١) .

فلا ينبغي أن يُحتج به فيقال : قد قال خالدين ، بالجمع على معنى مَنْ ، ثم  
قال بعده : قد أحسن الله له رزقاً ، بالإفراد على لفظها ، لأن خالدين  
حال من الضمير في يُدخِلْهُ على معناه ، لأنه في المعنى جمع والضمير في له  
عائد على مَنْ على لفظه . وإنما كان يكون فيه حُجَّة لو كان «خالدين»  
حالا من نفس مَنْ .

وكذلك أيضاً (٢) يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ  
ومعنى ، موصولا كان أو غير موصول .

• • •

وأعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من  
الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء ، وإن كان  
منصوباً ضمير المتكلم المنصوب وهو النون والياء ، ومن الموصول اسماً  
ظاهراً في معناه على حسب ما تقدم في معاني الموصولات . فإن صححت  
المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة .

فإن قيل : هل يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ؟ فالجواب : أن تقول : إن  
أوقعت ما على ما لا يعقل لم يجز ، لأن تقدير المسألة اذ ذاك : أعجب (٣)  
الحمار ، وذلك فاسد . وإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جازت المسألة ،  
لأن التقدير اذ ذاك أعجب النساء والرجال .

(١) في ج : ومن ( يقنت منكن ) يؤمن بالله .. وما بين القوسين مقحم من آية الأحزاب : ٣١ ،  
وانظر سورة الطلاق : ١١ .

(٢) ر : وكذلك يجوز الحمل على اللفظ أيضاً .

(٣) ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فإن قيل (١): هل يجوز أعجب زيد من كره عمرو؟ فالجواب إنك إن (٢)  
أوقعت من على من يعقل جازت المسألة ، لأن تقدير المسألة إذ ذاك  
أعجب (٣) زيدا ، وإن أوقعت من على مالا يعقل المختلطة بمن يعقل لم  
تجز المسألة ، لأن تقديرها إذ ذاك : أعجب (٤) زيدا والحمار ، مثلا ،  
وذلك غير جائز .

فعلى هذا تمشي مسائل هذا الباب .

\* \* \*

قوله : ومثل ذلك : مادعا زيدا إلى الخروج ... إلى آخر الباب .  
يعنى أنه مثل ما تقدم في أن الأعراب لا يظهر في « ما » وإن لم تكن موصولة .  
وفي أنها تقع على ما تقع عليه الموصولة ، وفي أنه يجوز لك أن تعتبرها / [٢٥ و]  
بما اعتبرت به الموصولة من إبدالك من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميراً  
المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب . وتبدل منها  
اسماً في معناها .

---

(١) : قيل لك .

(٢) ر : إذا لي .

(٣) ر : اعجبت ، وهو تحريف فالمعنى : أعجب زيد زيدا .

(٤) ج ، ، ر : اعجبت وهو تحريف والمعنى : اعجب زيد زيدا والحمار .

## باب ما يتبع الاسم في اعرابه

وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل .  
ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصة بالأسماء ، وليس كذلك ، لأنها  
تنقسم قسمين : قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد نحو : جاءني  
زيد العاقل ، وجاءني زيد نفسه ، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو  
العطف والبدل .

ومثالهما من الأسماء : قام زيد وعمرو ، وقام زيد أخوك ، ومثالهما من  
الأفعال قوله تعالى : ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يُضاعف له العذابُ  
يوم القيامة ويخْلُدُ فيه مهاناً (١) وقال الشاعر :  
إنَّ عليَّ اللهُ أنْ تُبَايَعَا      تُؤْخَذُ كرهًا أو تجيء طائِعَا (٢١)

(١) الفرقان : ١٩ .

## باب النعت

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لأزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد ، مما يدل على حليته أو نسيه أو فعله أو خاصة من خواصه .

فقلنا : عبارة عن اسم أو ماهو في تقديره . أما الاسم فقد تقدم حده . وأما ماهو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل ، وذلك : مررتُ برجلٍ عندك ، أو (١) برجلٍ في الدارِ أو (١) برجلٍ قامَ أبوهُ . ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي في وصف الموصوف بها فائدة وإلا فلا يجوز الوصف بها نحو : مررتُ برجلٍ اليومَ وبرجلٍ لك ، ألا ترى أن ذلك غير مفيد .

ويشترط في الجمل أن تكون . محتملة للصدق والكذب . فأما قوله :  
 ٩٨ (مازلتُ أسعى بينهم وأختبِطُ حتى إذا جنَّ الظلامَ واختلط) (٢)  
 جاءوا بمدق هل رأيت الذئبَ قطُ (٣)  
 (فوصف المدق بما لا يحتمل الصدق والكذب (٤) ، كأنه قال : بمدقٍ أغبر . والمدقُ : اللبن الذي مدق بالماء أي مزج بالماء ، فإنه يتخرج على إضمار القول ، كأنه قال : بمدقٍ تقولُ فيه إذا رأيتَه : هل رأيتَ الذئبَ قطُ ؟ والقولُ كثيراً ما يُحذفُ .

- (١) ر : وبرجل .  
 (٢) ما بين القوسين نقله ناسخ ج من حاشية وهو ليس في ر .  
 (٣) لم اعثر على نسبة هذا الرجز ، وقيل هو للمعراج . وروى : التبط ، ومعناه أعدو ، كناية عن سعيه عندهم للقرى ، الاختباط : سؤال المعروف من غير وسيلة . الكامل ١٤٩/٣ ، المحتسب ١٦٥/٢ ، ابن السجري ١٤٩/٢ ، الانصاف ٦٩ ، العيني ٦١/٤ ، الخزانة ٢٧٥/١ .  
 (٤) ما بين القوسين ليس في ر .

ويشترط كونه في الحمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف ،  
 وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلا أن يكون  
 مرفوعاً فإنه (١) لا يجوز حذفه أصلاً ، مبتدأ كان أو خبراً (٢) .  
 واعلم أنه لا يوصف بما هو في تقدير الاسم إلا النكرة ، فإن أردت أن تصف  
 به المعرفة فلا بد من جعله في صلة موصول وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو  
 قولهم : مررت بزيد الذي قام أبوه وبزيد الذي في الدار وبزيد الذي عندك .  
 وقولنا : لتخصيص نكرة ، مثاله : مررت برجلٍ عاقلٍ ، ألا ترى أنه  
 كان يحتمل جميع الرجال فلما وصفته بعاقل صار لا يقع إلا لمن (٣) هذه  
 صفته . وقولي : وإزالة اشتراك عارض في معرفة ، مثاله : مررتُ بزيد  
 الخياط ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زيدين أحدهما خياطاً  
 والآخر ليس كذلك .

وانما قلنا أن الاشتراك في / مثل هذا عارض ، لأن المارءا : [دذ]  
 وضعت على أن تخص مسماءها ، والنكرة بعكس ذلك .  
 وقولنا : أو مدح ، مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم ، فالرحيم نعت لله  
 على جهة المدح .  
 وقولنا : أو ذم ، مثاله : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فالرحيم نعت  
 للشيطان على جهة الذم ، لأن الشيطان لا يعرض فيه الاشتراك لكون هذا  
 الاسم مختصاً به .  
 وقولنا : أو ترحم ، مثاله : مررت بزيد المسكين ، إذا كان زيد معلوماً  
 عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحم والتحنن عليه .

\* \* \*

- (١) ر : فلا  
 (٢) في ر وفي نسخة بحاشية ج : غير مبتدأ . وفي ر بعده : قال الله تعالى «والملائكة يدخلون عليهم  
 من كل باب سلام عليكم» ، أي يقولون سلام عليكم . أو خبراً . هـ . وهذه العبارة لا تتفق  
 مع السياق ويمكن وضعها بعد قوله : والقول كثيراً ما يتناف .  
 (٣) ر : عل من .

واعلم أنه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً نحو ما ذُكر أو مُنزلاً منزلة المعلوم نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، إذا قدّرت في نفسك أنه لعظم شأنه لا يحتاج إلى النعت بل هو معلوم وإن أتى باسم نكرة . أو كان الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو الترحم قد تقدمه وصف آخر في معناه فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو : مررتُ برجلٍ شجاعٍ وبطلٍ ، فشجاع إذ ذاك نعت أول (١) على جهة التخصيص وبطل (٢) ثناء ومدح له . وقولنا : أو تأكيد ، مثاله قوله تعالى : نفخةٌ واحدة (٣) . فواحدة نعت على جهة التأكيد لأنه قد علم أن النفخة واحدة . ومثاله أيضاً قول الشاعر :

٩٩ ..... تركتُ منازلهم كأمس الدابر (٤)

أي الماضي ، ومعلوم أن أمس ماضٍ ، لكنه جاء على طريق التأكيد . وقولنا : مما يدلّ على حليته ، الحلية الصفة الثابتة كالزرق والكحل والطول والقصر والسواد والبياض .

وقولنا : أو نسبه ، النسب قد يكون إلى بلد نحو رجل بغدادي وإلى قبيلة نحو قرشي ، وإلى صنعة ، وأكثر ما يكون هذا على وزن فعّال نحو : خياط ونجّار . وقولنا : أو فعله ، نحو قائم وقاعد .

(١) ج ، ر : للأول ، وهو تحريف .

(٢) في نسخة بحاشية ج : والثاني هل جهة المدح ، وهي في ر بعد قوله : ومدح له .

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) صدره : خبلت غزالة قلبه بفوارس .

وهو لعمران بن حطان زعيم الخوارج ، والرواية : منزله ، والضمير يعود على

الحجاج بن يوسف . وأنشد أبو عبيدة لصخر أخى الخنساء :

ولقد قتلتكم ثناء وموحداً  
وتركت مرة مثل أمس المدبر

وروى : الدابر . مجاز القرآن ١/١١٥ ، الخصائص ٢/٢٦٧ ، الأغاني ١٦/١٥٥

(بولاق) ، العقد الفريد ٣/٢٥١ ، ٣٢١ ، الاقتصاب ٤٦٦ ، الدرر النواع ٧/٢ .

وقولنا : أو خاصّة من خواصّة ، مثاله : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، أو برجلٍ قائمٍ  
أبوه ، لأن ماله وقيام أبيه من خواصه .

\* \* \*

واعلم أن النعت لا يخلو من أن يرفع (١) ضمير المنعوت أو ظاهراً من سبب  
المنعوت . فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق .  
والمشتق ما أخذ من المصدر نحو : قائم ، من القيام ، وقاعد من القعود ، والذي في  
حكم المشتق ما هو في معنى ما أخذ من المصدر نحو : رجل "أسد" ، أي شجاع ،  
فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال أي صاحب مال ، وصاحب مشتق  
من الصحبة .

فإن كان مشتقاً فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أو غير جارٍ ، ومعنى الجاري (٢)  
أن يكون مجيئه مشتقاً من فعله على قياس مطّرد في به نحو : فاعل من فعَل  
كضارب من ضرب وفعيل من فعَل كظريف من ظرف ، وشبه ذلك .

وغير الجاري مالا يكون مجيئه في باب مطرداً نحو : مِفعال من فعَل كضرب  
ضرب . فإن كان جارياً فإنه يتبع النعت في أربعة من عشرة ، وهي :  
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والأفراد والتثنية والجمع والتذكير  
والتأنيث ، نحو قولهم : /مررتُ برجلٍ قائمٍ وبرجلين قائمين وبأمرأةٍ قائمةٍ [٢٦ و]  
وبأمرأتين قائمتين وبنساءٍ قائماتٍ .

وان كان غير جارٍ نحو فعول بمعنى فاعل ، كضروب بمعنى ضارب وفعيل  
بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح ، أو مفعال أو مفعيل نحو : رجلٌ مِضراب  
وناقةٌ مِخطيرٌ (٣) ، فإنه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية ، وهي الرفع والنصب

(١) ر : ينعت .

(٢) ر : ونعنى بالجاري .

(٣) مخطير : من الخطر وهو التبخير في المشي ، وناقة خطارة : تخطر بذنبها أي ترفعه مرة بعد مرة  
وتضرب به ماظهر من فخلها .  
الصحاح واللسان : خطر .



والخفض والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع ، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، نحو مررت برجلٍ صبورٍ ، وبأمرأةٍ صبورٍ ، وبرجلينٍ صبورينٍ ، وبأمرأتينٍ صبورينٍ وبرجالٍ صبرٍ (١) وبنساءٍ صبرٍ (١) . ماعداً أفعال التي للمفاضلة فأنها لا تخلو من أن تكون مع من أو مضافة أو معرفة بالالف واللام . فإن كانت معرفة بالألف واللام تبعت ما قبلها في أربعة من تسعة ، لأنها إنما تكون معرفة في كل حال . فأما مع من فأنها تتبع الموصوف في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

وأما إذا كانت مضافة فأنه يجوز فيها أن تتبع ما قبلها في أربعة من العشرة المذكورة ، وأن تكون بمنزلتها مع من فلا تتبع الا في اثنين من خمسة : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ . وبأمرأةٍ أفضلِ القومِ وبأمرأتينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ .

فإن أتبعتها في أربعة من عشرة قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ وبأمرأةٍ أفضلِ القومِ وبأمرأتينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ .

وان كان في حكم المشتق فلا يخاو أن يكون منسوباً أو غير منسوب ، فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله فيتبع ما قبله في أربعة من عشرة وان كان غير منسوب فلا يتبع ما قبله إلا في اثنين من خمسة (٢) . فتقول : مررتُ بامرأةٍ حَجَرَ الرأسِ وكذلك : مررتُ بامرأةٍ أسدٍ ، ولا تقول : حَجَرَ الرأسِ قال الشاعر :

مَثْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المَرْفِقِ (٣)

- (١) ج ، ر : صبور ، وهو تحريف . وانظر اللسان : صبر .  
(٢) ر : في خمسة من اثنين ، وهو وهم .  
(٣) انشده المازني ولم ينسبه وهو في هجاء امرأة ، المثبرة : الابرة ، يريد أنها دقيقة العرقوب والعرقوب : وترة الساق التي تتصل بمؤخر القدم . وفي ج : مبصرة ، وهو تحريف ، وسقطت =

فقال : إشفَى ولم يقل : إشفاة ، وهو من صفات المؤنث . (١)

ماعدا «أياً» فإنها تفرد وتذكر على كل حال ، ولا تثني ولا تجمع ولا يلزم تأنيثها ، فتتبع في اثنين من خمسة ، واحداً من وجوه (٢) الاعراب والتذكير . وما عدا مثلاً فإنها تذكر على كل حال فتكون كأي ، وقد تفرد على كل حال . وقد يجوز جمعها وثنيها ، وأما (٣) إذا كانت غير مضافة فيلزم تثنيها وجمعها نحو : مررتُ برجلَيْنِ مِثْلَيْنِ وبرجالٍ أمثالٍ .

والوصف بالمصدر - عندنا - من قبيل ما هو في حكم المشتق وله في الوصف طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغة ، والثاني : أن لا تريدها . فإن لم ترد المبالغة فهو - عندنا - على حذف مضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ عدلٍ ، تريد : ذي عدلٍ ، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو : مررتُ برجلٍ ضربٍ ، تريد أن الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ، ونظير هذا قوله تعالى : خُلِقَ الإنسانُ من / عَجَلٍ (٤) . فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه ، [٢٦ظ] خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم يزعمون أن المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون ضرباً وعدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك اخراج للمصدر عن أصله ، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى .

ومما بيّن أنه باق على أصله أنه لا يُثني ولا يجمع ولا يؤنث كما كان

سمن ز . الأشفى : المثقب الذي يستخدمه الاسكاف الشيرازيات ٣٤ ظ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٦ ، الخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٥/٣ ، المخصص ٨١/١ ، الاقتضاب ٢٧٨ اللسان : شفى .

(١) في حاشية ج : أنشده الفارسي ، مثبرة العرقوب : من الابهرة المعروفة والابهرة عظم مؤخر العرقوب وهو عظم لاصق بالكعب ، ، ، ، مقدار سطر لم يظهر في التصوير .

(٢) ج : وجه ، وهو تحريف .

(٣) ر : فأما .

(٤) الأنبياء ٣٧ .

قبل أن تصف به إلا ما حكي شاذاً ، فقد حكي : فرس "طووعة" القياد (١) ،  
بتأنيث طوع ، وان كان في الأصل مصدراً . وأنشيدوا أيضاً :

١٠١ والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من جحرها آمنات الله والكلم (٢)  
وقد حكي أيضاً : أضياف وضيوف وضييفان في ضييف ، وهو في الأصل  
مصدر أضافه يضيفه ضيفا . ومثل هذا موقوف على السماع .

وان رفع (٣) النعت ظاهراً من سبب المنعوت نحو : مررت برجلٍ قائم  
أبوه ، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض  
والتعريف والتكثير . وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال :  
أكلوني البراغيثُ ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفرداً على كل حال ، ويتبع  
في التذكير والتأنيث .

\* \* \*

والنعت يكون اعرابه أبداً على حسب اعراب المنعوت في اللفظ إلا فيما  
كان له من المنعوتين لفظ وموضع فانه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه  
فيتفق اعرابهما ، وأن يتبعه على الموضع فيختلف اعرابهما ، وسنبين ماله  
لفظ وموضع في باب العطف ان شاء الله تعالى .

\* \* \*

واعلم أن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو في معناه ، وقد تقدم . ومساوياً  
للمنعوت في التعريف وأقل منه تعريفاً . فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في

(١) طووعة العنان وطووع العنان : سلس القياد ، التهذيب ١٠٦/٣ .

(٢) لأمية بن أبي الصلت . الحتفة مؤنث الحتف وهو الهلاك ، وفعله مهمل ويريد بآمنات الله والكلم  
المزائم التي يذكرها الجاوي ليخرج الحية من جحرها . شرح مشكلات الحماسة ٤٧ ، الخصائص  
١٥٤/١ ، ٢٠٥/٢ ، المبهج ٦ ، الحيوان ١٨٧/٤ ، المحكم ٠١/٢ ، ٢٠٤/٣ ، اللسان  
حتف ، عدل ، الديوان ٣١ .

(٣) ج ، ر : . وقع ، وهو تصحيف .

التعريف (١). فالمعارف خمسة أشياء : المضمرات وأسماء الإشارة والأعلام وما عرف بالألف واللام وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة (٢) .

فأما الموصولات فمن قبيل ما عرف بالألف واللام ، وفي الذي تعرفت به بخلاف ، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل الذي أو المرادة معنى في مثل مَنْ وما ، وسنين ذلك في بابه ان شاء الله تعالى .

وأما الموصولات فقد تقدم ذكرها في باب « نوع منه آخر » .

وأما المضمرات فتقسم ثلاثة أقسام : ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب . وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . والمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، والمتصل : « هو » المستتر في مثل فَعَلَّ ، (وهي) المستتر في مثل فَعَلَّتْ ، والألف في مثل فَعَلَّا وفَعَلْنَا ، والواو في مثل فعلوا والنون في مثل فَعَلْنَا .

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن . والمتصل ما بعد الفعل في مثل : ضربه ، ضربها ، ضربتهما ، ضربتهم ، ضربتهن .

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : به ، بها ، بهم ، بهن .

وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل . فالمنفصل : أنت ، أنت ، أنتما [٢٧] وأنتم ، أنتن والمتصل ما بعد الفعل في مثل : فَعَلَّتْ ، فَعَلْتُمَا ، فَعَلْتُمْ ، فَعَلْتُنَّ والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل فالمنفصل : إياك ، إياكِ ، إياكم ، إياكن . والمتصل : ما بعد الفعل في مثل :

(١) ر : التعارف ، وهو تحريف .

(٢) بقي المرفوع بالنداء ، وهو النكرة المقبل عليها . انظر مع الهوامع ٥٥/١ .

ضَرَبْتُكَ ، ضَرَبْتُكَ ، ضَرَبْتُكُمْ ، ضَرَبْتُكُمْ .  
 (والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : بِيكَ ، بِكُمْ ، بِكُمْ ، بِكُمْ (١).  
 وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض .  
 فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : أَنَا ، نَحْنُ ، والمتصل  
 ما بعد فَعَلَّ في مثل : فَعَلْتُ ، فَعَلْنَا . والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين :  
 متصل ومنفصل . فالمنفصل : إِيَّايَ ، إِيَّانَا . والمتصل ما بعد الفعل في مثل  
 ضَرَبْتَنِي ، ضَرَبْتَنَا .

والمخفوض كله متصل ، وهو ما بعد الخافض في مثل بِي ، بِنَا .  
 واختلف في الياء من « تَفْعَلِيْنَ » هل هي ضمير أو علامة تأنيث .  
 والصحيح أنها ضمير على ما نبين في بابه إن شاء الله تعالى . فجملة  
 المضمرات على هذا أحد وستون مضمراً .

\* \* \*

وأما أسماء الأشارت : فتنقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، قسم للبعيد ، وقسم  
 للمتوسط ، وقسم للقريب .

والذي هو للقريب ينقسم قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر ينقسم ثلاثة  
 أقسام :

مفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك المؤنث .  
 فللواحد المذكر : ذَا وَهَذَا ، وللاثنتين : ذَانِ وَهَذَانِ ، وللجماعة : أَوْلَاءِ  
 وَهَؤُلَاءِ . والواحدة المؤنثة : ذِي وَتِي وَتَا وَهَذِي وَهَاتِي وَهَاتَا وَهَذِي فِي الْوَصْلِ  
 وَذِي وَهَذِي بِسُكُونِ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ . وللاثنتين : تَانِ وَهَاتَانِ . والجمع كالجمع  
 والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين : مذكّر ومؤنث .  
 وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام ( فالذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

فللواحد المذكر : ذاك ، وللثنتين : ذانِكْ ، وللجمع : أولاكْ (١)  
وأولآكْ ، بتشديد اللام وتخفيفها ، وعليه قوله :

(١٠٢) من بين أولآكْ إلى أولالِكا (٢)

وأولثكْ ، وقد قيل : إنَّ أولثكْ للبعيد . وللواحدة المؤنثة : تيكْ . وللثنتين :  
تانِكْ . والجمع كالجمع .

والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر مفرد  
ومثنى ومجموع . وكذلك المؤنث . فللواحد المذكر ذلكْ . وللثنتين :  
ذانكْ بتشديد النون (٣) وذانِيكْ ، بإبدال ياء من إحدى النونين . وقد قرئ  
فَذانِيكْ بُرْهانٍ مِينَ رَبِّكَ (٤) . بإبدال إحدى النونين ياء . وفي الجمع :  
أولالكْ وعليه قوله :

١٠٣ أولثكْ قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعِظُ الضَّليلَ إلا أولالِكا (٦)  
وللواحدة المؤنثة : تِلْكْ وتلكْ ، بفتح التاء وكسرها ، وتالِكْ ، وعليه قوله :

- 
- (١) تكرر ما بين القوسين في ر .  
(٢) لم ينسب لقائل . وفي الدرر : أولاك في الموضعين . ونقل أنها لغة حكاهما بعض أهل اللغة  
وهي للمتوسط . الدرر اللوامع ٥٠/١ .  
(٣) الأصل تخفيف النون والتشديد لغة وبها قرأ ابن كثير . النشر ٢٤٠/٢ .  
(٤) رويت هذه القراءة في الشواذ عن ابن كثير ، والقراءة المشهورة عنه :  
فذانك ، بتشديد النون . - ابن خالويه ١١٣ ، النشر ٢٤٠/٢ ، القصص ٣٢ .  
(٥) انظر المنصف ١٦٥/١ .  
(٦) من إبيات رواها أبو زيد لأخي هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكلمية . وصدده في النوادر :  
ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى .

ورواية المنصف واللامات : أولالك قومي وهي أسلم لأنها لا تجمع بين لغتين في بيت واحد  
الاشابة : الاخلاط من الناس يصف قومه بالصفاء في النسب وإخلاص النصح له .  
النوادر ١٥٤ اصلاح المنطق ٣٨٢ اللامات ١٤٢ ، المنصف ١٦٦/١ ، الخزانة ١٩٠/١ .

١٠٤ إلى الجُودى حتى عادَ صَخْرًا وحنَّ لتالكِ الغُمرِ انحصارُ (١)  
وللاثنين تانك بتشديد النون ، وتانيك بإبدال إحدى التونين ياء ، والجمع ،  
كالجمع . فهذه جميع المشارات .

\*\*\*

وأما العلم فهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه (في جميع الأحوال  
من غيبة وتكلم وخطاب) (٢) .

فقولي : ما علّق في أول أحواله على مسمى ، يحترز من المعرف بالألف  
واللام أو بالأضافة ، فإنه كان نكرة قبل ذلك .

وقسولي : في جميع الأحوال (٣) من غيبة وتكلم  
وخطاب / تحرز من المشار إليه السدي لا يقع على المسمى  
إلا في حال الإشارة ومن المضمرة لأنه لا يقع أيضاً على المسمى إلا [٢٧ظ]  
في حال الغيبة ان كان ضمير غائب ، أو التكلّم ان كان ضمير متكلم أو  
الخطاب ان كان ضمير مخاطب .

\*\*\*

وأما المعرف بالألف واللام : فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف  
واللام ، فإذا زالت عنه صار نكرة . وهذا تحرز من مثل : الحارث والعبّاس  
فإنّ كلّ واحد منهما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل . فهو أذن  
من قبيل الأعلام .

\*\*\*

وأما المعرف بالأضافة : فهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف  
إضافة محضة . والأضافة كلّها محضة إلا في أماكن محصورة وهي : إضافة

(١) للقطامي (عمير بن شيم) . وفي البيت إشارة إلى قصة قوم نوح واهلاكهم بالطوفان :

والغمر جمع غمرة ، وغمره كل شيء شدته . والغمر : الماء الكثير . اللسان : غمر ،

الديوان ١٤٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ح .

(٣) ج : أحواله .

اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم  
 الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإضافة « غيرك وشبهك »  
 ومثلكَ وخذتُكَ وتربُّكَ وهدُّكَ وكفَيْكَ بفتح الكاف  
 وكسرها وكفَيْكَ بضم الكاف والفاء وكفائِكَ وشرَعُكَ وحسبِكَ  
 وناهيكَ من رجلٍ (١) وواحدُ أمِّه وعبدُ بطنه وعبْرُ الهواجير وقيدُ  
 الأوبد . وهذه كلها لا خلاف في أن إضافتها غير محضة . والذي في إضافته  
 خلاف هو أفعال التي (٢) للمفاضلة إذا أضيفت إلى معرفة إلى (٣) ما فيه الألف  
 واللام نحو أفضل القوم ، والصفة المضافة للموصوف نحو قراءة من قرأ :  
 وأنه تعالى جدُّ ربنا (٤) . بضم الجيم ، أصله : ربنا الجدُّ أي العظيم ، فقدّمت  
 الصفة على الموصوف . وكذلك قول الشاعر :

١٠٥ ياقرَّ إنَّ أبساکَ حیَّ نحویلدٍ قد کنتُ خائفهٗ علی الأحماقِ (٥)  
 أراد : نحويلداً الحيّ ، فقدّمت الصفة وأضافها إلى الموصوف . والموصوف  
 المضاف إلى صفته نحو قوله تعالى : ولتدارُ الآخرةُ خيراً (٦) . وقولهم : صلاةُ  
 الأولى ومسجدُ الجامع ، المعنى : الدارُ الآخرةُ والصلاةُ الأولى والمسجدُ  
 الجامعُ .

والصحيح أنَّ إضافة ذلك كله غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله  
 تعالى

(١) هـك : أي أثقلك وصف بحاسنه أو هو المنسوب إلى الجلادة والكفاية ، وشرعك أي حسبك  
 انظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٦٤ .

(٢) كذا والإولى : الذي .

(٣) سقطت ( إلى ) من ج .

(٤) سورة الجن : ١١ .

(٥) لجبار بن سلمى ( جاهل ) . قر : مرخم قررة وهو المهجو . الاحماق : ولادة الأحمق

والفارسي والمرزوقي والزنجشري يرون زيادة ( حى ) وأنها مقحمة . النوادر (٦)

الخصائص ٢٨/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٥٣ ، الفصل ٩٥ ، الخزانة ٢١٠/٢ .

(٦) يوسف : ١٠٩ .



واعرف هذه المعارف المضمرة ثم الأعلام ثم المشار ثم ما عُرِف بالألف واللام . وقد تقدّم أن الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام . وما أضيف الى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف اليه إلا المضاف الى المضمرة فإنه في رتبة العلم . هذا مذهب سيويه وهو الصحيح (١) .

وخولف سيويه في ذلك في المشار والمضاف الى معرفة فأما المشار فزعم الفراء أنه أعرف من العلم (٢) . وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة . وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرد (٣) أنه أدون مما أضيف اليه في التعريف قياساً على المضاف إلى المضمرة لأنه دونه في التعريف (٤) . والذي يدل على فساد مذهبه قوله :

١٠٦ ..... كخذروف الوليد المثقب (٥)  
والمثقب نعت للخذروف ، وقد تقدم أن النعت لا بد أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً ، فلو كان الأمر على ما ذهب اليه لم يجز لان المثقب على [٢٨ و] مذهبه هو (٦) نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت . وقوله أيضاً :  
١٠٧ اكتيس الظباء الأعفر انضرجت له عقابٌ تدكّت من شماريخ ثهلان (٧)  
فوصف المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام .

- 
- (١) الكتاب ٢٢٠/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ، الهمع ٥٥/١ .  
(٢) الانصاف : مسألة ١٠١ ، الهمع ٥٦/١ .  
(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي بالولاء ولد بالبصرة واخذ عن المازني وقصد به اد فكان امام عصره في النحو اللغة والأدب . توفي ببغداد عام ٢٨٥ هـ . السيراني ٧٢ ، الزبيدي ٢٣ ياقوت ١١١/١٩ .  
(٤) المقتضب ٢٨٢/٤ .  
(٥) تمامة : فأدرك ، لم يجهد ولم يثن ، شأوه يمر .....  
وهو لامرئ القيس في وصف فرسه . الديوان .  
(٦) ر : وهو .  
(٧) لامرئ القيس يصف فرسه . الاعفر الذي لونه بين الحمرة والغبرة . ثهلان : اسم جبل وشماريخه : رؤوسه . جمهرة اللغة ٧٩/٢ . المنصف ١٢/٣ ، تنقيح اللسان : ١٧٩ الديوان ٩٢ .

وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أن ما أضيف إلى معرفة فهو بمنزلة  
في التعريف .

واعلم أن الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم ينعت ولا يُنعت به . وقسم  
لا يُنعت ولا يُنعت به . وقسم يُنعت ويُنعت به .  
فالذي لا يُنعت ولا يُنعت به خمسة : المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام  
كم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء (أ) نحو : الآن وأين ومن .  
والذي يُنعت ولا يُنعت به : الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو ومكة  
وعبدان .

والقسم الذي يُنعت وينعت به : المشارات وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقاً  
أو في حكمه .

والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة . فأما النكرة فلا تنعت الا بالنكرة  
وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة .

أما المضمرة فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدم . وأما المضاف فبمنزلة العلم  
فيوصف بما يوصف به العلم والعلم يوصف بما فيه الألف واللام ، وبالمشار  
وبما أضيف إلى معرفة . وأما المشار فلا يوصف الا بما فيه الألف واللام خاصة .  
والمضاف إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف واللام وبما أضيف اليهما .  
أما المعرف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أضيف إلى ما فيه  
الألف واللام . والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرف  
بالألف واللام .

(١) في حاشية ر : وفي بعض النسخ وكل اسم غير متمكن ، وغير المتمكن هو الذي ( يازم ) موضعاً  
واحداً كما انتهجته أو موضعين كقبيل وبعد ، وهذا أجود لأنه يرد على الأول الموصولات كلها  
وأسماء الإشارة فأنها كلها متوغلة في البناء ويمت بها . إ . ه .

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر . فإن لم تتكرر فلا يخلو  
المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، فإن كان مجهولاً فالأتباع ليس الا  
نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقلِ ، اذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب  
الا أن تقدّره ، وان كان مجهولاً ، تقدير المعلوم فإنه اذ ذاك يجوز الاتباع  
والقطع وكأنّ المخاطب يبني على أنّ الصفة يتبين بها الموصوف وإن لم تورد  
تابعة لأنها لاتتبيّن (١) الاّ به وذلك نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وكريماً .  
وان كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح  
أو ترحم أو ذم أو غير ذلك . فإن كانت غير ذلك فالأتباع ليس الاّ نحو : مررتُ  
بزيدٍ الطويلِ وبزيدٍ الأزرقِ . وان كانت الصفة صفة مدح أو ذمّ أو ترحمّ  
وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الأتباع والقطع ، فإذا قطعت فإنّ  
القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمّر ، وإلى النصب باضمار فعل تقديره أمدح  
ان كانت الصفة صفة مدح ، أو أذمّ إن كانت الصفة صفة ذم . أو أرحم ان  
كانت الصفة صفة ترحم .

ومن الناس من لم يجز القطع الا بشرط تكرار الصفة وذلك / فاسد لأنه قد [٢٨ ظ]  
حكى من كلامهم . : الحمدُ لله أهلَ الحمدِ ، والحمدُ لله الحميدُ بنصب  
الحميد وأهل الحمد ، وحكى ذلك سيويه (٢) .

فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولاً ،  
فان كان مجهولاً فالاتباع ، الا في موضعين ، فإنه يجوز الاتباع والقطع :  
أحدهما أن يقدره وان كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنّ المخاطب  
يبني على أنّ الصفة وان لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأنها لاتتبين إلاّ به  
نحو قولك : مررتُ برجلٍ كبيرٍ الأقدامِ شريفِ الآباءِ .  
والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى وذلك نحو  
قولك : مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٍ ، لأنّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن  
ذلك :

(١) ج : تليق ، وهو تعريف .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤٨ .

١٠٨ ويأوى إلى نسوة عطّل وشعثاً مراضيع مثل السعالى (١)  
فنصب شعنا على القطع لأنه لما وصفهن (٢) بالعطل فهم من ذلك أنهن شعث.  
فإن كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم  
أو لا تكون . فان لا تكن فالاتباع ليس الا ، نحو : مررت مررت بزيد الطويل  
الايض الأشم .

وان كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم ، أو ذم كالفاسق والحيث أو ترحم  
كالمسكين والفقير جاز لك ثلاثة أوجه : اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض  
وقطع بعض .

واذا أتبت بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالاتباع قبل القطع ، ولا يجوز  
القطع ثم الاتباع ، لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ،  
ألا ترى أن الصفة اذا قطعت إلى النصب فإن الصفة منصوبة باضمار فعل فتكون  
قد فصلت بجملة فعلية أجنبية . واذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمرة  
فتكون الجملة اسمية أجنبية . فمثال قطع الجميع : مررت بزيد الكريم الشجاع  
الطويل ، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض .  
وأما اتباعها كلها فإن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور ، وأما اتباع  
البعض وقطع البعض فان تخفض الكريم في المثال المذكور وتقطع مابعده ، ولا  
يجوز أن تنصب (٣) الكريم أو ترفعه على القطع ثم تخفض مابعده على الاتباع  
لما يؤدي اليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالحمل الأجنبية كما تقدم .

(١) لامية بن أبي عازد الهذلي في وصف صياد ، ورواية السكرى :

له نسوة عاطلات الصدور

عوج مراضع مثل السعالى

ولا شاهد فيه . ورواية سيبويه بجرشمت في اول الموضوعين من الكتاب ونصب شعثاً بفعل قدره

الخليل : أذكر من ، الفراء : أذهن ، والرضى : أرحمهن . الكتاب ١ / ١٩٩ ، ٢٥٠ ، معاني

القرآن ١ / ١٠٨ ، المخصص ١٦ / ١٣٠ ، المفصل ، ٤٩ ، الخزانة ١ / ٤١٧ ، ديوان الهذليين

١٧٢ / ٢ .

(٢) ر : يتصب .

(٣) ر : وصفن .

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ، الا أن تختلف معاني النعوت نحو قولك : مررت بزيد الكريم والشجاع والعاقل وسواء كانت متبعة أو مقطوعة .

\* \* \*

وإذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين (١) وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين . فإن جمعتها نحو قولك : قام الزيدون العقلاء . أو فرقتها نحو قولك : زيد العاقل وعمرو الكريم وعبد الله الظريف ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت نحو قولك : الزيدون العاقل والكريم والشجاع ، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الاتباع /والقطع في اماكن القطع ، إلا أنه يجوز جمع المنعوتين [٢٩ و] وتفرق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله :

١٠٩ بكيته وما بكاء رجل حزين على ربعين مسلوب وبال (٢)  
إلا في أسماء الإشارة ، فإنه لا يجوز ذلك فيها . فلا يجوز أن تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، لعله تذكر بعد ان شاء الله تعالى .

فان فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الاعراب من أن يتفق أو يختلف فان اختلف فالقطع ليس الا نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان ، بالرفع على خبر ابتداء مضمرة تقديره : هما العاقلان ، والنصب بأضمار فعل تقديره : أعني العاقلين .

هذا مذهب أهل البصرة (٣) وأما أهل الكوفة فيفصلون المختلف الاعراب لمتفق في المعنى ومختلف . فما اختلف فالقطع ليس الا ، نحو ماتقدم من : ضرب

(١) ر : يفرق المنعوتون .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من باهله ونسبة السيوطي لابن ميادة . ويجوز في «سلوب وبال»

الرفع على القطع ، وأعرهها السيوطي بدلين . الكتاب ٢١٤/١ ، المقتضب ٢٩١/٤ ،

المغنى ٣٩٣ ، شواهد المغنى ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٢٤٦/١ ، المقتضب ٣١٦/٤ .

زيدٌ عمراً. وما أتفق أجازوا فيه الأتباع بالنظر الى المعنى، والقطع في أماكن القطع وذلك نحو : ضاربٌ زيدٌ عمراً . فإنَّ كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى (١) .

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو (٢) ، فيغلب المرفوع خاصة لأنه عمدة وهو مذهب الفراء (٣) .

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الاتباع فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب ، وهو مذهب ابن سعدان . (٤)

والصحيح أنه لا يجوز الا القطع ، بدليل أنه لا يجوز : ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلة ، برفع العاقلة ، على أن تكون نعتاً لهند على المعنى ، باتفاق من البصريين والكوفيين ..

فكما لا يجوز في نعت الاسم اذ أفرد الحمل على المعنى كذلك لا يجوز اذا ضمته الى غيره . فإن اتفق الاعراب فلا تخاو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتنكير أو تختلف في التعريف أو التنكير .

فان اختلفت فالقطع ليس الا نحو قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان ، على أنه خبر ابتداء مضمرة ، والكريمين على النصب بأضمار فعل ولا يجوز الاتباع لأن المعرفة تطلب نعتاً معرفاً والنكرة تطلب نعتاً منكرأ ، وذلك لا يمكن في اسم واحد في حال واحدة .

(١) مجالس ثعلب ٤١٧ ، مجمع المواع ١١٩/٢ .

(٢) الصواب : زيد ، ليتفق مع المثال .

(٣) مجمع المواع ١١٩/٢ .

(٤) انظر المجمع ١١٩/٢ . وابن سعدان هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضريير ، وابن بغداد وكان على مذهب الكوفيين في النحو واللغة وكان مقرئاً له اختيار لم يحالف فيه المشهور توفي عام ٢٣١ هـ . ابن النديم ١٠٤ ، ياقوت ٢٠١/١٨ ، ابن الأثير ٢١٢ .

فان اتفق الاعراب والتعريف أو التنكير فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه ، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره . فإن كان (١) البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجوز الا القطع نحو قولك : من أخوك وهذا محمد العاقلان . على أنه خير ابتداء مضمراً ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل : « أعنى » ولا يجوز أن يكون العاقلان نعتاً لمحمد « وأخوك » ، (٢) لما نذكر بعد ان شاء الله تعالى .

فان اتفق المنعوتون في الاعراب والتعريف أو التنكير والاستفهام أو غيره . فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً فالاتباع والقطع في أماكن القطع ، نحو : أعلمتُ زيداً بكرةً أخاك العقلاء . ونحو قولك : قام زيدٌ وجعفرٌ العقلاء ، لان قام هو العامل في زيد بنفسه وفي عمرو وجعفر بواسطة حرف العطف ، فان كان العامل أزيد من واحد [٢٩ظ] فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف ، واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدها (٣) من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف . والحروف المختلفة المعاني (٤) أيضاً بمنزلة العوامل المختلفة الجنس . فان اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس الا بخلافاً للجرمي (٥) ، فانه يجوز الاتباع والقطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك : قام زيدٌ وهذا محمد العاقلان . على أنه خبر ابتداء مضمراً ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل . لأن العامل في زيد « قام » (٦) .

(١) سقطت كان بن ج ، ر

(٢) الكتاب ٢٤٧/١ .

(٣) ر : أحدهما . (٤) ر : بالمعاني

(٥) هو أبو عمرو صالح بن اسحاق الجرمي ، ولد بالبصرة ، أخذ النحو عن الأحنس الأوسط

واللغة عن أبي عبيدة والاصمعي وأبي زيد ، توفي عام ٢٢٥ هـ . ترجمة انسيروبي ٥٥ ، الزبيدي

٤٦ ، ياقوت ٥/١٢ ، القفطي ٨١/٢ .

(٦) في الجمع أن الاتباع جوزه قوم منهم الأحنس ١١٨/٢ وأنظر المقتضب ٣١٤/٤ .

وكذلك لو قلت : مررت بزید ودخلتُ الى أخيك العاقلين لم يجز إلا القطع كما تقدم لمخالفة معنى الباء لمعنى إلى . فان اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى ، نحو : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، أو في اللفظ لا في المعنى ، نحو : وجدَ الضالَّةَ زيدٌ ووجدَ زيدٌ على عمرو (١) ، أي غضبَ عليه . أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ ، نحو : ذهبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ ، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمروٌ . فان اختلفت في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى دون اللفظ ، فمذهب سيويه ومن أخذ بمذهبه القطع والاتباع في أماكن القطع ، ومذهب المبرد وأبي بكر السراج القطع ليس إلا (٢) ، لما يذكر بعد (٣) ، ان شاء الله تعالى .

وان اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدم من : ذهبَ زيدٌ وانطلقَ عمروٌ ، فمذهب سيويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الأتباع والقطع في أماكن القطع . ومذهب أبي بكر القطع ليس إلا (٤) لما نبين بعد .

وان اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، فمذهب كافة النحاة الأتباع والقطع في أماكن القطع ، إلا أبا بكر فإنه (يقطع ولا) (٥) يجز الأتباع الا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأول غير عامل في الاسم الثاني ، فحينئذ يجوز الأتباع والقطع لأن العامل واحد نحو قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، اذا جعلت قامَ الثاني تأكيداً للأول (٦) .

فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الإشارة فبسبب ذلك أن كل نعت لا بد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به ، الا أسماء الإشارة

(١) ر : وجد على زيد عمرو .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٧/١ والمتصّب ٣١٥/٤ ، والاصول ٣٢/٢ ، المع ١١٨/٢

(٣) ر : بعد في موضعه . (٤) الاصول ٣٢/٢ ، المع ١١٦/٢ .

(٥) سقط ما بين القوسين من ج .

(٦) الاصول ٣٢/٢ ، مع الهوامع ١١٩/٢ .



فانها لا توصف الا بالحوامد ، نحو : مررتُ بهذا الرجلِ ، وان وصفت بالمشقق  
فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد ، نحو : مررتُ بهذا العاقلِ ، تريد بهذا الرجلِ  
العاقلِ ، فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، ولذلك يقل مجيئه بالمشقق  
في صفة المشار . فإذا تقرر أنها توصف بالحوامد والحوامد لا تحتمل (١) الضمير  
جعلوا (٢) نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الافراد والتثنية والجمع ،  
فلذلك لم يجز أن تقول : مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ ، لأنك لو فعلت  
ذلك لزال المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الاشارة  
كما تقدم .

وأما امتناع الاتباع اذا اختلف / الاعراب فلان أحد المنعوتين يطلب النعت [٣٠] و  
مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً ، ولا يتصور أن يكون اسم واحد  
في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع .

وأما امتناع الاتباع اذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم  
عنه فمن قبل أن النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى ، فاذا قلت :  
من أخوك العاقل ؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأخ ، حتى كأنك قلت : من  
العاقل ؟ والمستفهم عنه مجهول . واذا قلت : هذا زيد العاقل . فالعاقل خبر  
هذا كزيد ، حتى كأنك قلت ، هذا العاقل ، فالعاقل معلوم (٣) ، فلو قلت :  
هذا زيد ومن أخوك العاقلان ، على النعت لزيد والأخ ، لوجب أن يكون  
العاقلان معلوماً مجهولاً في حالة واحدة ، فلذلك عدل إلى القطع . واما امتناع  
الاتباع اذا اختلف جنس العامل فسببه أن النعت داخل في معنى المنعوت ، كما  
تقدم ، فاذا قلت : قام زيد العاقل ، فالعاقل فاعل في المعنى ، كأنك قلت :  
قام العاقل . فاذا قلت : هذا زيد وقام عمرو العاقلان ، على الاتباع ، لكان

(١) ر : تتحمل .

(٢) ج : جعلوا ، والواو وزيادة .

(٣) ر : معلوم هذا .

العاقلان خبراً من حيث هو نعت للخبر (١) ومخبراً عنه من حيث أنه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه ، واسم واحد لا يكون خبراً مخبراً عنه في حال واحدة . وكذلك حرفاً الجر المختلفاً المعنى بمنزلة العامل المختلف الجنس ، وذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزید العاقلِ ، فالعاقل ممرور به (٢) حتى كأنك قلت : مررتُ بالعاقلِ . وإذا قلت : دخلتُ إلى أخيكَ الكريمِ ، فالكريم مدخول إليه كأنك قلت : دخلتُ إلى الكريمِ ، فلو قلت : مررتُ بزید ودخلتُ إلى أخيكَ العاقلينِ ، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجروراً على الألفاق (٣) وعلى انتهاء الغاية ، واسم واحد لا ينجر على معنيين مختلفين .

وتوهم الجرمي أن منع ذلك إنما هو من طريق أن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، وتقرر عنده أن العامل في النعت إنما هو التابع كما نذهب نحن إليه ، فأجاز الاتباع وإنما الامتناع عندنا لما ذكرت .

وأما امتناع الاتباع عند المبرد إذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمروٌ . أو في المعنى لافي اللفظ نحو : وجدَ الضالةَ زيدٌ ووجدَ علي بكرِ عمروٌ ، فمن طريق أنك إذا قلت : أقبلَ زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل في المعنى مقبل ، فكأنك (٤) إذا قلت : أدبرَ زيدٌ العاقلُ ، فالمعنى أيضاً : أدبرَ العاقلُ . فلو قلت : أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمروٌ العاقلانِ ، على الاتباع لزيد وعمرو لكان العاقلان . فاعلين ، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر ، وذلك غير جائز عنده (٥) إذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم ، وهو عندنا جائز (٦) بدليل قولهم : اختلفَ الزيدانِ ، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر .

(١) ج : للخبر عنه ، وهي زيادة . (٢) سقطت ( به ) من ر .

(٣) الاطلاق ، وهو تحريف . (٤) ر : فانك .

(٥) احتج المبرد لرأيه هذا في المقتضب ٣١٥/٤ .

(٦) ر : جائز عندنا .

فان قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف ، قيل له وكذلك في مسألتنا / قد [٣٠ظ]

اتفق زيد وعمرو في جنس الفعل .

وأما امتناع الاتباع اذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما ، او اتفق اللفظ والمعنى عند أبي بكر في نحو : ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، فلأنَّ العاملَ عنده في النعت العامل في المنعوت ، فيؤدي الاتباع عنده في ذلك الى اعمال عاملين في معمول واحد ، فلذلك بطل الاتباع للمنعوتين إذا لم يعمل فيهم عامل واحد . ولم يجوز قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ العاقلان ، على الأتباع الا بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً (١) على أن هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد، فكان (٢) ينبغي أن يكون: قامَ قامَ زيدٌ وعمروٌ ، ولما كان العامل عندنا في النعت إنما هو الأتباع أجزنا الأتباع في هذه المسائل .

والذي يدل على أن العامل في النعت إنما هو (٣) التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت ، أننا قد وجدنا في المنعوت مالا يصح دخول العامل عليه ، نحو : مررتُ بهم الجَمَاءَ الغَفِيرَ (٤) ، ولا يجوز في الغفير الا أن يكون نعتاً للجَمَاءِ .

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون : ما زيدٌ بأخيكَ العاقلِ ، بالنصب على موضع الخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت ، وهو الباء ، لأن الباء اذا عملت في شيء جرته ، فدل ذلك على أن العامل فيه إنما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى .

• • •

(١) الأصول ٣٢/٢ ، مع الهوامع ١١٩/٢ .

(٢) ر : وكان (٣) سقط (هو) من ر .

(٤) الجماء الغفير : جماعة الناس وهو ينصب كما ينصب جميعاً وقاطبه والالف واللام زائدتان .

الصحاح : غفر ، جسم .

فإن قيل : فلائى شيء لم يُنعت المضر ولم يُنعت به ؟  
 فالجواب : إنه إنما امتنع أن ينعت لأن المضر ينقسم ثلاثة أقسام كما  
 تقدم . ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب .  
 فأما ضمير الغائب (١) فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم ، فكما أن  
 الاسم إذا كرر فلا ينعت فكذلك المضر النائب منابه ، ألا ترى أنك  
 إذا قلت : رأيت رجلاً فضربت الرجل ، لا يجوز أن تقول : فضربت  
 الرجل العاقل ، لثلاثيهم (٢) من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره .  
 وإذا قلت : رأيت رجلاً عاقلاً فضربت الرجل العاقل ، لم تزد في التكرار  
 على ما ذكرت أولاً ، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن  
 لا يزداد كما لا يزداد على الاسم المكرر ، فإنه كذلك (٣) لا يجوز أن تقول :  
 ضربته العاقل .

فإن قيل : وأنت (٤) قد تقول : لقيت رجلاً فضربت الرجل المذكور ، فتصفه  
 بالمذكور .

فالجواب : إنك قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنك تعنى الرجل  
 المتقدم الذكر لا غيره ، وأذا قلت : زيد ضربته ، فقد علم أنه  
 لا يمكن أن يراد بالضمير إلا المتقدم الذكر فلذلك لم تحتج إلى نعته بالمذكور .  
 وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنهما لم يدخلهما لبس .

فإن قيل : فهلاً نُعنا على جهة المدح أو الذم أو الترجم ، إذ كونهما لا يدخلهما  
 لبس إنما يوجب أن لا يُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك .

فالجواب : إن نعت المدح أو الذم أو الترجم بابيه أن يكون مقطوعاً ، لأن  
 الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل / وإنما جاز الاتباع [٣١ و]  
 فيهما تشبيهاً وبالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما

(١) ج ، ر : المنكلم ، وهو سهو . (٢) ر : يتوهم .

(٣) زيادة من ر . (٤) زيادة من ر .

أنه نعت ، فلما لم يجوز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة  
ازالة الاشتراك لم يجوز أن ينعتا بما أشبهه ، أذ من المحال وجود المُشَبَّه دون  
المُشَبَّه به ، فلهذا لم ينعت المضمَر .

وامتنع أن ينعت به لأمرين : أحدهما أنه ليس بمشتق ولا في حكمه .  
والآخر : أنه أعرف المعارف كما تقدّم ( فمن المحال ) ( ١ ) أن ينعت به غيره من  
المعارف ، لأنّ النعت انما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه  
تعريفاً .

\* \* \*

واعلم أنه لم تنعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل  
اسم متوغل في البناء ( ٢ ) نحو : الآن وأين ومن ومتى لأنها وضعت على  
الابهام ، فإو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً فيخرجها عما وضعت له  
من الابهام . ولم ينعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمه .

\* \* \*

وأما العلم فلم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ، لأنّ العلمية تذهب  
منه معنى الاشتقاق وان كان لفظه لفظاً مشتقاً. ونُعت لأجل أنه قد يدخله اللبس .  
وكذلك سائر أسماء الجوامد لم يُنعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها  
ونُعت لأجل اللبس الذي يدخلها .

وأما سائر الأسماء المشتقة وما في حكم المشتق فنُعت لان اللبس أيضاً  
يدخلها . ونُعت بها لأجل الاشتقاق أو حكمه .

\* \* \*

وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدمت  
ما هو اسم على ما هو في تقديره ( ٣ ) ، وذلك نحو قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ .

( ١ ) سقط ما بين القوسين من ر .

( ٢ ) انظر ص ٢٠٦ تعليق ١ .

( ٣ ) في روفي نسخة بحاشية ج : تقدير اسم .

في الدار اذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول :  
مرتُ برجلٍ في الدارِ قائمٍ الا في ضرورة شعر أو في نادر كلام : قال امرؤ  
القيس :

١١٠ وفرعٍ يَغشَى المتنَّ أسودَ فاحمٍ ..... (١)  
فقدم يَغشَى على أسود :

• • •

ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف الا حيث سُمع ، وذلك قليل . قال  
الأستاذ (٢) : وللعرب فيما وجد منه وجهان : أحدهما أن تُقدّم الصفة وتبقيها  
على ما كانت عليه نحو قوله :

١١١ وبالطويلِ العُمُرِ عُمراً حَيِّدَرا (٣)  
فقدّم ، وقول الآخر :

١١٢ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ ... ..... (٤)  
فقدم . وفي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب «العائذات» . نعتا

(١) عجزه : أثبت كقنو النخلة المتشكل .

الأثيت : الكثيف المتراكب ، قنو النخلة : عذقتها وهو مجتمع الشعر .  
التمشكل : الذي دخل بعضه في بعضه لكثرتة ، الديوان ١٦ .

(٢) يريد بالاستاذ شيخه أبا علي الشلوبين ، وقد يرجعنا له في المقدمة .

(٣) الشاهد من أبيات أوردها الزمخشري في الكشاف ولم ينسبها ، كما لم ينسبها شارح شواهد  
والحيدر هنا القصير . الكشاف ٢٥/١ (بولاق) . المقرب : ٦٧ ، شواهد الكشاف ١٠٧  
( القاهرة ١٢٨٦هـ ) .

(٤) هذه قطعة من بيت للنايبة الديباني ، وتمامه :

والمؤمن العائذات الطير تمشحها ركبان مكة بين الغيل والسنند  
والغيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الغيل والسند : أجمتان بين مكة  
ومنى ، وروى : السعد . والزمخشري يراه من باب حذف الموصوف واقامة الصفة  
بفامة . المفصل ٩٢ ، المستقصى ٩/١ . الخزانة ٣١٥/٢ ، الديوان ٢٠ .

للطير مقدماً (١) ، والثاني : أن تجعل الطير مجروراً بالبدل (٢) والعائدات مجروراً  
بإضافة المؤمن اليه وتجعل ما بعدها بدلا منها .

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين : أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمت  
عليه ، كقراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ رَبَّنَا . بضم الجيم (٣) أصله : ربُّنا  
الجدُّ ، أي العظيم ، فقدِّمت الصفة وحذفت منها الألف واللام وأضيفت إلى  
الموصوف ، ومثل ذلك قوله :

ياقُرَّ إنَّ أباكَ حيُّ خويَلدُ      قد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ (١٠٥)  
يريد خويلدُ الحيُّ ، فقدِّم وأضَّاف ، وتكون الصفة اذ ذلك معمولة للعامل الذي  
قبلها ، وتخرج عن كونها صفة / [٣١ظ]

• • •

قال رضي الله عنه (٤) : ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره فإن  
كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع  
من ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعم نحو قولك : نعم الرجل يقوم ،  
تريد : نعم الرجل رجلاً يقوم ، وقولهم : مناظعن ومنا أقام (٥) . يريد  
منا انسانٌ ظعنٌ ومنا انسانٌ أقام . (قال رضي الله عنه) (٦) : وما عدا ذلك  
لإتِّقام الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١١٣ لو قلتَ ما في قومِها لم تَيْثِمِ      يَفْضُلُها في حَسَبِ وميسمِ (٧)

(١) ج : هذه ، وهو تحريف . (٢) ج ، ر : بالباء ، وهو تحريف .

(٣) سورة الجن : ٣ . (٤) يريد شيخه الشلوبين .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/١ ، مجالس ثعلب ٤٤٥ .

(٦) سقط ما بين القوسين من ر .

(٧) من رجز لحكيم بن معية الربيعي (اسلامي) في وصف امرأة ، ونسب لغيره أيضاً .

تَيْثِمُ أصله تأثم ، جاء على لغة من يكسر تاء المضارع فقلبت الهمزة ياء . الميسم : الجمال . الكتاب

٣٧٥/١ ، معاني القرآن ٢٧١/١ ، الخصائص ٣٧٠/٢ ، المخصص ٣٠/٤ . المفصل ١١٩ ،

الميني ٧١/٤ ، الخزانة ٣١١/٢ .

يريد أحدٌ يفضّلها (١)، على لغة من قال : أنا أعلمُ وأنت تعلمُ . (ومثله قول النابغة :

١١٤ كأنك من جِمالِ بنِي أقيشِ) (٢) ... .. (٣) وقول الآخر :

١١٥ والله ما ليلى بنام صاحبه (ولا مُخالطِ اللبانِ جانبُهُ) (٤) يريد برجلٍ (٥) نام صاحبه . وقول الآخر :

١١٦ ترمي بكفى كان من أرمى البشّر (٦) يريد بكفى رجلٍ كان من أرمى البشّرِ وسنين ذلك في الضرائر ان شاء الله تعالى .

وان كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف الا بشرط أن يقدم (٧)

(١) ر : فضلها (٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) عجزه : يفتح خلف رجليه بشن

بنو أقيش : حي من اليمن في أبلهم نفار القمعة : صوت الجلد البالي ، وهو الشن عندما يحرك يصف عيينه بن حصن الفزاري بسرعة الغضب وشدة النفور ، الكتاب ١/٣٧٥ ، مجاز القران ١/٤٧ ، ٢/٢٢٦ ، المقتضب ٢/١٣٨ ، الكامل ١/٣٨٦ ، المفصل ١١٨ ، الخزانة ٢/١٢٠ الديوان ١٩٨ .

(٤) لم أعرله على نسبة . الباء زائدة في خبر ما والتقدير : ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، على حذف القول . وقدراً أيضاً : ما ليلى بليل نام صاحبه الكامل ١/٣٨٣ ، الخصائص ٢/٣٦٦ . الشجري ٢/١٤٨ . الا نصاب ٦٨ ، العيني ٤/٣ ، الخزانة ٤/١٠٦ وما بين القوسين تكلة من ر .

(٥) هذا على رواية من روى : ما زيد ، وعلى روايته هنا التقدير : بليل .

(٦) لم أعرله على نسبة . وقبله :

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر المقتضب ٢/١٣٩ ، مجالس ثعلب ٤٤٥ ، الخصائص ٢/٣٦٧ ، ابن الشجري ٢/١٤٩ ، المفصل ١٢٠ ، الا نصاب ٦٩ ، الخزانة ٢/٣١٢ .

(٧) ر : يتقدم .



الموصوف في الذكر ، نحو : أعطني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ، فحذف ماءً للدلالة المقام عليه . أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف ، نحو : مررتُ بكاتب ، يريد : برجلٍ كاتب ، لأنَّ الكَتَبَ خاصٌّ بجنس العقلاء ، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمالَ الأسماء ، وحُفِظَ ذلك عنها ، نحو : الأبطح والأبْرَق (١) ، في صفة المكان ، والأدهم ، يعنون القيد ، والأسود يعنون الحيَّة ، والأخيل (٢) يعنون الطائر . وسنبيّن كونها صفات في باب ما ينصرف ومالا ينصرف ، ان شاء الله تعالى . وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا في ضرورة الشعر نحو قوله :

١١٧ وقُصْرِي شَنْجِجِ الأَنْسَاءِ نَبَّاجٍ مِنَ الشُّعْبِ (٣)

يريد : وقُصْرِي ثورٍ شَنْجِجِ الأَنْسَاءِ ، وشَنْجِجِ الأَنْسَاءِ (٤) ليس بخاصٍّ ببقرة الوحش ، بل قد يوصف بشَنْجِجِ النَّسَاءِ الفرسُ والغزَالُ .

\* \* \*

قال (٥) : واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة ، الا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وجملة الاعتراض هي (٦) التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه ، فمن ذلك قوله تعالى : وإنَّه لَقَسَمٌ - لو تعلمون - عَظِيمٌ (٧) ، ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله : لو تعلمون ، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبينتم أنَّه عظيم (٨)

(١) الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى . والأبْرَق : غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة

(٢) الأخيل : طائر هو الشقراق .

(٣) لا يبي دؤاد الايادي في وصف فرس . القصران مثنى القصرى او القصيري .

وهو آخر ضلوع الفرس . الأنساء : جمع نسا وهو العرق . النباج : الشديد الصوت . الشعب : جمع أشعب وهو المفترق القرنين أو الملتويهما .

اسماء الوحوش للأصمعي ١٧ ، الاصمعيات ٣٩ مقاييس اللغة ١٩١/٣ .

جمع أشعب وهو المفترق القرنين او الملتويهما . ٣٧٩/٥ ، الاقتصاب ٣٣٢ ، اللسان ، شلج ، لبع ، شعب .

(٤) ر : النسا . (٥) يريد الشلوين . (٦) ر : هي كل جملة التي .

(٧) الواقعة : ٧٦ . (٨) ر : عظيم لملككم .

(وقوله : لو تعلمون ذلك لتبينتُم أنه عظيم) (١) تأكيد لمعنى قوله تعالى (٢) :  
وإنه لقسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ . ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر  
نحو قوله :

١١٨ أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جرىاً يعينها (٣)  
ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جرى :  
وقول الآخر وهو لبيد :

١١٩ فصلتُنا في مُرادِ صلقةٍ وصداءِ الحقتهم بالثلل (٤)  
ففصل بين صلقة وصفته وهو الحقتهم بالمعطوف .  
ولا يقاس على شيء من ذلك .

• • •

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أن ذلك من القلة بحيث  
لا يقاس عليه ، لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي الموصوف في  
المعنى ، فمن ذلك : صلاة / الأولى ، ومسجد الجامع ، دار الآخرة ، [٣٢ و]  
يريدون : الصلاة الأولى والمسجد الجامع والدار الآخرة .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .  
(٢) سقطت (تعالى) من ج .  
(٣) لم ينسب لقائل وهو في وصف امرأة تنهياً لأخذ زيتنها بأمرار الخيط على وجهها والاستعانة  
بصاحبة لها . أمرت : فتلت ، والحبل المرير : المشدود ، ووصف الرسول بأنه جرى لأنه  
يجري لأداء ما يحمل مرسالة أو نحوها . شرح السبع ٨٨ ، ١٦٤ ، الخصائص ٣٩٦/٢  
المحتسب ٢٥٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٦ ، ١٦٢ .

(٤) من قصيدة في الفخر ، وفي البيت إشارة إلى يسوم فيف الرياح وكانت بنو الحارث وبنو جعفر  
وقبائل سبد العشيرة ومراد وصداء قد تجمعت فيه ، صلقت القوم : أوقع بهم وقعة شديدة  
الثلل : الهلاك ، وفي البيت فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر . شرح مشكلات  
الحماسة ١٤٦ ، الخصائص ٣٩٦/٢ ، المحتسب ٢٥٠/٢ ، الاتباع ٣٤ ، اللسان ثلل  
صلقت ، الديوان ١٧٤ (٢)

## باب العطف

العطف ينقسم قسمين : عطف بيان وعطف نسق . فعطف النسق : هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك .

فقولنا : حملُ اسمٍ على اسمٍ أو فعلٍ على فعلٍ أو جملة على جملة ، لأنه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك ، فإن وجد اسم معطوفاً على فعل ، أو فعل (١) معطوفاً على اسم فلا بد أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم . وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بد أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة . وسنبيّن ماجاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى .

والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة : الواو والفاء وثمّ وحتى وأو وإمّا وأمّ وبل ولا بل ولكنّ ولا . وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف إلاّ أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبه لها ، وهو إمّا (٢) . والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيثان ، أحدهما : مجيئه مباشراً للعامل فتقول : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فتلى إمّا قام ، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه .

والآخر : أنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت : وإمّا عمرو ، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف .

(وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو لكنّ . فمذهب

(١) ج : فعلا ، وهو وهم .

(٢) هذا مذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . المصع ١٣٥/٢ .

يونس (١) أنها ليست بعاطفة ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها ، قال (٢) تعالى : ما كان محمدٌ أباً أحداً من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين (٣). فرسولُ الله معطوف على خبر كان ، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف (٤) .

ومذهب سيويه أنها عاطفة لأنها إذا دخل عليها حرف العطف تخلتصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ (٥) . فإن قيل : إنَّ العرب لا تستعمل لكن إلا مع الواو ، فالجواب : إنه قد حكى من كلامهم : ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ ، بغير واو .

فإن قيل : فلعل لكن هنا غير عاطفة وطالح هنا محمول على إضمار فعل للدلالة ما تقدم عليه كأنه قيل : لكن مررت بطالحٍ . فالجواب : إن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١٢٠ رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ..... (٦)

يريد : رُبَّ رَسَمٍ دَارٍ . أو في نادر كلام لا يقاس عليه نحو : خير عافاك الله (٧) يريد : بخير عافاك الله ، (فتبين إذن أن الصحيح في لكن أنها من حروف العطف .

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء . وحبيب اسم أمه . كان امام نحاة البصرة في عصره ، أخذ عنه الكسائي والفراء وسيويه وغيرهم توفي عام ١٨٢ هـ . السيرافي ٢٧ الزبيدي ٤٨ ، ياقوت ٦٤/٢٠ . وانظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار .

(٢) ج : بقوله . (٣) الا حزاب ٤٠ .

(٤) التصريح ١٣٥/٢ .

(٥) الكتاب ٢١٦/١ ، المقتضب ١٢/١ ، الانصاف مسألة ٦٨ .

(٦) عجزه : كدت اقضي الغداة من جلله .

وهو لجميل بثينة ، من جلله : من أجله ، وقد روى بها ، والرضي يراه شاذاً في الشعر

لا ضرورة ، شرح السبع ٣٩ ، الخصائص ٢٨٥/١ . ١٥٠/٣ ، الصحاح : جلل ،

المفنى ١٢٩ ، ١٤٥ ، العيني ١٢٦ ، الخزانة ١٩٩/٤ ، الديوان ١٨٧ .

(٧) حكى هذا عن روبة ، وكان اذا سئل : كيف أصبحت يقول : خير عافاك الله ، وانظر

الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ .

وقسم لاختلاف بينهم أنه من حروف العطف وهو ما بقي . قال الأستاذ (١) :  
 وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس» واستدلوا على ذلك بقوله :  
 ١٢١ وإذا وُلِّيتَ قرصاً فاجزِهِ . إنما يجزي الفتى ليسَ الجَمَلُ (٢)  
 / فالجمل عنده معطوف على الفتى (٣) بليس ، كأنه قال : لا الجَمَلُ ، وهذا [٣٢ظ]  
 لاحجة فيه لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبره محذوف لفهم المعنى ،  
 كأنه قال : ليس الجمل جازياً . (٤) وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة  
 الشعر نحو قوله :

١٢٢ لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مَجِيرٌ (٥)  
 يريد : ليس في الدنيا مجيرٌ ، فحذف في الدنيا وهو الخبر ، لفهم المعنى .

وزاد الكوفيون في أدوات العطف : كيف وأين وهلاً ، واستدلوا على ذلك  
 بأنَّ العرب تقول : ما أكلتُ لحمًا فكيفَ شحمًا ، وما يُعجبني لحمٌ فكيفَ  
 شحمٌ ، ولقيتُ زيداً فأينَ عمراً ، وهذا زيدٌ فأينَ عمروً ، وضربتُ زيداً  
 فهلاً عمراً ، وجاءك زيدٌ فهلاً عمروً ، وقالوا : فمجنى الاسم الذي بعد هذه  
 الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف (٦) :

(١) يريد به شيخه الشلوبين ونسب هذا القول للكوفيين . التصريح ١٣٥/٢ .

(٢) للبيد من قصيدة الشاهد ١١٩ . وروى في الكتاب والمقتضب : غير الجمل ولا شاهد فيه . الكتاب  
 ٣٧٠/١ ، المقتضب ٤١٠/٤ ، مجالس ثعلب ٤٤٧ ، الميداني ١٦/١ ، الخزانة ٦٨/٤ ،  
 ٤٧٧ ، الديوان ١٧٤ .

(٣) ج : على المعنى ، وهو تحريف .

(٤) ر : جائزاً . وهو تحريف ، وهذا التخريج نقله ثعلب عن سيويه وقدر الخبر ( يجزي )  
 مجالس ثعلب ٤٤٧ .

(٥) لعبد الله بن أيوب التيمي ( مخضرم ، من قصيدة في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة  
 العباسية . وروى عجزه : كنت المجير له وليس مجير شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠ ،  
 مقطعات من مرث ١١٥ الخزانة ٤٧٧/٤ .

(٦) وزادوا فيها أيضاً : أى والا ولولا وحتى ، ونقل السيوطي أن العطف بكيف لم يقل به  
 من الكوفيين الاشماء وحده . الطمع ١٣٨/٢ ، المغني ٢٢٧ .

قلت : وهذا خطأ ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض . وهم يقولون : ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأة؟ ولا يقولون : فكيفَ امرأة (١) ، فدل ذلك على أنها ليست بعاطفة ، وأنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل ، فكأنَّك قلت : فكيفَ آكلُ شحمًا؟ و فكيف يُعجِبُنِي عمرو؟ و فأينَ ألقىَ عمراً؟

وأما فأينَ عمرو؟ فعمرو مبتدأ وأين في موضع خبره فكأنَّك قلت : فهلاً لقيتُ عمراً و فهلاً جاء عمروُ فإن قيل : فهلا قلت : فكيف امرأة ، على تقدير : فكيفَ مررتُ بامرأة؟ فالجواب : إنَّ إضمار الخفض وبقاء عمله لا يجوز كما تقدم الا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام . ومما يدلُّ على أنَّ كيف وهلا وأين ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء . قال الأستاذ : والحروف المذكورة تنقسم قسمين : قسم يَشْرَكُ في اللفظ والمعنى وقسم يَشْرَكُ في اللفظ لا في المعنى . فالذي يَشْرَكُ في اللفظ والمعنى هو الواو والفاء وثُمَّ وحتى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام القومُ حتى زيدٌ ، وقام زيدٌ فعمروُ أو ثُمَّ عمروُ ، فإنَّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الاعراب والقيام ؟ والحروف المُشْرِكَة في اللفظ لا في المعنى ما بقي ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمرو أو قام زيدٌ لا عمروُ فإنَّ القائم أحدهما والآخر ليس كذلك وكذلك سائر ما بقي .

قال الأستاذ : فأما الواو فللجمع بين الشئيين من غير ترتيب ولا مهلة . فاذا قلت : قام زيدٌ وعمروُ ، احتمل الكلام ثلاثة معانٍ ، أعني أن يكون زيدٌ قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيدٍ بجملة أو غير مهلة ، وان يكونا قاما معا .

(١) الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ .

وزعم بعض الكوفيين أنّها للترتيب ، فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ  
فالقائم أولاً - على مذهبه - زيد وعمرو بعده بلا مهلة . واستدلوا (١)  
بقوله تعالى : إذا زُلزِلت الأرضُ زلزالها وأخرجت الأرضُ أثقالها (٢)  
قال : فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقالها والواو (٣) هي التي دلّت  
على ذلك (٤).

قلت : وهذا عندنا خطأ ، وإنما فهم أن زلزالَ الأرضِ قبل (٥) إخراجها  
أثقالها / من طريق المعنى . والذي يدل على أن الواو ليست بمنزلة / [٣٣ و]  
الفاء أنّها لو كانت بمنزلتها لم يجز : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، كما لا يجوز  
اختصم زيدٌ وعمروٌ . ومما يدل أيضاً على أن الواو لا ترتب قول أمية  
بن أبي الصلت :

١٢٣ فَمَلَأْنَا أَنْنَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينَ صِدِّيقِنَا وَالنَّبِيِّ (٦)  
ولو كانت أيضاً للترتيب لقدم النبي صلى الله عليه وسلم على الصديق لشرفه.  
وقول الآخر أيضاً ، وهو حسان بن ثابت .

١٢٤ بهاليلُ منهم جَعْفَرٌ وابنُ أمية عليٌّ ومنهم أحمدُ الْمُتَخَذِرُ (٧)  
ولو كانت للترتيب لقدم النبي صلى الله عليه وسلم على جعفر وابن أمية .  
وقوله :

١٢٥ فَقَلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْرِهِ وَأَرْدَفَ اعْجَازَ أَوْنَاءِ بَكْلِكَالِ (٨)

- (١) ر : واستدل .  
(٢) سقطت ( والواو ) من ج .  
(٣) ر : من قبل ، وهي زيادة .  
(٤) (٢) سورة الزلزلة : ٢٤١ ،  
(٤) التصريح ١٣٥/٢ ، المسع ١٢٩/٢ .  
(٥) ر : من قبل ، وهي زيادة .  
(٦) نسبة المبرد للصلتان العبدي . وهو ليس في ديوان أمية ، قال المبرد : وهو في الواو جائز  
أن تبدأ بالشيء والمقدم غيره ، الكامل ١٨٣/٣ .  
(٧) البهلول ، السيد الشريف ، قال المبرد : العرب إذا كان العطف بالواو قدمت وأخرت ، الكامل  
١٨/٢ ، ١٨٥/٣ ، مجالس ثعلب ٣٨٦ ، الديوان .  
(٨) لا مرى القيس من مملقته ، والضمير في له يعود على الليل الذي طال على الشاعر فضاقت به .  
العيني ١٣٧/٤ ، الديوان ١٥ .

ولو كانت للترتيب لقدم الكلكل وهو الصدر ثم الجوز وهو الوسط ثم الاعجاز وهي المؤخر. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: «واسجدى واركعى (١)» ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ما ادعيناها أنها لغير الترتيب .

وحتى بمنزلة الواو في انها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فاذا قلت : قام القوم حتى زيد ، احتمال أن يكون القائم أولا زيدا (٢) وأن يكون القائم أولا القوم ، بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونوا قاموا في وقت واحد . إلا أنها تفارق الواو في أن مابعدا لا يكون أبدا الا جزءا مما قبلها ، فلو قلت قام زيد حتى عمر ، لم يجوز ، لان عمرا ليس بعض زيد ، وأن يكون مابعدا إما حقيرا أو عظيما ، فلا تقول : قام القوم حتى زيد إلا وزيد عظيم أو حقير . فمثال العظيم : خرج الناس حتى الأمير ، ومثال الحقير استنت الفصال حتى القرعى (٣) . والقرعى هي التي أصابها القرع وهو جذرى الفصال . وقولهم : كل شيء يحب ولده حتى الحبارى لأن الحبارى توصف بالحمق .

وأما الفاء فيها خلاف . فمذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع ، والقراء موافق لهم في أنها للترتيب إلا في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فأنها لا تكون عنده اذ ذاك مرتبة . وذلك نحو قولك أعطيتني فأحسننت إلى ، وأحسننت إلى فأعطيتني ، يجوز أن يتقدم عنده الأحسان على الإعطاء وان كان الأحسان إنما وقع بعد الاعطاء ، لأن الاعطاء سبب الأحسان ، وهو إحسان في المعنى (٤) .

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) ج ، ر : زيد ، وهو وهم .

(٣) هذا مثل يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره . الميداني ١/٣٣٣ .

(٤) انظر مع الهوامع ١٣١/٢ ، والتصريح ١٣٨/٢ وقد نقل السيوطي والازهري ان القراء أنكر الترتيب في الفاء مطلقا .



وذهب الجرمي أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فإنه زعم أنك تقول عفا موضع كذا فموضع كذا فكذا (١) وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد . ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر إنما نزل في هذه الأماكن في وقت واحد (٢) . وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لا ترتب بمنزلة الواو (٣) .

والصحيح من ذلك يكلف القول الأول على ما بين (٤) .  
واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى :

فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله (٥) . وبقوله جل ذكره : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا (٦) . فقدم الأهلاك على مجيء البأس ، وقدم القراءة على الاستعاذة ، ومعلوم أنهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الأهلاك (٧) وهو / الأهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعا [٣٣ظ] وهي قراءة في المعنى .

ولاحجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون قرأت بمعنى أردت أن تقرأ لأن العرب قد تقول : فعَل فلان ، بمعنى قارب أن يفعل أو أراد أن يفعل فمن ذلك قولهم : قد قامت الصلاة ، أي قد قرب قيامها أو أريد قيامها . ومنه قول الفرزدق :

١٢٦ إلى ملك كادَ النجومُ لِفَقْدِهِ يَقَعْنَ وِزَالَ الرَّاسِيَاتِ مِنَ الصَّخْرِ (٨)  
يريد واردة الراسيات من الصخر أن تزول ، أو قاربت أن تزول .  
فيكون التقدير : فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله ، وتكون الفاء إذ ذاك باقية على بابها من الترتيب .

(١) ج : عفى موضع كذا فكذا ، وفي نسخة بحاشية ج : عفى موضع كذا الموضع .

(٢) انظر مع الهوامع ١٣١/٢ . (٣) انظر ص ٢٢٨ تعليق ٤ .

(٤) في نسخة في حاشية ج : نذكر . (٥) النحل : ٩٨ .

(٦) الأعراف : ٤ (٧) ر : الأهلاك .

(٨) من قصيدة في رثاء بشر بن مروان وهي ليست في الديوان وروى على ملك . وفي المعنى : كاد الجبال لفقده تزول ، المعنى ٧٦٧ .

وأما قوله تعالى : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا (١) . فيحتمل أمرين ، أحدهما أن تكون كما تقدم ، كأنه قال : اردنا إهلاكها فجاءها بأسنا .

والآخر : أن يريد بقوله تعالى : أهلكناها ، أنه أهلكها هلاكاً (٢) من غير استئصال ، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . وعلى مثل هذا يتخرج ماجاء من هذا النوع . واستدل الجرمي على أنها ترتب في الأماكن بقول النابغة :  
١٢٧ عفا ذو حسي من فرتني فالقوارعُ فجنبنا أريك فالتلاع الدوافع (٣)  
ومعلوم أن هذه الأماكن لم تعف على ترتيب ، إذ الوقوف على مثل هذا صعب متعذر أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير مهلة بينهما . وبما (٤) ذكرناه أولاً من قول العرب : نزل المطر مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا ، وان كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد .

والصحيح أن الفاء قد استقر لها الترتيب ، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقر لها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن تجعل الترتيب بالنظر إلى الذكر ، وذلك أن قولهم عفا موضع كذا فموضع كذا فموضع كذا ، قد لا تحضره أسماء الأماكن في حين الأخبار دفعة واحدة ، فهو (٥) في حين الأخبار متذكر لها متبعا ٦ ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولاً وما تأخر في ذكره

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) كذا في الأصول والوجه إهلاكاً

(٣) مطلع قصيدة اعتذارية ، ورواية الديوان والجمهرة : عفا حسم وما هنا رواية أبي عبيدة ،

ذو حسي : بلد في بلاد بني مرة ، فرتني اسم امرأة ويريد من منازلها . القوارع :

جمع فارعه وهي أعلى الجبل . أريك : موضع في ديار غني بن يعصر ، وقيل في بلاد بني ذبيان .

التلاع : مجارى الماء إلى الأودية . الدوافع : التي تدفع الماء إلى الوادي . جمهرة اللغة

٩٩/٢ . الاضداد لابن الطيب : ١٠٨ الخزائن ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : وإنما ، وهو تحريف . (٥) ر : فيبقى .

(٦) كذا ولعل العبارة : يتذكرها متبعا .

أتى به بالفاء ، وتجعل الفاء منبثه عن هذا المعنى لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى .

واستدل من ذهب إلى أنها لا ترتب في جميع الأماكن (١) بما استدل به الفراء والجزمي ، إلا أنهم حملوا سائر الأماكن على ذلك . والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء ان العرب تقول : اختصم زيد وعمرو ، ولا تقول : اختصم زيد فعمرو . فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب ان يجوز في مثل هذا العطف (٢) بالفاء .

وأما «ثم» فللجمع والترتيب والمهلة . فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالقائم أولا زيد وعمرو بعده بمهلة . وزعم بعضهم (٣) أنها بمنزلة الواو لا ترتب واستدل على ذلك بقوله تعالى : خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (٤) ومعلوم أن جعل زوج آدم منه إنما كان قبل خلقنا (٥) . وبقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم (٦) . ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان قبل خلقنا وتصويرنا [٣٤و] . فدل ذلك على أن ثم بمنزلة الواو . ولا حجة في شيء من ذلك . أما قوله تعالى ثم جعل منها زوجها . فالفعل الذي هو جعل معطوف على ما في «واحدة» من معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدثت ، أي أفردت ثم جعل منها زوجها . ومعلوم أن جعل زوجها منها إنما كان بعد إفرادها . وأما قوله تعالى : ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . فمعطوف على خلقناكم إلا أن الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى ، كأنه قال : ولقد

(١) يريد بالأماكن هنا الأحوال .

(٢) ر : اللفظ .

(٣) هو قطرب كما في جمع الهوامع ١٣١/٢ .

(٤) في الاصل : هو الذي خلقكم ، وهو التباس بآية الأعراف ١٨٩ ، وانظر الزمر ٦ .

(٥) ج ر ، خلقها ، وهو تحريف . (٦) الأعراف : ١١ .

خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَا أَبَاكُمْ ثُمَّ قَلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ . ومعلوم انَّ  
أمر الملائكة بالسجود انما كان بعد خلقه وتصويره . ومما يدل على فساد  
مذهبهم انَّ ثمَّ لو كانت بمنزلة الواو لحاز : اختصم زيد ثم عمرو كما  
يجوز : اختصم زيد وعمرو ، بالواو . فامتناع ذلك دليل على أنها ليست  
بمنزلة الواو .

وأما «إمّا» فلها ثلاثة معان : الشك ، وذلك نحو قولك : قام إمّا زيد  
وإمّا عمرو ، اذا كنت لاتعلم القائم منهما .

والأبهام : نحو قولك : قام إمّا زيد وإمّا عمرو ، اذا كنت قد علمت  
القائم منهما إلا أنك قصدت الأبهام على المخاطب .

والتخيير : نحو قولك : خذ من مالى إمّا ديناراً وإمّا درهماً .

والأفصح فيها كسر همزتها . وقد حكى فتحها قليلاً . وانشدوا في ذلك :

١٢٨ تَنْفَعُهَا أَمَا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَا صَبَا جُنْحِ الظَّلَامِ هَبُوبِ (١)  
بفتح الهمزة ، لكن (٢) ذلك قليل جداً .

وكذلك أيضا الأفصح فيها أن تستعمل مكرره . وقد تستعمل بخلاف ذلك  
وذلك اذا كان في الكلام ماينفي عن تكرارها نحو أو وإلا ، فمن ذلك  
قول المُثَقَّبِ :

١٢٩ فأما أن تكون أخى بحق فاعرف منك غثي من سميني (٣)  
والا فاطرحني واتخذني عدواً أتقيك وتقييني

(١) لأبي القمقام كما في الخزانة ، ورواية الفراء . أيما ، بابدال الميم الأولى ياء في الموضع ،  
عربة : باردة ، من العرى وهو البرد . جنح الظلام يريد به جنح الليل وهو طائفة منه .  
الخزانة ٤٣٢/٤ . الدرر اللوامع ١٨٢/٢ .

(٢) ر : ولكن .

(٣) من قصيدة مفضلية ، ولم ولم يعرف المخاطب بالبيتين . الغث من اللحم : المهزول ، ومن الحديث :  
الردى . و من الأولى ابتدائية والثانية للبدل . المفضليات ٢٩٢ ، شرح المفضليات ٥٧٤ ، الشعر  
والشعراء ٣١١ ، ١٦٧ ، ابن الشجري ٣٤٤/٢ ، المغني ٦٣ ، العيني ١٤٩/٤ ، الخزانة ٤٢٩/٤ .

فلم يكرر إمّا استغناءً عنها بالا .

وقد تستعمل غير مكررة وان لم يكن في الكلام ما بغنى عن تكرارها ، وذلك قليل جدا . فمن ذلك قوله :

١٣٠ تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالها (١)  
يريد تُهاضُ إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ . وقال الآخر :

١٣١ سَقَّتُهُ الرِوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَبْعَدَ مَا (٢)  
فحذف «إمّا» من الأول ثم حذف ما من الثانية (٣) لأن إمّا مركبة من إن  
وما ثم أدغمت النون من إن في الميم من ما . . .

أما أو فلها خمسة معان : الشك نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، اذا كنت لا تعلم القائم منهما ، إلا أن الفرق بين أو في الشك وبين إمّا أنك بنيت كلامك على الشك في إمّا ابتداءً وأنتك في أو بنيت كلامك على اليقين فقلت : قام زيدٌ ، ثم أدركك (٤) الشك فقلت : أو عمروٌ .

والإبهام : نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، وأنت تعلم القائم منهما إلا أنك أبهمت على المخاطب .

والتخيير نحو قولك : خُذْ مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ حَبَّةً .

والإباحة نحو قولك : جالِسِ الحَسَنَ (٥) أَوْ ابْنَ سِيرِينَ .

(١) للفرزدق . والضمير في تهاض يعود على نفسه ، وهاض العظم : كسره بعد الجبر . ووهم العيني فنسبه لذي الرمة ، معاني القرآن ١/٣٩٠ ، المغني ٦٢ ، العيني ٤/١٥٠ ، الخزانة ٤/٤٢٧ ، الديوان ٦١٨ .

(٢) للنمر بن تولب الصحابي ، وروى في مجاز القرآن : سقتها ، والضمير يعود على عين ماء يألفها وعل وهي في جبل حصين ، الرواعد : السحب المطيرة مع رعد . الصيف : مطر الصيف . قوله من خريف ، أي من مطر خريف . والأصمعي والمبرد يريان أن «أن» شرطية . الكتاب ١/١٣٥ ، مجاز القرآن ٢/٢٣٠ ، الخصائص ٢/٤٤١ ، المغني ٦١ ، العيني ١/٥٧٥ ، الخزانة ٤/٤٢٤ .

(٣) ر : الثاني ، وفي حاشية ج ، ر : من الثاني أي من خريف .

(٤) ر : أدركت ، وهو تحريف . (٥) ج ، ر : الحسين ، وهو تحريف والمثال مشهور في كتب النحو ، والحسن هو ابن يسار البصري الفقيه المحدث المشهور توفي عام ١١٠ هـ ، وابن سيرين هو محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف ، توفي عام ١١٠ هـ .

والفرق بين الإباحة في أو والتخيير أنك لا يجوز لك الجمع بين الشئيين في التخيير فلا يجوز للمخير الجمع بين أخذ الحبة والدينار معاً ، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً ، لأنه إنما أراد جالس هذا/الصنف من الناس أي [٣٤ظ] جالس الفضلاء . وكذلك لو قال : جالس الفقهاء أو النحويين ، بلحاز له أن يجالسهما معاً ، لأنه إنما أراد أن يقول له : جالس هذا الصنف من الناس ، أي جالس العلماء .

فإن قيل : هل بين أو التي للإباحة وبين الواو فرق (أو يجوز الجمع بين الشئيين كما يجوز مع الواو؟) (١) . قلت : الفرق بينهما أنه لو قال له : جالس الحسن وابن سيرين ، لم يجوز له مجالسة أحدهما دون الآخر ، وإذا قال له : جالس الحسن أو ابن سيرين ، جاز له أن يجالسهما معاً أو أحدهما أو أن يجالسهما وغيرهما ممن هو مثلهما في الفضل .

والتفصيل : نحو قوله تعالى : وقالوا كونوا هوداً أو نصارى (٢) . ألا ترى أن أو هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشك ، لأنه ليس من الأمم من يُخَيَّر بين اليهودية والنصرانية ولا من أباحهما معاً ولا من شك فيهما بل اليهود يقولون : كونوا هوداً ، والنصارى يقولون : كونوا نصارى .

وكذلك أيضاً الإبهام غير متصور هنا وقصد كل طائفة من الملتين الحض على اتباع ملتها ، وتعلم أن ذلك هو (٣) الحق في زعمها ، فلم يبق إلا تكون أو للتفصيل .

وذلك أن الله تعالى أخبر عن اليهود والنصارى بأنهم قالوا ، ثم فصل ما قالت اليهود مما قالت النصارى .

فهذه جملة معاني « أو » وزاد الكوفيون في معانيها . معنيين :

(١) في حاشية ج : هذا ليس في بعض النسخ ، ولعله تفسير .

(٢) البقرة : ١٣٥ . (٣) ر : أنة .

أخذها : أن تكون للجمع بمنزلة الواو (١) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٣٢ فلو كان البكاءُ يردُّ شيئاً بكيتُ على بُجَيْرٍ أو عَفَاقٍ (٢)  
على المرأَيْنِ إذ هلكا جميعاً لِشأنِهِمَا بِشَجْوٍ واشتِيَاقٍ

قالوا : بكيتُ على بُجَيْرٍ وعَفَاقٍ . بدليل قوله بعد ذلك : على المرأَيْنِ ، الا ترى أنَّ المرأَيْنِ بدل من بُجَيْرٍ وعَفَاقٍ ، كأنَّه قال : بكيتُ على المرأَيْنِ . قلت : يحتمل أن تكون أو هنا للتفصيل ، كأنه قال : بكيتُ على بجير تارةً وعلى عفاق أخرى ، ثم فصل بأوبكاءه على بجير من بكائه على عفاق . والمعنى الثاني : أن تكون بمنزلة بل ، واستدلوا بقوله :

١٣٣ بدتْ مثل قرنِ الشمسِ في رَوْنِقِ الضُّحَى وصورِ تها أو أنتِ في العينِ أَمَلِحُ (٣)  
قالوا : معناه بل أنتِ في العينِ أَمَلِحُ ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني ، قلت : والصحيح أنَّ أو هنا للشك ، ويكون المعنى أبداع ، كأنه قال : لأفراطٍ شبهها بقرنِ الشمسِ لا أدري هل هي مثلها أو أَمَلِحُ ، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه (٤) فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة .

١٣٤ فياظبيةَ الوعساءِ بينَ جُلاجلٍ وبينَ النقا آ أنتِ أم أمٌ سالمٍ (٥)

(١). ووافقهم الأخفش وأبو عبيدة وقطرب والجرمي وابن مالك. مجاز القرآن ١٤٨/٢ ، معاني القرآن ٧٢/١ ، ٣٩٣/٢ ، الأضداد لابن الانباري ٢٨٢ ، مجالس ثعلب ١١٢ ، الخصائص ٤٦١/٢ ، الانصاف م ٦٧ .

(٢) نسبهما ابن بري لمتهم بن نويرة ، وبجير أخو عفاق . ويقال : عفاق . وهو ابن مليك أو ابن أبي مليك وهو عبدالله بن الحارث بن عاصم ، وكان بسطام بن قيس أغار على بني يربوع فقتل عفاقاً وقتل بجيرا أخاه بعد ذلك بعام وأسر أباهما ثم أعتقه الأضداد ٢٨٠ ، اللسان : عفق . (٣) نسبة ابن جني لذي الرمة وليس في ديوانه ، ولم ينسبه الفراء . قرن الشمس أعلاها وهو أول ما يظهر منها في الشروق . وصورتها معطوف على قرن معاني القرآن ٧٢/١ ، الأضداد ٢٨٢ ، الخصائص ٤٥٧/٢ ، المحتسب ٩٩/١ ، الانصاف : ٢٥٤ ، الخزانة ٤٢٣/٤ .

(٤) ورد هذا التوجيه في الخصائص ٤٥٨/٢ ، والانصاف ٢٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه والمبرد على ادخال الألف بين الهمزتين كراهية اجتماعهما في أنت . الوعساء موضع بين الثعلبية والبخريرية وهي شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع . النقا : كتيب الرمل . الكتاب ١٦٨/٢ ، المقتضب ١٦٣/١ الكامل ٥٥/٣ ، الخصائص ٤٥٨/٢ ، ابن الشجري ٣٢١/١ ، المفصل : ٢٥ شواهد الشافية ٣٤٧ ، الديوان ٦١٢ .

ألا ترى أن قوله : أأنت أم أم سالم ، أبلغ من أن يقول : هي كأنها أم سالم ، لأن الشك يقتضى افراط الشبه حتى يلتبس أحد الشئين بالآخر .

وكذلك أيضاً استدلوا بقوله تعالى : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون (١) . قالوا معناه : بل يزيدون (٢) ، ولا يتصور هنا الشك لأن الشك (من الله تبارك وتعالى (٣) مستحيل (٤) .

قلت : والجواب عن هذا أن الشك قد يرد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطبين ، كأنه قال : وأرسلناه إلى مائة ألف ، جمع تشكُّون في مبالغه ، فيكون نظير قوله تعالى : فقولا له قولاً ليلاً لعلَّه يتذكر أو يخشى (٥) . والله تعالى قد علم أنه لا يتذكر ولا يخشى ، كأنه قال له - وهو أعلم - لعلَّه يتذكر أو يخشى على رجائكما وطمعكما (٦) .

ويحتمل أن تكون « أو » من قوله : أو يزيدون ، للإبهام .

وأما أم فتكون متصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة (٧) يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها إلا الجملة وتقدر وحدها ببل والهمزة وجوابها نعم أولاً ، ومثال ذلك : أقام زيد أم عمرو قائم ؟ وقام (٨) زيد أم عمرو منطلق ؟

فأم في المسألة الأولى قد تقدمها الاستفهام وفي الثانية الخبر ، ووقع بعدها في المسألتين جملة ، وتقدر فيهما ببل والهمزة كأنك قلت : بل عمرو قائم ، أو بل أبكر منطلق ، وجوابها نعم أولاً ، ألا ترى أن القائل : عمرو قائم ؟ وأبكر منطلق ؟ أن جوابه نعم أو لا .

(١) الصفات ١٤٧ .

(٢) في حاشية ج : واحتجوا بانرواية عن ابن عباس في قوله وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ، قال : كانوا مائة ألف وبضعة . وأوتعني ألف . قال السيرافي رحمه الله : أو فيها على وجهين ، على الإباحة وعلى الإبهام ، كأنه قال : جمع كبير يحزره بعض الحزار بمائة ألف وبض بأكثر .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

(٤) ر : يستحيل .

(٥) سورة طه : ٤٤ .

(٦) ليست في ج .

(٧) ج ، ر : المتصلة ، وهو تحريف .

(٨) ج : وأقام . والهمزة زيادة .



وسُمِّيَتْ أم هذه المنفصلة لأنَّ ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها ، وليست بعاطفة ، لأنَّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد . والمتصلة لا يتقدمها إلاّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاّ المفرد أو ما هو في تقديره وتقدير مع الهمزة بأيّ . وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء . ومثالها : أقام زيدٌ أم عمرو فأمّ هذه قد تقدّمتها الهمزة ووقع بعدها عمرو وهو مفرد ، وتقدر مع الهمزة بأيّ كأنه قال : أيّهما قام زيدٌ أم عمرو؟ وجوابها أحدُ الشيئين (وهو زيدٌ أو عمرو) (١) أو الأشياء إن قلتَ : أقام زيدٌ أم عمرو أم جعفرٌ أم خالدٌ؟ ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها : أقام زيدٌ أم قعداً؟ تريد أيّهما فعل ، القيام أم القعود؟ فوقع أم قعداً موضع القعود في المعنى ، وهذه هي العاطفة لأنَّ ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول . فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

١٣٥ تقول عجوزٌ مدرجيٌ مُترّوحاً      على بابها من عند أهلي وغاديا (٢)  
أذو زوجةٍ في المصر أم ذو خصومةٍ      أراك لها بالبصرة العام ثاوريا  
فقلت لها : لا إنَّ أهلي جيرةٌ      لأكثبةٍ الدهنا جميعاً وماليا  
فأجاب أم من قوله : أذو زوجةٍ أم ذو خصومةٍ وهي المتصلة (٣) بقوله : لا ، وهي متصلة ، ألا ترى أنّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد؟ فالجواب : إنَّ قوله : لا ، جواب لاعتقادها وذلك أنّها لم تسأل بأم المتصلة إلاّ بعدما قطعت في ظنّها أنّه إما ذو زوجةٍ وإما ذو خصومةٍ ، فأجابها عن ذلك بلا ، كأنه قال : لستُ ذا زوجةٍ ولا ذا خصومةٍ . ولو كان سؤالها بأم سؤالاً صحيحاً لم يكن الجواب إلاّ بأن يقول : ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . مدرج : من درج يدرج أي مشى . ويقال للصبي درج إذا بدأ المشي . الدهنا : مقصور ومدود ، بلاد نجد وهي من مواطن تميم . الكامل ٥٤/٢ أمالي الزجاجة ٨٩/الأضداد لأبي الطيب ٣٣٩ ، الديوان ٦٥٣ .

(٣) ر : المصدرية ، تحريف .

فان قال قائل : فلعل أم هذه منفصلة ويكون ذو خصومة خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال أم أنت ذو خصومة ، فيكون مابعدا جملة ولذلك أجاب لا . فالجواب : ان أم المنفصلة إنما يجاب مابعدا خاصة لان ما قبلها مضرب عنه فلا يحتاج إلى جواب ، وهو هنا قد أجاب عن قولها : أذو زوجة ؟ وعن قولها : أم ذو خصومة ؟ فنفي أن يكون ذا زوجة بالمصر بقوله : إن أهلي جيرة لأكثبة الدهنا ، ونفي أن يكون ذا خصومة بقوله : / [ ٣٥ ظ ]

وما كنتُ مُذَّ أَبصرتني في خصومة ..... (١)  
فلم يبقَ الا أن يكون محمولا على ما ذكرنا .

والأحسن في أم المتصلة (٢) أن توسط مالا تسأل عنه وتوخر أحد المسئولين عنهما وتقدم الآخر فتقول : ازيدُ قامَ أم عمرو ؟ فتوسط قامَ لانتك لاتسأل عنه . وقد يجوز تقديم مالا تسأل عنه وتأخيره فتقول : ازيدُ أم عمرو قائم (٣) أو اقائم (٣) زيدُ أم عمرو ؟ الا أن الأوضح ما ذكرناه أولا .

وكذلك تقول : أقامَ زيدُ أم قعدَ ؟ فتوسط زيدا ، لانتك لاتسأل عنه وقد يجوز تقديمه وتأخيره فتقول : أقامَ أم قعدَ زيدُ ؟ وأزيدُ قامَ أم قعدَ ؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتصلة لفهم المعنى ، وذلك قليل فتقول : قامَ زيدُ أم عمرو ؟ تريد : أقامَ زيدُ أم عمرو ؟ ومن ذلك قوله :  
١٣٦ لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ (٤)  
يريد : أسبعِ رمينَ الجمرَ ؟

(١) عجزه : أراجع فيها يابنة الخير قاضياً

(٢) ر : المنفصلة ، وهو تحريف (٣) ر : قام .

(٤) امر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان :

فوالله ما أدري وإني لحاسب بسبعِ رميت . . . . .

والجمر والحمار هي الحصيات التي يرميها الحاج في منى وهي من مناسك الحج . وسيبويه والمبرد

يريان حذف الهمزة هنا ضرورة والأخفش يقيه في الاختيار عند أمن اللبس . الكتاب ١/٤٥٨ ،

إصلاح المنطق ٥ ، المقتضب ٣/٢٩٤ ، الكامل ٢/٢٤٥ ، ٣/١٧٨ ، ابن الشجري ١/٢٦٦ ،

المفصل ٣٢ ، الخزائن ٤/٤٤٧ ، الديوان ٢٥٧ .

وأما بل ولا بل : فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد ، فإن كان  
الواقع جملة كانا حرفي ابتداء وكان معناه الإضراب عن الأول واثبات  
القصة التي بعدهما ، فتقول : قام زيد بل قعد عمرو ولا بل قعد  
عمرو ، وما قام زيد بل خرج بكر ، وإن كان الواقع مفردا كانا حرفي  
عطف .

ولا يخلو أن يقع بعد إيجاب (١) أو نفي ، فإن وقعا بعد إيجاب (١) كانا  
للإضراب في حق الأول والاثبات (٢) في حق الآخر ، نحو قولك : قام زيد بل  
عمرو ، فأضربت عن القيام في حق زيد وأثبتته في حق عمرو .

وان وقعا بعد نفي فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حق الأول والإيجاب  
في حق الثاني ، كما كان ذلك بعد الأيجاب نحو قولك : ما قام زيد بل عمرو ،  
ومعناه عنده : بل قام عمرو (٣) . والمعنى عند المبرد الأضراب في حق الأول  
وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني ، فاذا قلت : ما قام زيد بل عمرو ،  
فالمعنى عنده : بل ما قام عمرو ، فأوجبته في حق الثاني نفي القيام الذي  
أضربت عنه في حق الأول ، ويجوز عنده ما ذهب إليه سيبويه (٤) .

والصحيح أن الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنه كلام  
العرب وما انفرد به لا يحفظ (له ما يدل عليه) (٥) .

وأما لا : فلا يخرج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب  
وذلك نحو قوله : يقوم زيد لا عمرو . ف«لا» أخرجت عمراً من القيام الذي  
دخل فيه زيد .

(١) ر : المجاب ، وهو تحريف . (٢) ر : للاثبات .

(٣) أنظر الكتاب ١ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٤) مانسة المصنف للمبرد من مخالفة سيبويه نسبه له أيضاً ابن هشام والسيوطي وليس في المقتضب

ما يزيده . المقتضب ١ / ١٢ ، ٤ / ٢٩٨ ، المغنى ١٢٠ ، مع الهوامع ٢ / ١٣٦ .

(٥) ر : له شاهد .

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك : قام زيدٌ لاعمرٌ ، فمنهم من أجاز ذلك وهم (١) جلُّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في « معاني الحروف » واستدل على ذلك بأنَّ « لا » لا ينفي الماضي بها ، وإذا اعطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ لاعمرٌ ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، و لا قام عمرو لا يجوز ، فكذلك ما في معناه .

والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد يُنفي بها/الماضي قليلا نحو قوله تعالى: [٣٦] فلا صدَّقَ ولا صدَّقَ (٢) ، يريد : فلم يصدق ولم يُصَلِّ ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ فالأحرى (٣) أن تكون نافية له في المعنى .  
ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله :

١٣٧ كان دثاراً حلقت بلبونيه عقابٌ تنوفى لعقاب القواعل (٤)  
فعطف بـ لا بعد حلقت وهو ماضي .

واما لكن : فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد . فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وخرجت من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى ، نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمرو لم يتقم ، وما قعد بكرٌ لكن قعد عمرو . ولا يجوز أن تكون موافقة لها لا تقول ما قام زيدٌ لكن ما قام عمرو .

(١) ج ، ر : وهو .

(٢) القيامة : ٣١ . (٣) ر : فأحرى .

(٤) لا مريء القيس من أبيات قالها حين أغير على ابله فنهبت وهو جوار طيء . دثار : راعي

ابله . تنوفى : جبل مشرف ، وروى في الخصائص تنوف من غير الف ، قيل هو موضع

ببلاد طيء . القواعل : جبال صغار واحدها قاعلة ، وقيل : آكام . ورواية ثعلب أو

عقاب . مجالس ثعلب ٣٩٨ ، جمهرة اللغة ١٣٩/٣ ، الخصائص ١٩١/٣ ، المخصص

١٤٧/٨ ، المحكم ١٣١/٢ ، المستقصى ٢١/١ ، اللسان : منع ، العيني ١٥٤/٤ .

الخرانة ٤٧١/٤ ، الديوان ٩٤ .

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادة لما قبلها أو لا يجوز نحو : قامَ زيدٌ لكن خرجَ عمروٌ فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، وهذا (١) الصحيح ، لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب .

وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلا بعد نفي نحو قولك : ما قامَ زيدٌ لكن عمرو ، فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو بـ «لكن» ، ولو قلت : قامَ زيدٌ لكن عمرو ، لم يجز (٢) .

\* \* \*

واعلم أنه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط ، الأ ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض .

فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلا بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد . فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى : أسكنُ أنتَ وزوجكَ الجنَّةَ (٣) ، فانت تأكيد للضمير المستتر في اسكن ، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر .

والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع (٤) قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف لا .

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى : هو الذي يُصَلِّيَ عليكم وملائكته (٥) . فقوله تعالى : وملائكته ، معطوف على الضمير الذي في يُصَلِّيَ فلم تحتج الى تأكيد (٦) لطول الكلام ؛ عليكم الذي هو معمول لـ «يُصَلِّي» العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة .

(١) كذا في النسخ ولعله : هو .

(٢) وجوز ذلك الكوفيون فلم يشترطوا لصحة العطف بها أن يسبقها نفي . المقتضب ١٢/١ ، الانصاف مسألة ٦٨ .

(٣) البقرة : ٣٥ .

(٤) ر : بين ، وهو تعريف .

(٥) الأحزاب : ٤٣ .

(٦) ر : تأكيده .

ومثال الفصل (١) قوله تعالى : ما أشركنا ولا آباؤنا (٢) . فقوله : ولا آباؤنا ، معطوف على الضمير في أشركنا . ولم يحتاج الى التأكيد للطول بـ«لا» التي بعد الواو ، وإنما احتيج الى التأكيد أو الطول لأنهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يعطف عليه ، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه .

فإن قلت : إنما يتصور هذا إذا كان الضمير مستتراً في نحو : زيدٌ قامَ فأنتك لو قلت : زيدٌ قامَ وعمرو ، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو .  
وأما في مثل : قمتُ وعمرو ، فكان ينبغي أن لا يُحتاج الى تأكيد ولا طول لتقدم المعطوف عليه في الذكر . فالجواب عن هذا شيان :

أحدهما : أن الضمير المتصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنه قد / تنزل من [٣٦ظ] الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه سُكِّن له آخر الفعل في مثل : ضربتُ هروباً من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يُكره إلا في كلمة واحدة .  
والآخر : أنه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حذفوا الواو من يعد وأصله يَوعِد ، لاستثقال الواو بين ياء وكسرة ، ثم حذفوه في : أعيد وتعد ، حملاً على الياء .

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول الا في ضرورة الشعر (٣) ، نحو قوله :

١٣٨ قلتُ إذْ اقبلتُ وزهرٌ تهادى كنعاجِ الملا تعسفن رَملاً (٤)

- 
- (١) يريد الفصل بـ لا .  
(٢) الأنعام / ١٤٨ .  
(٣) جوز ذلك الكوفيون في الاختيار . مجالس ثعلب ١٧٤ ، الانصاف م ٦٦ .  
(٤) لعمر بن أبي ربيعة . زهر : جمع زهراء وهي المرأة البيضاء المشرقة . تعسفن الرمل : ملئ عن الطريق وركب الرمل وهو أسكن للمشي لصعوبة السير فيه . الكتاب ١ / ٣٩٠ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، الحصائص ٢ / ٣٨٦ شرح مشكلات الحناسة ٢٢٠ ، الانصاف ٢٥٢ ، العيني ٤ / ١٦١ .

فزهراً معطوف على الضمير في أقبلت ، من غير تأكيد ولا طول . وقول الآخر .  
١٣٩ ورجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ ما لم يكن وأبُّ له لُئِيلاً (١)  
فأب معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول .

وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلا بأعادة الخافض نحو قولك :  
مررتُ بكَ وبزيد . ولا يجوز أن تقول : مررتُ بكَ وبزيد (٢) . والسبب  
في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فينزل لذلك معه منزلة شيء  
واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على  
اسم وحرف ، إذ لا يُتصوَر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك  
أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله .  
وزعم المازني أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه ،  
فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز  
مثل : قام زيدٌ وعمروٌ ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروٌ وزيدٌ ، وذلك  
مستقيم .

ولا يجوز : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، لأنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ وكَ ، لم يجز ،  
فاذا قلت : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، جاز ، لأنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ وبكَ ،  
جاز .

وهذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ، والا فقد يجوز (٣)  
في باب العطف (٤) ما لا يجوز عكسه ، ألا ترى أنك تقول : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ

(١) لجرير يهجو الأختل . والرواية : رأيه مكان نفسه وهي كذلك في ر . الكامل ٢٢٢/١ ،  
الانصاف ٢٥٢ ، العيني ٤ / ١٦٠ ، الديوان ٤٥١ .

(٢) واجازة الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب والشلوين وابن مالك وابو حيان وابن  
هشام ، وانكره الفراء من الكوفيين وعده من ضرورات الشعر . معاني القرآن ١٥٢/١ ،  
الانصاف م ٦٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك ٥٥ ، التوضيح لابن هشام ١٠٤/٢ ،  
الغزاة ٢ / ٣٣٨ . وفي مجالس ثعلب أن الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكد : ٣٢٤ .

(٣) ر : يجيء . (٤) ر : المعطوف ، وهو تحريف .

وكلُّ رجلٍ وضِيَعْتُهُ ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأنَّ رَبَّ وكَلًّا لا يدخلان مباشرة إلا على النكزات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولاً .

ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١٤٠ الآن قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (١)  
وكان الوجه أن يقول : وَمَا بَيْكَ وَبِالْأَيَّامِ . وقول الآخر :

١٤١ آبَكَ آيَّةُ بِيٍّ أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَاءَبِ حَشْوَرِ (٢)  
وكان الوجه أن يقول : وَبِمُصَدَّرٍ . وقول الآخر :

١٤٢ تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوَطٌ نَفَائِفِ (٣)  
وكان الوجه أن يقول : فَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ .

وأما قوله تعالى : وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٤) . بخفض المسجد ،

وقوله تعالى : وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ (٥) ، ، بخفض

الأرحام في قراءة حمزة (٦) ، فقد يتخرج ذلك على القسم ، وقد يتخرج ذلك أن يكون من باب

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . والرواية : فاليوم قربت . ومن زائدة . قربت مشددة قيل بمعنى المخففة وقيل : معناها أخذت من أفعال الشروع . الكتاب ١ / ٣٩٣ ، الكامل ٣٩ / ٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٩ ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ١٦٣ / ٤ ، الخزانة ٣٣٨ / ٢ .

(٢) لم أشر له على نسبة . آبك : ويحك ، آيه : فعل أمر من آيه الأبل إذا صاح بها ، ومصدره التاييه وهو الدعاء . المصدر : الشديد الصدر . الجلة : المسان ، واحدها جليل . الجأب : الغليظ . الحشور : الخفيف . الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٣) لمسكين الدارمي . الغوط : جمع غائط وهو المطئن من الأرض . النفائف : جمع نفنف وهو المفازة ، وقيل : الهواء الشديد ، قال العيني : وهو الأنسب لأنه روى : وما بينها والكعب مهوى نفائف . معاني القرآن ١ / ٢٥٣ ، الحيوان ٦ / ٤٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٠١ ( التيمورية ) ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ١٦٤ / ٤ الديوان ٥٣

(٤) البقرة : ٢١٧ . (٥) النساء : ١ .

(٦) هي أيضا قراءة ابن عباس والحسن البصري كما في معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .



حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف / منابه ، [٣٧و] وذلك أيضاً قليل ،  
وسنبين الدليل على أن العرب تحذف الخافض للدلالة ماتقدم عليه فيما بعد  
إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة ، وذلك  
بثلاثة شروط .

أحدهما : أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرأ فلا تقول : وعمر  
زيد قائمان . وأنت تريد : زيد وعمر قائمان .

والآخر : أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا  
تقول : إن وعمرأ زيدا قائمان ، تريد إن زيدا وعمرأ قائمان .

والآخر : أن لا يكون المعطوف مخفوضاً ، فلا تقول : مررت وعمر  
بزيد ، تريد مررت بزيد وعمر .

فهذه الأماكن لا يجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويجوز  
فيما عدا ذلك . فمن ذلك قول الشاعر .

١٤٣ جمعت وفُحشاً غيبيةً ونميمةً ثلاث خصال لست عنها بمرعوى (١)  
يريد : جمعت غيبةً وفُحشاً ونميمةً . وقول الآخر .

١٤٤ ألا بانخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةً اللهِ السلامُ (٢)

(١) ليزيد بن الحكم الثقفى يخاطب ابن عمه . شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ ، الخصائص ٣٨٣/٢ ،

أمالي القالى ١ / ٦٨ ، ابن الشجري ١ / ١٧٧ ، الخزانة ١ / ٤٩٦ .

(٢) من ابيات لأحوص ، وقيل لا يعرف لها قائل . ورواية ثعلب : برود الضل شاعكم السلام .

ولا شاهد فيها . وكنى بالنخلة عن امرة بعينها . ذات عرق : موضع بالحجاز . وابن

جني يرى ان العطف على الضمير في عليك وهو خبر مقدم ، ولا تقديم فيه . ولا يخفى

مافيه من التكلف . مجالس ثعلب ١٩٨ ، الجمل ١٥٩ ، أمالي الزجاجي ٥٢ ، الخصائص

٣٨٦ / ٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، ابن الشجري ١ / ١٨٠ . الخزانة ١ / ٣١٢ .

- يريد : عليك السلام ورحمة الله . وقول ذى الرمة :
- ١٤٥ كَأْتَا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السِّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِيَامِ (١)  
جنوبٌ ذَوْتُ عِنهَا التَّنَاهِي فَانزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّبِيْبِ صِيَامِ
- يريد : لاحها جنوبٌ ورَمَى السفا ، ، وقول ذى الرمة أيضاً :
- ١٤٦ وَأَنْتِ غَرِيْمٌ لِأَظْنِ قَضَاءِهُ وَلَا الْعَنْزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرُ جَائِيًا (٢)  
يريد : لأظن قضاءه جائياً هو والعنزى
- فان قيل : فقد جاء التقديم في «أو» قال الشاعر :
- ١٤٧ فَاسْتَبْنَزَلْ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خِيَالْتُهَا الْكَذُوبُ (٣)  
يريد : إِلَّا أَلَمْتُ الْكَذُوبُ بِرَحْلِي أَوْ خِيَالْتُهَا ، فالجواب : إنَّ الكذوبَ  
صفةٌ لخيالتها، وقوله : أو خيالتها (٤) عطف على الضمير في ألمت ولم يحتاج  
إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور ، وهو برحلي .

\* \* \*

ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم خاصة أو

- (١) البينان في وصف رواحل ضامرة سريعة شبيها لسرعة شبيها بأولاد أحقب وهي الحمر الوحشية ، وسيت بذلك لياض موضع الحقية منها وهو مؤخرها . لاحها : ضمها . السفا : شوك البهي وهو ضرب من الحرشف . واراد بانفاسها أنوفها . التناهي : جمع تنهية وهي الغدران . السبيب : شر اذئابها . يريد أن الجنوب أنزلت بالحمر يوم حر شديد وهاجت الذباب فهي تذبذباذئابها . الكتاب ١ / ٢٦٦ ، شرح السيرافي ٢ / ٥٦٠ (التيمورية) ، المخصص ١٣ / ٢١٦ ،
- (٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة ، والخطاب لمية صاحبة الشاعر . القارظ العنزى رجل من عنزة يقال له المنخل خرج يطلب القرظ - وهو ثمر السلم - فلم يرجع ، وقيل هما رجلان . وهو مثل عند العرب يقولون : لا آتيك القارظ العنزى ، أي قد ذهب ذا فلا آتيك ، يضمونه موضع أبد الدهر . مجال ثعلب ٣٢١ ، الديوان ٦٥٢ .
- (٣) من أبيات رويت في الحماسة غير منسوبة . ونسبت في الخزانة لرجل من بني بحتري بن عنود . الخيال والخيالة : الطيف وجعلها كذوباً لما لم يتحقق فعلها وقولها . شرح مشكلات الحماسة ١٢٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، الخزانة ٢ / ٣٣٧ .
- (٤) ج ، ر : وخيالتها .

بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد  
 نحو قوله : قام زيدٌ ثمَّ واللهِ عمروٌ أو بل والله وعمرو ، وقام زيدٌ  
 في السوق ثم في الدارِ عمروٌ . ولا يجوز أن تقول : قام زيدٌ فواللهِ عمروٌ ،  
 ولا : واللهِ عمروٌ ، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُّ  
 افتقارهما فكَّرهما الفصلَ لذلك .

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعر ،  
 نحو قوله :

١٤٨ يوماً تراها كشبهِ أَرْدِيَّةِ العَصْبِ ويوماً أَدِيمِها نَغِيلاً (١)  
 ففصل بـ ( يوماً ) (٢) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها .

\* \* \*

وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا  
 يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثمَّ أو بحتى أو بغير ذلك من  
 حروف العطف ، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم  
 نحو قولك : زيدٌ وعمرٌ قاما ، زيدٌ وعمرٌ ونخالداً قاموا ، لا يجوز أن  
 تُفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلا حيثُ سمع ويكون الحذف من  
 الأولِ لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى : واللهُ ورسولُهُ أَحَقُّ أن يَرْضَوْهُ (٣)  
 كان الوجه أن يقول : يَرْضَوْهُما ، فأفرد بتقدير : واللهُ أَحَقُّ أن يَرْضَوْهُ  
 ورسوله أحق أن يَرْضَوْهُ . فحذف الأولِ لدلالة الثاني عليه .  
 ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر :

١٤٩ إنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ والشَّعْرَ الأَسْوَدَ ما لم يُعاصَ كانَ جُنُوناً (٤)

(١) للأعشى . الضمير في تراها يعود على الأرض . العصب : ضرب من البرود ، النغل : من  
 نغل الشيء إذا فسد . ويريد به هنا تهشم وجه الأرض من الجذب . الخصائص ٢/٣٩٥ ،  
 ٣٩٦ ، الديوان ٢٣٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج . (٣) التوبة : ٦٢ .

(٤) لسان بن ثابت . شرح الشباب : جدته وقوته . وكنى بالشعر الأسود عن حداثة السن ،  
 مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ ، ٢٢/٢٤ ، ١٦١ ، الكامل ٣/ ١١٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٧ ،  
 اللسان : شرح ، الديوان ٤١٣ .

كان الوجه أن يقول : مالم يُعاصياً ، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه  
تقديره : إنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ مالم يُعاصَ كان جنوناً والشَّعْرَ الأَسودَ مالم  
يُعاصَ كان جنوناً .

وحتى في ذلك بمنزلة الواو .

فإن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو ،  
فتقول :

زيدٌ فعمروٌ قاما ، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى . ويجوز أن تقول :  
زيدٌ فعمروٌ قامَ ، فتفرد وتحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وإنما جاز  
ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني وكلاهما  
حسن . وإن كان العطف بثُمَّ جاز الوجهان معاً ، والاحسن الأفراد لما في ثُمَّ  
من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني فتقول : زيدٌ ثُمَّ عمروٌ قامَ ،  
وهو الأحسن ، ويجوز أيضاً : قاما .

وان كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فأنما يكون الضمير على حسب  
التأخر خاصة فتقول : زيدٌ أو عمروٌ قامَ . وزيد لا عمرو قام .

وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنما لم يجز أن تقول : قاما ، فتجعل  
الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ،  
ألا ترى أنَّ القائمة إنَّما هو أحدهما لا غير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب  
ما تقدم إلا في أو خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه . قال الله تعالى : إن يكنْ  
غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما (١) . فأعاد الضمير على الفني والفقير لتقدمهما في الذكر .

\* \* \*

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون  
الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل .

فالوضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول إذا

(١) النساء : ١٣٥ .

وقعا في صنة الألف واللام نحو الضارب والمضروب ، فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا فتقول : جاءني الضاربُ (وقامَ) (١) ، وقامَ زيدٌ الذي ضربَ وقائم (٢) ، قال الله تعالى : إنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا (٣) فعطف وأقرضوا على الْمُصَدِّقِينَ كأنه قال : إنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا اللَّهَ .

والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لذي خبر أعني خبراً لمبتدأ أو لكان وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالا لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب أعلمت .

فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع (٤) الفعل موقع الاسم قوله : ١٥٠ فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يَبِيرُ عَدْوَهُ وَبَحَرَ عَطَاءِ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا (٥) وقول الآخر :

١٥١ باشر راعٍ وسطها لجابِرٍ باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ باتِرٍ (٦)  
يَقْصِدُ فِي أَسْوَقيها وجائِرٍ

يريد : قاصدٍ في أسوقها / وجائِرٍ . [٣٨ و]

ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله تعالى : أُولَئِكَ يَرْوُونَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنَّ (٧) . تقديره : صافاتٍ

- (١) ما بين القوسين سقط من ج ، ر .
- (٢) ج ، ر : وقام ، وهو تحريف (٣) الحديد : ١٧ .
- (٤) ج ، ر : فانه لوقوع ، وهو زيادة .
- (٥) للناطقة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر . وروى في الديوان : دهرأ . يبير : يهلك . المعابر : جمع معبر وهو المركب . العيني ١٧٦ / ٤ ، الديوان ١٣٤ .
- (٦) لم أعر على نسبة لهذا الرجز ، ورواية القراء : بت أعشيها ، وفي ر : يعشيها ، والضمير يعود على الابل . العضب : السيف القاطع . يقصد : يصيب الهدف . جائر : من جار يجوز أي مال عن القصد . يريد أن سيفه يخطئ مالا يستحق النحر كالحوامل وذوات الفصمالي معاني القرآن ٢١٣/١ ، ١٩٨ / ٢ ، المحكم ٢٠٧/٢ ، ابن الشجري ١٦٧ / ٢ ، العيني ١٧٤ / ٤ ، الخزانة ٣٤٥/٢ . (٧) الملك : ١٩ .

## قابضات (١) أي وقابضات .

ولا يجوز عطف فعل على فعل الا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماض ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان ، فتقول : زيدٌ قامَ وخرَجَ ، وزيدٌ يقومُ ويخرُجُ .

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو : إن قامَ زيدٌ ويخرُجُ يقُمُ بكرٌ ، فعطف يخرُجُ على قامَ لاتفاقهما في الاستقبال . ومن ذلك قوله تعالى : ألم تر أن الله أنزلَ من السماء ماءً فتُصبحُ الأرضُ مُخضرةً . (٢) الا ترى أن المعنى : أنزلَ من السماء ماءً فأصبحتِ الأرضُ مخضرةً . وقول الشاعر :

١٥٢ ولقد أمرتُ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثمَّتَ قلتُ لا يعنيني (٣)

فعطف فمضيتُ وهو ماضٍ على أمرتُ ، لأن أمرتُ في المعنى ماضٍ ، ألا ترى أن المعنى : لقد (٤) مررتُ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ؟

وأما إذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول : زيدٌ قامَ ويخرُجُ ، تريد : قامَ فيما مضى ويخرُجُ فيما يستقبل .

\* \* \*

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى كقوله تعالى : سراييلَ تقيكم الحرَّ (٥). تقديره : تقيكم الحرَّ والبردَ ، فحذف والبرد لفهم المعنى ، ألا ترى أنه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحرَّ . ومن كلام

(١) ر : صافيات وقابضات . (٢) الحج : ٦٣ .

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول ، وفي الاصمعيات لشمر بن عمرو الخنفي . وروى في الخزانة : واعف ثم أقول ، وفي الكامل : فأجوز ، وعنيهما لاشاهد فيه . الكتاب ٤١٦/١ الأصمعيات ١٢٦ ، الكامل ٢٨٠ /٣ ، الحصائص ٣٣٠/٢ ، التمام ٢٨ ، الخزانة ١٧٣ /١ .

(٤) ر : ولقد . (٥) النحل : ٨١ .

العرب : رَاكِبُ النَّاكَةِ طَلِيحَانٍ (١). أى مُعَيَّنٍ تَقْدِيرُهُ : رَاكِبُ النَّاكَةِ  
وَالنَّاكَةُ طَلِيحَانٍ ، فَحَذَفُ وَالنَّاكَةُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى .

وَكذَلِكَ أَيْضاً يَجُوزُ حَذْفُ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ،  
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : فَأَوْحِينَا (٢) إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ  
فَأَنْفَلَقَ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَأَوْحِينَا إِلَى مُوسَى ( إِذَا اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ ) (٣) أَنْ  
اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً  
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٤) .

التقدير : فَضْرَبَ فَاَنْفَلَقَ ، فَضْرَبَ فَاَنْبَجَسَتْ ، وَفَاَنْطَرَّ فَعِدَّةٌ . فَحَذَفُ  
ضْرَبَ وَفَاَنْطَرَّ وَفَاءَ الْعَطْفِ مِمَّا بَعْدَهَا مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . وَعَلَى ذَلِكَ يَتَخَرَّجُ  
مَارِوَاهُ قَطْرَبُ مَوْقُولِ النَّابِغَةِ :

١٥٣ قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ (٥)  
تَقْدِيرُهُ : أَوْ هَذَا الْحَمَامُ وَنَصْفَهُ ، فَحَذَفُ هَذَا الْحَمَامُ وَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ  
وَحَذَفُ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَهُوَ الْوَاوُ (٦) .

وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَحَدَهُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى نَحْوَ قَوْلِهِ (٧) :

- 
- (١) انظر التهذيب ٣٨٣/٤ ، الصحاح : طلع ، المحتسب ٢٢٧/٢ .
  - (٢) ج ، ر : وَأَوْحِينَا . وانظر سورة الشعراء : ٦٣ .
  - (٣) سقط ما بين القوسين من النسخ وانظر سورة الاعراف ١٦٠ .
  - (٤) البقرة ١٨٤ وانظر الخصائص ٢٩٨/١ .
  - (٥) رواية الكتاب وأبي عبيدة والديوان : ونصفه ، وستأتي به الرواية كذلك في باب التنازع.  
والفسير يعود على زرقاء اليمامة . وقوله : فقد ، بمعنى فقط وهو اسم فعل كسر للروى  
والأصل فيه البناء على السكون . الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ،  
الخصائص ٤٦٠/٢ ، شرح العشر ١٥٥ ، المستقصى ٢٠/١ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ،  
٢٤١ ، الانصاف ٢٥٦ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الديوان ١٦ .
  - (٦) هذا تخريج البصريين كما في الانصاف ٦٧ وبه قال ابن جنى في الخصائص .
  - (٧) ج : قولهم ، وهو تحريف .

١٥٤ ضرباً طَلَّخَفًا في الطُّلِي سَخِينًا (١)

يريد ضرباً طَلَّخَفًا وسَخِينًا ، والطلَّخَفُ : الشديد والسَخِين : دونة في الشدة ، والطُّلِي : جمع طُلِيَّة وهي صفحة العنق ، وقول الآخر :

١٥٥ كيفَ أمسيتَ كيفَ أصبحتَ مما يزرعُ الوُدَّ في فوادِ السقيمِ (٢)  
يريد كيفَ أمسيتَ وكيفَ أصبحتَ ، فحذفَ الواو .

\* \* \*

والمعطوف أبداً يكون اعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فإنه يجوز أن يعطف/تارة على لفظه وتارة على موضعه . فلا بداذن [٣٨ظ] من تبين ماله لفظ وموضع .

والذي (٣) له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام ، قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم إنَّ ولكنَّ ولا التي للتبرئة . فإن عطفت على اللفظ نصبت وإن عطفت على الموضع رفعت . وقد قرئ : إنَّ اللهَ برىء من المُشركينَ ورسولُهُ (٤) . برفع رسوله على موضع إنَّ على أحد الوجوه الجائزة (٥) فيه . وسنتين ذلك إن شاء الله تعالى في بابه . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) أنشده ابن جنى ولم ينسبه . قال : وقالوا : الطلخف أشد من السخين وقد يجوز أن يكون أراد : وسخينا ، فحذف حرف العطف . ا هـ . وفي اللسان : ضرب سخين : حار ولم شديد ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٤ ، اللسان : طخف ، طلخف ، طلحن ، ستن .

(٢) أنشده الأخفش ولم ينسبه . والرواية بتقديم أصبحت وابدل الكريم مكان المستقيم . شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ ، الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح الحماسة المرزوقي ١٤٠١ ، همع الهوامع ١٤٠/٢ ،

(٣) ر : فالذي . (٤) قراءة الرفع هي قراءة عامة القراء رثراً

بائنصب الحسن ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمرو ويعقوب . وقريه بالجرشذوذا . الطبرسي : ١١/١٠ ، القرطبي ٧٠/٨ ، التوبة : ٣ .

(٥) ر : البخارية .



١٥٦ لانتسبَ اليومَ ولا خِلَّةٌ اتسعَ الخرقُ على السرايعِ (١)  
روى برفعِ خِلَّةٍ على موضعِ نَسَبٍ ، ونصبِهِ على لفظِهِ .  
وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو : يا زيدُ  
والرجلُ ، بنصب الرجل على موضع زيد ، ورفعهُ على لفظه ، وقد قرئ : يا جبالُ  
أو بي معتهُ والطير (٢) . بنصب الطير على موضع جبال ورفعهُ على لفظه .

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب ، وهو الاسم المخفوض بأضافة اسم  
الفاعل إليه بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ  
غداً وعمرو ، بالخفض على اللفظ وعمراً بالنصب على الموضع ، وعليه قوله :  
١٥٧ هل أنت باعِثُ دينارٍ لحاجتِنَا أو عبدَ رَبِّ أخاعونِ بنِ مخراقِ (٣)  
فنصب عبد على موضع دينار .

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كل اسم مخفوض بأضافة مصدر  
فعل لا يتعدى إليه نحو قولك : يُعجِبُنِي قيامُ زيدٍ وعمرو ، بالخفض  
على لفظ زيد والرفع على موضعه ( وعمرو على الموضع ) (٤) كأنك قلت :  
يُعجِبُنِي أَنْ قامَ زيدٌ وعمرو .

وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً ، وهو كلُّ

(١) لانس بن العباس بن مرداس . وضرب اتسع الخرق مثلاً على تفاقم الأمر . الكتاب ٣٤٩/١  
شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ ، المستقصى ٣٥/١ . العيني ٣٥٢/٢ ، التصريح ٢٤١/١  
اللسان : عتق ، قمر .

(٢) قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك ويعقوب والأعرج  
وقرأ الباقر بن النصب . مجاز القرآن ١٤٣/٢ ، الطبرسي ١٨٥/٢٢ . القرطبي ٢٦٦/١٤  
وانظر سورة سبأ : ١٠ .

(٣) نسب لخابر بن رألان النسبي ولتأبط شرا وجرير وليس في ديوانه . وقيل مصنوع .  
وسيويه والمبرد والزجاجي ينصبون (عبد) بتقدير فعل يفسد اسم الفاعل . الكتاب ٨٧/١ ،  
المقتضب ١٥١/٤ ، الجمل ٩٩ ، شواهد الكشاف ٢٠٦ ، العيني ٥٦٣/٣ ، الخبارة ،  
٤٧٦ /٣ .

(٤) ما بين القوسين زيادة لا فائدة فيها .

اسم مخفوض باضافة مصدر فعل مُتَّعِد إليه ، فيكون الموضع رفعاً إن قدَّرت المصدر مضافاً لفاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلهُ ، ونصباً إن قدَّرتَه مضافاً إلى المفعولِ نحو قولك : يُعجِبُنِي ضربُ زيدٍ ، تريد : أنْ ضَرَبَ زيدٌ . ويكون في موضع نصب إن قدَّرتَه ، مضافاً للمفعولِ نحو قولك : يُعجِبُنِي ضربُ زيدٍ عمروٌ ، تريد : أنْ ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله :

١٥٨ قد كنتُ داينتُ بها حَسَانَا مخافةَ الأفلاسِ والليانا (١)

يُحسِنُ ببيعِ الأُصْلِ والقيانا

فعطف والقيانا على موضع الأُصْلِ ، كأنه قال : يُحسِنُ أنْ يبيعَ الأُصْل والقيان (٢) .

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجر منصوباً ، ويكون في موضع رفع إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً .

فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجر قولك : ليس زيدٌ بقائمٍ ، لأنَّ أصله : ليس زيدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله :

١٥٩ مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٣)  
فعطف الحديد على موضع الجبال .

- (١) سب لرؤبه ولزيادة العنبري . والضمير في بها يعود على قينة أخذها الراجز عن دين له . الليان : المظن ، الأصل جمع أصلية وهي الحرة . وفيه أيضاً عطف الليان على موضع الأفلاس . الكتاب ٩٨ / ١ ، الفصل ٢٢٥ ، ابن الشجري ٣١ / ٢ المغنى ٥٢٨ ، ديوان رؤبة ١٨٧ .
- (٢) في ج ، ر : والقيانا ، ولا ضرورة لألف الاطلاق .
- (٣) لعقبة بن هبيرة الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان . والقصيدة مجرورة القوافي . والنحاة ينشدون البيت بالنصب . قال الأعم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لفته فقبله من سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلفظة المنشد لا بقول الشاعر . ١٠١ . الكتاب ٣٤ / ١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، معاني القرآن ٣٤٨ / ٢ ، المقتضب ٣٣٨ / ٢ ، ١١٢ / ٤ ، ٣٧١ ، التوجيه للرماني ٩٠ ، الانصاف ١٨٧ ، الخزانة ٣٤٣ / ١ .

ومثال ما هو في موضع رفع : ما جاءني من أحد ، لأنه كان قبل حرف الجر :  
ما جاءني أحد ، ولو عطفت على / موضعه لقلت : ما جاءني من أحد [٣٩ و]  
ولا امرأة ، برفع امرأة .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في  
قوله : إن يقم زيد فيقوم عمرو ، فلفظه رفع وموضعه جزم ، بدليل أنه  
لولا الفاء لكان مجزوماً ، فلو عطفت على الموضع لجزمت ، وقد قرئ : فيغفر  
لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ (١) . برفع يُعَذِّبُ وجزمه (٢) ، وسنبيّن ذلك (٣)  
في بابهِ إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول :  
ضرب زيد عمراً وبكر خالداً ، فتعطف بالواو بكرًا وخالداً على زيد وعمرو .  
وتقول ظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفرًا مقيماً ، فتعطف بالواو بكرًا  
وجعفرًا ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق ، وتقول : أعلم عبد الله بشراً  
أخاك منطلقاً وزيد عمراً بكرًا ضاحكاً ، فتعطف بالواو زيدا وعمراً وبكرًا  
وضاحكاً على عبد الله وبشر وأخيك ومنطلق .

وكل ذلك جائز ما لم يؤدي إلى العطف على عامين ، فإن ذلك لا يجوز ، فلا  
يجوز أن تقول : مر زيد وعمرو وبكر خالد ، فتعطف بكرًا على عمرو وخالداً  
على زيد ، لأن ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب مر وهو العامل في زيد ومناب  
الباء وهي العاملة في عمرو ، ويكون التقدير : ومر بكر خالد ، فتكون الواو  
تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجاء بحرف واحد يُعطي في حين واحد أزيد  
من معنى واحد . وحرف واحد لا يدل في حين واحد على أزيد من معنى واحد .  
فإن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بُد من ذكر الباء فتقول : مر (٤) زيد

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٢) قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع وقرأ الباقون بالجزم . التيسير ٨٥ ،  
التقريب ٩٩ .

(٣) ر : جميع ذلك .

(٤) ج : مررت ، وهو تعريف .

بعمرو وبكر خالد ، حتى لاتنوب الواو إلاّ مناب عامل واحد .  
 وأبو الحسن الأنخفش يميز ذلك ويقول : لما ناب حرف العطف مناب عامل  
 واحد فكذلك ينوب مناب أزيد ، إلاّ أنّه اذا اجتمع له في العطف مخفوض  
 وغير مخفوض قدّم المخفوض على غيره . ولا يميز غير ذلك وذلك نحو : مرّ  
 زيد وعمرو وبكر خالد ، ولا يميز : ونخالد بكر ، لكلا يكون كأنك قد فصلت  
 بين الخافض والمخفوض ، ألا ترى أن بكرا كأنه مخفوض بالواو . ويستدل  
 على ذلك يقول الفرزدق :

١٦٠ وباشر راعيها الصلّي بلبانه وجنبيه حرّ النار مايتحرّف (١)  
 فعطف وجنيه على لبانه وعطف حرّ النار على الصلّي ونابت الواو مناباً باشراً  
 ومناب الباء .

وكذلك استدل بقوله تعالى : إنّ في السموات والأرض لآيات (٢) . ثم قال بعد  
 ذلك : وتصريف الرياح آيات (٢) . في قراءة من قرأ بخفض (٣) آيات (٤) ، فنابت  
 الواو من تصريف مناب في ومناب إنّ ، كأنه قال : وإنّ في تصريف الرياح آيات (٥) .  
 والجواب : إنّ الآية تتخرّج على أن تكون آيات توكيدا لآيات المتقدمة لا  
 معطوفة عليها . فلم يعطف إذن إلاّ تصريف الرياح على السماوات ، فنابت  
 الواو مناب في خاصة وأما البيت فيتخرّج على أن يكون (٦) الأصل : وبجنبيه  
 حرّ النار ، فنابت الواو مناب باشراً خاصة ، فحذفت (٧) الباء ولم ينّب منابها  
 حرف العطف فيكون من باب : رسم دارٍ وقفت في طلّله (١٢٠)

(١) روى في الديوان : وكفيه حر ، وصمير في راعيها يعود على ابل . الصلّي : النار :  
 اللسان : موضع اللبن . يتحرّف : يميل ويبتعد عن النار . شرح المفضليات : ١ / ٣٨٩ .  
 شرح السبع ٤٤٠ ، الديوان ٥٥٩ .

(٢) البخاتية : ٣ ، ٥ . (٣) الأول أن يقول : بكسر .

(٤) قرأ بالكسر حنزة والكسائي ويعقوب : اللتيسير ١٩٨ ، التقريب ١٧٣ .

(٥) جمع الهوامع ١٣٩ / ٢ . (٦) سقطت ( أن ) من ج ، ر .

(٧) ر : وحذفت .

يريد رُبَّ رَسْمٍ دَارٍ، فحذَفَ رُبَّ / من غير أن ينيب شيئاً منها وأبقى عملها [٣٩ظ].  
ومن قبيل قولهم : خَيْرٌ عَافَاكَ اللهُ (١) . يريد بخيرٍ عَافَاكَ اللهُ . فحذَفَ الباء من  
بخيرٍ من غير أن يُعَوِّضَ عنها شيئاً وأبقى عملها ، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا  
ولم يجيء إلا نادراً في الشعر وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر :

١٦١ أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسِبِينَ امْرِءًا وَنَارًا تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٢)  
فعطف ناراً على قوله : توقد بالليل ناراً ، لا على أنه عطف قوله ونارٍ (٣) على  
امرئٍ وناراً (٤) على قوله امرئاً لما في ذلك من العطف على عاملين .

فإن قلت : إنما يثبت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق أنه  
يؤدِّي إلى أن يكون للحرف في حين واحدٍ أزيد من معنى واحد . وقد وجدنا  
الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد ، الا ترى أن الواو في قولك :  
الزيدون ، تعطي الجمع والسلامة والأعراب والعقل والتذكير . فالجواب :  
إن الواو إنما أعطت بالجمع خاصةً بدليل أنها لو زالت لبطل معنى الجمع  
وأما الأعراب فقد تبين أنه بالتغيير والانقلاب (٥) ، وأما السلامة والتذكير  
والعقل فلا تُعطي شيئاً من ذلك الواو ، بدليل أنها لو زالت من الجمع لبقى  
الاسم لمذكر عاقلٍ سالمٍ، فهذه الواو مصاحبة (٦) لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعطي  
منها الا معنى واحداً وهو الجمع ، .

فاذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني رحمه الله أن الكلام يكون بعد دخول  
حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله . فنقول في نفي : قام زيدٌ

(١) انظر على ص ٢٢٤ تعليق ٧ .

(٢) لابي داود الايادي . والرواية : ونار ، بالجر لانها مضافة إلى كل محذوفة ، وما أنيته  
ابن عصفور روايته من لم يعطف على عاملين كما نقتل النحاس . الكتاب ٣٣/١ ، الكامل  
٢٨٧/١ ، ٩٩/٣ ، العيني ٣/٣٥٥ ، ديوان ابي داود ٣٥٣ ، ذيل ديوان علي ١٩٩ .  
( ونسب له المبرد ) .

(٣) هذا على الرواية المشهورة . (٤) يريد بها ناراً التي في التافية .

(٥) انظر ص : ١٢٢ من هذا الجزء (٦) ر : مضاهية ، وهو تحريف

فعمرو ، ما قام زيد فعمرو ، وفي نفي : مررتُ بزید وعمرو : ما مررتُ  
بزید وعمرو .

وفي نفي : قام زيد ثم عمرو ، ما قام زيد وثم عمرو . وسيبويه يوافق في  
ذلك كونه إلا في الواو اذا قلت : مررتُ بزید وعمرو ، فإنه يفصل فيقول :  
لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكون مررتُ بزید على حدثه ومررتُ  
بعمرو على حدثه ، أو يكون على فعل واحد أعني أن يكون مررتُ بزید (   
(وعمرو) (١) على مرور واحد . فتقول في النفي اذا عنيت مرورين : ما مررتُ  
بزید وما مررتُ بعمرو ، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي اذا عنيت مروراً  
واحداً : ما مررتُ بزید وعمرو (٢) .

وإنما لم يكن في الأول بدء من تكرير العامل لحذف اللبس ، لأنك لو قلت : ما  
مررتُ بزید وعمرو ، لاحتمل أن تريد أنك لم تمر بهما ولا بواحد منهما .  
وانك لم تمر بهما معاً بل مررتُ بأحد هما . فلما كان النفي من غير إعادة العامل  
مُلبساً لذلك لم يكن بدء من إعادة النفي .

وحجة المازني أن حرف النفي لا يُغَيَّر ما بعده (٣) على ما كان عليه قبل دخوله  
نحو : ما قام زيد ، ألا ترى أنه قبل دخول ما (٤) : قام زيد .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنه قد وجد النفي مُغَيَّراً لما دخل عليه عن حالة  
قبل ذلك ، ، ألا ترى أنك تقول في نفي سيفعل : لن يفعل ، وفي نفي قد فعل  
لما يفعل (٥) ، وفي نفي فعل : لم يفعل ولا تقول : لن سيفعل ولا لما  
قد فعل ولا لم فعل (٦) ، فإذا كانوا يُغَيِّرون ما بعد حرف النفي عما كان  
عليه مع أنه لم تدعُ إليه ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك اذا دعت إليه ضرورة  
وهو خوف اللبس .

(١) زيادة يقتضيهما السباق .

(٢) الكتاب ١ / ٢١٨ .

(٣) ر : ما بعد ، وقوله : على ، الصواب عن .

(٤) ر : دخول النفي ما .

(٥) ج ، ر : ما يفعل ، وهو وهم .

(٦) ج ، ر : لم يفعل وهو تحريف .

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فنقول : قام زيد اليوم وعمرو ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنه ليس بأجنبي من الكلام . ومن ذلك قوله :

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً وَصُدَاءَ الْحَقِّتِهِمْ بِالشَّلَلِ ١١٩

ففصل بين مراد وصداء بالمصدر وهو صلقة لأنه ليس بأجنبي . وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى (١) : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم (٢) . ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو جوهكم بالجملة وهي : وامسحوا برؤوسكم ، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعميم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها . وحروف العطف كلها مُشْرَكَةٌ فِي الْعَامِلِ (٣) .

وكل موضع لا يتصور فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فإن العطف لا يتصور فيه إلا بالواو خاصة ، فنقول : المال بين زيد وعمرو . ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنك لو قلت : المال بين زيد ، لم يستقل الكلام ، وكذلك اختصم زيد وعمرو ، لا يجوز العطف فيه إلا بالواو لأنك لو قلت : اختصم زيد ، لم يستقل الكلام . فأن قلت : المال بين الزيد بين فالعمرين (٤) ، جاز العطف بالفاء ، لأنك لو قلت المال بين الزيد بين ، لكان الكلام مستقلاً ، فأما قوله :

١٦٢ ... .. بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (٥)

- (١) كان الواجب أن لا يستعمل كلمة أقبح مادام مورد الشاهد كلام الله تعالى (٢) المائة : ٦  
(٣) ر : العوامل . (٤) ر : والعسرون ، وهو تحريف .  
(٥) تمامه : قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى ..... وهو مطلع معنقة امريء القيس . وسقط اللوى : منقطع الرمل . ورواية الديوان : وحومل الكامل ٢٥٠/١ ، شرح السبع ١٥ ، شرح العشر ٢ ، المنصف ٢٢٤ / ١ ، المغنى ١٧٤ ، الخزانة ٣٩٧/٤ ، الديوان ٨ .

فأتما جاز العطف هنا بالفاء لأنّ الكلام على حذف مضاف كأنه قال : بين نواحي الدخول . ونظير ذلك قوله :

١٦٣ ربّما ضربة بسبب صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء (١)  
يريد بين نواحي بصرى ، وقد يجوز الا تحتاج إلى هذا التقدير لأن الفاء قد تكون مرتبة بالنظر إلى الذكر فتكون اذ ذاك بمنزلة الواو ، ومما يؤكد أنّ الفاء هنا (٢) بمنزلة الواو رواية الاصمعي (٣) : بين الدخول وحومل بالواو (٤) .

\* \* \*

وجمع حروف العطف يشترك ما بعدها مع ما قبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، أن التقدير : فقام عمرو ، وكذلك في سائر مسائل العطف إلا بالواو فأنها تنقسم قسمين : جامعة غير مشتركة وجامعة مشتركة ، فمثال المشتركة : قام زيد وعمرو ، ألا ترى أنك لو قلت : قام زيد وقام عمرو لساغ ، وغير المشتركة في مثل : اختصم زيد وعمرو .

ألا ترى أنك لو قلت : اختصم زيد واختصم عمرو ، لم يجز ، لأن اختصم لا يستقل بفاعل واحد . وكذلك أيضاً : هذان زيد وعمرو ، الواو غير مشتركة . ألا ترى أنك لو قلت : هذان زيد وهذان عمرو . لم يجز ،

(١) لدى بن الرعلاء النسائي . وروى في الاشتقاق : دون بصرى ، وعليها لا شاهد فيه . بصرى : بلد قرب الشام كان يقوم فيها سوق للجاهلية . النجل : سة العين وغيرها . الأصمعيات ١٥٢ ، جهرة اللغة ١١٢/٢ ، الاشتقاق ٤٨٦ ، معجم المرزباني ٥١ ، الخزانة ١٨٧/٤ .

(٢) سقطت ( هنا ) من ج .

(٣) هو أبو سعيد عبدالمك بن قريب الباهلي ، أديب لغوي اخباري محدث من أهل البصرة . توفي عام ٢١١ هـ علي المشهور من الروايات . وله مصنفات في اللثة والشعر والغريب السيرافي ٤٥ ، الزبيدي ١١٧ ، القفطي ١٩٧ / ٢ .

(٤) انظر الكامل ١ / ٢٥٠ وشرح التصانيد السبع ١٩ .



لأنك لاتخبر عن اثنين بواحد . فلو قلت : هذان صاحبان وقائمان ،  
كانت مشرّكة لانتك (١) لو قلت هذان صاحبان وهذان قائمان لسأغ .

\* \* \*

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ،  
فأذا قلت : قام زيد وعمرو فالعامل في عمرو قام بواسطة الواو وكذلك تفعل  
مع سائر حروف العطف .

فأن قال قائل : فهلا كان العاملُ حرفَ العطف نفسه (٢) ، فالجواب : إنه [٤٠ ظ]  
لا يعمل الحرف حتى يختص - في مذهبنا - وحروف العطف ليست بمختصة  
لأنها تدخل على الاسماء والأفعال .

فأن قال قائل : فلعلّ العامل مضمّر بعد حرف العطف فإذا قلت : قام زيد  
وعمرؤ ، فالعامل في عمرو قام مضمرة ، كأنه قال : فقام عمرو ، فالجواب  
إنه قد تبين أنه لا يسوغ تكرير العامل في مثل : اختصم زيد وعمرو .  
فأذا تبين في هذه المسألة أنه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم  
أختصاصه ولا عامل مضمّر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبين أن العامل  
إنما هو العامل في المعطوف عليه ، وهو اختصم ، بواسطة حرف العطف ،  
ويحمل على هذا سائر مسائل العطف .

(٢) ر : بنفسه .

(١) سقطت ( لانتك ) من ج .

## باب التوكيد

التوكيد لفظ يراد به تثبيت (١) المعنى في النفس وازالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه ، وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي. فالتوكيد اللفظي يكون باعادة اللفظ على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة .

فمثاله في المفرد قوله تعالى : دَكَاً دَكَاً ، وَصَفَاً صَفَاً (٢) ومنه قوله :  
١٦٤ أبوكَ أبوكَ زيدٌ غيرَ شاكٍ أَحَلَّكَ في المَخَازي حيثُ حلًّا (٣)  
وقول الآخر :

١٦٥ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنِّمَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ (٤)  
وقامَ قامَ زيدٌ . إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ الحرف إلا باعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك : مررتُ بزيدٍ بزيدٍ ، أو مررتُ بزيدٍ به ، قال الله تعالى : وأما (٥) الذين سَعِدُوا ففي الجنة خالدينَ فيها (٦) . ففيها تأكيد لقوله : في الجنة . ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلا في الضرورة ، نحو قوله :

(١) ر : تثبيت تمكين ، وهي زيادة . (٢) الفجر : ٢١ ، ٢٢ .

(٣) لجميل بثينة في هجاء ابن ميادة . ورواية الحماسة والديوان : إربد وهي رواية ابن جني ، ورواه البطلانوس : أبرد . وجوز ابن جني أن يكون ( أبوك ) الثاني بدلا من الأول وأريد خبره أو أن يكون خبراً عن الأول أي أبوك الرجل المشهور بالدناءة والقلة . شرح مشكلات الحماسة ١٢٥ ، الخصائص ٣ / ١٠٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ١ / ٢٩٩ ، ابن الشجري ١ / ٢٤٤ ، الاقتضاب ٣٠٨ ، ديوان جميل ١٩٠ .

(٤) لمسكين الدارمي يخاطب معاوية بن ابي سفيان . الهيجا تمد وتقصر وقيل . قصره للضرورة . واستشهد به سيويه لنصب أخاك الأول على الاغراء الكتاب ١ / ١٢٩ ، الخصائص ٢ / ٤٨٠ المستقصى ٢ / ٣٩٢ ، التوجيه للرماني ٨٠ ، الخزانة ١ / ٤٦٥ ، الديوان ٢٩

(٥) ج ، ر : فأدا . (٦) هود ١٠٨ .

١٦٦ فلا والله لا يُلفَى لِمَا بِي ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (١)  
فأدخل لام الجرّ عليها من غير إعادة المجرور .

ومثاله في الجملة قوله : الله أكبرُ الله أكبرُ ، ومنه قول الشاعر :

١٦٧ بشّ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسُ أَمْرِسِ إِمَا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَا أَقْعَنْسِسِ (٢)  
وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس . وذلك أن القائل :  
قام زيدٌ ، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه  
المخاطب ، فإذا أكد فقال : قام زيدٌ قام زيدٌ ، كان في ذلك محافظة على  
الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام ، وأنه لم يكن عن ظن .

\* \* \* \*

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين ، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم  
يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه .

فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك : مات  
زيدٌ موتاً ، وقتلتُ عمرًا قتلاً . وذلك أن الإنسان قد يقول : مات فلانُ ،  
مجازاً وإن كان لم يَمُتْ أي كاد يموت . وكذلك . قتلتُ زيداً ، قد يقوله ولم  
يقتله أي بلغتُ به القتلَ ، فإذا قال : مات عمرو موتاً وقتلتُ زيداً قتلاً ، كان  
الموت والقتل حقيقيين .

فإن قال قائل : فكيف قال الشاعر :

(١) لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) والضمير في بهم يعود على قومه . يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا  
منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ولا لما بهم من داء الحسد . ويروى - كما نقل  
البغدادي - : وما بهم من البلوي دواء . وعلتها لاشاهد فيه . والاثباري وابن هشام يعدانه  
شاذاً . معاني القرآن ١ / ٦٨ ، المحتب ٢ / ٢٥٦ ، الانصاف ٣٠٠ ، المغني ١٩٧ ،  
١٩٩ ، ٣٩٠ ، العيني ٤ / ١٠٢ ، الخزانة ١ / ٣٦٤ ، ٣٥٢ / ٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . مرس الحبل إذا نشب في البكرة عند الاستقاء . الامراس أخرجه إذا  
نشب واعادته إلى مجراه فيها . القمو : البكرة . اقعنسس : من القعس وهو دخول العنق  
الصدر . يريد بشّ حال الشيخ الذي لا يوقر . مجالس ثعلب ٢١٣ ، جمهرة اللغة ٢ / ٣٣٧ ،  
٣١ / ٣ ، المنصف ٣ / ١٤ ، ابن الشجري ٢ / ١٤٩ ، الانصاف ٧٠ ، اللسان : قعس  
مرس .

١٦٨ بكى العزُّ من رَوْحٍ وأنكَّرَ جلدَهُ وَعَجَّتْ عَجيجاً من جذام المطارف (١)  
فأكَّدَ عَجَّتْ بعَجيجٍ وإن لم يكن أراد به الحقيقة .

فالجواب: إنَّ هذا من مُرَشِّحِ المِجَازِ والحاقه بالحقيقة، فكأنَّه قال: [٤١و]  
عَجَّتْ حَقّاً لا تَسْجُوزُوا مبالِغُه في المِجَازِ . وكذلك ينبغي أن يُحْمَلُ قولُه :  
١٦٩ نعمٌ صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قالَ قولاً أنبَطَ الماءَ في الثرى (٢)  
على غير التوكيد ، فيكون قولاً مصدرأً مُبَيَّنّاً محذوفَ الصفة كأنَّه قال :  
إذا قال قولاً ما أَى الأقوال كان حقيقةً أو مجازاً أنبَطَ الماءَ في الثرى ، ولا  
يكون من باب التوكيد لدفع المِجَازِ ، لضعف المعنى . الا ترى أنَّ المراد :  
إن قولَه وإشارته وجميع ما يرد منه يقوم مقام القول الذي يُنْبَطُ الماءَ في  
الثرى ، لأنَّ الذي يُنْبَطُ الماءَ إنما هو قولُه الحقيقي .

والتوكيد الذي يراد به ازالة الشكِّ عن المُحدِّثِ عنه التأكيد بالألفاظ  
التي وضعتها العرب لذلك وهي الواحد المذكر : نَفْسُهُ ، عَيْنُهُ ، كَلِمَتُهُ  
أَجْمَعُ . أَكْتَعُ (٣) . وزاد أهل الكوفة : أَبْصَعُ ، وأهلُ بَغْدَادِ أَبْتَعُ (٤) .  
والاثنين : أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ، كِلَاهُمَا خاصة ، وأجاز أهلُ الكوفة  
وبغداد ثنية ما بقى قياساً .

(١) حميدة بنت النعمان بن بشير الانصاري في زوجها روح بن زنباع الجذامي وكانت قد تزوجته  
ثم تركته . المطارف جمع مطرف وهو الثوب المعلم الطرف . ومنع صرف جذام على معنى القبيلة .  
الكتاب ٢ / ٢٥ ، المقتضب ٢ / ٣٦٤ ، الجمل ٢٣٠ ، المخصص ١٧ / ٤٠ ، الاقتضاب  
١١٧ ، ٣٠٦ ، السمط ١٨٠ .

(٢) لسويد المرثد الحارثي من أبيات في رثاء أخيه حيمي . وقوله : نعم صادقاً أي قلت صادقاً  
أيها الناعي فهو سيدنا و فارسنا . وقوله : أنبَطَ الماءَ في الثرى كناية عن انه يقرن القول  
بالفعل النافع . الكامل ٤ / ٣٤ ، البيان والتبيين ٢ / ١٨٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٤٠ ،  
١٢٤ .

(٣) اکتع مأخوذ من قولهم أتني عليه حول كتبع أي تام .

(٤) أبصع كلمة يؤكد بها والائثي بصماء ، تقول : أخذت حتى أجمع أبصع . وهو تأكيد مرتب  
لا يقدم على أجمع . وأبتع كلمة يؤكد بها تقول : جاؤا اجمعون أكتعون أبتعون . انظر  
الصحاح : بصع ، بتع .

وللجماعة من المذكّرين : أَنفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، كُلُّهُمْ ، أَجْمَعُونَ ،  
كُنْتَعُونَ . ومن زاد : أَبْتَعَ وَأَبْصَعَ ، في حالة الأفراد أَجَارَهُمَا في حالِ  
الجمع .

وللواحدة المؤنثة : نَفْسُهَا ، عَيْنُهَا ، كُلُّهَا ، جَمْعَاءُ ، بَصَعَاءُ ، بَتَعَاءُ  
عند من يقول في المذكّر : أَبْتَعَ وَأَبْصَعَ .

وجماعة مالا يعقل تُعامل (١) تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة  
المؤنثة فتقول : انكسرت العذوقُ كلّهُنَّ وكأَها ، وللأثنين : أَنفُسُهُمَا  
أَعْيُنُهُمَا كِلْتَاهُمَا (٢) خاصة .

واهل الكوفة وبغداد يشنون ما بقي ( من الالفاظ ) (٣) قياساً (٤) .  
والصحيح أنه لا يجوز ذلك لا في المذكّر ولا في المؤنث لاستغناء العرب عنه  
بكلا وكِلْتَا كما تقول : زيدٌ كعمرو ، ولا يجوز : زيدٌ كهُ ، لاستغناء العرب  
بمثله ولا يجوز أيضاً في : سرتُ حتى الصباحِ : حتاهُ ، لاستغنائهم عنه «إليه» .  
ويُجيزون أيضاً : كلاهما في المؤنثين (٥) ويستدلون على ذلك أيضاً بقول الشاعر  
١٧٠ كِلا عَقْبَيْهَا قَدْ تَشَعَّبَ رَأْسُهَا من الرخصِ في جنْبِي ثَفَالٍ مُبَاشِرٍ (٦)  
وبقول الآخر :

١٧١ يَمُتُ بِقُرْبَى الزَيْنَبِيِّنِ كِلَيْهِمَا اليكَ وقُرْبَى خالِدٍ وَحَبِيبِ (٧)  
وذلك قابل جداً لم يجيء إلا في الشعر وينبغي أن يُحملَ على التذكير على المعنى  
كأنه لحظ في الزَيْنَبِيِّنِ معنى الشخص .

- 
- (١) ج : تعامله ، وهو تحريف . (٢) ج : كليهما .  
(٣) سقط ما بين القوسين من ر . (٤) في ر : جمعاوان بصعاوان بتعاوان .  
(٥) انظر معاني القرآن ٢ / ١٤٣ .  
(٦) لم أعثر له على نسبة . ورواية الفراء : كلا عقيبيه .. من الضرب ، وهو الصواب لان الظاهر  
أنه يصف سوطاً تشقق لكثرة ما ضرب به ، والثفال : البعير البطيء . معاني القرآن ٢ / ١٤٣ .  
(٧) نسبة العيني لهشام بن معاوية . يمت مضارع مت بمعنى توسل بقراءة . المقرب ٧٢ ، الارتشاف  
٣٠٠ و ، العيني ٤ / ١٠٦ .

ولجمع المؤنثات : أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كتع . ومن  
زاد بتعاء وبصعاء في حال الأفراد قال في الجمع : بتع ، بصع .  
وهذه الألفاظ تنقسم قسمين ، قسم يراد به العموم والأحاطة ، وقسم لا  
يراد به ذلك .

فالذي يراد به الأحاطة والعموم : كل وما في معناها ، والذي لا يراد  
به الأحاطة والعموم : النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما .  
فالذي يراد به العموم لا يؤكد به إلا ما يتبعض بذاته كالدرهم ، لأنها تتبعض  
مع كل عامل ، أو بحسب عامله ، نحو رأيت زيدا ، ألا ترى أن زيدا يتبعض  
مع رأيت ولا يتبعض مع تكلم . فتبعض زيد اذن بحسب العامل الداخِل عليه  
فتقول قبضت الدرهم كلها ورأيت زيدا كلها .  
والذي لا يراد به العموم يؤكد به ما يتبعض وما لا يتبعض ، تقول : تكلم  
زيد نفسه ، وقبضت المال نفسه .

فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المخبر عنه من أن لا يكون صاحب  
حقيقة ، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا ، فيحتمل أن يكون المضروب  
زيداً نفسه أو من هو بسببه . فإذا قلت : ضربت زيدا نفسه ، كان المضروب  
زيداً لا غيره . وفائدة التوكيد بكل وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من  
إرادة البعضية به .

ألا ترى أنك إذا قلت : قبضت المال ، احتمال أن يكون المقبوض بعضه  
وان يكون جميعه ، فإذا قلت : قبضت المال (١) كله ، ارتفع ذلك الاحتمال  
وثبت أن المراد الجميع .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم  
بأجمع ثم بأكتع . وأما أبصع وابتع عند من يزيدهما فلا تُبال أيهما قدّمت  
علي الآخر . فإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فإن لم تأت  
بالعين ولا بالنفس أتيت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فإن لم تأت بكل أتيت  
بأجمع وما بقي فإن لم تأت بأجمع لم (٢) تأت بما بعده ، وسبب ذلك أن أكتع

(١) سقطت (المال) من ج ، ر . (٢) ج ، ر : لما ، وهو تعريف .

تابع لأجمع فلا يؤتى به إلا بعده ، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على التبعية دون المتبوع .

فأكتع بمنزلة بَسَنَ من قولك : زيدٌ حَسَنٌ بَسَنٌ (١) ، فكما لا يؤتى بِبَسَنٍ إلا بعدَ حَسَنٍ فكذلك لا يؤتى بأكتع إلا بعد أجمع . فأما قوله :

١٧٢ ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِ رأسهُ

وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أكتعُ (٢)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع ، ووجهه أنه محمولٌ على البدل لاعلى التأكيد .

\* \* \*

ويجوز تأكيد الأسماء كلها إلا النكرة فأنها لا تؤكد على كل حال خلافا لأهل الكوفة فأنهم يُجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون مُتبعضة ويكون التوكيد بكلِّ وما في معناها نحو قولك : أكلتُ رغيفاً كَلتهُ (٣) . ولا يجوز أن تقول : أكلتُ رغيفاً نَفَسَهُ . وسببُ ذلك أن التوكيد بالنفس والعين لافائدة فيه في النكرة ، الا ترى أنك إذا قلتَ : ضربتُ زيدا نَفَسَهُ ، أفدتَ بالتأكيد (٤) بالنفس أن المصروبَ زيدٌ لامن هو منه بسبب . فإذا قلتَ : أهنتُ زيدا ، احتمل أن تريد أنك أهنتَ أباه فتجاوزت فجعلتَ (٥) اهانتك لأبيه إهانةً له . وإذا قلتَ : رايتُ رجلاً نَفَسَهُ ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ

(١) بسن كلمة يؤتى بها للاتباع بعد حسن ولم يفسرها من تعرضوا لها تفسيراً واضحاً والراجح أنها لا معنى لها سوى أنها تأتي للاتباع . انظر الاتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٢ ، ، الاتباع لابن الطيب اللغوي ١٢ ، أمالي القاضي ٢ / ٢١٦ .

(٢) لم ينسب لقائل . ورواية الكتاب والفراء : اجمع . الضمير في (فيها) يعود على الهاجرة . وفي البيت قلب فهو يريد : مدخل رأسه الظل . الكتاب ٩٢ / ١ ، الأصول ٧١٩ / ٢ ، معاني القرآن ٨٠ / ٢ ، أمالي المرتضى ١٥٥ / ١ ، همع الهوامع ١٢٣ / ٢ ، الدرر اللوامع ١٥٦ / ٢ .

(٣) ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام ، مجالس ثعلب ٩٨ ، الانصاف م ٦٥ التوضيح ٨٥ / ٢ ، همع الهوامع ١٢٤ / ٢ . (٤) ر : تأكيداً ، وهو تحريف .

(٥) ر : وجعلت .

المفهوم من : رأيتُ رجلاً ومن : رأيتُ رجلاً نفسه ، واحد وهو رجل غيرُ  
مُعَيَّن ، وفي توكيد النكرة المتبعضة بكلّ وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنك  
إذا قلت (١) : أكلتُ رغيفاً ، أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه وأنك أكلت  
بعضه . فإذا قلت : كُله ، أفاد ذلك العموم والأحاطه . واستدلوا على جواز  
ذلك من طريق السماع بقوله :

١٧٣ قد صرّت البكرة يوماً أجمعا (٢)

فأكد يوماً وهو نكرة بأجمع . ويقول الآخر :

١٧٤ أرمي عليها وهي فرع أجمع

وهي ثلاث أذرع وإصبع (٣)

فأكد فرعاً وهو نكرة بأجمع . ويقول الآخر .

١٧٥ ياليتني كنت صبياً مرضعاً

تحملي الذلفاء حولاً أجمعا (٤)

فأكد حولاً وهو نكرة بأجمع .

- (١) سقطت (قلت) من ج ، ر .  
(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . صرت من الصرير وهو الصوت . يريد أنهم اذا بدأوا الاستقاء  
فلا يتقطع عملهم طينة اليوم . شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠ ، الفصل ١١٣ ، الانصاف  
: ٢٤١ ، العيني ٩٥ / ٤ . الخزانة ٨٧ / ١ ، ٣٥٨ / ٢ .  
(٣) لم ينسب البيتان وهما في وصف قوس . وقوله : فرع أي غير مشقوقة . وقوله : عليها ،  
أي عنها لانه يجعل السهم عليها . اصلاح المنطق ٣٤٣ ، المخصص ٨٠ / ١٦ ، المخكم  
٥٧ / ٢ ، أمالي المرتضى ٢٥ / ٢ ، البلغة للأنباري ٧٠ ، الخزانة ١٠٤ / ١ ، اللسان : ذرع .  
(٤) في ر : أكتما ، وهي الرواية الصحيحة كما سيأتي . وفي حاشية ج . ر : وزعم الاصمعي  
أن اعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبياً فإذا بكى قبلته فسكت فأعجب بها فقذف :  
ياليتني كنت صبياً مرضعاً      تحملي الذلفاء حولاً أجمعا  
إذا بكيت قبلتي أربما      اذن ضللت الدهر أبكي أجمعا  
فأكد حولاً وفصل بأبكي ، والكوفيون يجيزون توكيد مثل هذه النكرة ويقولون : قبضت  
درهماً كنه . ٨١ . وانظر العقد الفريد ٢٩٠ / ٢ ، انغنى ٦٧٩ ، ٩٣ / ٤ ، التوضيح ٨١ / ٢  
اللسان : كتع ، الخزانة ٢ / ٢٥٧ .



والصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا .  
ولا بكُلِّ ولا ما في معناها ، لأنَّ أسماء التأكيد كلها معارف إما بالأضافة نحو  
نفسه وعينه وكله وإما بالعلمية نحو : أجمع وأكتع ، أو بنية الأضافة تريد  
أجمعه وأكتعه . وسنين الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى .

والتأكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن ينوي  
بالأول الطرح ، وكما أن النكرة لاتنعت بالمعرفة فكذلك لاتؤكد بشيء من هذه  
الأسماء . فأمّا ما أنشدوا من قوله : حولا أكتعا ، ويوما أجمعا ، وفرع أجمع ،  
فشاذ وينبغي أن يُحتمل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد  
النكرة بهذه الأسماء ، فأذا خرجت إلى البدل ساغ إبدال المعرفة من النكرة ،  
ويكون الشذوذ اذ ذلك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ولا يقاس  
على شيء من ذلك . فأذا تبين أن أجمع وأكتع قد يستعملان في غير التأكيد ساغ  
لنا إذاً أن نجعل أجمع (١) من قوله : باد إلى الشمس (١) أجمع بدلا من الضمير  
في باد ، لاتأكيدا .

\* \* \*

و ما بقي من الأسماء المعارف فإنه يجوز تأكيده من غير شرط الا ضمير الرفع  
المتصل فإنه لا يؤكد بالنفس والعين الا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو  
قولك : قمت أنت نفسك ، وقمتم أنتم أنفسكم ، وزيد قام هو نفسه  
ولا يجوز أن تقول : قمتم أنفسكم ولا قمت نفسك ولا زيد قام نفسه .  
فإن أكنت بكلِّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل  
فقلت : قمتم كلُّكم أجمعون ، وقمتما كلاكما (٢) . والسبب في ذلك  
أنَّ النفس والعين يستعملان يليان العامل ، فلو لم تؤكد إذا أردت التأكيد

(١) كذا ، والرواية التي أثبتتها قبل قليل : أكتع ، وهي موضع الاستشهاد .

(٢) ج. ر. كلكما وهو تعريف .

بهما - بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع ،  
 ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قُبِضَ نَفْسُهُ (١) ، وهند ذهبتَ نَفْسُهَا ، احتمال  
 أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُبِضَ وفي ذهبت ، وأن يكون مرفوعاً بهما  
 فإذا أكدت بالضمير المنفصل قلت : قُبِضَ هو نَفْسُهُ ، وذهبت هي نَفْسُهَا  
 ارتفع اللبس ، ثم حُمِلَ ما ليس فيه لبس في نحو : قمتَ أنتَ نَفْسُكَ ، على ما فيه  
 لبس .

وأما أجمع فلا تستعمل أبداً تلى العامل ، فإذا قلت : المالُ قُبِضَ أجمع  
 والدار انهدمتَ جمعاً ، عُلِمَ أن أجمعَ وجمعاً تأكيدان لامرفوعان  
 بقُبِضَ وانهدمتَ (٢) .

وأما كل فلم تحتاج معها إلى أن تؤكد بالضمير المنفصل لأن ولايتها للعامل  
 ضعيفة ولأنها بمنزلة أجمع في العموم ، فلما كانت في معناها حُمِلتَ عليها .

\* \* \*

ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغنى عن التأكيد ، فنقول : قامَ  
 الزيدانِ كلاًهما لأنه قد يجوز أن تقول : قامَ الزيدانِ ، وإنما قام أحدهما  
 قال الله تعالى : يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللؤلؤ والمرجانُ (٣) . وإنما يخرجُ من أحدهما .  
 وقال تعالى (٤) : نَسِيَا حَوْتَهُمَا (٥) . وإنما الناسي الفتى ، بدليل / قوله : فأني [٤٢ ظ]  
 نسيْتُ الحوتَ . فإذا قلت : قامَ الزيدانِ كلاًهما أفاد التأكيد العموم والأحاطة  
 ولانقول اختصمَ الزيدانِ كلاًهما ، إذ لا يُتصور أن يختصمَ الزيدانِ وانتَ  
 تعنى أحدهما ، لأنَّ الاختصاص لا يُتصور من واحدٍ .

وأبو الحسن يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسد

(١) ج. ر قبض زيد نفسه وهو سهو .

(٢) ج. ر. تهدمت وهو تحريف .

(٣) الرحمن ٢٢ .

(٤) ر قال الله تعالى :

(٥) الكهف ٦١ .

لأنك إذا قلت : قام الزيدون (١) كلُّهم ، جاز أن تعني بذلك البعض وأكَّدت بكلِّ مبالغة ، فإذا قلت : أجمعون ، أزال ذلك الاحتمال .  
وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال له تطرفاً ضعيفاً ، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال ذلك الاحتمال وعُلِمَ أن المقصود العموم .  
وإذا قلت : اختصم الزيدان كلاهما ، لم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أن المراد أحدهما فهذا فرق ما بينهما .

ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبر من الكلام نحو قولك : ضربتُ عبدَ الزيدَيْنِ كليهما . لا (٢) يجوز ذلك لأنك لم تقصد الأخبار عن الزيدين فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض ، لأنك من حيث أنكأت ينبغي أن تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيث لم تنو الأخبار عنهما لم يكونا مقصودين ، فلذلك لم يجز تأكيده .

وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعته ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالعطف وسبب تقدم (٣) النعت على التوكيد أنك لا تؤكد الشيء إلا بعد معرفته واستقراره ولذلك لم تؤكد النكرة كما تقدم .

وسبب تقدم التأكيد على البدل أنك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أنكأت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرحاً وذلك تناقض (٤) .  
وقدّم البدل على العطف لأن البدل على كل حال مبين للأول ، وكأنه من كماله ، ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله ، والعطف ليس بمبين له ، فلم يجز لذلك مجرى المكمل له .

(١) ج ، ر : الزيدان ، وهو تحريف .

(٢) ج : ولا ، والواو زيادة .

(٣) ر : تقديم .

(٤) ج : مناقض .

فإن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيت بما بقي على الترتيب المذكور .  
وينبغي أن يعلم أن التأكيد بكلّ وأجمع لافرق بينهما في المعنى ، فإذا قلت :  
قام القوم كلُّهم أو قام القومُ أجمعون ، فالمعنى واحد .  
وذهب بعض النحويين إلى التفريق (١) بينهما فقال (٢) إذا إذا قلت : قام القوم  
كلُّهم ، احتمال أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين فإذا قلت :  
قام القومُ أجمعون ، أفاد ذلك أن القوم مجتمعون في وقت القيام (٣) . والصحيح  
أنه لافرق بينهما بدليل قوله تعالى : لأملأنّ جهنّم من الجنّة والناسِ  
أجمعين (٤) ، ومعلوم أنّهم ليسوا مجتمعين في جهنّم بل منهم من هو في الدركِ  
الأسفل منها (٥) . ومنهم من هو بخلاف ذلك فدلّ ذلك على فسادِ مذهبه .

\* \* \*

وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن أفعل كأجمع ، أو فعلاء كجمعاء ،  
أو فُعَل كجُمَع فإنه لا ينصرف .

أما أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن قيل : فبِمَ تعرّف  
أجمعُ وأكتعُ؟ فالجواب : إنّ في ذلك خلافاً . منهم من جعل تعريفهما [٤٣] و  
بالعلميّة كأنه عُلِّق على معنى الأحاطة لما يتبعه . ومنهم من جعل تعريفهما  
بنيّة الأضافة لأنك إذا قلت : قُبِضَ المالُ أجمعُ ، فمعناه أجمعهُ .  
فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف انما هو  
تعريف العلميّة؟ فالجواب : إنّ هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العلميّة  
من حيث لم تكن له أداة يتعرّف بها في اللفظ كما أنّ سَحَرَ إذا أردته ليومٍ  
بعينه امتنع من الصرف للعدل ، وشُبّه تعريفه بتعريف العلميّة من حيث

(١) ج ، ر : التفرق . (٢) ر : وقال .

(٣) قال ثعلب : قام زيد وعمرو معا ، لا يكون القيام وقع لهما الا في حالة ، واذا قلت :  
قاما جميعاً ، فيكون في وقتين وفي واحد . المجالس ٣٨٦ .

(٤) السجدة : ١٢ . (٥) ج ، ر : منها .

كان تعريفه (١) بغير أداة في اللفظ ، وان كان تعريفه (١) في رتبة تعريف ما فيه  
الألف واللام

وأما جمعاءُ وكتعاء فامتنعا من الصرف لأجلِ الهمزة وهي تمنعُ الصرفَ  
وحدّهما من غير علة تضاف إليها.

وأما جُمعُ فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبّه لتعريف العَلَمِيَّة  
لأنَّ جُمعَ لا يُتصوّر أن يكون عَلَمًا لأنّه جُمعٌ والجموع لا تكون أعلامًا فلم  
يبقى إلا أن يكون مُعرّفًا بنية الأضافة. وكذلك كُتّع الأتري أن قولك مررت  
بالهنداتِ جُمعَ كُتّع معناه : جُمعَهنَّ كُتّعَهنَّ .

فإن قيل : فعن أيّ شيء عدل ؟ فالجواب : إنّ فيه خلافاً ، فمنهم من قال :  
هو معدول عن فعّالتي ، وذلك أن جمعاء أسم كصحراء ، بدليل أن التوكيد  
قد يكون بالجوامد كالنفس والعين ، فليس حكمه حكم النعت ، فإذا كان  
بمنزلة صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جَماعِي كصحاري ، فعُدل  
عن ذلك إلى جُمعَ .

ومنهم من قال : إنّه معدولٌ عن جُمعَ الساكن العين إلى جُمعَ وجعَلَ  
جمعاء بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنّها تابعة وفي أنّها مشتقة وفي أنّ مذكّرها  
على وزن أفعَل ، فإذا كانوا قد جمعوا أَحوص الذي هو عَلَمٌ على حُوص (٢)  
وأجروه في ذلك مجرى الصفة فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا (٣) . وهذا عندي  
أولى ، لأنّه قد ثبت العدل في كلامهم من فُعَل الساكن العين إلى فُعَل ، قالوا :  
ثلاثٌ دُرْعٌ وهو جمع دَرعاء (٤) وكان القياس دُرْعٌ ، ولم يثبت العدل عن  
فعالي إلى فُعَل في موضع من المواضع .

• • •

(١) ر : تعرفه .

(٢) انظر الشاهد ٥٩٠ .

(٣) قال ثعلب : فجمع معدولة عن جمعاء . المجالس : ٩٨ .

(٤) الأدرع من الخيل والشاء ما سود رأسه وأبيض سائرهُ ، الصحاح : درع .

وقد تجري العرب - مجرى كل في التأكيد - اليد والرجل والذراع والضرع (١) والظهر والبطن والسهل والجبل والصغير والكبير والقوي والضعيف فتقول (٢) : ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ ، وضُربَ عمروُ اليدُ والرجلُ ، وكذلك : ضربتُ القومَ كبيرهم وصغيرهم وقويتهم وضعيفهم ، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ .  
والدليل على أنَّ مجيئها الأول على معنى التأكيد كونك قد أخرجتها عن معناها إلى العموم . ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم .

وكذلك أيضاً تُجري العربُ مجرى التأكيد كل أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول (٢) : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة . فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف . فمنهم من / أجاز ذلك ومنهم من لم يجزه ، والصحيح إجازته وقد فعل ذلك الأخفش . وفيه - إذا كان العدد مفسراً [٤٣ ظ] بواحد منصوب - ثلاثة أوجه :

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكّد فيقول : أحدُ عشرهم وعشروهم ، وهذا أضعف الأوجه ، لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه (٣) . ومنهم من يبقى التمييز ظاهراً . ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررتُ بالقومِ أحدَ عشر رجلاً وأحدَ عشر ، ومررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرين . فأن قال قائل : ما الدليلُ على أنك إذا قلت : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم ، على جهة التأكيد ولعلّه بدل ؟ فالجواب : إن الذي يدلُّ

(١) الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تجمع اللبن ، ولعل المناسب : الزرع والضرع .

(٢) ر : فيقولون .

(٣) منع ذلك المبرد في المقتضب ١٨٠/٢ .

على ذلك أنك لاتقول : مررتُ بالقومِ ثلاثيهم إلا إذا كانوا ثلاثة ، فلولا أنه قد أخرجَ عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك ، لما يلزم من اضافة الشيء إلى نفسه (١) ، لأنَّ الثلاثة هم القوم من غير زيادة ولا نقصان ، فلما لُحِظَ فيه معنى كلِّهم جازت الأضافة كما يجوز في كلِّ وان كان ما بعد كلِّ هو كلِّ في المعنى . وجاز ذلك في كلِّ حملاً على نقيضها وهو بعض ، وأيضاً فإن كلِّ الشيء هو جميع أبعاضه ، فكما تقول : استوفيت أبعاضَ القومِ بالضربِ ، فتضيف الأبعاض إلى القوم ، فكذلك تفعل في كلِّ .

• • •

وفي كلا وكلتا خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فمذهب أهل البصرة أنَّهما مفردان في اللفظ مُشْتَبِهَانِ في المعنى كزوج الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين ، ومذهب أهل الكوفة أنَّهما مُشْتَبِهَانِ لفظاً ومعنى كرجلَيْنِ (٢) . واستدل أهل الكوفة على أنَّهما مُشْتَبِهَانِ لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال اضافتهما إلى المضمرة بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض ، فتقول جاءني الرجلانِ كلاهُما ، ورأيتُ الرجلَيْنِ كليهِما ، ومررتُ بالرجلَيْنِ كليها .

واستدل أهل البصرة على أنَّهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة : احدها : أنَّهما إذا كانا مشيين في اللفظ وجب أن يُجعلاً من باب المثني الذي لا واحد له نحو اثنين ، ألا ترى أنهم لا يقولون : إثنان ، وكذلك لا يقولون كلٌّ ولا كلتَ في الواحد . وذلك قليل بل باب الثنية أن يكون مبني على واحد ملفوظ به كرجلَيْنِ . فأما ما زعم البغداديون من أنَّ واحد كلتا كلتَ واستدلوا على ذلك بقوله :

(١) ج : مثله .

(٢) الانصاف : م ٦٢ .

١٧٦ في كَلَّتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً كَلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ (١) ففاسد ، لأنَّ كَلَّتَ فِي الْبَيْتِ مَحذُوفَةٌ مِنْ كَلْتَا وَليست بمفرد لها ، الا ترى أنَّ المعنى : فِي كَلْتَا رِجْلَيْهَا . ولو كانت مفردة كَلْتَا لكان المعنى : إحدَى رِجْلَيْهَا ، وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد : كَلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ . والدليل الثاني : أَنَّهُمَا لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين (٢) فتقول : كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، لثلاث تكون قد أضفت الشيء إلى نفسه من غير مسوغ ، وانما سوغ ذلك عندنا كون كَلَا و كَلْتَا مفردين (٣) / في اللفظ وما بعدهما مثنى ، فلما خالفنا ما بعدهما [٤٤ و] بهذا القدر من المخالفة ساغت الأضافة ، ألا ترى أنه لا يجوز : اثنا رجلين في ضرورة ولا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله :

ظرفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٤٣)

لما لم يكن حنظل مثنى اللفظ وإن كان اثنا يعني عن حنظلتين .

والدليل الثالث : كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض ، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض .

فإن قيل : فلعل ذلك على لغة من يقول : الزيدان ، بالألف في الأحوال كلها فالجواب : إنَّ ذلك إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خثعم وهي فخذ من طيبي (٤) وجميع العرب تستعمل كَلَا وكَلْتَا بالألف في كل

(١) أنشده الفراء عن بعض العرب ولم ينسبه . والرجز في وصف نعامة . ورواية الفراء : مقرونة بواحدة . السلمي : عظم في فرسن البعير وعظام صنار في أصابع اليد والرجل . قال الفراء : يريد بكلت : كَلْتَا ، وقال أبو حيان وما من الكوفيين أحد يقول كَلَّتَ واحدة كَلْتَا ولا يدعى أن لكلا وكَلْتَا واحداً منفرداً في النطق مستعملاً . اهـ . وقول الفراء يؤيد ذلك . معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٢٣٥ ، اللسان : كَلَا ، العيني ١٥٩/١ ، الخزانة ٦٢/١ .

(٢) ر : مثنى . (٣) ر : مفردتين .

(٤) انظر ص ١٥١ تعليق ١ والشاهد ٥٤



حال إذا أضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال ، فدل ذلك على أنهما ليسا بمثنيين .  
والدليل الرابع : كون العرب تخبر عنهما إخبار المفرد قال الله تعالى : **كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُمَا أَكْلُهُمَا (١)** . ولم يقل آتتا ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد ، ألا ترى أنك لا تقول : الهندان قامت والزيدان قام .  
فإن قيل : لاحجة في ذلك لأن العرب قد تُخبر عن الاثنين إخبار المفرد ، قال الفرزدق :

١٧٧ ولو رَضِيَتْ بِدَايَ بِهِ وَضِنَّتْ      لَكَانَ عَلَيَّ لِلِقَدَرِ اخْتِيَارُ (٢)  
ولم يقل وضنتا . وقال الآخر  
١٧٨ لِيَمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلُّ      بها العينان تنهَلُّ (٣)  
ولم يقل تنهَلان ، وقال الآخر :  
١٧٩ فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنَفُلٍ      أو سُنْبُلًا كَحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ (٤)  
ولم يقل كَحِلَّتَا وَلَا فَانْهَلْتَا .

- (١) الكهف : ٣٣ ، وانظر معاني القرآن ١٤٢/٢ .  
(٢) لفرزدق في مطلقته النوار ، والرواية : بها مكان به ، وزواية الكامل : ولو أنى ملكت يدي ونفسي ، وعليها لاشاهد فيه الكامل ١٢١/١ ، الخصائص ٢٥٨/١ المحتسب ١٨١/٢ شرح مشكلات الحماسة ١٨٢، ٨٨ ، ابن الشجري ١٢٢/١ ، التنبيه ٤٠ ، الديوان ٢٦٤ .  
(٣) لا مرئ القيس ، قيل أنشده وهو في مرضه حين رأى قبراً يحفر له .  
الزحلوفة : آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، وروى : زحلوفة ، وهي بمعناها . الزل : ما نزل عنه القدم . جمهرة اللغة ١٩/١ ، المحتسب ١٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٨٨ ، المسلسل ٣٧ ، أمالي القالي ٤٣/١ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الديوان ٤٧٣ .  
(٤) لسلي أو سلمي بن ربيعة الضبي . ونسبت في الأصمعيات لعلاء ابن أرقم . القرنفل والسنبُل من أخلاط الأدوية التي تحرق العين وتسيل الدموع . النوادر ١٢١ ، الأصمعيات ١٦١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، أمالي القالي ٨١/١ ، التنبيه ٣٩ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الخزائن ٤٠٢/٣ .

فالجواب : ان الأخبار عن كلا وكلتا إخبار المفرد كثير ، وما أنشدناه قليل  
بابه الشعر ، وهو مع ذلك لا يجوز إلا في الشيتين المتلازمين كالعينين واليدين  
وليس كذلك أمر كلا وكلتا .

فان قيل : فالذي يدل على أنهما مُثْنِيَانِ إخبار العرب عنهما إخبار المُثْنَى  
قال :

كلاهما لا يطلقان (١) ١٨٠

فالجواب : إن ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى ، لأن كلا وكلتا وان كانا  
مفردى اللفظ فهما مثنيان في المعنى ، ومثل ذلك قوله تعالى : ومنهم من يستعمون  
إليك (٢) . فحمل على المعنى ، وقال في موضع آخر : ومنهم من يستمع  
إليك (٣) . فحمل على اللفظ . وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل  
على المعنى في بيت واحد فقال :

١٨١ إن المنيّة والحتوف كلاهما يوفى المنيّة يرقبان سوادى (٤)

فقال : يوفى حملا على اللفظ ويرقبان حملا على المعنى .

فإن قيل : فلا شيء كانا بالألف في الرفع والياء في النصب والخفض مع إضافتها  
إلى المضمر ؟ فالجواب : إن العرب قد قلبت الألف ياء مع المضمر في نحو (٥) :  
عليه وإليه ولديّه وإنما تفعل ذلك إذا كان اللفظ / الذي في آخره ألف شديد  
الاتصال بالمضمر ، الا ترى أن لدى وإلى وعلى لاتستعمل واحدة منها مفردة

(١) لم أستطع تبين بقية الشاهد في الأصول كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان .

(٢) يونس : ٤٢ . (٣) الأنعام ٢٥ .

(٤) رواية أبي عبيدة : يوفى المخارم . قال ابن هشام : اذ لا يقال إن المنية توفى نفسها ، اهـ ،

المخارم : الطرق ، سوادى : شخصي ، يوفى : يشرف على . مجاز القرآن ٣٦/٢ ، ٣٨ ،

المفضليات ٤٤٥ . شرح المفضليات ٤٤٧ ، الأغاني ١٢٩/١١ ، المغنى ٢٢٤ ،

الشيرازيات ١١٠ و .

(٥) ج ، ر : نحو في ، وهو تحريف .

فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها . والمضمر أيضا لاتصاله شديد الافتقار لما قبله .  
فغيروا آخر هذه الالفاظ بقلب آخرها كما غيروا آخر الفعل لضمير الفاعل كضربت  
ولم يفعلوا ذلك مع المفعول ، فكذلك أيضا قلبوا الألف من كلاباء مع المضمر  
كما فعلوا ذلك في لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ لشدة افتقار المضمر لما قبله ، ولأنَّ كلاباء أيضا  
لا تستعمل إلا مضافة .

فأن قال قائل : فإو (١) كان الأمر على ما ذكرتهم لقلبوا مع المضمر في حالة  
الرفع فقالوا : جاءني الرجلان كَلَيْهِمَا ، فالجواب : إنَّ كلابا وكلاتا في الباب  
مشبهان بعائى ولَدَيْ لانهما أشد اتصالا بما بعدهما من كلابا وكلاتا ، فلذلك  
لم تقلب إلا في النصب والخفض ، ولأنَّ لَدَيْ منصوبة وقد تكون مخفوضة في  
في مثل : مِين لَدَيْهِ ولا تكون مرفوعة فلذلك لم تقلب إلا في الموضع الذي (٢)  
حملتها عليه .

### باب البدل

البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد  
على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . فقولنا :  
إعلام السامع بمجموع الاسمين ، مثال ذلك : قام زيد أخوك ، ألا  
ترى أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك .  
وقولنا : أو فعلين ، مثال ذلك قول الشاعر:

١٨٢ متى تأتينا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجِدُ حَطَباً جزلاً وناراً تأججا (٣)  
ألا ترى أن السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتينا وتُلْمِمْ .

(١) ر : لو . (٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) لعبد الله بن الحر .

تأجج : قيل أصله تتأجج والألف مبدلة من فون التوكيد الخفيفة والأصل : تتأججن ،  
وقيل هو ماض والألف للاطلاق ، وفي توجيه تذكيره أقوال عدة عرضها البغدادي وكلها  
يظهر فيها التكلف واضعاً . الكتاب ٤٤٦/١ ، المقتضب ٦٣/٢ ، التوجيه للرماني ١٩٤ ،  
الغزاة ٦٦٣/٣ .

وقولنا : على جهة البيان ، تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو ، إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ .  
 وقولنا : على أن ينوي بالإول منهما الطرح ، نحرز (١) من النعت والتأكيد ، إلا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل أو قام زيد نفسه . فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني ( وهو ) (٢) نفسه . لكنه لم ينو بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل لأنك إذا قلت : قام زيد أخوك . فأتما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد . فكأنك قلت : قام أخوك ، فأضربت (٣) عن قولك أولا : زيد ، فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟

فالجواب أن تقول : الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو مررت بزيد بأخيك (٤) ، قال الله تعالى ، « قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لئن آمن منهم » (٥) فأعاد لام اجر مع من وهو بدل من الذي ، فلولا أن النية في الأول الطرح لما جاز ذلك . اذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه لثلا يؤدي ذلك إلى ادخال العامل بين شيئين / قد جعلها كالكلمة الواحدة ، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على [٤٥] والنعت لأنه مع المنعوت كالشيء الواحد . فهو من كمال المنعوت كما أن الصلة من كمال الموصول .

وقولنا : من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظا ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل : صيرت زيدا يته . اذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه .

- (١) ر : يحترز .  
 (٢) زيادة يقتضيها السياق .  
 (٣) ر : وأضربت .  
 (٤) ج : فأخيك ، وهو تعريف .  
 (٥) الاعراف : ٧٥ .

والبديل ينقسم ستة أقسام : ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع ، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع ، وواحد ورد به السماع إلا أن النحويين اختلفوا فيه ، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف . فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء ، وهو ان تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد ، ومنه قوله تعالى : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم (١) . والصراط (٢) الثاني هو الأول .

وبدل البعض من الكل . وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول نحو قولك : ضربتُ زيداً يدهُ ، ومنه قوله تعالى : والله على الناس حرج البيت من استطاع اليه سبيلاً (٣) . فمن بدل من الناس وهو واقع على بعض ما يقع عليه الناس . لأن الناس منهم المستطيع وغير المستطيع .

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو ان تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج (٤) ، نحو قولك : أعجبتني عبد الله عليمه ، ألا ترى أنه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .

وذلك فاسد ، لأنهم يقولون : سرق عبد الله ثوبه ، والثوب ليس بمصدر . ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتقاً على الأول ومحيطاً به . فيدخل في هذا الحد : سرق عبد الله ثوبه . لأن الثوب مشتمل على عبد الله . ( وهو فاسد ) (٥) وذلك لأنه يجوز أن تقول : سرق عبد الله فرسه . والفرس ليس مشتقاً على عبد الله .

(١) الفاتحة : ٦ ، ٧ . (٢) ر : فالصراط ، وهو لغة في الصراط .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، أخذ عن ثعلب والمبرد وكان أقدم

أصحاب المبرد قراءة عليه في بغداد . كان عالماً في النحو واللغة والتفسير ، توفي ببغداد عام

٥٣١١ هـ ، الزبيدي : ٢٤ ابن النديم ٩٠ ، ياقوت ١٣٠/١ ، القفطي ١٥٩/١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وانظر الهمع ١٢٦/٢ .

والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني ، وذلك نحو : سُرِقَ عبدُ اللهِ ثوبُهُ أو فرسُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُ اللهِ ، وأنت تعني الثوبُ أو الفرسَ .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : قَتَلَ أصحابُ الأخدودِ ، النارِ ذاتِ الوقودِ (١) . فالنار بدل الأخدود لأنه يجوز أن تقول : قَتَلَ أصحابُ الأخدودِ وأنت تعني النارِ ، ولأنه قد علم إنما كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الأخدود لاحتراق المؤمنين والمؤمنات ، لا الأخدود نفسه .

وعلى هذا يجوز : أعجبتني عبدُ اللهِ حُسْنُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : أعجبتني عبدُ اللهِ وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول ، أعجبتني عبدُ اللهِ غلامُهُ ، لأنه لا يجوز أن تقول : أعجبتني عبدُ اللهِ وأنت تعني الغلامَ / لأنه لا يفهم [٤٥ظ] من الأول (٢) .

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول ، بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة . ويكون الثاني مفهوماً منه ، فلا تقول : أسرَجْتُ القومَ دابَّتَهُمْ ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرَجْتُ القومَ ، أنك إنما تقصد (٣) الدابة ، لأنه لا يجوز : أسرَجْتُ القومَ ، وأنت تعني الدابة وتقول : سُرِقَ عبدُ اللهِ ثوبُهُ ، لأنك قد تقول : سُرِقَ عبدُ اللهِ ، وأنت تعني الثوبَ .

والاثنان الجائزان (٤) قياساً ولم يرد بهما السماع : بدلُ الغَلَطِ ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للاول على جهة الغلط .

- 
- (١) البروج : ٦ ، ٥ .  
(٢) في ر : وفي حاشية ج عن نسخة أخرى مايلي : ولا يكفي في معرفة بدل اشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول . أه ، وهو تكرار .  
(٣) ر : قصدت .  
(٤) ج : الجاريان .

وبدل النسيان : أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان ، ومثال ذلك أن تقول : مررتُ بزيد حمار ، وذلك أن تكون قد توهمت أن الممرور (١) به زيد، ثم تذكرت بعد أن الممرور به حمار وأتيت به على جهة البديل .

والاحسن في مثل هذا ان تأتي بيل فنشعر بالأضراب عن الاول لثلا يتوهم في (٢) ذلك أنك قصدت الصفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : رأيتُ رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن تتوهم أنك رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً . (٣)

ومن النحويين من زعم أن ذلك قد ورد في كلامهم واستدل على ذلك بقول ذي الرمة .

١٨٣ لَمِيَاءُ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ فِي اللَّيْثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ (٤)  
فقال: الحُوَّةُ السوادُ الخالصُ، واللَعَسُ سوادٌ يضرب إلى الحُمرة ، فأبداله (٥)  
اللَعَسُ من الحُوَّةِ على جهة الغلط (٦) .

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعس صفة للحوَّة كأنه قال : حُوَّةٌ لَعَساءُ أي حُوَّةٌ مشوبة بحُمرة ، كما قالوا : رَجُلٌ عَدْلٌ ، يريدون عادل ، فيكون من باب الوصف بالمصدر .

والواحد الذي ورد به السماع واختلِف فيه بدل البداء (٧) وهو ان تبدل اسماً من اسم بشرط ان يكون الأول قد بدا لك في ذكره ، وذلك نحو ما ذكره

- 
- (١) ج ، ر : المرور ، وهو تحريف . (٢) كذا ، والوجه : من  
(٣) قال بذلك المبرد في المقتضب ٢٨/١ ، ٢٩٧/٤ وقال ابن هشام ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالحنان . التوضيح ١٠٨/٢ .  
(٤) لمياء من اللمي وهو سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن عند العرب . الشنب .  
تحديد الاسنان ودقتها . وقيل : برد وعلوية فيها ، الكامل : ١٦٠/١ ، الخصائص ٢٩١/٣  
العيني ٢٠٢/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٢/٢ ، الديوان ه .  
(٥) ر : فأبدل .  
(٦) نقل السيوطي أن قائله ابن السيد البطليوسي ، الهمع ١٢٦/٢ .  
(٧) ج ، ر : النداء ، وهو تصحيف .

أبو زيد (١) من قولهم أكلتُ لحماً سمكاً تمرأ (٢). وذلك أنه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله في ذلك فأخبر عن أكله السمك ثم بداله فأخبر عن أكله التمر ، وقول الشاعر :

١٨٤ مالى لأبكي على علاتي صبايحي غبايحي قياتي (٣)  
وذلك أنه أبدل الصبايح من العلات أولاً فكأنه قال : مالى لأبكي على صبايحي ثم بداله في ذلك فأبدل الغبايحي .

ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحذف منه حرف العطف (٤).

والصحيح أن الوجهين ممكنان .

والذى يُستدل به على بدل البداء قوله عليه السلام : إنَّ الرجلَ ليُصلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نصفُها ثلثُها رُبُعُها إلى العُشرِ (٥). اذ معلوم أنه ليس المعنى : وما كُتِبَ له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء ، لأنَّ ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد ، وأيضاً فإنه مناقض لمقصود الحديث من أنَّ الرجلَ قد يصلِّي (٦) الصلاةَ وما كُتِبَ له إلاَّ بعضُها وكأنه لما قال : إنَّ الرجلَ ليصلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نصفُها ، أضرب عن ذلك وأخبر أنه قد يُصلِّي وما كُتِبَ له ثلثُها وكذلك يتنزل ما / بعد ذلك إلى العُشرِ .

\* \* \*

- (١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري ، لغوى أديب نحوي ، توفي بالبصرة عام ٢١٥ هـ . ترجمه السيرافي ٤١ ، ابن النديم ٨١ ، ياقوت ٢١٢/١١ ، القفطي ٣٠/٢ .
- (٢) انظر الخصائص ٢٩٠/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ .
- (٣) أنشده ابن الأعرابي ولم ينسبه . العلات : جمع علة وهي ما يتعلل به . وفسرها بالصبايح والغبايحي والقيلات . والقيلات جمع قيلة ، يريد نوقاً يجلبها صباحاً وبعد المغرب وفي القاتلة . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ وفيه : وكيف لا . البيان للأنباري ١٠٥/٢ ، اللسان : قيل .
- (٤) ممن قالوا بهذا ابن جنبي ، وجوز أيضاً أن تكون من البدل . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ .
- (٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٤٠٧/١ وانظر الهمع ١٢٦/٢ .
- (٦) ر : ليصل ، واللام زائدة .



والبدل لا يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلا في الاعراب خاصة، فيجوز بدل (١) المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة وبالعكس .  
 فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشبيء من الشيء : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ .  
 ومثال النكرة من النكرة فيه : ضَرَبْتُ رَجُلًا صَالِحًا .  
 ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه ضَرَبْتُ زَيْدًا رَجُلًا صَالِحًا .  
 ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه : ضَرَبْتُ رَجُلًا زَيْدًا .  
 ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكل : أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ .  
 والنكرة من النكرة فيه : أَكَلْتُ رَغِيفًا ثُلْثًا مِنْهُ ، وبدل المعرفة من النكرة فيه :  
 أَكَلْتُ رَغِيفًا ثُلْثَهُ ، وبدل النكرة من المعرفة : أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثًا مِنْهُ .  
 ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال : أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا ،  
 والنكرة من النكرة فيه : أَعْجَبْتَنِي جَارِيَةٌ حَسَنٌ لَهَا ، والنكرة من المعرفة فيه :  
 أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَسَنٌ لَهَا ، والمعرفة من النكرة : أَعْجَبْتَنِي جَارِيَةٌ حَسَنُهَا .  
 ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ان يكون في الاسم  
 الثاني ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يأتي دون ضميرٍ إلا قليلاً . فمن ذلك  
 قوله تعالى : قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارَ (٢) . ولم يقل نَارَهُ ، وأما قوله تعالى :  
 وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (٣) . فمن بدل من الناس  
 وحذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال : من استطاع إليه سبيلاً منهم ؛  
 وذهب الكسائي (٤) إلى أنه يجوز أن تكون من شرطاً والجواب محذوف  
 فكأنه قال : فعلیهم ذلك وراى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن  
 من حذف الضمير من البدل ، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً .

(١) الأولى : ابدال .

(٢) البروج : ٤ ، ٥ . (٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي أحد القراء السبعة وامام الكوفيين في اللغة

والنحو . توفي بالري من أقاليم فارس عام ١٨٩ هـ ، ابن النديم ٩٧ ، الزبيدي ٨٨ ،

الانباري ٨١ ، القفطي ٢٥٦/٢ .

ومن الناس من جعل مَن فاعلة بحجّ كأنه قال : أن يحجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً . وذلك فاسد من جهة المعنى ، لأنه يجيء على هذا معنى الآية : إن الله له على الناس كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجّ البيت المستطيع . وهذا خلف .

واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة الا كذلك كقوله تعالى : لنسفعاً بالناصية ، ناصية . (١) وقول الشاعر :

١٨٥ وكنتُ كذى رجاين رجلٍ صحّحةٍ ورَجَلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشلتُ (٢)  
واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لاتفيد في البدل ، الا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررتُ بمحمدٍ رجلاً ، لم يكن مفيداً اذ معلوم أن محمدًا رجلاً فاذا وصفته أفاد (٣) .

وما ذهبوا إليه فاسد ، بل لا يشترط عندنا الا أن يكون في البدل فائدة . (٤) والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قول الشاعر :

١٨٦ فلا وأبيكٍ وليس خير منكٍ أني ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ (٥)  
فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول / ولا موصوفاً ، ولا يتصور أن [٤٦ظ] يكون نعتاً لأنه نكرة والأب معرفة . ومنه قول الآخر :

- (١) الملق : ١٥ ، وانظر همع الهوامع ١٢٧/٢ .
- (٢) لكثير عزة . واختلف في معناه فقيل : إنه تمنى أن تضيع راحلته فيبقى عند قوم عزة فهو لفقدان راحلته كذى رجل مشلولة وهو ببقائه في حياها كذى رجل صحّحة . وقيل غير ذلك الكتاب ٢١٥/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، المسلسل ١١٦ ، أمالي القالي ١٠٨/٢ ، أمالي المرتضى ٣٦/١ ، العيني ٢٠٤/٤ ، الخزائن ٣٧٦/٢ ، الديوان ٤٦/١ .
- (٣) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع كما في الهمع ١٢٧/٢ .
- (٤) انظر الحجة للفارسي ١١١/١ واستشهاده بالشاهدين ١٨٦ ، او ، ١٨٧ .
- (٥) لشير بن الحارث وقيل سمير (جاهلي) ، وروى في الحجة : يؤذني ومعناه : يعجبي . وقوله : يؤذني أي يفمني وليس هو لي في ملك ، النوادر ١٢٤ ، الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٦١ ، الخزائن ٣٦٢/٢ .

١٨٧ إنا وجدنا بني سلمى بمتزلة كساعد الضب لا طول ولا قصر (١)  
فلا طول ولا قصر نكرة وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا ولا هما من  
لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن ساعد الضب معرفة .

وأيضاً فإن قولك : مررتُ بمحمد رجُلٍ ، مفيد لأنه قد يمكن أن يكون  
محمد اسم امرأة لأن الرجل يسمي باسم المرأة وكذلك المرأة تسمى باسم  
الرجل ، قال الشاعر :

١٨٨ تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالهِ إلى ملكٍ أعشو إلى ضوءِ نارهِ (٢)  
وقال الآخر :

١٨٩ يا جعفرُ يا جعفرُ يا جعفرُ إن كنتُ دحداحاً فأنتِ أقصرُ (٣)

\* \* \*

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الاظهار والاضمار أربعة أقسام :  
ظاهر من ظاهر ، ومضمّر من مضمّر ، ومضمّر من ظاهر ، وظاهر من مضمّر ،  
الا أن في بدل المضمّر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال  
تكلّف وهو إعادة الظاهرة على حسب مايتبين :

(١) أنشده الأخفش ولم ينسبه . وروايته : بني جلان كلهم . وبنو جلان : حي من العرب من  
عنزة . ورواه ابن جني : ولا عظم . ساعد الضب ذراع يده ويقال إنه على طول واحد في  
جميع الضباب لايتفاوت طولاً ولا قصرأ . أراد أن هؤلاء القوم متساوون في مزية رشق  
السهام ، هكذا فسره البغدادي . الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ ،  
اللسان : جل ، الخزائنة ٣٦٤/٢ .

(٢) من أبيات لعبد الله بن جذل الطعان ، وصواب الرواية :  
إلى مالك أعشو إلى ضوء مالك . والأبيات كافية ، وهند ومالك ابنا خالد بن صخر بن الشريد .  
ورواية العقدي : تجنبت ، والسيراني : ذكر مالك ، شرح السيراني ١٥٦/١ ، العقدي الفريد  
٣٢٧/٣ ، اصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ ، التوضيح ٢٤٥/٢ ، العيني  
٥٥٨/٤ ، التصريح ٣٣٩/٢ ، اللسان : هلك .

(٣) أنشده السيراني وابن السيد ولم ينسبه ، والرواية عندهما : ان أك ، وهي كذلك في ر  
وحرقت إلى « أراك » . الدحداح : المستدير الململم ، شرح السيراني ١٥٦/١ ، إصلاح  
الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربتُ زيداً أخاك .  
ومثال بدل المضمرة من المضمرة فيه : زيدٌ ضربته إِيَّاه (١) .  
ومثال بدل المضمرة من الظاهر : ضربتُ زيداً إِيَّاه (٢) .  
ومثال بدل الظاهر من المضمرة فيه : زيدٌ ضربتهُ أخاك .  
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيفَ  
ثُلثَهُ .  
ومثال بدل الظاهر من المضمرة فيه : الرغيفُ أكلتهُ ثُلثَهُ .  
ومثال بدل المضمرة من المضمرة فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتهُ إِيَّاه ، فالضمير  
في أكلته يعود على الرغيف، وإياه يعود على الثلث .  
ومثال بدل المضمرة من الظاهر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إِيَّاه ،  
فتعيد الضمير على الثلث ، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين  
الأخيرتين . ومثال بدل الظاهر من المضمرة : القومُ ضربتهم ثُلثَهُم .  
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال : عَجِبْتُ (٣) من الجاريةِ حَسَنَها .  
ومثال بدل الظاهر من المضمرة فيه : الجاريةُ عَجِبْتُ مِنْهَا حَسَنَها .  
ومثال بدل المضمرة من المضمرة فيه : حَسَنُ الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ .  
ومثال بدل المضمرة من الظاهر فيه : حَسَنُ الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْ الجاريةِ  
مِنْهُ . فتتكلف أيضاً تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .  
وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة  
فمنهم من منع ومنهم من أجاز .

(١) يرى الكوفيون أن (إياه) توكيد للضمير في ضربته وليس بدلا لأن البدل يقوم مقام الشيء  
وهذا لا يقوم مقامه . مجالس ثعلب ١٣٣ ، ٥٥٧ .

(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيت زيدا إياه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، قال :  
ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢ و ، وانظر التوضيح  
. ١٠٩/٢ .

(٣) ج ، ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فالذي منعها حملة على ذلك نخلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يعود على المخبر عنه ، الا ترى أنك اذا قلت : ثلثُ الرغيفَ أكلتُ الرغيفَ أياهُ ، لم يكن في الجملة التي هي : أكلتُ الرغيفَ ، الواقعة خبراً للثلث ضمير عائد على الثلث . فان قلت : فإنَّ إياه المبدل من الرغيف عائد على الثلث فلا يحتاج معه إلى عائد . فالجواب : انَّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف ، فكأنك قلت : أياه أكلتُ ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير . وكذلك مسألة : ثلثُ الرغيفَ أكلتهُ إياه ، ألا ترى أنَّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلتهُ عائد عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها (١) . ولا يعتد بإياه ، لأنَّه على نيَّة الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة/المتقدمة . [٤٧و] والصحيح المنع لأن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل .

\* \* \*

وفي البدل من المضممر بخلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز الأبدال من المضممر لغائب كان أو لتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأخفش (٢) . ومنهم من أجاز في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل ، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيء وأما غيره من أقسام البدل فجائز (٣) كقوله :

١٩٠ ذَرِينِي إِنْ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا أَلْفَيْتِنِي حَلْمِي مَضَاعَا (٤)

فأبدل حلمي من الياء في الفيتني .

(١) كذا ، والعبارة مشكلة .

(٢) ووافقه الكوفيون كما نقل السيوطي في الهمع ١٢٧/٢ .

(٣) ممن قالوا بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٤) لعدى بن زيد يخاطب امرأته . ونسب في الكتاب لرجل من بجيلة أو خثعم ، الكتاب ٧٨/١ ،

معاني القرآن ٧٣/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، التمام ٢١ ، التوجيه ١٩٩ ،

الميني ١٩٢/٤ ، الخزانة ٣٦٨/٢ ، الديوان ٣٥ ،

وانما لم يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبين الأول وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس فلم يجوز فيهما إذ لا فائدة فيه (١) .

والأخفش يستدل على جوازه بالسمع والقياس ، فأما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله :  
١٩١ على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضمن بالماء حاتم (٢)  
فحاتم بدل من الضمير في جوده ، فكما جاز ذلك ثم يجوز هنا ، لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبس ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته ، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس (٣) لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب .

وهذا فاسد ، لأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث ناب مناب مالا ينعت وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أن قولك :  
لقيت رجلاً فضربتُهُ ، الهاء نائبة مناب قولك : فضربتُ الرجلَ ، وأنت لو قلت : فضربتُ الرجلَ العاقلَ ، لم يجوز ، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وقد تقدم في باب النعت . وانما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب . فإذا تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه ، فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله . وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز

- 
- (١) هذا تعليل ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .  
(٢) للفرزدق في هجاء رجل من بلعبر كان دليلاً لهم فضل بهم ، ورواية الديوان : على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وعليها لا شاهد فيه ، الكامل ٢٣٣/١ ، التوجيه ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤ ، المستقصى ٥٤/١ ، العيني ١٨٦/٤ ، الديوان ٨٤٢ .  
(٣) ر : يلبس .

الابدال منه ، اذ لامانع منه . وتبين أن ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع  
الأبدال منهما كما يمتنع نعتهما .

وأما السماع فقوله تعالى : كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم  
القيامة لاريبَ فيه الذين خسروا أنفسهم (١) .. فالذين عنده بدل من  
الضمير المنصوب في ليجمعنكم . وقول حميد :

١٩٢ أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني حميداً قد تدرتُ السناما(٢)

فحميد بدل من الياء في فاعرفوني . ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الذين  
محمولاً على الاستئناف وأن يكون حميداً ، منصوباً باضمار فعل على  
الاختصاص(٣) ، كأنه قال : أعني حميداً ، فيكون (٤) نحو قول الآخر :

١٩٣ أناسٌ بثغري لا تزالُ رماحهم ..... (٥)

\* \* \*

وإذا ابدلت من اسم الاستفهام لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه  
حتى يوافق البديل المبدل منه في المعنى ، كقولك : كم مالكَ أعشرونَ /  
أم ثلاثون ؟ ومتى تخرجَ أيومَ الخميس أم يومَ الجمعة ؟ ومن ضربتَ أزيداً  
أم عمراً ؟

\* \* \*

- 
- (١) الانعام ١٢ .  
(٢) لحيد بن حريث بن بحدل ، وروى في الصحاح كما نقل البغدادي : جميعاً ، ولا شاهد فيه .  
وفيه إثبات ألف أنا في الوصل ضرورة . تدرت : علوت الذروة من سنام المجد .  
المنصف ١٠/١ ، البيان للأنباري ١٠٨/٢ ، ابن يميث ٨٤/٩ ، الخزانة ٣٩٠/٢ ،  
شرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، الضرائر ١٥٧ .  
(٣) في نسخة بحاشية ج ، ر : على المدح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أي اعرفوا المشهور ،  
فأنا ب حميداً مناب قوله : المشهور ، لكونه علماً . (٤) زيادة من ر  
(٥) للفرزدق من قصيدة في الفخر ، ورواية السيرافي : أناساً ، على أنه مما يتنصب على المدح  
والتعظيم ، وعجزه :

شوارع من غير العشيرة في السدم

شرح السيرافي ١٣/٣ ظ ، الديوان ٨٢١ .

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع بأسماء تريد إبدالها منها فلا يخلو أن يكون ما ذكرته بعد العدد يفني بالعدد أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع أولاً . فأن كان جاز فيه وجهان : الأبدال مما تقدم والرفع على التقطع ، وذلك قولك : لقيت من القوم ثلاثة ، زيداً وعمراً وخالداً . على البديل . ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيداً والآخر عمروً والآخر خالدٌ . ونحو قولك : لقيت رجالاً ، زيداً وعمراً وخالداً . على البديل . ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيداً والآخر عمروً والآخر خالدٌ .

فإن لم يَفِ بالعدد فالتقطع ليس إلا كقولك : لقيت من القوم ثلاثة : زيداً وعمروً ولا يجوز الأبدال لأن زيداً وعمراً لا تقع عليهما ثلاثة .

وان لم يكن ما بعد الجمع يقع عليه الجمع فالرفع أيضاً على الاستثناف نحو : لقيت رجالاً زيداً وعمروً ، ولا يجوز البديل ، لأن زيداً وعمراً لا يقع عليهما رجال إلا أن يسمع ذلك من العرب فيتوقف عنده ولا تتعداه فيكون (١) إذ ذاك ممّا وقع فيه لفظ الجمع على الاثنتين وإن لم يكن من باب ما الشيطان فيه من شيئين نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنتين في هذا الباب مقيس بل يكون إذ ذاك نظير قولهم : رجلٌ عظيمٌ المناكب ، وإن لم يكن له إلا منكبان وعليه يحمل قول النابغة :

توهمتُ آياتَها فعرفتُها      لستة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ (٢)  
رمادٌ ككحلِّ العينِ لأياً أبينه      ونوى كجذمِ الحوضِ أثلم خاشع  
فأنه روى برفع رماد ونؤدى ونصبهما .

- (١) ر : ويكون .  
(٢) الآيات : العلامات ، وانضمير في (لها) يعود على الدار .  
توهمت : تفرست . اللأى : البط ، وهو منصوب على نزع الخافض .  
النوى : حفرة تجعل حول الخباء لمنع تسرب مياه المطر إليه .  
الجذم : أصل الحوض المتبقي منه ، خاشع : لاصق بالأرض .  
ورواية الديوان : ما إن تبينه . الكتاب ١ / ٢٦٠ ، سجاز القرآن ١ / ٣٣ ، المقتضب .  
٣٢٢ / ٤ ، انعيني ٣ / ٤٠٦ ، الخزانة ١ / ٤٢٩ ، الديوان ٤٣ .



واعلم أن كل شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا وقد تقدم ماله - من الأسماء - موضع خلاف لفظه في باب العطف . فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالأتباع ليس إلا نحو قام زيد أخوك ورأيتُ زيداً أخاك وإن كان له موضع خلاف لفظه جازَ البديلُ على اللفظ والموضع نحو: يُعجبني ضربُ زيد أخوك عمراً ، على الموضع ، وأخيكَ على اللفظ . إلا في موضعين فإنه لا يجوز البديل منهما (١) إلا على الموضع خاصة .

أحدهما : أن تبدل الاسم الواقع بعد إلا من اسم مخفوض بحرف جر زائد لايزاد إلا في النفي ، وذلك نحو : ماجاءني من أحد إلا زيد ، بالرفع لأنك لو خفضت زيدا بالحمل على لفظ أحد للزم (٢) من ذلك زيادة من في الواجب ، لأن البديل على تقدير تكرير العامل فيكون التقدير اذ ذاك : إلا من زيد ، وزيادتها في الواجب لا تجوز . ومن ذلك : ليس القائم بأحد إلا زيدا ، على الموضع ، ولا يجوز إلا زيد ، على اللفظ لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الباء في خبر ليس في الواجب (٣) ومن ذلك قوله :

١٩٥ يا ابني سُلَيْمِي لَسْتُ بِبِيْدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ (٤) .  
فنصب يداً بعد إلا على موضع يد .

والآخر : / أن تبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إلا من الاسم المبني مع لا نحو [٤٨ و] لا رُجُلَ في الدارِ إلا عمرو ، على البديل من موضع لا رجل ، ولا يجوز النصب لأن البديل على تقدير تكرار (٥) العامل ولا تعمل في المعارف ، فأما قولهم : لا رجلَ في الدارِ إلا عمراً ، فعلى الاستثناء .

- (١) ر : فيها . (٢) ر : في .  
(٣) أجاز الكسائي والفراء ذلك وازداد الفراء البيت بجر يد بعد إلا ، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ .  
(٤) لأوس بن حجر ، ورواية الفراء والمبرد والزمخشري والديوان : أبني لبيني لستم ، وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة ، يصفهم بالضعف وتلة النفع . الكتاب ٣٦٢/١ ، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، المفصل ٧١ ، الديوان ٢١  
(٥) ر : تكرير .

## باب عطف البيان

عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيته كما يبيته النعت نحو : جاءني أبو حفص عمر .  
فقولي : جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة تحرز من النعت ، لأن النعت لا يكون إلا بالمشتق أو ماني حكمه ، وعطف البيان لا يكون إلا بالجوامد .

والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً ، وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه .  
وانما قلت في الأكثر ، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات .  
وقد أجاز الفارسي (١) في زيتونه من قوله تعالى : من شجرة مباركة زيتونة (٢) .  
أن يكون عطف بيان على الشجرة .

وقولي : يبيته كما يبيته النعت تحرز من البدل ، فإن البدل يبيته بياناً مع أنك تنوي بالأول الطرح ، وليس عطف البيان كذلك . فهذا فرق ما بينهما . والفرق بينهما أيضاً أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء .

والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بيّن جدا ، إذ التأكيد قد وضعت له العرب الفاظاً مختصة به لا يجوز أن يكون غيرها (٣) .

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد فسمع الحديث وبرع في علم النحو والقراءات والعربية ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم ، توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ ترجمه الخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ ، ابن الأنباري ٣٨٧ ،  
ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي ٢٧٣/١ .

(٢) النور : ٣٥ .

(٣) ر : غيرها .

ومما يبيّن به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعته أنّ نعت المعرفة قصدك به ازالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فكأنك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في ( أنّه عاقل ، وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام . وإذا قلت : قام زيدٌ صديقٌ عمرو ، فكأنك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في ( ١ ) صدقاته عمرو .

وعطف البيان إنما يقصد به ازالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فإذا قلت قام أبو حفصٍ عمرٌ ، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفصٍ أزلته عنه بعطف عمرٍ الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلاّ أنّه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعنى بأبي حفص .

وأما البدل فإنّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في البدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك (٢) لم تذكره .

ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعل المعروف [٤٨ظ] بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أُضيف إليه اسماً ليس فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلُ زيدٌ . فإنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البدل ، وذلك أنّ البدل في نية أن يباشر العامل فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير : هذا الضاربُ زيدٌ ، ولا يجوز اضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام ، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان ، ومن ذلك قوله :

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) ر : كأنه .

١٩٦ أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعاً (١)  
 فبشر عطف بيان على البكري لا بدل ، لما ذكرناه .  
 وكذلك أيضاً يتبين الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب :  
 يا زيدُ زيداً ، إن جعلت زيداً بدلاً لم ينون لأنه في نية تكرار حرف النداء ،  
 وانت لو أوليته حرف النداء لم يكن الا غير منون ، وإن جعلته عطف بيان  
 كان منوناً لانه ليس في نية تكرار الحرف معه فيأزم منه حذف التنوين .  
 ومن ذلك قوله :

١٩٧ إني وأسطارٍ سَطْرَنَ سَطْرًا لقائلٌ يانصرُ نصرًا نصرًا (٢)  
 فالثاني عطف بيان على الاول والثالث منصوب على الاغراء كأنه قال : عايبك  
 نصرًا ، فإن قيل : فكيف يبين الشيء بنفسه ، ألا ترى أن نصرًا الثاني لا يفهمُ منه  
 إلا ما يفهم من الأول ، فالجواب : إن البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت  
 تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لا يمكن أن يقع اللبس ، فلا يعلم مَنْ  
 المخاطبُ إذا كان بحضرتك مسميان بنصر فصاعدا .

• • •

- (١) المرار بن سعيد الأسدي (أموي) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد .  
 ترقبه : تنتظر انزهاق روحه لأن الطير لاتقع على القتل وبه رمق .  
 وقوعا : مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ضد الطائر ونصب على  
 الحال من الطير ، ورواية المبرد بنصب بشر حملا على محل البكري ورد رواية الجر .  
 الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ٨٨/١ ، المفصل ١٢٣ ، ابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، التوضيح  
 ٩٢/٢ ، العيني ١٢١/٤ ، الهمع ١٢٢/٢ ، الخزانة ١٩٣/٢ .
- (٢) نسب لرؤبه وألحق بديوانه ، ونصر في البيت حاجب نصر بن سيار وإلى خراسان  
 للأمويين ، وروى نصر ، بالضاد . الأستار يريد بها أستار المصحف ، ورواية المبرد :  
 يانصرُ نصرًا نصرًا ، على أن الثاني عطف بيان على الثالث والثالث على الموضوع ، ورواه  
 أيضا : يانصرُ نصرًا نصرًا ، بجمل الثاني بدلا من الأول والثالث عطف بيان .  
 الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، ابن يعيش ٣/٢ ، المغز  
 ٥١٠ ، الخزانة ٣٢٥/١ ، الديوان ١٧٤ .

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الاعلام إذا جرت على الكنى في الاعراب أو في الالقاب إذا جرت على الكنى أيضاً أو على الاسماء الاعلام .  
 فمثال الأول : قام أبو حفص عمر ، ومثال الثاني : قام أبو حفص قُفَّةُ  
 أو قام عبدُ الله قُفَّةُ ، إذا كان قُفَّةُ لقباً لأبي حفص وعبدالله .  
 وأمّا اللقب المفرد إذا اجتمع مع الاسم المفرد فإنّ العرب تضيف الاسم إلى اللقب  
 ولا تُجرى أحدهما على الآخر فتقول : هذا قيسُ قُفَّةَ وهذا سعيدُ كُرزٍ ،  
 ولا يجوز قيسُ قُفَّةُ ولا سعيدُ كُرزٌ . (١)

وسبب ذلك ان العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو : عبدالله  
 وأبي محمد أو اسمين أحدهما مفرد والآخر مضاف نحو محمد وأبي بكر ، ولم  
 يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين ، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم  
 العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الآخر وكان المضاف الاسم لأن اللقب أشهر ،  
 وباب الاضافة ان يضاف فيه الاسم الاعم إلى الاخصّ نحو : غلامُ زيدٍ .

\* \* \*

وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ولذلك أجاز النحويون  
 في مثل : مررتُ بهذا الرجلِ ، أن يكون الرجلُ نعتاً وعطف بيان .  
 فمن حملتهُ على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومن جعله نعتاً لحظاً  
 فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله : الرجل ، بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار اليه .  
 فأن قيل : فقد زعمت أن عطف / البيان أخصّ من النعت وقد أجزت [٤٩] و  
 في الرجل وهو معرف بالالف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار  
 أعرف مما فيه الألف واللام ، فالجواب : إن الألف واللام لما كانت للحضور  
 ساوى المعرف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار

(١) نقل أبو حيان وابن هشام جواز الاتباع في هذه المسألة وأيده ابن هشام بقولهم : هذا يحيى  
 عيان ، ونسبه أبو حيان والسيوطي للكوفيين وبعض البصريين وابن مالك ، الارتشاف  
 ١٢٩ ، التوضيح ٣٠/١ ، الهمع ٧١/١ . وانظر الكتاب ٤٩/٢ .

اليه ، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور ، ويعطي هو أن الحاضر من جنس الرجال ، فصار المشار اذن أعرف من هذا .

فإن قيل : فأذا قدرته أعرف من « هذا » فكيف أجزت أن يكون نعته : والنعته لا يكون أعرف من المنعوت ؟ فالجواب : إنك اذا قدرته نعته فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدم في بيان معنى النعت وكأنك قلت : مررت بهذا الرجل ، وهو الرجل الذي بينى وبينك فيه العهد ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدرته عطف بيان بل تجعلها للحضور ، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيبويه .

## باب أقسام الأفعال في التعدي

التعدي في اللغة : التجاوز ، يقال : عدا فلانٌ طورهُ أي جاوزهُ .  
 ومنه قوله عليه السلام : من طلب القوتَ لم يتعدَّ (١) . معناه لم يتجاوز ما  
 يجب له . وهو في اصطلاح النحويين : تجاوزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعولٍ به .  
 فان تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعولٍ به من مصدر أو ظرف أو غير  
 ذلك ولم يتجاوزهُ إلى مفعولٍ به لا يسمونه متعدياً .  
 فالأفعال على هذا تنقسم قسمين : قسم يتعدى وقسم لا يتعدى .  
 فالذي لا يتعدى هو الذي لا يُبنى منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه  
 بأي شيء وقع نحو : جلسَ وقامَ ، لا يبنى منهما اسم مفعول فيقال : مجلوس  
 أو مقوم ، ولا يقال بأي شيء وقع قيامُ زيد . ولا بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ .  
 والمتعدي عكسه ، وهو الذي يبنى منه اسم مفعول ويصبح السؤال عنه بأي  
 شيء ( وقع ) (٢) نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، ألا ترى أنه يصح أن تبنى منه  
 اسم مفعول فيقال مضروبٌ ويقال : بأي شيء وقع ضربُ زيدٍ ؟  
 والمتعدى ثلاثة أقسام : قسم يتعدى الى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى إلى  
 واحد بحرف الجر وقسم يتعدى إلى واحد ( تارة ) (٣) بنفسه وتارة بحرف جر .  
 فالذي يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذي يطلب مفعولاً به واحداً ويكون ذلك  
 المفعول يحل به الفعل نحو : ضربتُ زيداً ، ألا ترى أن ضربتُ تطلب  
 مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ .  
 فان قيل : فأذلك تقول : ذكرتُ زيداً ، وتوصل ذكرتُ إلى زيدٍ بنفسه ،  
 والذكر لا يحلُّ بزيد . فالجواب : إن الأشخاص لا تذكر فأذا قلتُ ذكرتُ  
 زيدا فأنما هو على حذف مضاف تقديره : ذكرتُ أمر زيدٍ أو شأنه أو  
 قصته ، والذكر يحلُّ بشأن زيدٍ وقصته أي يتسلط عليهما . [٤٩ظ]

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق

والذي يتعدى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لا يكون محلاً للفعل ، نحو : مررتُ بزَيْدٍ وجئتُ إلى عمروٍ وعجبتُ من بكرٍ . الا ترى أنَّ المرور لا يحلُّ بزَيْدٍ والمجيء لا يحلُّ بعمروٍ والتعجب لا يحلُّ بيكرٍ .

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع نحو : نصحتُ زَيْداً ونصحتُ له ، وأمثاله .

وانَّما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لانه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقل : نصحتُ زَيْداً أكثر من : نصحتُ لزَيْدٍ ، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً ، ولا نصحتُ لزَيْدٍ أكثر من : نصحتُ زَيْداً ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه .

وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حال واحدة (١) ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح .

فينبغي على هذا أن يُجعل : نصحتُ زَيْداً ، وأمثاله الأصل فيه : نصحتُ لزَيْدٍ ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لأنَّ النصح لا يحلُّ بزَيْدٍ . فأن كان الفعل يحلُّ بنفي المفعول ويوجد تارة متعدداً بنفسه وتارة بحرف جرٍ جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً نحو :

(١) في نسخة في حاشية ج : وزاد الأستاذ أبو علي الشلوين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة اذ يتصور أن يكون بعض العرب بلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضمف عنده فيتمويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بلى يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين ، وانما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد.



مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي وخشنتُ بصدريه وصدرةُ (١) ، لأنَّ  
التخشين يحلُّ بالصدر والمسح يحلُّ بالرأس .

وزعم ابن درستويه (٢) أنَّ نصحتُ لزيد من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما  
بنفسه والآخر بحرف الجرِّ ، وأنَّ الاصلُ : نصحتُ لزيد رأيه ، واستدلَّ  
على ذلك بأنه منقول من قولك : نصحتُ لزيد ثوبهُ بمعنى خِطتهُ ، فشبهه  
إصلاحَ الرأى لزيد بخياطة الثوب ، لأنَّ الخياطة إصلاحٌ للثوب في المعنى ، فكما  
أنَّ نصحتُ من قولك : نصحتُ لزيد ثوبهُ بمعنى خِطتهُ من باب ما يتعدى  
إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرِّ فكذلك ما نُقل منه ، ثم حذف  
المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : نصحتُ  
لزيد ، معناه نصحتُ لزيد رأيه .

وهذا فاسد لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع  
من المواضع : نصحتُ لزيد رأيهُ ، فتوصل نصحتُ إلى منصوب بعد المجرور  
فاذ لم يسمع ذلك دليل على فساده .

\* \* \*

والذي يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين : قسمٌ يتعدى إلى مفعولين بنفسه  
وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرِّ . فالذي يتعدى إلى  
إثنين بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين [٥٠ و] و  
قسم لا يجوز فيه ذلك ، فالذي لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين هو  
ظننتُ ، إن لم تكن بمعنى أهتمت ، وعلمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفتُ . وحسبتُ  
وزعمتُ ونخلتُ ورأيتُ ، إذا كان بمعنى ظننتُ أو بمعنى علمتُ ، ووجدتُ  
بمعنى علمتُ ، وأعلمتُ وأريتُ . وأنبأتُ ونبأتُ وأخبرتُ وخبرتُ وحدثتُ .  
إذا كان بمعنى أعلمتُ .

وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال : هبَّ بمعنى ظنَّ ، والنهي بمعنى وجدَّ ،  
وعدَّ بمعنى حسب نحو : هبَّ زيدا شجاعاً ، والنهي زيدا ضاحكاً وعددتُ

(١) خشنت صدره : أوغرته ، أي أحميته من الغيظ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نحوي لغوي أخذ عن ابن قتيبة  
والمبرد وغيرهما . توفي ببغداد عام ٣٤٧ هـ ، الزبيدي ٢٦ ، الخطيب البغدادي ٤٢٨/٩ ،  
القطفي ١١٣/٢ ، ابن خلكان ٢٤٧/٢ .

زيداً عالماً (١). ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوال  
والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لاتقول : هبّ زيداً الشجاع ، ولا  
ألفيتُ زيداً الضحاكَ ولا عدتُ زيداً العالمَ . فأما قوله :

١٩٨ تعدُّونَ عقَرَ النيبِ أفضلَ مجدِّكم

بنو ضوطرى لولا الكميّ المقتنعا (٢)

فأفضلُ مجدِّكم نعت لعقر النيب . وعدّ بمعنى حسبَ كأنه قال : تحسبون  
عقرَ النيبِ الذي هو أفضلُ مجدِّكم ، ممّا تفخرونَ به .  
وأما سمعتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمع أو من قبيل ما لا يُسمع ،  
فإن كان من قبيل المسموعات تعدّت إلى واحد باتفاق نحو : سمعتُ كلامَ  
زيدٍ وسمعتُ قراءةَ بكرٍ ، وإن كان من قبيل ما لا يُسمع نحو : سمعتُ  
زيداً يتكلّم ، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين .

فمنهم من جعلها مما يتعدى إلى اثنين كظننتُ ، وحجته أن سمعتُ لما دخلت  
على ما لا يُسمع أتيت لها بمفعول ثانٍ يُعطي معنى المسموع ، كما أن ظننتُ  
لما دخلت على زيد وهو غير مظنون في المعنى أتيت بعد ذلك بمفعول ثانٍ يُعطي  
معنى المظنون فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً .

على هذا يكون «يتكلّم» من قولك : سمعتُ زيداً يتكلّم في موضع مفعول ثانٍ  
لسمعتُ . ومنهم مع جعلها متعدية إلى مفعول واحد ، فإذا قلت : سمعتُ زيداً  
يتكلّم ، فإن زيداً مفعولٌ لسمعتُ ، على تقدير حذف مضاف كأنك قلت :  
سمعتُ صوتَ زيدٍ يتكلّم ، ويكون في موضع الحال ، أي سمعتُ صوتَ  
زيدٍ في حال أن زيداً يتكلّم ، وتكون هذه الحال مبيّنة لأنه قد سمع صوتَه

(١) التصريح ٢٤٧/١ .

(٢) لحرير من قصيدة في هجاء الفرزدق وقومه ، ورواية الديوان .

سعيكم ... هلا . النيب جمع ناب وهي الناقة المسنة . الكمي : الشجاع ، وهو منصوب بفعل  
مقدر بعد لولا أي لولا تعقرون الكمي فتعدونه من مجدكم ، ويقال للقوم إذا كانوا لا  
يننون : بنو ضوطرى ، الكامل ٢٧٨/١ ، النقااض ٨٣٣ ، الخصائص ٢٥/٢ ، ابن  
الشجري ٣٣٤/١ ، الخزانة ٤٦١/١ ، الديوان ٣٣٨ .

في حال أنه يصبح أو يقرأ أو غير ذلك ، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى إذ معلوم أن زيداً في نفسه لا يسمع فيكون نحو قوله تعالى : هل يسمعونكم إذ تدعون (١) . ألا ترأن المعنى ، هل يسمعون دعاءكم ؟ فحذف الدعاء للدلالة قوله : إذ تدعون عليه . وهذا المذهب أولى ، لأن سمع من أفعال الحواس ، وهي كائنها متعدية إلى مفعول واحد ، تقول : ذقت طعامك ، وشميت طيباً ، وامتت حريراً ، وأبصرت زيداً ، فينبغي أن تكون «سمعت» مثلها . وأيضاً فإنها لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظننت ، فباطل أن تكون من باب أعطيت لأن «يتكلم فعل» [٥٠ ظ] والنعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله .

وباطل أن يكون من باب ظننت ، لأن ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ، وأيضاً تقول : سمعت زيداً ، ولا يجوز ذلك في باب ظننت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى واحد ، فأما قوله :

١٩٩ سَمِعَتِ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً

فقلت لصيدح (انتجعي بلالا) (٢)

فليس بإلغاء وإنما هو على الحكاية ، ألا ترى أن المعنى : سمعت هذا الكلام الذي هو الناس ينتجعون غيثاً ، فليس معنى : سمعت زيداً يتكلم ، على هذا المعنى ، سمعت زيداً يتكلم لأنك إذا رفعت فالمسموع (٣) هذا الكلام الذي هو زيد يتكلم وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو زيد يتكلم ، فلو

(١) الشعراء : ٧٢ .

(٢) لدى الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء . صيدح : اسم ناقة الشاعر .

ونقل النصب ابن السيد والفارقي والزمخشري كما في الخزانة . وما بين القوسين سقط من ج ، ر ، وألحقه مصحح ج في حاشيتها ، المقتضب ١٠/٤ ، الكامل ٥٣/٢ ، التوجيه ٢٣٩ ، اللسان : صدح ، الخزانة ١٧/٤ ، شواهد الكشاف ٢١٢ ، الديوان ٤٢٩ .

(٢) ج ، ر بالمسموع ، وهو تحريف .

كان الغاء لكان معناهما واحداً ، كما أن قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ  
ظننتُ قائمٌ ، لافرق بينهما ، وأيضاً فإنَّ الفعل لا يُلغى في أول الكلام .

\* \* \*

والذي يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين  
الأول منهما فاعل في المعنى ، نحو كسوتُ زيداً ثوباً ، وأعطيتُ عمراً درهماً ،  
ألا ترى أنَّ زيداً وعمراً آخذان في المعنى للثوب والدرهم .

والتسم الذي يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، ما عدا  
ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتُكَ بالخير .

والذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين : أعلمَ وأرَى المنقولين من علِمَ ورأى  
المتعدّين إلى مفعولين . وأنبأً ونبأً وأخبرَ وخبّرَ وحدثَ إذا ضُمِّنت معنى  
أعلمت .

\* \* \*

وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال ما بقي من أخوات رأيتُ وعلمتُ إذا نُقلت  
بالهمزة وأجاز أظننتُ زيداً عمراً قائماً : وأحسبتُ أخاك بكرةً منطلقاً ،  
وأخالتُ عبدَ الله بيشراً مقيماً ، وأوجدتُ مُحَمَّدًا عمراً ضاحكاً ، قياساً  
على أعلمتُ وأرَيْتُ (١) . وذلك غير جائز عندنا ، لأنه لم يوجد من الأفعال  
المتعدّية إلى مفعولين مانقِل بالهمزة لا من هذا الباب ، أعني ما لا يجوز فيه  
الاقتصار عليه ، ولا من غيره إلا أعلمَ وأرَى ، ولفظان لا ينبغي أن يُقاسَ  
تليهما .

## فصل

وينبغي أن يُعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جرٍّ لا يجوز  
حذف حرف الجرِّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع أنَّ وأنَّ نحو :  
عجبتُ أنكَ قائمٌ ، وعجبتُ أنَّ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول أنَّ وأنَّ بالصلة ،

(١) وأجازده أيضاً ابن السراج ، كما في همع الهوامع ١٥٩/١ .

والطول يستدعى التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها وهي  
اختارَ واستغفرَ وسميَ وكنيَ ، بمعنى سميَ ، وأمرَ . تقول : أمرتُك  
الخيرَ ، تريد بالخيرِ ، قال :  
٢٠٠ أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أمرتُ به

فقد تركتُك إذا مال وذا نشب (١)  
وتقول : اخترتُ الرجالَ زيدا ، تريد من الرجالِ ، قال الله تعالى : واختارَ  
موسى قومه سبعمائة رجلاً (٢) ، معناه : من قومه ، وسميتُك زيدا ، تريد  
بزيد قال الأخطل :

٢٠١ وسميتُ كعباً بشرَّ العِظامِ  
وكانَ أبوكَ يُسمى الجعَل (٣)

يريد : سميتُ بكعبٍ ويُسمى بجعلٍ .  
وكنيتُك أبا عبد الله ، تريد بأبي عبد الله / قال : [٥١ و]

٢٠٢ وما صفراءُ تُكنى أمَّ عمرو  
كأنَّ سؤيقَتَيْهَا منجَلان (٤)  
يريد تُكنى بأمِّ عمرو . واستغفرُ الله ذنبي يريد : من ذنبي ، قال الشاعر :

---

(١) ورد في شعر عمرو بن معد يكرب ولأياس بن عامر والعباس بن مرداس . النشب : المال  
الثابت كالضياح ونحوها ، وقيل : جميع المال ، وعطفه من باب المبالغة . الكتاب ٧١/١  
المقتضب ٣٦/٢ ، الكامل ٣٣/١ ، المؤلف والمختلف ١٦ ، المفصل ٣٩١ ، ابن الشجري  
٣٦٥/١ ، الخزانة ١٦٤/١ . (٢) الاعراف : ١٥٥ .  
(٣) قاله الأخطل يهجو به كعب بن جعيل الشاعر التغلبي ، ونسب لجرير وهو في ديوان الأخطل  
مع ذكر القصة التي قيل فيها ، الأغاني ١٦٢/٧ ، العقد الفرید ٣٦٠/٣ ، التنبيه ١١٩ ،  
الاقتضاب ٤٥ ، ١٢٥ ، الخزانة ٢٢٠/١ ، ديوان الأخطل ٣٣٥ ، ديوان جرير : ٤٨٦  
(٤) لحماذ الراوية ، ونسب لأبي عطاء السندي . والرواية : أم عوف ، وهي كذلك في نسخة  
بحاشية ج وام عوف كنية الجرادة وهي التي أرادها بقوله صفراء . أبيات المعاني ٦١٢  
الشعر والشعراء ٧٦٧ ، الأغاني ٣٣١/١٧ ، الحيوان ١٦١/٥ ، المحكم ٢٦٩/٢ ،  
اللسان : صفر .

٢٠٣ استغفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ  
رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (١)

يريد من ذنبٍ ، ودعوتكَ أبا عبد الله يريد بأبي عبد الله . قال الشاعر :

٢٠٤ دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ  
أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ (٢)

يريد دعنتي بأخيها ، أي سمّنتني بذلك . فإن أردت بدعا من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوتُ زيداً ، أي استدعيته .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلاّ بشرط تعيين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ ، فإن نقصَ هذان الشرطان أو أحدهما لم يجر حذف حرف الجرّ أصلاً . وما عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله إلى في في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

٢٠٥ تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا  
كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذْ نُهُ حَرَامٌ (٤)

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . الوجه : القصد وهو بمعنى التوجه . الكتاب ١٧/١ معاني القرآن ٢٣٣/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٧٧ ، مقاييس اللغة ٥٩/٦ ، الخصائص ٢٤٧/٣ ، الاقتضاب ٤٦٠ ، الخزانة ٤٨٦/١ .

(٢) رواه المبرد في الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن الحكم . الكامل ١٢٥/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٤ ، المفصل ٢١٥ ، المستقصى ٩٣/٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٨ .

(٣) قيل هو شاذ وليس ضرورة فقد ورد في النثر . الخزانة ٦٧١/٣ .

(٤) لجرير ، ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيي . ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عمارة بن عقيل حفيد جرير : مررتم بالديار ، قال : فهذا يدل على أن الرواية مغيرة ، قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . الكامل ٣٤/١ ، المغنى ١٠٧ ، ٥٢٦ ، الخزانة ٦٧١/٣ ، الديوان ٥١٢ .

يريد على الديار فحذف على . وقول الآخر :  
٢٠٦ تَحِنُّ فتُبْدِي مابها مِن صَبَابَةٍ  
وأخفِي الذي لولا الأسي لتقضاني (١)

يريد لقضي على ، وقول الآخر :  
٢٠٧ فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فرشَنني هراساً به يُعلى فراشي ويُقشِبُ (٢)  
يريد فرشَنَ لي .

وزعم علي بن سليمان الأخفش (٣) أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو : بریتُ القلمَ السكّينَ ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين . فإن اختلف الشرطان أو أحدهما منع نحو : رغبتُ الأمرَ ، لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت : رغبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ ، وكذلك لا يجوز : اخترتُ إخوتكَ الزيدينَ ، لأنه لا يُعلم هل أردت : اخترتُ إخوتكَ من الزيدينَ أو الزيدينَ من إخوتكَ ، فلم يتعيّن موضع الحذف (٤) .  
والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك وإن وُجد الشرطان فيه لقائمة ما جاء من ذلك إذ لا يُحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرناها .

\* \* \*

- (١) لعروة بن حزام ، والضمير في تحن يعود على ناقة الشاعر ، الأسي : جمع أسوة وهي ما يتأس به الإنسان عن أحزانه ، الكامل ٣٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤ ، ١١٦٢ ، المغني ١٥٢ ، اللسان : عرض قضى ، العيني ٥٥٢/٢ ، الدرر اللوامع ٢٣/٢ . الديوان .  
(٢) للناطقة الذيباني ، الهراس نبت كثير الشوك ، وفي حاشية ج ، ر : القشب : الخلط ونسر قشيب إذا خلطت له في لحم يأكله سمّاً فاذا أكله قتله فيؤخذ ريشه ، قال الهذلي :  
به يدع النكمى على يديه      يخر تخاله نسرأ قشيباً  
وقوله به يعنى بالسيف ، ٨١ ، شرح المفضليات ٨٥٢ ، إصلاح المنطق ٤٠٦ ، اللسان ، قشب ، وفيه الحاشية السابقة . الديوان ٦٤ .  
(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير ، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما وبرع في النحو واللغة والأخبار . توفي ببغداد عام ٥٣١٥ ، ابن النديم ١٢٣ ، القفطي ٢٧٦/٢ ، ياقوت ٢٤٦/٣ .  
(٤) في تعليقات الأخفش على الكامل ما يتعارض وما نسب إليه هنا . الكامل ٣٤/١ .

وأما ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحدٍ أو من باب ما يتعدى إلى أكثر ، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو : ضربتُ زيداً ، فلا يخلو أن تقدم المفعول أو تؤخره ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيداً ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ (١) ، قال الله تعالى : إن كنتم للرؤيا تعبرون (٢) ، وان لم يقدم لم : يجوز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله :

٢٠٨ فلما أن تواقفنا قليلاً أنخنا للكلاكل فارتميئنا (٣)  
يريد أنخنا الكلاكل .

وانما تدخل اللام عليه إذا تقدم لأن العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ، فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتاج إلى تقوية ولا يجوز دخول حرف الجر عليه خلاف اللام إلا أن يُحفظَ فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر فلا يتجاوز نحو : مسح رأسه وبرأسه ، وخشنت صدره وبصدره ، أو في ضرورة شعر نحو قوله / : [ ٥١ ظ ]

٢٠٩ هُنَّ الحرائرُ لرباتٍ أنخمرة سودُ المحاجرِ لا يقرآن بالسورِ (٤)  
يريد : لا يقرآن السور . وقول الآخر :

٢١٠ نَضْرِبُ بالسيفِ ونرجو بالفَرَجِ (٥)

يريد ونرجو الفرج .

- (١) ج ر : أزيد ، وهو تحريف . (٢) يوسف : ٤٣ .  
(٣) لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني (جاهلي) يريد أنه بعد المطاردة نزلوا و أناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم . شرح الحماسة ٤٤٧ .  
(٤) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي . ويريد بربات الأخمرة النساء والخمار هو ماتسّر به المرأة رأسها . المحاجر من الوجه حيث يقع عليه النقاب وما بدا من النقاب أيضا . وروى : أخمرة وربات الأخمرة الإماء لأنهن يعملن عليها .  
مجاز القرآن ٤/١ ، جمهرة اللغة ٤١٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٣ ، ٥٠٠ ، المغنى ٢٧ ، ١١٥ ، شواهد المغنى ١١٦ ، ديوان الراعي ٨٧ ، ديوان القتال ٥٣ .  
(٥) نسب لراجز من بني جمدة . الفلج : موضع لبني قيس وقيل مدينة في أرض اليمامة لبني جمدة وبني قشير ، وفي الاقتضاب أن نرجو بمعنى نطمع . مجاز القرآن ٥/٢ ، ٥٤٩ .  
الاقتضاب ٤٥٨ ، معجم البلدان ٣٩٣/٦ ، المغنى ١١٥ ، الخزائن ١٥٩/٤ .



فإن كان من باب مايتعدى إلى أكبر من واحد لم يجوز إدخال اللام على مفعوله ، تقدّم أو تأخر ، وسبب ذلك عندي أنك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما ، وكذلك فيما تعدّى (١) إلى ثلاثة . فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير ، لأنه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد .

وإن أدخلتها على أحدهما وتركت الآخر صار كأنه قويّ ضعيف في حين واحد . قويّ من حيث قويّ في حق الأول (٢) ، ضعيف من حيث لم يقو في حق الآخر وذلك تناقض . لكنه يجوز في باب علمت أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيره كأنه ظرف للفعل ، وتستغني به عن المفعولين ، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً فتقول : ظننتُ بزيدٍ وعلمتُ بـبكرٍ ، أي جعلته موضعَ علمي وزيداً موضعَ ظنّي ، ومنه قوله :

٢١١ فقلتُ لهم ظنُّوا بالفَيِّ مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمُ بالفارسيّ المُسَرِّدِ (٣)  
يريد : ظنُّوا في الفَيِّ مدججٍ ، أي اجعلوهم موضعَ ظنِّكم .

\* \* \*

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذفاً اقتصاراً أو حذفاً الاختصار . فحذفُ الاختصار الحذفُ للدلالة على المحذوف ، وحذفُ الاقتصار الحذفُ من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له .

فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ ، في جواب من قال : أضربتُ زيداً ؟ فتحذفُ زيداً لفهم المعنى ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢١٢ مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ رِءَاءِ شَرَعَبِيِّ (٤)

(١) ر : يتعدى . (٢) ر : الأصل ، وهو تحريف .

(٣) لدريد بن العسة ، وقوله : ظنوا أي أيقنوا كما فسرها أبو عبيدة وابن الأنباري والمرزوقي .

سراتهم : خيارهم أو رؤسائهم . الفارسيّ المسرد : الدروع المحكمة النسج صنعة فارس ،

مجاز القرآن ٤٠/١ ، الاصمعيات ٢٣ ، جمهرة الأشعار ١١٧ ، الاضداد لابن

الأنباري ١٤ ، شرح المرزوقي ٨١٢ ، الجمل ٢٠٨ ، أسرار العربية ٦٤ .

(٤) للحطيثة . الشرعبي : ضرب من ثياب اليمن . والضمير يعود على هند التي ينسب بها في أول

القصيدة . الخصائص ٣٧٢/٢ ، المحتسب ١٢٥/١ ، ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة

١٣٤ ، الديوان ٣٥ .

يريد : تصون إليكم منها الحديث .

ومثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ وأَكَلْتُ ، تريد أن هذين الفعلين قد وقعا مني . ولا تخبر بأي شيء وقع . ومنه قوله تعالى : كُلُوا واشْرَبُوا (١) أي أَوْقِعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ .

وأما الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيتُ أو من باب عانتُ . فإن كان من باب أعطيتُ جاز حذف مفعوليه وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذف اختصارٍ وحذف اختصارٍ .

ومثال حذف مفعوليه حذف اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوتُ زيداً ثوباً؟ كسوتُ . وفي جواب من قال : هل أعطيتُ زيداً درهماً؟ أعطيتُ . فحذفت المفعولين في الجواب للدلالة ما تقدم عليه في السؤال .

ومثال حذفهما حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ أو كسوتُ ، لا تريد أن تخبر أكثر من أنه وقع منك هذان الفعلان . قال الله تعالى : فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٢) . أي من وقع منه الإعطاء .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ زيداً ، في جواب من قال : لمن أعطيتَ الدرهم؟ تريد أعطيته زيداً ، فحذفت لفهم المعنى . ومثال حذفه حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ / زيداً ، ولا تريد أن تخبر بما [٥٢] أعطيت ، وأعطيتُ درهماً ، فلا تخبر لمن أعطيته .

وان كان من باب علمتُ فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما . فإن حذفت المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذف اختصارٍ أو حذف اختصارٍ . فإن حذفتها حذف اختصار جاز ، ومنه قول الكميت :

٢١٣ بأي كتاب أم بآية سنة . ترى حُبَّهم عاراً علتي وتَحَسُّبُ (٣)  
يريد : وتَحَسَّبُ حُبَّهم عاراً علتي ، فحذف للدلالة ما تقدم .

(٢) الليل : ٥ .

(١) الطور : ١٩ .

(٣) الشاهد من إحدى الهاشيات . والضمير في بهم يعود على آل بيت الرسول ، وقوله : بأي ، متعلق بقوله : ترى ، الأغاني ١١٩/١٥ ، المجتنب ١٨٣/١ ، العيني ٤١٣/٢ ، الخزانة ٢٠٧/٢ ، ٥/٤ . الهاشيات ٣٦ .

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين . منهم مَنْ منع وهو الأخص ومن أخذ بمذهبه (١) . ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين (٢) . ومنهم من فصل فأجاز في ظننت وما في معناها ومنع في علمت وما في معناها ، وهو مذهب الأعلام ومن أخذ بمذهبه (٣) .

فأما الأخص فحجته أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم . والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تناقى به القسم . قال الله تعالى : وظننوا ما لهم من محيص (٤) . فأجريت ظن مجرى والله ، كأنه قال : والله ما لهم من محيص . ومثل ذلك كثير . فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها (٥) .

وهذا لا حجة فيه ، لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على الزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟

وأما الأعلام ومن أخذ بمذهبه فحجته أن كل كلام مبني على الفائدة . فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله : ظننت ، أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت ، كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم . إذا له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : علمت ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى . فإذا قال قائل : علمت ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد .

(١) وهو الجرمي ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، الهمع ١٥٢/١ .

(٢) همع الهوامع ١٥٢/١ . (٣) همع الهوامع ١٥٢/١ .

(٤) سورة فصلت : ٤٨ .

(٥) قال ابن هشام : أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . المغنى ٤٤٨ ،

وانظر الشاهد ٥٧ .

والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمتُ وظننتُ وما في معناهما. وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى سيبويه أنهم يقولون : مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ معناه : أي يقع منه خيلةٌ ، وقال تعالى : أَعْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى (١). أي يعلم. وليس في الكتاب جلاءً عن مذهب سيبويه .

وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً ، فأما الاختصار فجائز قليل ، فمن ذلك قوله :

٢١٤ ولقد نزلت فلا تظنني غيره مسني بمنزلة المحسب المكرم (٢)  
تقديره : فلا تظنني غيره كائناً أو واقعاً . وقوله :

٢١٥ من را مثل معدان بن يحيى إذا ما النسع طال على المطيعة (٣)  
يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود ، فحذف لفهم المعنى ، ورأى بمعنى علم لأن العرب / لا تحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم [٥٢ظ].  
وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين فلا يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، تريد وقع مني ظنٌ بزيد ، ولا ظننته . وسبب ذلك أن هذه داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

(١) النجم : ٣٥ .

(٢) لعنرة من معلقته ، المحب : اسم مفعول من أحب . قال التبريزي : وقوله : فلا تظنني غيره ، أي لا تظنني غير ما أنا عليه من محبتك . أه . وهذا يقتضي أنها اكتفت بنصب مفعول واحد ، وهو أيضا مذهب الرضى ، فلا حذف هناك ، شرح العشر ٩٢ ، المخصص

٢٤٢/١٢ ، العيني ٤١٤/٢ ، الخزانة ٥٣٩/١ ، ٤/٤ .

(٣) يروى هذا الشاهد في كتب اللغة لتخفيف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع الفين ، وفي النسخ : رأى ، وهو تحريف لأن الألف الثانية حذفت بعد تخفيف همزة وقد نص على ذلك ابن عصفور .

النسج : جلدة عريضة يشد بها الرحال . سر الصناعة ٧٢٨ ، اللسان : رأى .

وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاته أو اثنين منها ويبقى واحد ، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان .  
فإن حُذفت كلها جاز على حذف الاختصار وعلى حذف الاختصار .  
فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمتُ ، في جواب من قال : هل أعلمتُ زيداً  
عمرأً منطلقاً ؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل .  
ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمتُ ، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع  
منك إعلامٌ خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد فجاز على الاختصار ، وأما على الاختصار  
فغير جائز ، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمتُ  
زيداً عمرأً منطلقاً ؟ أعلمتُ زيداً ، أو أعلمتُ زيداً عمرأً . وتحذف ما بقي  
لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمتُ زيداً أو أعلمتُ زيداً أخاك ، من غير  
دلالة على المحذوف ، وإنما لم يجر ذلك لالتباس أعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة  
بأعلمتُ المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجر لذلك ، إلا  
تري أنك إذا قلت : أعلمتُ زيداً أخاك ، لم تدري هل هي أعلمتُ المنقولة من  
علمتُ بمعنى عرفتُ ، فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علمتُ المتعدية إلى  
مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟

وإذا قلت : أعلمتُ زيداً ، لم تدري أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد  
حذفت مفعولين ، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً  
فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجر .

ولم يجر في أخوات أعلمتُ ، وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس ، حملاً على  
أعلمتُ لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها .  
هذا مذهب سيويه ومن أخذ بمذهبه (١) ، وأما غير سيويه فإنه أجاز ذلك

(١) انظر الكتاب ١٩/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ .

مالم يؤدي إلى بقاء أحد المفعولين الذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر. وأجازوا : أعلمتُ زيداً ، إذا قدرتُ زيداً المفعول الأول ، فإن قدرته الثاني أو الثالث لم يجز ، لأنَّ الثاني لا يستغنى عن الثالث ، ولا الثالث عن الثاني لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا : أعلمتُ زيداً أخاك ، إذا قدرت هذين (١) المفعولين (٢) هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً ، فإن قدرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً ، لما ذكرنا من أنَّ المفعولين الثانيين لا يستغنى أحدهما عن الآخر / وذلك عندنا كته ممتنع للبس الذي تقدم ذكره . [٥٣و]

\* \* \*

وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول ، وسُطت أو أُخرت ، بجواز الالغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخرت نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ . إلا أنَّ الالغاء أحسن مع التأخير والأعمال أحسن مع التوسط ، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك ، فإنهم يجيزون الالغاء مع التقديم وإن كان الاعمال عندهم أحسن ، ويستدلون على ذلك بقوله :

٢١٦ كذاك أدبتُ حتى صارَ من خلقتي

أنِّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدب (٣)

برفع مفعولي وجدتُ . وذلك لا حجة فيه ، لأنَّ وجدتُ متوسط بين

(١) ر : هذا وهو تحريف (٢) ج : الفعلين

(٣) روى مع بيت آخر في الحماسة ونسباً لبعض الفزاريين ، والرواية فيهما بنصب القافية وعليها لاشاهد فيه . والبيت يخرج على تقدير لام ابتداء محذوفة فتكون وجد معلقة عن العمل لا ملغاة أو على تقدير ضمير الشأن كما نقل ابن جني . شرح المرزوقي ١١٤٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ ، التوضيح ١٢٣/١ ، العيني ٤١١/٢ ، الخزائن ٥/٤ .

اسم أن وخبرها ، وهي الجملة من قولك :ملاكُ الشيمة الأدبُ(١) ، ولم يُعنَ بالتوسط إلا أن تجيَ وسط كلام لاصدره ، وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى في (٢) إلغائها .

وقد أجاز البصريون : متى تظنُ زيدُ منطلقٌ ؛ برفع المفعولين لكون تظن لم تجيَ صدر الكلام . وأيضاً فإنه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي : ملاكُ الشيمة الأدبُ ، في موضع المفعول الثاني لوجدت ، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره : وجدته ملاكُ الشيمة الأدبُ ، أي وجدت الأمر هكذا .

وانما الغيت هذه الافعال ولم تلغ اعطيت وكسوت وما كان نحوهما ، لأن بابها أن لاتعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك : قال زيدُ عمروٌ منطلقٌ ، وقرأتُ الحمدُ لله ربَّ العالمين ، لكنّها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنّها أفعال كما أنّها أفعال ، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك .

فإن قيل : فهلاً نصبت «قرأتُ وقالَ» المبتدأ والخبر تشبيهاً بأعطيت كما فعلت ذلك بظننتُ وأخواتها ؛ فالجواب : إن ظننتُ وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلتها ، كما أن أعطيتُ وبابه لا يطلب إلا اسمين ، وقرأتُ وقالَ قد يقع بعدهما الجمل الفعلية نحو : قال زيدٌ : قام عمروٌ ، وقرأتُ : اقتربت الساعةُ (٣) . فلما كانت ظننتُ وأخواتها أشبه بأعطيتُ من قلتُ وقرأتُ وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها ، فإذا ثبت أن الأصل فيها أن لا تعمل تبينَ لِمَ انفردت بالإلغاء ، لأن في ذلك رجوعاً إلى الأصل . فإن قيل : فلأى شيء لم تلغ إلا متوسطة أو متأخرة ؛ فالجواب : إنّها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً عليها ، وإن (٤) لم تكن أول الكلام فإنك إن أعملتها قدّرت أيضاً أن الكلام مبني عليها ، وإذا أنغيتها قدّرت أن

(١) الصواب ان خبر (أن) جملة وجدت ملاك الشيمة الأدب .

(٢) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

(٣) القمر : أ . (٤) ر : واذا .

الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذلك الكلام فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فكأنك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ ، أردت أن [٥٣ظ] تقول أولاً زيدٌ منطلقٌ ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ما ذكرته من قولك : زيدٌ منطلقٌ معلوم عندك أو مضمون أو مزعوم . فكأنك قلت عقيب قولك : زيدٌ منطلقٌ ، فيما أظن أو فيما أزعم أو فيما أعلم .

فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالأعمال ليس إلا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك : ظننتُ ظناً زيداً قائماً ، وزيداً ظننتُ ظناً قائماً ، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً ، وإنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض ، وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملاً لها ملغياً لها في حين واحد . وأيضاً فإنك من حيث تلغى لم تبين الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدّر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام ، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة .

فإن أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالأعمال ولا يجوز الإلغاء إلا قليلاً جداً ، إلا مع التوسط والتأخر . والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحو قولك : زيداً ظننتُهُ قائماً ، أو زيداً ظننتُ ذاك قائماً ، فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت ، وكذلك ذلك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير إليه .

فمثال إعادة الضمير عليه قوله تعالى : اعدِلوا هو أقربُ للتقوى (١) . أي العدلُ أقربُ للتقوى .

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى : وَلِمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ (٢) . أي إن صبره .

فإن قال قائل : فلا شيء جاز الإلغاء معهما ولا يجوز مع المصدر ؟ فالجواب :

(٢) الشورى : ٤٣ .

(١) المائدة : ٨ .



إنهما لما كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك الغاؤها، إذ لا تكون كأنك مُعمِلٌ مُلغٍ في حالٍ واحد، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين و كالمُلغاة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما . فإن قال قائل : فلأى شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة؟ فالجواب : إن الضمير وإن كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الأعراب في المصدر ، الا ترى أن كل واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب . فشابه الضمير المصدر من هذه الجهة .

أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب و لاله صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه عن المصدر ، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير .

\* \* \*

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوز (١) الاقتصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث . ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلافاً هذين المفعولين ، والسبب في ذلك/أن المفعول الثاني من باب ظننت والثالث من باب أعلمت [٥٤و] هما في الأصل خبر ابتداء ، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها .

\* \* \*

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنبأه أن واسمها وخبرها وأن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من (٢) باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث من (١) باب أعلمت ، ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد ، فتقول : ظننت أن زيداً قائم وأعلمتُ عمراً أن أباه قائم .

(١) ج ، ر : فلا ، وهو تحريف .

(٢) ر : ني .

وإنما جاز ذلك لطول أن بالاسم والخبر ، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف فكأن الأصل أن تقول : ظننت أن زيدا قائم واقعا ، وأعلمت زيدا أن أباه منطلق واقعا ، أي ظننت قيام زيد واقعا ، وأعلمته انطلاق أبيه واقعا ، إلا أنك حذفته للطول . ومما سهل ذلك أيضا جريان المفعولين بالذكر في صلة أن ، ألا ترى أنك تقول : ظننت أن زيدا قائم ، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك : ظننت زيدا قائما ، في صلة أن .  
وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا أن أباه قائم ، قد جرى ذكر المفعولين في قولك أعلمت زيدا أباه قائما ، في صلة أن .

\* \* \*

وأجاز المازني إنابة ذلك (١) مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمت الثاني والثالث فأجاز أن تقول : ظننت ذلك ، في جواب من قال : هل ظننت زيدا قائما ؟ وأشارت بذلك إلى مفعولي ظننت . وكذلك أعلمت زيدا ذلك في جواب من قال : هل أعلمت زيدا عمرا منطلقا ؟ فتشير بذلك إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد ، كما فعلت ذلك في أن واسمها وخبرها وهي تقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الإشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين لأن العرب قد تفعل ذلك (٢) ، قال الله تعالى : لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك (٣) فأشار بـ «ذلك» وهو مفرد إلى الفارض والبكر .

وهذا عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضا فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في أن وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

فإذا لم يكن ذلك قياسا حملنا قول العرب : ظننت ذلك ، على أن ذلك إشارة إلى المصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ولَمَنْ صَبَرَ

(١) كذا في ج ، ر والأولى : ذلك .

(٢) الكتاب ٤٦١/١ . (٣) البقرة : ٦٨ .

وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمَنْ عَزَمِ الْأُمُورِ (١) أَي صَبْرَهُ .  
ومما يدل على فساد مذهبه قوله :

٢١٧ يا عَمْرُو إِنَّكَ قَدَمَلَيْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ ، أَخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ (٢)  
فأتى مع ذكر المفعولين بـ«ذاك» ولو كانت إشارة الى المفعولين لم يحتج الى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن ذاك إشارة الى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنه يجوز الألغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة الى المصدر .

وقدرد الفارسي أيضاً على المازني بأنه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها فكنت / تقول في جواب من قال :  
هل (٣) زيد قائم ؟ ذاك . أي زيد قائم ، فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه .

وللمازني في الانفصال عن هذا بأن جعل العرب لفظاً بدلاً عن (٤) لفظ ليس بقياس ولو كان قياساً لجاز أن تُناب أن واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل : لعل أن زيدا قائم ، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أن ذلك ليس بقياس ، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدمناه .

\* \* \*

وانفردت أفعال القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه . والمانع أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً اليه اسم استفهام أو تدخل عليه لام الابتداء أو أن وفي خبرها اللام أو ما النافية ، فهذا كله لا يجوز معه الا التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) استشهد به ابن هشام لجواز الإشارة الى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار اليه كقولك : ضربته ذلك الضرب . وجملة اخال ذاك اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، ولم أجد نسبة للبيت ، المقرب ٣٠ ، المغنى ٧١٤ .

(٣) ج : هذا ، وهو تحريف . (٤) ر : من .

في المعنى . ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وان يعمل بالنظر الى المعنى .

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه : علمتُ أزيدُ في الدارِ أم عمرو . ومثال كونه اسم استفهام : علمتُ أيّهم في الدارِ . ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام : علمتُ أبو أيّهم زيدُ . ومثال دخول اللام عايه : علمتُ لزيدُ قائمُ . ومثال دخول ما النافية عليه : علمتُ ما زيدُ قائمُ . وظننتُ ما عمرو منطلقُ . ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام : علمتُ إنَّ زيدا قائمُ . فجميع هذا لاسبيل إلى اعمال الفعل معه . ومثال كونه مستفهما عنه في المعنى : عرفتُ زيدا أبو من هو ، الا ترى أنَّ زيدا لم تدخل عليه همزة الاستفهام ، ولا أضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام ، لكنه في المعنى مستفهم عنه ، لأنك إذا قلت : عرفتُ زيدا أبو من هو ، فمعناه : أزيدُ أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فلذلك جاز أن تقول : عرفتُ زيدا أبو من هو ، برفع زيدٍ ونصبه ، نظرا إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى . ولا يعاقب من غير أفعال القلوب الا سل نحو : سلَّ زيدا أبو من هو ، وذلك أنه سببٌ لفعل القلب ، الا ترى أنَّ السؤال سببٌ من أسباب العلم ، فأجرى سبب مجرى المسبب .

وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وان لم تكن من أفعال القلوب ، فتكون في ذلك بمنزلة سل ، لأنها سبب من أسباب العلم ، واستدلَّ بقول العرب : أما ترى أيَّ برقٍ ها هنا ؟ وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون «ترى» بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلم أي برقٍ ها هنا ؟ واذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ، لأنَّ التعليق بابه أن يكون في (١) أفعال القلوب .

\* \* \*

واذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر

(١) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

نحو فكرت ، أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو عرفت ، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمت .

فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد استمات حرف الجر نحو : فكرت أيهم زيد / كأنه في الأصل [٥٥٥] فكرت في أيهم زيد إلا أنهم استقبحوا تعليق الحافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل إليه بنفسه وموضعه نصب ، لأن ما يصل إليه الفعل بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه ، نحو أمرتك بالخير ، وأمرتك بالخبر وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله .  
نحو : عرفت أيهم زيد .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سدت الجملة مسد المفعولين ، نحو : علمت أيهم زيد ،

فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه واعماله فيه ثم أعلمت الفعل فيه فنصبته فإن ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو (١) من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر ، فلا تقول : فكرت زيدا أبو من هو ، لأن فكرت لا يصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرف الجر قياساً كما تقدم .

فإن كان (الفعل من باب) (٢) ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو : علمت زيدا أبو من هو ، كان الاسم المنصوب المفعول الأول وسدت الجملة مسد المفعول الثاني .

وإن كان من باب يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عرفت زيدا أبو من هو ، كان الاسم مفعولاً بعرفت ، باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف .  
فمنهم (٣) من ذهب إلى أنها في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لأن جملة المبتدأ

(١) ج ، ر : فلا ، والفاء زيادة .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج ، ر .

(٣) ر : منهم .

والخير إذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها ، ولا يتغير المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول الواو نحو : جاء زيدٌ يدُه على رأسه ، وإن شئت قلت : ويدُه على رأسه ، والمعنى واحدٌ ، وانت لو قلت : عرفتُ زيداً وأبو من هو ، لم يكن معناه كعنى عرفتُ زيداً أبو من هو ، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو : عرفتُ أبو من زيدٌ ، ومع الواو ، عرفتُ زيداً وعرفتُ أبو من هو ، فدل ذلك على أن الجملة ليست في موضع الحال ؛ ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ ، وأن عرفتُ ضُمّنتُ معنى علمتُ فتعدت إلى مفعولين ، كما ضُمّنتُ نباتٌ وأنباتٌ وأخبرتُ معنى ، أعلمتُ فتعدت تعديها . وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنك قلت : عرفتُ زيداً عرفتُ أبو من هو .

فإن قيل : من أي أقسام البدل هذا ؟ فالجواب : أنه من باب بدل الشيء من الشيء . فإن قيل : فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو ، فالجواب : إن ذلك على مضاف محذوف تقديره : عرفتُ قصة زيدٍ أبو من هو والقصة هي الجملة (١)

\* \* \*

ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الاعمال ، كما تقدم (٢) إلا مع أريتاك ، من قول العرب : أريتاك زيداً أبو من هو ، فإن العرب التزمت في الاسم النصب ، وذلك أن رأيتُ وإن كانت بمعنى [هه ظ] علمتُ فإن العرب أدخلتها معنى أخبرني ، ألا ترى أن المعنى : أخبرني أبو من زيدٌ ، فلما دخلها معنى أخبرني وأخبرني لاتعلق لأنه ليس من أفعال القلوب (٣) .

(١) الظاهر أن المصنف يختار الرأي الثالث لسكوته عنه وعدم رده .

(٢) ر : قدمنا .

(٣) العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لما وتقديره ، لم تعلق هي أيضا أو نحوه .

وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمينها معنى القسم ، فإذا فعل بها  
تلقيت بما يتلقى به القسم ، فتقول : علمتُ ليقومنَّ زيدٌ ، وظننتُ لقد قامَ  
عمرؤُ كما تقول : واللهِ ليقومنَّ زيدٌ ، واللهِ لقد قامَ عمروُ (١)

ولا يخلو أن يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدّ . فإن  
كان غير متعدّ فلا موضع لجملة الجواب من الأعراب نحو قولك :  
بدا لي ليقومنَّ زيدٌ . قال الله تعالى : ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ  
ليسجنّتهُ حتّى حين (٢) فقولك : ليقومنَّ زيدٌ لا موضع له من الأعراب ،  
لأنّ بدا لا يتعدى . وإن كان متعدّياً نحو : علمتُ ليقومنَّ زيدٌ وعرفتُ  
ليخرجنَّ عمروُ ، ففي ذلك خلاف بين النحويين . منهم من يجعل الجملة نائبة  
مناب معمول الفعل . فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو : علمتُ ،  
كانت الجملة في موضع المفعولين ، وإن كان يتعدى إلى واحدٍ نحو عرفتُ  
كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الأعراب ، لأنّ الفعل وإن كان  
متعدّياً قد ضمّن (معنى) (٣) ما لا يتعدّى ، فلذلك لم يتعدّ ، كما أنّ أنباتُ وإن  
كانت في الاصل لا تتعدّى لما ضمّنت معنى ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت  
تعدّيه ، وهذا هو الصحيح عندي .

(١) انظر الشاهد ٥٧ وما بعده .

(٢) يوسف : ٣٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

## باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية

جميع ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ثمانية أشياء :  
المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال والتمييز والاستثناء والمفعول  
معه والمفعول من أجله ، إلا أن الذي يذكر منه في هذا الباب أربعة ،  
وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، وما عدا ذلك يُفرد له  
مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإنما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة لأن الفعل يتعدى اليها على  
اللزوم ، والأربعة الأخرى لا تلزم ، ألا ترى أن كل فعل مشتق من المصدر  
ففيه دلالة عليه ، وأنه لا بد له من زمان ومكان يكون فيهما . وكذلك  
أيضاً لا بد للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها . وأما التمييز فقد لا يكون  
في الكلام شيء مبهم فيحتاج الى تمييز .

وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول  
معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً  
فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد لا يكون فلا يحتاج اذ ذاك إلى مفعول  
معه .

وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل  
اذ ذاك مفعول من أجله .

فقد تبين أن اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة .

\* \* \*

فأما المصدر فهو اسم الفعل نحو : ضَرَبَ وقيام أو الاسم القائم مقامه نحو :  
سرتُ قليلاً ، وضربتُ سوطاً . الاصل : سِرتُ سيراً قليلاً ، فحذف المصدر  
وأقيمت الصفة مقامه / وضربتُ ضربةً سوطاً ، فحذف المضاف وهو [و٥٦]  
ضربة وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب بأعرابه .  
أو عدده نحو : ضربتُ عشرين ضربةً ، فعشرين مصدر لأنه عدد لمصدر .



او ماضييف اليه إذا كان المضاف هو المضاف اليه في المعنى نحو : ضربت كلّ الضرب ، فكلّ مضاف إلى الضرب ، وهو في المعنى شيء واحد .  
 أو بعضه نحو ضربت بعض الضرب . فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى جزء من الضرب . بشرط أن يكون منصوباً بعد فعله الذي أخذ منه نحو : ضربت ضرباً أو بعد معنى الفعل الذي أخذ منه نحو : أتيت مشياً ، فمشياً منصوب بعد أتيت ، وأتيت في معنى مشيت .  
 أو اسم جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه .

\* \* \*

وظرف الزمان : وهو اسم الزمان نحو اليوم والليلة أو ما قام مقامه نحو : سرت قليلاً ، تريد زمناً قليلاً فحذفت الموصوف وهو زمان وأقيمت صفته مقامه وهو قليل . ونحو : أتيت قدوم الحاج ، فحذفت اسم الزمان وهو وقت وأقيم المضاف اليه مقامه وهو قدوم . أو عدده نحو سرت عشرين يوماً ، أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سرت جميع الشهر ، فجميع مضاف الى الشهر (وهو) (١) والشهر في المعنى شيء واحد .

أو بعضه ، نحو : سرت بعض الشهر ، فبعض مضاف إلى الشهر وهو في المعنى جزء من الشهر ، بشرط أن يكون في جواب من سأل بكم ، نحو : سرت عشرين يوماً ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب (من قال : كم سرت أو في جواب من سأل بمتى ، نحو : سرت يوم الجمعة ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب (٢) من قال : متى سرت ؟

\* \* \*

وظرف المكان : هو اسم المكان نحو : جلست خلفك وأمامك ، أو ما قام مقامه نحو : جلست قريباً منك ، أصله : جلست مكاناً قريباً منك ، ثم حذفت الموصوف وهو مكان وأقيمت صفته مقامه ، وهو قريب ، ولا يتصور إلا في الصفة خاصة . أو عدده نحو : سرت عشرين ميلاً ،

(١) زيادة يقتضياها السياق .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

فعشرين ظرف مكان لأنه عدد للميل وهو مكان . أو ما أُضيفَ إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سِرتُ جميعَ الميلِ ، فجميع مضاف إلى الميل وهو الميل في المعنى . أو بعضُهُ نحو : سِرتُ بعضَ الميلِ ، فبعض مضاف إلى الميل وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب كَمْ ، نحو : سِرتُ عشرينَ ميلاً ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب كم سرتَ ؟ أو في جواب أينَ نحو : جلستُ خلفكَ ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب من قال : أينَ جلستَ ؟

\* \* \*

والحال : وهو كل اسم منصوب على معنى «في» مفسر لما أبهم من الهيئات نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيئة زيد في وقت المجيء مبهمه . ومثال المؤكدة : قامَ زيدٌ قائماً . ألا ترى أن المعنى قامَ زيدٌ / في حال أنه قائم . ومعلوم من قولك : قام زيدٌ [٥٦ظ] بانه قائم ، إلا أنك أتيت بقائم تأكيداً ، ومن ذلك قوله تعالى : وأرسلناك للناسِ رسولا (١) ، ألا ترى أن المعنى : أرسلناك في حال أنك رسولٌ . ومعلوم من قوله تعالى : أرسلناك أنه كان رسولا ، لكنه أكد بذكر الرسول .

\* \* \*

والمصدر ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود . فاللبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو قيام وضرب ، ألا ترى أن قياماً يقع على ما قلّ وكثُر ، وكذلك ضربٌ . والمختص : ما كان اسماً لنوع نحو التمهقري ، فإنه اسمٌ لنوع من الرجوع . والقرفصاء فإنه اسم لنوع من القعود ، والصمء اسم لنوع من الاشتمال (٢) . أو ما تخصص بأضافة

(١) النساء : ٧٩ .

(٢) القرفصاء أن يقعد الإنسان على اليديه ويلصق فخذه ببطنه ويحتبى يديه يضمهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب . والصماء : أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً فيسد المنافذ على يديه ورجليه .

نحو : ضربتُ ضربَ شُرطيّ ، أو بالألف واللام نحو الضرب ، أو بالنعته  
نحو قولك : ضربتُ ضرباً كثيراً ، أو شديداً . والمعدود : ما تدخل عليه  
تاء التانيث الدالة على الأفراد نحو ضربةٌ وضربتين ، أو كان اسم عدد  
نحو عشرين ضربة .

\*\*\*

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود . فالمبهم  
ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو في (١) وقت وزمان وأمثال ذلك .  
والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصفر والأيام كالسبت والأحد  
أو مختص بالأضافة نحو يوم الحمل أو يوم حليلة (٢) ويوم قيام زيد وأمثال  
ذلك . أو بالألف واللام نحو : اليوم والليلة أو بالنعته نحو : جلست  
معك يوماً اجتمعنا فيه بزيدٍ وأمثال ذلك . والمعدود ماله مقدارٌ معلوم  
من الزمان نحو سنة وشهر ويوم الجمعة .

\*\*\*

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً : مبهم ومختص ومعدود .  
فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به ( نحو خلفك وقدامه  
 وأمثال ذلك . والمختص عكسه وهو ماله أقطار تحصره ونهايات تحيط  
به ) (٣) نحو الدار والمسجد . والمعدود : ماله مقدار معلوم من المسافة  
نحو : ميل وفرسخ وبريد .

\*\*\*

والحال تنقسم قسمين : مؤكدة ومبيّنة ، فالمبيّنة هي التي تفيد من المعنى  
ملا يفيد الكلام الذي يكون فيه نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً . ألا ترى أنه  
لو لم تجيء بضاحك لم يكن قولك : جاء زيدٌ ، مفيداً معناه ،  
والمؤكدة : هي التي يعطى معناها الكلام الذي تكون فيه نحو قوله تعالى :

(١) ليس في ر(في) ولعلها محرفة عن (حين) .

(٢) يوم حليلة إحدى وقائع العرب في الجاهلية بين غسان والضجاعم .  
وحليمة ابنة رئيس غسان .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

وأرسلناك للناس رسولا (١). ألا ترى أنه لو لم يذكر رسولا لكان قوله تعالى : وأرسلناك للناس . يُعطي معناه .

\* \* \*

وأعلم أن الأفعال كلها تتعدى الى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود والى ضربى الحال المؤكدة والمبينة بنفسها ، الا ظروف المكان المختصة فان الفعل لا يصل اليها الا بواسطة نحو : قمتُ في الدارِ وقعدتُ في المسجد ، لا يقال : قمتُ الدارَ ولا قعدتُ المسجدَ . وكذلك حكم كل ظرف مكان ومختص ، إلا أن العرب شذت من ذلك في نحو . «ذهبتُ» مع الشام و«دخلتُ» مع كل ظرف مكان مختص (٢) . وزعم أبو الحسن أن دخلت متعدية الى /مفعول به وأن الدار وأشباهها [٥٧و] منصوب بعدها على أنه مفعول (٣). والذي حمل على ذلك اطراد وصول دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلتُ المسجدَ ودخلتُ الحمامَ ، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه ، لذلك فالبيتُ بعد دخلت - عنده - منصوب على حذف انتصابه بعد هدمتُ ، ولم يجعل : دخلتُ البيتَ ، من قبيل : ذهبتُ الشامَ ، لقلته .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد من غير جهة .

وذلك أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعد فكذلك نقيضه ، لأن النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه ، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدل على الامتلاء والتعظيم نحو رِيَّان ، ورجلُ جُمَّانِي للعظيم الجمَّة (٤) ورَقْبَانِي عظيم الرقبة . ثم قالوا : عطشان ، فزادوا الألف والنون فيه وان لم يكن بابه ذلك ، حملا على نقيضه وهو رِيَّان . ومنها أن نظيرها عَبَّرتُ وهي غير متعدية فكذلك دخلت ، لأن النظير أيضاً كثيراً ما يجري مجرى نظيره (٥) .

(١) النساء : ٧٩ . (٢) انظر الكتاب ١/١٥٠ ، ١٦ .

(٣) والى مثله ذهب الجرمي والمبرد . المقتضب ٤/٦٠ ، ٣٣٧ .

(٤) الجمَّة : مجتمع شعر الراس أو ما سقط على المنكبين من شعر الراس .

(٥) الاحتجاج بالنظير والنقيض لصحة مذهب سيويه نقل عن ابن السراج .

انظر حاشية المقتضب ٤/٦١ .

ومنها أن مصدر دخلت الدخول ، والفعل في الغالب مصدر مالا يتعدى نحو القعود والجلوس ، ولا يجيء في المتعدى الا قليلا نحو اللزوم والنهوك والحمل على الأكثر أولى .

ومما يدلّ دلالة قطعية على فساد مذهبه أن دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به ان المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربتُ زيداً ، فزيداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو : قمتُ خالفك ، فالفعل محلّ للقائم وقيامه ، فكذلك دخلتُ يتعدى الى ما بعده على أنه ظرف ، لأنك اذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنهم يقولون : دخلتُ في الأمر ، ولا يوصل الى الأمر وأشباهه من المعاني الا بفي ، فلو كانت «دخلتُ» متعدية بنفسها لما عدتْها الى الأمر ب «في» ، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها .

فإن قيل : فلاي شيء لم يقولوا : دخلتُ الأمر ، كما قالوا : دخلتُ الدار ؟ فالجواب : إن قولك : دخلتُ في الأمر ، مجاز من جهة المعنى لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام وحذف حرف الجرّ مجاز فكرهوا التجوز بعد التجوز .

وما عدا «دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص ، و «ذهبتُ» مع الشام لا يصل الا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً الا في ضرورة شعر نحو قوله :  
٢١٨ قلن عسفان ثم رحن سراعاً يتطلعن من نقاب الثخور (١)  
فأوصل الفاعل الى عسفان بنفسه وهو ظرف مكان مختص . ونحو قول الآخر :

(١) لكثير عزة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن سراعاً طالعات عشية مسنن غزال  
ولعمري بن أبي ربيعة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن عشياً قاطعات ثنية مسنن غزال  
وعسفان وغزال موضعان بالحجاز بين مكة والمدينة . الأغاني ٢١٧/١ ، معجم البلدان ١٧٣/٦ ، تثقيف اللسان ٢٥٧ .

٢١٩ جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبَدٍ (١)  
 فأوصل قال بخيمتي وهو ظرف مكان مختص بنفسه ، ونحو قول الآخر :  
 ٢٢٠ لَدُنْ بِهِزَ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ (٢)  
 يريد : في الطريق ، فأوصل الفعل الى الطريق بنفسه وهو مختص ، ولا  
 يجوز شيء من ذلك في الكلام .

\* \* \*

وزعم بعض النحويين أن قول العرب : ذهب الشام ، على معنى :  
 في الشام وليس بشاذ (٣). واستدلوا / على ذلك بأن الشام في معنى (٤) شامة [٥٧ظ]  
 فكأنك إذا قلت : ذهب الشام قد قلت : ذهب شامة ،  
 وذهب ينبغي أن يصل إلى شامة بنفسه لإبهامه ، فكذلك الشام ، وأجاز :  
 ذهب اليمَن ، قياساً على : ذهب الشام ، لأن اليمَن فيه أيضاً معنى  
 يمَنة ، وأنت لو قلت : ذهب يمَنة ، لوصل الفعل اليه بنفسه لإبهامه ،  
 فكذلك اليمَن .

ومما قوي عنده مذهبه هذا — أعنى أن اليمَن فيه بمعنى يمَنة — قوله :

(١) أول آيات تنسب لرجل من الجن هتف بها في مكة حين تركها الرسول (ص) وأبو بكر  
 مهاجرين الى المدينة . ورواية البيت .

— جزي الله رب الناس خير جزائه رفيقين حلاخيمتي ام مـمـبـد  
 وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ولزهير بن ابي سلمى بيت يقول فيه  
 — جزي الله بالأحسان ما فعلا بكم فابلاهما غير البلاء الذي يبلى  
 وام معبد هي المرأة الخزاعية التي ضيفت الرسول (ص) و ابا بكر (رض) . الروض الأنف .  
 ٧/٢ ، المقرب ٣٩ شواهد الكشاف ٣٧٣ ، الدرر اللوامع ١٦٩/١ . ديوان زهير ١٠٩ .

(٢) لساعدة بن جؤية الهذلي يصف رمحاً . اللدن : اللين الناعم . يعسل يشتد اهتزازة ، وعسل

الثعلب في عدوه : اذا اشتد اضطرابه واسرع مع هز راسه والباه بمعنى عند . الكتاب ١٦/١ ،  
 ١٠٩ ابن الشجري ٤٢/١ ، المنني ٥٧٩ ، الخزانة ٤٧٤/١ ، ديوان الهذليين ١٩٠/١

(٣) نسب السيوطي هذا القول للفارسي ومن وافقه ، الجمع ٢٠٠/١ .

(٤) ر : بمعنى

٢٢١ ... .. وبردًا يَمْنَةً عَطْرَان (١)

يريد : بردَيْنِ يَمَانِيَيْنِ

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ يَمْنَةً وشأمةً أنفسهما لو سُمِّيَ بهما  
لخرجا من ابهامهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة  
في ، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن ، وليس قول الشاعر في  
اليمن يَمْنَةً دليل على أنَّهما في معنى واحد ، ذلك من التحريف الجائز في  
الشعر (٢) نحو قول الآخر :

٢٢٢ ... .. مِّن نَّسَجِ دَاوُدَ أَبِي سَلَامٍ (٣)

يريد سليمان عليه السلام .

وزعم الفراء أنَّ ذَهَبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عُمَان  
وخراسان والعراق وأمثال ذلك ، فتقول : ذَهبت عمان وذَهبتُ العراق ،  
وحكى ذلك عن العرب (٤) . وأهل البصرة لا يحفظون ذلك ، لكنه عندي  
يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم ففاس عليه النثر ، لأنَّ الكوفيين  
كثيراً ما يفعلون هذا ، أعني أنهم (٥) يجيزون في الكلام ما لا يحفظ الآ في الشعر .  
فإذا تبين أنَّ هذا مذهبه ولم يصرِّح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر ،  
لم يكن في ذلك حجة ، لاسيما والذي حكى أهل البصرة في عُمَان ونَجْران  
والعراق وأمثالها وصولُ الفعل إليها بواسطة في إذا اردت بها معنى الظرفية .

\* \* \*

- 
- (١) تمامه ؛ اغركا مني قميص إلبسته جديد وبردًا يمنه زهيان  
وهو لعروة بن حزام العذري أمالي القالي ١٥٨/٣ ، الخزانة ٣٢/٢ ، الديوان  
(٢) ينظر في التحريف الجائز في الشعر وغيره الخصائص ٤٣٦/٢ . الجمهرة ٥٠٣/٣  
(٣) للأسود بن يعفر في مدح الحارث بن هشام ، وهو في صفة درع .  
وصدره : ودعا بمحكمة أمين نسجها .  
الجمهرة ٥٠٣/٣ ، الموشح ٣٦٧ ، الخصائص ٤٣٦/٢ ، اللسان :  
سلم ، الضرائر ٥١ . التمام ٢٠٧ .  
(٤) انظر مع الهوامع ٢٠٠/١ .  
(٥) ح ، ر : ان ، وهو تحريف .

فأن عدت الفعل إلى ضمير المصدر أوصلت الفعل إليه بنفسه، فتمت :  
ضربتُه زيداً ، تريد : ضربت الضربَ زيداً .

وأما الحال فلا تُضمَر لأنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك ، وأما ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل إلى ضميرهما إلا بواسطة «في». وذلك أن الأصل في الظروف كلها أن يصل الفعل إليها بواسطة «في» ، لأن الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء وحرف الوعاء هو «في» والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وسنين ذلك في غير موضع ان شاء الله تعالى ، فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بـ «في» . فأن قيل : فلأي شيء حذفت مع الظرف إذا كان ظاهراً ؟

فالجواب : إن ظرف الزمان لما أشبه المصدر وصل الفعل إلى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعدود بنفسه كما يصل إلى المصدر . ووجه الشبه بينهما أن المصدر يدل على الفعل بحروفه نحو : ضربت ، ألا ترى أنه يدل على الضرب بحروفه . وظرف الزمان يدل على الفعل بصيغته ، ألا ترى أن صيغة / قام تعطى أن الزمان ماض وصيغة يقوم [ ٥٨ و ] تعطى أن الزمان غير ماض . فاجتمعا في أن الفعل يدل عليهما بلفظه . وأيضاً فإن الزمان فعل الفلك ، لأن الزمان اللغوي هو الليل والنهار ، وهما موجودان في قرب الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك ، والمصادر حركات الفاعلين نحو القيام والقعود. فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة.

وأما ظرف المكان فلا شبهة بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين ، ألا ترى أن المكان لا يدل على الفعل بلفظه ، ولا هو حركة فاعل . لكنه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل ، كما أن الزمان كذلك ، فوصل الفعل إلى مبهمه ومعدوده بنفسه كذلك .

فأن قيل : فهلاً شبه مختص المكان بمختص الزمان فيصل الفعل إليه بنفسه ؟ فالجواب : إن هذا الشبه لما لم يكن قوياً لأنه شبه بمشبه لم يؤثر



إلا فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم ، ألا ترى أن الفعل إنما يطلب مكاناً مبهماً . وألحق به المعداد لأنه قريب من المبهم ، لأن فيه ابهاماً من حيث يمكن أن يقع على كل مكان ، ألا ترى أن ميلاً يمكن أن يقع على كل موضع إذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بميل ، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبين في نفسه .

فأمّا المختص فلما لم تقوى دلالة الفعل عليه ولا قرب مما تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه ، فوصل الفعل إليه بحرف الجرّ ، على أصله ، إلا ما شذت العرب فيه من ذلك ، وقد تقدم ذكره . أو في ضرورة .

\* \* \*

ولا يعمل في المصدر الآ فعل أو ما جرى مجراه ، ظاهراً أو مضمراً . فمثال عمله فيه ظاهراً : ضربتُ زيداً ضرباً ، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم : ما أنت إلا سيراً ، تقديره : ما أنت إلا تسيرُ سيراً ، فأضمير الفعل . ويجوز تقديمه على العامل وتأخيره ما لم يمنع من ذلك مانع .

\* \* \*

فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل ، فمثال عمل الفعل فيها : قام زيدٌ خلفك يوم الجمعة ضاحكاً . ألا ترى أن العامل في خلفك ويوم الجمعة وضاحك « قام » وهو فعل . ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك : هذا زيدٌ قائماً ، ألا ترى أن العامل في قائماً ما في « ذا » من معنى الفعل الذي هو أشير أو « ها » من معنى تنبيهه .

ومثال عمله في الظرف قوله :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيانُ (١) ٢٢٣

(١) انشده الفارسي على تعليق الظرف بما في أبي المنهال من معنى الحدث كأنه قال : أنا المجدي أو الدافع بعض الأحيان ، وقال : الظرف يعمل فيه الوهم . ولم أجد من نسب البيت لقائل . الشيرازيات ٥٩ ظ ، التمام ١٦٣ ، الخصائص ٢٧٠/٣ ، المنى ٤٨٥ ، ٥٦٨ ، اللسان : أين .

(وقوله :  
أنا ابنُ ماويةَ إذْ جدَّ النقرُ (٢٥)  
ألا ترى أنَّ العاملَ في بعض الأحيان (١) وإذْ ما في المنهال وفي ابنِ ماويةَ  
من معنى المشهور والمعروف . كأنه قال : أنا المشهور بعض الأحيان ،  
وأنا المعروف إذْ جدَّ النقرُ .

فإذا كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل مالم  
يمنع من ذلك مانع ، نحو قولك : «خلفك قعدت» ، ويوم الجمعة جئت / [٥٨ظ]  
وضاحكاً خرج زيد .

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً ، فتقول : إذْ جدَّ النقرُ  
أنا ابنُ ماويةَ . وبعض الأحيان أنا أبو المنهال . ومن كلامهم : أكلتُ  
يوم لك ثوباً تلبسه؟ العامل في كل يوم ما في «لك» من معنى الفعل ، كأنه قال :  
أكلتُ يوماً مُستقيراً لك ثوباً تلبسه؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه ،  
لأنه صفة وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك إلى تقديم الصفة  
على الموصوف ، وذلك غير جائز . فلا يجوز أن يكون العامل في أكلتُ يوماً  
مضمراً يفسره ، «تلبسه» لأنه لا يُفسر إلا ما يعمل وتلبسه لا يصح له العمل ،  
فلا يصح له التفسير .

\*\*\*

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى ، فلا تقول في قولك :  
هذا زيدٌ ضاحكاً : ضاحكاً هذا زيدٌ ، ولاها ضاحكاً ذا زيدٌ ، إن (٢)  
قدَّرت العامل ما في «ذا» من معنى أُشِير ، فإنَّ قدرت العامل ما في «ها» (٣)  
من معنى تنبّه ، جاز ذلك لأنَّ ضاحكاً قد وقع بعد العامل وهو «ها» .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ر : إذا .

(٣) ر : هذا .

وكذلك أيضاً لا يجوز مثل : زيدٌ ضاحكاً في الدار ، لأنَّ العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل ، فكأنَّك قلت : زيدٌ ضاحكاً مستقرّاً في الدار . وأنما لم يجوز ذلك في الحال لأنَّ الباب في المعاني ألا تعمل إلا في في المجرورات والظروف ، لأنَّ الظروف مجرورات في التقدير بنيتة «في وأما» الحال فليست كذلك ، ألا ترى أنَّه ليس التقدير : زيدٌ في الدار في ضاحكٌ .

وإنما أُعمِلتُ المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثالها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى «في» لا على تقديرها ، ألا ترى أنَّ المعنى : زيد في الدار في حال أنَّه ضاحكٌ ، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا في المجرورات والظروف لأنَّ المشبه لا يقوى قوَّة ما شبه به .

وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف واستدل على ذلك بقراءة مَنْ قرأ: والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ (١) ، بنصب مطويَّات . ويقول الشاعر :

٢٢٤ رهطُ ابنِ كوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ..... البيت (٢)  
ألا ترى أنَّه قدَّم مطويَّات وهو منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في بيمينه من معنى الفعل . وكذلك قوله : مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ، العامل فيه ما في قوله : فيهم من معنى الفعل وقد تقدم عليه .

(١) قرأ بالنصب الحسن البصري . معاني القرآن ٢/٤٢٥ ، المحتسب ١/٢٣٣ ، التوضيح ١/٢٠٣ وانظر سورة الزمر ٦٧ .

(٢) تمامه : ورهط ربيعة بن حذار وهو للناطقة الأبياني . ورواية الديوان : محقوب ، بالرفع ، والنصب رواية الأصمعي ، وصنائه جاعلوها خلفهم موضع الحقائق . ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ ، أي هم رهط ، وابن كوزٍ وربيعة بن حذار من بني أسد حلفاء ذبيان .

المسلسل ٥٥ ، العقد الثمين ١٣ ، الخزانة ٣/٦٨ ، الديوان ٩٩

وهذا الذي ذهب اليه غير صحيح، لأنه لا يُحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل (١) .  
وأيضاً فإنه قد يتخرج على أنه قد يُضمّر لمحقبي ولمطويات عامل تقديره :  
أعني مطويات ، وأعني محقبي ، وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ،  
لأنّ فيها تشديد الكلام وتبيانه .

\*\*\*

ويشترط في الحال المبيّنة أن تكون نكرة أو في حكمها ، مشتقة أو في معناها ، منتقلة أو في حكمها ، قد تمّ الكلام دونها ، أو في حكم ذلك من معرفة / أو مقارنة للمعرفة إن جاءت بعد ذي الحال، ويقلُّ وجودها [٩٥ و] من نكرة غير مقارنة للمعرفة وهي بعد ذي الحال ، فإن تقدّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة والمؤكدّة مثل ذلك الآ في الانتقال ، فإنّ ذلك لا يشترط فيها .

فمثال مجيئها نكرة : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ومثال مجيئها في حكم النكرة :  
أرسلها العيراك (٢) وطلبته جهدي ، وكلمته فاهُ إلى فيّ ، وأمثال ذلك ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما كانت هذه في تقدير النكرة لأنها ليست بالحال في الحقيقة ، وإنّما (٣)  
هي قائمة مقامها ، ألا ترى أنّ الحال في الأصل إنّما هي العوامل في هذه  
الأسماء في الحقيقة وهي نكرة ، وأنّ الأصل : كلمته جاعلاً فاهُ إلى  
فيّ ، وأرسلها معتركة العيراك وطلبته مجتهداً جهدي (٤). وجاعل ومعتركة  
ومجتهد أسماء نكرة ، لكنّ لما حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامها

(١) لابن هشام تخريج هذه القراءة أثبتته في التوضيح ٢٠٣/١ ، وانظر المحتسب ٢٣٣/١ .

(٢) أرسلها العيراك يريد أرسل الأبل إلى الماء وهي معتركة أي تتزاحم على ورده .

(٣) ذ : بل .

(٤) نسب ابن يعيش هذا القول للكوفيين وقرر ان الناصب للحال الفعل المذكور لا عاملاً . قدراً

اذ لو كان كذلك لما كان من الشاذ ٦١/٢ ، وانظر ابن الشجري ١٥٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/١ .

أعربناها بأعرابهما ، ولذلك لا يجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، فلا تقول : قام زيد الضاحك ، خلافاً ليونس فإنه يجوز ذلك قياساً على أرسلها العيراك وأمثاله ، والفرق بينهما قد تقدم .

والمشتقة هي الأسماء التي أخذت من المصادر ، وذلك نحو قولك : جاء زيد ضاحكاً ، ألا ترى أن ضاحكاً مأخوذ من الضحك .

والتي في حكم المشتقة هي التي في معنى ما أخذ من المصدر ، ومثال ذلك : عَمَّتُهُ الحسابَ باباً باباً ، ألا ترى أن باباً ليس بمشتق . لكن المعنى عامته الحساب فصلاً (فصلاً) (١) ففصلاً مشتق من التفصيل .

ومثال مجيئها منتقلة : جاء زيدٌ مسرعاً ، ألا ترى أن الأسراع صفة غير لازمة لزيد . ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك : وُلِدَ زيدٌ أزرقاً ، ألا ترى أن الأزرق غير منتقل ، ألا أنه في هذا الموضع يشبه المنتقل ، لأنه قد كان يجوز أن يولد أزرق وغير ذلك . ولو قلت : جاء زيدٌ أزرقاً ، لم يجوز ، لأن زيداُ أبداً استقر له الزرق قبل مجيئه ، فمحال أن يجيء الا وهو أزرقاً ، وإنما يجوز ورود أزرق (٢) وأمثاله أحوالاً بعد وُلِدَ أو ما في معناه .

ومن كلام العرب : خلق الله الزرافة يدَيْها أطولَ من رجليها . فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خلق ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٢٥ فجاءت به سبَطَ العظام كأنما عمامتهُ بين الرجال لبوء (٣)  
ألا ترى أن معنى سبَطَ العظام : طويل ، لكنّه ساغ ذلك لأن معنى جاءت به : ولدته كذلك .

(١) زيادة يقتضيهما السياق . (٢) ر: الأزرق .

(٣) من أبيات نسبت لزيد بن كثوة العبدي في ابن له يدعى حنجد وهو ابن أمه . سبط الجسم : حسن القد والامتواء . البيان والتبيين ١٠٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٦٩ ، الصحاح : سبط .

ومن الناس من زعمَ أنَّ الحال لا يُشترط فيها الانتقال ، واستدلَّ على ذلك بمجيء : دعوتُ الله سميعاً . ألا ترى أنَّ سميعاً من صفات الله تعالى . فهي لازمة لا تنتقل وكذلك : هو الحقُّ مُصدِّقاً (١) . لأنَّ التصديق للحق لازم . وهذا فاسد ، أما التصديق فغير لازم للحق ، لأنَّ الحقَّ قد يوثي به لأنَّه حقٌّ في نفسه لا لأنَّ يُصدِّقَ به حقٌّ آخرُ ، وقد يوثي به لأنَّ يُصدِّقَ به حقٌّ آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غير لازم للحق .

وأما دعوتُ الله سميعاً ، فسميعاً فيه بمعنى مُجيباً لأنَّ سميع قد يكون بمعنى أجب ومنه : سمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، أي استجاب / اللهُ (٢) . فمعنى دعوتُ الله سميعاً دعوتُهُ مُجيباً ، أي مُقدِّراً لأنَّ يُجيبني ، لأنَّ الحال قد يكون بالمستقبل فيكون تقديره نحو قولك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، ألا ترى أنَّ صائداً في معنى المستقبل . فلا يُتصوَّرُ مجيئه حالاً إلا على هذا التقدير ، كأنك قلت : معه صقرٌ مُقدِّراً الآن الصيد به غداً .

ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها : جاء زيدٌ راكباً ، ألا ترى أنك لو أسقطت راكباً من هذا الكلام فقلت : جاء زيدٌ ، لبقى تاماً .

ومثال مجيئها في حكم ما هو بعد تمام الكلام : ضربى زيداً قاعداً ، وبابه ، أعنى المصدر للمبتدأ الساد مسندٌ خبره الحال .

وهذه الحال وإن كانت لازمة لا يجوز حذفها فالأصل فيها أن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر ، ألا ترى أنَّ الأصل : ضربى زيداً إذا كان قائماً . أي إذا وجد على هذه الحال ، فحذف الخبر وأقيم الحال مقامه والخبر لازم فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم .

(١) فاطر : ٣١ .

(٢) مما جاء في هذا المعنى قول شير بن الحارث في النوادر ١٢٤  
"دعوتُ الله حتى خفت أن لا يكون الله يسمع ما أقول"

ومن الناس من جعل الحال لازمة في قوله :

٢٢٦ إنَّما المَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيباً ..... البيت (١).  
واستدلَّ على ذلك بأنَّك لو قلت : إنَّما الميتُ من يعيشُ ، كان خُلُفاً ، لكن  
أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على  
معنى ما ، ألا ترى أنَّك لو قلت : هذ زمانُ إنَّما الميتُ فيه من يعيشُ ، تشير  
بذلك إلى فسادِه كان كلاماً مستقلاً .

ومثال مجيئها بعد معرفة : أقبلَ عبدُ اللهِ باكياً ، فعبدُ الله معرفة .  
والذي يُقاربُ المعرفة النكرة الموصوفة وأفعلُ مِينُ .

أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأما أفعلُ مِينُ  
فوجه قربها من المعرفة إختصاصها ، ولذلك لم تقبل الألف واللام ، ومن ذلك  
قوله تعالى : فيها يُفَرِّقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ ، أمراً مِينُ عِنْدِنَا (٢) .

ولا تجيُّ الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلا حيث  
سُمِعَ ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، والذي سُمِعَ من ذلك : وقعَ أمرٌ  
فجأةً ، ومررتُ بماءٍ قِعدةَ رَجُلٍ (٣) .

فإن تقدمت الحال على صاحبها جازت من معرفة نحو : جاءَ ضاحكاً زيدٌ ،  
ومن نكرة نحو : جاءَ ضاحكاً رجلٌ ، لأنها لا تكون صفة ، لأنَّ الصفة لا  
تتقدم على الموصوف فلزم النصب .

(١) عجزه : كما سفا باله قليل الرجاء

وهو لعدي بن الرعلاء الغسائي ( انظر الشاهد ١٦٣ ) وروى في الخزانة الرخاء . وهو  
لين العيش . الاصمعيات ١٧٠ ، المنصف ١٧/٢ ، معجم المرزباني ٢٥٢ ، المغنى ٥١٣ ،  
الخزانة ١٨٧/٤ .

(٢) الدخان : ٤ ، ٥ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما اخذ من الأرض قعوده ، والمثال حكاه سيبويه عن يونس . الكتاب

٢٧٢/١ .

## باب الابتداء

الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديرًا ، معرّي من العوامل اللفظية لتخبر عنه .

فمثال جعله في أول الكلام لفظاً : زيد قائم ، ومثال جعله أولاً تقديرًا : أقائم زيد ، فزيد وإن كان مؤخرًا في اللفظ فهو مقدم في التقدير . والمبتدأ هو الاسم المجمعول في أول الكلام لفظاً أو نية .

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنك إذا قلت : زيد قائم ، فإن المستفاد من هذه الجملة إنما هو الإخبار عن زيد بالقيام .

والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ولا يكون نكرة إلا بشروط وهي : أن تكون النكرة موصوفة نحو قوله تعالى : ولعبد مؤمن خير من مشرك (١) . أو مقاربة / للمعرفة وهي أفعل من نحو : أفضل من زيد ضاحك ، [٦٠ و] وخير من عمرو وخارج ومقاربتة للمعرفة في كونه لا يقبل الألف واللام ، لا تقول : الأفضل من زيد .

أو تتقدمها أداة استفهام نحو قولك : أرجل في الدار أم امرأة؟ أو أداة نفي نحو : ما أحد قائم . أو تكون النكرة في معنى الدعاء نحو قوله : سلام على آل ياسين (٢) . أي سلام الله على آل ياسين . أو يكون في الكلام معنى التعجب نحو : ما أحسن زيداً ، في مذهب سيويه ٣ ، وعجب لزيد .

أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر وذلك لا يُحفظ إلا في : شرأهر ذا ناب ، وشيء ما جاء بك ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر ، وما جاء بك إلا

(١) البقرة ٢٢١ .

(٢) الصفات : ١٣٠ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، الانصاف م ١٥ .



شيء ، أو تكون النكرة عامة نحو قوله تعالى : كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون (١) .  
أو يتقدمها خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً نحو قولك : في الدار رجلٌ ،  
وعندك امرأةٌ ، أو تكون النكرة في جواب من سأل بالهمزة وأم نحو قوله :  
رجلٌ ، في جواب من قال : أرجلٌ عندك أم امرأةٌ ؟ ، وذلك أن الجواب هنا  
لا يكون إلا بأحد الاسمين .

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون خلفاً من موصوفها ،  
أي صفة في الأصل قد خلفت موصوفها ، نحو : مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ،  
لأنه في معنى : عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ .

وزاد الأحنف في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل نحو :  
قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وقد سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر .  
ويكون على هذا مفرداً على كل حال ، فتقول : قائمٌ الزيدان (قائم الزيدون) (٢)  
ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ : ودانيةٌ عليهم ظلالها (٣) . برفع التاء .  
فدانية عنده مبتدأ وظلالها فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبره :

وذلك لادليل فيه ، لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ . وهو  
أيضاً في القياس غير صحيح ، لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجرى مجرى  
الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء  
به ، فلا بد من دليل آخر يدل على ذلك .

وأما ما أجازته أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفاً فحسنٌ جداً .  
وينبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع  
تفصيل نحو قوله :

(١) الروم : ٣٢ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) هذه القراءة وردت في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ، ولم يذكر من قرأ بها .

وانظر سورة الانسان : ١٤ .

٢٢٧ ..... بِشِيقٍ وَشِيقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ (١)

فشقّ الثاني مبتدأ ، و عندنا في موضع الخبر و «لم يحوّل» خبر ثان في معنى الأول. فإنّما جاز الابتداء بشقّ الثاني وإن كان نكرة ، للتفصيل ، لأنّه في تقدير : والشقّ الآخر عندنا . فإن قيل : فلم لا يكون شقّ مبتدأ وعندنا في موضع الصفة ولم يحوّل في موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة في موضع التفصيل ؟ فالجواب : إنّ ذلك لا يجوز لأنّ الخبر ينبغي أن يُعطى ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت إذا جعلت و «شِقٌّ عندنا» مبتدأ كان معنى «لم يحوّل» مفهوماً منه ، ألا ترى أنّ معنى «عندنا» ومعنى لم يحوّل واحد .

كذلك ينبغي أن يزداد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد [٦٠ظ] بعينها نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : رجلٌ واحدٌ (٢) من هذا الجنس ، أي واحدٌ (٢) من جنس الرجال هو خيرٌ من كلٍّ واحدٍ من جنس النساء ، إلا أنّ معناه يؤول إلى العموم ، إلا أنّّه يخالف العموم في أنّه يدلُّ على كلٍّ واحدٍ على جهة البدل أعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعةٍ واحدةٍ ، و «كلٌّ» يتناول الجميع دفعةً واحدةً .

\* \* \*

ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلاً ولا في ضرورة ، لأنّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد ، وهو بالإضافة إلى الكلام والشعر واحد ، وأمّا قوله :

٢٢٨ مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهٍ عَسَمٌ يَتَغَيُّ أَرْبَا (٣)

(١) صدره : إذا ما بكى من خلفها انصرفت له وهو من معلقة امرئ القيس . الشق : شطر الجسم . وما اثبتة المصنف رواية أبي عبيدة .

شرح السج ٤١ ، شرح العشر ١١ ، الديوان ١٢ .

(٢) ر : تريد واحداً .

(٣) لا مرئ القيس بن مالك الحميري كما حققه الآمدي . المرسة : التسمية يجعلها بعضهم في رسفه . والعسم اليس في المرفق والرسغ .

المؤتلف والمختلف : اللسان : عسم ، العيني ٤٥٦/١ ، ديوان امرئ القيس

١٢٨ ، شرح ديوان امرئ القيس للسندوبي ٨٣ .

فإنما جاز ذلك لأن النكرة هنا لا تراد لعينها ، ألا ترى أنه لا يريد مُرسعة دون مُرسعة . بخلاف قوله : رجل قائم ، ألا ترى أن رجلاً هنا لا يقع إلا هلى الذي يقع (١) منه القيام خاصة . وقول من قال إنما جاز ذلك في الضرورة فاسد لأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد .

وأما سبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الأخبار عنها فائدة ، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الأخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا . (٢)

إلا أنه يدخل على سبويه إجازة مثل رجل في الدار ، لأن فائدته وفائدة : في الدار رجل ، واحدة ، وهو مع تقديم الظرف جائز فينبغي أن يجوز مع تأخيره ، وقد أجمع النحويون قاطبة على أن ذلك لا يجوز ، وأنه ليس بمسموع من كلام العرب . وإنما لم يجر ذلك وإن كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس . وذلك أنك لو قلت : رجل في الدار ، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر ، لأن النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحتمل على الصفة لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

فإن قيل : فينبغي على هذا أن لا يجوز : زيد القائم ، لئلا يؤدي إلى اللبس ، لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتاً ، فالجواب : إن النكرة أحوج إلى النعت من النعت فذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها .

وقد يجوز على هذا أن يدخل في امتناع «رجل في الدار» بحث عموم قول سبويه : إنه لا يخبر عن النكرة إلا حيث يكون في الأخبار عنها فائدة (٣) ، لأنه

(١) ر : وقع .

(٢) في حاشية ج ، ر : وقوله فيما ذكرنا ، قد حصر بعض النحويين المواضع اللاتي يفيد الابتداء بها نحو أربعين موضعاً . أ . هـ . وانظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ ، والمجموع ١٠١/١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ .

إذا أدّى إلى اللبس صارَ غير مفيد ، لأنه لا يعلم المراد به .

\* \* \*

وأما الخبر فينقسم قسمين : مفردٌ وجملة . فالمفرد ينقسم ثلاثة أقسام :  
قسم هو الأول نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيد هو القائم والقائمُ زيدٌ .

وقسم منزل منزلة الأول نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، فزيد ليس هو بزهير  
ولكنه مشبه به ومُنزَل منزله .

وفسّم موضوع موضع ما هو الأول نحو : زيدٌ عندك ، وزيدٌ في الدارِ .  
وكذلك سائر الظروف والمجرورات ، ألا ترى أن عندك ليس بزيد وكذلك  
في الدار ليس أيضاً بزيد . لكنهما نُزِلَا منزلة كائن ومستقر الذي هو الأول .  
وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات بخلاف / فمنهم من [٦١و]  
ذهب إلى أنّها من حيّز الجمل ، واستدلّ على ذلك بوصل الموصولات بهما نحو :  
جاءني الذي عندك ، والذي في الدار ، والموصولات لا توصل إلا بالجمل (١) .  
ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من  
حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه ، فاذا قلت :  
زيدٌ في الدارِ ، إن قدرت أصل المسألة : زيدٌ مستقرٌ في الدارِ ، كان من حيّز  
المفردات لنيابته مناب المفرد ، وإن قدرت أصل المسألة : زيدٌ استقرّ في الدارِ  
كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة .

ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ، وهو  
مذهب أبي بكر بن السراج . واستدل على ذلك بأنك تقول : إن في الدارِ زيداً  
ولو كان بمنزلة مستقر أو استقر لم يجز تقديمه على اسم إن كما لا يجوز تقديمها عليه ،  
حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات (٢) ، والصحيح أنّه من قبيل المفردات  
لأنه لا يحتمل الصدق والكذب .

\* \* \*

(١) نقل السيوطي أن هذا مذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب انظر المع ٩٨/١ وانظر المغني ٤٩٩ .

(٢) في الأصول لابن السراج ما يخالف هذا ويوافق القول الثاني ٢٤/١ .

وأما الحمل فتنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف . والفعلية هي (الجملة) (١) التي صدرها الفعل .

ويشترط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، أو تكرار المبتدأ نحو : زيدٌ قائمٌ زيدٌ ، ومنه قوله :

٢٢٩ ليت الغراب غداً يتعب دائماً

كان الغراب مقطوع الأوداج (٢)

أو إشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى : ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ (٣) . في قراءة من رفع لباساً (٤) كأنه قال : هو خيرٌ منه . ومنه قوله تعالى : ولِمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٥) . أي إن صبره .

أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى نحو قولك : هيجيري أبي بكرٍ لا إله إلا الله ، فلا إله إلا الله هي الهيجيري ، ومنه : هو زيدٌ قائمٌ ، إذا جعلت الضمير ضمير الأمر والشأن .

أو تكون الجملة نعمَ وفاعلها وبئسَ وفاعلها نحو : زيدٌ نعمَ الرجلُ وزيدٌ بئسَ الرجلُ ، وسنذكر السبب في أن لم يُحتج في ذلك إلى ضمير يعود على المبتدأ وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أفمن زينَ له سوءَ عمله فرآه حسناً فإنَّ اللهَ يُضِلُّ من يشاءُ ويهدي من يشاءُ (٦) . فإنَّ وما بعدها خبرٌ لمنَّ الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها ، والمعنى عنده ، فإنَّ اللهَ يُضِلُّه .

(١) زيادة من ر . (٣) الاعراف : ٢٦ .

(٢) بلرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . الأوداج : عروق الدم في العنق . ابن الشجري ٢٤٣/١ ، الديوان ٣٣ .

(٤) قرأ بالنصب نافع وأبو جعفر وابن عامر والكسائي وقرأ الباقون بالرفع . التيسير ١٠٩ ، التقريب ١١٤ .

(٥) الشورى ٤٣ . (٦) فاطر : ٨ .

وبقوله تعالى إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنَّا لانُضِيعُ أجرَ مَنْ أَحسنَ عملاً (١). فقوله تعالى : إنَّا لانُضِيعُ ، إلى آخر الآية جملة في موضع خبر أنَّ الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ ، التقدير : إنَّا لانُضِيعُ أجرَهم

وهذا الذي استدللَّ به لاحجة فيه . أمَّا قوله تعالى : أفَمَنْ زُيِّنَ له سوءَ عمله . فخبره محذوف للدلالة / ماتقدم عليه وهو قوله تعالى : إنَّ الذين كفروا [ظ ٦١] لهم عذابٌ شديدٌ ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ (٢) . فكأنه في التقدير : أفَمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عمله فله عذابٌ شديدٌ أمَّا مَنْ آمنَ وعَمِلَ صالحاً فله مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ ، فحذف لفهم المعنى ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، وأمَّا قوله تعالى : إنَّا لانُضِيعُ أجرَ مَنْ أَحسنَ عملاً ، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر ، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة ، فقد حُكِيَ من كلامهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخُدري (٣) . والمعنى عنه ، ومنه :

الحجاجُ الذي رأيتُ ابنُ يوسفَ ، أي الذي رأيتُهُ ، ومنه قوله :  
فياربِّ ليلي أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ اللهِ أطمعُ (٨٥)  
أي في رحمة ، إلا أنَّ ذلك قليلٌ جداً .

\* \* \*

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد أضربهُ ، وزيدٌ لا تضربهُ ، حملة على إضمار القول ، تقديره : زيدٌ أقولُ لكَ اضربهُ . أو أقولُ لكَ لا تضربهُ ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج (٤) .

(١) الكهف : ٣٠ .

(٢) فاطر : ٢ .

(٣) انظر المع ٩٨/١ .

(٤) في الأصول ٣٢/١ ما يفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة إلى تقدير القول .

والذي حمّله على ذلك أنّ الجملة خبر للمبتدأ ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب . وذلك فاسد ، لأننا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ في الحمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول ، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك .

فإن قيل : إنّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قرّن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدق والكذب ، والأمر والنهي ليس كذلك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ قام ، فإنّ ذلك يحتمل الصدق والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهٌ وزيدٌ لا تضربهٌ وأمثالهما .

والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهٌ وزيدٌ لا تضربهٌ وأمثالهما .  
فالجواب : إنّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو : أي رجل أخوك ؟ وكيف زيد ؟ وأمثال ذلك .

وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة والتامة هي التي يكون في الأخبار بها فائدة . ولا بد من اعطاء قانون تعريف به ما السبب في ان كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تاماً .

فالظروف كما تقدم لا تكون أخباراً إلاّ بنيابتها مناب الخبر ، فينبغي أن تعلم أنّ الخبر لا يجوز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلا إذا كان الحذف يفهم منه المحذوف ، والافلابد من ذكر الخبر ، فعلى هذا يجوز أن تقول : زيدٌ في الدار إذا أردت : مستقرٌ في الدار ، لأنّ «في» للوعاء فمعناها موافق الاستقرار، فلو قلت : زيدٌ في الدار ، على معنى ضاحك في الدار لم يجوز بل لا بد من الاتيان بضاحك لأنه لا يعلم من «في» أنّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار / [ ٦٢ ] وكذلك تقول : زيدٌ لك ، إذا أردت مملوكاً أو مستحقاً لك ، لأنّ الملك والاستحقاق مفهوم من اللام ، ولو قلت : زيدٌ لك ، تريد محبٌ لك لم يجوز لأنّ ذلك لا يفهم من اللام . فاذا كان الحرف له معنى صالح مع كل شيء على السواء وليس هو

في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً. وذلك نحو: زيدٌ بكّ ، لا يجوز لأنه لا يعلم هل المراد: زيدٌ واثقٌ بكّ أو مسرورٌ بكّ أو غير ذلك ، لأنّ الباء معناها الالتصاق فهي صالحة مع كل محذوف لأنها تلزقه بالمجرور: وأما الظروف فإنّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار وذلك أنّ كلّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنّك تردها في ضمير الظرف فتقول: يوم الجمعة قمتُ فيه و «في» لا يحذف معها كما تقدّم إلاّ الاستقرار أو ماني معناه ، فلذلك تقول: زيدٌ خلفكّ ، إذا أردتَ مستقرّ خلفكّ ، ولو أردتَ ضاحكاً أو غيره لم يجز إلاّ أن تأتي به ، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الحدث ، لأنك لو قلت: زيدٌ اليوم تريد مستقرّ اليوم لم يكن مفيداً ، لأنه معلوم أنّ كلّ موجود فإنّ اليوم يكون زماناً له لأنّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات ، وليس كذلك المكان .

وكذلك لو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص لم يقع خبراً للحدث لما ذكرنا من أنّه لا فائدة فيه ، وما جاء من ذلك فمؤول ، فقد حكى من كلامهم: اليوم خميرٌ وغداً أمرٌ (١) ، ومن كلامهم أيضاً: الجباب شهرين ، والثلج شهرين وقال الشاعر .

٢٣٠ أكلٌ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه

يُلقِحُه قومٌ وتنتِجونَه (٢)

وقال الآخر :

- (١) حكى هذا عن امرئ القيس بن حجر بعد أن بلغه نبأ مقتل أبيه  
(٢) من رجز لقيس بن الحصين الحارثي يخاطب بني مذحج . النعم : الابل ، ونتجت الناقة وأنتجتها إذا نتجت عندك أي استولدتها . الكتاب ٦٥/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، الشيرازيات ٥٩ ظ . العيني ٥٢٩/١ ، الخزانة ١٩٦/١ .



٢٣١ أفي كلِّ عامٍ ما تمَّ تَبَعثُونَهُ<sup>١</sup> على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وما رُضَا<sup>(١)</sup>

وذلك كله على حذف مضاف تقديره : اليومَ شربُ خمرٍ ولبسُ الجبابِ شهرَينِ وشربُ الثلجِ وأفي كلِّ عامٍ حدوثُ ما تمَّ؟ وأكلُ عامٍ أخذُ نَعَمٍ؟ وكذلك إذا قلت : كانَ الحجاجُ زمنَ ابنِ مروانَ ، تقديره : كانَ أمرُ الحجاجِ زمنَ ابنِ مروانِ .

وإنَّما جاز وقوعَ ظروفِ الزمانِ أخباراً عن المصادر نحو : القتالُ اليومَ ، لأنَّكَ قصدتَ أن تُخبرَ بوقتِ القتالِ وهو وقت وقوعها (٢) وذلك قد يكون غير معلوم ، فيكون في الأخبار به فائدة .

فإن أردت بالإخبار بظرفِ الزمانِ عن وقت وقوع الجثث فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر ، لأنَّ الوقوع من المصادر .

\* \* \*

وقد تقدم أنَّ الجملة لا بد فيها من رابط يربطها بالابتداء وهو إمَّا ضمير وإمَّا اسم إشارة وإمَّا تكرير المبتدأ بلفظه ، إلاَّ أن تكون الجملة نِعَمَ وفاعلها وبِئسَ وفاعلها أو تكون هي المبتدأ في المعنى .

وأمَّا المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ وذلك نحو : زيدٌ عندك وعمروٌ في الدار. ألا ترى أنَّ التقدير كما تقدَّم : عمروٌ مستقرٌّ في الدار وزيدٌ / [٦٢ ظ]

(١) لزيد الخيل الطائي يخاطب رهط كعب بن زهير . ورواية النوادر :  
تجمونه على محمر عود أثيب .

والمحمر : الفرس الهجين يشبه الحمار . أثيب : أعطى ثواباً .

رضا : أصله رضى بالياء وجاء على لغة طيء بقلب الياء المتحركة بعد الكسرة ألفاً ، الكتاب

٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، النوادر ٨٠ ، أمالي القاضي ٢٤/٣ ، الشيرازيات ٥٩ ظ ، الخزائن

١٤٨/٤ ، ديوان كعب ١٣١ ، النقائص ١٥٠ ، اللسان : أتم .

(٢) كذا في ج ، ر ولعله أنث الضمير على معنى الحرب .

كائن " عندك . وفي كائن ومستقر ضمير "عائد" على المبتدأ، فلما أنبت الظرف والمجرور منابهما تحملاً للضمير الذي كان فيهما .  
فإن كان غير ظرف ولا مجرور فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو غير مشتق . فإن كان غير مشتق لم يتحمل ضميراً نحو: هذا زيد" وأخوك عمرو" ، فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأنهما ليسا مشتقين ، فلما كانا كذلك لم يجوز أن يقدرا عاملين في ضمير مرفوع إذ لا يعمل إلا الفعل أو مافي معنى الفعل .  
وأما الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل .

وإن كان مشتقاً كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ نحو: زيد قائم ، ففي قائم ضمير مرفوع على أنه فاعل به وهو عائد على زيد، ولو أردت العطف عليه لقات: زيد قائم هو وعمرو، فأكدته بضمير الرفع المنفصل ثم عطفت عليه ، ولا يجوز مثل ذلك في: هذا زيد" ، ونحوه . فدل ذلك على أن الجامد لا يتحمل ضميراً. والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان مرفوعاً لم يجوز حذفه أصلاً إلا أن يكون مبتدأ نحو: زيد هو القائم، فإنه يجوز حذفه فتقول: زيد القائم :

وتجعل القائم خبراً لمبتدأ مضمراً إن شئت إذ لا مانع من ذلك .  
فإن كان منصوباً لم يجوز حذفه إلا أن يكون العامل فيه فعلاً أو ماجرى محراه من أسماء الفاعلين والمفعولين فإنه قد يجوز ذلك في الضرورة (١) نحو قوله: ٢٣٢ قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع (٢)  
يريد: لم أصنعه، فحذف الضمير . وإنما لم يجوز ذلك إلا في

(١) تيل هو جائز في غير الضرورة ، ونسب للكسائي والفراء ، المحتسب ٢١١/١ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٢) لا بي النجم العجلي . ويريد بالذنب ظهور الصلع في راسه . ونقل الفراء أن بعضهم أنشده اياه بنصب كل . وفي المغني أن النصب فاسد معنى وضعيف صناعة . الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٤٠/١ ، ٢٤٢ مجاز القرآن ٨٤/٢ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، ابن الشجري ٨/١ ، المغني ٢٢٠ ، ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، العيني ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ .

ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا ترى أن لم أصنع مفرغ للعمل في كته ولم يعمل فيه. وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بأضافة اسم إليه أو بحرف جرّ. فإن كان مخفوضاً بأضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو: زيد أبوه قائم. وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدي إلى ذلك، فإن لم يؤدي إلى ذلك جاز نحو قولك: السمن متّوان (١) بدرهم، تريد متّوان منه بدرهم، فحذفت «منه» لفهم المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإنّ الجحيم هي المأوى (٢). فقوله تعالى: فإنّ الجحيم هي المأوى، في موضع خبر من طغى، والضمير محذوف تقديره: فإنّ الجحيم هي المأوى له.

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجز ذلك نحو: زيد مرت به، لا يجوز أن تقول: زيد مرت، لأنّ ذلك يؤدي إلى تهيئة مرت إلى العمل في زيد وقطعه عنه.

\* \* \*

والخبر ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد اولا نحو: لولا زيد لأكرمتك، التقدير لولا زيد حاضر، إلا أنّه لا يجوز ذكر الخبر لأنّ الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفاً (٣) ولذلك لُحّن المعرّي في قوله:

(١) ج: كل منوان، وهي زيادة. (٢) النازعات: ٣٧ - ٣٩. (٣) قرر ابن الشجري أن خبر المبتدأ قد ظهر بعد لولا في غير آية (النساء ٨٣، ١١٣) ونقل ابن هشام أن الرماني وابن الشجري والشلوين وابن مالك قرروا أن الخبر بعد لولا يجب ذكره إذا كان كوناً مقيداً ولم يعلم، انظر ابن الشجري ٢/٢١١، المغني ٣٠٢، شرح التسهيل ٤٥ ظ.

٢٣٣ ... .. لولا الغمدُ يُمْسكهُ لسالا (١)

/فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا .

وكذلك المبتدأ اذا كان مصدرا قد سدَّ مسدَّ خبره الحال . وذلك هو :  
ضربني زيدا قائماً ، وأكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتاً ، وأكثرُ ركوبي الفرسَ  
دارعاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً ، ألا ترى أنَّ الأصل : اذا كان ملتوتاً  
واذا كان قائماً ، واذا كان دارعاً ، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأنيب الحال ، منابه  
فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لثلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض  
منه وذلك غير جائز .

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر وذلك كلَّ خبر لا يكون له (٢) لو حذف ما يدل عليه  
نحو : زيدٌ قائمٌ ، ألا ترى أنَّك لو قلت : زيدٌ ، وحذفت قائماً من غير دليل  
عليه لم يدر هل أردت : زيدٌ قائمٌ أو ضاحكٌ أو غير ذلك .

وكذلك خبر ما التعجبية في نحو : ما أحسنَ زيداً ، لا يجوز حذفه وإن كان له  
ما يدلُّ عليه بعد الحذف لأنَّه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيَّر .

وفسّم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار وهو ما عدا ما ذكرنا «مما» (٣) له  
دليل لو حذف نحو قولك في جواب من قال من القائمُ؟ : زيدٌ ، ألا ترى  
أنَّ المعنى زيدٌ القائم . فحذفت القائم استغناءً ، وإن شئت أثبت قائم فقلت :  
زيدٌ القائم .

\* \* \*

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف قسمين : قسم يلزم فيه إثبات  
المبتدأ وهو ما التعجبية نحو : ما أحسنَ زيداً . فما مبتدأ ولا يجوز حذفها لأنَّ  
التعجب جرى مجرى المثل كما تقدم فلا يغير ، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم

(١) تمامه : يذيب الرعب منه كل غضب فلولاً الغمد ... ..

وهو في وصف سيف . واعتذر ابن هشام عن المعري باحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال

او ان تقدر يمسكه جملة معترضة . المغني ٣٠٢ ، ٥٩٧ ، شروح سقط الزند ١٠٥ / ١

شرح الكافية الشافية ٢٤ و .

(٢) ر : دليل عليه . (٣) زيادة يقتضيها السياق

يكن عليه دليل .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له ما يدل عليه نحو قولك : المسك ، إذا شيمت رائحته ، تريد : هذا المسك ، وان شئت أظهرت المبتدأ .

\* \* \*

والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ، وقسم أنت فيه بالخيار . فالقسم الذي يلزم فيه تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَمُتْ أَقْمُ مَعَهُ ، أو اسم استفهام نحو قولك : أي رجل قائم ؟ أو كيف أو كم الخبرية نحو قولك : كم رجل عندي ، أو ما التعجيبية نحو قولك : ما أحسن زيدا ، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك : زيد أخوك . أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً أو يكون المبتدأ ضمير أمر وشأن نحو قولك : هو زيد قائم ، تريد : الأمر أو الشأن زيد قائم . أو يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذي لم يُسم فاعله مضمراً نحو قولك : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضُربَ .

والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك : كيف زيدٌ ، أو يكون المبتدأ نكرة لامسوخ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها نحو : في الدار رجلٌ وعندك امرأةٌ . أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدار ساكنها ، أو يكون المبتدأ أن واسمها / وخبرها نحو قولك : في علمي أنك قائمٌ . [٦٣ ظ] أو يكون الخبر كم الخبرية نحو قولك : كم درهم مالِك .

والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقى ، مفرداً كان الخبر أو جملة ، فمثال تقديم الخبر مفرداً من كلامهم : تيمى أنا ، ومشنوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ (١) . والأصل : أنا تيمى ، ومَنْ يَشْنُوكَ مشنوءٌ . ومثال تقديمه جملة قوله :

(١) انظر الكتاب ٢٧٨/١ .

إلى ملك ما أمة من محارب . أبوه ولا كانت كليب تصاهره (١)  
تقديره أبوه ما أمة من محارب .

\* \* \*

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو ان يكونا معرفتين أو نكرتين  
أو أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أن  
المخاطب يعلمه مبتدأ والذي تقدّر أن المخاطب يجهله خبراً ، وذلك نحو قولك :  
زيد أخو عمرو ، إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيدا ويجهل أنه أخو عمرو  
فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد قلت :  
أخو عمرو زيد . وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله ، والخبر  
هو محل الفائدة ، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما .

فإن كانا نكرتين فإن ذلك لا يتصور إلا بشرط أن يكون المبتدأ منهما له  
ما يسوغ الابتداء بالنكرة نحو : أرجل قائم ، وقد تقدّم ذكر المسوغات  
للابتداء بالنكرة (٢) .

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة نحو قولك :  
زيد قائم ، لما ذكرنا من أن الخبر ينبغي أن يجعل المجهول ، ولا يجوز  
جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة إلا في ضرورة شعري نحو قولك : قائم  
زيد ، على أن تقدّر قائم هو المبتدأ لا خبراً مقدّماً . وبيان ذلك بنواسخ  
الابتداء ، فمما جاء من ذلك قوله :

٢٣٥ قفي قبل التفرق يا ضباعاً ولايك موقف منك الوداعا (٣)

(١) للفرزدق من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك . ورواية الديوان .  
أبوها ، وعليها لا شاهد فيه . الخصائص ٣٩٤/٢ ، المغني ١٢٤ ، الديوان ٣١٢ .

(٢) انظر صفحة ٣٤٠

(٣) للقمامي . ضباعا : مرخم ضباعة وهي ابنة زفر بن الحارث الكلابي . ورواية الإخفش :  
ولا يك موقفاً منك الوداعا ، بنصب موقف على ارادة قفي موقفاً ولا يكن الوداعا . ومذهب  
الرضي وابن مالك انه جائز في الاختيار .

المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٤٣ المؤلف والمختلف ١٦٦ ، الجمل ٥٩ ، المفصل ٢٦٤ ،  
المغني ٥٠٥ ، الخزانة ٣٩١/١ ، ٦٤/٤ ، الديوان ٣١ .

جعل موفف وهو نكرة اسم بك والوداع وهو معرفة خبر بك . ولا يكون اسم كان وأخواتها الا ما هو مبتدأ في الأصل .

وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ ، وذلك بالنظر الى اللفظ . وأما المعنى فعلى ما ذكرت لك من الأخبار بالنكرة عن المعرفة . ونظير ذلك - أعني مما قلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً - قوله :

٢٣٦ كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم (١)  
وإنما المعنى كما كان فريضة الزنا الرجم ، فقلب .

\* \* \*

والمبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في الرفع لهما ، ففي الرفع للمبتدأ أربعة أقوال . منهم من ذهب الى أن الرفع له التهمم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية . وذلك باطل لأن التهمم معنى والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع .

ومنهم من ذهب الى أن الرفع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل . وهذا باطل لأن الشبه معنى والمعاني كما تقدم لم يثبت لها العمل . وأيضاً فإن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع / وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر [٦٤] لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وافق (٢) المعنى . فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً .

(١) نسب للنايفة الجعدي ، والزنا مقصور ، قال أبو عبيدة : وقد يند في كلام أهل نجد ، مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، معاني القرآن ٩٩/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٥٣ ، الصاحبي ١٧٢ ، الانصاف ٢٠٧ ، الخزانة ٣٢/٤ .

(٢) كذا والوجه : وفق . (٣) ر : واذا .

ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر (١)، وذلك فاسد أيضاً ، لأنّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيد قائم أبوه ، على أن يجعل الأب فاعلاً لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدّى ذلك إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم . فاذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى .

ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية (٢). وهو الصحيح عندي ، لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّي قد رُكب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف . فأن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة . وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذ ثبت أنّ التعري رافع (٣) .

وما زعم ابن كيسان من ان هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرّت أنّ التعرية عن عامل نصب أو خفض ، لأنّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدرّت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع ، وأن قدرّت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنّما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً .

وهذا باطل لأنّ لانعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنّما كان يلزم ما ذكرنا لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف .

(١) وهو مذهب الكوفيين ، الانصاف ، مسألة ٥ .

(٢) وهو مذهب المبرد ، وسيبويه يرفع المبتدأ بالابتداء . الكتاب ١/٢٧٨ . المقتضب ٤/١٢٦ .

(٣) قال أبو حيان معقّباً على كلام ابن عصفور : والذي ذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطفى . الارتشاف ١٥٠ و



وفي الرفع أيضاً للخبر أربعة أقوال ، فمنهم من ذهب الى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ (١). وهذا لأبطل لأنه قد تقدم إبطال اعمال الابتداء . وأيضاً فإنه قد يؤدي الى اعمال عامل واحد ، وهو الابتداء ، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للأخر وهما المبتدأ والخبر ، وذلك لا نظير له .

ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرفع للخبر (٢). وذلك باطل بدليلين : أحدهما أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رفعاً للخبر لأدّى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للأخر ، وذلك لا نظير له كما تقدم [ ٦٤ ظ ] والاخر أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو زيد ، والعامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . والى هذا المذهب ذهب سيويه (٢). لكنه عندي باطل لما ذكرت لك .

ومنهم من ذهب الى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً (٣) . ذلك أيضاً فاسد لأنه أيضاً يؤدي الى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدم الم معمول الا اذا كان العامل لفظاً متصرفاً ، ولا يرد على هذا المذهب بأنه يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد لأنه لا يجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك ، بل يكونان اذا اجتمعا العاملين في الخبر ويتنزلان عنده منزلة الشيء الواحد .

وهنهم من ذهب الى أن الرفع له تعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم .

\* \* \*

- 
- (١) قال بذلك فريق من البصريين كما في الانصاف ، مسألة ه .  
(٢) وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم سيويه ، الكتاب ١/٢٧٨ ، الانصاف مسألة ه .  
(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج ، المقتضب ٢/٤٩ ، ٤/١٢ ، ١٢٦ ، الأصول ١/١٨ .

يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين ، أحدهما :  
أن تذكر المبتدآت معرفة من ضمير يتصل بها ، فإذا كان كذلك فأنك  
تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر  
المبتدأ الذي قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها  
حتى تنتهي الى المبتدأ الأول . وقد تقدم أنه لا بد في الجملة من رابط فتأتي  
بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل فيكون  
ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل أول الروابط لآخر  
المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت ، وكذلك  
سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب ، وذلك نحو قولك :  
زيد عمرو بكر هند ضاربتة في داره من أجله . فهند مبتدأ وخبره ضاربتة ،  
وفيه ضمير يعود على هند مستر والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هند ضاربتة  
في موضع خبر بكر ، والضمير المنصوب في ضاربتة يعود عليه وبكر وخبره  
في موضع خبر عمرو ، والعائد عليه الضمير الذي في داره ، وعمرو وخبره  
في موضع خبر زيد ، والعائد عليه الضمير في قولك : من أجله ، فكذلك  
جميع ما جاء من هذه المسائل ان طالت .

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الأخير  
وتخبر عنه بخبره ، ثم تجعل بدل كل مضمير الظاهر الذي كان المضمير عائداً  
عليه .

فإذا قيل : ما معنى قولك : زيد عمرو بكر هند ضاربتة في داره من  
أجله ؟ قيل :

معنى ذلك : هند ضاربتة بكر في دار عمرو من أجل زيد (١)

والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ الى ضمير يعود هلى  
المبتدأ الذي قبله ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه ، ويكون هو وخبره في موضع

(١) وصف ابن السراج هذه التراكيب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون قال : ولا  
أعرف له في كلام العرب نظيراً ، الأصول ٢٥/١ .

خبر ما قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول . ولا تحتاج في هذه المسائل الى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقتران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وذلك نحو قولك : / زيد عمه خاله أبوه قائم. فأبوه مبتدأ وقائم [٦٥] وخبره ، والجمله في موضع خبر الاخ، والاخ وخبره في موضع خبر الخال، والخال وخبره في موضع خبر العم ، والعم وخبره في موضع خبر زيد . وكل جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً له ، وهو الضمير المضاف اليه المبتدأ .

وتلخيص هذا النوع من المسائل أن تضيف المبتدأ الآخر الى الذي قبله ، والذي قبله الى الذي قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول ثم تأتي بعد ذلك بالخبر . فأن قيل لك : ما معنى : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ؟ فقل : معنى ذلك :

أبو أخي خال عم زيد قائم . وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وان طالت .

•••

واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد (١) من خبر واحد الا بالعطف ، نحو قولك :

زيد راكب وضاحك الا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك : زيد ضاحك راكب ، جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج الى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر الى المعنى خبر واحد ، فمن ذلك قول العرب : حلو حامض ، ألا ترى أن قولك : حلو حامض ، نائب مناب مز ، حتى كأنك قلت : هذا مز (٢). ومن ذلك قوله :

(١) ر : أكثر .

(٢) انظر المقرب : ١٨ (٧٩م) والتوضيح ١/٥٤ .

ينام بأحدى مُقلتيه ويتقى المايما بأخرى فهو يَمَظان هاجعُ (٦٦)  
كأنه قال : فهو خبيث متحرز ، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حين واحد .  
ومن ذلك قول الآخر :

٢٣٧ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مُقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَبِيٌّ (١)  
أي فهذا كسائي صالح للقيظ والصيف والشتاء ، وصلاحيته لهذه الفصول  
في حين واحد ، وكذلك قول الآخر :

٢٣٨ أترضني بأننا لم تجف دماؤنا وهذا عروس باليمامة خالد (٢)  
ألا ترى أن المشار إليه قد جمع في حين واحد أنه خالد وأنه عروس .  
فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف العطف (وما عدا ذلك فلا بد  
من حرف العطف (٣) .

---

(١) نسب لرؤية وألحق بديوانه . البت : الكساء وجعله مقيظا على السعة يريد مقيظ فيه . والصيف  
قيل هو عند العرب فصل الربيع آذار ونيسان وأيار ثم بعده فصل القيظ : حزيران وتموز  
وآب ثم الخريف ثم الشتاء . الكتاب ٢٥٨/١ ، مجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، الأصول ١٠٥/١ ،  
الصحاح واللسان : قيظ ، جمهرة اللغة ٢٢/١ ، العيني ٥٦١/١ الديوان ١٨٩ .  
(٢) يروي هذا الشاهد بنصب عروس على الحال من هذا ، ورفع على أنه خبر ولم أجد من نسبه  
لقائل والظاهر أن الإشارة في البيت إلى موقعة اليمامة وما حدث من مقتل مالك بن نويرة اليربوعي  
وزواج خالد بامرأته . الأصول ١٠٤/١ ، شرح السيراني ٤/١ ، تنقيح اللسان ١٠٣ .  
(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

## باب الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه .

فقولنا : فعل متصرف ، تحرز من غير المتصرف من نحو نعم وبئس وأفعال التعجب وما جرى مجراها في عدم التصرف .

وقولنا : وما جرى مجراه ، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو : ضرباً تريد : إضرب زيداً .

وقولنا: قد عمل في ضميره ، الضمير معلوم والسببي هو الاسم المضاف الى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: زيدٌ ضربتُ غلامهُ، والمضاف بواسطة: زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيه . والموصوف بما فيه ضمير الأول كقولك : زيدٌ ضربتُ رجلاً يُكرمهُ ، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الأسم الأول عطف بيان نحو: زيدٌ ضربتُ عمراً / أخاهُ، إذا كان [٦٥ظ] عمراً أخاً زيدٍ .

أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاه ، فإن عطفت عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنك إذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ثم أخاه كانت الجملة من قولك : ضربتُ رجلاً ، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يُعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر ، لأنك عطفته بثم ، وثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ، واستقل الكلام ثم أخبرت بعد ذلك بضربك للأخ . فإذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاهُ ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو ، كأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل لأنه على تقدير تكرار العامل ، فأذا قلت : زيدٌ ضربتُ  
عمرًا أخاه ، وجعلت الأخ بدلا فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ  
أخاه ، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ .  
وقولنا : ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول ، مثال ذلك : زيدٌ  
ضربتهُ ، وزيدٌ ضربتُ أخاهُ ، ألا ترى أن ضربت لو لم يعمل في الضمير  
ولا في الأخ لنصب زيدا ، فكنت تقول : زيدا ضربتُ .

وقولنا : أو في موضع الاسم المتقدم تحرز من : زيدٌ قامَ ، لأن زيدا  
لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون قام عامل في موضعه لو  
كان فيه ظرف أو مجرور أو حال ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن  
يُفسر لأنه لا يُفسر إلا ما يصبح له العمل به إما في اللفظ ، وإما في الموضع .  
إلا أن الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يفسر حتى يضاف إليه أمر آخر  
وهو أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها ، مثال  
ذلك قوله تعالى : وإن أحدٌ من المشركين استجاركَ فآجِرْهُ (١) . وإذا  
عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك .

\* \* \*

واعلم أن الاسم للذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدمه شيء أو لا  
يتقدمه ، فإن لم يتقدمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي  
رفعا أو نصبا أو جرا ، فإن عمل فيه رفعا فالرفع على الابتداء ليس إلا ،  
نحو زيدٌ قام وزيدٌ قام أخوه ، وإن عمل نصبا أو خفضا جاز في الاسم  
وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل . فالرفع على الابتداء  
أحسن لعدم تكلف الأضمار والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في  
بعض ، فزيداً ضربته أقوى من : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيدا ضربتُ  
أخاه أحسن من : زيدا مررتُ به ، وزيدا مررتُ به ، أحسن من :

(١) التوبة : ٦ .

زيداً مررتُ بأخيه ، ألا ترى أن تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين :  
لابستُ (زيداً مررتُ به ، وأحسنُ من هذا أن تقول : لقيتُ زيداً مررتُ  
به ، لأنَّ المرور به أدلُّ على اللقاء) (١) منه على الملايسة .

قلت : فإن قيل : فهلاً أجزتم في الاسم إذا عمِل في ضمير أو سببه جرُّ  
الخفض كما كان منصوباً إذا عمِل فيه النصب ؟

فالجواب : إنك لو خفضت فقلت : زيد مررتُ به ، على تقدير مررتُ  
بزيد مررتُ به لادى ذلك إلى إضمار الخافض / وإبقاء عمله مع أنه [٦٦و]  
أضعف العوامل ، وهذا لا يجوز فإن قلت : فهلاً قالوا : بزيد مررتُ  
به ، ولم يُضمَر الخافض ؟

فالجواب : إنَّ الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنه يصل  
إلى معموله كما يصل بهمزة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء  
بعضها فكذلك لا يجوز هذا . فلما تعذر الخفض عدلوا إلى النصب بإضمار  
فعل لقرب النصب من الخفض ، ألا ترى أنهما قد اشتركا في الضمير نحو  
فرك : ضربتُكَ ومررتُ بكَ ، وأنَّ كلَّ واحد منهما فضله ، وأنَّ  
المجرور في المعنى منصوب إذ لا فرق في المعنى بين قولك : مررتُ بزيدٍ  
ولقيتُ زيداً . هذا ما لم يدخل على العامل حرفاً من حروف الصدور  
وهي ما النافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحفيض وإنَّ  
ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلةً لموصول أو صفةً لموصوف .

فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجز إلا  
الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيدٌ ماضربته ، وزيدٌ أضربته ؟ وزيدٌ  
إنَّ تكريمه يُكرمك ، وزيدٌ إنه يضربه عمرو ، وزيدٌ ليضربته  
عمرو ، وزيدٌ هلاً ضربته ، وزيدٌ أنا رجلٌ يحبه ، وأذكر أن تُلدَّ  
ناقتك أحب إليك أم أنثى ؟

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء ، وإنما لم يجر هذه العوامل أن تفسر عاملاً في اسم لأنه لا يفسر إلا ما يصلح له العمل .

وكذلك الصفة والموصوف ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجر ، لأن ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على الموصوف ، لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وكذلك الصلة والموصول .

فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر ، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسم في هذا المعنى ، والاسم الذي في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر كقولك : ضرباً زيداً ، تريد إضرب زيداً ، فإن كان كذلك فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، فإن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل . مثال ذلك : أنت قم ، وانت لاتقم ، وزيد ليقم أخوه ، وعمرو لايقم أخوه ، الأصل فيها ، ليقم أخوه ولا يقم عمرو ولا يقم أخوه ، فأضمر الفعل الأول للدلالة الثاني عليه ، إلا أن هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط .

وإن عمل فيهما نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل ، مثال ذلك : زيداً أضربه وعمراً لاتشيمه ، وبكراً رحمه الله . وكذلك حكمه مع الاسم الذي هو في معنى الأمر أو في معنى الدعاء كقولك زيداً ضرباً إياه ، وزيداً سقياً له ، تريد إضرب زيداً ، وسقى الله زيداً .

والحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلا بالفعل والخبر يكون بالفعل / وغيره فلذلك اختير [٦٦ظ] الحمل على إضمار فعل .



وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل إنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحمل للصدق والكذب ، لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل . وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ، ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيدٌ إضرِبهُ وعمروٌ لا تشتمهُ ، وبكرٌ غفرَ اللهُ له ، وأمثال ذلك .

والنصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ما تقدم في التامل إذا كان خبراً . وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل (عمل) (١) الفعل في ضميره رفعاً أحسن مما عمل الفعل في سببه رفعاً ، فالرفع في مثل: زيدٌ ليقيمُ أحسنُ منه في مثل: زيدٌ ليقيمُ أخوهُ ، كما كان النصب في قولك: زيداً إضرِبهُ . أحسن من النصب في قولك: زيداً إضرِبْ أخاهُ .

فإن قيل: لآتى شيءٌ أجزتم رفع زيد بأضمار فعل في قولك: زيدٌ ليقيمُ أخوهُ ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجزوا ذلك في: زيدٌ قامَ ، وأمثاله؟ فالجواب: إنه قد تقدم أن الفعل الذي يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام مقوياً لجانبه الفعلية ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع بأضمار فعل ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوي لجانب الفعلية .

وينبغي أن تعلم أن الضمير والسببي إذا كانا مجرورين وكان موضعهما رفعاً حكماً لهما بحكم المرفوع ، وذلك قولك: زيدٌ سيربهُ ، وعمروٌ دخلَ إليه ، لا يجوز في زيد وعمرو إلا الرفع كما لا يجوز في قولك: زيدٌ

(١) زيادة يقتضيتها السياق .

ضُرِبَ وعمرُو أهينَ ، إلاّ الرفع وليس ذلك بمنزلة : زيداً مررتُ بهِ ،  
وزيداً دخلتُ إليهِ .

هذا حكم الاسم ما لم يتقدّمه شيءٌ فإن تقدّمه شيءٌ فلا يخلو المتقدّم من أن  
يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى ، أو حرفاً لا يليه إلا الفعل ظاهراً  
أو مضمراً فإن تقدّمه حرفٌ عطفٌ فلا يخلو أن يكون العطف به على جملة  
أسمية أو فعلية أو ذات وجهين .

فإن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل  
للمجانسة والمشاكلة . وإن كان بعد حرف العطف ، ، أمّا ، ، ترك الأمر  
على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لأن إمّا من حروف الصدور فكانت  
الجملة بعدها مستأنفة وإن كان بعد حرف العطف ، اذا ، التي للمفاجأة  
لم يعجز في الاسم إلا الرفع على الابتداء ، لأنّ إذا التي للمفاجأة لا يقع بعدها  
الفعل وإنما يقع بعدها المبدأ .

\* \* \*

وإذا حملت الاسم على إضمار فعل كان على حسب الضمير أو السببي ،  
فإن كانا مرفوعين أو في موضع رفع رفعت ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين  
نصبت ، وذلك قولك : قام زيدٌ وعمرُو أكرمه ، وقام زيدٌ وعمرُو  
مررتُ بهِ / فالرفع والنصب والاختيار النصب ، لكونه محمولاً على الفعل  
وقام زيدٌ وعمرُو سيربهِ أو ضُرِبَ ، وقام زيدٌ وعمرُو ضُرِبَ أخوهُ  
أو مرّ بسلاميه ، فالرفع على إضمار فعلٍ والرفع على الابتداء والرفع على إضمار  
فعلٍ هو المختار لما قدّمنا من المشاكلة ، فلا سبيل إلى النصب .

وإن كان العطف على جملة اسمية كان الأمر على ما كان عليه قبل أن  
تتقدّم الاسم شيء بل يزيد حسناً للمشاكلة .

فإن كان العطف على جملة ذات وجهين فلا يخلو أن يتقدّر العطف على الجملة  
الاسمية أو الفعلية ، فإن قدّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل

على إضمار فعل ، فإن قدّرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدّمه شيء .

\* \* \*

واختلف الناس في جملة الاشتغال اذا كانت معطوفة على جملة صغرى ، فمذهب السيرافي (١) أنه لا بد في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكها في كونها خبراً للمبتدأ ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه . فلما كانت شريكها احتيج فيها إلى رابط . لأن خبر المبتدأ اذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط فلا يجوز : زيدٌ ضربتهُ وعمراً أكرمهُ ، على أن تقدّر عمراً أكرمه ، خبراً عن زيد حتى يكون في الجملة ضمير يعود على زيد يربطه بها ، فتقول : زيدٌ ضربتهُ وعمراً أكرمه بسببه أو من أجله أو في داره ، وشبه ذلك .

ودنا الذي ذهب إليه ليس بشيء ، لأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزّ اسمه : والسماء رفعها ووضع الميزان (٢) . مع أنه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر . فاجمعهم على النصب دليل على بطلان (قول) (٣) من قال : إن النصب في هذا وأمثاله ضعيف .

وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً . فإن احتجّ عنه بأن قال : إن سيبويه لم يتعرض لأصلاح اللفظ ، ونظير هذا قول أبي القاسم : لو قلت : مررتُ بهِ الكريمِ ، على أن تجعله نعتاً له لم يجوز ولكن إن جعلته بدلاً جاز ، وهو لا يجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم (٤)

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ولد بسيراف في فارس وقدم إلى بغداد فولى

القضاء بها . أخذ القراءات عن ابن مجاهد واللغة عن ابن دريد والنحو عن ابن السراج وغيره .

توفي ببغداد عام ٥٣٦٨ . ترجمه ابن النديم ٩٣ ، القفطي ٣١٣/١ ، ياقوت ٤٧/١ .

(٢) الرحمن : ٧ . (٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ج : فلا .

بتعرض لاصلاح اللفظ . فيقال له : هذا الذي تزعمه باطل ، اذ لو كان هذا  
لنبه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال .

ومنهم من ذهب إلى أن جملة الاشتغال إن كانت معطوفة بالواو لم يحتج  
فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قاتني : زيدٌ ضربتهُ وعمراً أكرمه  
زيدٌ جمعتُ بينَ ضربتهِ وأكرامِ عمرو . وإذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة  
إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنهما جملة واحدة ، والجملة الواحدة  
يعني فيها ضمير واحد . وهذا فاسد ، لأن يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا  
أن / الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب [٦٧ظ]  
وان نخلت الجملة من ضمير .

وذهب الفارسي إلى أن النصب يختار (١) وان كان العطف على الجملة الكبرى  
وذلك أن الواو قد تقدمت بها (٢) جملتان ، فأن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى  
وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ، وان لحظت المشاكلة بين  
الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على اضممار فعل .

ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتى تكون  
معطوفة عليها بل قد تلاحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم : أكلت السمكة  
حتى رأسها اكلته ، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثم حرف عطف ، لأن  
حتى لا تعطف الجملة وانما تعطف المفردات .

وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب .  
وان كان المتقدم حرفاً هو بالنعل أولى كان المختار الحمل على اضممار فعل .

والحرف التي هي بالنعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتان .  
فان قيل : فإلاي شيء كانت بالنعل أولى ؟ فنقول : لشبهها بأدوات الجزاء وذلك  
أن الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء .

(١) ر : مختار .

(٢) ر : يتقدمها .

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصت به دون ما ولا وهما أن الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب ، وأنها قد تضمن معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول : أين بيتك أزرّك ؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم .

ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنّ المشبه بالشيء لا يقوى قوة ما شبه به . فأن وقع بعدها الاسم ( اختيار فيه الحمل على اضممار فعل لما ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببي .

فأن كان الاسم ( ١ ) الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً . فأن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً لأنه لا يخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده ، فقبله لا يتصور لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ولا يجوز أن يقدر بعده لأنّ الفاعل لا يعمل فيما بعده .

وان كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان : الرفع والنصب . وفيه خلاف بين سيويه والأخفش .

فسيويه يختار فيه الرفع ، ويشبهه بـ «زيد ضربته» (٢) ، والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى : زيداً ضربته . وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأنّ القياس يرد عليه ، لأنّ الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في : أزيداً ضربته ، فلا مسوغ اذن لاختيار اضممار الفعل .

وليس من أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يلزمه الاسم في فصيح الكلام إلا الحمزة ، وسبب ذلك أنها أمّ الباب ، فلذلك اتسع فيها . ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولا تدخل / أخواتها عليها [ ٦٨ و ] ولا يجوز أن يلي الاسم أداة استفهام (٣) ما عدا المهدزة إلا في ضرورة نتمقول :

(١) سقط ما بين القوسين من ر. (٢) الكتاب ٥٤/١ . (٣) ج : الاستفهام .

أزيدُ فامَ؟ في فصيح الكلام ، ولا يقال : هل زيدٌ فامٌ؟ إلا في ضرورة (بل  
الفصيح : هل قام زيد؟ (١) .

وأما ما ولا فليسا كذلك ، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى ، وسبب  
ذلك أنهما لم يتقويا على طلب الفعل قوة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات  
الشرط وقوة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم .

وهذا ما لم (٢) يفصل بين الاستفهام وما ولا والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ  
غير ظرف ولا مجرور فإن فصل بينهما فلا يجوز في الاسم إلا ما كان يجوز  
قبل دخول ما ولا وذلك قولك : أنت (٣) زيدٌ ضربتهُ وما أنت زيدٌ ضربتهُ ،  
الاختيار في المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهمزة وما .

فإن كان المتقدم حرفاً لا يليه إلا الفعل ، والذي لا يليه إلا الفعل قسمان :  
قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً ولا يجوز غير ذلك مثل السين وسوف وقد وأشباههما ،  
وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب . وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمراً  
مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل ، فإن الاسم  
بعدها لا يكون أبداً إلا على ضمير فعل على حسب الضمير أو السببي نحو : إن  
زيداً ضربتهُ ضربتُكَ وهلا زيداً ضربتهُ ، وإذا زيداً ضربتهُ ضربتُكَ .  
وأدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة ،  
قال الشاعر :

٢٣٩ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ      أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (٤)

وقال الآخر :

(١) ما بين القوسين مشطوب عليه في ر .

(٢) ر : هذا . (٣) ج ، ر : أنت ، وهو تحريف .

(٤) . لكعب بن جعيل يصف امرأة . الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، الحائر : المطنن من

الأرض يستقر فيه الماء فيتحير . الكتاب ٤٥٨/١ ، معاني القرآن ٩٧/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ،

ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، الانصاف ٣٢٥ ، الخزانة ٤٥٧/١ .

٢٤٠ فمتى واغلى ينسبهم ... (١) .....

فقدّم الاسم ضرورة .

الافى «إن» من بين سائر أخواتها لانها أمّ الباب ، ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فإنّ الاسم يليها في فصيح الكلام . قال الله تعالى : وان أحد من المشركين استجاركَ فأجره (٢) . فإن كان الفعل مستقبلاً لم يلها الا في (٣) ضرورة كسائر أخواتها .

وفي رفع الاسم الواقع بعد اذا خلاف بين سيبويه والأخفش . وقد تقدّم في باب الابتداء . وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام ، لأنّها لم تقو قوة أدوات الجزاء ، لأنّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض ، وتزيد عليها بأنّ لها طلباً من طريق العمل . فإن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة لسؤال جارية على حدّه ، ان كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت وان كان منصوباً نصبت وان كان مخفوضاً خفضت . هذا مذهب سيبويه (٤) .

ومذهب أبي الحسن : ان لاحظت الجملة الكبرى (٥) كان الجواب على حدها وان لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدها ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها .

\* \* \*

واعلم أنّه لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمرة المتصل نحو : ضربتني وضربتكَ ، وزيدٌ ضربهُ ، يعني ضرب نفسه ، ولا فعل / الظاهر [٦٨ظ]

(١) تمامه : فمتى واغلى ينسبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقى وهو لعدي بن زيد العبادي . الواغلى : الذي يدخل على الشرب ولم يدع ، ينسبهم : ينزل بهم . الكتاب ٤٥٨/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ، حماسة البحرى ١٤٠ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، الانصاف ٣٢٥ ، الخزانة ٤٥٦/١ ، الديوان ١٥٦ .

(٢) التوبة : ٦ . (٣) ج : الا ضرورة

(٤) الكتاب ٤٨/١ (٥) سقطت (الكبرى) من ج .

إلى مضمرة المتصل نحو : ضربتهُ زيدٌ ، يعني ضربَ نفسه ، إلا في باب ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ نحو ظننتُني قائماً ، وظننتك قائماً ، يعني ظننتُ نفسي وظننتُ نفسك . وزيدٌ ظنهُ قائماً ، وفقدتُني وفقدتُك وعدمتُني وعدمتُك ، يعني فقدتُ نفسي وفقدتُ نفسك وعدمتُ نفسي وعدمتُ نفسك وزيدٌ فقدَهُ وعدمَهُ فقدَ فقدَ نفسه وعدمها .

ولا يجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمرة المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب نحو : زيداً ضربَ زيداً ظنَّ قائماً ، يعني ضربَ نفسه وظنَّ نفسه قائماً والسبب في امتناع تعدى فعل المضمرة المتصل إلى مضمرة المتصل ، وفعل الظاهر إلى مضمرة المتصل أنَّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى ، وذلك متناقض إلا في باب الظنِّ والفقد والعلم فإنه يسوغ ، وسبب ذلك أنَّ المفعول الأول من مفعولي الظنِّ وأخواته ليس بمفعول في الحقيقة ، وإنما هو مفعول في اللفظ فقط ، وإنما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة ، فإن أردتَ ذلك المعنى المتقدم قلت : ضربَ زيدٌ نفسهُ .

وجاز هذا لأنَّ العرب تُجرى النفس مجرى الأجنبي وكذلك تفعل في المضمرة المنفصل أجرته مجرى الأجنبي فتقول : إياهُ ضربَ زيدٌ ، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنِّ والفقد والعلم ، لأنَّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه ، ألا ترى أنَّ المعنى : فقدتني غيري ، وعدمتني غيري ، وظننتني غيري ، ولا يتصور أن يكون هو (١) الفاعل لنفسه لأنه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً ومن حيث أنه يكون فاقداً يلزمه أن يكون موجوداً وليس كذلك : ضربتُني ، لأنَّ الضاربَ هو المضروب لفظاً ومعنى ، فلذلك تعذر ضربتُني وأشباهه .

وامتنع تعدى فعل المضمرة إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدي إليه في لزوم المفعول فيعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابهِ لأنه فضلة ،

(١) في ر : هذا ، وكذلك هو في نسخة بحاشية ج .



والفضلات لا تلزم فعلى هذا كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدى فعل  
المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصلة لا يجوز  
إلا في باب الظن والفتق والعدم . وكل مسألة تؤدي إلى تعدى فعل المضمرة  
المتصلة إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب نحو : زيدا ضربته .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون  
من الأبواب المستثنيات أو من غيرها ، فإن كان من غيرها فلا يخلو الاسم  
الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد أو سببي واحد أو  
ضميران أو سببان أو ضمير وسببي .

فإن كان له ضمير واحد حماته عليه نحو : زيدا ضربت أخاه ، فإن كان  
له سببان حملته على أيهما شئت نحو : أزيداً ضرب أخوه أباه ، وأزيد  
ضرب أخوه أباه ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير  
متصلاً أو منفصلاً ، فإن كان منفصلاً حملت على أيهما شئت ، نحو : [٦٩ و]  
أزيداً إياه ضرب إياه أخوه ؟ وأزيداً (١) إياه ضرب أخوه ؛ لأن الضمير

المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل .

وإن كان الضمير متصلاً حملت عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال  
ذلك - والضمير منصوب - أزيداً ضربته أخوه ؟ ومثاله - والضمير  
مرفوع - أزيداً (٣) ضرب أخاه ؟ وأما قول لبيد :

٢٤١ فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعملك تهديك القرون الأوائل (٤)

(١) ر : أزيذا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المتصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : أزيذا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :

لم تصدقك نفسك . والمعنى : إن لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا

فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان؟ أبيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ،

آمال المرتضى ١١٩/١ ، العيني ٢٩١/١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزانة ٣٣٩/١ ،

شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

والفضلات لا تلزم فعلى هذا كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصل أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل لا يجوز إلا في باب الظن والفقء والعدم . وكل مسألة تؤدي إلى تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب نحو : زيدا ضربته .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون من الأبواب المستثنيات أو من غيرها ، فإن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد أو سببي واحد أو ضميران أو سببَيان أو ضمير وسببي .

فإن كان له ضمير واحد حملته عليه نحو : زيدا ضربت أخاه ، فإن كان له سببَيان حملته على أيتهما شئت نحو : أزيدا ضرب أخوه أباه ، وأزيد ضرب أخوه أباه ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا ، فإن كان منفصلا حملت على أيتهما شئت ، نحو : [٦٩و] أزيدا إياه ضرب إياه أخوه ؟ وأزيدا (١) إياه ضرب أخوه ؛ لأن الضمير المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل .

وإن كان الضمير متصلا حملت عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك - والضمير منصوب - أزيدا ضربته أخوه ؟ ومثاله - والضمير مرفوع - أزيد (٣) ضرب أخاه ؟ وأما قول لبيد :

٢٤١ فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعمك تهديك القرون الأوائل (٤)

(١) ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المتصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :

لم تصدقك نفسك . والمعنى : إن لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا

فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان؟ أبيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ،

آمال المرتضى ١١٩/١ ، العيني ٢٩١/١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزائن ٣٣٩/١ ،

شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

فلم يحمل أنتَ على علمك ، لأنه لو فعل ذلك لأدى إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المنفصل (١) ، ألا ترى أنّك لو وضعت «أنتَ» موضع علمك لكانَ التقديرُ فأن لم ينفَعك .

ولا يجوز أيضاً حمّله على الكاف في ينفَعك لأنه لو فعل ذلك لنصب فقال : فأن إيّاكَ ، فلم يبقِ إلّا أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى ، فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال ، كأنه قال : فأن ظلمت لم ينفَعك علمك ، فأضمير لفهم المعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل فقال : إن أنتَ . فأن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو يكون أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً ، فأن كانا متّصلين فلا تجوز المسألة لما تقدّم من أن فعل الضمير المتّصل لا يتعدّى إلى مضميره المتّصل إلا في الأبواب المذكورة ، وإن كانا منفصلين حملت على أيّهما شئت نحو : أزيدُ إيّاه لم يضربهُ إلا هو .

وإن كان أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً حملت على المتّصل نحو : أزيداً لم يضربهُ إلا هو وأزيدُ لم يضرب عمروا إلّا إيّاه ؟

وإن كان الفعل الذي اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببيٌّ واحدٌ أو ضميران ، أو سببَيّان أو ضمير وسببي .

فأن كان له ضمير واحد حملت عليه نحو : أزيداً ظننته قائماً ، وإن كان له سببي واحد حملت أيضاً عليه ، مثال ذلك : أزيداً ظننت أباه قائماً ، وإن كان له سببَيّان حملت على أيّهما شئت نحو : أزيداً ظن أخاه أبوه قائماً ، وإن كان له ضميرٌ وسببيٌّ فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلاً ومنفصلاً . فأن كان متّصلاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت على أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً ظنّه أخوه قائماً ، وإن كان

(١) ج ، ر : المتصل ، وهو تحريف .

الضمير مرفوعاً حملت عليه ولا يجوز الحمل على السببي أصلاً ، مثال ذلك :  
أزیداً ظن أخاهُ قائماً . وإن كان منفصلاً حملت على أيتهما شئت ، مثالُ  
ذلك : أزیداً لم يظن أخاهُ الا هو قائماً .

وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين أو منفصلين أو أحدهما  
متصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز  
الحمل على المنصوب مثال ذلك : أزیداً ظنه قائماً ، وإن كانا منفصلين  
حملت على أيتهما شئت ، ، مثال ذلك : أزیداً إياه لم يظن الا هو قائماً .  
وإن كان أحدهما متصلاً والآخر / منفصلاً فلا يخلو من أن يكون المتصل [٦٩ظ]  
مرفوعاً أو منصوباً ، فإن كان منصوباً حملت أيتهما شئت ، مثال ذلك :  
أزیداً لم يظنه الا هو قائماً . وإن كان مرفوعاً حملت عليه ولا يجوز الحمل  
على غيره ، مثال ذلك : أزیداً لم يظن الا إياه قائماً .

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته  
عليه إن أمكن ، وإن لم يمكن حذف ما حملته عليه وتركته في موضعه ونويت  
به التأخير ، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والا فهي ممتنعة .

## باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها وينتصب الخبر على أنه خبرها وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وآض وقعد في قولهم : شحذت شفرته حتى قعدت كأنها حربة (١) ، وليس وما زال وما انفك وما فتيء وما برح وما دام وغدا وراح وجاءت في قولهم : ما جاءت حاجتك (٢) . وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب ماونياً ، لانّ معناها كمنى مازال ، وذلك ؛ ماونياً زيداً قائماً ، أي ما فترعن القيام ، ولذلك ألحقها بها (٣) .

وهذا لا يلزم لأنّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ آخر ولا يكون حكمه كحكمه . ألا ترى أنّ ظلّ زيداً قائماً معناه : أقام زيداً قائماً النهار كله . ولا تجعل (٤) العرب لأقام اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلّ .

ومما يدلّ على أنّها ليست من أخوات كان أنّه لا يقال : ماونياً زيداً القائم ، فالترام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال .

وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررت ، اذا لم تردّ بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان ، وذلك نحو قولك : مررتُ بهذا الأمر صحيحاً ، أي كان هذا الأمر صحيحاً عندي . (٥)

وذلك لاحجة فيه ، لأنّ المرور هنا متجاوز فيه كأنه قال : مرّ خاطري بهذا الأمر صحيحاً ، ويكون انتصاب صحيحاً على أنّه حال . وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها الا أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع فتنصب . اذ ذاك بفعل مضمر نحو : مررتُ بزيد المسكين ، ومررتُ به الشجاع .

- (١) حكاة ابن الأعرابي ، التهذيب ٢٠١/١ ، اللسان : قعد . شرح السبع ٦٥٣
- (٢) قيل أول من قالها الخوارج لابن عباس حين ارسله علي اليهم ، ويروى برفع حاجتك . الكتاب ٢٤/١ ، مع المواع ١١٢/١ .
- (٣) مع المواع ١١٢/١ . (٤) ر : ولم .
- (٥) ج : عنده ، وهو تحريف .

وكذلك ألقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو : لئن ضربتهُ  
لتضربتهُ الكريم ، ولئن أكرمتهُ لتكرمتهُ العاقل ، فجعلوا الكريم  
والعاقل وأمثالهما منتصبه على أنها أخبار للفعل المكرر ، وذلك لاجتة فيه ،  
لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلاً من مفعول الفعل ، فإن استدلووا  
بأنه لو كان بدلاً لم يلزم الاتيان به قيل لهم : ربّ تابع لازم نحو : الجماء  
الغفير (١) ، ألا ترى أن الغفير تابع الجماء أيداً ولا تجيء إلا كذلك .  
وكذلك ألقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو : هذا زيد قائماً

وجعلوا ، ، هذا ، ، تقريباً وزيدا اسم التقريب ، وقائماً خبر التقريب (٢) ،  
واستدلووا على ذلك بأنك قد تقول : هذا زيد قائماً ، لمن يتمتع بأنه / قد [٧٠ و]  
علم أن المشار إليه زيد ، لأن الخبر إنما يكون مجهولاً عند المخاطب ، وحينئذ  
يكون مفيداً . (٣) ومما يبيّن ذلك قوله تعالى : هذا بعلي شيخاً (٤) . ألا ترى  
أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أن المشار إليه بعليها وإنما أرادت أن تنبههم على  
شيخونته (٥) . قالوا : فدل ذلك على صحة ما قلناه .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، لأن هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من  
الأعراب ، وعلى مذهبهم لا موضع له من الأعراب .

فإن قيل : فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى  
على ذلك ؟ فالجواب : إن الكلام إذا كان محمولاً على معناه فأنت إذا قلت :  
هذا زيد قائماً ، فاللفظ على الأخبار عن المشار إليه بزيد والكلام محمول  
على معنى تنبّه لزيد وربّ كلام صورته لفظ (٦) على خلاف معناه نحو :  
غفر الله لزيد ، فإن لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء . وكذلك اتقى  
الله امرؤ فعل خيراً بثب عليه لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر ،

(١) يقال : جازا الجماء الغفير ، أي بجماعتهم الشريف والوضيع .

(٢) انظر معاني القرآن ١٢/١ ، ٥٥ ، مجالس ثعلب ٤٢ ، ٣٥٩ .

(٣) ر : مبتدأ ، وهو تعريف ، (٤) هود : ٧٢ .

(٥) ج ، ر : شيخه ، وهو تعريف . (٦) ر : لفظه .

وكذلك قوله تعالى : فليمددْ له الرحمنُ مدداً (١) ، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فكذلك : هذا زيدٌ ، لفظه لفظ الأخبار عن هذا زيد ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما .

ومما يدل أيضاً على أن المنصوب حال التزام التنكير فيه ، ولو كان خبراً لسمع من كلامهم معرفة ، وما أجازوه من الأتيان به معرفة نحو هذا زيد القائم ، لا يُلْتَفَت إليه لانهم انما قالوه بالقياس .

فالذي يَثْبُت من هذا الباب قد قدمناه أولاً وهي أفعال كإيها بلاخلاف إلا ليس فإن فيها خلافاً . فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنها حرف ، واستدل على ذلك بأنها لامصدر لها ولا تتصرف ، وأنها ليست على أوزان الأفعال (٢) . وذلك كله لاحجة فيه . أمّا كونها لا تتصرف وكونها لامصدر لها فإنه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة نحو التعجب في مثل : ما أحسنَ زيداً ، ألا ترى أنه لامصدر له وأنه لا يتصرف ، وقد سلم الخصم مع ذلك أنه فعل لقيام الدليل عليه ، وسنذكر ذلك في موضعه .

وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنه يحتمل أن تكون مخففة من فَعِيل فتكون في الأصل ليسَ نحو : صَيْدَ البعيرِ (٣) ، وفَعِيل قد تخفف فيقال : فَعَلَّ ، قال الشاعر :

٢٤٢ لو شَهِدَ عاداً في زمانِ عادٍ لا بترتها مباركَ الجِلالِ (٤)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) سب الزجاجي هذا الرأي للكوفيين ونقل احتجاج البصريين لمذهبهم وليس في إيضاح الفارسي ما يشير إلى هذا الرأي . اللامات ٧ .

(٣) صيد من الصيد وهو داء يكون في راس البعير .

(٤) لم أجد نسبة هذا الرجز لقائل ، واستشهد به سيبويه لترك صرف عاد على معنى القبيلة وروايته (عاد) من غير تنوين . و اراد بمبارك الجلال : وسط الحرب ومعظمها واصله من مبارك الابل . ابتزها : سلبها . يريد ان المدح لو شهد عاداً - على قوتها - لظهر عليها وغلبها . الكتاب ٢/٢٧ ، الخصائص ٢/٣٣٨ ، المخصص ١٧/٤٢ .

والترم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يمكن ان تكون فَعَلٌ في الأصل لأن فَعَلٌ لا يخفف (١) ، ولا فَعُلٌ بضم العين ، لأن فَعُلٌ لا يبنى مما عليه ياء .

فإن قيل : وما الذي يدل على أنها فَعُلٌ ؟ فالجواب : إن الذي يدل على ذلك لحاق علامة التانيث لها على حد ما تلحق الفعل أعني أنها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو : ليس زيد قائماً ، وليست هند قائمة ، كما تقول : فام زيد وفامت هند . وليس لحاق علامة التانيث الحرف كذلك ، بل تلحق مع / المؤنث والمذكر نحو : قام زيد ثمّة [٧٠ظ] عمرو وثمرّة هند .

ويدل على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو : ليسا (٢) أو ليسوا ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها لأن الحرف انما يتصل ضمير به الخفض أو النصب نحو : انك وانه وبك وبه ، فثبت أنها فعل وهو مذهب سيويه (٣) ، وقد نص على ذلك في مواضع من كتابه .

\* \* \*

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسمها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمن الله في القسم . أما أيمن الله فأنها لا تتصرف بل الترم فيها الرفع على الابتداء . وأما ما التعجبية واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلها صدر الكلام وجعلها اسماً لهذه الأفعال يُخرجها عما وجب لها من الصدرية .

وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فأنها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال ، فلا تقول : كان زيد هل ضربته ؟ ولا أصبح زيد اضربه ، ولا أصبح زيد لعله قائم ، لمناقضة معناها هذه الأفعال .

(١) سياتي المثل على تخفيف «فعل» بالشواهد ٩٠٤،٩٠٣

(٢) ج : ليست ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٢١/١ . وانظر احتجاج المبرد في المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ .



وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلفظ بها ، وهذه الأفعال تدلّ على المضي أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال . فأما قوله :

٢٤٣ ألا يا أمّ فارعَ لا تلومي على شيء رفعتُ به سماعي (١)  
وكُوني بالملكِرمِ ذكريني ودلّني دلّ ماجدة صناعِ  
فجعل ذكريني في موضع خبر كوني ، فأنّ ذلك من وضع الأمر موضع الخبر ،  
كأنه قال : تذكريني ، فيكون قوله تعالى : فليمددْ له الرحمنُ مدّاً (٢) .  
أي فيمددْ ، ولذلك قلّ مجيئه لأنّ وضع الأمر موضع الخبر لا يكثر ولا يُقاس عليه .  
واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال اذا كانت  
ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في ليس فأنّه يجوز ذلك  
فيها باتفاق (٣) اجراءً لها مجرى ما حكى سيويه ليسَ خلقَ لله  
مثله (٤) .

وأحتج صاحب هذا المذهب بأنّ الفعل الذي يقع خبراً اذا كان ماضياً لم  
يحتج معه إلى كان وأخواتها ، لأنّها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان  
فأذا كان الخبر يُعطي الزمانَ لم يُحتج اليها ، وكان ذكرها فضلاً ، ألا  
ترى إنك إذا قلت : زيدٌ قامَ ، كان المفهوم منه ومن : كانَ زيدٌ قامَ  
واحداً ، فأن جاءَ شيء من ذلك فهو عنده على إضمار قد ، لأنّها تقرّب  
الماضي من الحال ، فأذا قلت : كانَ زيدٌ قد قامَ ، فكأنك قلت : كانَ  
زيدٌ يقومُ .

(١) رواها ابو زيد لرجل من بني نهشل (جاهلي) يخاطب زوجته . فارع مرخم فارعة ،  
شذوذاً لأن المنادى ام . الصناع : الحاذقة بمثل اليمين . الدل : قريب المعنى من الهدى  
وهما من السكينه والوقار في الحياة والنظر والشائل ، وحرفت في ج ، ر ال : كل .  
النوادير ٣٠ ، ٥٨ ، المغني ٦٤٧ ، الخزائن ٥٧/٤ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) نسب السيوطي هذا القول للكوفيين . المص ١١٣/١ .

(٤) الكتاب ٣٥/١ .

والصحيح عندي أن هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس . وقسم يمتنع فيه وهو مازال وما انفك وما فتى وما برح وما دام. وذلك أن هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها. وكذلك جاء / وقعد لانهما [٧١ظ] لا يستعملان الا حيث سُمعا لانهما جريا مجرى المثل .

وما بقي فيه خلاف ، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز (١).  
حجة المميز أنك اذا قلت : أصبح زيدٌ قامَ وأمس زيدٌ خرجَ أعطى من المعنى ما لم يُعطِ زيدٌ قامَ وزيدٌ خرجَ ، ألا ترى أن قامَ وخرجَ لا يعطيان أكثر من المضى وأمسى وأصبح يعطيان المضى مع أن ذلك في مساء و صباح وكذلك سائر أخواتها الا كان فأنها لاتعطي معنى زائداً أكثر من التأكيد .  
والتأكيد في كلامهم كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلّة ذلك في كلامهم .

وأيضاً فإن ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً ، قال الشاعر :

٢٤٤ وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوأ بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا (٢)  
فجعل حسبناهم في موضع خبر كنا . وقال زهير :

٢٤٥ وكان طوى كشحاً على مستكنة  
فلا هو أبدأها ولم يتجمجم (٣)

- 
- (١) الذي أجاز ذلك البصريون والمتأخرون ومنه الكوفيون . الطبع ١١٣/١ .  
(٢) نسب لابي حزابة الوليد بن حنيفة ولمودود العنبري . وكهمس من فرسان الخوارج وهو من بني مقاعس . وكهمس من أسماء الأسد . واستشهد به سيويه والمازني لفك الادغام في حي واسنادها الى الضمير مثل خشى .  
الكتاب ٣٨٧/٢ ، المقتضب ١٨٢/١ ، الاشتقاق ٢٤٧ ، الأصول ٥٥٠/٢ ، النصف ١٩٠/٢ ، الأغاني ١٥٦/١٩ ، شواهد الشافية ٣٦٣ .  
(٣) زهير بن ابي سلمى من معلقته . ورواية الديوان وشروح المعلقات : ولم يتقدم .  
الكشح : الجنب او الخاصرة . المستكنة : الغدرة . لم يتجمجم : لم يتراجع عما أضمر . قال ثعلب هذا باضمار قد والمعنى : وكان قد طوى . شرح السبع ٢٧٥ ، شرح العشر ٦٢ ، شرح الديوان ٢٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٣٨ ، الخزانة ٧٥/٢ .

فجعل طوى خبراً لكان . وقال النابغة :

٢٤٦ أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الذي أخنى على لُبْدٍ (١)

فجعل احتملوا خبراً لأمسى ، وقال :

٢٤٧ وكننا ورثناه على عهدٍ تَبَّع

طويلاً سواريه شديداً دعائمُه (٢)

فجعل ورثناه خبر مكننا ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : أصبحت

نظرت إلى ذات التنانير (٣) ، يعني ناقته ، فجعل نظرت خبر أصبحت ،

وقال تعالى : إن كان قميصه قد من قبل . وإن كان قميصه قد من

دُبُرٍ (٤) . فجعل قد في الموضعين خبر كان .

ومن اعتذر عن هذا بأن قال : إن الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على

كان لأنها تخلصه (٥) للاستقبال فكأنه قال : إن يكن قميصه قد من

قبل ، فاعتذاره باطل لأن كان هنا ماضية لفظاً ومعنى ، ألا ترى أن

ما كان من ذلك قد ثبت واستقر .

وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على كان ولم تنقل معناها للاستقبال

والخلاف الذي في ذلك في باب إن شاء الله تعالى .

• • •

(١) روى في الديوان : أضحت قفاراً واضحى أهلها .

قال التبريزي : اراد قد احتملوا . الذي أخنى على لبد : كناية عن الدهر ، ولبد آخر نسور

لقمان بن عاد السبعة وكان اجله قد انتهى بموت آخرهن . شرح المفضليات ٥٦٤ ، مقاييس

اللغة ٢٢٢/٢ ، المخصص ١٤٥/٨ ، المستقصى ٣٧/١ ، شرح العشر ١٥٣ ، العقد

الشمين ٦ ، الخزانة ٧٦/٢ ، الديوان ٥ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في الفخر . ورواية الديوان : قديماً ورثناه ، ولا شاهد فيه . تبع :

من ملوك حبير البائدين . والفسير يعود على بيت العز الذي تحدث عنه الشاعر . الكتاب

٢٣٨/١ ، الديوان ٧٦٥ .

(٣) ذات التنانير : عقبة يحذاء زباله مما يلي المغرب منها . اللسان : ثمر .

(٤) يوسف : ٢٦ ، ٢٧ . وفي الأصل وضع دبر مكان قبل وهو سهو .

(٥) ج ، ر : تلخصه ، وهو تحريف .

وأفعال هذا الباب كلها تتصرف فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر  
 واسم الفاعل إلاّ ليس ومادام وقعدّ وجاء .  
 أما قعدّ وجاء فإنّهما لا يستعملان من هذا الباب إلا في الموضوعين المذكورين وهما :  
 ماجاءت حاجتك ، وشحدّ شذرتّه حتى قعدت كأنّها حربة (١).  
 فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لا تُغيّر عما وضعت له .  
 وأما قولهم : قعدّ زيدٌ يتهكّم بعرضِ فلان ، فإن أبا الفتح (٢) جعل قعدّ  
 فيه زائدة (٣) ، وكأنّه قال : زيدٌ يتهكّم بعرضِ فلان ، إذ لا يراد هنا  
 القعود الذي هو ضدّ القيام ، ولا يتصور أن يكون (قعدّ هنا) (٤) بمعنى  
 صار لأنّها لا تستعمل كذلك إلا في قعدت كأنّها حربة وهو كالمثل فلا  
 ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره .

وزعم ابن مَلِكُون (٥) أنّها بمعنى صار وذلك باطل لما ذكرناه من أنّ  
 ما ثبت في المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في غيره .  
 وأما ليس فإنّها لم تتصرف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين  
 إنّها حرف . ألا ترى / أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع [٧١ظ]  
 وأنّها مثل ما في النفي ، وفي أنّها تدخل على المحتمل فتخصّصه للحال  
 فتقول : ليس زيدٌ يقوم كما تقول مازيد (٦) يقوم ، فتكون في الموضوعين  
 بمعنى الحال . و «ما» لا تتصرف فكذلك ليس . وكذلك أشبهت أيضا لليت  
 في أنّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال ، فكما أنّ ليت لا  
 تتصرف فكذلك ليس .

- (١) انظر ص ٣٧٦ تعليق ١ ، ٢ .  
 (٢) هو عثمان بن جني الموصلي ، أنه تلميذ أبي علي الفارسي . سكن بغداد ودرس بها وقرأ  
 وكان عالماً بالصرف والنحو والقراءات واللغة . توفي ببغداد عام ٣٩٢ هـ ترجمه ابن النديم  
 ١٢٨ ، ياقوت ٨١/١٢ ، القفطي ٣٣٥/٢ ، ابن خلكان ٤١٠/٢ .  
 (٣) ر : زيادة . (٤) ر : بعدها . وهو تحريف .  
 (٥) هو ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي ، نحوي من أهل أشبيلية مولداً ووفاة  
 توفي عام ٥٨١ هـ أو ٥٨٤ . البغية ١٨٨ .  
 (٦) ج : متى ، وهو تحريف .

وأما مادامَ فإنَّها لا تتصرفُ لأنَّها في معنى مالا ينصرف ، وذلك أنتك إذا قلت : أفعلُ هذا مادامَ زيدٌ قائماً ، كان المعنى مثل قولك : أفعلُ هذا إن دامَ زيدٌ قائماً . ألا ترى أنَّ الفعلَ المتقدمَ معلقٌ على وجودِ الدوامِ في الموضوعين ، فلما كانت في معنى شرطٍ قد تقدَّم (١) ما يدلُّ على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ، لأنَّ الفعلَ إذا كان كذلك (إنَّما تكون صيغته للماضي) (٢) تقول العرب : أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ ، ولا تقول : أنتَ ظالمٌ إن لم تفعلُ .

وما بقي من الأفعال فهو متصرفٌ يستعمل منه الماضي والمستقبل وأسم الفاعل تقول : كانَ يكونُ فهو كائنٌ ، وأصبحَ يُصبحُ فهو مُصبحٌ وزالَ يزالُ فهو زائلٌ ، وحكى الكسائي : يزييلُ ، في مضارع زالٍ فتقول : ما يزييلُ زيدٌ يفعلُ كذا ، وهو قليلٌ جداً . وكذلك سائر أخواتها .

\* \* \*

واختلِفَ في اسمِ المفعول من هذه الأفعال فمن الناس من أحازه ومنهم من منعه ، فممن منعه الفارسي ( فحجته أن مفعولاً ) (٣) لا يُبني إلا من فعل يجوز رده لما لم يُسمَّ فاعله ، فلا يقال عنده : مكونٌ ، كما لا يقال : كينٌ ، وامتنع عنده ما كان لما لم يُسمَّ فاعله ، لأنك لو حذف المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدنى ذلك إلى بقاء ما أصله الخبر دون مبتدأ ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك غيرُ جائز ، لأنَّ الخبر لا بد له من المخبر عنه .

وممن أجاز ذلكَ الفراء والسيرائي وسيبويه (٤) .

(١) ر : تقدمه .

(٢) ر : لم يكن إلا بصيغة الماضي .

(٣) ر : وحجته ان المفعول .

(٤) الكتاب ٢١/١ .

أما الفراء فأجاز ذلك لأنه يُجيز : كين قائم ، تشبيهاً بضرب عمرو ، لأن المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول ، فعامل الفعل في هذا الباب معاملة ما أشبهه ، وقد تقدم الاستدلال على فساد ذلك .  
وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذف الاسم ويُحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يتصور حذف الخبر عنه لفظاً وتقديراً وابقاء الخبر ، ثم تقيم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال : كين . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأن هذه الأفعال قد رُفض إحداثها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف (١) .  
وأما سيوبه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يُبين على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك - عندي - على أن يُحذف الخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر ، ثم بقاء ظرف أو مجرور - إن كان في الكلام - مقام المحذوف فتقول على هذا : كين في الدار ، والدار مكون فيها ، أي مكون فيها أمر أو قصة ، أي واقع .

وكذلك ما بقي من الأفعال المتصرفة ، أعني أنه يجوز بناء اسم / المفعول [٧٢و] منها على هذا الوجه .

\* \* \*

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين ، هل تدل على معنى الحدّث أم لا (١) ؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدّث وإنما هي لمجرد الزمان ولذلك لم يُلفظ لها بمصدر ، لا يقال : كان زيد قائماً كوناً ، ولا أمسى عبدُ الله ضاحكاً إمساءً ، وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم (٢) يُنطق بها . وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول ،

(١) انظر ص ١٠ تعليق ؛ ومع الهوامع ١١٥/١ .

(٢) ر : ولم .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها  
أنها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث.  
ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل  
منها نحو : كُنْ قائماً ، وأنا كائنٌ منطلقاً ، والأمر لا يتصور بالزمان ،  
وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان .

فإن قيل : لا تدل على معنى الحدث إذ قد رفض النطق به ، فالجواب :  
إن الخبر الذي عوض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل .

\* \* \*

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لا تدخل عليه أداة النفي وهي :

جاءت وقعدت وليس وما دام .

أما (جاءت وقعدت) (١) فإنهما لا يستعملان إلا كما سُمعا لما تقدم من أن  
الكلام الذي استعملتا فيه جرى مجرى المثل فلا يُغيّر عما وضع له .  
وأما ليس فلأنها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها .

وأما مادام فلأنها دخلت عليها ما المصدرية ، وما المصدرية لا تدخل عليها (٢)  
أداة النفي لأنها تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر وهو مفرد وما النافية لا تدخل  
إلا على جملة لا على مفرد .

وقسم يلزم أداة النفي إما ملفوظاً بها وإما مقدّرة ، وهي مازال وما  
انفك وما فتىء ، فلا تقول : زال زيد قائماً ولا انفك عبدُ الله  
بخارجاً ، ولا فتىء محمدٌ ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدّرت  
فيه حرف نفي محذوفاً لم ينجز ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

(١) ر : جاز قعد ، وهو تحريف .

(٢) ج ، ر : عليه ، وهو تحريف .

٢٤٨ لَعَمْرُ أَبِي عَفْرَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ

على قومها ماقتل الزند قادح (١)

يريد : مازالت عزيزة . ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلا إذا كان الفعل مضارعاً في جواب قَسَمَ نحو قوله تعالى : تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يوسفَ (٢) . أي لا تفتأ . وأما قوله :

٢٤٩ ولا أراها تزالُ ظالمةً

تُحَدِّثُ لِي قُرْحَةً وَتَنْكُؤُهَا (٣)

فأراها اعتراض بين لا وتزال ، والمعنى : ولا تزال ظالمةً فيما أرى .  
وأما بَرَحَ فالغالب عليها أن تكون بمعنى زال ، وقد تستعمل بغير أداة نفي لا ملفوظة ولا مقدرة ، وذلك قليل جداً ، فمن كلامهم : بَرَحَ الخفاءُ أي زال الخفاء . وقال الشاعر :

٢٥٠ وأبرحُ ما أدامَ اللهُ قومي بحمدِ اللهِ مُتَّطِقاً مُجِيداً (٤)

أي أزالُ عن أن أكون صاحبَ نطقٍ وصاحبَ جواد ، أدامَ اللهُ قومي .  
وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنفياً .

\* \* \*

(١) انشده الفراء ولم ينسبه ، وروايته : فلا وأبي دهماء ، وهو يعده ما حذف فيه لا النافية وهي مقدرة . وابن هشام يرى أن فيه فصلاً بين لا وزالت بجملة القسم . فتل الزند : أوري فيه النار . معاني القرآن ١/٥٤ ، ١٥٤ ، المغنى ٤٣٩ ، شواهد المغنى ٢٧٨ ، الخزائن ٤/٤٥ .

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) لابراهيم بن هرمة وهو آخر من يحتج به من الشعراء ، تنكؤها : تهيضها بعد الاندمال . والمبرد يراه استغنى بلا الاولى عن اعادتها . معاني القرآن ٢/٥٧ ، الكامل ٢/٢٤٤ ، ٣/٣٨٥ ، الأضداد لابن الانباري ٢٦٨ ، المغنى ٤٣٩ ، الديوان .

(٤) لخداش بن زهير ( جاهلي ) وابو عبيدة يرى أن ( لا ) محذوفة والتقدير : لا ابرح . قال البغدادي : ودعوى عدم الحذف تعسف . نجاز القرآن ١/٣١٦ ، العيني ٢/٦٤ ، الخزائن ٤/٤٨ .



وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه. وقسم فيه خلاف/فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه مادام وقعد. أما مادام فلأن ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولا تتقدم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: أقوم قائماً مادام زيد، تريد: أقوم مادام زيد قائماً.

وأما قعد فلأنها لم (١) تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلا يُغير عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة (٢).

والذي فيه خلاف ليس وما زال وما انفك وما فتى وما برح. فالمانع من تقديم خبر ليس (٣) أن من كان مذهبه فيها أنها حرف استدلال بأن معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأن من كان مذهبه أنها فعل استدلال بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليل ذلك في التعجب: ما أحسن زيدا، لا يجوز: زيدا ما أحسن، ولا ما زيدا أحسن والذي يجيز التقديم (٤) احتج بالسمع ولولا ذلك لم يجز تقديمه. والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم (٥).

(١) ر. : لا . (٢) انظر صفحة ٣٧٦ ، تعليق ١ .

(٣) هم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين . الانصاف م ١٨ ، الهج ١١٧/١ .

(٤) هم سيويه والفارسي وابن برهان والزنجشري والشلوبين وابن عصفور ، ونسب القول به للجمهور أيضا . إيضاح الفارسي ١٠١ ، الانصاف مسألة ١٨ ، ابن الناظم ٥٣ ، الهج ١١٧/١ .

(٥) هود : ٨

ألا ترى أن يومَ يأتيهم ، منصوب بخبر ليس الذي هو "مصروف" وقد تقدم عليه ،  
وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فتقديم « يوم » يؤذن بتقديم « مصروفاً »  
فثبت بهذا أن تقديم خبر ليس جائز .

والمانع من تقديم خبر مازال وما انفكّ وما فتى وما برح (١) أنها أفعال قد  
نُفيت بدا والأفعال إذا نفيت بما لم يتقدم معمولها عليها . والذي يجيز  
التقديم (١) حجته أنها وإن كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى ،  
فكما أن الفعل إذا كان موجباً يتقدم معموله عليه فكذلك هنا . وأيضاً فإن  
حرف النفي قد تنزل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة ، فكأنه قد  
صار حرفاً من حروف هذه الأفعال ، فكأنك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع  
من تقديم المعمول .

وهذا كله لاحجة فيه ، لأنّ العرب إنما تلاحظ لفظ « ما » لامعناها في  
معنى التقديم . ألا ترى أنك تقول : ما ضربتُ غيرَ زيد ، ولا تقول :  
غيرَ زيد ما ضربتُ ، وإن كان الضرب في حقّ زيد موجباً ، وكذلك ما  
ضربَ زيداً إلاّ عمرو ، لا يجوز أن تقول زيداً ما ضربَ إلاّ عمرو ، وأما  
لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوّمٌ لمنع التقديم لأنّ المانع إذا كان غير لازم  
كان أضعف منه إذا كان لازماً .

فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال .

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق ما بقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف  
من حروف المصدر (٢) نحو كانَ وأمسى وأصبح .

\* \* \*

والأفعال التي ثبت أنّها يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام :  
قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل ، وقسم عرض له ما  
أوجب فيه تأخيره ، وقسم أنت فيه بالخيار .

(١) المانع هم البصريون والفراء ، واجازه الكوفيون وابن كيسان . الانصاف م ١٧ .

(٢) ج : الصدور ، وهو تحريف .

فالقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط أو ما أضيف إليه ، أو اسم استفهام أو ما أضيف إليه أو كم الخبرية ، وذلك قولك : أي رجل / كنت (٣)؟ و غلام أيهم كنت (٣)؟ ومَن تكن أكن ، [٧٣ و] ومثل مَن تكن أكن ، وكم غلام كان غلمانك .

والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها وما النافية ولام التأكيد ، وذلك نحو قولك : هل كان زيد قائماً ، وما كان زيد خارجاً ، وإن كان زيد قائماً قام عمرو وليكونن زيد قائماً . لا يجوز أن تقول : قائماً هل كان زيد ؟ أو خارجاً ما كان عمرو ولا قائماً إن كان زيد قام عمرو ، ولا قائماً ليكونن زيد .

أو يقع الفعل صلة لموصول أو صفة لموصوف فإنه لا يقدم على الموصول ولا على الموصوف وذلك نحو : يُعجبني أن يكون زيد قائماً ، ويُعجبني رجل يكون قائماً ، لا يجوز أن تقول يُعجبني قائماً أن يكون زيد ، ولا يُعجبني قائماً يكون رجل ، لأن الصلة والصفة لا يتقدم شيء منها على الموصول ولا على الموصوف .

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإن ذلك يجوز إلا أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد أو يكون الموصول حرفاً فإن ذلك لا يجوز وذلك : إن كان زيد قائماً قام عمرو ، وليكونن زيد قائماً ، ويعجبني أن يكون زيد قائماً ، لا يجوز أن تقول : إن قائماً كان زيد قام عمرو ولا لقائماً يكونن زيد ، ولا يُعجبني أن قائماً يكون زيد ، لأن هذه الحروف لا يليها إلا الفعل .

(١) ضرب في ر عل كنت وكتب أنت ، وهو هم .

وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر ، وسنين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متصلاً أو مقروناً بإلاً أو في معنى المقرون بإلاً ، وذلك نحو : كانتك زيدٌ ولن يكون زيدٌ إلا قائماً ، وإنما كان زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : كان زيدٌ ، ولا إلا قائماً لن يكون زيدٌ ، ولا قائماً إنما كان زيدٌ .  
وما عدا ذلك فأنت فيه بالخيار ان شئت قدمته وان شئت أخرته نحو : كان زيدٌ قائماً ، وان شئت قلت : قائماً كان زيدٌ .

\* \* \*

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاثة أقسام : قسم يلزم تقديمه وقسم يلزم تأخيره عنه وقسم أنت فيه بالخيار .  
فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً نحو : كانتك زيدٌ ، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجزواً والاسم نكرة لامسوخ للاخبار عنها الا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها أو يكون الاسم مقروناً بإلاً نحو : ما كان قائماً إلا زيدٌ أو في معنى المقرون بإلاً نحو : إنما كان قائماً زيدٌ ، تريد : ما كان قائماً إلا زيدٌ .

والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك نحو : كنتك أي كنتُ مثلك ، أو يكون الخبر مقروناً بإلاً نحو : ما كان زيدٌ إلا قائماً . أو في معنى المقرون بإلاً نحو : إنما كان زيدٌ قائماً ، تريد ما كان زيدٌ إلا قائماً . أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر نحو : كان هذا هذا .

واختلف / في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمراً ، هل يجوز تقديمه أو [٧٣ظ] لا نحو : كان يقوم زيدٌ ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر .  
فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقال : يقوم زيدٌ ،

على أن يكون يقوم خبراً مقدماً فكذلك هنا ، لأنّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

ومنهم من أجاز وحجته أنّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وأما كان وأخواتها فعوامل لفظية . فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً لأنّ العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمولٍ ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الاعمال . والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم .  
والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي نحو : كان زيد قائماً وكان قائماً زيداً .

وإذا كان للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أن تُقدمه على الاسم أو على الفعل فإن قدمته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما ، فتقول : كان في الدار زيد قائماً ، وكان يوم الجمعة زيد خارجاً ، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدمه على الاسم مع الخبر أو وحده فإن قدمته وحده لم يجز لأنك تولى الفعل ما ليس بمعمول له وتترك معموله . وقد تجنبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنّبه في الألفاظ ، قال الشاعر :

٢٥١ كمرضعة أولادٍ أخرى وضيت

بني بطنها هذا الضلال عن القصد (١)

فكما سمّت هذا النحو ضلالاً كذلك تجنّبه في الألفاظ ، فإن جاء من ذلك

(١) من قصيدة نسبت في الحماسة للعديل بن الفرخ العجلي (أموي) وفي حاشية شرح المرزوقي أنها لأبي الأنخيل العجلي . وحكى الجاحظ أن العرب تقول : أحرق من جهيزة ، وهي عرس الدئب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع . الحيوان ١/١٩٧ ، شرح السبع ٢٧١ ، المستقصى ٧٧/١ شرح المرزوقي ٧٢٩ ثمار القلوب ٣٩١ .

شيء في الشعر كان ضرورة بحفظ ولا يقاس عليه (١) ، قال الشاعر :

٢٥٢ قنافتد هداجون حول بيوتهم

بما كان إياهم عطية عودا (٢)

فأولى «كان» إياهم وهو معمول عود ، فإن قيل : فلعل في كان ضمير الأمر والشأن وعطية مرفوع على الابتداء وعود في موضع الخبر وقدّمت معمول الخبر على المبتدأ وتكون على ذلك قد أوليت كان اسمها الذي هو الضمير ، فالجواب : إن ذلك يؤدي إلى مالا يجوز ، وذلك أن خبر المبتدأ لا يتقدّم معموله على المبتدأ إذا كان فعلا (٣) ، وقد تقدّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال .

وإن قدّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لأبلائك الفعل مالميس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك : كان طعامك آكلأ زيد .  
والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذا إنما أوليتها الخبر ، وهو الصحيح .

فإن قدّمت معمول الخبر قبل هذه الأفعال فلا يخلو أن تقدّمه وحده أو مع الخبر ، فإن قدّمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر وذلك نحو : في الدار قائماً كان زيد ، فإن قدّمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فلا تقول : في الدار كان زيد قائماً ، ولا يوم الجمعة كان زيد منطلقاً / ولا طعامك كان زيد آكلأ (٤) لكثرة الفصل [٧٤ و] بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

- (١) وهو جائز عند الكوفيين في الاختيار حيث جوزوا أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غير الظرف ، الخزانة ٥٨/٤ .
- (٢) للفرزدق يهجو جريراً ورهطه . الهدج : السير السريع . المقتضب ١٩١/٤ ، النقائض ٤٩٣ ، المغنى ٦٧٥ ، العيني ٢٤/٢ ، الخزانة ٥٧/٤ .
- (٣) تقدير الضمير بعد كان قول البصريين واعتراض المصنف عليه رده ابن هشام بأن المانع من تقديم الفعل خشية التباس الاسم بالفعلية وذلك مامون مع تقدم المعمول . المقتضب ١٠١/٤ ، المغنى ٦٧٥ ، الخزانة ٥٧/٤ .
- (٤) وأجاز ذلك المبرد وابن السراج . المقتضب ١٠١/٤ ، الأصول ٤٧/١ .

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون : كان قائماً زيد ، ولا قائماً كان زيد على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر ويكون قائماً خبراً مقدماً ، لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً . ويجوز عند أهل البصرة لأن المضمرة مرفوعة بما النية به التأخير والمضمرة إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه ، وسنبين ذلك في باب ان شاء الله تعالى . ولكنهم أجازوا تقديم قائماً على زيد على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر . هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه ، وهو باطل عندنا ، لأن ضمير الأمر والشأن لا يُفسر إلاً بجلمة والاسم الرفع للظاهر هنا ليس بجلمة .

وأجازه الفراء (١) على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بكان وقائم (وقائم) (٢) لا يثنى عنده لرفع الظاهر مع أنه يتقدم بالفعل ، الا ترى أنك تقول كان يقوم زيد وكان قيام زيد ، ليكون في معنى كان قائماً زيد . وهذا فاسد لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد ، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء الله تعالى .

وكذلك أجاز الكسائي أن تقول : قائماً كان زيد ، على أن يكون قائماً خبراً مقدماً وقد رفع الظاهر ، وزيد مرفوع به وفي كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط . وأما الفراء فإن حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلا أنه يثنى قائماً ويجمعه لأنه لا يسوغ في محله الفعل ، فلا تقول : قام كان زيد ، ولا يقوم كان زيد ، وهو فاسد عندنا لما تقدم .

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مقدماً ومتوسطاً ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف وتثنى إذ ذاك

(١) انظر شرح السبع ٤١١ .

(٢) سقطت من الأصول .

وتجمعه فتقول : قائماً كان زيد وكان قائماً زيد ، والتقدير : رجلاً قائماً كان زيد و كان رجلاً قائماً زيد .  
وهذا الذي ذهبوا اليه لا يجوز عندنا إلا أن تكون الصفة خاصة ، فإن لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف .

فإن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الأسم أو الفعل فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده نحو : قائماً في الدار كان زيد وكان قائماً في الدار زيد فإن الأمر فيه عندهم على ما كان عليه لو لم يكن له معمول . فإن كان قبله نحو : في الدار قائماً كان زيد وكان في الدار قائماً زيد ، فإن الأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف . لأن الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي ، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف . وأما الفراء فيفصل ، فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز / أن تكون [٧٤ظ] الصفة خلفاً ، وإن كان غير ظرف ولا مجرور لم يجز أن تكون خلفاً نحو : طعامك آكل كان زيد ، وكان طعامك آكل زيد .

والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً بشئ ويجمع . فإن قدمت الخبر وأخرت معموله فقلت : آكل كان زيد طعامك ، فإن ذلك لا يجوز لفصلك بين العامل الذي هو آكل والمعمول الذي هو طعامك بأجنبي أعني بما ليس بمعمول لآكل . وهذا الذي فعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلا أن تجعل طعامك مفعولاً بفعل مضمير يفسره هذا الظاهر ، كأنك قلت بعد قولك : آكل (كان) زيد : يأكل طعامك ، فإنه يجوز على كل مذهب .

فإن قلت : كان كائناً زيد قائماً . فإن الكسائي يجعل ، في كان ضمير أمر وشأن . وكائناً خبر كان وزيد اسم كائن وقائماً خبر كائن . والفراء يجعل كائناً خبر كان وزيد مرفوعاً بكان وكائن على أنه اسمهما وقائماً خبر كان ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ما تقدم إلا أنه لا يجوز عندهم أن تقول : كائن كان

(١) سقطت (كان) من ج ، ر .



زيد قائماً، فتفصل بين كائن (١) وبين خبرها وهو قائم بأجنبي. ولا يجوز حمله على فعل مضمّر يدل عليه كائن كما كان ذلك في آكلًا كان زيد طعامك، لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبره، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما (٢) يتم دونه. ولا يجوز عند أهل الكوفة: كان يقوم زيد، على أن يكون خبراً مقدماً، لأنه لا يتصور أن يكون مختلفاً. لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه فلا يجوز عندهم إلا على ما قدمناه من مذاهبهم، أعني كون زيد مرفوعاً بـ «كان» و«يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء أو يكون زيد مرفوعاً بيقوم وفي كان ضمير الأمر والشأن ويقوم في موضع الخبر ولا يجوز عندهم تقديم يقوم على الفعل فتقول: يقوم كان زيد، على وجه من الوجوه، لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرف والمجرور جاربان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل ضمير آجاز تقديمه وتوسيطه عندهم، نحو: كان أخاك زيد وأخاك كان زيد، إذا أردت أخوة النسب لأخوة الصداقة.

• • •

واعلم أن أفعال هذا الباب ما عدا ما زال وما انفك وما بقي وما برح، إذا كان معناها النفي كليس أو دخل عليها أداة نفي نحو: ما كان وأمسى وأمثال ذلك، فإنه يجوز دخول إلا في خبرها إلا أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفيًا، فإنه لا يجوز دخول إلا عليه، لأن إلا توجب الخبر فتكون قد استعملت موجبا ما لا يستعمل إلا منفيًا. فلا يجوز أن تقول ما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً، وما أصبح عبد الله إلا منفكاً منطلقاً، وما أضحى زيد إلا بارحاً قائماً، لأن بارحاً وزائلاً ومنفكاً [٧٥] لا يستعمل في الإيجاب وكذلك: ما كان زيد إلا أحداً، لا يجوز لأن أحداً من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي ولو قلت: ما كان زيد زائلاً ضاحكاً، جاز

(١) ج، ر: كان وهو تحريف.

(٢) ج، ر: فيما، وهو تحريف.

لأنّ ما إذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنّك قلت : ما زال زيدٌ ضاحكاً ولو قلت : ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ، لم يجز أيضاً ، لأنّ حرف النفي لا يفي صفة الموصوف إذا دخل عليه ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما زيد العاقل قائماً لم يكن نافية للعقل عن زيد ، فاذا قلت : ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ، كان الزوال غير منفي وذلك غير جائز .

ويبقى الخبر بعد دخول إلاّ عليه منصوباً كما كان قبل ذلك ، ولا يجوز رفعه إلاّ مع ليس فأنّه قد يرتفع اجراء لها مجرى ما فكما أنّ ما يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك ليس . وحكى من كلامهم : ليس الطيبُ إلاّ المسك (١) .

وزعم الفارسي أنّ ذلك لاحجة فيه لاحتمال أن يتخرّج على أوجه . أحدها أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن ، ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره ، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي : الطيب المسك (٢) ، فتقول : ليس إلاّ الطيبُ المسكُ . ونظير ذلك - أعنى في دخول إلاّ في غير موضعها - قوله تعالى : إنّ نظنُّ إلاّ ظنّاً (٣) . وقول الشاعر

٢٥٣ أحلّ به الشيبُ أثقاله

وما اغتره الشيبُ إلاّ اغترارا (٤)

ألا ترى أنّه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسداً ، لأنّه معلوم أنّه لا يُظنُّ غيرُ الظنِّ ولا يغترُّ الشيبُ إلاّ اغتراراً .

وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلاّ فيه في موضعها ويكون ممّا حُذفت فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال : إنّ نظنُّ إلاّ ظنّاً ضعيفاً ، وكأنّه قال : وما اغتره الشيبُ إلاّ اغتراراً بيّناً ، وهذا أولى لأنّه قد ثبت حذفُ الصفة لفهم المعنى ولم يثبت وضع إلاّ في غير موضعها .

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ١ ، الأشباه والنظائر ٢٣/٣ ، ١٦٥ .

(٢) ج ، ر : الطيب والمسك ، والواو زيادة .

(٣) الجاثية : ٣٢ .

(٤) للأعشى . والضمير يعود على الشاعر ، ورواية الديوانو : اعتره ، بالعين أي عرض له والمعتر الذي يتعرض للمسألة ولا يسأل ، المغنى ٣٢٦ ، الخزانة ٣٠/٢ ، الديوان ٤٥ .

والوجه الآخر : أن يكون الطيبُ اسم ليس والخبر محذوف وإلاّ المسك بدل منه كأنه قال : ليس الطيبُ في الوجودِ إلاّ المسكُ . أو يكون إلاّ المسك نعتاً والخبر محذوف كأنه قال : ليس الطيبُ الذي هو غيرُ المسك طيباً في الوجود حقيقة ، وحذف خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلاً نحو قوله :  
لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ

يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ (١٢٢)

يريد ليس في الدنيا مجيرٌ .

قال : فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرج على ما ذكر لم يقس عليها وهذا الذي قاله باطل ، لأن أبا عمرو (١) قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلاّ وهو ينصب فيقول : ليس زيدٌ إلاّ قائماً ، ولا تسمى إلاّ وهو يرفع فيقال : ليس عمروٌ إلاّ ضاحك (٢) . فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول .

فإن كان الفعل مازال وأخواتها فإنه لا يجوز دخول إلاّ في خبرها ، فلا تقول : مازال زيدٌ إلاّ قائماً ، وما انفك زيدٌ إلاّ ضاحكاً ، والسبب في ذلك أن إلاّ لإبطال النفي فكأنك قلت : زال زيدٌ قائماً / وانفك زيدٌ [٧٥ظ] ضاحكاً ، وهذه الأفعال لا تستعمل إلاّ في النفي ، فاما قوله :

٢٥٤ حَرَّاجِيحٌ مَاتَنفَكَُ إِلَّا مَنَاخَةَ

على الخسْفِ أو نرْمِي بها بلداً قَفْرًا (٣)

فمناخة ليس بخبر بل هو منصوب على الحال ، وتنفك تامة فيكون المعنى : ماتنفكُ أي ما يزال بعضها عن بعضٍ لأنها متصلةٌ إما للتباري في السير

(١) هو زبان بن العلاء المازني البصري وكنيته أبو عمرو وقيل اسمه كنيته . أحد القراء السبعة كان اعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ ، وقيل غير ذلك . السيرافي ٢٢ ، ابن الجزري ٢٩٢/١ .

(٢) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١ .

(٣) لذي الرمة . حجاجيچ : جمع حرجوج وهي الناقة الطويلة الضامرة . وقيل : الرواية : آلا ، أي شخصاً وأنت صفته لأن الشخص يؤنث ويذكر . الكتاب ٤٢٨/١ ، الموشح ٢٨٦ ، أسماء الوحوش ٢١ ، المفصل ٢٦٧ ، الانصاف ٩١ ، المغني ٧٦ ، الخزائن ٩٤/٤ ، الديوان ١٧٣ .

أو لأنها مُقَطَّرةٌ مربوطةٌ بعضها ببعضٍ . فإذا أُنِيختْ زالت عن الاتصال فلا تنفك إلا في حال إناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف ، يريد أنها تُناخ (بعد السير) (١) عليها فلا تُرسَل من أجل ذلك في المرعى ، وأو بمعنى إلى أن ، كأنه قال : هي في حال الإناخة إلى أن نرمى بها بلداً قفراً وسكن الباء ضرورة (٢).

ويحتمل أن يريد ما تنفك عن تعب السير إلا في حال إناختها إلى أن نرمى بها بلداً قفراً ، فحذف الصفة لفهم المعنى .

\* \* \*

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإمّا أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدّر أنّ المخاطب يعلمه الاسم ، والذي تُقدّر أنّ المخاطب يجهله الخبر ، فتقول : كان زيدٌ أخاً عمرو ، فإذا قدّرت أنّ مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنّه أخو عمرو ، فإن قدّرتَه يعلم أخاً عمرو ولا يعلم أنّ اسمه زيد قلت : كان (أخو عمرو) (٣) زيداً .

وزعم ابن الطراوة (٤) أنّ الذي تريد إثباته تجعله الخبر والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كانت عقوبتك عزلتك ، إذا كنت قد عزلت ولم تعاقب ، وكانت عزلتك عقوبتك ، إذا كنت قد عوقبت ولم تُعزَل (٥) .

(١) ج ، ر : بعده للسير ، وهو تحريف .

(٢) الذي قال ان تنفك تامة هو الفراء كما نقل البغدادي ونقل ابن الانباري أنه قول الكسائي رواه عنه هشام . الانصاف ٩١ ، الخزائنة ٥١/٤ .

(٣) ج ، ر : أخوك ، وهو تحريف .

(٤) هو أبو الحسن بن الطراوة ويعرف بالاستاذ ، نحوي أديب شاعر من أهل الأندلس عاش نيفاً وتسعين سنة ، وتوفي قبل سنة ٥٣٠ هـ .

(٥) كذا في الاصل بالبناء للمجهول .

ومن ذلك قوله :

٢٥٥ وكان مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ فَلَهِ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِيراً (١)  
فأثبت الهداية لنفسه . ولو قال : فكان هادي من أظلمت به لكان قد أثبت  
الاضلال . قال : وقد غلط في هذا جُلَّةُ الشعراء ، فمن ذلك قوله :  
٢٥٦ ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حسانها إذا نُشِرتْ كان الهِيباتُ صوانها (٢)  
قال : فذمته وهو يرى أنه مدحه ، ألا ترى أنه قد أثبت الصون ونفى  
عنه الهيبات كأنه قال : الذي يقوم لها مقام الهيبات أن تُصان ، ولو  
قال : كان الهيبات صوانها ، فكان يَهَبُ ولا يَصون ، كأنه قال :  
كان الذي يقوم لها مقام الصيوان أن توهب .

وهذا الذي قاله لا يتصور الا حيث يكون الخبر عين المبتدأ بل مُنَزَّل منزله  
وقائم مقامه ، و ذلك : كان زيدٌ زهيراً ، إذا أردت تشبيه زيد بزهير  
فيما مضى ، فإن أردت عكس هذا قلت : كان زهيرٌ زيداً .

فأما اذا كان الثاني هو الأول فإنَّ المعنى على كل حال واحد نحو : كان  
أخو عمرو زيداً ، فأما قوله :

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ ... .. البيت (٢٥٥)  
فإنَّ المعنى واحد جعلت الخبر مُضِلِّي أو مَنْ هُدَيْتُ اذا أردت أن الهداية  
والاضلال وقعا فيما مضى . ألا ترى أنك اذا قلت : كان مُضِلِّي فيما  
مضى من وقعت الهداية منه الى ، وكان من وقعت الهداية منه الى مُضِلِّي  
فيما مضى ، كان المعنى واحداً. وإنما كان/يختلف المعنى لو كان [٧٦و]

(١) من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيته من الجن وكان  
كاهناً فأتاه ربيته ثلاث ليال كلها ينشده رجزاً يبشره فيه برسول الله (ص) فهداه الله للاسلام  
بسببه . ارتشاف الضرب ١٦٨ و ، الدرر اللوامع ١/٨٢ ، ٨٧ .

(٢) اول قصيدة للمتنبى في مدح سيف الدولة وكان قد أهدى اليه ثياب ديباج وريحاً وفرساً مع  
مهرها . العرف الطيب ٣٤٠ .

زمنُ الخبر في الحال وزمن المُخبر عنه فيما مضى ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان مُضلي فيما مضى من هُدَيْتُ به الآن (كان) (١) عكس قولك : (٢) كان من هُدَيْتُ به فيما مضى مُضلي الآن .  
وأما قوله :

ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حِسَانُهَا إِذَا نُشِرَتْ كَانَ الْهَيْبَاتُ صَوَانِهَا (٢٥٦)  
فأنك إذا (٣) جعلت الهيبات خلاف الصوان فإنه يبطل المعنى المراد من المدح يجعل الصوان خيراً ، ولو جعلت الهيبات هي نفس الصوان لكان المعنى واحداً ، نصبت الصوان أو رفعتَه فكأنك قلت : كان الهيباتُ صواناً لها ، وكان الصوانُ هبةً لها .

هذا ان قدرنا أن المخاطب يعلم إحدى العرفتين ويجهل الأخرى ، فإن قدرنا أن المخاطب يعلم العرفتين إلا أنه يجهل نسبة أحدهما إلى الأخرى وذلك

نحو : كان زيدٌ أخا عمرو ، إذا قدرنا أن المخاطب يعلم زيداً بقلبه كعلمنا الآن مالكا والشافعي وأمثالهما ممن لم نعاصره ، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أن اسمه زيدٌ فعرفته أن زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه بعينه ، أفلا تراه هنا إنما جهل نسبة أخى عمرو إلى زيد .  
فإذا كان الاسمان كذلك فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فأنك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر ، هذا هو المختار .  
وقد يجوز عكس ذلك نحو : كان زيدٌ القائم ، وكان القائمُ زيداً ، دونه في الجودة .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ج ، ر : قوله ، وهو تحريف .

(٣) ر : ان .

(٤) ج ، ر : هو ، تحريف .

وقد تقدّم ذكر مراتب التعريف ، إلاّ المشار فأنّه يُجعل المخبر عنه ويُجعل غيره من المعارف الخبر فنقول : هذا زيدٌ ، وهذا القائمُ ، وهذا أخوك . وذلك أنّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالآشارة فقدّمته .

ولا يجوز عكس هذا إلاّ مع المضمورات فأنّها لشبهها بها قد يتقدّم بعضها على بعض فنقول : ها أناذا ، فتقدّم المضمّر . قال الشاعر :

٢٥٧ ... .. . لِتَقْتُلَنِي فِيهَا أَنَاذًا عُمَارًا (١)

وهو الأوضح لأنّه أعرف منه .

وقد تقدّم المشار ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا قال سيويّه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أنّ العرب تقول : هذا أنت وهو دون الأول في الاستعمال (٢) .

فإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وذلك نحو : كان زيدٌ أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ، إلاّ أنّه قد تقدّم أنّ المضاف إلى العلم في رتبة العلم .

وينبغي أن يعلم أنّ أنّ ولن المصدريتين إذا تقدّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمّر فنقول : كان الانتصار من زيد أنّ سببته أو أنّي سببته ، لأنّ أنّ سببته وأنّي سببته يتقدّر بالمصدر المعرفة ، فكأنك قلت : كان انتصاري من زيد سببى ايّاه ، ولو قلت : كان الانتصار من زيد أنّ سببته أو أنّي سببته ، كان ضعيفاً كما كان يضعف أنّ تجعل الضمير خبراً لما هو دونه في التعريف .

(١) صدره : أحول تنفض استك مذرويه .

وهو لعنرة يخاطب عمارة بن زياد العسبي . والمذروان : جانبا الاليتين المقترنان ، أو الجانبان من كل شيء ولا واحد لهما ، وقولهم : جاء ينفض مذرويه أى جاء يتهدد أو هو مثل لخفته بالوعيد وطيشه . اصلاح المنطق ٣٩٩ ، الكامل ١٠٠/١ ، أمالي المرتضى ١٥٦/١ ، ابن الشجرى ١٩/١ الخزانة ٣٦٢/٣ .

(٢) الكتاب ٣٧٩/١ .

وإنما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشيئها به في أنهما لا [٧٦ظ]  
ينغتان كما أن المضمر كذلك . ومن ذلك قوله تعالى : وما كان جواب  
قوميه إلا أن قالوا (١) و : ما كان حجتهم إلا أن قالوا (٢) . الأوضح  
في جواب قومه وفي حجتهم النصب (٣) .

فإن كانا نكرتين جعلت أيتهما شئت الاسم والآخر الخبر إن كان لكل  
واحد منهما مسوغ للأخبار عنه نحو : أكان رجل قائماً ، وكان قائم  
رجلاً ، فإن كان الذي له مسوغ أحدهما جعلته المخبر عنه وذلك نحو :  
كان كل واحد قائماً ولا يجرز : كان قائم كل واحد .

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة  
الخبر نحو : كان زيد قائماً ، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر .

ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوغ للأخبار عنها أو لا يكون ، فإن  
لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو : كان قائم زيداً ، فزيد وإن كان  
منصوباً هو المخبر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فإن كان  
للنكرة مسوغ للأخبار عنها فأنك إن بنيت المعنى على الأخبار عن المعرفة بالنكرة  
كان مقلوباً ، وأن بنيت على الأخبار بالمعرفة عن النكرة كان غير مقلوب  
وذلك نحو : أكان قائم زيداً ، إن قدرت أن المعنى :  
أكان زيد قائماً . كان مقلوباً ، وإن قدرت المعنى : أكان قائم من القائمين  
يُسمى زيداً . كان غير مقلوب . والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما  
الخلاف في جوازه في الكلام ، وسنبيّن صحة ذلك في موضعه من هذا  
الكتاب إن شاء الله تعالى .

(١) الاعراف : ٨٢ .

(٢) الباقية : ٢٥ .

(٣) قال الطبرسي : يجوز في قوله : جواب قومه ، الرفع إلا أن الأجود النصب وعليه القراءة .  
وقال الزمخشري : قرئ بحجتهم بالنصب والرفع . مجمع البيان ١٠٨/٨ ، الكشاف ٥١٣/٣ ، الكتاب

٢٤/١ .



ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله :  
كانت فريضة ما تقولُ كما كان الزِناءُ فريضةَ الرَّجْمِ (٢٣٦)  
أي كما كان الرَّجْمُ فريضةَ الزِّنا .

وينبغي أن تعلم أن ضمير النكرة يعامل في باب الأخبار معاملة النكرة ،  
وذلك أن تعريفه إنما هو لفظي ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً  
فضربتُه ، علم أنك تعني بالضمير الرجل المتقدم المذكور وأن الملقى  
هو المضروب . وأما أن تُعلم من هو في نفسه فلا ، فلما علم من تعني  
به كان معرفة من هذا الطريق .

وأيضاً فإنه ينوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرر كان بالألف  
واللام ، فلما ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فأذا ثبت  
أن تعريفه لفظي والأخبار عن النكرة كما تقدم في باب الابتداء إنما امتنع  
من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة .  
فإن جاء شيء من الأخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر ، ومن ذلك  
قوله :

٢٥٨ أسكرانُ كان ابنَ المِراغَةِ إذ هَجَا تميماً بجوفِ الشام أم مُتساكِر (١)  
فأخبر بابن المِراغَةِ عن ضمير السكران وهو من المقلوب ، ألا ترى أن المعنى على  
الأخبار عن ابن المِراغَةِ بالسكران ، كأنه قال : أكان ابنُ المِراغَةِ  
سكرانَ ، ولم يرد : أكان سكرانُ من السكارَى يُعرفُ بابنِ المِراغَةِ .  
ومثله قوله :

(١) للفرزدق في هجاء جرير ، المِراغَةُ : الاتان التي لا تمتنع عن الفحول . وهو يشير إلى أن أم  
جرير راعية حمير . وروى البيت كما نقل سيويه بنصب سكران ورفع ابن كما روى برفع  
سكران وابن على أنها مبتدأ وخبر وكان زائدة ، نقله البندادي . الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب  
٩٣/٤ الخصائص ٣٧٥/٢ ، المغنى ٥٤٣ ، الخزائن ٦٥/٤ الديوان ٤٨١ .

- ٢٥٩ وَاثْنُكَ لِاتُّبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِي كَانَ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ (١)  
فَأخْبِرْ عَنِ ضَمِيرِ الظَّبْيِ وَهُوَ نَكْرَةٌ بِأَمِّكَ / وَهُوَ مَعْرِفَةٌ . [٧٧و]  
وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ النُّكْرَةَ الْمُخْتَصَّةَ تَنْزَلُ مِنَ النُّكْرَةِ غَيْرِ الْمُخْتَصَّةِ مَنزَلَةَ الْمَعْرِفَةِ  
مِنَ النُّكْرَةِ ، فَلَا يَجُوزُ : كَانَ رَجُلًا مِنْ إِخْوَتِكَ غَلَامٌ ، كَمَا لَا يَجُوزُ : كَانَ  
زَيْدًا غَلَامٌ ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ سَبِيوِيهِ :
- ٢٦٠ وَإِنْ شَفَاءٌ عَبْرَةٌ مَهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُتَوَلِّ (٢)  
ضُرُورَةٌ ، فَأَخْبِرْ عَنِ شَفَاءٍ وَهُوَ نَكْرَةٌ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِعَبْرَةٍ وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْوَصْفِ .  
وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ :
- ٢٦١ كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٣)  
فَجَعَلَ عَسَلٌ وَمَاءٌ اسْمَيْنِ لِيَكُونَ وَهُمَا نَكْرَتَانِ غَيْرُ مُخْتَصَّتَيْنِ ، وَجَعَلَ مَزَاجَهَا  
خَبْرًا وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ سَبِيئَةٍ وَالسَّبِيئَةُ نَكْرَةٌ مُخْتَصَّةٌ (٤) .  
وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ ضَمِيرَ النُّكْرَةِ يَنْزَلُ مَنزَلَةَ النُّكْرَةِ ، فَمَزَاجُهَا أُخْصِصَ مِنْ عَسَلٍ  
وَمَاءٍ . وَقَدْ جَعَلَ خَبْرًا لِلضَّرُورَةِ .

- (١) مِنْ أَيْبَاتِ نَسَبٍ فِي الْحِمَاسَةِ لِنُرْوَانَ بْنِ فَزَارَةَ الْعَامِرِيِّ (صَحَابِيٍّ) وَصَفَّ تَغْيِيرَ الزَّمَانِ وَأَطْرَاحَ  
مِرَاعَاةِ الْأَنْسَابِ وَجَعَلَ الظَّبْيَ وَالْحِمَارَ أَمِينًا لِأَنَّهُ قَصَدَ الْجِنْسَ ، وَهُوَ مِثْلُ لِحَقِيقَةِ . وَذَكَرَ  
ابْنَ هِشَامٍ فِي الْبَيْتِ أَعَارِيْبَ أُخْرَى . الْكِتَابُ ٢٣/١ ، شَرْحُ الْمُفْضَلِيَّاتِ ٦٠٠ ، الْمُقْتَضَبُ  
٩٤/٤ ، الْمُفْصَلُ ٢٦٤ ، ابْنُ يَعِيْشَ ٩٤/٧ ، الْمَغْنَى ٦٥٣ الْخَزَانَةُ ٢٣٠/٣ .
- (٢) لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ . وَرَوَايَةُ الْدِيَوَانَ وَشَرَاحُ الْمَعْلَقَاتِ : شَفَائِيٍّ ، وَلَا شَاهِدَ فِيهَا ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ  
هَلْ فِيهِ لِلنَّفْيِ . الْكِتَابُ ٢٨٤/١ ، شَرْحُ السِّيْرَانِيٍّ ١٨/٣ (التَّيْمُورِيَّةُ) شَرْحُ السَّبْعِ ٢٥ ، شَرْحُ  
الْعَشْرِ : ٥ ، الْمُحْكَمُ ٢٥٨/٢ ، الْمَغْنَى ٣٨٨ ، الْخَزَانَةُ ٦١/٤ ، الْدِيَوَانَ ٩ .
- (٣) لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ . السَّبِيئَةُ الْخَمْرُ ، سَبَأُهَا : اشْتَرَاهَا أَوْ اشْتَرَاهَا لِشَرْبِهَا . بَيْتُ رَأْسٍ .  
اسْمُ لَقْرِيَّتَيْنِ فِيهِمَا كَرُومٌ كَثِيرَةٌ أَحَدَاهُمَا بِالْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَالْأُخْرَى مِنْ نَوَاحِي حَلَبٍ . وَرَوَى  
بَرْقَعُ مَزَاجَهَا عَلَى زِيَادَةِ كَانٍ وَهُوَ قَوْلُ الْعَكْبَرِيِّ وَابْنِ السَّيِّدِ . الْكِتَابُ ٢٣/١ ، الْمُقْتَضَبُ  
٩١/٤ الْكَامِلُ ١٢٦/١ ، الْأَصُولُ ٤٣ ، التَّوْجِيهِ ١٢ الْمُفْصَلُ ٢٦٤ ، الرُّوْحُ الْأَنْفُ  
٢٨٠/٢ ، اللِّسَانُ : سَبَا ، جَنَى ، الْخَزَانَةُ ٤١/٤ ، الْدِيَوَانَ ٣ .
- (٤) يَرِيدُ أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِكُونِهَا مَوْصُوفَةٌ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ .

وهذا حكم النكرة مع المعرفة اذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوغ للإخبار عنها ، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنها يجوز الإخبار عنها بالمعرفة لأن اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنه يُسأل به عن الواحد فصاعداً ، والعموم من مسوغات الأخبار عن النكرة ، وكذلك الاستفهام ولذلك آجاز سيويه أن تكون «أرضك» خبراً لكم في قولهم: كم جريباً أرضك ؟

ومما جاء من ذلك في هذا الباب : من كان أخاك ؟ وما جاءت حاجتك حكاهما سيويه ( ١ ) بنصب الأخ والحاجة وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير من وما الاستفهاميتين ، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الأخبار بمنزلة النكرة .

واذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلاً فنقول : كان زيد إيتاك ، وكنت إيتاك ، ومنه قوله :

ليس إيتاي وإيتاك ولا نخشي رقيباً (٢)

ولم يقل : ليسني . وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :  
 ٢٦٣ لئن كان إيتاه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٣)  
 ولم يقل : لئن كانه ، وإنما كان الأفصح انفصاله لأنه في الأصل خبر المبتدأ فكما أن خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب .

(١) الكتاب ٢٤/١ .

(٢) نسب لعمر بن أبي ربيعة والمرجي وهو في ديوانيهما . واسم ليس ضمير يعود على عريب في البيت السابق للشاهد ، وإيتاي خبرها بتقدير مضاف أي ليس عريب غيري ونذكرك . الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ الأصول ٩٨/٢ ، ٢٤٣ ، الفصل ١٣٢ ، الخزانة ٢/٢٢٤ ، ديوان عمر ديوان المرجي ٦١ .

(٣) الضمير في كان يعود على الشاعر والكلام على لسان إحدى صواحيبه .  
 حال : تغير ، والعهد يريد به هنا ما كانت تعهده فيه من شباب وجمال .  
 الفصل ٣١ ، التوضيح ٢٤/١ ، العيني ٢٤/١ الخزانة ٢/٤٢٠٩ .

وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتصل كما يتصل ضمير المفعول ،  
وعليه قوله :

٢٦٤ فإن لا يَكُنُّها أو تَكُنُّه فإنه أخوها غَدَّتْهُ أمُّه بِلِبانِها (١)  
وقد حكى من كلامهم : عليه رجلاً لَيْسَنِي (٢) .  
وزعم ابن الطراوة أن اتصاله هو الأفتح (٣) ، وهو مخالف لما حكاه  
سيبويه عن العرب .

\* \* \*

وهذه الأفعال اذا دخلت على المبتدأ او الخبر فإنَّ الخبر إذا كان جملة  
أو ظرفاً أو مجروراً فإنه في موضع نصب، وإن كان مفرداً انتصب نحو :  
كان زيد قائماً ، ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمرة وتكون الجملة  
موضع خبر للفعل ، لأنه إضمار لفائدة في تكلفه ، فلا تقول : كنتُ  
قائم ، على تقدير كنت أنا قائم . وقد نص الخليل (٤) على أن ذلك لا يجوز  
فأما قول زياد الأعجم (٥) :

٢٦٥ أميتها لك الخيرُ أو أحييها كمن ليس غادٍ ولا رائحُ (٦)

(١) لابي الأسود الدؤلي يخاطب مول له كان يحمل تجارة إلى الأهواز وكان اذا مضى اليها يتناول  
شيئا من الشراب فأضطرب أمر البضاعة . ويريد باخيها الزبيب او نبيذه على خلاف بين  
الشراح . الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، اصلاح المنطق ٢٩٧ ، أدب الكاتب ٤٠٢ ،  
الأصول ٥٠/١ العيني ٣١٠/١ ، الخزانة ٤٢٦/٢ ، الديوان ٨٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) ووافقه ابن مالك وابنه بدر الدين وإليه ذهب الرماني . التوضيح ٢٤/١ .

(٤) هو ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي . أول من استنبط علم العروض

وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه

عنه . ترجمة السيراني ٣٠ ، ابن النديم ٦٣ ، الزبيدي ١٣ ، ابن الأنباري ٥٤ ، القفطي ٣٤١/١ .

(٥) ج : الأعجمي ، وهو تحريف .

(٦) من أبيات يخاطب بها يزيد بن المهلب وصواب الرواية :

هل لك في حاجي حاجة أم أنت لها تارك طراح  
أمتها لك الخير أم أحييها كما يفعل الرجل الصالح  
إذا قلت قد أتيت أدبرت كمن ليس غادٍ ولا رائح

الشعر والشعراء ٤٣٢ .

فرغ غادياً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر / العلماء لأنه نزل [٧٧] بأصطخَر (١) من بلاد فارس ففسد لسانه فلذلك لُقِب بالأعجم (٢) ، وكثيراً ما يوجد المحن في شعره .

هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل فأما في التفصيل فيجوز ذلك ، وذلك مثل ان تقول : كان الزيدان قائم وقاعد ، تريد : أحدهما قائم والآخر قاعد او منهما قاعد ومنهما قائم . فأنما جاز ذلك لان موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الأضمار لأن معنى التفصيل يدل على ان المراد : أحدهما كذا والآخر كذا او ما أشبه ذلك . وقد نهن سيويه على جواز ذلك (٣) ، ومما جاء من ذلك قوله :

٢٦٦ فأصبح من حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف (٤)  
يريد : منهم طليق ومنهم مكتوف اليدين ومنهم مضعف .

\*\*\*

وينبغي أن تعلم أن كان تنقسم ثلاثة أقسام : تامة وناقصة وزائدة . فالزائدة تزداد بين الشينين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول ، ولا تزداد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله :

٢٦٧ سرأة بني بكرٍ تساموا على كان المسومة العراب (٥)  
فزاد كان بين حرف الجر والمجرور . وحكي من كلامهم : ولدت

- (١) أصطخر مدينة من أقدم مدن فارس واشهرها . معجم البلدان ٢٩٩/١ ( ط أوربا ) .
- (٢) انظر الشعر والشعراء ٤٣٠ والخزانة ١٩٣/٤ .
- (٣) الكتاب ٢١٦/١ ، ٢٢٢ .
- (٤) للفرزدق من قصيدة في الفخر والرواية : في حيث . المزعف : الذي ينزع للموت مما به من الجراحات . ويروى : مضعف وهو المقتول ، من الزعاف وهو الموت . الكتاب ٢٢٢/١ . الخزانة ٢٩٩/٢ ، الديوان ٥٦٢ .
- (٥) أنشده الفراء ولم ينسبه . و اراد بسرآتهم رؤسآهم أو خيولهم فهو يروى أيضا : تسامى . المسومة : الخيل التي وضعت عليها علامة وتركت في المرعى . وسقطت ( أبى ) من ج ، ر . التوجيه ٢٥٨ ، سر الصناعة ٢٩٨/١ ، المفصل ٢٦٥ ، اسرار العربية ٥٦ ، المعني ٤١/٢ ، الخزانة ٣٣/٤ .

فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عيس لم يوجد كان أفضل منهم (١).  
 وفي كان هذه خلاف بين السيرافي والفارسي . فمذهب الفارسي أن  
 فاعلها مضمرة فيها وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ،  
 كأنك قلت : كان هو ، أي كان الكون ، ويعني بالكون كون الجملة التي  
 تزداد فيها .

ومذهب السيرافي أنها لا فاعل لها ، وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال  
 مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك أن قلما فعل ، لكن  
 لما استعملته العرب للنفي فقالت : قلما يقوم زيد . في معنى : ما يقوم  
 زيد ، لم تحتاج إلى فاعل كما أن مالا تحتاج إلى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف  
 التي تصحب الأفعال فتقول : قلما يقوم زيد ، فكذلك كان ، لما زيدت  
 للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أن أمس لا يحتاج  
 إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله . فإن قيل : فقد حمل الخليل قوله :

٢٦٨ فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (٢)  
 على زيادة كان ، وكان الزائدة ليس لها فاعل ، وعند من يجعل لها فاعلا فأنما  
 يكون ضمير المصدر كما تقدم ، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران ، فكيف  
 يتصور فيها أن تكون زائدة ؟

فالجواب : أنه يتصور ذلك على أن يكون أصل المسألة : وجيران لنا هم  
 كرام ، على أن يكون لنا في موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل لنا ، على حد :

- (١) قائله قيس بن غالب البدي وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبي وبهي من منجبات العرب  
 واولادها هم الربيع وقيس وعمارة وأنس . انظر النقائض ٩٠ ، شرح المفضليات ٢٩ ،  
 ٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٠ الخزانة ٣٥/٤ .
- (٢) لفرزدق . ورواية الديوان : رأيت ديار قومي .  
 ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور ان كان زائدة وخالفهم المبرد ، الكتاب ٢٨٩/١ ،  
 مجاز القرآن ٧/٢ ، ١٤٠ ، المقتضب ١١٦/٤ . النقائض ١٠٥ ، الجمل ٦٢ ، التوجيه  
 ٢٥٧ ، المغنى ٣١٧ ، المعنى ٤٢/٢ ، الخزانة ٣٧/٤ ، الديوان ٨٣٥ .

مررت برجل معه صقراً صائداً به غداً (١)، لأن سيبويه قد نص على أن صقراً مرفوع بمعه لأنه لو قدر المجرور خبراً لصقر لكانت النية به التأخير ، لأن النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفة وصقر مرفوع به كان في موضع لا ينوي به (٢) التأخير واللفظ إذاً ممكن أن يكون في موضعه لم يجز أن [٧٨ و] ينوي به (٢) الوقوع في غير موضعه، ثم زيدت كان بين لنا وهم ، لأنها تزداد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، تم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه . لأن الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قوله :

٢٦٩ وما عاينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار (٣)  
 فالأصل إلا إياك ثم وصل الضمير بالأضطراراً وان كانت غير عاملة فيه، لأن الاستثناء منتصب عن تمام الكلام (٤)، على ما يبيّن في موضعه إن شاء الله تعالى . وإذا اتصل الضمير بالأ وهو حرف فالأخرى أن يتصل بالفعل، لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف .

فان قيل : وما الذي احوج الى تكلف هذا؟ اعني ان يتصل الضمير بغير عامله ، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر كان مقدماً وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران ؟ (٥) فالجواب : انه لو جعل خبر كان مقدماً لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه .

فان قيل : فاعل لنا في موضع الصفة لجيران ، و كانوا جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لجيران ، وتكون لنا على هذا في موضعها ولا تحتاج الى ما ذكر

(١) الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) ج ، ر : لا ينويه ، وهو تحريف .

(٣) انشده الفراء ولم ينسبه . ورواية البصريين : حاشاك . ديار من الأسماء المختصة بالنفي العام مثل عريب واحد وهو فيعال من الدار أو الدور أصله ديوار . وابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة . الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٩٣ . المفصل ٢٩ ، تخلص الشواهد لابن هشام : ١٠ الخزانة ٤٠٥/٢ .

(٤) قوله عن تمام الكلام ، المعروف أن الذي ينتصب عن تمام الكلام إنما هو التمييز .

(٥) وإلى هذا ذهب المبرد في المقتضب ١١٧/٤ .

من التكلف . فالجواب : ان كان اذا كانت تامة تكون بمعنى حدث  
فأذا قلت : كان عبد الله ، فالمعنى على هذا : خلق عبد الله ، وحدث عبد الله  
فيكون معنى كانوا على هذا خلقوا وحدثوا فيما مضى وذلك معلوم ، فتكون  
هذه الجملة فضلاً لامتني لها ، واذا كان الاخلال يحتمل أن يكون في جانب  
اللفظ أو في جانب المعنى قدر في جانب اللفظ لأن المعنى اعظم حرمة من  
اللفظ ، لأن اللفظ انما هو خديم المعنى ولأنه انما أتى به من أجله .

والناقصة تنقسم قسمين : فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على  
اعرابهما ويكون في كان اذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة ، وتكون الجملة  
في موضع الخبر وذلك نحو : كان زيد قائم ، فاسم كان ضمير الأمر والشأن ،  
وزيد قائم في موضع الخبر ، وتقول : كانت هند قائمة ، اذا جعلت الضمير  
للقصة ، فكأنك قلت : كانت القصة هند قائمة وكذلك كانت زيد قائم .

هذا مذهب أهل البصرة ، أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق  
علامة التانيث أو للقصة فتلحق علامة التانيث كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً .

وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه اذا كان مذكراً فالضمير ضمير أمر ، وان  
كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة  
للمشاكلة ، ولا يقال عندهم : كانت زيد قائم ، ولا كان هند قائمة .

وهذا الذي منعه جاز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضاً ، وذلك في قراءة  
من قرأ : أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل (١) . الا ترى أن آية  
خبر مقدم «أن يعلمه» وأن يعلمه في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، والضمير في  
تكن ضمير / قصة .

فإن قيل : فاعل آية اسم يكن وأن يعلمه في موضع الخبر . فالجواب : أن  
ذلك باطل لأنه قد تقدم أن أن وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف ،  
وهو المضمرة ، فلو جعلناه خبراً ليكن لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة  
عن النكرة ، وذلك من أفصح الضرائر .

(١) وهي قراءة ابن عامر كما في معاني القرآن ٢٨٣/٢ ، الاتحاف ٢٠٥ . وانظر

سورة الشعراء ١٩٧



والآخر : أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنه اسمها (١) وتنصب الخبر على أنه خبرها وذلك نحو : كان زيد قائماً .

وهذه تنقسم قسمين : أحدهما أن تكون بمعنى صار ، قال الشاعر :  
٢٧٠ بتيها قفر والمطبي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها (٢)  
أي صارت فراخاً .

والآخر أن تكون لمجرد الدلالة على اللزمان الماضي فتقول : كان زيد قائماً ، إذا أردت أن تخبر أن قيام زيد كان فيما مضى .

وأختلف النحويون في كان هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه ، فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع ، فأنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فإن قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم ، وهذا هو الصحيح ، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت : ما أحسن زيداً ، فإذا قالت : ما كان أحسن زيداً ، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك .

وزعم بعضهم أنها لاتعطي الانقطاع ، واستدل على ذلك بمثل قوله تعالى : وكان الله غفوراً رحيماً (٣) . أي كان وهو الآن كذلك . وقوله سبحانه (٤) : ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة (٥) . أي كان وهو الآن كذلك .

فالجواب : إن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الأخبار بأن هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرض إلى خلاف ذلك ، ويكون معنى قوله :

- 
- (١) ر : اسم لها .  
(٢) من أبيات عمرو بن أحمس الباهلي (اسلامي مخضرم) . الحزن : ما ارتفع من الأرض وقطاة الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء فهي سريعة الطيران . يشبه سرعة ابلهم بسرعة القطا .  
شرح الحماسة للمرزوقي ٦٨ ، شرح التبريزي ١ / ٧٠ ، الفصل ٢٦٥ . اللسان : فرض ، كون ، الخزانة ٣١/٤ .  
(٣) النساء : ٩٦ .  
(٤) ر : تامله .  
(٥) الاسراء ٣٢

إنه كان فاحشة ، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة ، فيكون المراد الأخبار  
عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض الى أكثر من ذلك .  
والثامة هي التي تكتفي بالرفوع عن المنصوب وذلك : كان الأمر ،  
أي حدث وكان عبد الله ، أي خُلِقَ ، ومنه قوله تعالى : (وان كان) (١)  
ذو عُسرة (٢) .

أي إن حدثت ذو عُسرة وذلك أن العسر إذا حدث على الشخص فكأنه  
قد حدث في ذلك الوقت "عُسِرَ" .

وقد تكون الثامة بمعنى حضر ، يحكى من كلامهم : أكانَ لبنٌ ؟ بمعنى  
أحضر شيء من هذا الجنس .

وحكى أيضاً أنها تكون بمعنى : غَزَلَ ، وأنه يقال : كانَ زيدٌ الصوفَ ،  
بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصوفَ ، والصوفَ مفعول بكان ، ويجوز حذفه حذف  
اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول ضرب .

أما أمسى وأصبح وأضحى فإنها تستعمل تامة فتكتفي بالرفوع عن  
المنصوب وتستعمل ناقصة فتحتاج الى اسم مرفوع ونحو منصوب ، تقول  
في الثامة : أصبح زيدٌ وأضحى عمروٌ وأمسى عبدُ الله ، وتكون للدلالة [٧٩ و]  
هلى دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقت من اسمه على حسب ما تقتضيه  
الصيغة من مضي أو غيره ، فكأنك قلت : دخل زيدٌ في الصباح أو  
في المساء أو في الضحى .

وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتقت من  
اسمه فتقول : أصبح زيدٌ ، تريد : فعلَ فعلاً في الصباح ؛ إلا أن ذلك  
لا يكون إلا بقريئة ومنه قولهم : إذا سمعتَ بسرِي القَيْنِ فاعلم أنه (٣)

(١) ما بين القوسين سقط من ج ، ر وهو في حاشية ج اثبتة مصححها .

(٢) البقرة : ٢٨٠ .

(٣) ر : بأنه .

مُصْبِحٌ (١). الأتري أن المعنى : فاعلم بأنه مُقيم بالصبح لا داخل في الصباح ، لأنه معلوم أن كل شخص داخل في الصباح ، ودل على الأقامة السرى .  
وأما الناقصة اذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لك فيها وجهان : أحدهما أن ترفع المبتدأ على أنه اسم لها وتنصب الخبر على أنه خبر لها فتقول : أمسى زيد قائماً وأضحى زيد منطلقاً وأصبح زيد ضاحكاً .  
والآخر ان تدخل على المبتدأ والخبر وتضمير فيها (٢) ضمير الأمر والشأن أو القصة .

ويبقى المبتدأ والخبر على اعراجهما وتكون الجملة في موضع الخبر كما كان ذلك في كان فتقول : أمسى زيد قائماً وأصبح عبد الله منطلقاً وأضحى عبد الله ضاحكاً .

وتكون هذه الأفعال في الوجهين للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقت من اسمه ، فكأنتك قلت : كان قيام فلان في المساء أو في الصباح أو في الضحى ، وقد تكون بمعنى صار فلا تتعرض للزمان الذي اشتقت من اسمه أصبح فكأنتك قلت : صار فلان قائماً أو منطلقاً أو ضاحكاً ومن ذلك قوله :

٢٧١ أصبحت لا أحمل السلاح ولا املك رأس البعير إن نقرنا (٣)  
الأتري ان المعنى : صيرت لا أحمل السلاح . ومن ذلك قوله :

(١) يضرب لمن عرف بالكذب حتى يرد صدقه ، وأصله أن القين ( الحداد ) اذا خف عنه شغلته قال : اني سائر الليلة ليستصنعه أهل الماء خوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، المستقصى ١٢٤/١ .

(٢) ج ، ر : فيهما ، وهو تحريف .

(٣) من ابيات للربيع بن ضبع الفزاري وهو أحد الممزين العرب . وروى في الكتاب : أرد راس . وبعد هذا البيت بيت آخر هو الشاهد ٥٥١ . الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ١٥٩ الممزين ٦ ، المستقصى ١٩٢/٢ ، امالي القالي ١٨٥/٢ ، امال المرتضى ١٨٥/١ ، التصريح ٣٦/٢ .

٢٧٢ أضحي يُمزقُ أثوابي ويشتمني ابعداً ستين عندي تبتغي الأدبا (١)  
الا ترى انّ المعنى : صار يمزقُ أثوابي .

وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزدان ككان ، وحكوا : ما أصبح  
ابردّها وأمسى أدفأها (٢). يعنون الدنيا ، بزيادة أمسى وأصبح بين ما التعجبية  
ونخبها .

وهذا اذا ثبت هو من القليلة بحيث لا يقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن  
القياس لأنّ القياس في اللفظ أن لا يزداد .

وأجاز (٣) بعض النحويين زيادة أضحي وسائر أفعال هذا الباب اذا لم تنقص  
المعنى . وزيادة كلّ فعل متعد من غير هذا الباب (٤). واستدلّ بأنّ العرب  
قد زادت الأفعال في نحو قوله :

الآن قرّبت تهجوناً وتشتيمناً فاذهبُ فما بك والأيام من عجب (١٤٠)  
ألا ترى أنّ المعنى : فما بك والأيام من عجب ، ولم ترد أن تأمره  
بالذهاب .

وكذلك قولهم : فلانٌ قعدَ يتهكم بعرض فلان ، ألا ترى أنّ قعد هنا  
لا معنى لها وإنّما أراد أن يقول : فلانٌ يتهكم بعرض فلان . وكذلك  
قوله :

٢٧٣ على ما قام يشتمني لثيم كخزير تمرغ في رماد (٥)  
ألا ترى أنّ المعنى : على م يشتمني لثيم ؟ ولا فائدة/ لقام . [ ٧٩ظ ]

(١) من أبيات لامرأة من بني هزان يقال لها أم ثواب ، في ابن لها عقها . ورواية الحماسة والكمال :  
انشأ يمزق . ولا شاهد فيه . الكامل ٢٣٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٥٦ .

(٢) الأصول ٦٤/١ .

(٣) ر : اختار . (٤) قال بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٥ - ١ . وانظر الخزانة ٣٤١/٢

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو فيها بني عابد بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم . ورواية  
الديوان : فقيم تقول يشتمني .

ولا شاهد فيه . ويستشهد به على اثبات الف ما الاستفهامية المجرورة ضرورة ، وقيل

شنوذاً ، وقيل اثباتاً لغة . معاني القرآن ٢/٢٩٢ ، الأضداد لأبي الطيب ٥٨٤ ، المحتسب

٢/٣٤٧ ، ابن الشجري ٢/٢٣٣ ، المغني ٣٣١ ، العيني ٤/٥٥٤ ، الخزانة ٢/٥٣٧ ،

شواهد الشافية ٢٤٤ ، الديوان ٧٩ .

وهذا الذي ذهبوا اليه باطل ، لأن ما جاء مما ظاهرة الزيادة فإن يخرج على أنه غير زائد - إن أمكن - حَمِلَ على ذلك والا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه ، ولا يقاس ذلك .

وأما غدا وراح فيستعملان تامتين وناقصتين ، فإذا استعملا تامتين دَلَّ على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره ، فنقول : غدا زيدٌ وراح ، أي دخل في الغدو والرواح . وقد يدلّان على ايقاع الفاعل مشياً في الوقت الذي اشتقا منه ، يقال : غدا زيدٌ وراحَ أي مشى في الغدو والرواح .

وإذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون كما تقدّم في أخواتهما . ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدّم ، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقّا منه ، وذلك نحو : غدا زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في وقت الغدو ، وراح عبدُ اللهٍ منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح .

وقد يكونان بمعنى صار فتقول : غدا زيدٌ منطلقاً وراح عبد الله ضاحكاً أي صاراً في حال ضحك وانطلاق .

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا الباب ، وقد تقدم الرد عليه .

وأما آض فتكون تامة وناقصة فإن كانت تامة كانت بمعنى رجع وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لا يكون كما تقدّم في أخواتها وذلك نحو آض زيدٌ قائماً فتكون إذ ذاك بمعنى صار .

وأما صار فتكون أيضاً تامة وناقصة . فإن كانت تامة كانت بمعنى انتقل فنتعدّى بإلى فتقول : صار زيدٌ إلى موضع كذا أي انتقل ، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى لم يكن عليها ، فتقول : صار زيدٌ عالماً ، أي انتقل عن الجهل إلى العلم .

وأما قعدَ وجاءَ فيكونان تامتين وناقصتين ، فإن كانتا تامتين كانت قعد بمعنى جلسَ وجاءَ بمعنى أتى ، وإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى صار . إلا أنّهما لم (١) يستعملا كذلك إلا في الموضع الذي (٢) سُمِعتا فيه . وقولهم : شَحدَ شَقرتهُ حتى قعدت كأنها حربة . أي صارت . وأما فلان قعدَ يتهكم بعرض فلان .

فقد تقدّمت الدلالة على أنّها زائدة . وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وروى برفع الحاجة ونصبها (٣) . فمن رفع الحاجة جعلها اسم جاءت ومن نصب الحاجة جعلها خبر جاءت وجعل في جاءت ضمير مؤنث عائداً على «ما» على معناها لأنها واقعة على جاءت الحاجة ، كأنه قال : أبتةُ الحاجة جاءت حاجتك؟ أي صارت هي حاجتك . إبان قيل : فهل يجوز : ما جاء حاجتك ، على لفظ ما لان لفظها مذكر؟ فالجواب : إن هذا كلام جرى مجرى المثل ، فلا يُغَيَّرُ عما سمع عليه . وأما ظلّ / وبات فتكونان تامتين وناقصتين ، فإن كانتا تامتين كانت [٨٠] وظلّ تدل على إقامة الفاعل نهاره ، وبات على إقامة الفاعل ليله ، وإن كانتا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير أمرٍ وشأنٍ وإن لا يكون فيهما كما تقدم في أخواتهما وتكون ظلّ للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار وبات للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل ، فتقول : ظلّ زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في نهار ، وبات زيدٌ ضاحكاً أي وقع ضحكته في الليل .

وقد يكونان بمعنى صار ومنه قوله تعالى : ظلّ وجهه مسوداً وهو كظيم (٤) . أي صار وجهه مسوداً . وقد حمل قوله عليه السلام : فإنّ احدكم لا يدري أين باتت يده . (٥) على ذلك ، أي صارت يده .

وأما مازال وما انفك وما فتى وما برح فتستعمل تامة وناقصة ، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول : مازال زيدٌ عن وطنه . وما زال عمرو عن الضحك ، وكذلك باقي أخواتها .

(١) ر : لا .

(٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) انظر الكتاب ٢٤/١ .

(٤) النحل : ٥٨ .

(٥) المرطأ : كتاب الطهارة ٩ والبخارى : كتاب الوضوء ٢٦

وزعم بعض نظار النحويين أن ما برح تدل على نفى انتقال الفاعل عن مكانه فأذا قلت ما برح ، فمعناه عنده : ما انتقل زيد عن المكان الذي كان فيه ، واستدل على ذلك بأن برح مشتق من البراح الذي هو اسم المكان ، فكأنك اذا قلت : ما برح زيد ، أردت مازال زيد عن البراح الذي كان فيه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بدليل قوله تعالى : وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين (١) . ألا ترى أن من المحال أن يزيد لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين ، لأنه معلوم أنه مادام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين فدل ذلك على أن برح بمعنى زال ، وأزها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان .

وأما مادام فتستعمل أيضاً تامة وناقصة ، فإن كانت تامة دلت على اتصال ما قبلها مدّة بقاء الفاعل : أقوم مادام زيد ، أي يتصل قيامي مدة بقاء زيد . وان كانت ناقصة فأنها قد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون . وتدل في الحالتين على اتصال ما قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف ، فتقول ، أقوم مادام زيد ضاحكاً ، أي مدة بقاء الضحك صفة لزيد .

وأما ليس فلا تكون الا ناقصة ، وقد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون وهي في الحالتين لنفي الخبر . فإن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص ، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول : ليس زيد قائماً الآن ، وليس زيد قائماً غداً . وإذا قلت : ليس زيد قائماً ، فأنما نفيت القيام عن زيد في الحال .

\* \* \*

واختلف الناس في الرفع لأسماء هذه الأفعال . فمنهم من ذهب إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصب/ الخبر وبقي المبتدأ [٨٠ط] على رفعه وهو مذهب كوفي (٢) .

(١) الكهف: ٦٠ .

(٢) الأصول ١/١٧٢ .

ومنهم من ذهب إلى أن كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً ، وهو مذهب أهل البصرة (١) ، وهو صحيح . والذي يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع بها ، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً فإن الرفع له قبل دخول هذه الأفعال إنما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء .

والتعري قد ذهب بدخول العامل ، وأيضاً فإنه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعني بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، وقدّرت زيداً غير معمول لكان . فصلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها .

\* \* \*

وينبغي أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وان كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى . وسبب ذلك أنه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً .

فإن قيل : وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا تخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن ، فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنه يشبه المفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وان حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى ، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال .

فالجواب : إن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً من المصدر ، فلذلك لا يجوز كان زيد قائماً كوناً ، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه ، وإنما عوض منه لأنه في المعنى المصدر ، ألا ترى أن القيام كون من أكوان زيد ، فلما كان

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول ٤٢/١ .



الخبرُ المصدرَ (١) في المعنى استغني به عنه كما استغني بترك عن وذرَّ ووَدَعَ لما كان في معناهما. ولولا أنه هوض لصرَّح بالمصدر إذ لا فعل إلا وله مصدر أخذ منه ، وقد تقدّم الدليل على ذلك ، فلما صار الخبر عوضاً عن المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك. وأيضاً فإنّ الأعراض لازمة لا يجوز حذفها .

وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله :

لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ مَخَائِفِ

يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجْبِرٌ (١٢٢)

يريد : ليس في الدنيا مُجْبِرٌ . فحذف لفهم المعنى . فأما قوله :

٢٧٤ إِنِّي ضَمِنتُ لِكُلِّ شَخْصٍ مَا جَنَى

فَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرُ غَدُورٍ (٢)

وقوله :

٢٧٥ رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي

بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٣)

فإنه يُتَّصَرُّ أَنْ يجعل مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة ، كأنه قال : فكانَ غيرَ غُدُورٍ وَكُنْتُ غيرَ غُدُورٍ ، وكأنه قال أيضاً : وَكُنْتُ مِنْهُ بَرِيئاً وَوَالِدِي بَرِيئاً . ويحتمل أن يكون ممّا وضع فيه المفرد في موضع الاثني ضرورة فيكون نحو قوله :

(١) ج ، ر : للمصدر ، وهو تحريف .

(٢) للفرزدق . ورواية النقائض وابن جني : لمن أتاني . قال الفراء : ولم يقل غُدُورِينَ لا تفاق المعنى يكتفي بذكر الواحد . الكتاب ٣٨/١ ، معاني القرآن ٤٣٤/١ ، ٣٦٣/٢ ، النقائض ٩١٠ ، شرح مشكلات العماسة ٣٠٧ ، البيان للأنباري ١٦٤/٢ .

(٣) نسب لعمر بن احمر الباهلي ونسبه ابو عبيدة للأزرق بن طرفة الباهلي . وروى : جُول الطوي والجول والجال : جانب البئر والقبر ، الطوي : البئر . وابو عبيدة والفراء يريانها ما أخبر فيه عن الاثني بمخبر واحد . الكتاب ٣٨/١ ، مجاز القرآن ١٦١/٢ ، معاني القرآن ٤٥٨/١ ، إصلاح المنطق ٨٨ ، شواهد الكشاف ٣١١ ، اللسان : جُول ، جاله .

٢٧٦ كأنه وجهٌ تُركيَّينِ قد غَضِبَا

(١).....

ويحتسب أن يكون غادوراً وبريثاً ، من الألفاظ الواقعة على المنرد والمثنى والمجموع  
بالنظ واحد كما قالوا عدوٌّ في معنى أعداء ، قال الله تعالى : هم العدوُّ (٢). وكما  
قال : فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير (٣). في معنى مفترقين مفترقين (٤). [٨١] و  
قال الشاعر :

..... ٢٧٧

فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتَهُمْ فَدَرِيْقُ (٥)

أي مفترقتان ، وكذلك صديق ، قال :

..... ٢٧٨

بَأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدَائِقُ (٦)

(١) عجزه : مستهدف لطمان غير منجحر

وهو للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . يسخر منه فيشبهه بين امرأة هذه صفته . ورواية  
الفراء : تذيب مكان منجحر ، والتذيب : عدم المبالغة في الطعن والدفع . والقصيدة رائية .  
والفراء يجوزه في الاختيار . قال ابن الشجري : ولا يكادون يستعملون هذا الافي  
الشعر . معاني القرآن ٣٠٨/١ التوجيه ٢٧٥ ، المحكم ٣٤٤/١ ، ابن الشجري ١٢/١ ،  
البيان للأنباري ٢٩١/١ ، الخزانة ٣٧٢/٣ ، الضرائر : ٩٨ ، الديوان ٣٧١ .

(٢) المنافقون : ٤ . (٣) الشورى : ٧ . (٤) ليس في ر .

(٥) صدره : أحقاً أن جيرتنا استقلوا .

وهو من قصيدة للمفضل النكري (عامر بن معشر) وروى لعامر بن أسحم بن عدى الكندي  
(جاءلي) . استقلوا : نهضوا مرتفعين مرتحلين .

النية : الوجهة التي يتجهون إليها . الكتاب ٤٦٨/١ ، طبقات ابن سلام ٢٣٣ ،  
أصمعيات ٥٣ ، حساسة للبحري ٤٨ ، الأصول ٢١٠/١ ، المنى ٨١ ، العيني ٢٣٥/٢ ،  
التصريح ٢٢١/١ .

(٦) صدره : دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا .

وهو لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . وقد حرف في النسخ كما يلي :  
يارويحه أعداؤه . ورواية الديوان : بأسهم أعداء . شرح مشكلات الحماسة ٣٦١ ، الخصائص  
٤١٢/٢ ، اللسان : صدق ، الديوان ٣٩٨ .

## باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال فدل ذلك على أن العمل كحقق للإصابة إنَّما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها .

فإنَّ واخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محققتي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها (١)، وكلُّ حرفٍ مختصٌّ بما يدخل عليه ولا يكون كالجزم فإنه يعمل فيما يختصُّ به من اسم أو فعل. ألا ترى أنَّ عوامل الأسماء كلها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها .

وإنَّما تحرزت بقولي: ولم تكن كالجزم مما دخل عليه كقد والسين وسوف والألف واللام، وكذلك إنَّ السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلاَّ أنَّها صارت كالجزم من الفعل، والدليل على ذلك أنَّه لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيءٍ إلاَّ قد فإنه قد يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قوله: قد والله قام زيدٌ. ومما يدلُّ على ذلك أنَّك تقول: لقد قام زيدٌ، لسوف يقوم زيدٌ. فتفصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها، ولام التأكيد لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير (٢) هذه الأشياء، فلولا أنَّ هذه الأشياء تنزلت من الفعل منزلة الجزم (٣) بدليل أنَّك تقول: مررت بالرجل، فتفصل بها (٤) بين حرف الجرِّ والمجرور ولا يجوز الفصل بينهما بشيءٍ، فلولا أنَّها مع الاسم كالشيء الواحد لما جاز ذلك .

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ٤/١٠٨ . (٢) ر: شيء غير .

(٣) الواضح أن في الكلام سقطا فجواب لولا غير موجود ويمكن تقديره على هذا النحو : عملت فيه . وكذلك الألف واللام مع الاسم فهي لا تعمل فيه لأنها كالجزم منه ، بدليل ... الخ .

(٤) ج ، ر : بينها وبين ، وهو تحريف .

فإن قيل : إنَّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ،  
فهي مختصة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال ، وذلك نحو : هَلَا تَضْرِبُ زَيْدًا .  
فالجواب : إنَّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن ياتيها الاسم في اللفظ ويضم  
معها الفعل وتارة لا يضم الفعل بل يكون ظاهراً ، فصارت مثل الحروف التي  
لا تختص باللفظ .

ومن النحويين من ذهب إلى أنَّها أشبهت الأفعال في أنَّها على ثلاثة أحرف  
فصاعداً مثلها (١) ، و أنَّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي (٢) و أنَّ معانيها  
معاني الأفعال في (٣) التأكيد والتشبيه (٤) والترجي والتمني ، و أنَّها تلحقها نون  
الوقاية كما تلحق الفعل نحو : إنني وكأني وليتني ولعلني ولكنني ، و أنَّها  
تتصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالأفعال و أنَّها تطاب اسمين طلب الفعل  
المتعدي لهما (١) . وهذا باطل ، لأنَّ ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد  
عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنما لحقت من أجل ياء المتكلم / و ياء [٨١ظ]  
المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل . وأما كونها على ثلاثة أحرف و أنَّ أواخرها  
مفتوحة و أنَّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجبا لعملها ، ألا ترى « ثم » على  
ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنَّ ومعناها العطف ، فكأنَّك قلت : عطفتُ ،  
وهي مع ذلك لا تعمل ، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإنَّ  
كان يراد بذلك أنَّها تطلب الاسمين على الاختصاص فإنَّ ذلك وحده موجب  
للعمل كما قدمناه .

فإن قيل : فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلائى شيء رُفِعَ أحد الاسمين  
ونُصِبَ الآخر ، وهلا كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك ؟  
فالجواب : إنَّها أشبهت من الأفعال ضَرْبَ ، فكما أنَّ ضَرْبَ ترفع أحد الاسمين  
وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف ، وأيضاً فإنه لا يمكن فيها أكثر من ذلك ،  
وذلك أنَّه لا يخالو من أن ترفعهما أو تنصبهما أو ترفع أحدهما وتنصب الآخر

(٢) انظر الأصول ١٧٢/١ .

(٤) ج ر ، السببية ، وهو تصحيف .

(١) انظر الجبل ٦٥ .

(٣) ر : من .

أو ترفع أحدهما وتخفيض الآخر أو تنصب أحدهما وتخفيض الآخر ، ولا يتصور أكثر من ذلك ، فباطل أن ترفعهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسديين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر .

وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً .

وكذلك أيضاً يبطل أن تنصب أحدهما وتخفيض الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفيض الآخر إذ لا يكون خفض إلا بواسطة حرف . فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر .

فإن قيل : فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصب أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر ، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تدمييه أو ترجمييه أو التشبييه به ، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات (١).

\* \* \*

وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معاً ، ومن ذهب إلى ذلك ابن سلام (٢) في طبقات الشعراء له ، وزعم أنها لغة (٣) واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٧٩ إذا اسود جنح الليل فانتأت ولتكن  
خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً (٤)

(١) وعلل ابن السراج ذلك بأنه للتفريق بين عمل كان واخواتها وهي الفاعل وان واخواتها . وهي حروف . الأصول ١٧٢/١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن سلام البصرى الجسمى ، أديب لغوى إخبارى راوية . قدم بغداد وهو في التسعين وتوفي عام ٥٢٣١ ببغداد وقيل بالبصرة . ترجمه ابن النديم ١٦٥ ، الأنباري ٢١٦ ، السيوطي ٤٧ .

(٣) طبقات الشعراء ٦٥ ، واستدل ابن سلام بالشاهد ٢٨٢ فقط .

(٤) استشهد به ابن هشام للغة من ينصب بان الاسم والخبر . وبعضهم يعمده ضرورة . المعنى ٣٦ ، الشرائر ٢١٥ ، الدرر اللوامع ١١١/١ .

فنصب الحُرَّاس والأُسْدُ بـ«إِنَّ» . وكذلك قول الآخر :

٢٨٠ إِنَّ العَجُوزَ نَحْبَةً جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَمِيْزًا (١)

فنصب «بِإِنَّ» العَجُوزَ نَحْبَةً جَرُوزًا ، وكذلك قول أبي (٢) نَخَيْلَةَ العُمَانِي :

٢٨١ كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَائِمًا مُحَرِّفًا (٣)

وزعم الفراء أَنَّ ذلك كَلَّمَهُ لَاجُوزٌ لِأَنَّ فِي لَيْتٍ ، واستدلَّ على ذلك بقوله :

٢٨٢ يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (٤)

فنصب أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا بِلَيْتٍ . ولا حجة في شَيْءٍ من ذلك عندنا .

أما قوله : إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا ، فيكون الخبر محذوفاً والتقدير : تَجِدُهُمْ

أُسْدًا ، أَوْ تَلْقَاهُمْ أُسْدًا ، وكذلك قوله :

يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِعِينَ

كَأَنَّهُ قَالَ : أَقْبَاتٌ رَوَّاجِعًا ، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فُهِمَ المعنى

على تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى ، ومما حُذِفَ خبره قوله :

(١) لم يذكر قائل هذا الرجز ، وفي الدرر : في مقعدها . الخبة : الخداعة ، الجروز : الكثيرة

الأكمل . والتفيز : مكيال معروف . الهمع ١/١٣٤ ، الدرر اللوامع ١/١١٢ .

(٢) ج ، ر ، ابن ، وهو تحريف .

(٣) لمحمد بن ذؤيب العماني الراجز في صفة فرس ، وهو غير أبي نخيلة الراجز قلم محرف : عدل

باحد طرفيه على الآخر . وروى المبرد ان العماني أنشده بحضرة الرشيد فاصلحه الرشيد

وقال له قل : تخال أذنيه . الكامل ٣/١٤١ ، الشعر والشعراء ٦٠٢ ، ٧٥٥ ، الخصائص

٢/٤٣٠ ، المخصص ١/٨٢ ، المعكم ٣/٢٣٠ ، الخزانة ٤/٢٩٢ ، المغنى ٢١١ .

(٤) للمجاج ، وقدر الكسائي رواجع خبرا لكان المحذوفة لأنها تستعمل بعد لیت كثيرا وأعترضه

ابن هشام بان تقدم ان ولو الشرطيتين شرط لكثرة حذف كان ، الكتاب ١/٢٨٤ ، الاصول

١/١٨٨ ، الفصل ٢٨ ، ابن يعيش ٨/٨٤ ، المغنى ٣١٦ ، الخزانة ٤/٢٩٠ ، الديوان ٨٢ .

٢٨٣ فلو كنت ضبيياً عرفت قرابتي  
 ولكن زنجياً عظيم المشافير (١)  
 / التقدير : لا يعرف قرابتي ، لدلالة ما تقدم عليه . [٨٢]  
 وأما قول أبي نخيلة فإن الأصمعي وأبا عمرو لحناه بحضرة الرشيد ، ولولا  
 أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك .  
 وأما قول الآخر : إن العجوز خبة جروزا  
 فانتصاب «خبة» وجروزا» على الدم ، والخبر تأكل .  
 (٢٨٠)

\* \* \*

وزعم بعض النحويين ان لعل فدتجر الاسم (٢) واستدل على ذلك بقوله :  
 ٢٨٤ فقات ادع أخرى وارفع الصوت دعوة  
 لعل أبي المغوار منك قريب (٣)  
 فجر أبا المغوار بلعل ، وزعم أنهم يكسرون لامها إذا جرّوا بها ، وانشد  
 يعقوب (٤)

- (١) للفرزدق يهجو أيوب بن عيسى الضبي . ورواية سيويه : زنجي ، ورواية الديوان  
 ولكن زنجياً غلاماً مشافره ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجالس ثعلب ١٠٥ ، الاصول ١٨٦/١  
 التوجيه ١٣٦ ، المحاسب ١٨٢/٢ ، الانصاف ١٠٦ . المغني ٣٢٣ ، الخزانة ٣٧٨/٤  
 الديوان ٤٨١ .
- (٢) نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد ، وذكر الرماني أن اختيار أبي زيد في البيت النسب  
 بلعل وان الجر بها لغة قوم من العرب . التوجيه ٥١ ، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة)  
 الخزانة ٣٧٠/٤ .
- (٣) لكعب بن سعد النوى في رثاء أخيه أبي المغوار . ورواية جمهرة الأشعار : ابا المغوار ، ولا شاهد فيه .  
 وقيل : الجر بلعل لغة عقيل . جمهرة الأشعار ١٣٣ ، التوجيه ٥٠ ، اللامات ١٤٨ ، سر الصناعة  
 ١٤٩ (١٢٠ لغة) ابن الشجري ٢٣٧/١ ، المغني ٣١٧ . المغني ٢٤٧/٣ ، الخزانة  
 ٣٧٠/٤ ، شواهد الكشاف ٣٣٠ .
- (٤) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، أديب نحوي لغوي عالم بالقرآن والشعر ،  
 تعلم ببغداد وصحب الكسائي واخذ عن الفراء .  
 استشهد ببغداد عام ٢٤٤ هـ . ابن النديم ١٠٨ ، الخطيب البغدادي ٢٧٣/١٤ ، الانباري  
 ٢٣٨ ، ياقوت ٥٠/٢٠ .

٢٨٥ لعل الله فضلكم علينا

بشيء أن أمكم شريم (١)

فكسر لام لعل وجر اسم الله . وقد يتخرج قوله لعل أبي المغوار على حذف حرف الجر وإبقاء عمله (٢) ، فان ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام ، ومما جاء من ذلك في الكلام : خير عانك الله (٣) ولاه أنت . ومما جاء من ذلك في الشعر قواه :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلابِتهِ ..... (١٢٠)

أي ربّ رسم دار ، فيكون التندير : لعل لابي المغوار منك قريب ، أي جواب قريب فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ويكون اسم لعل ضمير الأمر والشأن محذوفاً في الشعر كأنه قال : لعله ، أي لعل الأمر ، ونظير ذلك قوله :

٢٨٦ ان من لام في بني بنت حسان أُمّه وأعصه في الخطوب (٤)

أي أنه من لام في بني بنت حسان ، وإنما تكلف ذلك لان لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن وأما :

لعل الله ..... البيت (٢٨٥)

فإن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى (٥)

(١) لم اجد من نسب هذا البيت ولم يذكر ما بعده ولا ما قبله . ورواه البندادي لعاء الله ، على انها لغة في لعل . الشريم والشروم : المرأة المنفضة وهي التي اتحد مسلكها . الاقتصاب ٤٦٠ ، العيني ٢٤٧/٣ ، الخزانة ٣٦٨/٤ .

(٢) هذا تخريج الفارسي كما في المغنى ٣١٧ . (٤) انظر ص ١١٦ تعليق ٣ .

(٣) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب . ورواية الديوان : من يلمني على بني ابنه . ولا شأها فيها . الكتاب ٤٣٩/١ ، ابن الشجرى ٢٩٥/١ ، المغنى ٦٧٠ ، الخزانة ٤٦٣/٢ ، الضرائر ٧٥ ، الديوان ٦٨ .

(٥) كذا في ج ، ر .



إفيتها مع الظاهر من أنها جارة ولا تتعلق بشيء ، بل هي في ذلك بمنزلة لولا  
ذا جرت المضمر في مذهب سيهويه بمنزلة حروف الجر الزوائد .

\* \* \*

وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها إلا  
اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وإيمنُ الله في القسم .  
وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماءً لهذه الحروف  
يخرجها عما استقر لها من الصدرية .

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها إلا اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة  
غير محتملة للصدق والكذب . فلا يجوز أن تقول : ان زبداً لإضرِبهُ ،  
وان عمراً لا تضرِبهُ ، فأن جاء ما ظاهرة وقوع الجملة غير المحتملة للصدق  
والكذب خبراً تُؤوّل ، نحو قوله :

٢٨٧ إن الذين قتلتم أمس سيدهم

لا تحسبوا ليّلتهم عن ليّلكم ناماً (١)

فأوقع لا تحسبوا موقوع خبر إن وهي نهي ، وقول الآخر :

٢٨٨ فلو أصابت لقات وهي صادقة

إن الرياضة لاتنصّبك للشيب (٢)

فأوقع لاتنصّبك وهي نهي موقوع خبر إن ، فينبغي أن يحمل ذلك على  
إضمار القول ، كأنه قال : أقول لكم : لا تحسبوا ليّلتهم عن ليّلكم نام ،  
وأقول لك : لا تنصّبك للشيب ، وقد تقدم أن القول كثيراً ما يضمّر .

وانما لم تقع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف  
لمناقضة معنائها المعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب

(١) لأبي مكتم من بني سعد بن مالك ( جاهلي ) يخاطب بها بني سعد بن ثعلبة . شرح المفصلية

٢٦ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، المغنى ٦٤٨ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/١ .

(٢) للجسيح الأسدي ( منقذ بن الطماح ) من قصيدة مفضلية يذكر فيها نشوز امراته لقلّة ماله .

والرياضة : تهذيب الأخلاق ، الشيب جمع أشيب . المفصلية ٣٢ ، شرح المفصلية

٢٦ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، شرح السبع . ٢٦ ، الخزانة ٢٩٦/٤ .

مقتضاها الطلب ، فإذا قلت : اضرب / فكأنك تطلب من المخاطب الضرب [٨٢ظ] وكذلك ليت زيداً قائمٌ ولعل زيداً قائمٌ تمسنيك للقيام ورجاؤك له طلب ، فالطلب في هذه الاشياء ثابتٌ ، والتمني والترجي انما يكون لما لم يثبت . وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجييه وتمنيه ، لأن الحاصل لا يطلب ، فلذلك لم يجوز أن تقع هذه الجملة خبراً لليت ولعل .

ولم تقع أيضاً خبراً لأن وأن ولكن ، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولا يؤكد إلا ما يَحْتَمِلُ أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب ، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه ، والطالب في هذه الجملة ثابت عند المخاطب . ولم تقع خبراً لكأن لانها للتشبيه ، فإذا قلت : كأن زيداً أضربهُ ، يكون مشبهها بزيد بطلب الضرب ولا يتصور ذلك .

\* \* \*

وانفردت إن . من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو : إن زيداً لقائمٌ . أو فعلاً مضارعاً نحو : إن زيداً ليقوم . أو جملة اسمية وذلك قليل نحو : ان زيداً لوجهه حسنٌ . أو فعلاً غير متصرف نحو : ان زيداً لنعم الرجل . أو ظرفاً أو مجروراً نحو : إن زيداً لفي الدار وان زيداً لخلفك . وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع (خبراً) (١) لعله تذكر بعد ان شاء الله تعالى . وذلك نحو : ان زيداً قام ولا يجوز لقام (٢) . وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر نحو : ان زيداً لفي الدار قائمٌ . وعلى الاسم اذا وقع موقع الخبر نحو : ان في الدار لزيداً .

وأما دخولها على الخبر ومعموله معا فشرطه تقدمه على الخبر ، فمذهب أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج (٣) منعه ، وذلك نحو : ان زيداً لفي الدار لقائمٌ . وسندكر دليل كل واحد منهما بعد ان شاء الله تعالى

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال ابن هشام : والذي نحفظه أن الاخفش وهشاماً أجازاها على اضمار قد . التوضيح ٩٢/١ .

(٣) ج ، ر : الزجاجي ، وهو تحريف .

وأما أهل الكوفة فإنهم جوزوا دخول اللام في خبر لكن حيث يجوز في خبر إن ، واستدلوا على ذلك بقوله :

..... ٢٨٩

ولكنني من حُبِّها لعميد<sup>(١)</sup>  
فأدخل اللام في خبر لكن ، وهذا لادليل فيه لأنه لم يسمع إلا في هذا . فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر أن المفتوحة في قراءة من قرأ : إلا أنهم ليأكلون الطعام<sup>(٢)</sup> . وفي خبر المبتدأ في الضرورة نحو قوله :

٢٩٠ أم الحليس لعجوز شهير به

ترضى من اللحم بعظم الرقبه<sup>(٣)</sup>  
فأدخل اللام في عجوز وهو خبر المبتدأ .

ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر إن وذلك بأن يكون الأصل : ولكن إنني من حبها لعميد ، فنقل حركة همزة إنني إلى نون لكن على حد نقلها في : قد أفلح ، فصار ولكنني ، ثم أدمغ نون لكن في النون الساكنة من إنني إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما قالوا في جعل لك : جعلتك ، وكتوله تعالى : لكننا هو الله ربني<sup>(٤)</sup> . أصله لكن أنا ، ثم نقلت حركة همزة أنا إلى نون لكن فصار لكننا ثم أدمغ ، فلما أراد إدغام النون من لكن في الساكنة

(١) صدره يلومونني في حب ليل عواذلي

ولم يعرف قائله ، ورواية الفراء ، لكميد ، وهو من الكمد بمعنى الحزن ، قال للفراء : أصلها (أي لكن) إن زيدت على ان لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً . وقوله يلومونني جاء على لغة الكلوني البراغيث معاني القرآن ١/٤٦٥ ، اللامات ١٧٧ ، المفصل ٢٩٤ ، الانصاف : ٢٥٣ ، المغنى ٢٥٧ ، العيني ٢/٢٤٧ .

(٢) الفرقان ٢٠ وهذه قراءة سعيد بن جبير . الأصول ١/٢١١ ، القرطبي ١٣/١٣ .

(٣) نسب هذا الرجز كما نقل العيني والبغدادى لعنترة بن عروس من موالى ثقيف ونسب للعجاج أيضاً ، الشهريه : الفانية . ومن بمعنى البدل ، وعند المازني أن اللام زائدة وليست ضرورة مجاز القرآن ١/٢٢٣ ، الاشتقاق ٥٤٤ ، الأصول ١/٢١١ ، ابن يعيش ٣/١٢٠ ، الصحاح واللسان : شهرب ، المغنى ٢٥٤ ، العيني ١/٥٣٥ ، الخزانة ٤/٣٢٨ .

(٤) الكهف : ٣٨ .

بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لأنه لا يدغم إلا الساكن في المتحرك ، فلما سكن  
التقى الساكنان النون من لكن / والنون الساكنة من إنى ، فحركت الثانية للقاء [٨٣ و]  
الساكنين وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم فصار لكنني .

وانتما لم تدخل اللام إلا في خبر إن من بين سائر أخواتها لأنها تدخل على  
المبتدأ والخبر ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، ألا ترى أن ليت  
تدخل في الخبر التمني ، ولعل تدخل فيه الترجي ، وكأن تدخل فيه التشبيه ،  
ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد تقدم كلام وقد كانت قبل دخولها  
ليست كذلك ، ألا ترى أنك لا تقول : لكن زيدا قائم ، ابتداء ، وأيضاً  
فإن الجملة قبل دخول لكن قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو : والله  
لزيد قائم ، ولا يتصور ذلك مع لكن .

وأما أن فتصير مع ما بعدها في تقدير مفرد نحو : يعجبني أن زيدا قائم ،  
ألا ترى أنها تتقدر بالمصدر كأنك قلت : يعجبني قيام زيد . وأما إن فلا  
تغير معنى الكلام ولا حكمه ، ألا ترى أن : إن زيدا قائم ، وزيد قائم ،  
بمعنى واحد ، وأن كل واحد منهما يقع جواباً للقسم ، تقول (١) : والله  
لزيد قائم ، والله إن زيدا قائم ، فلما لم تغير إن الحكم ولا المعنى أتوا معها  
باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك .

وكان حقه أن تدخل على اسم إن لأنه هو المبتدأ في الأصل ، فلم يمكن ذلك  
كراهية (٢) الجمع بين حرفين مؤكدين ، فأخروها إلى الخبر فقالوا : إن زيدا  
لقائم ، لأن قائماً هو زيد في المعنى . وقالوا أيضاً : إن زيدا ليقوم ، لأن  
يقوم وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائماً فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها  
على قائم .

وقالوا أيضاً : إن زيدا لوجهه حسن ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في  
المعنى ، لأنها تلي الاسم في اللفظ ، فأشبهت بذلك : إن زيدا لقائم .

(٢) ر : لكرهية .

(١) ر : فتقول .

وقالوا أيضاً : إنَّ زِيداً لَتَنِعَمَ الرَّجُلُ ، لأنَّ نَعْمَ لا تتصرف ، فأشبهت الاسم فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً .

وقالوا أيضاً : إنَّ زِيداً لَفِي الدَّارِ ، وإنَّ زِيداً لَخَلْفَكَ ، لأنَّهما نائبان مناب مستقر ، ومستقر هو المبتدأ في المعنى فعموماً لذلك معاملة ما نابا منابه .

فأما : إنَّ زِيداً قَامَ ، وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ما هو المبتدأ في المعنى .

وقالوا أيضاً : إنَّ في الدَّارِ لَزِيداً قَائِمٌ ، لأنَّ هذه اللام كان حقتها أن تدخل على الاسم وإنما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين ، فلما فصل الخبر هنا بين إنَّ واسمها جاز دخول اللام على الاسم .

وقالوا أيضاً : إنَّ زِيداً لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، لأنَّ في الدَّارِ من كمال الخبر فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه .

وأما : إنَّ زِيداً لَفِي الدَّارِ لَقَائِمٌ ، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيداً ، ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح ، لأنَّ الحرف إذا أكد فانما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى : وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا (١) . ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر / نحو قوله :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمِيَابِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ (١٦٦)  
فإذا أعيدت اللام توكيداً في مثل : إنَّ زِيداً لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، فينبغي أن يقال :  
إنَّ زِيداً لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، فأما قوله تعالى : وَإِنَّ كَلِمَةً لَمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبَّكَ أَعْمَالَهُمْ (٢) . فاللام الأولى لام إنَّ واللام الثانية جواب لِقَسَمٍ محذوف كأنه قال في التقدير : لَمَّا وَاللَّهِ لَيُؤْفِقِينَ رَبَّكَ أَعْمَالَهُمْ .  
وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إنَّ إذا أبدل من همزتها الهاء ، فيقول لَهِنَّكَ قَائِمٌ ، وكأنَّ الذي سهل ذلك زوال لفظ إنَّ ، فكأنها ليست في الكلام (٣) .  
قال الشاعر :

(١) هود : ١٠٨ .

(٢) هود : ١١١ .

(٣) قال بهذا ابن جنبي في الخصائص ٣١٥/١ وانظر الكتاب ٤٧٤/١ .

٢٩١ ألا ياسنابرقِ على قاتلِ الحميِّ لهنيك من برقِ علي كريمة (١)  
ومنه من ذهب إلى أن هذه ليست لام إن وإنما هي جواب لقسم  
محذوف وكأنه قال : والله لهنيك (٢) ، واستدل صاحب هذا المذهب بأنك  
قد تأتي بلام «إن» فتدخلها على الخبر نحو قوله :

٢٩٢ لهنيك من عبيبة لوسيمة على هنوات كاذبٍ من يتولها (٣)  
فلو كانت اللام في لهنيك لام إن لم يوث باللام بعد ذلك في الخبر ، وكذلك  
قول الآخر :

٢٩٣ ..... لهينا لمتضي علينا التهاجر (٤)

وهذه الحروف إذا لحقتها ما كان (٥) للنحويين فيها ثلاثة مذاهب . فمنهم من  
ذهب إلى أنه يجوز في جميعها الأعمال والالغاء فتقول : إنما زيد قائم  
برفع زيد ونصبه ، وكذلك سائر أخواتها ، وهو مذهب الزجاجي (٦) .  
ومنهم من ذهب إلى أن ليت ولعل وكأن يجوز فيها الالغاء والأعمال نحو : ليتما  
زيداً قائمٌ ولعلتما زيداً قائمٌ وكأنما زيداً قائمٌ ، برفع زيد ونصبه في جميع ذلك  
ولا يجوز فيما عداها إلا الالغاء ، وهو مذهب أبي بكر وأبي اسحاق (٧) .  
ومنهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الالغاء والأعمال فتقول : ليتما

(١) من أبيات لرجل من بني نضير يشوق فيها إلى اهله وكان في الأسر . النوادر ٢٨ ، الخصائص  
٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، امالي الثاني ٢٠٠/١ . المغني ٢٥٤ ، الخزانة ٣٣٩/٤ .

(٢) نقل صاحب الصحاح عن أبي عبيد أن الكسائي قال بهذا ، الصحاح : هن .

(٣) انشده الكسائي ولم ينسبه . يصفها بالجمال على الرغم مما ينسب اليها كذباً من المعائب .

مدني القرآن ٤٦٦/١ ، الصحاح : هن ، الانصاف ١١٦ ، الخزانة ٣٣٦/٤ .

(٤) صدره : أبانته حبي ، نعم وتماضر .

قال البغدادي ولم أقف على قائله ، حبي على وزن دنيا علم امرأة .

وفي اللسان (اله) سعدى . وانظر الخزانة ٣٣٢/٤ .

(٥) ر : فان . (٦) للجمل ٢٩٥ ، الطمع ١٤٣/١ .

(٧) هج الهوامع ١٤٤/١ .

زيداً قائماً" وليتما زيد قائماً" ، وما عداها لا يجوز فيها إلا الألغاء ، وهو مذهب الأنخفش . وذلك أنه لم يُسمع الألغاء والأعمال إلا في ليت وحدها . وقد روى بيت النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد (١٥٣)  
 برفع الحمام ونصبه . وما عدا ذلك لم يُسمع فيه لإعمال .  
 فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقياس على ليت سائر أخواتها . وأما أبو بكر بن السراج وأبو اسحق ومن أخذ بمذهبهما فقياسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعل وكأن ، وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني . وأما الأنخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في ليت باتفاق من النحويين إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء ، فإنه قال : ومن العرب من يقول : إنتما زيدا قائماً ، ولعلتما بكراً قائماً ، فيلغي ما وينصب (١) . وكذلك سائر أخواتها .

والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبة إلى العرب ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول : العرب ترفع / كل فاعل ، وإن كنت انما [٨٤ و] سَمعتَ الرفع في بعض الفاعلين ، لما اقتضى القياس عندك ذلك .  
 وأما القياس فإن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقها ما فارقها الاختصاص ، فينبغي ألا تعمل إلا في ليت فإنها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى : انما يخشى الله من عباده العلماء (٢) . فأولاها الفعل . وكذلك قوله : أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً (٣) . وقوله تعالى : كأننا يساقون إلى الموت (٤) . وكذلك لكتما ، ولعلتما قال :  
 ٢٩٤ ولكنما أسعى لمجد مؤثّل ..... البيت (٥)  
 فأولى لكتما الفعل . وقال الآخر :

(١) في الجمل : وينصب بان ٢٩٥ . (٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) المؤمنون : ١١٥ . (٤) الأنفال : ٦ .

(٥) عجزه : وقد يدرك المجد المؤثّل امثالي .

وهو لامرئ القيس . المجد المؤثّل : الثابت الموطن . الخزانة ١/١٥٨ ، الديوان ٣٩ .

٢٩٥ أَعَدُّ نَظْرًا يَاعْبُدُ قَيْسٌ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقَيْدَا (١)  
فَأُولَى لَعَلَّمَا الْفِعْلَ .

وأما ليتما فلم توليها العرب الفعل قط ، لا يُحفظ من كلامهم : ليتما يقومُ زيدٌ . فقد بان اذن سداد هذا المذهب .

\* \* \*

وهذه الحروف إذا كان اسمها ياء المتكلم فأنتها تلحقتها نون الوقاية كما تلحق الفعل فتقول : اني ولكنتي (٢) . وكذلك سائر أخواتها . وهي في ذلك تنقسم قسمين . قسم تلزمه نون الوقاية وقسم لا تلزمه . والذي تلزمه نون الوقاية ليت ، تقول : ليتني ، ولا يجوز ليتي إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٩٦ كَسُنِيَةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي (٣)  
والذي لا يلزم (٤) نون الوقاية مابقي .

وإنما حذفت النون من إنتي وكأني وأنّي ولكنتي كراهية اجتماع الأمثال . وحذفت في لعل كراهية اجتماع المثليين مع النون المقاربة للام ، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال . ولم تحذف من ليتني لأنه لم يجتمع لك أمثال ولا مقاربات .  
وأما الفراء فزعم أن ليت قوى شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنها على وزن علم المخفف من علم ، نحو قوله :

(١) للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ويندد بعبد قيس وهو من عدى بن جندب بن العنبر ، ورواية الديوان : فرما اضاعت ، ولا شاهد فيها . وفي البيت اشارة إلى ان أهل جرير اصحاب حمير وبهائم فهم رعيان ليس لهم ما يفخرون به . النقائص ٤٩١ ، ابن الشجري ٢٤١/٢ ، المفصل ٢٩٢ ، المغنى ٣١٨ ، الديوان ٢١٢ .

(٢) ر : وكانني .

(٣) لزيد الخيل الطائي . وروى في المقتضب وفي نسخة بحاشية ج : جل مالي . وجابر رجل من غطفان تمنى أن يلقي زيدا فاختلفا طعتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئاً وانكسر ظهره ، وابن مالك يرى حذف النون نادراً وليس ضرورة . النوادر ٦٨ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، المقتضب ٢٥٠/١ ، الخزائن ٤٤٦/٢ ، الضرائر ٧٠ .

(٤) ر : تلزمه



لو شهدَ عاداً في زمان عاد (٢٤٢)  
يريد شهدَ. ولزمتها نون الوقاية كما تلازم الفعل . وأما لكنَّ و كأن ولعل فليس  
شيءٌ منها على وزن الفعل ، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لما تأكده في ليت ، فلذلك  
حذفت .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأنه لو كان الأمر كذلك لازمت نون الوقاية  
لأنها كردٌ . فإن لم تلازم العرب نون الوقاية «أن» دليل على أن الذي حذفت  
له نون الوقاية هو ما ذكرناه .

وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعفتها سوى لعل فإنها لم يُسمع فيها التخفيف  
وما عدا ذلك من مضاعفتها فقد سُمع فيه التخفيف .

فأما لكنَّ إذا خففت لم يجوز فيها إلا الألفاء ، وذلك : ما قام زيدٌ لكنَّ عمروٌ  
قائمٌ . وإنما لم تعمل إذا خُففت لأنها يزول عنها الاختصاص الذي عملت به  
فيجوز أن تليها (١) الأفعال . ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ما قام زيدٌ لكنَّ قام  
عمروٌ .

وأما أن و كأنَّ فإنَّهما إذا خففا لا يجوز فيها إلا الاعمال ، إلا أن أسمهما  
لا يكون إلا ظاهراً أو مضمرأ محذوفاً فتقول : يعجبني أن زيداً قائمٌ ،  
وكان زيداً قائمٌ / فإن قلت كأن زيدٌ قائمٌ او يعجبني أن زيدٌ [٤٨ظ]  
قائمٌ ، فإن اسم أن و كأنَّ محذوف تقديره : يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ  
قائمٌ .

وأنما التزام حذفه إذا كان مضمرأ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها ، فلو ظهر  
الاسم المضمر لوجب رد أن و كأنَّ إلى أصولهما من التشديد .

فإن قيل : فما الدليل على أنك إذا قلت : يعجبني أن زيدٌ قائمٌ ، أن اسم  
أن مضمر ، وهلاً كانت ملغاة ؟

فالجواب : إن الذي يدل على أنها معملة أن الموجب لعمليها وهو الاختصاص ،

(١) ج ، تلى ، وهو ر : تحريف .

موجود ألا ترى أنه لا يليها فعلٌ وإن وليها فالاسم مضمّر نحو : تحققتُ أن سيقوم زيدٌ ، التقدير : أنه سيقوم زيد ، أي أن الأمر سيقومُ زيدٌ ، إذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد في الإيجاب وبلا في النفي ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف نحو : عسى وليس فإنتهما لا يفصلان إذ ذاك ، لشبهتهما بالأسماء فكأنهما لم يليها إلا الاسم ، نحو قوله تعالى : وأن ليسَ للإنسانِ إلاّ ما سعى (١) ونحو قوله : وأن عسى أن يكونَ قد اقتربَ أجلُهُم (٢) . ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر ، نحو قوله :

٢٩٧ أن تقرأنِ على أسماءَ ويحكما

منّي السلامَ وأنّ لا تُشعِرا أحداً (٣)

الدليل على أن اسم كأن مضمّر أنّه لا يجوز إلغاؤها لأنها باقية على اختصاصها الموجب لعملها فلا بدّ من اسمها مضمراً أو مظهراً نحو قوله :

٢٩٨ ويوماً تُوفينا بوجهٍ مُقسّم

كأنّ ظيبةٌ تسطو إلى وارقِ السكّم (٤)

فإنّه يروي برفع الظبية على أن يكون الاسم محذوفاً كأنه قال ، كأنها ظيبةٌ ، وبنصبها على أن تكون اسم كأنّ ، وبخفضها على زيادة أنّ .

وأما إنّ فإنّها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها فإذا أعملت فإنّها بمنزلة المشددة في كلّ شيء ، إلا أن اسمها لا يكون مضمراً إلا في ضرورة فتقول :

(١) النجم : ٣٩ . (٢) الأعراف : ١٨٥ .

(٣) انشده ثعلب ولم ينسبه . وروايته عنده : لا تخبرا ، ورواه ابن جني : لا تعلما ، قال ثعلب هذه لغة تشبه (ان) بما ، واليه ذهب الزمخشري والانبأري ، ومذهب الفارسي وابن جني أنها مخففة من الثقيلة . مجالس ثعلب ٣٩٠ المنصف ١ / ٢٧٨ ، الفصل ٣١٥ ، الانصاف ٢٩٧ ، المغنى ٢٨ ، ٧٧٩ ، الخزانة ٥٥٩/٣ .

(٤) لعلباء بن ارقم اليشكري في امرأته . مقسم : من القسّات وهي اعالي الوجه ويريد : جميل تعطو : تميل او تتناول . ونصب يوماً بالفعل (توافينا) . الكتاب ١ / ٢٨١ ، ٤٨١ ، الكامل ٨٢/١ . الاصول ١ / ١٨٦ ، التوجيه ٢٥١ ، الفصل ٣٠٢ ، الخزانة ٣٦٤/٤ .

إن زيدا لَقائمٌ ، ولا تقول : إنك لَقائمٌ ، تريد : إنك لَقائمٌ ، لأن المضمرة كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أصولها ، ومن إعمالها قوله تعالى : وإن كُلاًّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم (١) . وإذا ألغيت لزمها اللام فرقاً بينها وبين النافية ، فتقول : إن زيدا لَقائمٌ ، لأنك لو قلت : إن زيدا قائمٌ ، لاحتمل أن تريد : ما زيدا قائمٌ

ولا تدخل الملقاة إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر نحو : إن زيدا لَقائمٌ ، وإن كان زيدا لَقائمًا ، وإن نظنك لَقائمًا ، قال الله تعالى : وإن نظنك لمن الكاذبين . وقال الله تعالى : وإن كانت لكبيرةً إلا على الذين هدى الله (٣) .

ولأجل أنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بد من دخولها على الجملة الاسمية أو على ناسخها .

وزعم الكوفيون أنه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ ، وحكوا : إن قنعت كاتبك لسوطاً (٤) . يريد : إنك قنعت كاتبك سوطاً . واستدلوا [٨٥] و] على ذلك :

٢٩٩ شئت يمينك إن قتلت لمُسليماً  
حلت عليك عقوبة المتعمد (٥)

فأدخلت اللام على مفعول قتل وقنعت وليس من نواسخ الابتداء .

(١) هود : ١١١ ، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع وابن كثير ورواية أبي بكر عن عاصم معاني القرآن ٢٨/٢ ، الطبرسي ٢٢٢/١٢ ، الاتحاف ١٥٧ .

(٢) الشعراء : ١٨٦ . (٣) البقرة ١٤٣ .

(٤) ووافقهم الأخفش وقاسوا عليه : ان قام لانا وان قعد لزيد . التوضيح ٩٩/١ .

(٥) لماتكة بنت زيد المدوية تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذي اغتال زوجها الزبير بن العوام . المفصل ٢٩٨ ، اللامات ١٢١ ، الانصاف ٣٣٦ ، المغنى ٢١ ، التصريح ٢٣١/١ ، الخزانة ٣٤٨/٤ .

وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه . على أنه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة ويكون اسم إن مضمراً لأن مجيء اسم إن مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر . ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر ، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه ، إلا أن تكون زائدة .

\* \* \*

وأعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنها ليست بأفعال ولا من لفظها ، وإنما عملت بحق الشبه ، فلا يجوز أن تقول : زيداً إن قائم ، ولا قائم إن زيداً ، تريد : إن زيداً قائم ، وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول : إن قائم زيداً ، لما ذكرناه من ضعفها ، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فإنه يجوز تقديمه على الاسم وذلك نحو : إن زيداً في الدار ، يجوز لك أن تقدم في الدار فتقول : إن في الدار زيداً ، وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لأن العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها . والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر معمولات أن كل كلام لا بد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدر ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فلا بد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره . والمجرورات تشبه الظروف ، ألا ترى أن كل ظرف فهو في التقدير مجرور بنفي ، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله فتقول : يوم الجمعة صمت فيه . فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع .

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات — إذا كانا معمولي الخبر — على الاسم فلا تقول : إن (١) في الدار زيداً قائم ، تريد : إن زيداً قائم في الدار . وإذا جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمرة من

(١) سقطت (ان) من ج ، ر .

معنى الكلام ، ويكون من قبيل مافصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض ،  
وذلك جائز ، نحو قوله :

٣٠٠ فلا تلحنني فيها فإنَّ بحبِّها

أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ (١)  
في رواية من رفع مصاب ، فإنَّ ظاهره أنَّ تَجْعَلُ بِحَبِّهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَصَابٍ  
وكانه قال : فإنَّ أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ بِحَبِّهَا .

لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تَجْعَلُ بِحَبِّهَا مُتَعَلِّقًا بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ لَا  
بِمَصَابٍ ، كأنه قال : أعني بحبِّها ، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إنَّ  
واسمها ، فيكون ذلك نحو قول الآخر :

٣٠١ كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ

أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مَثُولٌ (٢)

ففصل بين كأنَّ واسمها بجملة الاعتراض التي هي : وقد أتى حولَ كميلٍ ،  
وانما لم يجر عندي أن يتعلّق بالخبر لأنه قد تقرّر في كلامهم أنَّ تقديم المعمول  
يؤذن بتقديم العامل . فلو كان بحبِّها متعلِّقًا / بمصاب لأدى ذلك إلى [٨٥ظ]  
تقديم مصاب على اسم إنَّ ، وذلك لا يجوز .

ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين ،  
وأعني بذلك أن يكون بالانخبار (٣) بهما فائدة فتقول : إنَّ زِيدًا فِي الدَّارِ قَائِمًا ،  
على أن يكون في الدار الخبر وقائم (حال لا) (٤) على أن يكون قائم الخبر  
وفي الدار معمول للخبر .

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . والفارسي قرر ان الظرف متعلق بالخبر كانه قال : ان أَخَاكَ  
مَصَابُ الْقَلْبِ بِحَبِّهَا ، لا بمحذوف كما قرر ابن عصفور هنا . الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول  
١٥٠/١ ، المغنى ٧٧٣ ، العيني ٣٩/٢ ، الطبع ١٣٥/١ ، الخزائن ٥٧٢/٣ .  
(٢) لأبي الفول الطهوي . في وصف دار مهجورة . قال ابن هشام : وقد يمكن ان تكون هذه الجملة  
(وقد أتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان . النوادر ١٥١ ، شرح مشكلات  
الحماسة ١٤٢ ، المغنى ٤٣٨ .

(٣) ر : في الاخبار . (٤) زيادة يقتضيها السياق .

وتقول : إنَّ زِيداً بكَ واثقٌ ، ولا يجوز واثقاً ، لأنَّ بكَ ناقص ليس في الاخبار به فائدة : ألا ترى أنَّك لا تقول : إنَّ زِيداً بكَ ، ويتم الكلام ، فلذلك لم يجر جعله خبراً .

وزعم الفراء (١) ومن أخذ بمذهبه أنَّه يجوز أن تقول : إنَّ زِيداً بكَ واثقاً ، على أن يكون «بك» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وان كان في المعنى خبراً ، فيكون الاعراب غير وافق للمعنى فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر ، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال فكأنه فضلة .

وهذا الذي ذهب اليه باطل ، لأنَّ هذا من قبيل قلب الأعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لافي فصيح الكلام . واستدل على ذلك بقوله :  
فلاتلحني فيها ..... البيت ( ٣٠٠ )

فأنه رواه بنصب مصاب فيكون بحبها خبراً لأنَّ في اللفظ وإن كان ناقصاً ، ألا ترى أنَّك لو قلت : إنَّ بحبها أخاك ، لم يتم الكلام .

والجواب : إنَّ هذا - لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الاعراب - ضرورة ولايقاس عليه الكلام . لكنه قد يتخرج ذلك عندنا عى أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى ، فكأنه قال : فأنَّ أخاك مكلف (٢) بحبها ، ولكنه حذف مكلف (٢) من غير أن يُنيب منابه المجرور ، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف ويكون الدال على كليف قوله بعد : مصاب القلب ، وما تقدم في القصيدة مما يدل على أنه كليف بها إذ فهم الخبر إذا فهم المعنى جائز .

\* \* \*

(١) الاصول ١٥٠/١ .

(٢) كذا والوجه : كلف .

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل  
عليها نحو قوله :

فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي ولكن زنجيّاً عظيماً المشافير (٢٨٣)  
يريد : ولكنتك زنجيّاً ، فحذف الاسم . ومن ذلك قوله :

٣٠٢ فليت دفعتم المهّم عنّي ساعةً فبتنا على ما حيّلت ناعمي بال (١)  
يريد : فليتك دفعتم المهّم . إلا أن يكون الاسم ضمير أمر أو شأن فإنه لا يجوز  
حذفه إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

٣٠٣ إن من يدخل الكنيسة يوماً  
يلقّ فيها جاذراً وظيفاء (٢)  
يريد : إنّه من يدخل الكنيسة . وكذلك قوله :

إن من لام في بني حسان أئمه وأعصيه في الخطوب (٢٨٦)  
يريد : إنّه من لام في بني بنت حسان .

وإنما لم يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمر أو شأن إلا في ضرورة  
لأنّ الجملة الواقعة خبراً للضمير الأمر والشأن هي مفسّرة له فقبح حذفه وإبقاء  
الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة .

وكذلك يجوز حذف الخبر إذا / فهم المعنى ، وعلى ذلك قوله : [٨٦ و]  
فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي ولكن زنجيّاً عظيماً المشافير (٢٨٣)

(١) لعدي بن زيد ، ورواية ابن الشجري : خيلت ، من الخيال أو التخيل وهو كذلك في ر :  
ومعنى ما حيلت : على كل حال .

والفارسي وابن الشجري وابن هشام يقدران اسم ليت ضمير الشأن أو الحديث وحذف .  
للضرورة . وكذلك قدره ابن عصفور في (الضرائر) كما نقل البغدادي وجعله من قبيل ما يقبح  
في الكلام والشعر . النوادر ٢٥ ، إيضاح الفارسي ١٠٦ ، ابن الشجري ١/١٨٣ ، ٢٩٥ ،  
المغنى ٣٢١ ، الخزانة ٤/٣٨١ ، الضرائر ٧٦ ، الديوان ١٦٢ .

(٢) نسب للاختلال وألحق بديوانه . الجاذر كناية عن الصبيان من اولاد النصارى ، وكنى  
بالظباء عن نسايتهم . وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة . الجمل ٢٢١  
الخزانة ١/٢١٩ ، ٢/٣٦٣ ، الضرائر ٧٤ ، الديوان ٣٧٦ .

الفأرة وإنَّ الفأرةَ خِلافُ الزبَابَةِ . والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صَمَاءُ (١)  
قال الشاعر :

٣٠٦ وهم زبابٌ حائرٌ لا تسمع الآذانُ رَعُوداً (٢)  
وأنتما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل .

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف  
كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن . وإنما ينبغي أن يُحسن الحذف حيث  
يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم .

وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في إنَّ نحو قول ابن الزبير : إنَّ  
وصاحبها ، في جواب من قال له : لعنَ الله ناقةً حمَلتني إليك (٣) .  
وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنَّها بمعنى نعم  
كأنه قال : نعم وراكبها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر  
محذوفان لفهم المعنى . وهذا أولى عندي ، لأنه قد تقرر أنها تنصب  
الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم (٤) . فأن قيل :  
فحذف الجملة حتى لا يبقى منها إلا حرفٌ واحدٌ وهو « إنَّ » إخلال  
بها . فالجواب : إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله :

(١) نقله ابن السراج عن الفراء . الاصول ١٩٧/١ .

(٢) للحارث بن حلزة الشكري . والزبابة فأرة صماء تضرب العرب بها المثل فتقول : أسرق من  
زبابة ، ويشبه بها الجاهل . والتقدير : لا تسمع الآذان منها أو منهم ، وحذف المجرور  
اختصاراً . أدب الكاتب ٧٢ ، أبيات المعاني ٦٥٦ ، الحيوان ٨١/٥ ، جبهة اللغة ١٨٥/٣ ،  
الاقتضاب ٣٥٥ ، الصحاح واللسان : زيب .

(٣) قاله له الشاعر عبدالله بن الزبير الأسدي ، وقيل عبدالله بن فضالة الأسدي وكان قد وفد  
إليه فلم يجد عنده ما كان يأمله . انظر الخبر في الأغاني ٧١/١٢ والخزانة ١٠٠/٢ .

(٤) هذا المعنى قرره ابن هشام ل ، إن ، ، في المغنى ٣٦ واستشهد له وانظر مجاز القرآن ٢٢/٢ .



٣٠٧ قالت بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كانَ عَيِّباً مُعَدَمًا قالت وإن (١)  
 ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى . فإنَّ التقدير : وإن  
 كان عيباً معدماً ولكن تمنيته ، ولم يبق في الجملة الا حرف الشرط . ومثل ذلك :  
 أفيدَ الترحُّلُ غيرَ أنْ رَكابنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكانَ قَدِ (١٤)  
 يريد وكان قد زالت ، فحذف لفهم المعنى .

ومن كلامهم : قاربتُ المدينةَ ولَمَّا ، أي ولَمَّا أدخلها . وأما قوله تعالى :  
 إنَّ هذانِ لساحرانِ (٢) . فلا ينبغي أن تجعل فيه إنَّ بمعنى نعم ويكون هذانِ  
 مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر ، لأنه كما تقدّم لم تثبت إنَّ بمعنى  
 نَعَم ، وأيضاً فإنَّ اللام لاتزاد في الخبر إلا في ضرورة شعر نحو قوله :  
 أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى من اللحم بعظم الرقبة (٢٩٠)  
 أو في نادر كلام كقراءة من قرأ: إلاَّ أنَّهُم / لِيَأْكُلُونَ الطَّعامَ (٣) بفتح همزة [٨٦ظ]  
 إنَّ فاذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى .

وكذلك لا ينبغي أن تجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون  
 التقدير إذ ذلك: إنَّ هذانِ لهما ساحران ، فتكون الجملة من قوله لهما في موضع  
 خبر المبتدأ الذي هو هذان ، وإنَّ بمعنى نَعَم ، لأنَّ في هذا الوجه أيضاً إثبات  
 إنَّ بمعنى نَعَم ، وذلك لم يستقر . وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد ، وذلك  
 غير جائز ، لأن التأكيد من موضع الاطالة والاسهاب ، فيناقضه الحذف والاختصار .

(١) نسب لرؤية قاله على لسان اعرابية . وروى في التصريح : فقيرا ، وروى فيه ايضاً :  
 وانن بزيادة نون في الموضعين سموها تنوين الغالي . التصريح ٣٧/١ ، الخزانة  
 ٦٣٠/٣ ، الديوان ١٨٦ .

(٢) طه : ٦٣ . وقرأ نافع وابن عامر وابو بكر وحزمة والكسائي وابو جعفر ويعقوب بتشديد  
 إن ، وقرأ ابن كثير بتخفيف ان وتشديد نون هذان وكذلك قرأ الخليل بن احمد كما  
 نقل المبرد وخفف نون هذان وهي قراءة حفص أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ان  
 ونسب هذين ، المقتضب ٣/٣٦٤ ، الاصول ١/١٧٦ ، البحر المحيط ٦/٢٥٥ ،  
 شذور الذهب ٤٦ ، النشر ٢/٣٠٨ ، المغنى ٣٦ .

(٣) الفرقان ٢٠ ونسبت هذه القراءة لسعيد بن جبير . القرطبي ١٣/١٣ .

وكذلك لا ينبغي أن يحمل على أن يكون اسم إن ضمير الأمر والشأن محذوفاً ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر إن ، لأن في ذلك شيئين باهما أن لا يجوز إلا في الضرورة، وهما حذف اسم إن وهو ضمير الأمر والشأن ، والآخر : زيادة اللام في الخبر . وكذلك أيضاً لا يجوز في هذا الوجه جعل اللام داخله على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد ، وقد تقدم ذلك . فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون (هذان) اسم إن على لغة بني الحارث ابن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، وتكون اللام لام إن وساحران الخبر .

\* \* \*

وفي لعل لغات ، يقال : لَعَلَّ ، قال الله تعالى : لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (١) .  
وعَلَّ ، قال الشاعر :  
٣٠٨ ولا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَكِعَ يَوْمًا وَالدهرُ قد رَفَعَهُ (٢)  
ولعنَّ وعَسَّ ، قال الشاعر :  
٣٠٩ أَغْدُ لَعَنَّا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ (٣)  
ولآنَّ ، قال امرؤ القيس :  
٣١٠ عوجاً على الطليلِ المُحِيلِ لأننا نَبْكِي الديارَ كما بكي ابن حذام (٤)

(١) طه ٤٤ .

(٢) للا ضبط بن قريع السعدي (جاهلي). ورواية القالي : ولا تعاد الفقير ولا شاهد فيه على حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وهو ما يستشهد به النحاة لأجله والأصل : ولاتهيئن . ورواية الجاحظ : لا تحقرن . المعمرين ٨ ، البيان والتبيين ٣/٣٤١ ، الشعروالشعراء ٣٨٣ ، الكامل ١٣٨/٢ ، التوجيه ١٦٥ ، أمالي القالي ١/١٠٧ ، المفصل ٣٣٢ ، الانصاف ١٢٢ ، الخزانة ٥٨٨/٤ .

(٣) لابي النجم المجلي ، والضمير في نرسله يعود على فرس أراد الراجز أن يراهن عليه . أمالي القالي ١٣٤/٢ ، المتع ٣٩٥ ، همع الطوامع ١/١٣٤ ، اللسان : علل ، وروايته : لعننا . الدرر اللوامع ١/١١١ .  
(٤) لامرؤ القيس ، ورواية ابن دريد : ابن خدام ، قال : ويروي خدام بالذال المعجمة وهو شاعر قديم لا يعرف له شعر . جمهرة اللغة ٢/٢٠٢ ، الكشاف ٤٤/٢ ، الديوان ١١٤ .

وَأَنَّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (١) الْمَعْنَى لَعَلَّهَا .  
وَلَتَغَنَّ وَغَنَّ (٢) .

وَلَعَلَّ مَرْكَبَةٌ مِنَ اللَّامِ وَعَلَّ ، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ  
أَصْلًا أَوْ زَائِدَةً . فَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي لُغَةٍ مِنْ قَالَ : عَلَّ ،  
فُثِبَتْ أَنَّهَا زَائِدَةٌ . فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ زِيَادَتَهَا عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ هَجَاءٌ أَوْ عَلَى أَنَّهَا  
لَامٌ لِلتَّأَكِيدِ ضُمَّتْ «عَلَّ» . فَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ هَجَاءٌ لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَزِيدُ إِلَّا  
فِي « ذَلِكَ » وَ« عِبْدَل » فُثِبَتْ أَنَّهَا لَامٌ تَأَكِيدُ ضُمَّتْ إِلَى «عَلَّ» .

فَأَنْ قِيلَ : وَهَلْ تَدْخُلُ لَامُ التَّأَكِيدِ عَلَى حُرُوفِ الْمَعَانِي ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّ ذَلِكَ  
قَدْ جَاءَ ، قَالَ :

٣١١ فَبَادَ حَتَّى لَتَكَانَ لَمْ يُسْكَنَ (٣)

فَأَدْخَلَ لَامَ التَّأَكِيدِ عَلَى كَأَنَّ ، فَكَذَلِكَ أَدْخَلَهَا عَلَى عَلَّ .  
وَمَعْنَاهَا التَّرْجِيحُ فِي الْمَحْبُوبَاتِ نَحْوُ : لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنِي ، وَالتَّوَقُّعُ فِي  
الْمَحْذُورَاتِ ، نَحْوُ : لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَأْتِي .

\* \* \*

وَأَمَّا كَأَنَّ فَهِيَ لِلتَّشْبِيهِ نَحْوُ : كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ . وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ  
إِلَى أَنَّ «كَأَنَّ» تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ لِلتَّأَكِيدِ (٤) ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) الْأَنْعَامُ ١٠٩ ، وَتَرَأَى أَبِي : لَعَلَّهَا إِذَا ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَغَيْرُهُ بِكسْرِ هَمْزَةٍ إِنْ الْكَشَافُ ٤٤/٢  
الْفُطْرَسِيُّ ١٦٠/٧ .

(٢) نَقَلَ فِي لَعَلَّ أَرْبَعُ عَشْرَةَ لُغَةً . الْأَنْصَافُ م ٢٦ ، الْمَخْصَصُ ٢٧٥/١٣ ، الْخَزَائِنُ ٣٦٩/٤ .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ جَنِّيٍّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، قَالَ الْبَنْدَادِيُّ : وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ لِابْنِ جَنِّيٍّ  
وَلَمْ أَتَّفِقْ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَبْرِهِ أَسْ . وَرَوَاتُهُ : يَكْنَى ، وَبِي ج ، ر : يَشْكُنِي ، وَهُوَ  
تَصْحِيفٌ . سِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٤٩ وَ ( ١٢٠ لُغَةً ) ، السَّنَانُ : أَنْ ، الْخَزَائِنُ ٣٣٢/٤ .

(٤) نَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ وَالسِّيُوطِيُّ الْقَوْلَ بِهَذَا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالزَّجَّاجِيَّ . الْمَنْبِيُّ ٢٠٩ ، الْمَجْمَعُ ١٣٣/١ .

٣١٢ فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام (١)  
وذلك أنّ هذا الشاعر يرثي هشاماً ، فمعلوم أنه ليس بالأرض ، والمعنى اذن :  
لأنّ الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الانسان : كأنّ الأرض ليس بها  
هشام على جهة التشبيه وهشام ليس بالأرض .

وهذا البيت لاحجة فيه لاحتمال أن تكون كأنّ فيه للتشبيه ، وذلك أنّ هشاماً  
وإن كان قد مات فجسده في الأرض ، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك [٨٧و]  
أن لا يتغيّر ، فلما تغيّر بطن مكة واقشعرت صارت الأرض كأنّ هشاماً ليس  
بها (٢) .

وزعم أبو الحسن بن الطراوة أنّ كأنّ تكون بمعنى ظننت ، واستدلّ على  
ذلك بأنك تقول : كأنّ زيداً قائمٌ ، والقائم هو زيد والشئ لا يشبهه بنفسه (٣) .  
فالجواب عن ذلك أنّ الشئ قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون  
إذا قلت : كأنّ زيداً قائمٌ ، مُشَبَّهاً لزيد غير قائم به قائماً ، أو يكون  
قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأنّ حياة زيد قائم .  
وزعم بعض النحويين أنّها تكون تقريباً وذلك في نحو : كأنك بالشتاء  
مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آت (٤) . ألا ترى أنّ المعنى على تقريب الشتاء ، وتقريب  
إتيان الفرج ، ولا يتصور التشبيه إذ لا يتصور أن يشبه المخاطب بالشتاء  
ولا بالفرج إذ ليس المقصود ذلك .

والصحيح عندي أنّ كأنّ للتشبيه فكأنك أردت أن تقول : كأنّ الفرج آت ،  
وكانّ الشتاء مقبلٌ ، إلا أنّك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت كأنّ

(١) للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش. قال المبرد : يقول هو وإن كان  
مات فهو مدفون في الأرض فقد كان يجب من أجله أن لا ينالها جذب . وهذا التوجيه أصل ما ذهب

إليه ابن عصفور هنا . الكامل ١٤٢/٢ ، المغني ٢١٠ ، الطمع ١٣٣/١ .

(٢) وخرجه السيوطي على أنه من باب تجاهل العارف . الطمع ١٣٣/١ .

(٣) ونسب القول به أيضاً للكوفيين والزجاجي وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقاً . المغني  
٢٠٩ ، الطمع ١٢٣/١ .

(٤) هم الكوفيون كما في المغني ٢١٠ والتمع ١٣٣/١ .

لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما ألغيت لما لحقها «ما» في نحو كأنّما ، لزوال الاختصاص ، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنّني بك تفعلُ ، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل .

والباء في بالشتاء مقبل ، زائدة وكأنه قال : كأنّك الشتاءُ مقبلٌ ، أراد أن يقول : كأنّ الشتاءَ مقبلٌ ، فألحق الكاف للخطاب وألغى كأنّ وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في بحسبِكَ زيدٌ .

وأما من زعم أنّ ذلك على حذف مضاف والتقدير : كأنّ زمانك مقبلٌ بالشتاء ، وذلك أنّه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل به ، فمذهبه باطل لأنّ ذلك لا يطرد في كل موضع . ألا ترى أنّ ذلك لا يتصور في مثل : كأنّني بك تفعلُ كذا ، ألا ترى أنّه لا يتصور أن تقول : كأنّ زماني بك تفعل كذا . فتقرّر إذن أنّها للتشبيه .

وهي عند النحويين مركبة من إنّ وكاف التشبيه (١) . وذلك أن الأصل : إن زيداً كقائم ، فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على أنّ ، فلما خرجت عن الصدر فتحت فصار : كأنّ زيداً قائمٌ . ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على أنّ المفتوحة ، لأنّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك : كأنّ زيداً قائمٌ .

والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيدٌ كعمروٍ ولم يتقرر بأن (٢) ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى .

\* \* \*

(١) وهذا الرأي قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان إنها بسيطة . الكتاب ٤٧٤/١ ، الأصول ١٧٢/١ ، الخصائص ٣١٧/١ ، همع المواع ١٣٣/١ .

(٢) ج ، بكان ، ر : بمكان ، وهو تحريف .

وينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر .  
فإن عطفت على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع نحو :  
إنَّ زیداً قائمٌ وضاحكٌ ، وكأنَّ زیداً قاعدٌ وضاحكٌ .

وان عطفت على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده . فإن عطفت قبل  
الخبر فالنصب ليس إلا ، تقول : إنَّ زیداً وعمراً قائمان/ وكذلك سائر [٨٧ظ]  
أخوات إنَّ الأفيما شدت من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع (١) ، فإنه يحفظ  
ولا يقاس عليه .

والذي سُمع من ذلك : إنَّك وعمرو ذاهبان (٢) . فأما قوله تعالى : إنَّ الذين  
آمنوا والذين هادوا والصابئون ... الآية (٣) . فإنَّ من الناس من جعله من قبيل :  
إنَّك وزيدٌ ذاهبان (٤) . فيكون قوله : والصابئون ، معطوفاً على موضع اسم  
إنَّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِلَ فيه على المعنى قبل تمام الكلام ،  
ويكون قوله تعالى : مَن آمنَ منهم إلى آخر الآية جملة من شرط  
وجزاء في موضع خبر إنَّ .

فإن قيل : فكيف يقول : مَن آمنَ منهم ، والذين آمنوا لا يتصور التبويض  
في حقهم لأنهم كلهم مؤمنون ؟ فالجواب : إنَّه يتمخرج ذلك على أن يكون  
معنى قوله : من آمنَ منهم ، من دام على الإيمان ، فيكون ذلك نظير قوله :  
وإني لغفارٌ لمن تابَ وآمنَ وعمِلَ صالحاً ثم اهتدى (٥) . الا ترى  
أن نفس الإيمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى ، فدل ذلك على أن  
المعنى : ثم دام على الهدى .

(١) من ذلك قراءة ابن عباس وغيره : أن الله وملائكته ، برفع ملائكة . البحر المحيط ٣٤٨/٧ .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٣) المائدة ٦٩ .

(٤) هو الفراء : معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٥) سورة طه : ٨٢ .

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون من آمن منهم بدلاً من قوله : والصابئون والنصارى ، كأنه قال : إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن من الصابئين والنصارى ، أو يكون «فلهم أجرهم» جملة في موضع الخبر .  
والصحيح أنه لا ينبغي أن تُحمَل الآيَةُ على ذلك ما أمكن حملها على ما هو أحسن منه ، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر إن محذوفاً ويكون اسم إن الذين آمنوا كأنه قال : إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم ، ويكون قوله : والذين هادوا والصابئون والنصارى ، معطوفات عليه وقوله : من آمن منهم ، جملة في موضع الخبر . وهذا الوجه حسن (٢) جداً لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم (مجيء) (١) ذلك في فصيح الكلام .

وقد يتصور فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة . وهو أن تجعل الصابئون مبتدأ والنصارى معطوفاً عليه والخبر محذوف ، ويكون من آمن منهم بالله ، إلى آخره في موضع خبر إن (٢) ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه ، لأن قوله : والصابئون والنصارى ، على هذا جملة معطوفة على الجملة من ان واسمها ونحوها ، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو :

جَمَعَتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ... .. (١٤٣)

فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه إلا أن هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم ان ونحوها .

هذا مذهب البصريين . وزعم الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين . قسم لا يجوز فيه إلا العطف على اللئذ وهو أنْ وكانَ وليتَ ولعل . تقول : كأنَّ زيداً وعمراً قائمان . وكانَ زيداً وبكراً ذاهبان .

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين كما نقل الطبرسي ١٥٦/٦ وأنظر الكتاب ٣٨/١ والأصول ١٩٢/١ .

ولا يجوز الرفع ، ويعجبني أن زيداً وعمراً منطلقتان ، وليت زيداً وعبد الله خارجان ولعل عبد الله وبكراً ذاهبان ، ولا يجوز / في شيء من ذلك [٨٨ و] الرفع لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء وحكمه كما تقدم .

وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولكن زيداً وعمراً ذاهبان ، وان شئت رفعت عمراً قياساً على قولهم : إنك وعمرو ذاهبان لأن لكن بمنزلة إن في أنها لم تغير معنى الخبر كلياً ، ولا صيرت الجملة بتقدير مفرد مثل أن .

ومذهب الفراء كذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم إن ولكن إلا إذا لم يظهر الأعراب في الاسم ، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لا يظهر الأعراب في المعطوف عليه وهو : إنك وعمرو ذاهبان (١)

والسبب في ذلك من طريق القياس أن الأول إذا لم يظهر فيه الأعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له ، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة . وذلك عندنا باطل ، ظهر الأعراب أو لم يظهر ، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون للموضع مجرور نحو : ليس زيد قائم ولا قاعد . ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس ، والناصب هو ليس ولم يذهب . وإذا قلت : إن زيداً قائم ، المعنى : زيد قائم ، إلا أن الرفع لزيد إنما كان التعري وقد ذهب . وأيضاً فإن الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلاً : إن زيداً قائم وعمرو ، لأن معنى إن زيداً قائم : وزيد قائم .  
وأما إن زيداً وعمرو قائمان فلا ينبغي أن يجوز لأن . «إن زيداً» لا معنى له ، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله .

\* \* \*

وينبغي أن تعلم أنك إذا عطفت على اسم إن وأخواتها فإنه ينبغي أن

(١) معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، الأصول ١٩٥/١ .



يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إن زيداً وعمراً  
قائمان ، ولا يجوز : قائم ، إلا حيث سُمع وذلك نحو قوله :

إن شرحَ الشَّبَابِ والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كانَ جُنُوناً (١٤٩)  
يريد : ما لم يُعاصِياً . وكذلك قول الآخر :

٣١٣ فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَأَنْتِي وَجُرُوءَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (١)  
وكان ينبغي أن يقول : لا نرودُ ولا نُعارُ ، فيكفي بالنون عن نفسه وعنهما .  
وكذلك قول الآخر :

٣١٤ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَنْتِي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ (٢)  
كان ينبغي أن يقول : لَغَرِيبَانِ .

فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة ، فكأنه قال : إن شرحَ الشَّبَابِ  
ما لم يُعاصَ (٣) والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ (٣) ، فحذف الخبر من الأول للدلالة  
الثاني عليه كأنه قال : فأنه لغريبٌ وقيارٌ بها لغريبٌ ، ولما كان بابُ الحذفِ  
أن يكون من الثاني للدلالة الأول عليه وكان هنا بالعكس لم ينقَس . وكذلك  
ما جاء من هذا . وأما الفارسي فلم يَحْمِل شيئاً من هذا على الحذف بل حمّله  
على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد . ألا  
تري أن شرحَ الشَّبَابِ ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قيارٍ  
متلازمين ، وكذلك جعل الآخر نفسه مع جرورة إشارة لكثرة ملازمة الأسفار . [٨٨ظ]

(١) لشداد بن معاوية العسبي والد عنترة . وجرورة : فرسه . ترود : تجيء وتذهب ، يريد أنها  
مرتبطة بالفناء لعتقها وكرمها لا تهمل ولا تعار . الكتاب ١٥٢/١ ، مجاز القرآن ٢٤٣/١ ،  
٤٧/٢ ، النقائض ٩٧ ، الأغاني ٣٢/١٦ ، ٢٠٧/١٧ ، اللسان : جرو .

(٢) لضايه بن الحارث البرجمي من أبيات قالها وهو في حبس الخليفة عثمان في المدينة ، قيار : اسم  
فرسه . الرحل : المنزل ورواية سيويه بنصب قيار . قال الفراء : وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً  
ونصباً . وبالرفع رواه أبو عبيدة . الكتاب ٣٨/١ ، النوادر ٢٠ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ، معاني  
القرآن ٣١١/١ ، الأصحاحيات ١٦ ، الشعر والشعراء ٣٥١ ، النقائض ٢٢٠ ، الكامل  
٣٢٠/١ ، الأصول ١٩٦/١ ، الخزانة ٣٢٣/٤ .

(٣) ر : يعارض ، وهو تحريف .

وكان الذي حملاه على ذلك أن ما حفظه من هذا إنما جاء في الشيتين المتلازمين  
فيكون من باب قوله :

فكان في العينين حباً قرنفلاً أو سنبلاً كحلت به فانهلّت (١٧٩)  
وقوله ... .. بها العينان تنهلّ (١٧٨)  
وقوله :

ولو رضيت يداى بها وضنت لكان على للتدّر الخيار (١٧٧)  
ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن اليمين والعينين كالإخبار عن  
الواحد لتلازمهما .

وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقرباً على أن تكون الواو بمعنى مع (١) ،  
فاذا قلت : إن زيدا وعمراً قائم ، فكأنك قلت : إن زيدا مع عمرو قائم ،  
فليس ما يخبر عنه إلا اسم واحد ، ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلا أن  
تثنى الخبر فتقول : قائمان ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١٥ . فأنك والكتاب إلى علي كدابة وقد حلّم الأديم (٢)  
ألا ترى أن كدابة لا يكون خبراً إلا عن الكاف ، فلو أخبر عن المعطوف  
والمعطوف عليه لقال : كدابة ودبغها ، فيشبه الكاتب بالمدابة والكتاب  
بالدبغ ، لكنه لما لم يرد بالواو إلا معنى مع لم يخبر إلا عن الاسم الأول.  
وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير : كدابة ودبغها ، فحذف  
حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم : ركب الناقة طليحان (٣) ،  
تقديره : ركب الناقة والناقة طليحان .

(١) معاني القرآن ٣٠٧/١ .

(٢) للوليد بن عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال الامام علي . حلم الاديم يحلم حلماً إذا كان فيه  
الحلمة وهي دودة في الجلد تفسده وتثقبه النوادر ٢٢٤ ، اصلاح المنطق ١٩٩ ، فصيح ثعلب ٣٣ ،  
العقد الفريد ٢/٨٤ ، ٣/١٠٩ ، المخصص ٤/١٠٨ ، المستقصى ٢/٢١٦ ، اللسان : ح .

(٣) الطليح : المعبي من الأبل .

والصحيح أن الواو وان كانت بمعنى مع فأنها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين . ويدل على أن واو مع في ذلك بمنزلة العاطفة ما حكى من قول العرب : كان زيد وعمراً كالأخوين . ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو إذ لا يتصور أن يكون كالأخوين خبراً لزيد وحده .

فإن عطفت على الاسم بعد الخبر فلا يخلو أن تعطف على اسم إن ولكن أو على اسم غيرهما من أخواتهما . فإن عطفت على اسم إن ولكن فإنه يجوز في العطف عند أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة (١) وجهان : النصب عطفاً على اللفظ ، والرفع عطفاً على الموضع ، فتقول : إن زيداً قائمٌ وعمراً على لفظ زيد ، وعمرو ، على موضع زيد ، لأن : إن زيداً قائمٌ ، في معنى : زيد قائمٌ ، فكما تقول : زيد قائمٌ وعمرو ، فكذلك يجوز : إن زيداً قائمٌ وعمرو ، فيكون ذلك عندهم نظير : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، عطفاً على موضع قائمٍ ، فكأنك قلت : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً .

وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوف للدلالة ما قبله عليه ، كآته من الأصل : زيد قائمٌ وعمرو قائمٌ ، فحذف قائم من الثاني للدلالة قائم الأول عليه .

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه ، فتقول إذ ذاك : إن زيداً قائمٌ هو وعمرو وإن زيداً قائمٌ في الدار وعمرو . ولا يجوز العطف/ من غير تأكيد ولا طول إلا في الضرائر .

وأما المحققون من أهل البصرة فأنهم يميزون جميع ذلك إلا على العطف على الموضع فإنه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له مجوز ، وذلك نحو : ليس

(١) منهم سيويه والمبرد ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المفتضب ١١١/٤ ، معاني القرآن ٣٠٩/١ ، الخزانة

زيدٌ بقائمه ولا قاعداً ، ألا ترى أن قوله : بقائمه ، في موضع نصب كأنه قال : ليس زيدٌ قائماً ، فالذي يطلب النصب باق وهو ليس. وأما إذا قلت : إن زيداً قائمٌ فإنَّ الرفع لزيد ، وهو التعري ، قد زال ولم يبق للرفع مجوز ، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس ، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه .

فمما جاء من العطف على الموضع من غير مجوز في الشعر قوله :  
 ٣١٦ إن تركبوا فركوب الخيلِ عادتُنَا أو تنزلونَ فأنا معشرٌ نزلُ (١)  
 فحمل على المعنى ، كأنه قال : أتركبونَ أو تنزلونَ (٢) ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم ، فعطف على المعنى وإن لم يكن في اللفظ ما يجوز الرفع ويطلبه ومما جاء من ذلك في الكلام نادراً قوله تعالى : ألم ترَ إلى الذي حاج إبراهيمَ في ربه . ثم قال بعد : أو كالذي مرَّ على قرية (٣). كأنه قال : أرايتَ كالذي حاج إبراهيمَ أو كالذي مرَّ على قرية؟ ولو لا ذلك لم يسغ عطف «كالذي» على الذي ، لأن المعنى إذ ذاك يختلُّ ، ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، ولو جعلت كالذي معطوفاً على الذي لكان التقدير : ألم ترَ كالذي مرَّ على قرية . فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرَّ على قرية وليس المعنى على ذلك ، بل المراد إنكار وجود مثله فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنه محمول على المعنى . فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا : إن زيداً قائمٌ وعمرو ، على أن يكون محمولاً على معنى : زيدٌ قائمٌ ، بل يكون رفع عمرو - عندنا - إما على الابتداء والخبر محذوف وإما على العطف على الضمير إذا كان هناك (٣) توكيد أو طول كما تقدم .

- (١) للأعشى ، ورواية الديوان : قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا .  
 وعليها لاشاهد فيه . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٧ ، شرح العشر ١٥١ ، ابن الشجري ٣٠ / ٢ ، المغني ٧٧٣ ، الخزانة ٦١٢/٣ ، الداويان ٦٣ .  
 (٢) هذا توجيه الخليل ، ويونس يرفعه على الابتداء بتقدير : أو أنتم تنزلون . الكتاب ٤٢٩/١ .  
 (٣) البقرة : ٢٥٨ - ٢٥٩ . (٣) ر : هناك .

فإن كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنه لا يجوز إلا النصبُ  
على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف ،  
باتفاق من أجل البصرة والكوفة (١) .

أما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأن ما بقي من الحروف قد  
غير المعنى أو الحكم . ألا ترى أن كأن زيداً قائمٌ ، وليت زيداً قائمٌ ،  
ولعل زيداً قائمٌ ، ليس شئ من ذلك في معنى : زيدٌ قائمٌ . فإذا لم يكن شئ  
من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ما ليس في معناه .  
وكذلك قوله : يُعجبني أن زيداً قائمٌ ، بتقدير اسم مفرد ، كأنك قلت :  
يُعجبني قيامُ زيدٍ ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة .

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلائك اذا قلت : كأن  
زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وقدرت عمراً مبتدأً وخبره محذوف تقديره : وعمروٌ  
قائمٌ ، وكانت الجملة من قولك : وعمروٌ قائمٌ ، معطوفة على قولك : كأن زيداً  
قائمٌ ، فلا تكون داخلة / مع الكلام الأول في التشبيه فتكون قد حذفت [٨٩ظ]  
الخبر وجعلت الدليل عليه ما ليس في معناه .

وكذلك : ليت زيداً قائمٌ وعمروٌ ، ولعل زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وجميع ذلك لا  
بتصور حذف الخبر فيه ، لأن الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف ، فلذلك لم  
يجز الرفع في شئ من ذلك على الابتداء ، كما لا يجوز : تباً له وويحٌ ، على أن  
يكون ويح مبتدأ والخبر محذوف تقديره : وويحٌ له ، وحذف لدلالة الأول  
عليه ، لما كان المحذوف والمثبت تبييناً ، فلم يوافق المثبت المحذوف فلم يجز  
لذلك أن يجعل دليلاً عليه .

فإن رفعت على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحمله الخبر — ان كان  
الخبر مما يتحمل الضمير — جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم .

(١) ٢٨٦/١ ، المقتضب المقتضب ١١٤/٤ .

فإن أتبعته اسم إن وأخواتها بتابعٍ من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تتبعه بعد الخبر أو قبله ، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو : إن زيدا قائم منطلق . وإن زيدا منطلق القائم ، ولا يجوز غيره إلا أن يسمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه .  
وأما أهل الكوفة وبعض البصريين (١) فإن الإتباع عندهم فيبدأ عدا إن وكن على اللفظ ليس إلا ، لأنها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكاه ، وأما إن ولكن فلا يخلو أن يتبع اسمها قبل الخبر أو بعده . فإن أتبعته بعد الخبر جاز عندهم النصب على اللفظ والرفع على المعنى ، وإن أتبعته قبل الخبر ، فعلى مذهب الكسائي ، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ما سمع من قولهم إنهم أجمعون ذاهبون (٢) ، بالرفع على موضع ان قبل دخولها . وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنياً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع (٣) نحو : إن هذا نفسه ذاهب ، وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلا ، فقياس على قولهم : إنهم أجمعون ، ما هو مثله (في البناء) . (٤)  
والصحيح أنه لا يجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله ، لما ذكرنا من أنه لا يقاس الحمل على الموضع إلا حيث يكون له مجوز .

(١) هم سيويه والمبرد ، الكتاب ٢٨٦/١ ، المقتضب ١١٣/٤ .

(٢) حكاه سيويه ٢٩٠/١ .

(٣) معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

## باب الفرق بين إن وأن

اعلم أن النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتبيين ذلك أماكن فتحها ، وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره . والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة ، وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة . فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل : إن زیداً قائمٌ ، ألا ترى «أن» إن وقعت هنا صدرأ ، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ويقومُ زيدٌ . / [ ٩٠ و ]  
ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم : بلغني أن زیداً قائمٌ ، ألا ترى أن «أن» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم فتقول : بلغني قيامُ زيدٍ ؟ ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل : لو أن زیداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن لو لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فوَقعت أن بعدها موقع الفعل ، ولذلك فتحت . وهذا القانون غير صحيح ، لأن إذا آلي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم ، وإن إذا وقعت بعدها تكون مكسورة ، فينبغي على هذا أن تقول : وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلا بعد إذا آلي للمفاجأة ، وحينئذ يسلم هذا القانون من الكسر .

ومنهم من قال : كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وكل موضع هو للمفرد فإن فيه مفتوحة . وهذا ينكسر بقولهم : لو أن زیداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن «أن» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة التعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه (١) ، فإنه يجعل أن مباشرة للو لنظراً وتقديراً ، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسد الطول مسد الخبر . وأما غير سيبويه فإن عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير

(١) الكتاب ٤٧٠/١ ، ٣٠٧/٢ .

الفعل وأنّ ما بعدها في موضع فاعل (١) ، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون .

إلا أنّ الصحيح مذهب سيويه ، وذلك أنّك أي المذهبين ارتكبت كان فيه خروج ليلو عمّا استقر فيها في غير هذا الموضع ، ألا ترى أنّها أبداً لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلا في ضرورة شعر . فإذا جعلت أن مع معمولها في موضع مبتدأ وليّ لو الاسم لفظاً وتقديراً وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع . وإذا جعلت أنّ وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمّر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقر فيها (لأنّها يضمّر) (٢) بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنّ ذلك لا يجوز إلا في الضرورة .

وإذا كان كل واحد من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلف الإضمار .

وضبط ذلك مفصلاً أن تقول : إن لها ثلاثة مواضع . موضع لا تكون فيه إلا مكسورة . وموضع لا تكون فيه إلا مفتوحة . وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها . فالموضع الذي تكسر فيه : إذا وقعت مبتدأ نحو : إن زيدا قائمٌ . وإذا كان في خبرها اللام ، نحو : علمتُ إن زيدا لقائمٌ ، وبعد واو الحال نحو : جاء زيدٌ وإنّ يده على رأسه . وبعد حتى نحو : مريضٌ حتى إن الطيرَ لترحمهُ . وبعد ألا التي للاستفتاح نحو : ألا إن زيدا لقائمٌ . وبعد القول المجرد من معنى الظن .

واختلف فيها إذا وقعت بعد القسم نحو : والله إنّ زيدا قائمٌ ، فمنهم من لم يجز إلا الفتح (٣) . ومنهم من أجاز الفتح والكسر ، واختار الفتح (٤) . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجز إلا الكسر (٥) . وهو الصحيح ، لأن

(١) هذا مذهب المبرد والزجاج والزمخشري والكوفيين . المقتضب ٧٧/٣ ، الكامل ٢٧٨/١ .

التصريح ٢٥٩ / ٢

(٢) ر : لأنك تضرر .

(٣) نسبة السيوطي للفراء . المع ١٣٧/١ .

(٤) نسبة السيوطي للكسائي والبغداديين ١٣٧/١ .

(٥) وهو مذهب البصريين المقتضب ١٠٧/٤ ، المع ١٣٧/١ .



جواب القسم إنما هو / جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن [٩.ظ] تكون إن فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ، وعلى ذلك هو السماع ، قال الله تعالى : يس والقرآن الحكيم . إنك لمن المرسلين (١) .

والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصادية ، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساع دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم : والله لزيد قائم .

والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد إذا التي للمفاجأة نحو قولك : خرجت فإذا أن زيداً قائم . إن شئت كسرت فيه إن وأن شئت فتحتها . فإن كسرتها لم تقدر إذا في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة فتكسر إن لذلك . وإن فتحتها كانت إذا في موضع الخبر وتكون أن ومعهولها تتقدر بمصدر مبتدأ ، فكأنك قات : خرجت فإذا قيام زيد ، وقد روى قوله :

٣١٧ وكنت أرى زيداً كما قيل سيلاً

إذا أنه عبد القفا واللاهزم (٢)

بكسر إن وفتحها .

وبعد أما نحو قولك : أما إن زيداً قائم . إن شئت فتحت فيه إن وإن شئت كسرتها ، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين . فإن جعلنا أما استفتاح كلام كالأ (٣) كسرت إن بعدها ، كما تكسرهما بعد ألا فتقول : أما إن زيداً قائم ، وإن جعلتها بمعنى أحقاً فتحت إن بعدها فتقول : أما أنك منطلق ، كما تقول : أحقاً أنك منطلق ؟ لأن إن إذ ذلك مع مضموليهما في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك : أحقاً ، وفي قوله : أما الذي هو بمعنى حقاً ، ويكون انتصايهما على الظرفية كأنه قال : أفي حق أنك منطلق ، أي مما أحقته انبلاقك .

\* \* \*

(١) سورة يس ١-٣ .

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . الالهزم : جمع لهزمة وهي عظم ناقيء في أصل الحنك الأسفل والقفا موضع الصفح والهزمة موضع اللكز ، يريد أنه لئيم ذليل . الكتاب ٤٧٢/١ ، المقتضب ٣٥١/٢ الأصول ٢٠٢/١ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، ابن يعيش ٦١/٨ ، الخزانة ٣٠٣/٤ .

(٣) في ج ، ر : كالأخف ، وهو تحريف .

الموضع الذي تفتح فيه لاغير ما بقي .

فإن قيل : فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك ؟  
فالجواب أن تقول : إن القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط ،  
وأما غير بنى سليم فلا يجرونه مجرى الظن الا بأربعة شروط .  
أحدها : أن يكون الفعل مضارعاً (١) . والآخر : أن يكون لمخاطب . والآخر :  
أن يكون قد تقدمته أداة استفهام . والرابع : أن لا يفصل بينه وبين أداة  
الاستفهام إلا بالظرف والمجرور فإنه لا يعتد بهما ، فكأنه لم يقع فصل (٢) نحو :  
أتقول أن زيداً منطلقاً ، ففتح إن كما تفتح بعد الظن ، ومن ذلك قوله :  
٣١٨ أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غـ

فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنَا (٣)

فنصب الدار بتقول لأنه أجراها مجرى الظن ، وعلى اللغة السائمية جاء قول  
امرى القيس :

٣١٩ إذا ما جرى شأوينِ وابتلَّ عطفُهُ

تقولُ هَزِيْزَ الرِيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ (٤)

في رواية من رواه بنصب هزيز . وعلى هذه اللغة أيضاً قوله :

٣٢٠ إذا قلتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بِلْدَةٍ

نزعتُ بها عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ (٥)

بفتح أن .

- (١) قال ابن هشام : وسوى به السيراني قلت ، بالمخاطب ، والكوفي قل ، التوضيح ١٢٧/١ .
- (٢) هذا الشرط اشترطه سيبويه والأخفش ، قال ابن مالك : وخولفاً التسهيل ١٧ ، التوضيح ١٢٧/١ .
- (٣) لعمر بن أبي ربيعة ، والكلام على لسان صاحبة الشاعر ، ولم ترد بالدار داراً بعينها . الكتاب  
٦٣/١ ، المتعصب ٣٤٩/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١٢٦/١ ، العيني ٤٣٥/٢ ،  
الديوان ٤٩٣ .
- (٤) الشأو : السبق . العطف : الجانب من الرأس حتى الورك . الأثاب : جمع أثابة ، نوع من الشجر .  
والبيت في وصف فرس والبيت العيني ٤٣١/٢ ، التصريح ٢٦٢/١ ، الديوان ٤٩ .
- (٥) للحطية يصف بعيره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير ليركب عليها الشخص . الهجر  
من اهاجرة وهو منتصف النهار واشتداد الحر . يريد أنه إذا قدر الوصول إلى بلدة عند الليل وصلها  
منتصف النهار لسرعة سير بعيره ونجاته . شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١٢٦/١ ،  
العيني ٤٣٢/٢ ، التصريح ٢٦٢/١ ، الديوان ٣٦٦ .

فان قيل : فلائي شتيء لم يجرى أن يجري مجرى الظن غير بني سليم إلا بالشروط الأربعة المتقدمة ؟ فالجواب : إن الذي حمل على ذلك أن هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبتها لها ، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع / لا يكون في الغالب [٩١ و] إلا مظهرًا وليس كذلك الماضي . وكذلك الاستفهام يناسب الظن ، لأن المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق .

وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الظرف والمجرور فلا يعتد بهما في كلام العرب ، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل . واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأن المخاطب قد يستفهم عن (١) ظننه ولا يكاد أن يستفهم الإنسان عن ظن غيره ، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك ، فتقول للمخاطب : أتظن كذا . ولا يقال : أيتظن زيد كذا ؟ فلما كانت هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن إلا مع الشروط المتقدمة المذكورة إلا بنو سليم فإنهم يستعملون القول كله استعمال الظن من غير مقو ، لأن الإنسان قد يكون قوله ( عن علم وقد يكون ٢ ) عن ظن فأجرى لذلك مجرى الظن .

فإن قيل : فالقول إذا استعمل استعمال الظن فهل هو بمنزلة الظن في العمل خاصة أو في العمل والمعنى ؟

فالجواب : إن في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغير المعنى عما كان عليه . وإلى هذا ذهب ابن خروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني (٤) . والصحيح عندي أنه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل . ولولا ذلك

(١) ج ، ر : عنه ، وهو تحريف . (٢) ما بين القوسين ليس في ج .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الأشبيلي من علماء الأندلس في النحو والأدب . شرح كتاب سيويه وجمل الزجاجي . توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ بحلب . ترجمة ابن خلكان

٣ / ٢٢ ، اليافعي ٢١ / ٤ ، السيوطي ٣٥٤ .

(٤) انظر شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٦٢ - ٦٣ .

لم يشترط العرب فيه - غير بني سليم - الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن كما تقدم. وأيضاً فإنه إذا استقرت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله :

أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا (٣١٨)  
ألا ترى أنه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ وإنما يريد: متى تجمعنا الدارَ فيما تظنُ  
وتقدّر؟ وكذلك قول الآخر :

٣٢١ متى تقولُ القُلُوصَ الرواسِمَا يُدْنِينِ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا (١)  
لم يرد : متى تنطقُ بهذا؟ وإنما يريد : متى تُدْنِي القُلُوصَ الرواسِمَ أُمَّ قَاسِمٍ  
وقاسمًا فيما تظنُ أو تُقدّرُ؟ فثبت أن المعنى إذن على الظن .  
ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط. فمما أجرى  
القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه أن قوله :

إذا قلتُ أنِّي آيبٌ أهلَ بَلَدَةٍ . . . . . البيت (٣٢٠)  
ومما لم يعرفه القول مجرى الظن فكُسِرَتْ فيه أن قوله تعالى : وإذا قالت الملائكةُ  
يا مريمُ إنَّ اللهَ اصطفاكِ وطَهَّرَكِ (٢) .

وتقول : أولُ ما أقولُ : إني أحمدُ اللهَ ، بفتح إن وكسرها . فإذا فتحت  
كانت ما مصدرية كأنك قلت : أولُ قولي حمدُ الله . والقول هو الحمد في  
المعنى ، كأنه قال : كلُّ قولٍ أقوله فأوله حمدُ الله تعالى . فإذا أراد المتكلم  
هذا المعنى أعني أن كلَّ قولٍ يقوله فلا بدَّ أن يتقدّمه حمدُ الله ، فإنه يفتح ولا  
يتصور أن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة الذي ، وتكون واقعة على اللفظ المقول  
كأنه قال : أولُ الألفاظ التي أقولها حمدُ الله ، لأنَّ حمدَ الله ليس من قبيل

(١) لهدبة بن اشرم الغدري . ورواية العيني : أم حازم وحازماً . وأم حازم هي أخت زياد  
بن زيد الغدري ابن عم هدبة . الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو نوع من سير الابل .  
الجبيل ٣١٥ ، ، العيني ٤٢٧/٢ .  
(٢) آل عمران : ٤٢ .

الألفاظ فكيف يتصور أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو  
مُنزَل منزله وهو مفرد ؟

فإن كسرت فإنه لا يخلو أن يجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو أول  
أو يجعلها في موضع مفعول القول . فإن جعلتها في موضع الخبر كانت ما بمنزلة  
الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنه قال : أولُ الألفاظ التي أتكلّم بها  
إنّي أحمدُ اللهَ ، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به  
فإن أوله هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمدُ اللهَ . وكان هذا المعنى بعيداً لأنه ليس  
من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا : إنّي أحمدُ اللهَ ،  
ثم يأنوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه ، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال :  
يلزم فيه فتح إن لأنها في موضع خبر المبتدأ لأن خبر المبتدأ في الأصل إننا  
ينبغي أن يكون مفرداً ، لأننا إننا نعني بأنّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد ، أن  
تكون في موضع تتقدّر فيه بالمصدر وهي هنا لا تتقدّر به فلذلك كسرت هـ  
وإن جعلتها في موضع مفعول القول قدّرت ما مصدرية ولا تقدرها بمنزلة الذي  
لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته وليس في الصلة  
ضمير لأن مفعول القول هو : إنّي أحمدُ اللهَ ، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن  
في هذا الوجه إلا أن تكون حرفاً تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر ويكون التقدير :  
أولُ قولي إنّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأن القول  
قد قام مقامه . ولهذا ذهب أبو علي الفارسي .

وزعم ابن الطراوة أن ذلك لا يتصور ، لأنه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون  
أولُ قولي إنّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت .  
وذلك باطل ، لأنه قد قال : إنّي أحمدُ اللهَ ، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً  
ومعلوم أنه قد ثبت بجملة فلا فائدة في اختصاص الأولية بالثبوت دون غيرها .  
وأيضاً فإنه عندما نطق بقوله : إنّي أحمدُ اللهَ ، علم أن الأول ثابت فيكون  
قد أخبر بشيء معلوم وذلك لا يجوز لخلوّه من الفائدة .

فرد ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال : ليس مذهب أبي علي أن هذا المبتدأ له خبر محذوف بل هو من قبيل المبتدآت التي سد الطول منها مسد الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى ، وذلك أن قوله : إني أحمدُ اللهَ ، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أن قول العرب : أقائمُ زيدٌ ؟ على أن أقائم مبتدأ وزيدُ مسدُ الخبر ويغنى عنه لا يحتاج إلى تقدير خبر لإجماع الخبر والمخبر عنه في قولك : أقائمُ زيدٌ ؟ قيل له فكيف قال أبو علي : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إني أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ ؟

فانفصل عن ذلك بأن قال : لما كان أول مبتدأ والغالب في / المبتدأ أن يكون له [٩٢ و] خبر ملفوظ به قدر له خبراً محذوفاً كأنه قال : ثابتٌ أو مستقر .

وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور لأنه كذب محض أعني أن يكون أول قولي : مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف وأن يقول : تقديره ثابتٌ أو موجودٌ ، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره .

وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال : الخبر محذوف لكنه ليس ثابتاً ولا موجوداً ، بل هو خبر لا يمكن تقديره فلما لم يمكن تقديره أتى بلفظ ثابتٌ أو موجودٌ وإن لم يكن المعنى عليهما ليبيِّن أن هناك خبراً محذوفاً . وهذا أبينُ فساداً من الأول ، لأنه أيضاً كذب أعني قوله : تقديره ثابتٌ أو موجودٌ وهو لا يتقدر بشيءٍ من ذلك .

والآخر أنه ادعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره ، وهذا الذي ذهب إليه خُلفٌ لأنه لا يحذف شيءٌ إلا أنه مفهوم معلوم حتى كأنه ثابتٌ ، ولو أبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمرٍ لفظي : وأما محذوف لا يمكن تقديره لأنه يفسد المعنى فشيءٌ لا يتصور .

والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض بل يريد أن أول قوله إني أحمدُ اللهَ قد ثبت واستقر منه قبل نطقه بهذا الكلام ،

كأنه قال : ليس قولي الآن إني أحمدُ اللهَ بأولِ حمدٍ حمَلتُه بل أولُ قولي : إني أحمدُ اللهَ قد تقدمَ قبلَ هذا ، فليس يريدُ بقوله : إني أحمدُ اللهَ ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنما يريدُ جنسَ قوله الألفاظ التي يُحمد بها الله تعالى . وحكى عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : إني أحمدُ اللهَ ، معمولاً لقول مضمَر يدل عليه ما تقدم كأنه قال : أولُ ما أقول قولي إني أحمدُ اللهَ ، وأضمَر قولي . وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله :

٣٢٢ هل تذكرُنَّ إلى الديبرينِ هجرتكم

ومسحكم صلبكمُ رحمنُ قربانا (١)

تقديره : وقولكم : رحمنُ قرباناً ، فأضمَر القول وأبقى معموله ضرورة .

(١) لجرير من قصيدة في هجاء الأخطل وقومه ، ورواية الديوان :

هل تتركن إلى القسين هجرتكم  
ومسحهم صلبهم رحمن قربانا

اعراب ثلاثين سورة ١٣ ، الديوان ٥٩٨ .

## باب حروف الخفض

الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء : حروف الجر والاضافة والاتباع .  
أما الاتباع فقد تقدم حكمه عند ذكر التوابع ، فيبقى حكم الضافة وحروف الخفض .  
الضافة على ما تبين في بابها لا تكون الا على معنى اللام نحو : غلامٌ زيدٌ ،  
تريد غلاماً لزيد ، وعلى معنى مِّنْ نحو : ثوبٌ خبزٌ ، المعنى ثوبٌ من خبزٍ ،  
فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه فخفض كما كان الحرف يخفض .  
فالخفض إذن في الأصل انما هو بحرف الخفض ، فينبغي أن يُقدم الكلام على  
حروف الضافة .

حروف الضافة هي الباء والكاف واللام التي للجر وواو القسم وتأؤه وواو رب  
وفأؤها / وهمزة الاستفهام وقبائح ألف الوصل في القسم والميم المكسورة [٩٢ظا]  
والمضمومة في القسم نحو : مِ اللهُ ومِ اللهُ ، على خلاف في ذلك هل هي حرف جر  
بدل من الباء كما أبدلت الواو منها أوبقية أيمن . وسنبين الصحيح من ذلك بعد حصر  
حروف الضافة ان شاء الله تعالى .

هذا جملة ماجاء من حروف الجر على حرف واحد . والذي جاء منها على  
حرفين : مِّنْ وَعَنْ وَفِي وَمُنْ وَها التنبيه في القسم وبل النائية مناب رُبَّ على  
خلاف فيها وَمُنْ في القسم ، على خلاف أيضاً في ذلك ، هل هي حرف جر  
أو بقية أيمن ، وسنبين ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف .  
فهذا (١) جملة ماجاء منها على حرفين .

والذي جاء منها على أزيد من حرفين : عَلَيَّ وَإِلَى وَحَتَّى وَحاشا وختلا  
وعدا ورُبَّ ومُنْ ولولا مع المضمرة في مذهب سيبويه (٢) . وزاد بعض النحويين  
فيها لعل مكسورة اللام ومفتوحاتها (٣) . وسنبين ما استدلوا به على ذلك إن شاء  
الله تعالى .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٩ .

(١) ر : فهذه .

(٣) أنظر الشاهد ٢٨٤ والتعليقات حوله .



والذي ذهب إلى ان الميم من م الله وم الله بقية أيمن استدل على ذلك أن  
 أيمن اسم معرب قد غيرته العرب ضرورياً من التغيير فقالوا: أيمن الله وإيمن الله  
 وأيمن الله وإيمن الله وأيمن الله، فيمكن أن يكون قولهم: م الله وم الله، من جملة التغييرات.  
 والذي ذهب إلى أنها حرف جر استدل على ذلك أن أيمن اسم معرب والاسم  
 المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد الا شاذاً، بل لا يُحفظ من ذلك  
 الا ما حكاه ابن مقسم (١): شربت ماءً، يريد ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماً  
 وأيضاً فان الاسم في القسم اذا حذف منه حرف الجر ولم يعرض منه شيء لم  
 يجز فيه الا الرفع أو النصب نحو: يمين الله لأفعلنّ، برفع يمين الله ونصبه  
 وأما المنخفض فلا يجوز لأن ضمائر الخافض وابقاء عمله لا يجوز الا في ضرورة  
 شعر أو نادر كلام على ما يبين بعد .

فقولهم: م الله، بكسر الميم دليل على أنه حرف اذ لو كان اسماً لكان مرفوعاً  
 أو منصوباً. فان قيل: فلعله مبني على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب .  
 فالجواب: إن أيمناً معرب والمعرب اذا حذف بقي معرباً، فلو كان الميم  
 بقية أيمن لكانت معربة، واذا ثبت أن الميم المكسورة حرف خفض فكذلك  
 المضمومة لأنها بمعنى المكسورة .

والذي ذهب إلى ان بل قد يجعل بدلاً من رب كالفاء والواو استدل  
 على ذلك بقوله:

٣٢٣  
 بل بلد ملء الفجاج قتمه (٢)  
 يريد: بل رب بلد ملء الفجاج . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن تكون رب  
 حذفت وأبقي عملها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الآخر:

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقرئ . سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان  
 وكان ثقة وأحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات . وله في النحو والقراءات  
 تصانيف عدة . توفي سنة ٣٥٤ هـ . ترجمة الخطيب البغدادي ٢ / ٢٠٦ ، ياقوت ١٨ / ١٥٠ ،  
 الففطي ٣ / ١٠٠ ، ابن الجزري ٢ / ١٢٣ ، السيوطي ٣٦ .  
 (٢) لرؤبة بن العجاج . الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع . القتم: الخبار . المخصص ١٦ /  
 ١٠٢ ، المنى ١٢٠ ، الضرائر ١٢٣ ، الديوان ١٥٠ ، اللسان : جهرم .

رسم دارٍ وقفتُ في طللهُ كدتُ أقضي الغداةَ من جليله (١٢٠)  
يريد: رب رسم دارٍ، فحذف ربّ ولم يعوّض منها شيئاً، فكذلك يكون بل  
بلد مما حذف منه ربّ ولم يعوّض منها شيء وبل لمجرد / العطف من غير [٩٣ و]   
ان يكون عوضاً وهذا هو الصحيح، اذ لو كانت بل عوضاً من ربّ ليجاز خفض  
الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لا يقولون، بل رجلٍ أكرمتُهُ كما  
يقولون ورجلٍ أكرمتُهُ .

والذي ذهب إلى انّ من بقية أيمن استدل على ذلك بأنّ أيمن قد اتسعوا  
فيها بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا غيرها فقالوا: أيمن الله وأيم الله وإيم  
الله، فيمكن أن تكون بقية من أيمن، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف  
خفض لأنّه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع .

والذي ذهب إلى أنّها ليست بقية أيمن استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها  
لم تستعمل الامضافة إلى الله كما أنّ أيماً كذلك، وهم يدخلونها على الربّ  
فيقولون: من ربّي لأفعلنّ كذا، فدلّ ذلك على أنّها ليست تلخيص أيمن  
وأيضاً فإنّها لو كانت بقية أيمن لكانت معربة لأنّ الاسم المعرب كما تقدّم  
إذا حذف منه شيء بقي معرباً، فكون من مبنية على السكون دليل على  
أنّها حرف خفض وليست بقية أيمن .

واستدل الذي ذهب إلى أنّ لعلّ مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله:  
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعلّ أبي المغوار منك قريب (٢٨٤)  
فأنّه يروى بخفض أبي المغوار، وهذا لاحجة فيه عندي، لأنّه قد استقر في  
لعلّ المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فإن أمكن ابقاؤه على ما  
استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لعلّ ضمير الامر والشأن  
محدوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الآخر:

إنّ من لامٍ في بني بنت حسّـان ألمه وأعصه في الخطوب  
يريد: إنّه من لام، ويكون أبي المغوار مخفوضاً بحرف جرٍ محذوف لفهم المعنى،

تقديره : لعلّ لأبي المغوار ، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبع العدواني (١) :  
 ٣٢٤ لا ه ابن عمك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت ديتاني فتخزوني (٢)  
 يريد : لله ابن عمك ، ويكون قريب : صفة لموصوف محذوف كأنه قال :  
 جواب (٣) قريب فيكون التقدير : لعلته لأبي المغوار منك جواب (٣) قريب .  
 وحمله على هذا أولى وان كان فيه ضرورتان : حذف ضمير الأمر والشأن وحذف  
 حرف الجر وابقاء عمله . لأن لعل لم يستقر الجرُّ بها (٤) .

واستدل الذي ذهب إلى أن لعل المكسورة اللام حرف جر بقول الآخر :  
 لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم (٢٨٥)  
 فخفض اسم الله تعالى .

وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه لأنه لم يستقر في  
 هذه المكسورة (الآ) (٥) نصب الاسم بها ورفع الخبر ، فيكون في جعلها جارة  
 خروج عما استقر فيها

\* \* \*

وأما لولا فاستدل سيبويه على جر المضمرة بها ، بقول العرب : لولاك  
 ولولاهُ ولولاي (٦) . وذلك أن الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع بل هي  
 مترددة بين / أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض . باطل أن تكون ضمائر [٩٣ظ]  
 نصب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها  
 نون الوقاية نحو : إنني وليتني ، وان أدى ذلك إلى اجتماع الامثال جاز حذف

- (١) كذا في الأصل والصواب : ذي الأصبع العدواني .  
 (٢) الديان : القائم بالأمر المجازي به . خزاه : ساسه ودبر أمره . عني بمعنى علي . شرح المفضليات  
 ٣٢٢ ، أدب الكاتب ٥١٣ ، الخصائص ٢/٢٨٨ ، الاقتضاب ٢٤٩ ، ابن الشجري  
 ١٣/٢ ، الخزانة ٢/٢٢٢ .  
 (٣) ج ، ر : جوار ، وهو تحريف .  
 (٤) انظر الشاهد ٢٨٤ وما عليه من تعليقات .  
 (٥) زيادة يقتضيها السياق .  
 (٦) الكتاب ١/ ٣٨٨ .

نون الوقاية فقلت : انتي وان لم يؤدّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية الا في ضرورة نحو قوله :

كُمنية جابرٍ اذ قالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ بَعْضَ مَالِي. (٢٩٦)  
فلو كانت الياء ضمير نصب لكانَ لولاني ، فثبت أن الياء في موضع خفض ،  
واذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك .

وزعم الاخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل  
موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض  
فيما حكاه من قولهم : ماأنا كَأنتَ ولاأنتَ كأنا (١).

وهذا الذي ذهب اليه الاخفش فاسد ، لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل  
لايجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

وما علينا اذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديارُ (٢٦٩)  
يريد : إلا إيتاك ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل .  
فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنهما  
لنصب فالأحرى اذا كانا من باين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير  
خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع .

فإن قيل : فإن لولا لم تعمل في المظهر شيئاً فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمراً ؟  
فالجواب : إنه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض ، ألا ترى أن  
لَدُنْ تنصب غُدوةً ، تقول لَدُنْ غُدوةً ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من  
أسماء الزمان . فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع  
أنها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمراً ولا يعمل في المظهر ، إذ  
هما جنسان مختلفان .

(١) أنظر المفتض ٧٣/٣ . الكامل ٣٤٥/٣ ، ووافقه الكوفيون وأبو البركات الانباري .  
معاني القرآن ٩٥/٢ الأصول ١٠٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٠/١ ، ٢١٢/٢ ، الاصلان .  
مسألة ٩٧ .

وزعم المبرّد أنّ لولا لا تجر الظاهر ولا المضمر وأنّ لولاك ولولاي ولولاهُ  
 لحن (١) ، وزعم أنّ الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر:  
 ٣٢٥ وكم موطن لولاي طيحت كما هوى بأجراميه من قلّة النيق منهوي (٢)  
 قال : وهذه القصيدة فيها لحنٌ كثير ومن جملتها قوله : ولولاي ، فلا ينبغي  
 أن يُحتجّ بها .

وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكى النحويّون أن ذلك لغة العرب  
 وأنشد الفراء في ذلك :

٣٢٦ ..... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن (٣)  
 وأنسد أيضا :

٣٢٧ ..... لولاك هذا العام لم أحجج (٤)  
 فدل ذلك على أن ما زعم من أنّ النحويين إنّما أخذوا ذلك من قوله:  
 وكم موطن لولاي ... .. البيت فاسد .

وهذه الحروف تنقسم بالنظر الى ما تجرّه ثلاثة أقسام .

قسم لا يجزّ إلاّ المضمر وهو لولا ، وقد تقدم الاستدلال على ذلك .

- (١) الكامل ٣/٣٤٥ ، ابن الشجري ١/١٨٠ .  
 (٢) ليزيد بن الحكم الثقي . اجرام جمع جرم ، وجرم الانسان خلقه أو جسده . النيق ،  
 أعلى الجبل . الكتاب ١/٣٨٩ ، معاني القرآن ٢/٨٥ ، الكامل ٣/٣٤٥ ، الخصائص ٢/٢٥٩  
 النصف ١/٧٢ ، ابن الشجري ١/١٧٧ ، المفصل ١٣٥ ، الانصاف ٣٦٦ ، الخزانة  
 ٢/٤٣٠ .

- (٣) صدره : أطمع فينا من أراق دماءنا  
 وهو من أبيات لعمرو بن العاص يخاطب بها معاوية . ويريد بحسن الحسن بن علي بن أبي  
 طالب . وفي معاني القرآن : حسم ، وهو تحريف . معاني القرآن ٢/٨٥ ، الانصاف  
 ٣٦٦ ، ابن يعيش ٣/١٢٠ ، العين ٣/٢٦٠ ، اللسان : (أمالا) ٢٠/٣٥٩ .

- (٤) صدره : أومت بعينها من الهودج وهو أول شعر لعمر بن أبي ربيعة . وفك التضميف في  
 أحج ، وهو جائز في غير ضرورة . ابن الشجري ١/١٨١ ، المفصل ١٣٦ ، الخزانة ٢/٤٢٩  
 شرح الشافية ٢/٢٣٩ .

وقسم لايجرّ إلاّ الظاهر / وهو هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها ومُنْدُ ومُدُّ وحتى وكاف التشبيه .  
وجميع هذه لايجرّ إلاّ المظهر ولا تجرّ المضمرة إلاّ الكاف وحتى فأنهما سُمِعَ ذلك فيهما في ضرورة الشعر . فمما جاء من ذلك في الكاف قوله :

٣٢٨ فلا أرى بَعْلًا ولا حلائلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاضِلا (١)  
وقول الآخر :

٣٢٩ ... .. وأُمُّ آوَعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا (٢)

ومما جاء من ذلك في حتى قوله :

٣٣٠ فلا والله لايلفَى أناسٌ فتي حتاك يا ابن أبي يزيدِ (٣)

فما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وواو القسم وتاؤه فاستغنوا عن جرّها للمضمرة بباء القسم نحو : بِيكَ وَبِهِ وَبِي ، لأن الباء في معناها . وأما حتاك وحتاه وحتاى ، فاستغنوا عنها بإليه وإليك وإلى ، لأنها في معناها . وأما واو رُبِّ وفاؤها ، فاستغنوا عن جرّها للمضمرة برُبِّ ، وكذلك مُدُّ ومُنْدُ لأنهما في معنى مِينٍ أو في معنى أول أو في معنى أمد نحو : مُدُّ يَوْمِنا أي في يومنا ، ومُنْدُ يَوْمِ الجمعة أي أول ذلك يوم الجمعة ، ومُدُّ يَوْمِنا ، أي أمد ذلك يومنا .

(١) لرؤية ، والرواية : ترى . الحافظ : المانع من التزويج ، وصف حمارا وحشيا يمنع أنه من حمار آخر يريدن . الكتاب ١/٣٩٢ ، الأصول ٢/١٠٣ ، العيني ٣/٢٥٧ ، الخزاز ٤/٢٧٤ ،

(٢) قبله : خلى الذنابات شمالا كسبا وهو للمعاج يصف حمارا وحشيا هرب من الصياد . أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم . الكتب : التقرب . الكتاب ١/٣٩٢ ، الأصول ٢/١٠٢ ، المقاييس ١/٢٥ ، المفصل ٢٨٩ ، المخصص ١٣/١٨٥ ، العيني ٣/٢٥٣ ، الخزانة ٤/٢٧٧ ، الديوان ٧٤ .

(٣) لم ينسب لقائل . قال أبو حيان : وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه ولا أدري ماذا عني بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع . وقال الرضى والعيني بشذوذه . قال البغدادي : والأحسن أن يقول ضرورة . العيني ٣/٢٦٥ ، الخزانة ٤/١٤٠ ، الضرائر ١٩٧ .

وأما كَهْ وَكَكَ وَكَيَّ فاستغنوا عن ذلك بمثله ومثلك ومثلي .  
وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما بقي بعد من حروف الجر بعد إخراج  
(ما يجر) (١) المضمر منها خاصة وما يجر الظاهر خاصة .

والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين : قسم يجر كل  
ظاهر وقسم يجر بعض الظاهرات دون بعض .

فالذي يجر بعض الظاهرات دون بعض : هاء التنيه وهمزة الاستفهام وقطع  
ألف الوصل وتاء القسم ولامه ومن في القسم والميم المضمومة والمكسورة  
ورُبَّ وواوها وفاؤها .

أما هاء التنيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم فأنها لا تجر  
إلا اسم الله تعالى ، وذلك أنها لا تجر إلا بحق العوضية .

أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء فلم تتصرف لذلك بل اقتصروا بها على  
اسم الله تعالى ، وقد حكى دخولها على الرب ، قالوا : تَرَبَّ الكعبة لأفعلن  
كذا ، وذلك قليل جداً . وأما سائرهما فأنها بدل من باء القسم فلم تتصرف  
لذلك أيضاً . وأما من فلا تجر إلا الرب ، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة  
لا تجران إلا اسم الله تعالى . والسبب في ذلك أنهما لم يتمكنوا في الجر لكونهما  
لم يستعملوا إلا في القسم . وأما رُبَّ وفاؤها وواوها فلا تجر إلا النكرة .

وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى جميع ولا يكون المفرد في معنى جميع  
إلا نكرة . وأما إذا كان معرفة فلا يجوز ذلك فيه إلا في ضرورة شعر (٢) نحو قوله

لاتُنْكِرُوا الفِضْلَ (٣) وقد سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا (٧)  
يريد في حلوقكم .

وما عدا ذلك من / حروف الجر تجر كل ظاهر .

\* \* \*

(٢) انظر الشاهد ٧ وما بعده من تعليقات .

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) كذا والصواب : القتل .

وحروف الجر أيضاً تنقسم أربعة أقسام : قسم لا يستعمل الا حرفاً ، وقسم يستعمل حرفاً واسماً . وقسم يستعمل حرفاً وفعلًا . وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلًا .

فالذي يستعمل حرفاً واسماً مُذٌ ومُنذٌ وعنٌ . أما مُذٌ ومُنذٌ فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما ، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى . وأما عن فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم : جلسَ مِـنْ عَنِّ يَمِينِهِ . قال الشاعر :

٣٣١ فقلتُ للركبِ لِمَا أن علا بِهِم مِـنْ عَنِّ يَمِينِ الحُبَيْبَا نظرةً قُبُلُ (١)  
فدخل مِـنْ على عَنِّ دليل على أنها اسم ، إذ لا يجوز دخول حرف جرّ على حرف جرّ الا إذا كان لفظهما واحداً ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر نحو قوله :

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بيّ ولا لَلِمَا بِهِمُ أبدأ دَوَاءُ (١٦٦)  
فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيداً لأن لفظهما ومعناهما واحد وقول الآخر :

٣٣٢ فأصبحنَ لا يسألنني عن بِيما بهِ أصدَدَ في علُو الهوى أم تصوباً (٢)  
فأدخل عن على الباء تأكيداً لأنه قد يقال : سألتُ بهِ وسألتُ في معنى واحد .  
نحو قوله :

٣٣٣ فأن تسألوني بالنساءِ فأنني ... .. البيت (٣)

يريد : عن النساءِ ، فلما دخلت من على عن وليست بمعناها علم أن عن اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الاعراب فتبين أنها اسم في موضع خفض بمن

(١) للتطامي . الحيا : موضع بالشام . النظرة القبل : التي لم تتقدمها نظرة . أدب الكاتب ٤٩٩ ،

الجميل ٧٣ ، المحكم ٤٩/١ ، الاقتضاب ٤٢٧ ، العيني ٢٩٧/٣ ، الديوان ٢٨ .

(٢) للأسود بن يعفر . وفي المغني : فأصبح لا يسألنه . وفي النسخ : غاوى الهوى ، وهو تحريف

صعد : ارتقى مشرفاً . الهوى : مقصور الهواء . التصوب : النزول . سر الصناعة ١/١٥٣ ،

المغني ٣٩٠ ، اللسان : صعد ، العيني ١٠٣/٤ ، الخزانة ١٦٢/٤ .

(٣) لعلمة بن عبدة وعجزه : خبير بأدواء النساء طبيب ، شرح المفضليات ٧٧٣ ، أدب الكاتب

٥٠٥ ، الأضداد للأنباري ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٤٠٧/٣ ، العيني ١٠٥/٤ ، الديوان ٢٠



وزعم أهل الكوفة أن رُب تكون اسماً (١)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:  
 ٣٣٤ إن يقتلوكَ فأن قَتَلَك لم يَكُنْ عاراً عليكَ ورُب قتلِ عار (٢)  
 فرُفِعَ عار على أنه خبر رُب ورُب مبتدأ . بهذا لاجته فيه ، لأن الرواية الصحيحة  
 وبعض قتل عارُ . وان صحت رواية من روى: ورُب قتلِ عارُ، لم يكن فيه  
 حجة، لأن عار يكون خبر ابتداء مضمرة كأنه قال: هو عارُ. والجملة في موضع الصفة.  
 ومما يدل على أن عارا في هذه الرواية إنما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنك  
 لو جعلت عارا خبر رُب. لم يجز إبقاء المخفوض برب بغير صفة وذلك لا يجوز لما  
 بيّن عند ذكر أحكام ربّ .

وزعم أبو الحسن الأنخفش (٣) أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام، وذلك  
 عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً الا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس (٤).  
 أما السماع فالأنه لا يحفظ ان الكاف قد جاءت في نثر موجودا فيها أحكام  
 الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية ، بدليل أنهم يقولون : جاءني الذي  
 كزيد ، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما  
 يصلونه بسائر المجرورات . ولو كانت الكاف اسماً لم يجز ذلك إلا في ضرورة  
 أو نادر كلام ، كما لا يجوز : جاءني الذي مثل زيد ، لأن الموصول إذا وصل  
 بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في [٩٥ و]  
 ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ: تماماً على الذي أحسن (٥) ،

- 
- (١) ووافقه ابن الطراوة واستدلوا له بأربعة أدلة . الانصاف م ١٢١ الهمع ٢٥/٢ .  
 (٢) لثابت بن كعب الملقب بثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب. المقتضب ٦٦/٣ ، البيان والتبيين  
 ٢٩٣/١ ، الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ابن الشجري ٣٠١/٢ ، الانصاف م ١٢١ ، المغني  
 ١٤٣ ، الخزانة ١٨٤/٤ ، الضرائر ٢٤٠ .  
 (٣) ووافقه ابن جني في سر الصناعة ٢٨٥/١ .  
 (٤) انظر الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤٠/٤ .  
 (٥) الأنعام ١٥٤ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

ومثلاً ما بعوضة<sup>١</sup> (١) .  
أي تماماً على الذي هو أحسن<sup>٢</sup> ، ومثلاً الذي هو بعوضة<sup>٣</sup> ، فكذلك لو كانت الكاف اسماً لم يكن بد من أن تقول : جاءني الذي هو كزيد .  
وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لاتجيء على حرف واحدٍ الا شذوذا لا يلتفت اليه .

واستدل أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام يقول الأعشى :  
٣٣٥ أتنتهون ولن ينهي ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل<sup>٢</sup> (٢)  
فاستعمل الكاف فاعلة ينهَى ، فكذلك قول امرئ القيس :  
٣٣٦ وأنتك لم يفخر عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب<sup>٣</sup> (٣)  
فاستعمل الكاف فاعلة ييفخر ، وكذلك قوله :  
٣٣٧ ورحنا بكابن الماء يجنبُ وسَطنا ... .. (٤)  
فاستعمل الكاف مجرورة بالياء . وكذلك قول الشاعر :  
٣٣٨ وزعتُ بكا لهرواةٍ أعوجى<sup>٤</sup> إذا ونستِ الرياحُ جرَى وثابا (٥)

(١) البقرة : ٢٦ وانظر ص ٢٣ و من الاصل  
(٢) رواية الديوان : هل تنتهون ولا ينهى . ورواية التبريزي : لاتنتهون . الشطط : الجور والظلم . الفتل جمع فتيلة وهي ما يوضع في الجرح من قماش ونحوه . المقتضب ١٤١/٤ ، الأصون ٣٥٢/١ ، التوجيه ١١٥ ، الحصائص ٣٦٨/٢ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، شرح العشر ١٥٠ ، الخزانة ١٣٢/٤ ، ابن الشجري ٢٦٣ ، ٢٢٩/٢ ، العيني ٢٨٩/٢ الديوان ٦٣

(٣) الديوان ٤٤ ، اللسان : غلب . الأضداد لأبي الطيب ٥١٩  
(٤) لامرئ القيس وعجزه : تصوب فيه العين طورا وترتقي وهو في وصف فرس . ابن الماء : طائر يقال انه الغرنيق . يجنب : يقاد . تصوب : تتحدر ، ترتقي : ترتفع . أدب الكاتب ٥٠١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، الصحاح واللسان : كون . الديوان ١٧٦ .

(٥) لم ينسب لقائل ولم تذكر مناسبتة . وروى في اللسان : أعوجياً . على أنه مفعول وزعت وهي بمعنى كفت . أعوجي نسبة الى أعوج وهو فرس كريم تنسب اليه الخيل الكرام . ونت : كلت وتعبت . أدب الكاتب ٥٠٠ ، سر الصناعة ٢٨٧/١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، المخصص ١٤ / ٦٤ ، اللسان : وثب ، عوج .

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الآخر .

٣٣٩ وصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ (١)

فأضاف مثل إلى الكاف ولا تضاف إلا إلى الأسماء .

وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنه شعراً ، والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى وإقامة الصفة مقامه وإن لم تكن مختصة فكأنه قال : ناه كالطعن ، وفاخر كفاخر ضعيف ، وبفرس كابن الماء ، وبفرس كالهراوة ، ومثل شيء كعصف (٢) إلا أن ذلك أيضاً ضرورة .  
فلذلك تكافأ الأمران .

على أن حذف المخفوض وإقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً نحو :  
والله ما زيد بنام صاحبه ولا يُخالطُ اللّيانَ جانبُهُ (١١٥)  
وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتى كأنك لم تحذف نحو قوله :

كأنك من جمال بني أقيش يُقَعِّعُ خالفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ (١١٤)  
يريد كأنك جمل من جمال بني أقيش فحذف جملاً وأقام صفته مقامه .  
والذي يستعمل حرفاً وفعلاً «خلا» في الاستثناء فتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها وتكون فعلاً إذا انتصب ما بعدها .

فإن قال قائل : ما الدليل على أنها إذا انتصب ما بعدها فعل وإذا انخفض حرف؟  
فالجواب أن تقول : الدليل على ذلك أنها لا يخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً .

(١) لحيد الأرقط ونسب لرؤبة . العصف : الزرع الذي أكل حبه وبقي تبته . ولم يعلم المراد بالضمير في صيروا . الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، الأصول ٣٥١/١ ، سر الصناعة ٢٩٦/١ ، المحكم ٢٧٧/١ ، المغني ١٩٦ ، الخزانة ٢٧٠/٤ ، ديوان رؤبة . ١٨١

(٢) هذا التوجيه قال به الفارسي في البغداديات ورجع عنه في ابسريات كما نقل البغدادي الذي أورد كلامه في الموضعين . الخزانة ٢٦٥/٤ .

فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العامة (١).  
وباطل أن تكون حرفاً بمنزلة إلا ، لأنها لو كانت كذلك لحاز في الاسم  
بعدها الرفع والنصب في مثل : ما قامَ القومُ خلا زيداَ وزيد ، كما يجوز : ما  
قامَ القومُ الا زيداَ والاَ زيدُ ، وامتناع ذلك دليل على أنها ليست بحرف استثناء  
فثبت أنها فعل .

والذي يدل على أنها - إذا انخفض ما بعدها - حرف أنها لا يخلو أن تكون  
اسماً أو فعلاً أو حرفاً .

فباطل أن تكون فعلاً لأن الفعل / لا يخفض الاسم إلا بواسطة حرف الخفض [٩٥ظ]  
وباطل أن تكون اسماً إذ لو كان كذلك لولى المعامل كما يابيه غير ، فكنت تقول :  
قامَ خلا زيد ، كما تقول : قامَ غيرُ زيد ، فثبت أنها حرف .  
والغالب عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلاً .

وكذلك حاشي عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض .  
فمن نصبه فبهي عنده فعل (٢) . وحكى من ذلك : اللهم اغفر لي ولمن  
يسمَع حاشي الشيطانَ وأبا الأصمِغ (٣) . بنصب الشيطان ونصب أبي الأصمِغ  
ومن خفضه فبهي عنده حرف والاستدلال على ذلك بالاستدلال في خلا ،  
إلا أن أبا العباس استدل أيضاً على أن حاشي فعل باستعمال المضارع منها ، قال  
الناطقة :

٣٤٠ ... .. ولا أُحاشي من الأقسام من أحد (٤)

- (١) ج ، ر : الناطقة ، وهو تحريف .  
(٢) وهو أيضاً ، نذهب الجرمي شيخ المبرد ، ونسبه صاحب الانصاف للكوفيين ، ونسبه ابن  
السراج البغداديين . المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١ ، الانصاف م ٣٧ .  
(٣) حكاة أبو زيد عن أعرابي . الأصول ٢٢٣ / ١ .  
(٤) صدره : ولا أرى فعلاً في الناس يشبهه ، المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١ ،  
ابن الشجري ٨٥/٢ ، المغنى ١٢٩ ، ابن يعين ٨٥/٢ ، الخزانة ٤٤/٢ ، الديوان ١٣ .

وهذا لا حجة فيه ، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشى التي هي أداة الاستثناء كأنه قال : ولا أقولُ حاشى ، كما قالوا : أسوفتُهُ ، إذا قلت له : سوف أفعلُ معكَ كذا . وإنما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلاّ لا التي هي بمعنى قلتُ : حاشى فلاناً . وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاّ الخنض بها (١)

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف خنض نحو قوله :

٣٤١ غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِيلٌ وَعَنْ قَيْضِ بِيَزَاءٍ مَجْهَلٍ (٢)  
فدخول من عليها دليل على أنها اسم ، لأن حرف الجر كما تقدم لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم ومن ليست من لفظ على ولا في معناها .

وتكون فعلاً إذا احتاجت إلى فاعل ومفعول نحو قوله :

٣٤٢ ..... وعلا الخيلَ دماءً كالشَقِيرِ (٣)

وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وما بقي من الحروف لا يستعمل إلاّ حرفاً .

فإن قيل : فلم لم تجعلوا «من وفي» من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً ؟ ألا ترى «من» قد تكون أمراً من الميّن وهو الكذب ، فكذلك ، «في» قد تكون أمراً من الوفاء فيقال : في يا امرأةً ، وفِ يارجلُ ، على حد قوله :

(١) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . الظم : ما بين الشربين والوردين يستعمل للابل واستعاره

للقطاة . تصل : يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش . القيض : قشر البيضة الرقيق .

الزيزاء : الأرض الغليظة . الكتاب ٢ / ٣١٠ ، المتئصب ٣ / ٥٣ ، الكامل ٣ / ٩٨ ، أدب

الكاتب ٥٠٠ ، الاقتضاب ٤٢٨ ، المفصل ٢٨٨ ، المغنى ١٥٦ ، الخزانة ٤ / ٢٥٣

(٣) لطرفة بن العبد . صدره : وتساقى القوم كأساً مرة وفي النسخ : على الخيل ، وهي ضعيفة .

الشقر : جمع شقرة وهي نورة حمراء تشبه الشقائق . أدب الكاتب ٦٩ ، الاشتقاق ١٩٧ ،

جمهرة اللغة ٢ / ٣٤٦ ، مقاييس اللغة ٣ / ٢٠٣ ، اللسان : شقر ، الديوان ٦٦ .

٣٤٣ ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمي بما لاقتَ لبونُ بني زيادِ (١)  
 فالجواب : إنه لم يذكر من ذلك إلا مامعناه حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء ، ألا ترى أن «خلا» جرت أو نصبت معناها واحداً وهو الاستثناء . وكذلك « على » كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً معناها واحد وهو الاستعلاء والفوقية وكذلك سائر ما ذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء وليس كذلك « في ومن » فلذلك لم يورد من قبيل ما يخرج عن الحرفية . وكذلك ينبغي أن يفعل لأن اللفظ إذا كان مستعملاً في موضعين فصاعداً على معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذي استعمل غير حرف ، وإذا كان معناه في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه .

\* \* \*

وحروف الجر / لا بد لها مما تتعلق به ظاهراً أو مضمراً ، إلا [٩٦ و]  
 حروف الجر الزوائد نحو : بحسبك زيد ، وأمثاله . ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلق به . وكذلك «من» في نحو : هلي من أحد قائم ؟ ليس لمن ما تتعلق به . ولولا من الحروف غير الزوائد نحو : لولاك لاكرمتُ زياداً ، ألا ترى أنها ليس لها ما تتعلق به . فأن قيل : فلعلها تتعلق بالفعل الذي هو جوابها .

فالجواب : ان ذلك لا يجوز لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها لأنّها من حروف الصدور .

وكذلك الكاف في نحو : جاءني الذي كزيد . ألا ترى أن المجرور الذي هو كزيد ليس له ما يتعلق به ظاهراً . ، إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه ، ولا مضمراً إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلةً إلا ما يناسب الحرف نحو : جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي استقر في الدار . لأن

(١) لقيس بن زهير العبسي . ورواية الأغاني : ألم يبلنك ، ولا شاهد فيه . والباء في بما زائدة وما فاعل يأتيك ، وقيل ليست زائدة وفاعل يأتيك محذوف تقديره : النبا . واثبات الياء في يأتيك بعد لم قيل ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل لغة وهو مذهب الفراء والزجاجي والاعلم . الكتاب ١٥/١ ، ٥١/٢ ، النوادر ٢٠٣ ، معاني القرآن ١٦١/١ ، النقااض ٩٠ ، الأصول ٧٠١/٢ ، الجمل ٣٧٣ ، الأغاني ٢٨/٦ ، الخزانة ٥٣٤/٣ .

«في» للوعاء والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء ، ولو قلت : جاءني الذي في الدار ،  
تريد : الذي ضحك في الدار وأكل في الدار ، لم يجوز لأنه ليس في الكلام  
ما يدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها وهو  
التشبيه وأنت قلت : جاء الذي أشبه كزيد ، لم يجوز لأن أشبه لا يتعدى  
بالكاف بل بنفسها .

وأيضاً فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع  
أصلاً ، فدل ذلك على أن الكاف لا يتعلق بشيء كلولا .  
وما بقي من حروف الجر فلا بد له من عامل ظاهر أو مضمير .

\* \* \*

وحروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها إلا في ضرورة شعر نحو  
قوله :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِكِهْ كدتُ أقضي الغداةَ من جَلَلِهْ (١٢٠)  
يريد : رُبَّ رسمِ دارٍ . وقول الآخر :

لاه ابنُ عمك لا أفضلتَ في حسبِ عني ولا أنتَ دَيَانِي فَتَخزُونِي (٣٢٤)  
يريد : لله ابنُ عمك ، فحذف اللام وأبقى عملها .

ومما جاء من ذلك نادراً في اللام قولهم : خير عافاك الله (١) ، وقولهم :  
لاه أنت ، يريدون : لله أنت وبخير عافاك الله . ولا يقاس شيء من ذلك .  
وإنما لم يجوز إضمار الخافض وإبقاء عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع  
لأن الخافض أضعف لأنه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب  
التي في الأسماء والأفعال .

والخافض أبداً لا يكون إلا من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية ، لأن  
غلام زيد ، في نية غلامٍ لزيد ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال .  
وأيضاً فإن الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه ، ألا ترى

(١) انظر ص ١١٦ تعليق ٣

أنتك إذا قلت: مررتُ بزَيْدٍ ، فإنمّا خففتُ زَيْدًا بمررتُ بواسطة الباء .  
فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً فلم يُتصَرَّف فيها لذلك

\* \* \*

وإذ قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها فينبغي أن تُبيِّن معانيها  
فأما من فتكون زائدة ولا ابتداء الغاية والتبعيض . وزعم بعض النحويين  
أنها تكون لانتهاء الغاية كإلى (١) .

فأما الزائدة فإنها لا تزداد عند البصريين إلا / بشرطين . أحدهما: أن [٩٦ ظ]  
يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة . والآخر: أن يكون الكلام نفيًا نحو : ما  
جاءني من أحدٍ . أو نهيًا نحو : لا تُضربُ مِن رجلٍ . أو استفهامًا نحو : هل  
جاءكَ من رجلٍ (٢) ؟

وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام (٣) ،  
نحو : إن قامَ من رجلٍ قام عمروٌ ، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس  
أو تأكيد استغراقه . فمثال كونه لاستغراق الجنس : ما جاءني من رجلٍ  
ألا ترى أنتك إذا قلت ما جاءني رجلٌ (٤) احتمال الكلام ثلاثة معانٍ أحدها  
أن تكون أردت أن تنفي رجلاً واحداً وكأنك قلت : ما جاءني واحدٌ بل أكثرُ .  
والآخر : أن تكون أردت ما جاءني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاء الضعفاءُ .  
والآخر : أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ لا ضعيفٌ ولا قوي  
ولا واحدٌ ولا أكثرُ .

(١) نسب السيوطي القول به للكوفيين . الممع ٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، وأنكر المبرد زيادتها في موضع من المقتضب  
٤٥ / ١ .

(٣) منهم الفارسي وإليه ذهب أبو بكر الأنباري من الكوفيين : شرح السبع ٢٩٦ ، الممع  
٣٥ / ٢ .

(٤) ج ، ر : من رجل ، وهو سهو .



فأذا أدخلت «مين» زال الاحتمال وكان المعنى : ما جاءني من جنس الرجال  
أحد . فهي هنا لاستغراق الجنس . فأذا قلت : ما جاءني من أحد ، كانت  
مين هنا لتأكيد استغراق الجنس ، لأنَّ أحدا يقتضي الاستغراق وان لم تدخل عليه من .  
وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا  
زيادتها في الواجب وحكوا في ذلك : قد كان مين مطر ، وقد كان مين حديث  
فدخل عني ، التقدير عندهم : قد كان مطر ، وقد كان حديث فدخل عني (١)  
وهذا لا حجة لهم فيه ، لاحتمال أن تكون مين مبعضة ويكون التقدير :  
قد كان كائن من مطر ، وقد كان كائن من حديث ، فحذف الموصوف  
وأقيست الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة . وقد تقدم في باب النعت أن  
ذلك يحسن في الكلام مع من .

وأما الأخصف فلم يشترط في زيادتها شيئاً بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره  
وفي المعارف والنكرات فأجاز : جاءني من زيد : واستدل على ذلك بقوله  
تعالى : يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (٢) . ألا ترى أن المعنى يغفر لكم ذنوبكم لا  
بعضها لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار ، قال عليه السلام : الأيمان يجب  
ما قبله (٣) . أي يذهب حكمه ويُبطله ، فالمنفرد اذن لمن آمن منهم جميع  
ذنوبهم لابعضها .

وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن تكون من مبعضة ويكون ذلك مما حذف  
فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه ، فكأنته قال : يغفر لكم جملة من ذنوبكم  
وذلك أن المغفور لهم بالأيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الاسلام  
من الذنوب وما تقدم لهم من الذنوب في حال الكفر بعض ذنوبهم . (٤)

- (١) نسب السيوطي القول بذلك للأخصف والكسائي وحشام . واشترط أبو بكر الانباري لزيادة  
من ما اشترطه البصريون . شرح السبع ٢٩٦ ، السبع ٣٥/٢ .
- (٢) الأحقاف : ٣٢ . انظر الطبرسي ٢٤/٢٦ ، الكشاف ٥٢٧/٣ .
- (٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٢٣٤ .
- (٤) إلى مثل هذا المعنى ذهب الزمخشري . الكشاف ٥٢٧/٣ .

على أن أهل البصرة قد يجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر

نحو قوله : ٣٤٤ أمهرتُ منها جُبَّةً وتيساً (١)

يريد : أمهرتُها . وإنما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام :  
فإن قيل : فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة من لأمرٍ أوجب  
ذلك أم لمجرد ورود السماع على حسب ما ذكره ؟

فالجواب : / إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه ، أمّا التزام التنكير [٥٩٧] فلا  
لأن المفرد الواقع بعد من الزائدة في معنى جميع ، لأنك إذا قلت :

ما قامَ من رجلٍ فقد نفيتَ القيامَ عن جنس الرجال والمفرد لا يكون في معنى  
جميع (٢) إلا إذا كان نكرة نحو قول العرب : عندي عشرون رجلاً ، فرجلاً  
واقع موقع رجال ، لأنه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك ، فأما قوله :

في حلقِكُم عَظْمٌ وقد شجينا (٧)

فوضع خلقكم في موضع حلوكم وهو معرفة . وقوله :

٣٤٥ بها جيفُ الحسرى فإن ما عظامها فيبيضُ وأمّا جلدُها فصليبُ (٣)  
يريد جلودها ، فأوقع جلدُها موقع جلودها وهو معرفة ، فضرورة لا يلتفت إليها ؛ (٤)  
وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنك إذا قلت : ما جاءَ من رجلٍ ،  
فقد نفيتَ أن يجيئك رجل واحد ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد ،

(١) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه . وقال ابن قتيبة : تقول : مهرت المرأة ،  
وأمهرتها . ولم يستشهد به . أبيات المعاني ١٠٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨٣ ظ .

(٢) ر : موضع ، وهو تحريف .

(٣) لعنتمة بن عبدة النحل . الحسرى : جمع حسير وهي الناقة التي أعيت وتركها أصنامها  
فتنفق ، وجعل عظامها بيضاً لعمادتها أو لأن السباع والطيور أكلت ما عليه من اللحم فبدأ  
وضوحها . الصليب : الياوس الذي لم يدبغ . وصف طريقاً بعيدة شاقة على من سلكها ، قطعها  
إلى المدوح طمباً في مكافأته . الكتاب ١٠٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٢ ، شرح المفضليات  
٧٧٧ ، التوجيه ، الخزائن ٣٧٩/٣ ، الديوان ٢٦ .

(٤) انظر الشاهد ٧ وما حوله من التعليقات

ولو قلت على هذا : جاءَ مِنْ رَجُلٍ ، لزمك أن يكون قولك : من رجلٍ ، على حدّه بعد النفي فتكون كأنك قلت في حين واحد : جاءَ نبي رجلٍ " وحدّه " ولم يَجئني رجلٌ " وحدّه " بل أكثر من رجل واحد ، وذلك متناقض لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحده مع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب ، ألا ترى أنك تقول : ما زيدٌ أبيضٌ ولا أسوداً ، ولو قلت : زيدٌ أبيضٌ وأسودٌ ، لم يتصور ذلك .

وحجة من أجاز زيادة من في الشرط في نحو : إن ضربتَ مِنْ رجلٍ ضرتَ بكَ ، أن الشرط غير واجب ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضرتَ بكَ ، أن الضرب غير واقع كما أنه كذلك في قوله : ما ضربتَ زيداً . والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنك إذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضرتَ بكَ فالضرب وإن لم يكن واقعاً فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا تناقض فيه . ألا ترى أنك لو قلت : إن قامَ من رجلٍ قامَ عمرو ، كان معناه : إن قامَ وقوع هذا الخبر الذي هو قامَ مِنْ رجلٍ . قام عمرو ، وقام من رجلٍ لا يمكن وقوعه لما ذكرناه من أنه يلزمه أن يقوم الرجل وحده مع غيره في حين واحد . فلذلك لا يمكن تقديره ، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام ، فلذلك لم تجز زيادة من إلا في الأماكن الثلاثة .

والمواضع التي تزداد فيها مِنْ : المبتدأ ، نحو : هل مِنْ أحدٍ قائمٌ ؟ والفاعل نحو : ما جاءَ نبي مِنْ أحدٍ ، والمفعول الذي سُمي فاعله أو لم يُسمَ نحو : ما ضربتُ مِنْ أحدٍ أو ما ضربتُ من رجلٍ . ولذلك لُحِّنَ الحسن بن هاني في قوله :

٣٤٦ كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فراقِهما <sup>جاءَ</sup> درَّ على ارضِ سن الذهبِ (١)

(١) البيت في وصف الخمرة . والرواية فتاقعها ، وهي جمع فتاعة ومنها النفاخة التي تكرب على وجه الماء . والأي لحن أبا نواس في هذا البيت هو الزمخشري في المفصل لأن التنكير إنما يجوز في فعل التي لا أفعل لها نحو حبلى . المفصل ٢٣٦ ، ابن يبيش ١٠٢/٦ ، المغني ٤٢٥ ، العيني ٥٣/٤ ، الخزانة ٥١٦/٣ ، شواهد الكشاف ٣٤٦ ، الديوان ٧٢ .

فزاد من في الواجب وفي غير الاماكن التي ذكرنا .  
والذي حمل على ادعاء زيادة من في هذا البيت أن فعلى التي للمفاضلة لاتستعمل  
إلا بالالف واللام أو مضافة، فوجب أن تكون صغرى مضافة / لفواقعها [٩٧ظ]  
ومن زائدة .

وأما التي تكون لابتداء الغاية فأنها لاتدخل إلا على ماعدا الزمان من مكان  
أو غيره . فمثال كونها لابتداء الغاية في المكان : سيرت من الكوفة إلى البصرة .  
إذا أردت أن السير كان ابتداءه من الكوفة وانتهاه إلى البصرة .

ومثال كونها لابتداء الغاية في غير المكان قوله : ضربت من الصغير إلى الكبير .  
إذا أردت أنك ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به إلى الكبير . ومن هذا  
قولهم :

زيد أفضل من عمرو . وإنما أردت أن تعلم أن زيدا يُبتدأ في تفضيله  
من عمرو ويكون الانتهاء في أدنى من فيه فضل . إذ العادة ان يبتدىء التفضيل  
مما يقرب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة .

وزعم الكوفيون أيضاً أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان (١) واستدلوا  
على ذلك بقوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد (٢) . ألا ترى أن قبل وبعد  
ظرفا زمان وقد دخلت عليهما من ، ومن ذلك قوله تعالى : لمَسْجِدٍ أُسِّسَ  
على التيموى من أول يوم (٣) . فأول يوم زمان وقد دخلت عليه من . ومن ذلك  
قول الشاعر :

٣٤٧ من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجياً مسوماً (٤)

(١) ووافقهم الأئمة والمبرد وابن درستويه من البصريين وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين :  
الانصاف م ٤٤ ، ابن يونس ١١/٨ ، اللغوي ٣٥٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ ،  
المع ٣٤/٢ . (٢) الروم : ٤ . (٣) التوبة ١٠٨ .

(٤) للحصين بن حمام المري (جاهلي) . الخارجي : كل متناه في جنسه فائق نظراءه . وليل :  
يقولون للجواد اذا برز وأبواه ليسا كذلك بخارجي . الشعر والشعراء ٦٣٠ ، الاشتقاق  
١٧٦ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، شرح الحماسة المرزوقي ٣٨٨ ، شرح الحماسة  
للتبريزي ٣٦١/١ .

فأدخل من على الصبح وهو زمان . وكذلك قول الآخر :  
٣٤٨ أتعرِفُ أم لا رسمَ دارٍ مُعَطَّلًا من العامِ تلقاهُ ومن عامٍ أوَّلًا (١)  
فأدخل من على العام ، وهو زمان أيضاً . وقول الآخر :

٣٤٩ كأنَّهما ميلانٍ لم يتغيَّرا وقد مرَّ للدارينِ من دارنا عُصرُ (٢)  
فأدخل من على الآن ، وقول زهير :

٣٥٠ لِمَنِ الديارِ بُقْنَةَ الحَجَجِ أَقْوَيْنَ مِنِ حَجَجٍ وَمِنِ دَهْرٍ (٣)  
فأدخل من على حججٍ ودهرٍ وهما اسما زمان .

ولما رأى الفارسي كثرةً مجيء هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن يُنظر فيما  
جاء من هذا ، فإن كثر قيس عليه وإن لم يكتر تؤوّل .

والصحيح أن هذا لم يكتر كثرةً توجب القياس ، بل لم يجيء من ذلك إلاّ هذا الذي  
ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف  
مضاف ، كأنه قال : من تأسيس أول يوم . فمن داخلة في التقدير على التأسيس  
وهو مصدر . وكأنه قال : من مرَّ حججٍ ومن مرَّ دهرٍ . والمرّ مصدر يسوغ  
دخول من عليه . ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله : حتى تغرب الشمس ، والظاوع  
مصدر . ومن تقدّم العام ومن تقدم عامٍ أوّل . وكأنه قال من بناء الآن أي  
مما بُني الآن أو أحدث الآن .

- (١) لتخفيف العقيلي . المعطل : الخالي من السكان . ولم يصرف أول لوزن الفعل والوصفية .  
النوادر ٢٠٨ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، الخزانة ٣٤١/٢ .
- (٢) لأبي صخر الهذلي . والرواية : من بعدنا . وقوله : ملان ، أصله : من الآن ، فحذف  
نون من ووصل الميم باللام من الآن فجعلهما كلمة واحدة . الخصائص ٣١٠/١ ، المنصف  
٢٢٩/٢ ، التمام ٩٣ ، أمالي التنال ١٤٨/١ ، تثقيف اللسان ١٤٤ ، الخزانة ٥٥٣/١ .
- (٣) مطلع قصيدة لزهير في المدح . وروى في الديوان : من شهر . الحجر بفتح الحاء قصبة  
اليمامة . يذكر ويؤنث ، وبكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى .  
أقوين : أقفرن . قال الرضي : (من) فيه تعليلية لا ابتدائية . الانصاف ٢٠٦ ، شرح  
الحماسة للتهريزي ٣٣٩/١ ، الخزانة ١٢٦/٤ ، الديوان ٨٦ .

وأما قبل وبعد قليسا بظرفين في الأصل وإتّما هما صفتان فكأنّك اذا قلت: سرت قبلكَ أو سرت بعدكَ، أصله: سرت زماناً قبلكَ أي قبل زمانك وسيرت زماناً بعدكَ، فلما لم يتمكننا في الظرفيّة جاز دخول من عليهما .

وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً . وكذلك أخذته من زيد ، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً .

وأما التي زعم النحويون أنها تكون لانتهاه الغاية فنحو قولك : رأيتُ الهلال/ من داري من خلل السحاب . وأبتداء الرؤية وقعت (١) من الدار [٩٨ و] وأنتهاؤها من خلل السحاب . وكذلك قولك : شَممتُ من داري الرياحانَ من الطريق . فابتداءُ شَمِّ الرياحان من الدار وانتهائه الى الطريق .

وهذا وأمثاله لاحجة لهم فيه لأنّه يحتمل أن يكون كلُّ واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. الا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل انّما كان في داره وابتداء (٢) وقوع الرؤية بالهلال انّما كان في خلل السحاب ، لأن الرؤية انما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب . وكذلك ابتداء وقوع الشم انما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان انّما كان من الطريق لأن الشم انّما يسلّط على الرياحان وهو في الطريق . ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام الغوثَ الغوثَ (٣) . وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر ، فقولنا : بالشام ، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول ، لأنّ الكتبَ إلى عمر انّما كان وعمر بالشام .

ومن الناس من جعل من الثانية لابتداء الغاية ، الا أنّه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال : رأيتُ الهلالَ من داري ظاهراً من خلل السحاب . فجعل

(١) كذا ، والصواب : وقع .

(٢) ر وأن ابتداء .

(٣) انظر الأصول ٤١/٢ .

من° لابتداء غاية الظهور لأن° ظهور الهلال بدا من خلل السحاب وكأنه قال أيضاً : شممتُ الرياحانَ من داري كائناً من الطريق . فمن الثانية لابتداء غاية الكون . وهذا الذي ذهب اليه باطل عندي ، لأنه قد تقدم في باب المبتدأ والخبر أن° المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه انما يكون مما (١) يناسب معناه الحرف ، ومن الابتدائية لايتفهم منها الكون ولا الظهور فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه .

والذي زعم أن° من لتبيين الجنس استدلل° على ذلك بقوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ (٢) . الا ترى أن° الأوثانَ كلها رجس . وانما أتيت بمن° لبيان ما بعدها الجنس الذي قبلها ، فكأنك قلت : اجتنبوا الرجسَ الذي هو الأوثان ، أي اجتنبوا الرجسَ الوثني .

واستدل° أيضاً بقوله تعالى : وعدَ اللهُ الذين آمنوا منكم (٣) . لأن° المعنى عنده : وعدَ اللهُ الذين آمنوا الذين هم أنتم . لأن° الخطاب (٤) انما هو للمؤمنين ، فلذلك لم يتصور أن تكون من° تبعيضية . وكقوله : وينزل من السماء من° جبال فيها من برد (٥) . أي من جبال هي برد° لأن° الجبال هي البرد° لا بعضها .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ . فهو يتخرج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ، فكأنه قال : فاجتنبوا من الأوثانِ الرجسَ الذي هو العبادة (٦) ، لأن° المحرّم من الأوثانِ انما هو عبادتها .

إلأنه قد يتصور أن يستعمل الوثن في بناء/أو غير ذلك مما لم يحرمه الشارع، [٩٨ظ]

- (١) ج ، ، ر : ما ، وهو تحريف . (٢) الحج : ٣٠ .  
(٣) النور : ٥٥ . (٤) ر : الخطاب عنده .  
(٥) النور : ٤٣ .  
(٦) قال السيوطي : كذا قال الزمخشري ، قال الرضي : وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأه . الهمع ٣٤/٢ .

وتكون من غاية مثلها في قوله : أخذته من التابوت (١) . ألا ترى أن أجنباب  
 عبادة الأوثان ابتداءً وانتهاءً في الوثن وكذلك قوله تعالى : وعد الله الذين  
 آمنوا منكم ، قد تكون من مبعضة ويُقدّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم  
 وكذلك قوله تعالى : ويُنزّل من السماء من جبالٍ فيها من بردٍ . قد يتصور  
 أن تكون من فيه مبعضة ويكون المعنى مثله إذا جعلت من لتبيين الجنس ، وذلك  
 بأن يكون قوله تعالى : من جبال بدلاً من السماء . لأن السماء مشتملة على الجبال  
 التي فيها كأنه قال : وينزل من جبال في السماء . ويكون من برد بدلاً من  
 الجبال بدل شيء من شيء ، كأنه قال : وينزل من برد في السماء ، ويكون  
 من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى : قال المأثم الذين استكبروا  
 من قومه للذين استضعفوا لسن آمن سنهم (٢) . فإذا أمكن أن يُخرج  
 جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقر في من كان أولى من أن يُثبت لها معنى لم  
 يستقر فيها وهو التبيين .

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة . فالزائدة تنقسم قسمين : زائدة بقياس  
 وزائدة بغير قياس ، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما ، نحو : ليس  
 زيدٌ بتائمٍ وما زيدٌ بتائمٍ . وفي حسبك إذا كان مبتدأً نحو : بحسبك  
 زيدٌ . أي حسبك زيدٌ . وفاعل كفى وفعوله . فمثال زيادتها في فاعل كفى  
 قوله تعالى : كفى بالله شهيداً (٣) أي كفى الله شهيداً ، ومثال زيادتها  
 في مفعول كفى قول الشاعر :

٣٥١ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النبيِّ مُحَمَّدٍ إيانا (٤)  
 أي فكفانا حُبُّ النبيِّ مُحَمَّدٍ إيانا فضلاً على من غيرنا .

(١) في سورة طه : أن اذنية في التابوت : ٣٩ ، ولا ندري مصدر هذا الذي حكاه المصنف .

(٢) الاعراف : ٧٥ . (٣) الرعد : ٤٣ .

(٤) لكعب بن مالك الانصاري ونسب لحسان وغيره . وفيه شاهد على مجيء من نكرة موصوفة

بغير على رواية من جر دغير ، ويروى برفع غير على أنها صلة من وحذف صدر الصلة والتقدير :

من هم غيرنا . معاني القرآن ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣ ، الجمل ٣١١ ، ابن الشجري

٣١١/٢ ، المغني ١١٦ ، ٣٦٤ ، الخزانة ٥٤٥/٢ ، الديوان ٢٨٩ .



فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم . وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله :

ألم يأتيك والأبناء تنمسي بما لاقت لبون بني زياد (٤٣)  
يريد ألم يأتك مالاقت لبون بني زياد ، لقله ما جاء من ذلك .  
إلا أن أحسنه أن يكون ما زيدت فيه الباء قد توجه عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى : أولم يسروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعنى بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى (١) . فزاد الباء في خبر أن وهو قادر ، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى ، لأن معنى الكلام أو ليس الله بقادر . وغير الزائدة تكون لمجرد الالتصاق والاختلاط والاستعانة والسبب والقسم وللحال . وبمعنى في والنقل .

وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض (٢) وبمعنى عن (٣) . وذلك باطل لما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة : قمتُ بزيد ، يريد أقمتُ زيداً ، فيصير الفاعل منفعولاً وذلك لا يكون إلا في كل فعل غير متعد . وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد فإنه يفرق بينهما في المعنى ، فإذا قلت : أقمتُ زيداً ، فالمعنى جعلته يقوم / ولا يلزمك أن تقوم معه ، وإذا قلت : [ ٩٩ و ] قمتُ بزيد ، فالمعنى جعلته يقوم وقمتُ معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعلة . وليس كذلك المنعول المنقول بالهمزة .

ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى : ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم (٤) .

(١) الأحقاف : ٣٣ . (٢) أثبت ذلك الأسمعي والفارسي والقشيري

وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، المعنى ١١١ ، الجمع ٢١/٢ .

(٣) قال به ابن قتيبة والزجاج ونسبه السيوطي للكوفيين بشرط اختصاصها بالسؤال . أدب الكاتب

٥٠٥ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الجمع ٢٢/٢ .

(٤) البقرة : ٢٠ .

ألا ترى أن الله تعالى لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم .  
وهذا لا يلزم أبا العباس ، لاحتمال أن يكون فاعل ذهب « البرق » ، أي  
لذهب البرق مع سمعهم وأبصارهم ، ويحتمل أن يكون فاعل « ذهب » الله  
تعالى ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يابق به سبحانه كما وصف  
نفسه سبحانه بالمجىء في قوله : وجاء ربك والملك صفاً صفاً (١) .  
والذي يبطل ما ادعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله :

٣٥٢ ديار التي كانت ونحن على منى

تحل بنا لولا نجاء الركائب (٢)

أي تحلنا ، ألا ترى أن المعنى : تصيرنا حلالاً محرمين وليست هي داخلة  
معهم في ذلك لأنها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك .

ولكون الباء بمعنى الهمزة لا يتصور الجمع بينهما ، فلا تقول : أذهبتُ بزيد  
ولا أقمت بعمره ، لأنك لو فعلت ذلك كان أحد الحرفين لامعنى له ، ألا  
ترى أنك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل .

فإن قيل : فكيف جاز قوله : تُنبت بالدهن . في قراءة من ضم التاء (٣) ،  
وتُنبت مضارع أنبت والهمزة في أنبت للنقل فكيف جاز الجمع بينها وبين  
الباء وهي للنقل ؟ بل كان ينبغي أن يقال تُنبت الدهن أو تُنبت بالدهن .  
فالجواب : إن ذلك يتخرج على ثلاثة أوجه (٤) . أحدهما : أن تكون الباء  
زائدة على غير قياس ، كأنه قال : تُنبت الدهن ، فتكون بمنزلتها في قوله :  
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٢١٠)

(١) الفجر : ٢٢ .

(٢) لقيس بن الخطيم . والرواية : كادت . ونصب ديار على القطع بفعل تقديره : أعنى .  
والمعنى : كادت تحل بنا ركابنا فنقيم عندها من حينها لها . وقال السيوطي : أي تجعلنا حلالاً  
ونحن حرام وقال أبو حاتم أراد التي كادت تنزلنا عن ركابنا ولم يرد أنها كادت تنزل  
علينا . الأضداد لأبي الطيب ٢٠٥ ، الكامل ٢٥٩/٢ ، الأصول ٧٢١/٢ ، إيضاح الفارسي  
١٦٩ ، جمهرة الأشعار ٢٤٧ ، المحكم ٣٦٨/٢ ، الديوان ١١ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وقراءة الضم عن ابن كثير وأبي عمر ويعقوب عن روح .

المحتسب ٨٩/٢ ، الطبرسي ١٤٣/١٨ .

(٤) نقل الطبرسي هذه الأوجه ولعلها عن الفارسي فهو ينقل عنه كثيراً . ١٤٣/١٨ .

يريد : نرجو الفرج (١) .

والآخر أن تكون الباء للحال ، فكأنه قال : تُنبتُ ثمرتها (٢) وفيها الدهنُ ، أي في هذه الحال ، أو وفيه الدهنُ أي وفي الثمرِ الدهنُ فيكون الحال إما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر (٣) .

والثالث : أن يكون أنبتَ بمعنى نبتَ لأنه يقال نبتَ البقلُ وأنبتَ البقلَ بمعنى واحد (٤) كما يقال : تنبتُ بالدهنِ ، فكذلك يقال : أنبتتُ بالدهنِ .

ومثال التي لمجرد الأصاق والاختلاط قوله : مسحتُ برأسي ، تريد ألصقتُ المسحَ برأسي ، من غير حائل بينهما . والأصاق هنا حقيقة لأن المراد بالآية (٥) اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما . وقد يكون الأصاق مجازاً نحو قولك : مررت بزيد ، ألا ترى أن المرور بزيد وإنما التصق بمكان يقرب من زيد فجعل كأنه ملتصق بزيد مجازاً .

ومثال كونها للاستعانة : كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسكينِ ، وكذلك كل ما يدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل ، ألا ترى أن ما بعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى ايقاع الفعل بالمفعول ، والقلم هو الذي وصل به الفاعل [٩٩ظ] إلى ايقاع الكتابة بالقرطاس ، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى ايقاع البري بالقلم .

ومثال كونها للسبب قولك : أخذتُ بزيدٍ ديناراً ، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على ما وقع الفعل بسببه .

(١) قال بهذا ابن قتيبة وايد بشواهد عدة وضعفه ابن جني . أدب الكاتب ٥٢٥ ، المحتسب ٨٩/٢ .

(٢) ر : ثمرها .

(٣) قال ابن جني : ويؤكد ذلك قراءة عبدالله : تخرج بالدهن ، أي تخرج من الأرض ودهنها فيها . المحتسب ٨٩/٢ .

(٤) هذا المعنى أثبتهُ أبو عبيدة والفراء وأنكره الأصمعي . اللسان والصحاح : نبت

(٥) يريد قوله تعالى : وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين . المائدة : ٦ .

والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أن باء السبب لم تدخل على شيء ووصل به الفعل إلى المنعول، ألا ترى أنك وصلت إلى اخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلا أنك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد، وباء الاستعانة كما تقدم إنما تدخل على الأدوات لوصول الفعل إلى المفعول (١).

ومثال كونها للحال : جاء زيدٌ بثيابه ، أي ملتبساً بثيابه ، وجاء زيدٌ بنفسه ، أي منفرداً بنفسه . وإنما سُمِّيَتْ باء الحال لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى ونابت منابه ، فلنبايتها مع ما بعدها مناب الحال سُمِّيَتْ باء الحال .

ومثال كونها للقسم : باللهِ ليقومَنَّ زيدٌ . وكذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقسَمِ به ، وقد استوفى حكمها في باب القسم .

ومن جعل الباء للتبويض استدل على ذلك بقول العرب : أخذتُ بثوبِ زيدٍ . ومعلوم أن الأخذ إنما كان ببعض الثوب . وحمل على ذلك قوله تعالى : وأمسحوا برؤوسكم (٢) . فزعم أن مسح بعض الرأس يُجزئ .

وهذا الذي ذهب إليه من أن الباء تعطى التبويض فاسد ، بل التبويض هنا مفهوم من معنى الكلام ، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب ، وقد علم أن اليد لا تختلط بجميع الثوب ، كما أنك إذا قلت : شربتُ ماءَ البحرِ ، إنما تريد شربتُ بعضَ ماءِ البحرِ ، فكما أن التبويض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم : أخذتُ بثوبه ، وإنما يقال ان الحرف يعطى معنى إذا كان المعنى لا يفهم الا من الحرف نحو قولك : قبضتُ من الدراهمِ ، ألا ترى أن التبويض إنما فهم من «مين» بدليل أنك لو قلت : الدراهمِ ، وأسقطت من لارتفاع التبويض وكان المقبوض جميع الدراهم ، وأنت لو قلت : أخذت الثوب ، وأسقطت الباء لعلم أن الأخذ إنما كان في بعض الثوب إذ اليد لا تحيط بجميع أجزاء الثوب .

(١) ينظر في هذه المسألة المجمع ٢١/٢ .

(٢) ج ، ر : فامسحوا ، وهو تحريف وانظر المائة : ٦ .

وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى عن استدلال على ذلك بأنك تقول : سألتُ  
به ، بمعنى سألتُ عنه ، قال الله تعالى : فاسألْ بهِ خبيراً (١) ، أي عنه ،  
وقال الشاعر :

فإن تسألوني بالنساءِ فإنّني  
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طيبٌ (٣٣٣)

أي عن النساء .

ولا حجة في شيء من ذلك ، لأنه قد يتصور أن تكون الباء للسبب ، لأنك إذا  
سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء ، فكأنه قال : فإن  
تسألوني بسبب النساء .

فإن قيل : سألتُ بسبب كذا ، لا تدري هل السؤال عن ذلك الشيء الذي دخلت  
عليه الباء أو عن غيره بسببه ، وأنت إذا قلت : سألت عنه فإنما السؤال عن  
الذي دخلت عليه عن فالجواب : إنهم إذا فعلوا ذلك أعني جعلوا الباء [١٠٠] أو  
للسبب وحذفوا المسؤول عنه فلا بد من أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ،  
فقاله : فإن تسألوني بسبب النساء ، معلوم أن السؤال المسؤول عن النساء بدليل  
قوله : بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طيبٌ .

وكذلك فاسأل به خبيراً ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأن طلب السؤال منها عام  
فكأنه قال : إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبير به .

وقد يتخرج ذلك على وجه آخر ، وهو أن يكون الفعل مضمناً معنى فعل  
يصل بالباء فيعامل معاملة ، فكأنه قال : فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارهن ،  
وكأنه قال : فاطلب به خبيراً ، لأن السؤال طلب في المعنى .

فإن قيل : فكما تجوزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاً جعلتم  
الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى عن ؟

فالجواب : إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف ، وأيضاً فإنك إذا

(١) الفرقان : ٥٩ ، وأنظر أدب الكاتب ٥٠٥ ، الطبرسي ١١٨/١٩ .

حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد ، وأذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد .

وأما حتى الجارة فإنها لانتهاى الغاية ، ولا يخلو أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها أو لا يكون ، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها فإن الفعل غير متوجه عليه ، وذلك ندحو قولك : سرتُ حتى الليلِ ، فالسير غير واقع في الليل ، فإن الليل لم يتقدمه ما يكون جزءاً منه .

وان كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدل على أنه داخل (مع) (١) ما قبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقترن به قرينة أصلاً .

فإن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها . فإذا قلت : صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفِطْرِ ، كان يومِ الفِطْرِ غير داخل في الصوم ، لأنَّ يومِ الفِطْرِ لا يجوز صيامه وإذا قلت صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخَميسِ صمتهُ ، فقولك : صمتهُ ، يدل على أن يومِ الخَميسِ داخل مع ما قبله من الأيامِ في الصيام .

فإن لم تقترن به قرينة كان داخلًا فيما قبله وذلك نحو قولك : صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخَميسِ ، فيومِ الخَميسِ داخل مع ما تقدمه من الأيامِ في الصيام . وإنما كان — إذا لم تقترن به قرينة — على ما ذكرنا من دخول ما بعدها في معنى ما دخل فيه ما قبلها ، لأنه إذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها داخلًا فيما قبلها ، فحمل — إذا لم تقترن به قرينة — على الأكثر . وأيضاً فأنهم جعلوها جارةً بمنزلة عاطفة ، فكما أنها إذا كانت عاطفةً شركت ما بعدها مع ما قبلها فكذلك يكون ما بعدها إذا كانت جارةً إلا أن يقترن ( به ) (٢) قرينة : تُبيِّن أنها بخلاف ذلك .

وأما إلى فأنها أيضاً لا يخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لا تقترن . فإن اقترنت

(١) زيادة يقتضيه السياق .

(٢) زيادة يقتضيه السياق .

به قرينة تدل عه أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة .  
وذلك / نحو قولك : اشتريتُ الشُّقَّةَ (١) إلى طرفها . والطرف داخل [١٠٠ظ]  
في الشراء لأنَّ العادة قد جرت بأن لا يشتري الانسان شُقَّةً من غير أن يكون  
الطرف داخلاً في الشراء .

وكذلك قوله : اشتريتُ الفدَّانَ إلى الطريق . فالطريق غير داخل في الشراء  
لأنه معلوم أنَّ الطريق ليس مما يباع .

فإن لم تقترن به قرينة فإنَّ في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى  
أنَّ مابعدها داخل فيما قبلها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ مابعدها غير داخل فيما  
قبلها . وذلك نحو قولك : اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشَّجَرَةِ .

فمنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ داخلة في الشراء . ومنهم من ذهب إلى أنَّ  
الشجرةَ غير داخلة ( في الشراء ) (٢) .

والصحيح أنَّها غير داخلة ( في الشراء ) (٣) وعلى ذلك أكثر المحققين من  
النحويين . وذلك انه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فإنَّ الأكثر في كلامهم أن  
يكون مابعدها غير داخل فيما قبلها وقد يكون بخلاف ذلك ، فإذا عرى  
مابعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

وأيضاً فأنَّها لانتهاه الغاية ، فإذا قلت : اشتريتُ المكانَ إلى الشجرة ، فما بعد إلى  
هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشتري فلا يتصوَّر بذلك أن تكون الشجرة  
من المكان المشتري ، لأنَّ الشيء لا ينتهي ما بقى منه شيء . فكيف يتصوَّر  
أن تكون الشجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنَّها بعضه ، إلا أن يتجاوز  
في ذلك فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء .

فإذا لم يتصوَّر أن يكون مابعدها داخلاً فيما قبلها إلا مجازاً وجب أن يحمل على  
أنه غير داخل فيما قبلها ، لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة ،

(١) الشقة ، بكسر الشين : الشظية أو القطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره ، والشقة  
بضم الشين : الثياب المستطيلة ، أو هي جنس من الثياب ، أو نصف ثوب .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر و فيه .

الا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة ، فتكون تلك القرينة مُرَجِّحَةً لجانب  
المجاز على جانب الحقيقة .

وأما رُبَّ فمعناها عند المحققين من النحويين التقليل . فاذا قلت :  
رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، فكأنك قلت : قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ  
وليس من لقيتهُ بالكثيرِ . ومثال ذلك قوله :

٣٥٣ أأربُّ مولودٍ وليس له أبٌ وذى ولدٍ لم يلدَه أبوان (١)  
وذى شامةٍ غراءٍ في حرٍّ وجهه مجللةٌ لاتنقضى لأوان  
فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، والذي له والد ولم يلدَه أبوان هو  
آدم عليه السلام ، وصاحب الشامة هو القمر ، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى  
أربُّ القمر بالشامة ، ألا ترى أن رُبَّ في جميع هذا دخلت على ما هو واحد  
ولا ثاني له . فدلَّ ذلك على أنها للتقليل .

وزعم بعض النحويين أنها قد تكون للتكثير وذلك في موضع المبالغة  
والافتخار . (٢) نحو قوله :

٣٥٤ فياربُّ يومٍ قد لهوتُ ولبلىة  
بأنسةٍ كأنَّها خَطٌّ تمثال (٣)

(١) نسب في الكتاب لرجل من أزد السراة وهي حي من اليمن . والسراة أعظم جبال العرب  
ورواية المبرد : عجبت لمولود ، ولا شاهد فيه على رب . وفيه شاهد على تسكين اللام  
في يلدَه للتخفيف . وروى في الخزانة : سوداء ، وهو أنسب للمعنى . وحر الوجه ما بدا  
من الوجنة أو ما أقبل عليك منه . الكتاب ٣٤١/١ ، الكامل ١٧٧/٣ ، الخصائص  
٣٣٣/٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، المفصل ٣٥٣ ، المخصص ٢٨/٩ ، الخزانة ٣٩٧/١ .  
شواهد الشافية ٢٢ .

(٢) هو رأي الأعلام وابن السيد كما في الطمع ٢٥/٢ وانظر المغني ١٤٣ ومجلة المورد  
١٤٦ ص ٨٨ ففيه تفصيل المسألة من خلال بحثنا بعنوان : ابن السيد البطليوسي .

(٣) لا مرى القيس ورواية الديوان : ويارب ، وفي الخزانة : بل رب .  
خط تمثال : تمثال مصبوب ومثقوش . والعائد في صفة يوم محذوف يريد : لهوت فيه .  
المغني ١٤٣ ، الخزانة ٣١/١ ، الديوان ٢٩



وقوله :

٣٥٥ فيارب مكروبٍ كررت وراءه

وعان فككت الغل عنه ففداني (١)

ألا ترى أنه إنَّما يريد أنَّهُ لها أياماً وليالي كثيرة وكثرت منه فك الأسرى وكره وراء المكروبين/، وهذا وأمثاله لأحجة لهم فيه، لأنَّ ربَّ في هذه الأماكن [١٠١] وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا (تُتصوَّر إلا) (٢) مما يقل نظيره من غير المفتخر، إذ ما يكتر من المفتخر وغيره لا يتصوَّر الافتخار به فتكون ربَّ في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار للتليل النظير فكأنَّه قال : الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري، فكأنَّه قال : الأسرى الذي فككت والمكروبون الذي كررت وراءهم من الكثرة بحيث يقل فك غيري لهم .

ويمكن أيضاً أن يريد أن هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتخر فإنَّها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة :

فإن قيل : ولعلَّ هذا المقصود بربَّ إنَّما هو المباهة والافتخار وانجرَّ التليل إذ لا يتصور الافتخار إلا بما يقل نظيره كما ذكرنا ، فالجواب أن تقول : الذي يدل على أنَّ ربَّ إنَّما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التليل أنَّ ربَّ إذا كانت لغير مباهة وافتخار إنَّما تكون للتليل في كلامهم فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التليل بها .

وأيضاً فإن المفرد بعد ربَّ يكون في معنى جمع ، ألا ترى أن قوله :  
فيارب يوم قدهوت ولياة ..... (٣٥٤)

(١) لا مرء القيس . المكروب : الذي أحيط به في ساحة الحرب . العاني : الأسير . فداني :

قال فداك أبي وأمي . الشعر والشعراء ١٠٩ ، الخزانة ١٦٢/١ ، الديوان ٩٠ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أيامٌ وليالٍ ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو : كلُّ رجلٍ ، أو يقع تمييزاً في نحو : عشرين رجلاً ، أو في نفي نحو : ما قامَ رجلٌ ، أو في تقليل نحو : قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيداً ، ألا ترى أن رجلاً في : قلَّ رجلٌ ، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه ، فلولا أن رب للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى جمع .

قال أبو العباس المبرد : النحويون كالمجمعين على أن رُبَّ جواب لكلام متقدم ، فإذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، هو جواب لمن قال : هل لقيتَ رجلاً عالماً ؟ أو من قدَّر سؤاله كذلك ، فتقول له : رب رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، أي لقيت من جنس الرجال العلماء . إلا أن ذلك ليس بالكثير (١) . والدليل على أن رُبَّ جواب أنَّ وأو رُبَّ عاطمة نائبة عن رُبَّ ، بدليل أنها لا يدخل عليها حرف عطف ، لاتقول : رُبَّ رجلٍ وثُمَّ امرأةٍ . فإذا تبين أنها عاطمة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام فتقول : ورجلٍ أكرمتُه ابتداءً ، كما قال :

٣٥٦ وبلدةٍ ليسَ بِهَا أنيس (٢)

دليل على أن رُبَّ جواب حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدم المقدر ولولا أنها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام .

(١) هذا القول لأبي بكر بن السراج قاله في الأصول ٣٢٣/١ مع اختلاف يسير .

(٢) لحران العود النميري (جاهلي) ورواية الديوان :

قد ندع المنزل يالميس بساساً ليس به أنيس  
 إلا اليعافير والاليس  
 وروى في الخزانة : ياليتني وأنت يالميس في بلد ليس به أنيس وعلى هاتين الروايتين لا شاذ فيه . وفيه شاهد على رفع اليعافير والالميس على الاستثناء المنقطع بدلا من أنيس اتساعا ومجازا ، وذلك في لغة تميم . اليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبية . العيس جمع عيساء وهي البقرة الوحشية . الكتاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ ، مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٧٨/٢ ، ٢٣٧ ، معاني القرآن ١/٢٨٨ ، ٤٧٩ ، الممتنّب ٤/٤١٤ ، ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، الخزانة ٤/١٩٧ ، الديوان ٥٢ .

ولا بد للمخفوض برّب من الصفة فتقول : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت ،  
 فيكون عالماً صفة لرجلٍ وربّ ومخفوضها متعاقبة باقيت ، وذلك أنّ تحذف  
 الفعل الذي تتعلّق به ربّ للدلالة ما تقدم عليه / فتقول : رب رجلٍ ، وتحذف [١٠١]ظ  
 لقيت للدلالة ما تقدم عليه لأن ربّ كما تقدم إنّما تكون جواباً ، فكأنّ قائلاً قال :  
 هل لقيت رجلاً عالماً ، فتقول : رب رجلٍ عالمٍ ، وتحذف لقيت لفهم المعنى .  
 وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بتقليل  
 وإنّما يقل بالنظر إلى صفة ما . وقد تحذف الصفة إذا تقدّم ما يدلّ عليها نحو  
 قوله :

ويارُبُّ يومٌ قد لهوتُ وليلةٌ بأنسة كأنّها خَطٌّ تَمثال (٣٥٤)  
 يريد وليلةٌ قد لهوتُ ، فحذف قد لهوتُ للدلالة ما تقدّم عليه ، فأما قول الأعشى :

٣٥٧ ربّ رُفدٍ هرقتُهُ ذلك اليَومَ وأسرى منٍ معشرٍ أقبالٍ (١)  
 فيحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون « من معشرٍ أقبالٍ » في موضع  
 الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشرٍ أقبالٍ .

والآخر : أن يكون حذف الصفة للدلالة ما تقدم عليها وهو هرقته ، كأنه قال :  
 وأسرى من معشرٍ أقبالٍ أخذتُهم ، لأنّ هراقته للرفد أخذٌ له في المعنى .  
 والثالث : أن يكون من معشرٍ أقبالٍ ، متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص  
 ما في الصفة ، لأنّهم إذا أسروا من معشرٍ أقبالٍ فهم كائنون منهم ، فيؤول  
 المعنى إلى الصفة .

ولا يخفض برّب إلا النكرة ، لأنّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون

(١) الخطاب للأسود بن المنذر اللخمي . الرفد بفتح الراء : القدح الضخم بما فيه من القرى  
 وبكسرهما : العطية . أقبالٍ : جمع قِبَلٍ وهو الملك ، وروى أقتال جمع قتل وهو النظر  
 أو العدو المقاتل . وارقة الرفد كناية عن القتل . مجاز القرآن ٢٩٩/١ ، شرح  
 المفصليات ٣٩ ، المختص ١١/٨٣ ، الفصل ٢٨٦ ، المغني ٦٤٩ ، الخزانة ١٧٦/٤ ،  
 الديوان ١٣ ، ١٦٩ .

المشرد في معنى جمع إلا نكرة . وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة اذا كان نكرة نحو مثلك وأخواته مما إضافة غير محضة (١) ، ومن ذلك قوله :  
٣٥٨ ياربُّ مثلك في النساءِ غريبرةٍ بيضاء قد متعتها بطلاقٍ (٢)  
فأدخل رب على مثل.

وقد تدخل أيضاً على ضمير النكرة نحو : ربُّ رجلاً ، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة ، لان الضمير هو الظاهر في المعنى ، وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربته ، أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجل المتقدم الذكر ، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ، فلما كان الضمير في باب رب منسراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ، لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام ، فلذلك جاز أن تقول : ربُّ رجلاً ، وربُّ رجلين وربُّ رجالات ، ويكون الضمير مفرداً على كل حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك .

ولا يحفظ البصريون غير ذلك . وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً (٣) وذلك عندنا لا يجوز ، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بترك عن وذر وودع .

وقد تدخل ( أيضاً رب ) (٤) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ما تقدم إلا أنه يشترط أن يكون مباشراً فتقول : ربُّ رجلٍ وأخيه .  
وإنما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظي وإنما هو في الحقيقة نكرة ، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو

(١) ج ، ر : مختصة ، وهو تحريف .

(٢) لأبي محجن الثقفي (اسلامي) الغريرة : المغتررة بلبين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيتها شيئاً تستمع به عند طلاقها . الكتاب ٢١٢/١ ، ٣٥٠ ، المقتضب ٢٨٩/٤

ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٣) الأصول ٣٣٨/١ ، (٤) ر : رب أيضا .

النكرة، جاز ذلك . ولو قلت : رَبَّ رَجُلٍ / وَرَبَّ أَخِيهِ ، لم يجز [ ١٠٢ ]  
لمباشرة رَبِّ ولا تدخل على معرفة مختصة أصلاً .

وزعم بعض النحويين أنها تجر الاسم المعرف بالألف واللام فتقول : رَبَّ  
الرجل لقيت وأنشدوا في ذلك قوله :

٣٥٩ ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهم المهار (١)  
فخفّض الجامل (٢) . والرواية الصحيحة : الجامل ، بالرفع على أن تكون ما  
في موضع اسم نكرة مخفوض بربّ ، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع  
الصلة كأنه قال : رَبِّ شَيْءٍ هُوَ الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ (٣) .

وان صحّت الرواية بخفّض الجامل كان الجامل مخفوضاً بربّ على تقدير  
زيادتها (٤) كأنه قال : ربّما جامل فيكون مثل قولهم : انى لأمر بالرجل  
مثالك فأكرمهُ أى برجل مثلك .

وفي ربّ لغات (٥) : رَبِّ وَرَبِّ ، شديدة وخفيفة ( قال الحليّس :

٣٦٠ أزهير إن يشب التمدال فأنه رَبِّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَقَمْتُ بِهِيْضَلٍ (٦)  
وتلحقها تاء التانيث فيقال : رَبِّمَا وَرَبِّمَا وَرَبِّمَا . فاذا لحقتها ما كانت على حكمها

- 
- (١) لأبي داؤد الأيادي يفخر بقومه . الجامل : الجماعة من الابل لا واحد لها من لفظها . وفيه شاهد على دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية شذوذاً أو على قلة . المفصل ٢٨٧ ، المغني ١٤٦ ، ٣٤٣ ، التوضيح ٢٣٦/١ ، العيني ٣٢٨/٣ ، الخزانة ١٨٨/٤ ، الديوان .
  - (٢) في حاشية ج ، ر : عناجيج الخيل : خيارها واحدها عنجوج يقال ذلك للذكر والانثى .
  - (٣) هذا تخريج الفارسي وخرجه ابن مالك على أن الجامل مبتدأ وخبره فيهم .
  - (٤) المغني ٣٤٣ ، الخزانة ١٨٩/٤ ، (٤) في ر : أي الألف واللام .
  - (٥) أنظر في لغات رب الأصول ٣٣٤/١ ، الانصاف ٤٤٩ .
  - (٦) لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) زهير مرخم زهيرة وهي ابنته .  
والهمزة للنداء . الهيفل : الجبش وقيل الجماعة من الناس يغزى بهم .  
المرس : الشديد المعالجة في الحرب . وروى في المحتسب بتسكين باء رب .  
وما بين القوسين سقط من ر . المحتسب ٣٤٣/٢ ، الخصائص ٤٤٠/٢ ، ابن اشجري  
٤/٢ ، ٣٠٢ ، الانصاف ٦٤ ، الخزانة ١٦٥/٤ ، ديوان الهذليين ٨٨/٢ .

في خفضها (١) النكرة إذا وقعت بعدها ، ولا يجوز رفعها إلا على أن تكون خبر ابتداء مضمرة والجملة في موضع صفة لما وما نكرة . ومن ذلك قوله :  
 ٣٦١ طالعات يبطن فعرة بسدن ربما ضاعن بيها ومقيم (٢)  
 برفع ضاعن ومقيم ، كأنه قال : رب شيء هو ضاعن ومقيم .

وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضيا لفظا ومعنى نحو : ربما قام زيد ، أو ماضيا معنى خاصة ، نحو : ربما يقوم زيد ، تريد قام . وأما أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك . فأما قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٣) . فأدخل رب على مستقبل في اللفظ والمعنى لأن الكفار لا يودون ذلك إلا في الآخرة . فإن الذي سوغ ذلك أن الدار الآخرة قريبة من الدنيا إنما هي هذه فهذه ، فإذلك قال عليه السلام : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ (٤) . إشارة إلى قربها . وما قرب وقوعه فإن العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه ، قال الله تعالى : أتى أمر الله فلا تستعجلوه (٥) . يريد : يأتي ، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع . والدليل على أن الآتيان هنا مستقبل قوله : فلا تستعجلوه ، والاستعجال لا يتصور إلا بالنظر لما يستقبل ، فلذلك أوقع رب في قوله : ربما يود على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ما ذكرنا من القرب .

وأجاز خلف الأحمر (٦) أن يفصل بين رب وما تعمل فيه بالقسم نحو : رب والله رجل عالم لقيت (٧) . وذلك عندنا لا يجوز ، لأن حرف الجر قد ينزل من

(١) ر : من .  
 (٢) لم أجد من أورد هذا البيت أو نسبه إلى أحد . (٣) الحجر : ٢ .  
 (٤) رواه البخاري في كتاب الرقاق (٩٠) . و (٥) النحل : ١ .  
 (٦) هو خلف بن حيان بن محرز البصري أحد رواة الغريب والشعر واللغة . وعرف عنه أنه كان يعمل الشعر على لسان العرب وينحله إليهم لأنه من نقاده والعلماء به . ترجمة ابن النديم ٤٤ : ، الزبيدي ١١٣ ، الأنباري ٦٩ ،  
 (٧) نقل ابن السراج هذا القول عن الاخفش ، ومنعه هو ، وقال أبو حيان : ووهم ابن عصفور في نسبه جواز الفصل بين رب ومعوها بالقسم لخلف الأحمر وغره شهرة خلف الأحمر . أه . وصحح نسبه لعلي بن المبارك الأحمر تلميذ الكساني . ارشاف الضرب ٢٦٢ ظ ، الأصول ٣٣٨/١ .

المجرور منزلة الحرف من الكلمة ، ألا ترى أن المجرور في موضع منصوب ،  
ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول : مررتُ بزید وعمراً ، فتعامل  
زيد معاملة المنصوب فكأنك قلت : لقيتُ زيدا وعمراً ، فأن جاء الفصل بين  
حرف الجر / والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله : [١٠٢ظ]  
٣٦٢ مُخَلِّقَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا ۖ وَلَا يَسِيلُ سَبِيلُ (١)  
يريد : وليس إلى النزول منها سبيل .

وربَّ من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ،  
وسبب ذلك أنها كما قد ذكرنا للتقليل ، فالتقليل يجري مجرى النفي فعوملت  
معاملة ما يجعل له الصدر لذلك . وأيضاً فأنها للمباهاة والافتخار مثل كم ، وهي للتقليل  
فهى لذلك نقيضة كم لأنَّ كم للتكثير ، والشئ يجري مجرى نقيضه ويجرى  
نظيره فعوملت لذلك معاملة كم .

وينبغي أن يعلم أن الاسم المخفوض بربِّ هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم  
على موضعها بالاعراب ، فان كان العامل الذي بعدها رافعا كانت في موضع  
رفع على الابتداء نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ ، فلفظ رجل مخفوض بربِّ  
وموضعه رفع على الابتداء .

وان كان العامل الذي بعدها متعدياً فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو  
لم يأخذه . فان كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد ربَّ في موضع نصب ويكون  
لفظه مخفوضاً نحو : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ .

وان كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون  
لفظة مخفوضاً نحو قولك : ربُّ رجلٍ عالمٍ لقيتهُ ، لأنَّ ربَّ كأنها زائدة  
في الاسم ، فكأنك قلت : رجلٌ عالمٌ لقيته (٢) .. فكما يجوز في الرجل في هذه

(١) استشهد ابن جني للفصل بين الجار والمجرور ببيت قريب من هذا

لو كنت في خلقاء أو راس شاقق وليس ال منها النزول سبيل

والخلقاء : الصخرة المساء . الشاقق : الجبل العالي . الخصائص ٢/٣٩٥ ، ٣/١٠٧ ،

المقرب ٥٧ التمام ٢١١ .

(٢) ج ، ر : رب رجل ، وهو سهو .

المسألة أن يُرفعَ ويُنصبَ فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد ربّ أن يحكم عليه بذلك .

فأن قال قائل : وما الدليل على أن ربّ بمنزلة حرف زائد على الاسم؟  
فالجواب أن تقول : لو لم تكن كذلك لما جاز : ربّ رجلٍ عالمٍ ضربته ، لأنك لو جعلت ربّ رجلٍ ، متعلقاً بضربت لكنت قد عدّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لا يجوز . الا ترى أنه لا يجوز أن تقول : زيدا ضربته ، على أن يكون زيدا منصوباً بضربت هذه المنفرد بها ، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضممر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز ، لأنه لا يجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجروراً ، لا يجوز أن تقول : زيداً مررتُ به ، بل تقول : زيدا مررتُ به ، فدل ذلك على أن ربّ كأنها زائدة ، وكأنك قلت : رجلٍ عالمٍ ضربته أو رجلاً عالماً ضربته ، على حسب ما تنوى ، فكذلك يجوز أن تقول : ربّ رجلٍ عالمٍ و غلامٍ ضربته ، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ما تنوى .

ويجوز أن تقول : ربّ رجلٍ عالمٍ و غلامٍ ضربتُ ، بالنصب والخفض ،  
فبالخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، لأنك لو اسقطت ربّ كان الاسم منصوباً . قال امرؤ القيس :

١٦٣١ سنّ كَسُنِّيَقِ سِنَاءً وَسِنَّمًا ذَعَرْتُ بِمَدْلَاجِ الْمَجِيرِ نَهْوَضِ (١)  
بنصب سِنَّمًا عطفاً على موضع /سِنِّ الْمَخْفُوضِ بَوَاوِرْبٍ ، لأنّ الوَاوِ لو لم [١٠٣] أو  
تدخل عليه لكان الاسم منصوباً بذعرتُ . ويجوز الخفض في سِنَّمِ  
على اللفظ .

(١) السن الثور الوحشي السنيق : الجبل . السنم البقرة الوحشية . مدلاج الهجير فرس كثير العدو في  
الهجرة كثير الوثوب . وروى الخفاجي في سر الفصاحة عن الأصمعي وأبي عمرو أن البيت  
مصنوع . أبيات المعاني ٧٧٣ وفيه : وسنم . جمهرة اللغة ٥٢/٣ ، سر الفصاحة ٦٠ ،  
المسائل ٥٨ ، الدرر اللوامع ٢١/٢ ، الديوان ٧٦ .



واما على فتكون بمعنى فوق حقيقة أو مجازا ، فمثال على بمعنى فوق حقيقة قولك : زيدٌ على الفرسِ ، وعلى القَصْرِ ، أي فوقهما .  
ومثال كونها بمعنى فوق مجازا قوله :

٣٦٤ قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مُهراقٍ (١)  
وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره فصار قهره له ارتفاعا منه عليه .  
ومما يدل على أن القهر علوٌ وارتفاع على المقهور إطلاقهم «تحت» في حق المقهور فتقول : فلانٌ تحت قهر فلان وتحت مأكبه ، فإذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبين استعمال العلو والارتفاع في حق القاهر .  
ومن ذلك أيضا قولهم : أعطيت فلانا على أنه أساء إلي . وذلك أن المسيء من شأنه أن لا يعطى بل يمنع ويقهر . فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر والغلبة . وكذلك قوله :

٣٦٥ ألا طرقت من نحو بثنة طارقه على أنها معشوقة الدل عاشقه (٢)  
يريد : طارقه عاشقة على أنها معشوقة الدل ، وذلك أن المعشوقة من شأنها أن تمتنع ولا تقبل لقهرها لمحبتها ، فدخلت «على» لما في الكلام من معنى القهر ، وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى عن (٣) واستدل على ذلك بقوله :

(١) استشهد به المرزوقي في شرح الحماسة ١٥٤١ ، وأورد صدره فقط ولم ينسبه . وانظر اللسان : سوى ، ولم ينسبه .

(٢) لعبيد الله بن قيس الرقيات . ورواية الديوان : من آل نذرة . وفي نسخة منه : من آل بيبة . قال أبسن السيد : هو من باب قولهم : زرتة على مرضى

وأكرمته على أنه أهاني . الكامل ١٨٦/٣ ، ٣٢٠ ، الاقتضاب ٥١ ٢ الديوان ٢٦٨ .

(٣) ذهب الى ذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٠٣ ، والمبرد في المقتضب ٣٢٠/٢ .

٣٦٦ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو تَمِيمٍ  
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا (١)

معناه عندهم : رضيت عني .  
وهذا عندنا إنما جاز لأن الرضا عطف على المرضي عنه ، فكأنه قال : عطفت  
عَلَيَّ . وقد يتخرج ذلك على ماخرجه عليه الكسائي من أن الرضى ضد  
السخط فأجري لذلك مجراه لأن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى  
نظيره . فكما يقال : سَخِطَ عَلَيْهِ فكذلك يجوز أن يقال : رَضِيَ عَلَيْهِ (٢) ،  
وإنما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأن التصرف في الأفعال أولى من  
التصرف في الحروف . وأيضاً فإن الفعل إذا عُدِّي خلاف تعديه الذي له في  
الأصل كان لذلك مسوغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه ، وليس  
بلعمل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغ .  
وكذلك أيضاً استدل على ذلك بقوله :

أرْمِي عَلَيْنَا وَهَيْ فَرَعٌ أَجْمَعُ (١٧٤)

يريد : أرمى عنها ، وهذا لاحجة فيه لأن السهم في وقت الرمي يعلو القوس  
فيتصور دخول «على» لذلك ، وقد يتصور دخول عن لأن السهم يجاوز  
القوس ويزول عنها . وكذلك ما جاء مما ظاهره أن «على» فيه بمعنى عن  
يتأول حتى تبقى على معناها من الفوقية .

وزعمت طائفة من النحويين أن على تكون بمعنى الباء (٣) واستدل على ذلك  
بقولهم : إرْكَبُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، أي باسم الله ، فتكون للاستعانة .

- 
- (١) للقحيف بن سليم العقيلي ( اسلامي ) . والرواية : بنو قشير . النوادر  
١٧٦ ، ادب الكاتب ٥٠٣ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الكامل ١٩٠/٢ ، الخصائص  
٣١١/٢ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الاقتضاب ٤٣٢ ، الخزانة ٢٤٧/٤ .  
(٢) الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .  
(٣) منهم ابن قنية والسيوطي . ادب الكاتب ٥١٩ ، الهج ٢٨/٢ .

ولا حجة لهم في ذلك ، لأنَّ على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون  
المجرور في موضع الحال كأنه قال : إركب متكللاً (١) على اسم الله . [١٠٣ظ]  
واستدل (على ذلك أيضاً) (٢) بقوله : /

٣٦٧ فكأنهن ربابةٌ وكانَّه

يسيرٌ يفيضُ على القيداح ويصدعُ (٣)

يريد : يفيضُ بالقيداح .

وهذا لاحجة فيه لأنه قد يُضمَّن يفيضُ معنى يحملُ على القيداح ، وقد  
يُتصور أن يتعلق على القيداح بيصدع ، لأنه قد حكى أن يصدع يكون بمعنى  
يصيح ، فكأنه قال : يصيحُ على القيداح ، ثم قدَّم ضرورة .

وزعم بعض النحويين أنها تكون أيضاً بمعنى في (٤) . واستدل على ذلك  
بقوله تعالى : واتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ (٥) ، المعنى : في  
ملك سليمان ، لأنَّ يتلو بمعنى يقول فكأنه قال : ماتقول الشياطينُ في ملك  
سليمان ، وهذا لاحجة فيه ، لأنه يمكن أن تجعل تتلو في معنى تتقولُ ،  
لأنَّ ماتلته بساطل فسهو تقول ، وتقول تصل بعلى ، قال الله تعالى :  
ولو تقول علينا بعض الأقاويل (٦) . فكأنه قال : ماتقول الشياطينُ على ملك  
سليمان .

وأما في فتكون للوعاء نحر قولك : المالُ في الكيسِ ، وزيدٌ في الدارِ ،  
وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى على (٧) ، واستدل على ذلك بقوله تعالى :

- (١) ر : متوكلا . (٢) ر : أيضاً على ذلك .  
(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف أتنا وحمارا وحشياً . الربابة : الخرقه التي تجمع فيها قداح الميسر .  
واراد هنا القداح باعيانها على المجاز المرسل . اليسر : المقامر صاحب الميسر . يفيض : يدفع  
يصدع : يصيح بأعلى صوته هذا قبح فلان . أدب الكاتب ٢٥٠ ، المخصص ١٤ / ١٨ .  
الاقتضاب ٢٥٤ ، ٤٥٠ ، اللسان : يسر ، صدع ، الارشاف ٣٨٩ ظ ، ديوان الهذليين ٦/١ .  
(٤) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥١٥ ، وابن سيده في المخصص ٦٧/١٤ .  
(٥) البقرة : ١٠٢ . (٦) الحاقة : ٤٤ .  
(٧) أدب الكاتب ٥٠٢ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ .

وَأَلَا لِيُبَيِّنَكُم فِي جَذُوعِ النَّخْلِ (١) . أَي عَلَى جَذُوعِ النَّخْلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْل  
عَنْتَرَةَ :

٣٦٨ بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ  
يُحْدَى نِعَالٌ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ (٢)

أَي عَلَى سَرْحَةٍ .  
وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَذُوعَ قَدْ صَارَتْ لَهُمْ بِمَعْنَى الْمَكَانِ لِاسْتِقْرَارِهِمْ  
فِيهَا ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً السَّرْحَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَكَانِ لِاسْتِقْرَارِ الثِّيَابِ فِيهَا .  
وَكَذَلِكَ أَيْضاً زَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْبَاءِ (٣) ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى  
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

٣٦٩ وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ فِينَا فَوَارِسٌ  
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلِيِّ (٤)

أَي بَصِيرُونَ بِطَعْنِ الْأَبَاهِرِ ، لِأَنَّ بَصِيرًا إِذَا يَصِلُ بِالْبَاءِ ، قَالَ :  
فَإِنْ تَسَأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ نِي  
بَصِيرًا بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ (٣٣٣)

وَهَذَا لِاحْتِجَاجِهِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَرَّجَ عَلَى التَّضْمِينِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ  
الْحُرُوفِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مُتَّحَكِمُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلِيِّ ، لِأَنَّهُ إِذَا

- 
- (١) طه : ٧١ .  
(٢) السَّرْحَةُ : الشَّجَرَةُ الْعَظِيمَةُ . النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ : الْمَدْبُوعَةُ بِالْقِرْظِ وَهِيَ أَجُودُ النِّعَالِ . وَقَوْلُهُ  
لَيْسَ بِتَوَامٍ ، يُرِيدُ أَنَّهُ قَوِيٌّ لَمْ يَزَاحِمِهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَخٌ ، أَدَبُ الْكَاتِبِ ٥٠٢ ، الْكَامِلُ ٩٢/١  
٤٩/٤ ، شَرْحُ السَّبْعِ ٣٥٢ ، الْخَصَائِصُ ٣١٢/٢ ، الْمَخْصَصُ ٦٤/١٤ ، الْمَغْنِي ١٨٣ ،  
الْخَزَانَةُ ١٤٥/٤ ، الدِّيْوَانُ ١٥٢ .  
(٣) أَدَبُ الْكَاتِبِ ٥٠٨ ، الْمَخْصَصُ ٦٦/١٤ .  
(٤) لَزِيدُ الْخَيْلِ الطَّائِي (الصَّحَابِيُّ) الْأَبَاهِرُ : جَمْعُ أَبِهْرٍ ، عَرَقٌ فِي الْمَتْنِ مُتَّصِلٌ بِالْقَلْبِ .  
الْكُلِيُّ جَمْعُ كَلِيَّةٍ ، وَالْأَبَاهِرُ وَالْكُلِيُّ مُقْتَلَانِ .  
النُّوَادِرُ ٨١ ، أَدَبُ الْكَاتِبِ ٥٠٨ ، الْمَخْصَصُ ٦٦/١٤ ، الْاِقْتِضَابُ ٢٤٢ ، ذَيْلُ الْأَمَالِيِّ  
٢٤ ، الْمَغْنِي ١٨٣ ، الْخَزَانَةُ ١٤٨/٤ .

كان له تصرفٌ في الشيء تحكماً فيه . (١)  
وأما عن فتكون للمداولة (٢) . فتقول: أطعمته عن الجوع ، أي أزلت عنه  
الجوع . وسقيته عن العيمة (٣) ، أي أزلت العيمة عنه . ورميت عن القوس .  
أي شَرخْتُ (٤) بها السهمَ وقذفته عنها .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى الباء (٥) . واستدل على ذلك بقوله:  
٣٧٠ تصدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقى بناظرةٍ من وحشٍ وجرةٍ مَظفلٍ (٦)  
المعنى عنده تصدُّ بأسيلٍ .

وهذا لاحجة فيه ، لأن قوله : عن أسيلٍ ، متعلق بتبدي . يقال أبدي عن  
كذا .

وأما الكاف فالتشبيه ، يقال : زيدٌ كعمرو ، أي مثله .  
وأما واو رُبٍّ وفاؤها ، فبمعنى رُبٍّ ، وقد ذكرنا معنى رُبٍّ :  
وأما باء القسم وواوه ومنٌ . في القسم ، والميم المكسورة والمضمومة  
وها التنيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمنى التاء التي للقسم .  
لأن التاء قد يدخلها مع ذلك معنى التعجب فتقول : تاللهِ ما رأيتُ كزيدٍ ، متعجباً .

- 
- (١) هذا توجيه ابن السيد في الأقتضاب ٢٤٢ .  
(٢) كذا في النسخ والظاهر أن الصواب : المجاوزة .  
(٣) العيمة : شدة العطش الى اللبن .  
(٤) شرخا القوس طرفاها اللذان يقع بينهما الوتر .  
(٥) ذهب الى ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة . أدب الكاتب ٥٠٧ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزانة  
٢٤٤/٤ .  
(٦) لامرى . القيس من معلقته . وجرة : موضع بين مكة والبصرة ، وقيل : فلاة تألفها الوحوش  
وهي قليلة الماء فوحشها ضامر . وفيه شاهد على تضمين تبدي معنى تكشف . أدب الكاتب  
٥٠٧ ، شرح السبع ٥٩ ، شرح العشر ١٦ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزانة ٢٤٤/٤ ،  
الديوان ١٦ .

وأما مُنذٌ ومُنذٌ فيكونان غايةً وابتداءً غايةً ( فيكونان غايةً ) (١) إذا كان مابعدهما بمعنى الحال نحو قولك : مارأيتَه منذُ يومنا ، أو مُنذُ يومنا . ألا ترى أن اليوم هو/ الغاية التي انقطعت فيها الرؤية . أو كان مابعدهما معدوداً نحو قولك : [١٠٤] مارأيتَه مُنذُ يومين ، فغاية انقطاع الرؤية يومان .

ويكونان لابتداء الغاية إذا كان مابعدهما معرفة غير معدود ولا حال نحو : مارأيتَه مُنذُ يوم الجمعة ، فيوم الجمعة هو أول زمن انقطاع الرؤية . وسبب شيع القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى .

وأما اللام العجاجة فتكون للاضافة على جهة الملك نحو المال لزيد ، أو على جهة الاستحقاق نحو قولك : الباب للدار . وتكون للتعجب قسماً وغير قسم إلا أنها يازمها التعجب في القسم ولا يازمها في غير ذلك وذلك نحو قولك في القسم : لله لا يبقى أحدٌ ، إذا أردت القسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك . ومثالها للتعجب في غير القسم : لله أنتَ ، تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه وتكون مقوية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله : لزيد ضربتُ ، يريد : زيدا ضربتُ ، قال الله تعالى : إن كنتم للرؤيات تعبرون (٢) . أي الرؤيا تعبرون .

ولا تدخل على المنعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

ولما أن تواقفنا قليلاً

أَنخنا للكلاكلِ فارتَمينا (٢٠٨) .

أي أَنخنا الكلاكلِ ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى : قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ (٣) . أي رَدِفَ لَكُمْ (٤) .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) يوسف : ٤٣ . (٣) النمل : ٧٢ .

(٤) قيل هي لفة يقال : ردفكم وردف لكم أو هي بمعنى دنا لكم ، وفي الكشاف ٣/١٨٥ أن اللام زِيدت للتأكيد ، وانظر القرطبي ١٣/٢٣٠ وينبغي أن يتنبه الشارح إلى أن لفة القرآن ليست من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنّما لم يقو ذلك بحرف الجر لأنّه لم (١) يضعف لتقدّم معموله عليه ، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على المعمول .

وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب (٢) لا ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب (٣) ، ولا أبالك ، فاللام من قولهم للحرب ولك زائدة بين المضاف والمضاف اليه والتقدير : يا بؤس الحرب ، ولا أبالك ، وسنبيّن الدليل على ذلك والسبب في أنّ أقيمت هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في بابه إن شاء الله تعالى .

وتكون بمعنى كي نحو : جئت ليقوم زيد ، أي كي يقوم زيد . وللجحد ، وهي التي تقدمها حرف نفي وكان أو مايتصرف منها نحو : ما كان زيد ليقوم ، وإنّما سُميت لام الجحد لأنها إذا تقدمها كان أو متصرف (٤) منها لم يكن بدّ من تقديم النفي ، والنفي هو الجحد ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد ليقوم ، بل لا بدّ من تقديم النفي على كان .

وإنّما جعلنا لام كي ولام الجحد من قبيل حروف الجرّ لأنّ الفعل بعدها منصوب بإضمار أنّ ، وأنّ وما بعدها تتقدّر بالمصدر ، واللام إذن في الحقيقة إنّما هي جارة لأنّ وما بعدها .

وزاد بعض النحويين في معاني لام الاضافة أن تكون للعاقبة والمآل نحو قوله تعالى : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً (٥) . ألا ترى أنّ معنى كي يضعف هنا ، لأنّ الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد

(١) ر : لا . (٢) ر : وفي باب .

(٣) من ذلك قول الشاعر : يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وانظر الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ الشاهد ٧٢٦

(٤) ر : ما تصرف

(٥) القصص : ٨ وانظر الطبرسي ١٧٠/٨ ، القرطبي ٢٥٢/١٣ ، المخصص

٥٠/١٤ .

لكن الالتقاط كانت عاقبته (إلى) (١) أن كان لهم عدوً وحزناً. [١٠٤ظ]  
والجواب أن اللام هنا لام كي ، وتكون من إقامة المسبب مقام السبب ،  
لأن السبب الذي التخطوه له أن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأن كان  
عدوً ، فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه (٢) .

وأما حاشا وخلا وعدا فبمعنى إلا ، وذلك : قام القوم حاشى زيدٍ وخلا  
عمروٍ وعدا بكرٍ ، ومعنى ذلك كله إلا .

وأما لعل فحرف ترج وتوقع بمنزلة الناصبة للاسم الراجعة للخبر .

وأما لولا نحو قولهم : لولاك لأكرمتُ زيداً ، فحرف امتناع لوجود ،  
كما كانت غير جارة .

---

(١) كذا في النسخ وهي زيادة .

(٢) قال بهذا الرمخشري في الكشاف ١٦٦/٣ .



## باب حتى

تنقسم حتى (١) أربعة أقسام ، أحدها : أن تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك : قام القوم حتى زيد قائم .

والثاني : أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنصبه وتكون بمعنى إلى أن نحو : سرت حتى تطلع الشمس . أي إلى أن تطلع الشمس ، أو بمعنى كي نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أي كي أدخل المدينة .

والثالث : أن تكون عاطفة ، وهي التي تحمل مابعدا على ما قبلها فتصيره في مثل حاله في الإعراب ، وذلك نحو قولك : قام القوم حتى زيد ، ورأيت القوم حتى زيدا ، ومررت بالقوم حتى زيدا .

والرابع : أن تكون جارة ، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمعنى إلى وذلك نحو قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، أي إلى رأسها . وأما العاطفة فقد تقدم حكمها في باب العطف . وأما الناصبة فسيورد لها

باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى .

وأما حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ما ذكر من أنها تدخل على الجمل فلا تؤثر فيها ، وأما الجارة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلا أن نبين مسائلها فنقول : إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أن يكون مابعدا جزءا مما قبلها أو لا يكون ، فإن لم يكن مابعدا جزءا مما قبلها لم يجز فيه إلا الخفض خاصة نحو قولك : سرت حتى الليل . ولا يتوجه السير على الليل كما ذكرنا في باب حروف الخفض ، فإن كان مابعدا جزءا مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدلّ على أنه غير داخل فيما قبلها أو لا تقترن . فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أن مابعدا غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلا الخفض نحو قولك : صمت الأيام حتى يوم الفطر ، على معنى إلى يوم الفطر ولا يجوز النصب على العطف فنقول : حتى يوم الفطر ، لأنها في العطف بمنزلة الواو

(١) ر : حتى تنقسم .

تشرك ما بعدّها فيما قبلها في المعنى ، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً ، وهو معلوم أن يوم الفطر ليس مما يُصام .  
وإن لم تقرن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان : الخفض على أن تجعل حتى بمنزلة إلى ، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول ، وذلك نحو قولك : صمتُ الأيام حتى يوم الخميس ، فالخفض على أن / تكون [١٠٥] وحتى بمنزلة إلى والنصب على العطف ، ويكون يوم الخميس مصوماً (١) في الوجهين .

فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه .  
أحدها : الرفع بالابتداء ، والآخر : الحمل على إضمار فعل فتكون المسألة من باب الاشتغال ، والآخر : العطف على ما تقدم ، والآخر : أن يكون مخفوضاً بحتى وذلك نحو قولك : قام القوم حتى زيد قام ، بالرفع والخفض .  
فالخفض على أن تكون حتى خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب ، والرفع على ثلاثة أوجه :

أحدها : الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك قلت : حتى زيد قائم . والثاني : أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت : حتى (قام) (٢) زيد قام .

والثالث : أن يكون زيد معطوفاً على ما قبله وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب ، وذلك : ضربت القوم حتى زيداً ضربته ، يجوز في زيد ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض ، فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد زيد تأكيداً لا موضع لها من الإعراب .

والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك قلت : حتى زيد مضروب . والنصب من وجهين : أحدهما : النصب بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت : حتى ضربت زيداً ضربته ، والآخر : أن يكون الاسم معطوفاً

(١) ج ، ر : منصوباً ، وهو تحريف .

(٢) سقطت (قام) من ج .

على ما قبله وتكون الجملة الواقعة بعده (١) تأكيداً لاموضع لها من الإعراب .  
والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال ، لعطف جملة الاشتغال على  
جملة فعلية قبلها ، ثم الرفع على الابتداء : وأما الخفض والعطف فضعيفان  
لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . والعطف أقل لأن العطف  
يجي أقل من الخفض بها .

وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون  
الفعل الواقع بعد حتى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك : ضربت  
القوم حتى زيد ضربتهم ، كأنك قلت : ضربت القوم ضربتهم حتى زيد .  
وحجته إن لم يكن كذلك لم يسع أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم ، ألا  
ترى أنك إذا قلت : ضربت القوم حتى زيد ضربته ، لا يسوغ جعل ضربته  
تأكيداً لضربتهم ويزعم أن الخفض في قول الشاعر :

٣٧١ ألقى الصبيفة كي يخفف رحله

والسزاد حتى نعلته ألقاها (٢)

إنما جاز الخفض هنا لأن الضمير عائد على الصحيفة ولو كان عائداً على النعل  
لم يجوز الخفض عنده .

والصحيح أنه لا يشترط أن يكون الضمير عائداً على ما قبل حتى ، بل قد يجوز أن  
يكون عائداً على الاسم الذي بعده (٣) حتى ، لأنك إذا قلت : ضربت القوم  
حتى زيد ، وخفضت كان زيد داخلاً مع القوم في الضرب ، لأن ما بعد حتى  
داخل فيما قبلها ، فكأنك قلت : ضربت القوم وزيداً ، فإذا / قلت بعد [١٠٥ظ]  
ذلك : ضربته ، كان تأكيداً من طريق المعنى .

(١) سقطت (بعده) من ج .

(٢) نسب في الكتاب لأبي مروان النحوي وفي الجمل للمتلمس . الصحيفة : الكتاب الذي  
كتبه عمرو بن هند إلى عاتكة بالبصرة بتمنئ المتلمس مرهناً إياه إن له فيه أمراً  
بصلة . وجوز ابن السراج الوجوه الثلاثة في النعل .

الكتاب ٥٠/١ ، الأصول ٣٣٩/١ ، الجمل ٨١ ، ابن يعيش ٩/٨ ، المغني ١٣٢ ،  
العيني ١٣٤/٤ ، الخزائن ٤٤٥/١ .

(٣) ج ، ر : قبل ، وهو سهو .

## باب القسم

يُحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء ، القسم والمقسم به والمقسم عليه وحروف القسم والحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه .

فأما القسم فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى كالتأنيب خبرية .

فقولنا : القسم جملة ، يعنى في اللفظ أو في التقدير . فإما في اللفظ فقولهم : أقسم بالله ، وأما في التقدير فقولك : بالله والله ، لأنّ هذا المجرور متعلق بفعل مضمّر للدلالة عليه ، كأنه قال : أقسم بالله .

وقولنا : يؤكد بها جملة أخرى ، لأنّ المقسم عليه يكون جملة أبدا نحو قولك : بالله لأفعلن ، وبالله لزيد فاعل .

وزعم أبو الحسن (١) أنّ جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل ، نحو قولك : بالله ليقوم زيد ، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات ، لأنّ لام كي إنما تنصب باضمار أن وأن وما بعدها بتأويل المصدر كأنك قلت : بالله القيام ، إلا أنّ العرب أجرت ذلك مجرى الجملة لجر بيان الجملة بالذكر بعد لام كي فوضعت لذلك ليفعل موضع ليفعلن ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٣٧٢ إذا قلت قد نيتي قال : بالله حلفه  
فوضع لتغني موضع لتغنين عني ذا انائك أجمعا (٢)

(١) هذا القول نقله الفارسي عن الأخفش كما في المغني ٢٣١ ، المع ٤١/٢ .

(٢) لحريث بن عتاب الطائي . ورواية ثعلب :  
إذا قال قلبي قلت ليت حلفه . وروى في المغني : لتغنين ، بحذف لام الفعل المعتل عند اتصاله بالنون الثقيلة على لغة طيء ، والمعنى : لتبعد عني . وفيه شاهد على التأكيد بأجمع دون أن تسبقها كل .

مجالس ثعلب ٥٣٧ ، التوجيه للرماني ١٨٧ ، الأغاني ٩٨/١٣ ، المفصل ٩٠ ، ابن يمش  
٨/٣ ، المغني ٢٣١ ، ٤٥٧ ، الخزائن ٥٨٠/٤ .

وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير :  
 قال : بالله حلفه لتشرَبَنَّ لتغنيَ عنيَ ذا اناثكَ أجمعا ، ويكون لتغني  
 متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو : لتشرَبَنَّ . فكأنه قال : لتشرَبَنَّ لتكفيني  
 باقي اناثكَ (١) وكذلك أيضاً استدل بقوله تعالى : ولتصغى اليه أفئدةُ الذين  
 لا يؤمنونَ بالآخرة (٢) . جعل لتصغى جواباً لقسم محذوف كأنه قال : والله  
 لتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنونَ ، أي لتصغينَ .

والذي دعاه الى ذلك أنه ليس معه ما يعطف عليه قوله : ولتصغى ، لأنه  
 متصل بقوله تعالى : وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطينَ الأانسِ والجنِّ .  
 الآية (٣) . وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون ولتصغى معطوفاً عليه ، فحملة  
 لذلك على أنه جواب لقسم محذوف .

ولا حجة له في ذلك ، لأنه يمكن أن يكون لتصغى متعلقاً بفعل مضمر  
 يدلّ عليه ما قبله ، كأنه قال : فعلنا ذلك لتصغى اليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون  
 بالآخرة (٤) .

وقولنا : كلتاها خبرية ، يعني أن جملة القسم والجواب اذا اجتمعتا  
 كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو : والله ليقومَنَّ زيدٌ ،  
 ألا ترى أنه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً ، فإن  
 جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على  
 أنه ليس بقسم نحو قول الشاعر :

٣٧٣ بالله ربك ان دخلت فقل له هذا ابن هرمّة واقفاً بالبَابِ (٥)

ألا ترى أنه لا يحسن هنا / (أن يقال) (٦) صدق ولا كذب . وقول الآخر: [١٠٦ و]

- (١) هذا التوجيه عن الفارسي في البصريات كما في الجمع ٤١/٢ .
- (٢) الأنعام : ١١٣ . (٣) الأنعام : ١١٢ .
- (٤) وعلى هذا المعنى ورد التفسير ، الطبرسي ١٦٩/٨ ، الكشاف ٤٥/٢ ، القرطبي ٦٩/٧ .
- (٥) لابراهيم بن هرمة ، وروى في ديوانه مفرداً ، والرواية فيه : لها .  
 الشيرازيات ٢٣ و ، المفصل ٣٤٧ ، ابن يعيش ١٠١/٩ ، الديوان ٧٠ .
- (٦) ما بين القوسين سقط من ر .

٣٧٤ بدينك هل ضمنت اليك ليلي وهل قبلت قبل الصبح فاه! (١)  
لا يحسن أيضاً أن يقال هنا : صدق ولا كذب . فلا يمكن لذلك أن يكون  
قسماً لأن القسم لا يتصور إلا حيث يتصور الصدق والحنث ، والصدق  
والحنث لا يتصور إلا فيما يتصور الصدق والكذب .

ومما بيّن أن هذا وأمثاله ليس بتسم أنه لا يتصور أن يكون الفعل المتعلق  
به المجرور أقسم ، ألا ترى أنه لا يتصور أن يقال : أقسم بالله ربك إذا  
دخلت فقل له ، ولا : أقسم بدينك هل ضمنت اليك ليلي . بل الفعل  
الذي يتعلق به المجرور : أسأل ، كأنك قلت : أسألك بالله ان دخلت  
فقل له ، وأسألك بدينك (٢).

فإن قيل : مما يدل على أن هذا وأمثاله قسم قول الشاعر :

٣٧٥ أحرث ياخير البرية كلها أبالله هلى لي في يميني من عقد (٣)  
مراده قسمي قولي : بالله هلى لي في يميني من عقد .  
وانما مراده : أبالله هل لي في يميني من عقد ان حللت على أنه خير البرية.

والمقسم به هو كل اسم لله أو لما يُعظم من مخلوقاته نحو : بالله ليقومن  
زيد ، والنبي لاكرم من عمراً ، وأبيك لتفعلن كذا ، ومنه : قد أفلح وأبيه  
ان صدق ، لأن أبا المقسم له معظم عنده ، هذا اذا كان المقسم يريد

(١) لقيس بن الملح ، ورواية الديوان : قبيل الصبح أو قبلت فاها .  
قال ابن جني : القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى . فإن كانت خبرية فهو القسم لغير  
الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف . وبه قال ابن مالك والرضي وابن هشام .  
الشيرازيات ٢٣ ظ ، المتصف ٢١/٣ ، الأغاني ١٧٦/١ ، المفصل ٣٤٧ ، المغني ٦٤٧ ،  
الخرزانه ٢١٠/٤ ، الديوان ٢٨٦ .

(٢) هذا توجيه الفارسي في الشيرازيات ٢٣ ظ .

(٣) استشهد به الفارسي ولم ينسبه ، وروايته عنده : أيا خير حي في البرية .  
وروجه بأنه في معنى : في يميني ان حللت على أنك خير حي ، ليس على أنه جعل هذا  
الكلام قسماً . أم . ونقله ابن عصفور عنه . الشيرازيات ٢٣ ظ .

تحقيق ما أقسم عليه وتبينيه . فأن كان مقصوده الحنثُ فيما أقسم عليه فإنه لا يقسم إلا بغير مُعظم ، وذلك نحو قوله :

٣٧٦ وحياة هجرك غير معتمد إلا ابتغاء الحنث في الحلف (١)  
مأنت أحسن من رأيت ولا كلفى بحببك منتهى كلفى  
فأقسم بحياة هجرها وهو غير معظم عنده رغبة في أن يحنث فيموت هجرها.  
الأ أن القسم على هذه الطريق يقل فلا يلتفت اليه .

والقسم عليه : هو كل جملة حلف عليها بأيجاب أو نفي نحو : والله ما قام زيد ، والله ليقومن زيد ، وقد تبين أن المفرد لا يقسم عليه .  
وحروف القسم الجارة بأنفسها هي : الباء والتاء والواو واللام ومن والميم المكسرة والمضمومة .

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمرة نحو : بالله لأفعلن ، وبك لأفعلن . ومن دخول الباء على المضمرة قوله :

٣٧٧ رأى برقاً فأوضع فوق بكر فلابك ما أسال ولا أغام (٢)  
أي فلا وحقك (٣) لا أسال ولا أغام . وقول الآخر :

٣٧٨ ألا نادى أئيمة باحتمال لتحزنتني فلا بك ما أبالي (٥)

(١) لم أعر على نسبة هذين البيتين لقائل ، واستشهد بهما أبو حيان في الارتشاف ونقل عبارة ابن عصفور بنصها . ارتشاف الضرب ٢٦٧ و .

(٢) من أبيات عمرو بن يربوع بن حنظلة (جاهلي) . اوضع : أسرع في السير . البكر : الغنم من الأبل . يدعو لديار أهلها بأن تسلم من أذى البرق والليل ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان . التوادر ١٤٦ ، الحيوان ١/١٨٦ ، جمهرة اللغة ٣/١٥٢ ، الخصائص ٢/١٩ ، سر الصناعة ١/١١٧ ، ١٥٩ ، ايضاح الفارسي ٢٥٥ ، المخصص ١٤/٥٢ ، سطر اللالي ٢٠٣ .

(٣) الأول : بحقك . (٤) ر : ما .

(٥) لغوية بن سلمى بن ربيعة . ورواية الحماسة والخصائص : أمامة . والاحتمال : الرحيل . قال المرزوقي : وروى : فأبك ما أبالي . قال : فيكون دعاء عليها ، ومعنى أبك : أبعدك الله . أم . شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١ ، الخصائص ٢/١٩ ، سر الصناعة ١/١١٨ ، ١٦٠ ، المفصل ٣٤٦ ، شواهد الكشاف ٥٠٨ .

أي فلا وحقك (١) ما أبالي.

وأما الواو فتدخل على كل محلوف به ظاهر فتقول : وزيد لأقومن<sup>٢</sup> ،  
ووالله لأكرمن<sup>٢</sup> .

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلن<sup>٢</sup> . وحكى الأخفش  
دخولها على الرب ، حكى من كلامهم : تَرَبَّ الكعبة لأفعلن<sup>٢</sup> كذا .  
وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى  
التعجب نحو : لله لايبقى أحد<sup>٢</sup> ، يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك .  
وأما مَنْ فلا تدخل / الا على الرب نحو : مَنْ رَبِّي لأفعلن<sup>٢</sup> كذا [١٠٦ظ].  
وزعم بعض النحويين أن مَنْ بقية أيمن<sup>٢</sup> ، فهي على هذا اسم . وذلك  
باطل لأمرين : أحدهما : أنها لاتضاف الا الى الله فيقال : أيمن<sup>٢</sup> الله ،  
ومَنْ لاتدخل الأ على الرب . والآخر : أن أيمناً معرب والاسم المعرب  
إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً ، فلو كانت مَنْ بقية أيمن<sup>٢</sup> لكانت  
معربة . فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو : م<sup>٢</sup> الله لأفعلن<sup>٢</sup> ، م<sup>٢</sup> الله لأفعلن<sup>٢</sup> ،  
فلاتدخل الأ على الله . وزعم بعض النحويين أنها أيضاً بقية أيمن<sup>٢</sup> . وذلك  
باطل لأن الاسم المعرب لايحذف حتى يبقى منه حرف (٣) واحد . وأيضاً  
لو كانت بقية أيمن<sup>٢</sup> لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل  
عليه حرف خفض لا يكون الأ مرفوعاً أو منصوباً ، فاستعمالها مكسورة  
دليل على أنها مبنية وأنها ليست بقية أيمن<sup>٢</sup> .

\* \* \*

والأصل في حروف القسم الباء وذلك أن فعل القسم انما هو أقسم  
أو أحلف وهما لا يصلان إلا بالباء ، فدل ذلك على أن الباء هي الأصل ،

(١) الأولى : بحق .

(٢) كذا ولم يذكر مفعول أكرم .

(٣) ج : على حرف ، وهي زيادة .



ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فجزت الظاهر والمضمرة .  
والواو بدل من الباء وانما أبدلت منها لأمرين :  
أحدهما : أن معنى الباء قريب من معنى الواو ، لأن الواو للجمع والباء  
للإصاق ، والاصاق جمع في المعنى .  
والآخر : أنها من حروف مقدم الفم .

ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرف الباء ، لأن الفرع لا يتصرف  
تصرف الأصل فجزت الظاهر خاصة ولم تجر المضمرة ، لأن المضمرة يرد  
الأشياء إلى أصولها ، وقد تقدم ذلك .

والأصل هو الباء ، والتاء بدل من الواو ، وذلك أنها لا يخلو من أن  
تكون بدلاً من الواو أو من الباء ، فلا ينبغي أن تجعل بدلاً من الباء لأن  
التاء لم يثبت إبدالها من الباء في موضع وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل :  
ثراث وتُخمة وتُكأة فينبغي أن تجعل في هذا الباب بدلاً من الواو ولم  
تتصرف تصرفها ، فلذلك لم تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب .

وأما اللام فأنها أيضاً ليست أصلاً في هذا الباب ، لما تقدم من أن فعل  
القسم وهو أقسم وأحلف لا يصل باللام وانما يصل بالباء ، لكن لما أريد  
معنى التعجب والتعجب يصل باللام ضمناً فعل القسم معنى عجب ،  
فيتعدى بتعديته فقلت : لله لا يبقى أحد ، فكأنك قلت : عجب لله الذي  
لا يبقى أحداً .

ولما لم تكن اللام أصلاً في هذا الباب لم تتصرف فلم تدخل إلا على اسم الله  
تعالى .

وأما من والميم المكسورة والمضمومة ، فأنها لم (١) تتصرف في الخفض  
( فأنها لا يخفض ) (٢) بها إلا في القسم خاصة ، لذلك لم يدخلوا  
من الأ على الرب ، والميم / المكسورة والمضمومة إلا على الله . [١٠٧و]

(١) ر : لا . (٢) ما بين القوسين سقط من ر .

ولما كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا : أقسم بالله وأحلف بالله .

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال : أقسمُ والله لأفعلنَّ كذا . وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي (١) ليس استعمالها (٢) بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين ، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون أقسم كلاً تادياً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «والله» متعلقاً بأقسم .

\* \* \*

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسم عليه حرفان في النفي وحرفان في الإيجاب . ففي الإيجاب : أن واللام ، وفي النفي : ما ولا . وذلك أن الجملة لا يخلو أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية . فإن كانت منفية نفيت بها نحو : والله ما زيد قائماً . وإن كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه :

أن تدخل (إن) (٣) على المبتدأ واللام على الخبر فتقول : والله إن زيداً لقائمٌ . أو تأتي بأن وحدها أو باللام وحدها فتقول : بالله إن زيداً قائمٌ ، والله لزيدٌ قائمٌ ، ولا يجوز حذفهما (٤) .

وإن كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً . فإن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفيماً . فإن كان منفيماً نفي بما فقلت : والله ما قام (٥) زيدٌ . وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه . فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلت عليه اللام

(١) ج ، ر : الذي ، وهو سهو ، (٢) ج ، ر : استماله ، وهو سهو .

(٣) سقطت (إن) من النسخ . (٤) ج ، ر : حذف ما ، وهو تحريف .

(٥) ج : قائم ، وهو تحريف .

وقد ، فقلت : والله لقد قام زيدٌ . فإنَّ قد تقرب من زمن الحال ، وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها فقلت : والله لقد قام زيدٌ . قال الشاعر :

٣٧٩ حلفتُ لها بالله حلفَةَ فاجرٍ لئلاَّ وافما ان من حديث ولاصالي (١)  
فأدخل اللام على جواب حلفت وهو ناموا ، من غير قد (٢) .  
ومن الناس من زعم أنه لا بد من «قد» ظاهرة أو مقدرة ، فإنه قاس ذلك على اللام الداخلة في خبر ان ، فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده . وذلك باطل ، لأن لام ان إنما لم يجر دخولها على الماضي لأن قياسها أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان المبتدأ في المعنى نحو : ان زيداً لقائمٌ . أو مشبهاً بما هو المبتدأ في المعنى نحو : ان زيداً ليقوم ، فيقوم يشبه قائم لان هذه اللام هي لام الابتداء ، فلما تعذر دخولها على المبتدأ دخلت على ما هو المبتدأ وليست كذلك اللام التي في جواب القسم . وأيضاً فإن «قد» تقرب من زمن الحال ، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجر الأتيان بها .

فإن كان الفعل مستقبلاً فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفيماً . فإن كان منفيماً نفيته بلا فقلت : والله لا يقوم زيدٌ ، وان شئت حذفته «لا لأنه» (٣) لا يلبس بالإيجاب ، وان كان موجباً أتيت باللام والنون الشديدة أو الخفيفة فقلت : والله ليقومن زيدٌ . ولا يجوز حذف النون وابقاء اللام / ولا [٥٧ظ] حذف اللام وابقاء النون إلا في الضرورة ، على ما يبيِّن بعد .  
وان كان حالاً فمن الناس من قال أنه لا يجوز أن يقسم عليه ، لأن

(١) لامرى القيس . الصالي : الذي يوقد النار للدفء أو الطعام . وان زائدة مؤكدة للنقي وكذلك من زائدة . الفصل ٣٢٧ ، ابن يعيش ٩/٩٧ ، المعنى ١٨٨ ، ٧٠٨ ، الخزانة ٤/٢٢١ ، شواهد الكشاف ٤٨٣ ، الدرر ٢/٤٨ ، الديوان ٣٢ .

(٢) انظر تعقيب ابن هشام على رأي ابن عصفور هذا في المعنى ١٨٨ .

(٣) ر : فانه .

مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه . وهذا باطل ، لأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم نحو قولك : والله إن زيدا في حال قيام ، لمن لا يدرك قيام زيد . والصحيح أنه يجوز أن يقسم عليه ، إلا أنه لا يخلو أن يكون موجبا أو منفيا . فإن كان منفيا نفي بما خاصة نحو : والله ما يقوم زيد ، ولا يجوز حذفها .

وان كان موجبا فأنك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيره خبرا لمبتدأ ثم تقسم على الجملة الاسمية فتقول : والله إن زيدا لقائم ، والله إن زيدا قائم ، والله لزيد قائم .

وانما لم يجر أن تبقى الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنك لو قلت : والله ليقوم زيد ، لأدبى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ، وذلك إذا قلت : إن زيدا والله ليقوم ، لم تدر هل «يقوم» خبر إن أو جواب للقسم ، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول : إن زيدا والله ليقومن ، لأن النون تخلص للاستقبال .

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يلتفت إلى اللبس ، إلا أن ذلك قليل جداً بابه الشعر . قال الشاعر :

٣٨٠ تألى ابن أوس حيلة ليردني

إلى نيسة كأنهن مفائد (١)

إلا أن يكون جواب القسم لو وجوابها ، فإن الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو «أن» نحو : والله إن لو قام زيد لقام عمرو ، ولا

(١) لزيد الفوارس بن حصين الضبي (جاهلي)

تألى : حلف ، من الألية وهي اليمين . المفائد : جمع مفاد وهو السفود . وابن أوس هو قيس بن أوس بن حارثة وقد قتله زيد في وقعة رواها التبريزي في شرح الحماسة . والمعنى أن ابن أوس حلف على أن يأسر زيدا ثم يمن عليه فيرده على نسائه . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، شرح التبريزي ١٢٨/٢ ، الخزانة ٢١٨/٤ .

يجوز الإتيان باللام كراهةً من (١) الجمع بين لام القسم ولام لو، فلا يجوز والله لو قام زيد قام عمرو .

\* \* \*

وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيبني الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني للدلالة جواب الأول عليه ، فتقول : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فتجعل ليقومن جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً ، لأنه لا يجوز حذف جواب الشرط إلا إذا كان الفعل ماضياً لعلّة تذكر في الشرط .

فالذي يقول من العرب : أنت ظالم إن فعلت ، لا يقول : أنت ظالم إن تفعل ، فإن قدّمت الشرط فقلت : إن قام زيد والله يقم عمرو ، بنيت الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم للدلالة جواب الشرط عليه المتقدم في الرتبة، وإنّما لم تبني الجواب على المتأخر منهما لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول للدلالة الثاني عليه والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلا لتقدم الدليل عليه . فأما قوله :

٣٨١ حلفت لها إن يدلج الليل لا يزل

أمامي بيت من بيوتك سائر (٢)

فإنّما بنى على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمّته القسم لبني «لا يزال» عليه ، لتقدمه ، فكأنّه قال : حلفت ، وتم الكلام ، ثم أراد أن يبيّن بعد ذلك ما الذي حلف عليه .

فإن تقدم على القسم/ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة فإنّه يجوز أن يبني [١٠٨و]

(١) كذا و من زيادة .

(٢) أنشده الفراء عن العرب وصواب انشاده :

حلفت له أن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر

وارد بالبيت جماعة من أقاربه أو اهله يسيرون أمام المخاطب يجرسونه .

ولم ينسب البيت . معاني القرآن ١/٦٩ ، المقرب ٦١ ، الخزانة ٤/٥٤٠ .

الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول فتقول : زيدٌ  
والله يقومُ ، وإن شئت قلت : زيدٌ والله ليقومَنَّ ، ويُعجِبُنِي الذي  
والله يقومُ ، وإن شئت : يُعجِبُنِي الذي والله ليقومَنَّ .

فإن بنيت على الأول حذف جواب القسم للدلالة ماتقدم عليه، وإن بنيت على  
القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز  
في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنه لا يؤدي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

\* \* \*

ولا يجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين كما تقدم  
أو جاء عقيب كلام يدل على الجواب نحو : زيدٌ قائمٌ والله ، فحذف  
جواب والله للدلالة زيدٌ قائمٌ عليه . ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب :  
لاها الله ذا ، خبر ابتداء مضمرة كأنه قال : لاها الله الحقُّ ذا (١) ، والعجلة  
هي : الحقُّ ذا ، جواب القسم ولم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش  
(٢) ، كأنه قال : لاها الله الحاضر ، فإن ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم  
غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب .

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وذلك في  
موضعين : مع اللام ومع إن ، لأنهما لا يكونان إلا على نية القسم وذلك  
قولك : ليقومَنَّ زيدٌ ، ولقد قام زيدٌ ، وإن زيداً لقائمٌ ، جميع ذلك على  
نية قسمٍ محذوفٍ ، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنَّه ليس عليه  
دليل .

وإذا جاء في كلام مثل : وزيدٌ وعمروٌ وخالدٌ لأقومَنَّ ، فينبغي أن تجعل  
الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف ، فيكون القسم واحداً فيحتاج  
إلى جواب واحد فيكون لأقومَنَّ الجواب . ولو جعلت كلَّ واو حرف قسم  
ولم تقدرها للعطف لكان لأقومَنَّ جواباً لقسم واحد عنها وبقي سائرهما بلا

(٢) ووافقه المبره في المنتضب ٣٢٢/٢

(١) الكتاب ١٤٥/٢ .

جواب فتحتاج أن تقدّر لكل واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً . فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى ، ومثل ذلك قوله تعالى : والشَّمْسِ وضحاها والقَمَرِ اذا تلاها .. الآية (١) .

وقد تُضمّن العرب أفعال القلوب كلها معنى القسم (٢) نحو : عَلِمْتُ وظننتُ ، قال الله تعالى : وظننوا مالهم من محيص (٣) . وقال الشاعر :

ولقد عَلِمْتُ لتأتين مَنِيَّتِي

إن المنايا لا تطيشُ سيها مُها (٥٧)

وغير ذلك من الجمل . إلا أنه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع ، والذي جاء من ذلك : على عهد الله لأقومن ، وفي ذمّي كذا لأفعلن (٤) . قال

٣٨٢ تساورُ سواراً إلى المتجدِّ والعُلا

وفي ذمّي لئن فعلت ليفعلا (٥)

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ما ذكر (٦) .

وإذا حذف حرف القسم فلا يخلو أن تعوض منه شيء أو لا تعوض ، فإن عوض منه شيء لم يجز إلا الخفض لأنَّ / العوض يجري مجرى المعوض منه [١٠٨ ظ]

(١) الشس : ٢ ، ١ .

(٢) في حاشية ج ، ر : إطلاقه القول بتضمين أفعال القلوب كلها معنى القسم خطأ فإن «عرفت وذكرته ونحوهما» من أفعال القلوب ولا يجوز فيها ذلك فينبغي أن يقول : أفعال القلوب الداخلة على المتبدا والخبر ، هل أنه لم يأت ذلك في جميعها ، كملت وظننت .

(٣) فصلت : ٤٨ . (٤) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، المقتضب ٣٢٥/٣ .

(٥) الليل الأخيلية تخاطب النابغة الجعدي . سوار هو ابن أوفى القشيري وكان بينه وبينها مودة .

تساور : تغالب . والف الاطلاق أبدلت مكان النون الخفيفة المحذوفة والأصل ليفعلن .

ورواية الديوان : وأقسم حقاً إن فعلت ليفعلا . الكتاب ١٥١/٢ ، المقتضب ١١/٣ ، شرح

السيرائي ٦٥٣/٤ (تيمورية) العيني ٥٦٩/١ ، الديوان ١٠١ .

(٦) ر : ذكرنا .

والعوض ها التنييه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . إلا أن العرب لم تجعل العوض إلا في اسم الله تعالى نحو : ها الله لأقومن وأفأالله (١) ليقومن زيد ، واالله ليخرجن عمرو . فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى ، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول : الله لأقومن . حكى ذلك الأخفش (٢) إلا أنه لا يقاس عليه ، لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز الا حيث سمع . فإن لم يعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل ، والاختيار النصب على إضمار فعل ، لأن القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمين الله لأخرجن . فمن الرفع قوله :

٣٨٣ اذا ما الخبز تأدّمه بلحهم

فذاك أمانة الله الثريد (٣)

برفع أمانة ، الأصل فيه : وأمانة الله ، فلما حذف رفع ، ومن النصب قوله :

٣٨٤ فقلت يمين الله أبرح قاعداً

..... البيت (٤)

- (١) في الأصل : تالله ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٤٥/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ .  
(٢) حكاه سيويه والمبرد وابن السراج ومنه المبرد . الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٣٦/٢ ، الأصول ٣٤٧/١ .  
(٣) استشهد به سيويه لرفع ما بعد اذا لأنها تخص وقتاً بعينه وحرف الشرط يقتضى الابهام في الأوقات وغيرها . ولم ينسب البيت وقيل مصنوع .  
الكتاب ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ ، الفصل ٣٤٨ ، ابن يعيش ١٠٢/٩ .  
(٤) عجزه : ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي وهو لامرئ القيس . الأوصال : المفاصل . قال البغدادي : وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب (يمين) بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره : الزم نفسي يمين الله ، ورد بأن الزم ليس بفعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس ٥١ . ورواية النصب أوردها الفارسي في الشيرازيات ٢٧ ، وانظر الكتاب ١٤٧/٢ ، معاني القرآن ٥٤/٢ ، المقتضب ٣٢٦/٢ ، الأصول ٣٤٨/١ ، الخصائص ٢٨٤/٢ . ابن يعيش ١٠٤/٩ ، الخزانة ٢٠٩/٤ ، الديوان ٣٢ .



فإنه روى برفع يمين ونصبه ، فرفعه على تقدير : قسمي يمينُ الله ، ونصبه  
على تقدير : ألزِمُ نفسي يمينَ الله . إلا أسماءَ شذت فيها العرب فالتزموا  
فيها الرفع أو النصب ، والذي التزم فيها الرفع : أيمنُ الله ، ولعمرك .  
والذي التزم فيها النصب أجدك ، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد  
لأنها لا تتصرف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم .  
وأما عَوْضٌ وَجَيْرٌ ، فمبنيان يجوز أن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب .

## باب ما لم يُسمَّ فاعله

حكم ما لم يُسمَّ فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ، فيُحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء ، وهي : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول ، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالاقامة إذا اجتمعت ، وهل فعلُ المفعول بناءً برأسه أو مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل .

فأما السبب الذي لأجله حذف الفاعل فهو إما للعالم به نحو قولك : أنزل المطرُ ، لأنه عَلِمَ أن منزله الله تعالى . وإما للجهل به نحو : ضربَ زيدٌ ، إذا كنت لا تعلم الضارب ، وإما للتعظيم نحو قولك : ضربَ اللصُّ ، تريد ضربَ القاضي اللصِّ ، إلا أنك لم تذكر القاضي إجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد . وإما للتحقير نحو : طعنَ عمرٌ ، ولا تذكر العليج الطاعن له إجلالاً لعمر رضي الله عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العليج في كلام واحد ، أو للإبهام نحو : ضربَ زيدٌ وأنت عالم بالضارب إلا أنك قصدت الإبهام على السامع . وإما للخوف منه أو عليه نحو : قتلَ الأميرُ ، ولا تذكر قاتله خوفاً من أن يُقتصَّ منه ، وإما لاقامة الوزن أو اتفاق القوافي نحو قوله :

٣٨٥ وأدركَ المُتَبَقِّي من ثَمِيلَتِيهِ

ومن ثَمَائِلِهَا واستنشيى الغرَبُ (١)

ألا / ترى أنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب الغرب فتختلف القوافي . [١٠٩و] وأما لتقارب الأسجاع نحو قوله : ونُبِذَتِ الصَّنَائِعُ وَجُهَيْلٌ قَدْرُ المَعْرُوفِ (٢) ،

(١) لذي الرمة . الثيلة : بقية الماء في الحفرة التي في الجبل ، أو هي بقية الطعام والشراب في البطن . استنشيى : شم ، والنشوة : الرائحة . الحر ويجف المرعى . اللسان : الغرب : الماء يسيل من الحوض . وصف حماراً وحشياً وأنه في فصل الصيف حيث يشتد غرب ، نشأ : ثمل الديوان ١١ .

(٢) يريد بالسجع هنا المزاوجة .

ألا ترى أنه لو ظهر الفاعل فقال : ونبذ الناسُ الصنائعَ ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع ، والذي بعده مثلها اذا حذف الفاعل .

\* \* \*

وأما الأفعال فأنها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهو كل فعل لا يتصرف نحو : نعيم وبش وعسى وفعل التعجب وليس وحبذا .

وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها . وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة .

وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول ، لأن في ذلك ضرباً من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها . وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومذهب السيرافي أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر اذا لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأن « كان » الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

ولما رأى الفارسي أن بناءها يؤدي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول . والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه (١) ، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين في الدار ، فالأصل مثلا : كان زيد

---

(١) الكتاب ٢١/١ ، ومنع ابن السراج بناءها للمفعول . الأصول ٤١/١ .

قائماً في الدار ، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان (١) حُذِفَ المرفوع  
لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون خبر عنه ،  
ثم أقيم المجرور مقام المحذوف .

\* \* \*

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق والظرف  
من الزمان والظرف من المكان او المفعول به والمجرور .  
ويشترط في الظرف أن يكون تاماً متصرفاً وأعني بذلك أن يجوز استعماله  
في موضع الرفع فتقول : قِيمَ بومُ الجمعةِ ، ولو قلت : قِيمَ سَحَرُ  
لم يجز لأن سحر لا يتصرف .

ويشترط في المصدر أن يكون متصرفاً ، فلا يجوز إقامة معاذ الله  
وريحانه وعمركَ الله وأمثال ذلك مقام الفاعل ، لأن العرب التزمت فيها  
النصب على المصدر . ويشترط فيه أيضاً أن يكون مختصاً في اللفظ أو في التقدير  
نحو قولهم : قِيمَ قيامٌ حسنٌ ، وقِيمَ قيامٌ ، اذا اردت قياماً ما ، فحذفت  
الصفة وأقمت الموصوف مقامه . ولو قلت : قِيمَ قيامٌ ، ولم تصفه  
لا في اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنه / لا فائدة فيه ، الا ترى أنه معلوم [١٠٩ظ]  
أنه لا يقام الا قيام .

\* \* \*

وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها الا المفعول به المسترح  
ويترك ما عداه (٢) . فأن قيل : قد قرئ : ولُيَجزَى قوماً بما كانوا

---

(١) في حاشية ج ، ر : قوله على أن يكون في الدار متعلقاً بكان ، لأن القاعدة أنه لا يجوز أن  
يقوم مقام الفاعل الا ما يعمل فيه عامل الفاعل فلو جعلت في الدار متعلقاً بقائم لم يجز .  
(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجود مطلقاً ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم  
النائب واحتجوا له بشواهد من الشعر أيضاً . معاني القرآن ٢/٢١٠ ، الخصائص ١/٣٩٧ ،  
التوضيح ١/١٤٥ ، الخزانة ١/١٦٣ . شرح التسهيل ٨٦ و .

يكسبون<sup>(١)</sup> بنصب قوم وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا، وترك  
المسرح وهو قوم. فالجواب: إنَّ قوماً ليس بمعمول ليُجزَى بل لفعل مضمّر  
يدل عليه يُجزى كأنه قال: جزى الله قوماً. ويكون مفعول يُجزى ضمير  
المصدر المفهوم منه كأنه قال: لِيُجزَى هو أو ليجزى الجزاء (٢) ونظير  
ذلك قوله:

٣٨٦ لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ  
وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (٢)

تقديره: يبكيه ضارعٌ. وكذلك قول الشاعر:

٣٨٧ وَلَوْ وَلَدَتْ قُنْفَيْرَةٌ جَرَوْا كَلْبَ  
لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرِوِ الْكِلَابُ (٣)

ظاهره أنه أقيم المجرور وهو «بذالك» وترك المفعول المسرح وهو الكلاب  
لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يُلتفت إليها، أو على أن يكون  
الكلاب منصوباً بولدت فلا يكون لسبب ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور

(١) الخاتبة: ١٤ وهذه القراءة قراءة أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة. قال أبو عمرو:  
وهذا لحن ظاهر. الطبرسي ١٢٨/٢٥، الكشاف ٥١١/٣، القرطبي ١٦٢/١٦،  
النشر ٣٥٦/٢.

(٢) هذا تخريج الكسائي كما نقل القرطبي ١٦٢/١٦.

(٣) لنهشل بن حري (إسلامي مضمرم) في رثاء يزيد بن نهشل. ونسب لغيره. الضارع:  
الذليل الخاضع. المختبَط: الطالب للمعروف. الكتاب ١٤٥/١، ١٨٣، مجاز  
القرآن ٣٤٩/١، الشعر والشعراء ٩٩، المقتضب ٢٨٢/٣، الخصائص ٣٥٣/٢، التوجيه  
٧٦. المحكم ٣٢٨/٣، المنصل ٢٢، العيني ٤٥٤/٢، الخزانة ١٤٧/١.

(٤) لحرير في دجاء الفرزدق وسقط من الديوان. قفيرة أم الفرزدق. الجرو ولد السباع ومنها  
الكلب. قال ابن جني هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلاً. الخصائص ٣٩٧/١،  
التوجيه ٣٧، ابن الشجري ٢١٥/٢، القرطبي ١٦٢/١٦، الخزانة ١٦٣/١، الدرر  
١٤٤/١.

ويكون جرو كلب منادى محذوفاً منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت  
قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسبب بذلك الجرو (١) .  
فإن كان للفعل من المفعول بهم السراح أزيد من واحد فأذاك تقيم المسرح  
في اللفظ والتقدير وترك المسرح في اللفظ المقيد في التقدير . وذلك نحو قولك :  
أمرت زيداً الخيراً ، واخترت الرجال زيداً ، وتقول : أمرت زيداً الخيراً  
واختيرت زيداً الرجال . ولا يجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأنهما مقيدان  
في التقدير . قال الشاعر :

٣٨٨ مينا الذي اختير الرجال سماحة

وجوداً اذا هب الرياح الزعازع (٢)

فأقام الضمير لأنه مسرح لفظاً وتقديراً وترك الرجال لأنه مجرور في الأصل ،  
ألا ترى أن المعنى : اختير من الرجال .

فإن كانت كلها مسرحاً في اللفظ والتقدير فإن المسألة لا تخلو أن تكون  
باب ظننت أو من باب كسوت أو ن باب أعلمت .

فإن كانت من باب ظننت أو من باب كسوت جاز إقامة الأول إقامة الثاني  
والاختيار إقامة الأول فتقول : كسى زيداً ثوباً وظن زيداً قائماً وظن  
قائم زيداً . والأول من باب ظننت هو المبتدأ في الأصل والأول من باب  
كسوت هو الفاعل في المعنى فإذا قلت : كسوت زيداً ثوباً ، كان زيد هو  
المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل ، ألا ترى أنه لا لبس في الثوب واتخذ له .  
وان كان من باب أعلمت لم يجوز إلا إقامة الأول خاصة نحو :

(١) نقل هذا التخريج في الخزانة عن القالي ١٦٣/١ .

(٢) مطلع قصيدة للفرزدق في الفخر . الزعازع : الشديدة واحدها زعزع . رفيه شاهد

على نصب الرجال على نزع الخافض والأصل : من الرجال .

الكتاب ١٨/١ ، المتعصب ٣٣٠/٤ ، الكامل ٣٣/١ ، النقااض ٦٩٦ ، ابن الشجري

٣٦٤/١ ، المفصل ٢٩١ ، الخزانة ٦٧٢/٣ . الديوان ٥١٦ .

أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ، فتقول : أعلمَ زيدَ عمراً منطلقاً ، ولا يجوز  
خلاف ذلك (١) . وذلك أن الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح والاثنتان  
الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلما اجتمع المفعول الصحيح  
مع غيره لم يُقَم إلا المفعول / الصحيح . وأما في باب كسوت فكلما [١١٠] و  
المفعولين فيه مفعول صحيح وفي باب ظننت كلاهما غير صحيح لأن أصلهما  
المبتدأ والخبر . ولذلك (٢) تكافأ المفعولان في البابين أعني في باب كسوت وفي  
باب ظننت بخلاف باب أعلمت .

ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث . والذي ورد  
به السماع ويقتضيه القياس إنما هو ما ذكرناه من إقامة الأول . وكانت إقامة  
الأول في البابين (٣) أولى لأن مرتبة الأول ان يلي الفاعل ، فكان أولى أن  
يقام مقام الفاعل ما مرتبته أن يكون بعده .

فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور ولم يكن له  
مفعول به مسرح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت ، إلا أن إقامة المصدر  
إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى :  
فإذا نُفِخَ في الصورِ نفخةً واحدةً (٤) . فأقام المصدر وهو نفخة . ولو جاء  
على إقامة المجرور لحاز فكنت تنصب النفخة .

والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه والمجرور يصل إليه الفعل  
بواسطة حرف الجر ، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في ، فلما  
كان تعدى الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى ، وإنما ضعفت إقامته  
إذا لم يكن مختصاً في اللفظ لأنه لا بد من تقدير حذف الصفة وحذف  
الصفة يقل .

\* \* \*

(١) نقل ابن هشام جواز نيابة الثالث ان لم يلبس نحو : أعلمتُ زيداً كبشك سينا . التوضيح

. ١٤٦/٢

(٢) يريد باب ظننت وباب كسوت .

(٣) ر : فلذلك .

(٤) الحافة : ١٣ .

وأما فعل المنعول هل هو مغيرٌ من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من ذهب إلى أنه مُغَيَّرٌ . ومنهم من ذهب إلى أنه بناء برأسه غير مغيرٍ من شيء ، واستدل على ذلك بأنه قد يوجد فعل منفعول لم يُبْنَ في موضع الفاعل نحو : جُنَّ و غُمَّ ، ولا يقال : جنَّ اللهُ زيدا ، ولا غُمَّ اللهُ الهلالَ ، فثبت بذلك عنده أنه غير مغيرٍ من شيء ، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون غُمَّ وجُنَّ مغيراً منه .

وهذا الذي استدل به لاحجة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيرٌ من فعل الفاعل على ما يُبيِّن بعد ، وجب أن يقدر غُمَّ وجُنَّ وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ما تستعمل النمرغ وتهمل الأصول نحو كادَ زيدٌ يقومُ ، ألا ترى أن يقوم في موضع قائم ، إذ أنَّ العرب لم تأتِ بالاسم إلا في الضرورة نحو قوله :

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ آيِباً

وكم مثليها فارقتها وهي تصفيرُ (٢٧)

لولا الضرورة لكان : وما كدت أؤوبُ .

والذي ذهب إلى أنه مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين ، أحدهما : أنه قد تقرر من كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء نحو : طَوَيْتُ طَيًّا ولَوَيْتُ لِيًّا ، والأصل طَوِيًّا ولَوِيًّا ، وهم مع ذلك يقولون : سُورٍ وبُويِعَ ، فلا يدغمون الواو في الياء فدل ذلك على أنهما مُغَيَّرَانِ / من ساير وبايع ، وأنَّ [١١٠ظ] اجتماع الواو والياء عارض ولذلك لم يدغموا ، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فكان يجب الإدغام .

والآخر : إنه قد تقرر من كلامهم أنه إذا أدت قياساً إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان هُمِيزَت الأولى منهما على اللزوم فتقول في جمع واصل ، أو اصيل ، وفي تصغيره أو يصيل ، والأصل : وواصلٌ و وويصيلٌ ، لكنه أبدل من



الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين وهم مع ذلك يقولون :  
وُورِيَّ ، فلا يلتزمون الهمزة ، فدلَّ ذلك على أنَّ وُورِيَّ مغيَّر من واري  
وأنَّ اجتماع الواوين عارض ، إذ لو كان بناءً أصلاً غير مغيَّر من شيء لكان  
اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز . (١)

\* \* \*

وأما كيفية بناء النعل للمفعول فإنَّ النعل لا يدخلون أن يكون على ثلاثه  
أحرف أو على أزيد ، فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يدخلون أن تكون حروفه  
كلها صحاحاً أو يكون معتل الفاء أو معتل العين أو معتل اللام ، أو معتل الفاء  
واللام أو معتل العين واللام ، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك .

فإن كانت حروفه كلها صحاحاً ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره في  
الماضي وفتحت ما قبل آخره في المضارع نحو : ضُربَ ويضربُ ، إلا أن يكون  
مضارعاً نحو : رددت ، فإنَّك تفعل به ما تفعل بالصحيح . وقد يجوز نقل الكسرة  
من العين إلى الفاء قبلها فتقول : ردَّ ، بكسر الراء وقد قرئ : هذه بضاعتنا  
ردِّت إلينا . (٢) ومن العرب من يُشيم الضم في الفاء إشعاراً بأنَّها قد كانت  
مضمومة (٣) .

وان كان معتل الفاء فاما أن تكون فاؤه واواً أو ياء . فإن كانت فاؤه واواً كان  
حكمه حكم الصحيح ، إلا أنَّك إذا (٤) شئت أبدلت من الواو همزة في الماضي  
فتقول : أعدَّ يوعدُ (٥) . وان كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح . إلا  
أنَّك تبدل من الواو ياء (٦) في المضارع فتقول : يُسِرُّ يوسرُ .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأندلسي ( ر : الأبيدي ) في شرح الجزولية :

والاستدلال القوي انه مغير من فعل الفاعل أن طلب الفعل انما هو للفاعل من جهة المعنى

أولا وللمفعول ثانياً فلذلك ينبغي أن تكون بنيت له أولا وللمفعول ثانياً . . . . .

(٢) يوسف : ٦٥ وهذه القراءة قراءة علقمة في الشواذ . وقيل هي لغة بني ضبة وبعض تميم .

ابن خالويه ٦٤ ، المحتسب ٣٤٥/١ ، الارتشاف ١٩٣ .

(٣) الجمل : ٨٨ . (٤) ر : ان .

(٥) ر : ووعد يوعد ، وهو تحريف وفي ج : وعد يوعد .

(٦) كذا والصواب من الياء واوا .

فإن كان معتل العين فإن فيه ثلاثة أوجه في الماضي . أحدهما أن تضمّ أوله وتكسر ثانيه ثم تستثقل الكسرة من حرف العلة فتحذف فتقول : قُولَ وبُوعَ (١) والأصل : قُولَ ، فحذفت له الكسرة من الواو ، وبُيعَ ، فحذفت له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واوا .

والثاني : أن تستثقل الكسرة في الياء فتثقل فتقول : قِيلَ وبُيعَ ، والأصل : قُولَ وبُيعَ ، فنقلت الكسرة إلى الفاء فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء . والثالث : أن تفعل مثل ما فعلت في هذا الوجه ، إلا أنك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل ، ولا يضبط ذلك إلا بالمشافهة (٢) .

فأما المضارع فيُفعل به ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله ، ويقلب حرف العلة ألفاً فتقول : يُقَالُ وَيُبَاعُ ، والأصل : يُبَيِّعُ وَيُقَوِّلُ ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا : يُقَوِّلُ وَيُبَيِّعُ ، ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ما قبلهما / في اللفظ وتحركهما في [١١١ظ] الأصل .

فإن كان معتل اللام فإنه إن كان من ذوات الياء فإنك تفعل به في الماضي ما تفعل بالصحيح فتقول : رُمِيَ ، وكذلك المضارع ، إلا أنك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فتقول : يُرْمَى والأصل : يُرْمَى ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً .

وان كان من ذوات الواو فإنك في الماضي تفعل به ما تفعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فتقول : غُزِيَ ، والأصل : غُزِيَ ، فقلبت الواو ياء وفي المضارع تفعل به ما تفعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(١) نقل الفراء كما في اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بسوع فاشتريت

(٢) وهو ما يسمى في القراءة بالاشمام .

والمعتل العين واللام كطَوَيْتُ ولوبت بمنزله المعتل اللام وحدها ، والمعتل الفاء واللام كَيْدَيْتُ (١) ووَفَيْتُ يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاء معاً . فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكون . فإن كانت كلها صحاحاً فإنك تضم أوله وتفتح ما قبل آخره في المضارع نحو يُسْتَخْرَجُ وَيُدْحَرَجُ . وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون . فإن كان في أوله همزة وصل ضمنت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول : استخرج وانطلق . فإن كان في أوله تاء زائدة ضمنت أوله وثانيه وكسرت ما قبل آخره نحو : تُدْحَرَجُ وتُقْرَطِيسَ ، فإن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول : دُحِرَجَ وقُرَطِيسَ .

وان لم تكن حروفه كلها صحاحاً فإنك تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلا أن يؤدي ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة (٢) فإنك تقلبها واواً فتقول في ضارب وبيطير : ضُورِبَ وبُوطِرَ ، أو إلى وقوع حرف علة متحرك عيناً بعد ساكن صحيح فإنك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن وتصيره (٣) على حسب الحركة المنقولة وذلك نحو : استقيم ، أصله : استقوم ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة ثم قلبت الواو ياء ، ونحو استبين أصله ، استبين ، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ، ونحو : يستقام ويستبان ، أصله : يستقوم ويستبين . فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قلبتا ألفاً .

فإن كان الساكن حرف علة فإنك لا تنقل الحركة إليه نحو بُويِعَ ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها .

(١) يديت الرجل : ضربت يده ، ويديت إليه : اتخذت عنده يداً أي نعمة ، ويدى فلان من يده أي ذهب يده وييست ، ويدى : شكاه يده ، اللسان : يدى .

(٢) ج ، ر : بعدها ، وهو تحريف .

(٣) ج ، ر : نظيرة ، وهو تحريف .

أو إلى وقوع حرف الهمزة متحركاً بعد فتحة فأنتك تقلب الياء ألناً وذلك نحو :  
يُسْتَغزَى وَيُسْتَدْنِي ، أصله : يُسْتَغزَى وَيُسْتَدْنِي ، فقلبت الياء ألناً لتحركها  
وانفتاح ما قبلها .

« « «

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحد منهما  
وتركت ما عدا من منصوباً فإن في نصبه خلافاً .

فمنهم من ذهب / إلى أن الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول [١١١ظ]  
وذلك نحو قولك : أعطيت زيداً درهماً ، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باق  
على النصب الذي كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول ، لأن الأصل أعطى زيداً  
عمرأ درهماً (١) ، فلما قلت : أعطيت ، رفعت عمرأ لأقامتك له مقام الفاعل ، ويبقى  
الدرهم على نصبه .

وهذا المذهب فاسد لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجوز ابقاء عمله وفعل  
الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى ليس إلا على اسناد الفعل  
للمفعول .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يُسم فاعله ، وهو مذهب  
أبي القاسم (٢) . وحجة صاحب هذا المذهب أنه رأى النحويين يسمون المنصوب  
إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيد قائماً ، فقائماً منصوب بعد  
مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطيت زيداً درهماً ، درهم منصوب بعد  
مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبراً وسمى المرفوع قبله اسم ما لم يُسم فاعله .  
وهذا المذهب فاسد ، لأننا إذا قلنا في قائم من قولك : ما زيد قائماً ، خبراً  
فإنما نعني به الخبر الذي عملت فيه «ما» وسمى خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ  
ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولك : أعطيت زيداً درهماً ، لأنه لم يكن خبراً قط .

(١) كذا والصواب : أعطى عمرو زيداً درهماً .

(٢) قال الزجاجي : وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ ، الجمل ٩٠

ومنهم من ذهب إلى أن الدرهم منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة  
 الفاعل (١) وذلك أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قام مقام الفاعل ، فكما  
 أن فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل .  
 وإذا أقمت الثاني من المفعولين في باب أعطيت فقلت : أعطيتي درهماً  
 زياداً ، فإن بين النحويين في ذلك خلافاً . فمنهم من ذهب إلى أن المعنى على  
 ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أن زياداً هو الذي أخذ الدرهم الآ  
 أنك أقمت الثاني . ومنهم من ذهب إلى أن المعنى ينعكس . فإذا قلت :  
 أعطيتي درهماً زياداً ، فكانت قلت : أخذت الدرهم زياداً .

وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داع . وإنما حمل صاحب هذا المذهب  
 على ما ذكرته عنه أن سيبويه حكى أن قول (٢) العرب : أدخل فوه الحجر  
 على القلب كأنك قلت : أدخل فوه في الحجر ، وإذا قلت : أدخل  
 الحجر فاه ، كان المعنى : أدخل الحجر في فيه وليس في الكلام قلب (٣)  
 فلما رأى سيبويه قد ادعى القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني وهو النعم  
 حمل كل مسألة يتقام فيها الثاني على القلب .

وذلك لاحتجاجه فيه لأن سيبويه حملاه على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري  
 لأن قولك : أدخلت فاه الحجر ، إذا لم يكن مقلوباً كان الحجر مفعولاً  
 مسرّحاً لفظاً وتقديراً والنعم مسرّح في اللفظ مقيد في التقدير لأن المعنى  
 أدخل الحجر في فيه ، فلا يجوز إذا لم يرد القلب / الا إقامة الحجر الذي [١١٢ و]  
 هو مسرّح في اللفظ والتقدير لأنه قد تقدّم أن المسرّح لفظاً وتقديراً أولى  
 من المسرّح لفظاً لاتقديراً ، فلما رأى العرب تقيم النعم وترك الحجر فتقول  
 أدخل فوه الحجر ، علم أن المسألة مقبولة وأن الأصل : أدخلت فاه  
 الحجر ، تريد : في الحجر ، حتى يكون الذي أقيم المسرّح لفظاً وتقديراً  
 وبقي المقيد ، فهذا هو الذي قاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب . وأما اعطيتي  
 وأمثاله فلم يحوج إلى ادعاء القلب فيه شيء .

(١) هذا أحد قول الزجاجي ونسبه لسبويه . الجمل ٩٠ ، الكتاب ١٩/١ .

(٢) ج : بأن (٣) الكتاب ٩٢/١ .

## باب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ما قدمناه من القوانين في الباب الأول . فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه الا ما ذكره من مسألة . أعطى المعطى فأنه لم يوفها حقها من الوجوه الجارية (١) فيها ، فينبغي لذلك أن تُبين بأكثر مما ذكره .

فَمَا يُسهِّل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم أنَّ أعطى - تحتاج إلى مفعولين : أحدهما مرفوع والآخر منصوب . وكذلك المعطى لأنَّ اسم المفعول يجرى مجرى الفعل الذي أخذ منه إذا بُنى للمفعول فيجرى المعطى لذلك مجرى أعطى ويجوز حذف منصوب أعطى والمعطى اختصاراً واقتصاراً . وأن تعلم أنَّ الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى الذي والي فلا بدَّ من ضمير يعود عليها ولا يجوز الفصل بين مادخلت عليه وبين معموله لأنَّها من قبيل الموصولات ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، فعلى هذا إذا قلت : أعطى المعطى دينارين ثلاثين ، فإنَّ أعطى يحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، والمعطى كذلك . وفي المسألة أربعة أسماء وهي : المعطى والضمير الذي فيه والديناران والثلاثون . ولا يخلو من ان يُسرح المعطى والضمير الذي فيه أو يقيّد أو يسرح أحدهما ويقيّد الآخر .

فإن سرحاً فلا يخلو من أن يقام لأعطى والمعطى الأول من المفعولين أو الثاني ، أو يقام الأول للأول والثاني «الثاني» (٢) أو بالعكس . فإن أقيمت الأول لهما قلت : أعطى المعطى دينارين ثلاثين ديناراً ، فيكون المعطى مرفوع أعطى والضمير الذي فيه مرفوع المعطى والديناران منصوب المعطى والثلاثين منصوب أعطى ، ولا يجوز أن تجعل الدينارين منصوب

(١) ر : الجائزة .

(٢) سقطت «الثاني» من النسخ .

أُعْطِيَ والثلاثين منصوب المُعْطَى لأنك لو فعلت ذلك لفصلت بين المُعْطَى ومعموله وهو الثلاثون بالدينارين وهو معمول أُعْطِيَ وقد تقدّم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي .

وإن أقيمت لهما الثاني قلت : أُعْطِيَ المُعْطَى «ديناران» ثلاثون ديناراً ، فتجعل المُعْطَى منصوب أُعْطِيَ والضمير منصوب المُعْطَى والديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ ، ولا يجوز أن تجعل الديناران مرفوع/ أُعْطِيَ [١٢ظ] والثلاثون مرفوع المُعْطَى ، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدّم .

فإن أقيمت الأول للأول والثاني للثاني قلت : اعطى المُعْطَى ديناران ثلاثين ديناراً ، فتجعل المُعْطَى مرفوع أُعْطِيَ والضمير منصوب المُعْطَى والديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون منصوب أُعْطِيَ .

وإن أقيمت الأول للثاني والثاني للأول قلت : أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً فتجعل المُعْطَى منصوب أُعْطِيَ والضمير المستتر في المُعْطَى مرفوع أُعْطِيَ والديناران منصوب المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ ، والمُعْطَى في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين .

وإن قيّدته (١) قلت : أُعْطِيَ بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً ، فتجعل الديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ . ولا يجوز أن تجعل الدينارين مرفوع أُعْطِيَ والثلاثين مرفوع المُعْطَى لما يؤدي ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ويكون منصوب المُعْطَى وأُعْطِيَ محذوفاً حذف اقتصار ، أو الباء باء السبب كأنك قلت : أُعْطِيَ ثلاثون ديناراً من شاء الله من الناس بسبب المُعْطَى بسببه ديناران من شاء الله من الناس . فأُعْطِيَ بسبب المُعْطَى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئاً .

ولا يجوز في هذه المسألة إلا رفع الدينارين والثلاثين لما تقدّم من أنه إذا اجتمع سريح ومقيّد لم يُقَمَّ إلا السريح وترك المقيّد ، إلا أن يُجعل في المُعْطَى ضميراً

(١) ر : قدرته ، وهو تحريف .

آخر يعود على الالف واللام ، فأنتك ان فعلت ذلك قلت : أعطيتي بالمعطي  
به دينارين ثلاثون ديناراً ، فتقيم لأعطي الثلاثين لأنه سريح والمعطي مقيد  
بالباء وتجعل مرفوع المعطي ضميراً مستتراً وتجعل منصوبه الدينارين .  
هذا ان أقيمت الاول ، فان أقيمت الثاني لأنه سريح قلت : أعطيتي بالمعطاء  
ديناران ثلاثون ديناراً ، فتجعل الضمير منصوب المعطي والديناران مرفوع  
المعطي ويكون التقدير اذا جعلت في المعطي ضميراً آخر : أعطيتي ثلاثون  
ديناراً من شاء الله من الناس بسبب المعطى هو دينارين بسبب نفسه لا بسبب  
غيره .

فيكون في هذه المسألة قد أخذ بسببه ثلاثون وأخذ هو بسبب نفسه دينارين .  
فإن قيدت المعطي وسرحت الضمير فقلت : أعطيتي بالمعطي دينارين ثلاثون  
ديناراً ، فتجعل الضمير مرفوع المعطي والدينارين منصوبه والثلاثون مرفوع  
أعطي ويكون منصوب أعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطيتي ثلاثون  
ديناراً من شاء الله من الناس بسبب المعطي هو دينارين .

وإن أقيمت الثاني للمعطي قلت : أعطيتي بالمعطاء ديناران ثلاثون ديناراً ،  
فتجعل الضمير منصوب المعطي والديناران مرفوعه والثلاثون  
مرفوع أعطي ، ولا يجوز في الثلاثين إلا الرفع لأنه سريح وليس لأعطي  
غيره إلا قولك بالمعطي ، وهو مقيد ، والتقدير/ أيضاً : أعطيتي ثلاثون [١٣و]  
درهماً من شاء الله من الناس المعطاء ديناران ولا يكون المعطي في هذه  
المسألة قد أخذ دينارين وأخذ بسببه ثلاثون ديناراً . فإن قيدت الضمير  
وسرحت المعطي قلت : أعطيتي المعطى به ديناران ثلاثين ديناراً ، فتجعل المعطي  
مرفوع أعطيتي والديناران مرفوع المعطي والثلاثون منصوب أعطيتي ويكون  
منصوب المعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطيتي ثلاثين ديناراً المعطي  
بسببه ديناران من شاء الله من الناس .

وان أقيمت لأعطي الثاني قلت : أعطيتي المعطى به ديناران ثلاثون ديناراً ،  
فتجعل المعطى منصوب أعطي والديناران مرفوع المعطى والثلاثون مرفوع



عطيّ ويكون منصوب الأُعطى محذوقاً ويكون التمدير : عطّيّ ثلاثون أ  
ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناس ، ويكون المُعطى  
قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين ديناراً وأخذ بسببه ديناران وليس للمُعطيّ  
ما يُقام له إلاّ الديناران ، لأنّه سريع والضمير مقيّد ، إلا ان يجعل في  
المُعطيّ ضميراً آخرُ ، فأنتك اذ ذاك إن أقمتَهُ قلتَ : أعطّيّ المُعطى  
به دينارين ثلاثين ديناراً ، فتجعل المُعطى مرفوع أعطّيّ والضمير الذي فيه  
مرفوعه والدينارين منصوب المُعطى والثلاثين منصوب أعطّيّ . وان أقمت  
للمُعطيّ الدينارين قلت : أعطى المعطاهُ به ديناران ثلاثين ديناراً ، ويكون  
المُعطيّ في هذه المسألة قد أخذ الاثنيين والثلاثين ديناراً .

## باب اسم الفاعل

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله .

واسم الفاعل من جنس الأسماء فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، لأنّ ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه (١) .

ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي وهو مذهب الكسائي . ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (٢) .

فأما الكسائي فيستدل على (إعمال) (٣) اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ما حكاه عن العرب من قولهم : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسٍ فسویرٌ فرسخاً ، ويقول الله تبارك وتعالى : وكلبُهُم باسِطٌ ذراعیه بالوَصیدِ (٤) . وهذا كله لاجته فيهِ . أما هذا مارٌّ بزیدٍ أمسٍ فسویرٌ فرسخاً ، فأما عمل في المجرور والظرف ، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به ، مثل قول الشاعر : / أنا ابنُ ماويةٍ إذ جدّ النقر . (٢٥) [١١٣ظ] العامل في «إذ» ما في ابن ماوية من رائحة الفعل ، كأنه قال : أنا المشهور إذ جدّ النقر . فاذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه .

(١) قال بهذا المبرد في المقتضب ١١٩/٢ .

(٢) هذا المذهب والذي قبله يرجعان في حقيقتهما إلى مذهب واحد هو مذهب سيويه ٨٢/١ ٨٧٦ .

(٣) سقطت من ج ، ر .

(٤) الكهف : ١٨ .

وأما قوله تعالى : وكلبهم باسطاً ذراعيه بالموصيد ، فعلى حكاية الحال الماضية ، ألا ترى أن الواو في : وكلبهم ، واو الحال تقديره : وكلبهم يبسط (١). فبطل حال المذهب .

وأما من قال إن السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول (٢) والأمثلة ، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله .

فإن قال : أجرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل ، والأمثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قيل له : فمهما أمكنتك أن يكون موجب العمل فيها واحداً كان أولى من هذا التكلف ، وقد وجدنا ذلك هو السبب .

والثالث وهو الذي ذهب إليه صاحب الكتاب (٣) وذلك أنه عمل لأنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء . فإذا كان فيه الألف واللام عمل عمل فعله قولاً واحداً كان ماضياً أو بمعنى الحال والاقبال (٤) ، وذلك أن الألف واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول إلا بالجمل .

فإذا قلت : هذا الضاربُ زيداً ، فهو في موضع البضرب . والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الأصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر :  
مأنت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل (١٦)  
فإن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاقبال أو بمعنى المضى ، فإن كان بمعنى المضى فأما أن يكون متعدياً إلى واحد أو إلى أزيد من واحد . فإن كان متعدياً إلى واحد فحذف التنوين والاضافة بالاجماع ، إلا الكسائي . وقد تقدم بطلان مذهبه .

(١) هذا التوجيه في الطبرسي ١٣٠/١٥ ، الكشاف ٤٧٥/٢ .

(٢) قال المبرد : واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يفعل . المقتضب . ١١٩/٢ .

(٣) الكتاب ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٤) ر : الاستقبال .

وإن كان متعدياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين ونخفضت الأول بالأضافة بالإجماع إلا الكسائي ، فإنه يثبت التنوين وينصب ، وأما الثاني فاختلاف فيه أهل البصرة ، فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه اسم الفاعل ، فأذا قلت : هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً أمسٍ ، فعلى تقدير : أعطاهُ درهماً .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه . وهو الصحيح . ألا ترى أنه لا يسوع إضمار في باب ظننت . ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ظانٌ زيدٍ قائماً أمسٍ ، لا يتصور أن يكون قائماً محمولاً على فعل مضمر ، لأن ظاناً يطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار .

فالاقتصار لا يجوز في هذا الباب ، والاقتصار بمنزلة الثابت ، فصح إعماله في الثاني بمعنى المضي . وإنما عمل لأنه شبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين / وهو المضاف إليه . [١٤١و]

\* \* \*

واسم الفاعل لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثني أو مجموعاً جمع سلامة لأن جمع التكسير يجرى مجرى المفرد في جميع أحواله .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون في معمله الألف واللام أو مضافاً إلى مافيه الألف واللام أو لا يكون . فإن كان في معمله الألف واللام أو كان مضافاً إلى مافيه الألف واللام جاز فيه وجهان الخفض والنصب . مثال ذلك : جاءني الضاربُ الرجلِ ، ورأيتُ الضاربَ غلامَ الرجلِ .

فإن لم يكن في معمله الألف واللام ولا كان مضافاً لما فيه الألف واللام لم يجر إلا النصب ، مثاله : جاءني الضاربُ زيداً .

فإن كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها ،

فأن أثبتها فالنصب ليس الا ، مثاله : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون زيداً .

فأن حذفها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للاضافة ، فأن حذفها للطول فالنصب ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضارباً زيداً وهؤلاء الضاربون زيداً . فأن حذفها للاضافة فالخفص ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضارباً زيداً وهؤلاء الضاربون زيداً .

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان : حذف التنوين والتنون والاضافة . مثال ذلك قوله : هذا ضاربٌ زيد ، وهذان ضارباً زيد ، وهؤلاء ضاربون زيد . واثباتهما والنصب ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وهذان ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً .

وان كان بمعنى الماضي فلا يجوز الا حذف التنوين والتنون والاضافة ، خلافاً للكسائي فإنه يجيز ذلك ، وقد تقدم بطلان مذهبه .

\* \* \*

واعلم أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يقع خبراً لذي خبر ، ومثاله : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، أو صلة لموصول ، مثاله : هذا الضاربُ زيداً . أو صفة لموصوفٍ مثاله : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً . أو حالاً لذي حال ، مثاله : جاء زيدٌ ضارباً عمراً . أو يتبع مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتها أو مفعولاً ثالثاً لأعلمتُ وأخواتها ، مثال ذلك قولك : ظننتُ زيداً ضارباً عمراً وأعلمتُ بكرةً عمراً ضارباً زيداً .

وإنما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكر لأنه إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا قوي فيه جانب الفعلية ، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنه يجعله وان لم يعتمد (١) لأنه في معنى فعل قد أشبهه ، فيجيز : ضاربٌ زيدٌ عمراً ، على أن يكون

(١) ورائقه في ذلك الكوفيون وابن مالك ، شرح التسهيل ٤٥٥ ، التوضيح ٤٤/١

ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ودانية<sup>١</sup> عليهم ظلالها (١). في قراءة من /قرأ برفع دانية (٢) فجعل دانية مبتدأ وعليهم [١٤ظ] متعلقاً بدانية ، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية .

وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقديماً وظلالها مبتدأ تقديره : ظلالها دانية عليهم .

• • •

واعلم ان اسم الفاعل اذا صغّر لا يعمل (٣) ، لأنّ التصغير من خواص الأسماء ، فلما دخله خاصة (من خواص الأسماء) (٤) بعد شبهه الفعل فضعف عن العمل ، خلافاً لأهل الكوفة فأنهم يميزون ذلك .

• • •

وإذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده . فإن كانت الصفة بعد العمل عمل لأنه لم يوصف إلاّ بعدما أعمل ، مثال ذلك : هذا ضارب<sup>٢</sup> زيداً عاقل<sup>٣</sup> . فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم .

• • •

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك : هذا زيداً ضارب<sup>٢</sup> ، ألاّ اذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف ، فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا رجل<sup>٢</sup> ضارب<sup>٢</sup> زيداً ، لا يجوز أن تقول هذا زيداً رجل<sup>٢</sup> ضارب<sup>٢</sup> ، لئلا يؤدي الى تقديم الصفة على الموصوف لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. وكذلك تقول : هذا الضارب<sup>٢</sup> زيداً ، لا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله تبارك وتعالى : وكانوا فيه من الزاهدين (٥) . فإنّ «فيه» متعلقة بعامل

(١) الانسان : ١٤ .

(٢) هذه القراءة ذكرها الزنجشري في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ولم يبين من بها .

(٣) ج : لم .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

(٥) يوسف : ٢٠ وانظر الشاهد ٩١ وما حوله من تعليقات .

مضمرة تقديره : أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه (من) (١) الزاهدين ، ثم حذف زاهدين للدلالة من الزاهدين عليه ، وهذا أولى ، لأنه حذف ما دل عليه دلالة .  
ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنَّ العرب قد تتسع فيهما مالا تتسع في غيرهما ، لكن مرمحا أمكن إبتاؤهما على ما استقرَّ فيهما من منع التقديم كان أولى . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

٣٨٩ تقول وصكت وجهها يمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس (٢)  
أما على اضممار أعني بالرحى أو على اضممار متقاعس بالرحى ثم حذف متقاعس للدلالة المتقاعس كما تقدم .

\*\*\*

وإذا أتبعنا معمول اسم الفاعل فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً .  
فإن كان منصوباً فتتبعه على اللفظ ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وهذا ضاربٌ زيداً نفسه ، وهذا ضاربٌ زيداً أخاه ، وهذا ضاربٌ زيداً العاقل .

وإن كان مخفوضاً فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطفاً أو بدلاً .  
فإن كان زماً أو تأكيداً فمنهم من قال : نَتَّبِعُه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نَتَّبِعُه على اللفظ والموضع ، إلا إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي ولم يكن فيه الألف واللام فأتى تتبعه على اللفظ .

وإن كان التابع عطفاً أو بدلاً فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لا يكون . فإن كانت فيه الألف واللام / فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثني [١١٥] أو مجموعاً جمع سلامة ، لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كما تقدم .  
فإن كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض . النصب على الموضع

(١) سقطت (من) ج ، ر .

(٢) لهذلول بن كعب العبدي ، ونسب للمعلم السعدي . والرواية : صدرها ، وهو من فعل النساء ، المتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . الكامل ٣٩/١ ، اللامات ٤٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٩٦ ، المنصف ١٣٠/١ ، الخصائص ٢٤٥/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢٢٨/٢ .

والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذان الضاربان زيد وعمراً ، وعمرو ،  
وهذان الضاربان زيد وأخيك ، وأخاك .

فإن كان مفرداً فلا يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام أو يكون مضافاً  
لما فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو لا يكون .  
فإن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض . فالنصب على الموضع  
والخفض على اللفظ . مثال ذلك : هذا الضاربُ الرجلِ والغلَامِ ، والغلَامِ ،  
وغلَامِ الرجلِ ، وغلَامِ لَرجلِ . وهذا ضاربُ الرجلِ والغلَامِ والغلَامِ (١) ،  
وغلَامِ المرأةِ وغلَامِ المرأةِ .

فإن كان مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيويه والمبرد  
فسيويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه  
الألف واللام فيجوز النصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وأما المبرد فلا  
يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام  
فلا يجوز إلا النصب على الموضع . (٢)

والدليل على صحة مذهب سيويه ما روى من قول الشاعر :  
٣٩٠ الواهبُ المِتهُ الهِجانَ وعبدها عوداً تزجى بيئها أطفالها (٣)  
نصب وعبدها وخفضه . (٤)

فإن لم يكن في التابع الألف واللام ولا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولا  
إلى ضمير ما فيه الألف واللام فالنصب نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلِ وأخاك ،

- (١) هذا المثال غير متفق مع السياق لأن الحديث عن اسم الفاعل المحلى بال .
- (٢) الكتاب ٩٤/١ ، المبرد يجوز الخفض على تقدير إعادة المضاف وخلافه مع سيويه إنما هو في  
إجازة : هذا الضاربُ الرجلِ وزيد ، بجر زيد فالمراد لا يميزه وسيويه يجره . المقتضب ١٦٣/٣ .
- (٣) للأعشى من نصيدة في مدح قيس بن معديكرب . الهجان : البيض ، وهي أعز الإبل . عود  
جمع عائد وهي التي وضعت حديثاً فيموذ بها ولدها . الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب  
١٦٣/٤ ، الأصول ٨٨/١ ، الخزانة ١٨١/٢ ، الديوان ٢٩ .
- (٤) إجازة المبرد الخفض في (عبد) بتقدير إعادة المضاف ( الواهب ) لبالعطف على الموضع .  
المقتضب ١٦٤/٤ .



وهذا الضاربُ الرجلِ وزيداً ، فأما قول الشاعر :  
أبا ابنُ التاركِ البكريُّ بشريُّ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعاً (١٩٦)  
بخفض بشر ، فبشر عطف بيان وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع  
أحواله وليس بشرٌ بدلاً .

فأن لم يكن في اسم الفاعل الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال  
والاستقبال أو بمعنى الماضي . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على  
الموضع والخفض على انقضاء ، وذلك مثل قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً  
وعمرو . وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاك وأخيك .

وإن كان بمعنى الماضي فالخفض ليس إلا ، وذلك نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ  
أخيك وكذلك وأخيك . وقد يجوز النصب بأضمار فعل .  
وإذا اتصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف .

فمنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض أبدأ . إلا أن يكون قد اتصل باسم  
الفاعل مفرداً أو مكسراً أو فيه الألف واللام ، فإنه عنده في موضع نصب .  
ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع نصب أبدأ إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى [١٥١ظ]  
الماضي وليس فيه ألف ولا م .

ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض إن لم يكن في اسم الفاعل الف  
ولام (١) . وفي موضع نصب إن كان في اسم الفاعل الألف واللام أو مكسراً (٢)  
أو مفرداً .

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفض إذا كان الفاعل مثني  
أو مجموعاً جمع سلامة ، فيكون في موضع نصب مع تقدير حذف النون للطول ،  
وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للاضافة ، وهذا أسدُّ المذاهب لاجراء  
الضمير مجرى الظاهر .

(١) ر : الألف واللام .

(٢) ر : وكان مكسراً .

فأما من ذهب الى أنه ابدا في موضع خفضٍ إلا في موضع الضاربك ،  
فإنه يقول : حذف النون للأضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل  
على الأقوى .

والجواب : انه يجوز ما ذكر على الأول ولا مانع يمنع من أن النون محذوفة  
للتطول وان كان ذلك أقل من حذفها للأضافة .

وأما من يجعله في موضع نصب الا ان يكون اسم الفاعل بمعنى المضي  
وبغير الف ولام فحجته أن النون لو كانت محذوفة للتطول لثبتت في بعض  
المواضع مع الضمير ، فثبت أنها محذوفة للطافة الضمير ، أعني أنه شديد  
الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك .

وذلك باطل ، لأن حذف النون للأضافة والتطول قد ثبت ولم يثبت حذفها  
للطافة الضمير . والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل فلذلك رفضت العرب  
الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون (١) .

ولا يجوز اثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة ،  
كقول الشاعر :

وما أدري وظنني كل ظنني  
أسلمني إلى قومي شراح (٢)  
وقوله :

(١) انظر هذا التعليل في معاني القرآن ٤٨٦/٢ .

(٢) نسب ليزيد بن مخزوم الخارثي . شراح : مرخم شراحيل في نير نداء . وروى في  
المحتسب : شراحي ، بالياء . واتصال النون باسم الفاعل ضرورة عند الفراء وشاذ عند  
ابن جني ، ورواه العيني . أسلمني بنو الهدهد اللقاح . ولا شاهد فيه . واليه اللقاح :  
السيد الذي لم يذل . معاني القرآن ٤٨٦/٢ ، المحتسب ٢٢٠/٢ ، البحر المحيط ٣٦١/٧ ،  
المغنى ٣٨٠ ، العيني ٣٨٥/١ شواهد المغنى ٢٦١ الدرر ٤٣/١ .

- ٣٩٢ ألا فتى من سراة الناس يتحملني وليس حاملني إلا ابن حمال (١)  
 وكان الأصل أن يقول : وليس حاملي ، ومسلمي . وكذلك قوله :
- ٣٩٣ وليس بمعييني وفي الناس ممتع رقيق إذا أعيتي رقيق وممتع (٢)  
 وكذلك قوله :
- ٣٩٤ هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما (٣)  
 وكذلك قول الآخر :
- ٣٩٥ ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه (٤)  
 فنون ضرورة .

- (١) نسبة المبرد لابن المعلم السعدي في مدح طلحة بن حبيب الذبياني .  
 وروايته : بنى ذبيان . قال : وانشد بعضهم : وليس حاملي الا ابن حمال  
 وهذا لا يجوز في الكلام لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، الكامل ٣٦٣/١ ،  
 شرح السيرافي ٦٤/٢ (التمورية) ، الأنصاف ٧٥ ، البيان للأبباري ٣٠٥/٢ ، الخزانة  
 ١٨٥/٢ .
- (٢) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة ولم أجد من أورده أو استشهد به .
- (٣) لم أعثر له على نسبة وقيل مصنوع ورده المبرد ومنه حتى في الضرورة . المعظم : الأمر الذي  
 يعظم دفعه . ورواية الفراء : والفاعلونه . الكتاب ٩٦/١ ، معاني القرآن ٣٨٦/٢ ، الكامل  
 ٣٦٤/١ ، الفصل ٨٥ ، ابن يمش ١٢٥/٢ ، الخزانة ١٨٧/٢ ، شواهد الكشاف  
 ٥٣٨ .
- (٤) لم أعثر له على نسبة وأنكره المبرد والبغدادى . يرتفق : يتكئ على مرفقه . المعتفون  
 السائلون . رواهق جمع راهقة من الرهق وهو التعب . يريد أن طالبه معروفه غشوه فجلس  
 لهم جلوس متصرف متبذل ليس مشغولا عنهم . الكتاب ٩٦/١ ، الكامل ٣٦٤/١ ، شرح  
 للسياني ٢٠٦/١ ، ابن يمش ١٥/٢ ، الخزانة ١٨٨/٢ .

## باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فعُولٌ وفعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفعَّيلٌ وفعَّيلٌ . فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وان لم تكن أسماء فاعلين . والحدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين لأنها للمبالغة . وفعل المبالغة والتكثير أبداً على وزن فعَّعَل بتضعيف العين واسم الفاعل من فعَّعَل مُفْعَلٌ ، فهذه الأمثلة اذن وقعت موقع مُفْعَلٌ . ولذلك فصالحها النحويون من اسم الفاعل ، أعني لأنها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها . ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل / عند من يرى أن اسم الفاعل إنما عمل [١١٦] لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه . وقد تبين فيما تقدم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال . وهذه الأمثلة تنقسم تسمين : قسم اتفق النحويون على أنه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف .

فالقسم الذي لاخلاف في اعماله : فعُولٌ ، ومنه قول الشاعر :  
 ٣٩٦ ضروبٌ بنصلِ السيفِ سؤوقِ سمانِها إذا عدوا زاداً فأنتك عاقراً (١)  
 وقوله :

٣٩٧ هجومٌ عليها نَسَهُ غيرَ أنه متى يرمَ في عينيه بالشَّبحِ ينهَضُ (٢)  
 وفعَّالٌ ، ومنه قولهم : أمّا العسلَ فأنتَ شرَّابٌ . وقال الشاعر :  
 ٣٩٨ أخا الحرب لبأساً إليها جلالها وليس بولاج الخواليفِ أعتلاً (٣)

- (١) لا بي طالب في رثاء أبي أمية بن الميزرة المخزومي ، الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الاشتقاق ١٥٠ ، الأصول ٧٨/١ ، ابن اشرى ١٠٦/٢ ، المفصل ٢٢٦ ، ابن يعيش ٦٩/٦ ، الخزانة ١٧٥/٢ . الديوان ٧٩ .
- (٢) لذي الزمة في وصف فليم . وضمير في ( عليها ) يعود مل بيفضاته . الكتاب ٥٦/١ ، اللسان هجم ، الخزانة ٤٥١/٣ ، الديوان ٣٢٤ .
- (٣) للقلاخ بن حزن المنقري . الجلال : جمع جزل وهو ما يغطي به جسم الفرس وغيره ، وأراد به هنا لامة الحرب . الخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت ، ويقال شقة في أسفل مؤخر البيت . الأعقل : الذي تصطك ركبتاه عند المشي خالفة أو ضعفاً . الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٣/٢ شرح مشكلات الحماسة ٣٣ ، المفصل ٢٦٦ ، العيني ٥٣٥/٣ ، المتصريح ٦٨/٢ .

فَنَصَبَ جِلَالَهَا بِلِبَاسٍ .

وَمِضْعَالٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَائِكْهَا (١) .

فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين . وأما أهل الكوفة فيزعمون أن ما بعد الأمثلة الخمسة منصوب بأضمار فعل يدل عليه المثال (٢) ، فإذا قلت : هذا ضروبٌ زيداً ، فتقديره عندهم : ضروبٌ يَضْرِبُ زيداً . ولذلك لا يجوزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة ، لأنَّ الفعل إنما أُضْمِرَ في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلُّ عليه .

وهذا مذهب فاسد ، لأنَّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع ، وأيضاً فإنَّ ما انكروه من تقديم المنعول قد سُمِعَ ، ومنه قوله : ٣٩٩ بَكَيْتُ أَخَا لَأِوَاءَ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ ضُرُوبٌ (٣) فقدَّم رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ عَلَى ضُرُوبٍ تَقْدِيرُهُ : ضُرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ . فدلَّ ذلك على أنَّه منتصب بنفس المثال .

والتسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٤) فَعَلٌ وَفَعِيلٌ .

فمذهب سيويه أعمالها ومذهب المبرد أنه لا يجوز ذلك (٥) .

استدلَّ المبرد على منع أعمالها بأنَّ فِعْلاً اسم فاعل من فَعَلٌ وَفَعُلٌ لا يتعدَّى ، فكذلك ما اشتقَّ منه . وكذلك فَعَلٌ اسم فاعل من فَعَلَ الذي لا يتعدَّى فهو إذن كفعله لا يتعدَّى .

وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد . إذ الكلام لم يقع إلا في فَعَلٍ وَفَعِيلٍ الواقعيين ، وقع مُفْعَلٌ . فأنَّ قال : فما الدليل على أنَّ العرب قد أوقعتهما موقع مُفْعَلٍ ؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلُّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره .

(١) بوائك جمع بائة وهي السمينة . والفعل : باك : وانظر الكتاب ٥٨/١ .

(٢) مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، التصريح ٦٨/٢ .

(٣) نسبة ابن يعيش لابي طالب وليس في ديوانه . اللأواء : الشدة والجهد . شرح السيراني

٤٤٥/١ ، الفصل ٢٨٧ ، ابن يعيش ٧١/٦ .

(٤) قوله : وأهل الكوفة ، لا وجه له فالخلاف بين أهل البصرة فقط .

(٥) الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الأصول ٧٩/١ .

فالجواب : ان سيويه لم يقل ذلك الا بعد ورود السماع بأعمالها . فمن  
الدليل على اعمال فعيل قوله :

٤٠٠ حتى شأها كليل " موهناً عمل " باتت طراباً وبات الليل لم ينم (١)  
فمَوْنٌ منصوب بكليل . ومن الدليل على اعمال فعل قوله :

٤٠١ حذر " أموراً لاتضيرُ وآمن " مالميس مُنجيةُ من الأقدار (٢)  
فأعمل حذراً في أمور . وكذلك قوله :

٤٠٢ أو مسحل " شنجُ عِضادةَ سَمَحَجٍ بسرّاته ندبٌ له و كلوم (٣)  
فأعمل شنجاً في عضادة .

واعمالها عند سيويه ومن أخذ / بمذهبه قليل . وهو في فعلٍ أقلّ منه في  
فَعِيلٍ بكثير ؛ [١١٦ظ]

وأما المبرد فلم ير أن في هذا الذي استدل به سيويه دليلاً . أما قوله :

حذِرُ " أموراً لاتضيرُ وآمن " .....

فزعم المازني أنما خبره أبو يحيى اللاهطي أنه سأله سيويه هل يحفظ بيتاً  
في اِعمال فَعَلٍ فوضع له هذا البيت . قال : فاليبت مصنوع :

(١) لساعدة بن جويه الهذلي يصف بقراً وحشياً ، شأها : شاقها ، وقيل : ساقها وازعجها كليل  
كليل : ضعيف ، وأراد به برقاً ضعيفاً لكثرة ما برق طوال الليل . الموهن : آخر الليل  
طراباً : سرعة . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الخزانة ٤٥٠/٣ ، ديوان  
الهذليين ١٩٨/٣ .

(٢) قيل هذا الشاهد مصنوع . وفي ج ، ر : حذراً، وما أثبتناه ورد في نسخة بحاشية ج وهو  
الرواية . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٧/٢ ، ابن الشجري ١٠٧/٢ ، العيني ٥٤٣/٣  
الخزانة ٤٥٦/٣ .

(٣) للييد بن ربيعة . ورواية الديوان : بسرّاتها ندب له .  
المسحل : الحمار الوحشي . شنج : مبالغة من شانج والفعل شنج بمعنى لزم أو قبض . العضادة  
الناحية ، وأراد هنا قوائم الأتان . السحج : الطويلة . السراة : اعل الظهر ووسطه  
الندب : آثار الجروح . واحدها ندبة . الكتاب ٥٧/١ ، اللسان : عضد العزّانة ٤٦٥/٣  
الديوان ١٢٥ .

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه لأنَّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقي هو الذي أنشده ، وسيبويه رحمه الله أحفظ لما برويه من أن ينقله عن غير ثقة ، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب .  
وأما قوله :

أو مسحَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ ... .. (٤٠٢)  
فعِضَادَةٌ عنده (١) منصوب على الظرفية كأنه قال : في عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ ،  
والظروف لا يُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قد تعمل فيها روائح الأفعال ،  
وأما الذي ينكر أعمالها فيه المفعول به .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد . لأنَّ العِضَادَةَ اسم للقوائم ، والأسماء ما عدا اسم الزمان  
والمكان لا تجعل ظرفاً تقاس . وأيضاً فإنَّ المعنى يفسد . لأنه يكون إذ ذاك  
قد شبه فرسه في البحري (٢) بحمار منقبض في قوائم أتان ، وذلك مناقض لما يريد  
من وصفه بالبحري ، فثبت أنَّ شَنْجاً هذا بمعنى مُشْنِجٍ ، كأنه قال : مُشْنِجٌ  
عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ ، فيكون إذ ذاك قد شبه فرسه بحمارٍ ياراد أتاناً فهو يعرضها  
وهي تعضته .

ومما يدلّ على اعمال فعل قول زيد الخيل :

٤٠٣ أتاني أنهم مزقون عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلِينَ لها قَدِيدٌ (٤)  
فعرَضِي منصوب بمزقين ولا يسوغ فيه غير ذلك .  
وأما كليلٌ مَرَهْنًا ، فموهناً عنده منصوب على الظرف بكليل ، قال : ومما  
يدلّ على ذلك أنَّه من كلٍّ وكلٍّ لا يتعدى فكذلك ما أُخِذَ منه .

(١) أي عند المبرد .

(٢) ج : بالجرى .

(٣) قوله : فرسه ، سهو فالبيت في وصف ناقته .

(٤) مزقون : جمع مزق مبالغة في مازق . الكرملين : اسم ماء جبل طيء الفديد : الصياح والتصويت

يريد أن هؤلاء الذين ينتقصون منه لا يعبا بهم ولا يكثر لهم . حاشية الكتاب ٥٨/١

المقتضب ١١٦/٢ ، التوضيح ٤٥/٢ ، العيني ٥٤٥/٣ ، التصريح ٦٨/٢ ، الخزانة

٤٥٦/٣ .

وهذا الذي ذكره فاسد ، لأنه قد قدّمنا أن كليلاً - على مذهب سيويه - إنما يكون من كتّل .

فإن قيل : فلعله كما ذكر أبو العباس من أن موهناً منصوب على الظرف ، كأنه قال : كليلاً موهناً ، أي ضعيف في موهن .

فالجواب : إنه إن حُمِلَ على ما ذهب إليه المبرد تناقض مع قوله : وبات الليل لم ينسّم ألا ترى أنه إذا ضعف موهناً وكان عملاً في وقت آخر فإنه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام . وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عملاً بمعنى تعب كما ذهب إليه بعض الناس كان متناقضاً لأنه إذا كان ضعيفاً تعباً في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله : وبات الليل لم ينسّم ، فثبت أن كليلاً بمعنى مكلّ موهناً لكثرة خفقه فيه كما يُقال : أتعبت نهارك بكثرة عمالك فيه . فإن قيل : فالأى شيء جعله مكلّلاً موهناً . وإنما هو مكلّّل الليل بدليل قوله : وبات الليل لم ينم؟ فالجواب/ إنه أوقع موهناً موقع مواهن الليل كلها، [١١٧] فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر نحو قوله :  
٤٠٤ كلوا في بعض بطونكم تعفوا ... .. البيت (١)  
أي في بعض بطونكم . فثبت إذن أن فعلاً وفعيلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً .

\* \* \*

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والأضافة والفصل ، وأن الأضافة غير محضة ، وسائر أحكام أسماء الفاعلين إلا ما ذكره ابن خروف من أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي ، واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلاً على ذلك قوله :

(١) عجزه : فإن زمانكم زمن خميص .

وهو من أبيات الكتاب الخمسين . ورواية الفراء والمبرد : نصف بطونكم تعيشوا .

والفراء يراه جائزاً في الاختيار وبه وردت بعض الآيات ووافقه ابن جني .

الكتاب ١٠٨/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المتنضب ١٧٢/٢ ، الأصول

٢٤٥/١ ، المحتسب ٨٧/٢ ، ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٤٣ ، الخميمير

٣١/١ . الفصل ٣١٣ .



بَكَيتُ أَخَا الْأَوَاءِ (١) يُحْمَدُ يَوْمَهُ ... .. البيت (٣٩٩)  
ألا ترى أنه يندب ميتاً ، فدلّ ذلك على أنه يريد بضروب معنى الماضي .  
وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدّم ذلك  
في قوله تعالى : وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ (٢) .

---

(١) الرواية : لأرواء ، وبها رواه قبل قليل . (٢) الكهف . ١٨٢ .

## باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي (١) كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنها إنما شُبِّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمله .  
ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك . وأنها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل متحمل ضميراً ، وأنها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنها تذكّر وتؤنث وتثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك ، فتقول : مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زياً . فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله ، فإن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل ، مثال ذلك : أفعلٌ منٌ ، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسمَ بعدهُ تقول : زيدٌ أفضلٌ من عمرو أباً ، ولا تقول : زيدٌ أفضلٌ من عمرو الأبَ لأنه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث .

\* \* \*

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنه يُشَبَّهُ عموماً . وقسم اتفق النحويون على أنه يُشَبَّهُ خصوصاً . وقسم فيه خلاف .  
فالذي يُشَبَّهُ باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، ونعني بالعموم أن تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر ، مثال ذلك : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ .

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث ، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث : مثال ذلك :

(١) ج ، و ، هـ ، وهو سهو .

عذراء في المؤنث ومُلتَح في المذكر ، تقول : مررتُ برجلٍ مُلتَح الابنِ ،  
وبامرأة عذراء البنت ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ أَعْدَرَ البنتِ  
ولا بأمرأة مُلتَحية الابنِ ، لثلاثِ تحذيرٍ لفظاً ليس من /كلام العرب [١١٧] .  
والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص  
بأحدهما مثال ذلك : حائضٌ في المؤنث وخصي في المذكر ، فتقول مررتُ  
برجلٍ خصيِّ الابنِ وبامرأةٍ حائضِ البنتِ .

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكر والمذكر  
على المؤنث نحو : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبامرأةٍ خصيِّ الزوجِ .  
ووجه جوازه عنده أنه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب ، لأنَّ خصياً  
فَعِيلٌ ، وفَعِيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغيره ، وكذلك حائض  
لفظها صالح للمذكر . وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع  
النحويين ، لأنَّ هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلاَّ ما سُمِعَ ، ولم يُسَمِعْ  
من كلامهم مثل : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ولا بأمرأةٍ خصيِّ الزوجِ .  
وأيضاً فإنَّ المجاز لا يقال إلاَّ حيثُ تسوغ الحقيقة ، والحيز لا يكون للرجل  
حقيقة فلا يكون له مجازاً ، لأنَّ المجاز مشبه بالحقيقة . وكذلك الحياء لا يكون  
للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً .

\* \* \*

والصفة لا تكون . شَبَّهة حتى تنصب أو تخفض ، لأنَّ الخفض لا يكون  
إلاَّ من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لثلاثِ يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه .  
وهذه الصفة إذا نصبت أو خفضت تبعت لما قبلها في أربعة من عشرة ، وهي :  
الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية  
والجمع . مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ،  
وبرجلينِ حسنَيِ الابنِ . وأما قوله :

٤٥٠ ياليلة خُرْس الدجاج سَهَرْتُهَا ببغداد ما كادت إلى الصبح تتجلى (١)  
فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطلوها كالجمع فكأن كل جزء  
من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا ، حكى من كلامهم : ثوب  
أخلاق و برمة أعشار (٢) وضبع حضاجر (٣) ، للعظيم البطن (٤) .

وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أن يعقوب حكى عن الأصمعي  
أن العرب تقول : ليلة خُرْس ، إذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب قد تسكن  
فُعلاً فتقول في عُنُق : عُنُق ، وفي أذُن : أذُن ، وفي طُنُب : طُنُب (٥) .  
فعلى هذا لا أشكال في البيت . لأنه من وصف المفرد بالمفرد .

وإذا رُفعت تبعث لما قبلها اثنين من خمسة ، في الرفع والنصب والخفض  
والترريف والتنكير ، وتبعث لما بعدها في لغة : أكلتني البراغيث في واحد من اثنين ،  
في التأنيث والتذكير ، وفي لغة من يقول : أكلوني البراغيث ، في اثنين من خمسة :  
في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع .

وهذه الصفة لا تعمل إلا في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل  
مررت برجل حسن الوجه ، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل : مررت  
برجل حسن غلام الأب ، أو نكرة مثل : مررت برجل حسن وجهاً ،  
أو مضافاً إلى الضمير مثل مررت / برجل حسن وجهه [١١٨ أو ] .

(١) لم أتر على نسبة لهذا الشاهد . ليلة خرس : لا يسمع فيها صوت ، ولعله أراد أنها طويلة  
فلا تكاد تسفر عن الصبح ، ورواية ابن جنى وغيره : طويلة . عن الصبح . شرح المفضليات  
٥٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٣ ، انتمام ١٦٥ ، المخصص ١٦٣/١٦ ، المقرب  
٣٦ ، اللسان : بغداد بغداد .

(٢) البرمة : قدر من الحجارة . أعشار جمع عشر ، قطعة تنكسر من القدر أو القدر . وقيل  
قدر أعشار أي عظيمة كأنها لا يحتملها إلا عشرة .

(٣) حضاجر : اسم للذكر والأنثى من انقياع . سميت بذلك لسعة بطنها والمفرد حضجر ومعناه  
الوطب أو السقاء الفمخم . اللسان : حضجر .

(٤) الصواب : للعظيمة ، لأن الضبع مؤنث والمذكر ضبعان .

(٥) انظر أدب الكاتب : ٥٤٣ .

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بمنّ واستدلّ على ذلك بقوله :

٤٠٦ ومهّمه هالك منّ تعرّجا (١)

وهذا لاحجة فيه ، لأنّ هالكاً ليس بصفة مشبهة وإنّما هو واقع موقع مهلك (٢) وفاعل قد يقع موقع مُفعّل ، وحكي من كلام العرب : أورش الشجر فهو وارس ، وأينع الغلام فهو يافع .

\* \* \*

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو أن تكون معرفة أو نكرة ، فإن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معموها الألف واللام أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام (أو نكرة) (٣) ، أو مضافاً إلى الضمير .

فإن كانت فيه الألف واللام أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ برجل حسن الوجه ومررتُ برجل حسن وجه الأخ ، جاز في المعمول ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والخفض . أجودها خفض ثم النصب ثم الرفع . وإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه ، أجودها النصب ثم الخفض ثم النصب على الشبه بالمنعول به ، ثم الرفع .

وإن كان مضافاً إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع في فصيح الكلام والنصب والخفض في ضرورة الشعر .

فإن كانت الصفة معرفة فلا يخلو أن يكون في معموها الألف واللام أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو مضافاً إلى الضمير أو نكرة .

فإن كان فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل قولك : مررتُ بالرجل الحسن الوجه ، أو الرجل الحسن وجه الأخ ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) المعجم . المهمة : الفلاة الواسعة . تخرج ، سلك ، المقتضب ١٨٠/٤ ، ١٨١ ، شرح ،  
المفضليات ٢١٧ ، الخصائص ٢١٠/٢ ، المخصص ١٢٧/٦ ، الاقتضاب ٤٠٣ العيني

٢٩/١ الديوان ٩ .

(٢) انظر مجاز القرآن ٣٤٨/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

النصبُ والرفعُ ثم الخفضُ ، أجودها النصبُ ثم الخفضُ ثم الرفعُ .  
وإن كان مضافاً إلى الضمير تُصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ .  
الرفعُ في فصيح الكلام والنصبُ في ضرورة الشعر والخفضُ ممتنع .  
وإن كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ . النصبُ  
في فصيح الكلام والرفعُ قليل والخفضُ ممتنع .

\* \* \*

وهذه الصفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .  
فإن كان مخفوضاً فبالأضافة . وإن كان منصوباً فلا يخالو من أن يكون معرفة  
أو نكرة . فإن كان معرفة فعلى التشبيه بالمنعول وإن كان نكرة جاز فيه وجهان :  
أحدهما النصب على التمييز وأن شئت نصبت على التشبيه بالمنعول به .  
وأن كان مرفوعاً فلا يخالو أن يكون مضافاً إلى الضمير أو معرفاً بالألف واللام .  
فإن كان مضافاً إلى الضمير فعلى أن يكون فاعلاً . وإن كان معرفاً بالألف واللام  
ففيه خلاف . فمذهب سيبويه رحمه الله أنه فاعل . وعلى مذهب أبي علي الفارسي  
أنه بدل من الضمير الذي في الصفة . والصحيح / مذهب سيبويه على [١١٨ ظا]  
مايُبَيِّنُ بعدُ ان شاء الله تعالى .

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصورة فيه ثمان عشرة . ثلاث في مثل :  
مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، بالرفع والنصب والخفض . وكذلك المضاف إلى  
ما فيه الألف واللام نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُ الأخ ، يجوز فيه أيضاً ثلاثة  
أوجه . وثلاثة في مثل قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، بالرفع والنصب والخفض .  
وثلاثة في مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ بالرفع والنصب والخفض .  
ومثل ذلك مع تعريف الصفة نحو : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهِ الأخ .  
وثلاثة في مثل : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه ، بالرفع والنصب والخفض .  
وكذلك مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه ، بالرفع والنصب والخفض .  
فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثمان عشرة كما تقدم . امتنع منها مسألتان :  
الحسنِ وجهه والحسنِ وجهٍ ، لما يذكر بعد ، فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة

ثلاث منها لا تجوز الا في ضرورة ، وهي : حسنُ وجهه ، بالنصب والخفض والحسنُ وجهه ، بالنصب . والباقي منها وذلك ثلاث عشرة جائزة في الكلام الفصيح لكن بعضها أقوى من بعض على ما يبيّن بعد إن شاء الله تعالى .

(قال الأستاذ) (١) : والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيان (٢) ضعيفان : أحدهما تكرار الضمير لأنّ الاضافة متى نصبت (معمولها) (٣) فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف . والآخر الجمع بين الألف واللام والأضافة . وكل واحد منهما على انفراده ضعيف . فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . وأيضاً فإنّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت (٤) الصفة لأضافتها إلى معرفة . والألف واللام لما لم يكن من قبيل الأضافة لم يجز أن يكون عوضاً منها .

وكذلك : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ، لم يجز لأنه عكس الاضافة ، أعني اضافة المعرفة إلى النكرة ، والباب اضافة النكرة إلى المعرفة وأيضاً فإنّ الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه .

وأما مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، بالخفض والنصب ، ومررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه بالنصب فلم يجز الا في الضرورة لأنه يؤدي إلى تكرار الضمير .

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة اذا كان مرفوعاً وليس فيه إضافة إلى الضمير فسببه أنّ الصفة لا بدّ فيها من ضمير يعود على الموصوف فأذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه ، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى ، كأنك قلت : الحسنِ الوجه منه .

ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير والاصل عندهم :

(١) مابين القوسين سقط من ر و ج واثبه مصحح ج في حاشيتها .

(٢) في نسخة بحاشية ج : وجهان .

(٣) زيادة من حاشية ج .

(٤) كذا وهو غير متجه ، ولعله : منحته .

مررت بالرجل الحسن وجهه ، فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضاً من الضمير / وهذا فاسد ، لأنه لاوجه لادخال الالف واللام على [١١٩] المعرفة ، وأما على مذهبنا فأنما أدخلناها على النكرة والاصل : مررت برجل حسن وجه منه ، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى . ولما كان حذف الضمير من الصفة قليلاً حملة الفارسي على أن الوجه بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لا تخلو الصفة من ضمير . وهذا الذي حمل الفارسي على جعل الوجه بدلا من الضمير ينبغي أن لا يلتفت اليه ، لأنه يلزمه أن يجعل الوجه بدلا من الضمير بدل بعض من كل ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه الا في قليل من الكلام . فإذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه الا قليلا فلا فائدة في تكلف الاضمار .

وينبغي أن يعلم ان الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنه هو الحقيقة وما عداه مجاز ، ثم يليه الخفض لأنها اذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الاصل ، ثم النصب الا أن يكون النصب على التمييز لأنه في رتبة الرفع .

والاصل هذا مالم يؤد الرفع إلى حذف الضمير لأنه يكون اذ ذاك دون النصب والخفض .

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرفاً بالاضافة إلى الضمير ، لأنه هو الاصل مالم يؤد إلى تكرير الضمير ، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنه يشبه الاصل في ان معموله معرف ، ثم التنكير .

فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة فأما قول أبي القاسم الزجاجي : والوجه الحادي عشر أجازة سيويه رحمه الله وحده ... الفصل (١) . ففاسد من غير وجه .



أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال : وقد جاء في الشعر : حسنةٌ وجهها (١) ،  
فتصره على الشعر كما ترى .  
وأما قول أبي القاسم : وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين ،  
فباطل بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلافٌ لسبويه في ذلك الا للمبرد ،  
فأنه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر وتأول البيت  
على خلاف ما حملة عليه سيبويه رحمه الله ، وأنا أذكره بعد ان شاء الله  
تعالى .

وقوله : لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه ، فاسد ، لأن إضافة الشيء إلى  
نفسه في هذا الباب لا تتصور الا ان تكون الاضافة من رفع ، وما ذكره  
سيبويه فالإضافة فيه من نصب . فتيين أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه ،  
والدليل على ما ذكره سيبويه من أن الأضافة فيه من نصب قوله : وقد جاء  
في الشعر : حسنةٌ وجهها ، فباطل أن تكون الاضافة هنا من رفع لأنه  
لو كان كذلك لوجب أن تكون حسنٌ وجهها لان الصفة اذا رفعت  
الظاهر/ كانت على حسبه من تذكير وتأنيث واذا رفعت المضمرة كانت [١١٩ظ]  
على حسبه فدل ذلك على أن في «حسن» من قولك مررتُ بامرأة حسنٌ وجهها  
ضميراً يعود على امرأة ، ويكون وجهها اذ ذاك في موضع نصب . واستدل  
سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله :

٤٠٧ أمينٌ دِمنتين عرجَ الركبُ فيهما      بحقلِ الرخامي قد عفا طلاهما (٢)  
أقامت على ربّعيهما جارتا صفًا      كميثا الأعالي جونتنا مُصطلاهما

(١) الكتاب ١٠٢/١ .

(٢) للشماخ وروى في الخزانة والكتاب : عرس ، ومعناه نزل للمبيت ليلا . ورواية الديوان  
قد انى لبلاهما .

حقل الرخامي : موضع . الربيع : المحل ينزل في الربيع . وأراد بجارتي صفا : اثنتين  
توضمان تحت القدر ويسند من جهة إلى جانب الجبل ليكون ثالثهما . وأراد بالصفاء حجر  
الجبل . كيت : حمراء مائلة إلى السواد ، الجون : الأسود ويطلق على الأبيض فهو من  
الأضداد . الكتاب ١٠٢/١ ، الأصول ٧٢٩/٢ ، الخصائص ٤٢٠/٢ ، الفصل ٢٣١ .  
الخزانة ١٩٨/٢ ، الديوان ٨٦ .

فكملت صفة للجارتين وكذلك جونا صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف الى المصطلكى المضاف الى ضمير الجارتين ، ولو كان المصطلكى في موضع رفع لكان جون مفرداً مذكراً ، لأن الصفة اذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث ، وتكون مفردة على كل حال . لقد تبين أن الأضافة في ذلك من نصب .

وأما المبرد فزعم أنه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائداً على الأعالي ، فكأنه قال : جونا مصطلكى الأعالي ، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنهما في المعنى أعاليان ، فوقع الجمع موقع التثنية لأنه من باب قطعت رؤوس الكبشين ، فيكون نظير قول الآخر :

٤٠٨ ... .. رؤوس كَبِيرَ يَهْنُ يَنْتَلِحَانِ (١)

واذا كان على هذا لم يكن مثل مررتُ برجلِ حسن وجهه ، ألا ترى أن «حسن وجهه» وبابه يلزم فيه تكرار الضمير ، لأن في حسن ضميراً يعود على الرجل والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضاً وليس كذلك : جونا مصطلاهما ، على ما أخذ سيوريه رحمه الله ، لأن الضمير الذي في جونا يعود على الجارتين والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي .

والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل . وأما فساد المعنى فإنه يكون المعنى اذ ذاك : جونا مصطلكى الأعالي ، والمصطلكى في الحقيقة إنما هو للجارتين لا للأعالي ، فيصير ذلك بمنزلة قولك : مررتُ برجلِ حسن وجه رأسه ، فتضيف الوجه الى الرأس وإنما هو للرجل ، فكما أن العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلة . وأيضاً فإن أهل الكوفة قد حكوا مثل : مررتُ برجلِ حسن وجهه ، بالنصب .

(١) صدره : رأت جبلا فوق الجبال اذا التقت .

وهو للفرزدق ، الخصائص ٤٢١/٢ ، الخزائن ٢٠٢/٢ ، الديوان ٨٧٢ .

وإذا ثبت النصب جاز الخفض، لأن الأضافة إنما تكون منه، وأنشدوا على ذلك: (١)  
 ٤٠٩ أُنْعَتُهَا إِنِّي مِّنْ نُّعَاتِهَا كَوْمُ الذَّرَىٰ وادِقَةٌ سُرَاتِهَا (٢)  
 ففي وادقة ضمير يعود على الأرض (٣) المتقدمة الذكر، وسُرَاتِهَا منصوبة والضمير  
 المتصل بها يعود على الأرض المتقدمة أيضاً. ومثل جونتاه مصطلاهما بيت  
 الأعشى في إحدى الروايتين (٤) أيضاً:

٤١٠ فقلتُ لهُ هذِهِ هَاتِيهَا بِأَدْمَاءَ فِي حَبْلِ مُقْتَادِهَا (٥)  
 ألا ترى أن أدماء فيها ضمير الناقاة وهو بعد/ذلك مضاف إلى المقتاد المضاف [١٢٠] و  
 إلى ضمير الناقاة، ولا تكون الإضافة من رفع، إذ لو كان كذلك لكان آدمُ  
 مُقْتَادُهَا، لأن المقتاد مذكر والصفة قد تقدم أنها تكون من تذكير وتأنث  
 على حسب فاعلها.

(١) ر : هذا .

(٢) أنشده الفراء عن الكسائي ولم ينسبه، والرواية فيه :

أُنْعَتُهَا إِنِّي مِّنْ نُّعَاتِهَا مِدَارَةُ الْأَخْفَافِ مَجْرَاتِهَا  
 غَلِبَ الذَّفَارَىٰ وَعَفْرَنِيَاتِهَا كَوْمُ الذَّرَىٰ وادِقَةٌ سُرَاتِهَا  
 ونسبه ابن الاعرابي لبعض الأسديين والضمير في أُنْعَتِهَا للإبل.

مدارة الأخفاف : مدورة الأخفاف ، بحجرة : صلبة . غلب : جمع أغلب وهو الغليظ الرقة  
 الذفرى : موضع خلف الأذن حيث يعرق البعير . عفرنيات : جمع عفرناة وهي الناقاة القوية .  
 الذرى جمع ذروة ويريد بها السنام . كوم : جمع كوما وهي العظيمة السنام .

وادقة : من ودق البطن أى اتسع ودنا من السنن . ويريد أن بطونها اندلقت لكثرة الشحم  
 فدللت من الأرض ، المفضل ٢٣٢ ، اللسان : نعت ، ودق : الخزانة ٤٧٨/٣ ، الضرائر

٢٦٣

(٣) كذا والصواب الإبل لأنه يصفها .

(٤) الرواية الأخرى هي : أينا بأدماء مقتادها .

ورواه الفراء : فجاء بأدماء مقتادها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ .

(٥) ما أثبتته ابن عصفور هنا رواية الديوان وابن قتيبة ولا شاهد فيها . والضمير في له يعود على

صاحب الحانة . الأدماء : الناقاة البيضاء . المقتاد : القائد . والمعنى : هات هذه الخمرة وخذ  
 هذه الناقاة بحبل قائدها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ ، أدب الكاتب ٥٣ الاقتضاب ٣١١ ، الخزانة

٤٧٨/٣ ، الديوان ٦٩ .

## باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَّ سببها وخرج بها المتعجبُ منه عن نظائره أو قل نظيره .

فقولنا : استعظام لأنَّ التعجب لا يصبح الا ممّن يصحّ في حقّه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فأن ورد فبالنظر الى المخاطب وذلك نحو قوله تعالى : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ (١) ، ونحو قوله تعالى : فما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ (٢) .

وقولنا : زيادة ، لأنَّ التعجب لا يجوز الا ممّا يزيد وينقص . فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها الا ما شدَّ وهو : ما أَحْسَنَهُ وما أَقْبَحَهُ وما أَطْوَلَهُ وما أَقْصَرَهُ وما أَحْوَجَهُ وما أَنْوَكَهُ وما أَشْنَعَهُ (٤) .

وقولنا : في وصف الفاعل ، تحرز من وصف المفعول لأنّه لا يجوز التعجب من وصف المفعول ، فلا يجوز أن تقول : ما أَضْرَبَ زَيْدًا . وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به .

وَأَخْتَلَفَ فِي السَّبَبِ الْمَانِعِ (من ذلك) (٥) فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ (إِنَّهُ) (٦) لَمْ يَجْزِ التَّعْجِبُ

(١) مريم : ٣٨ .

(٢) البقرة : ١٧٥ .

(٣) النوك : الحق .

(٤) في حاشية ج ، ر : قال ابن برى رحمه الله : فعل التعجب على ضربين ، فعل يقال فيه ما أفعله

وهمزته همزة نقل ، وضرب يقال فيه أفعل به وهمزته همزة بناء لا نقل ، والدليل على صحة

ذلك ان لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر . الا ترى انه يجوز ان يقال فيه صدق وكذب ،

ومعنى أحسن يزيد تريد حسن زيد جدا ، فهذا بما يدل على ان الهمزة فيه ليست للنقل

فهى بمنزلة قول العرب : سرى وأسرى ، وما جاء من هذا الباب ، ولولا أنها كذلك ما جاء

في كتاب الله : سبحان الذي أسرى بعبده ، تجمع بين الهمزة والياء حيث كان سرى بمعنى

أسرى واذا كان الأمر على ذلك كان أحسن هاهنا بمعنى حسن .

(٥) زيادة من ر .

(٦) زيادة من ر .

منه لثلا يلتبس بفعل الفاعل ، فهذا يجوز التعجب إذا عدم اللبس فيكون قول  
الرمادي :

٤١١ ولا شبلَ أحمى من غزالٍ كأنه من السُّمْرِ والأحراس في حبس ضيغم (١)  
جائزاً ، لأنه قد عدم اللبس المانع من التعجب . والدليل من هذا البيت  
انَّ أفعال التي للمفاضلة تجرى مجرى فعل التعجب ، فلا يُبنى إلاَّ مما بُنى  
منه .

ومنهم من ذهبَ إلى أنه لايجوز التعجب من فعل المفعول لأنه ليس  
للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبهه لذلك الخلق والألوان  
اذ ليس ذلك من كسب المتعجب منه ، فعلى هذا يكون بيت الرمادي  
الاول لحنا .

ولايجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاَّ فيما سُمع من ذلك وهو :  
ما أشعلهُ وما أجنَّهُ وما أولعهُ وما أخوفهُ عندي وما أحبه إلىَّ وما  
أمقتهُ عندي وما أبغضهُ إلىَّ ، والدليل على جواز ما أخوفهُ عندي قول  
كعب بن زهير :

٤١٢ فلهو أخوفُ عندي اذْ أكلَّمهُ

وقيلَ إنَّكَ محبوسٌ ومقتولٌ (٢)  
من ضيغمٍ بَشراءِ الأرضِ مُخدرُهُ  
ببَطْنِ عَثْرٍ غَيْلٌ دونها غَيْلٌ

وقولنا : خفى سببها ، تحرز مما هو غير خفى السبب كالألوان فإنه لايجوز  
التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة إلاَّ في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

- (١) لم أجد لهذا الشاهد ذكراً ولم اعرف مصدر روايته .
- (٢) رواية الديوان: لذلك أهيب ... مسبور ومسؤول . وما أثبتته ابن عصفور رواية في  
البيت . والضيغم من أسماء الأسد . مخدرة: مكانه . عثر: موضع بتبالة . الغيل: الشجر الملتف .  
المقرب ١٣ ، الدرر اللوامع ٢٢٣/٢ ، شرح ديوان كعب ٢١ .
- (٣) انظر الانصاف مسألة ١٦ . والمبرد وابن السراج يريانه شاذاً. الأصول ٦٣/١ .

٤١٣ . إذا الرجالُ شتّوا واشتدّ أكلهم :  
فأنت أبيضهم سربالَ طبّاخٍ (١)

ونحو قوله :

٤١٤ . جاريةٌ في درعها الفَضْفَاضِ  
أبيضٌ من أختِ بني إيساضِ (٢)

وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد / والبياض لأنهما أصلان للالوان [١٢٠ظ] واستدلوا على نجوازه في البياض بما قدمناه أولاً ، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله صلى الله عليه وسلم : لَهَيَّيْ أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ (٣) . ويقول أمّ الهيثم : هو أسود من حنكِ الخراب (٤) . وهذا من القلة بحيث لا يقاس .  
وقولنا : وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لأنه لا يجوز التعجب إلاّ مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير ، وأن وجد فقليل ولذلك لم يحز التعجب من الله تعالى إلا قليلاً لأنه لا نظير له . وإذا جاء فمجاز ومشبه بما يجوز التعجب منه . ومن ذلك قول الشاعر :

٤١٥ ما أقدرَ اللهَ أن يُدِنِي على شَحَطِ  
مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ (٥)

- (١) لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند . ورواية الفراء :  
أما الملوك فأنت اليوم الأهم لوماً وبيضهم سربال طبّاخ  
أكلهم : بضم الهمزة القوت ، وبفتحها المأكول . معاني القرآن ١٢٨/٢ ، الجمل ١١٦  
الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش ٩٣/٦ ، الخزانة ٣٨١/٣ ، الديوان ١٥٠ .
- (٢) نسب لرؤية وليس في ديوانه . وروى على صور أخرى إلا ان موضع الاستشهاد فيه ثابت .  
الدرع : القميص . واخت بني إياض معروفة بالبياض . وقيل : بنو إياض قوم . الأصول  
٦٢/١ ، الجمل ١١٥ التمام ٩٥ ، أمالي المرتضى ٥٣/١ ، الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش  
٩٣/٦ المنى ٦٦٠ ، اللسان : بيض ، الخزانة ٤٨١/٣ .
- (٣) رواء مالك في الموطأ : كتاب جهنم ٢ .
- (٤) حنك الخراب مثقاره وقيل سواده . الصحاح واللسان : حنك .
- (٥) لحنجج بن حنجدج المري . الشحط : البعد ، وحركت الحاء ضرورة الحزن موضع ببلاد العرب ،  
وضول ضيعة من ضياع جرجان . الانصاف ٧٥ ، ٨٦ ، المعنى ٢٣٨/١ ، الدرر اللوامع  
٢٢٤/٢ .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ماأَفَعَلَهُ وأَفَعَلَ به وَلَفَعَلَ (١) . ويجرى «أَفَعَلَ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجبا في أنه لا يبنى إلا ما بني منه فعل التعجب .

فأما ماأَفَعَلَهُ فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيدٍ أو غير مزيد . فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفَعَلَ أو على غير ذلك من الأوزان . فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه ، لأنه لا يجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن فَعَلَ ، فإذا فُعِلَ به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطى معانيها فتفقد بزواها إلا ما شذت من ذلك وهو قول العرب : ماأَفَقَرَهُ ، من افتقر ، وماأَغْنَاهُ ، من استغنى وماأَتَقَاهُ ، من اتقى ، وماأَقْرَمَهُ ، من استقام .

وكان التعجب إنما هو من فَقَّرَ وَغَنَى وَتَقَيَّ وَقَامَ في معنى استقام وإن لم ينطق بشيء من ذلك . ومما يدل على ذلك فقير وغمي وتقي ، لا ترى أن فَعِيلا لا يبنى إلا من فعلٍ ثلاثي نحو كريم وظريف من كرم وظرف وما سهّل ذلك في اتقى أنهم قد حذفوه حتى صار تقي ، ومنه قول الشاعر :

٤١٦ تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتِيَانُ اتَّقِي

رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا (٢)

فإن كان على وزن أفَعَلَ ففيه خلاف . فمنهم من منع التعجب منه في الجميع (٣) ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع (٤) ومنهم من فصل .

(١) انظر المقتضب ١٤١/٢ .

(٢) لخداش بن زهير العامري ( جاهلي ) . الجدود : جمع جد وهو الحظ . النوادر ٤ ، اصلاح المنطق ٢٤ ، سر الصناعة ٢٠٩/١ . شرح المفصليات ٧٨٣ ، المسلسل ٣٠٥ المخصص ١٦١/١٤ .

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٦١/١ .

(٤) وهو مذهب سيويه . الكتاب ٣٧/١ .

أما الذي منعه في الجميع فتقاسه على غيره من المزيادات . والذي أجازته في  
الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة . والذي فصل منع  
ذلك إن كانت الهمزة للنقل ، لأنها إذ ذاك حرف معنى ، وأجاز إذا كانت  
لغير نقل لأنها لا معنى لها .

والصحيح أنه لا يجوز التعجب منه إلا فيما شذ من ذلك وهو قولهم :  
ما أنتنّه ، من أنتنّ ، وما أخطاهُ ، من أخطأ ، وما أصوبه من أصاب ،  
وما آتاهُ للمعروفِ وما أظاهُ للدراهم وما أولادُ للمعروفِ وما أضيّعه  
لكذا .

والدليل على جواز ما أضيّعه لكذا قول ذي الرمة :

٤١٧ وما شنتنا خرقاء<sup>٢٣</sup> واهية الكلى

سقى بهما ساقٍ ولما تبتّالا (٤)

بأضيّع من عينيك للماءِ كلّما

توهّمت ربّعا أو تذكرت منزلا

/ وأما غير المزيّد فيه فلا يخاو أن يكون متصرفاً أو غير متصرف [١٢١و].  
فإن كان غير متصرف لم يجز التعجب منه نحو نعم وبئس وعسى وأمثالها  
وان كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون من باب ظننت أو من باب كان أو  
لا يكون .

فإن كان من باب كان لم يجز التعجب منه لأنه إذا بنى على فعّل لم يفتح إلى أكثر  
من فاعل ، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولاً ، فتقول : ما أكون  
زيداً ، فيؤدى إلى بناء المبتدأ دون خبر ، ولا يجوز : ما أكون زيداً لقائم .

(١) روى في الديوان :

وما شنتنا خرقا راه كلاهما سقى فيهما متعجل لم تبّالا

بأنبع من عينيك للسمع كلّما تعرفت داراً أو توهّمت منزلا

شرح مشكلات الحماسة ٢١٨ ، ٢٧١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧٢ أمالي القالي

٢١٢/١ ، المقرب ١٣ ، الصحاح والتاج واللسان : سقى ، بلل ، الديوان ٦٧١ .



لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ .

وأما ظننتُ فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاقتصار على الفاعل ، فتقول ما أظنني ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر .

أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر ، وباطل أن تذكر المفعولين لأنه لا بد من نقله إلى فَعَلْ وفَعُلْ لا يتعدى . ولا يجوز دخول اللام على المفعولين لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر .

فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن فَعُلْ أو فَعِلْ أو فَعَلْ . فإن كان على وزن فَعُلْ بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولاً . فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى فَعُلْ وحينئذ يتعجب منه ، والدليل على ذلك شيثان :

أحدهما : أنك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي على ما كان عليه فقلت : ما أضرب زيداً لعمرى ، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعديه إلى مفعولين ، لأن همزة أفعل التي للتعجب للنقل ، بدليل أنك تقول : ما أظرف زيداً فيصير ظرف يتعدى بعد أن كان غير متعدى ، فدل ذلك على أنه منقول إلى فَعُلْ حتى يصير غير متعد .

والآخر : أنهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا : لفعل ، نحو : لشرف زيداً ولضربت يدك ، فينقلون فَعَلْ وفَعِلْ إلى فَعُلْ ، ومن كلامهم : ضربت إليك يدك ، أي ما أضربها .

فإن قيل : فلائى شئ بنى على فَعُلْ ؟ فالجواب : إن التعجب موضع مبالغة وفعل من أفعال الغرائز والطباع ، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنه طبع في التعجب منه . إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشد وما في معناها ، وهي : قام وقعد ونام وسكر وغضب وجلس وقال ، من القائلة ، فلم يقولوا : ما أقومه ، لئلا يلتبس بأقومه من استقام ، ولم يقولوا : ما أقعده ، لئلا يلتبس بما أقعده من أب ، ولم يقولوا : ما أجلسه ، حملاً على ما أقعد

لأنه في معناه أو حملاً على ما أقومته لأنه نقيضه ، ولم يقولوا : ما أسكره ،  
لئلا يلتبس بقولهم : ما أسكر التمر ، إذا كان فيه السكر .

وأما ما أنومه وما أغضبته وما أقيه فلم نقل استغنت عنها بالتعجب بأشد  
وما في معناها وكل ما ذكرنا / أنه لا يجوز التعجب منه ، فإن العرب [٢١١ظ]  
إذا أرادت التعجب منه أتت بفعل يجوز أن تتعجب منه ونصبت مصدر ذلك  
الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنه مفعول له فتقول : ما أشد استخراجه  
للمال ، وما أبين حمرته وما أسوأ عماء ، وكذلك جميع ما لا يتعجب منه .

\* \* \*

وفي «ما» في أفعاله خلاف بينهم ، فمذهب أبي الحسن الأنخفش أنها  
موصولة (١) والفعل الذي بعدها صلة لها والخبر محذوف والتزم حذفه كما  
التزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً ،  
لأن ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلا في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت نحو :  
مررت بما مُعجب لك ، وهذا فاسد لأنه إذا جعلها موصولة كانت معرفة  
فيناقض ذلك معنى التعجب لأن التعجب لا يكون إلا من خفى السبب .  
فإن اعتذر بأن الإبهام في حذف الخبر ، فنقول : هذا الخبر لا يخلو أن يكون  
حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة ، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا  
إبهام فيه ، وباطل أن يكون لغير دلالة لأن الحذف من غير دليل غير موجود في  
كلام العرب ، وأيضاً فإنه يؤدي جعلها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع  
الخبر إلى الإبتداء بالنكرة من غير شرط (٢) .

وأيضاً فإن هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع ،  
ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع .

(١) المقتضب ١٧٧/٤ ، الأصول ٥٩/١ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٢) في حاشية ج ، ر : قال ابن يعيش في شرح المفصل : إنما جاز الإبتداء بالنكرة هنا لأنها  
في معنى النفي كما في قولك : شرأهدا ناب ، تقديره : ما حسن زيدا الا شيء ، ونقل  
عن الأنخفش أنها موصولة لا تحتاج إلى صلة وموصوفة لا تحتاج إلى صفة ، وقال ابن  
درستويه : ما استفهامية ، تمت وانظر ابن يعيش ١٤٦/٦ .

ومذهب سيبويه رحمه الله أنّها اسم تامٌ بغير صفة ولا صلة ، وما بعدها في موضع الخبر (١) .

فإن قيل : إنّ ذلك يؤدي إلى ما ذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالانكسار من غير شرط فالجواب : إنّ الذي سوغ الابتداء بالانكسار ما دخل الكلام من معنى التعجب ، فجاز لذلك كما جاز : عَجِبْتُ لزيدٍ .

فإن قيل : فإنّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلاّ في الشرط والاستفهام فالجواب : إنّ ذلك قد جاء قليلاً ، حكى من كلامهم : غَسَلْتُهُ غَسَلًا نَعْمًا (٢) ، ولأمر ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ (٣) . ألا ترى أنّ ما لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة . باطل أنّ تكون زائدة لأنّه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو نعم من فاعل ظاهر أو مضمّر ، فثبت أنّها اسم وليس لها صلة .  
والصحيح إذن مذهب سيبويه رحمه الله .

\* \* \*

وفي أفعلٍ أيضاً خلاف بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنّه اسم (٤) واستدل على ذلك بأنّه قد صَغُرَ والتصغير إنّما هو من خواص الأسماء كقوله :

يَا أَمِيلِيحَ غَزَلَانَا شَدَانٌ لَنَا

من هؤليّاتكُن الضّالِ والسّمْرِ (١٨)

واستدل بأنّه لا يتصرف ولا مصدر له .

وهذا لاحجة فيه ، أما تصغيره فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم : هذا حبُّ رُمَانِي ، أعني في أنك أردت أن تضيف الحبّ إلى نفسك فاضفت الرمان ، فكذلك أردت/ أن تُصَغِّرَ ما لي هي سبب التعجب فصغرت الفعل ومثل ذلك [١٢٢] و

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٥/٤ .

(٣) قصير هو صاحب جذيمة الأبرش والآخذ بثأره من الزباء في القصة المعروفة ، وهذا القول

روى عنها حينما رآته يدخل المدينة وقد جدع أنفه احتيالا وتمويهاً . المستقصى ٢٤٠/٢ ،

(٤) هذا قول الكوفيين غير الكسائي . ابن السجري ١٣١/٢ ، الانصاف مسألة ١٥ ، أسرار

العربية ١١٣ .

قولهم : قامت هند ، في أنك الحقت الفعل علامة التأييث والمراد الفاعلة ،  
فكذلك هذا .

وأما عدم تصرفه وأنه لا مصدر له فقد وجد من الأفعال ما هو على هذه الصفة  
كعسى .

ومنهم من ذهب إلى أنه فعل (١) واستدل على ذلك ببنائه على الفتح ،  
ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه ، واستدل أيضاً بنصبه للمفعول  
ولو كان اسماً لم يجر ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ولا من  
قبيل المصادر المتمدرة بأن والفعل ، ولا من قبيل الأسماء الموضوعية موضع الفعل .

\* \* \*

ولا يجوز التعجب من صفة فيما يستقبل إلا أن يكون في الحال ما يدل على  
أن المتعجب منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثاتها نحو : ما أحسن ما  
تكون هذه الجارية وما أطول ما يكون هذا الزرع .

\* \* \*

واختلاف في زمن فعل التعجب . فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الحال ،  
واستدل بأنك لا تقول : ما أحسن زيداً ، الا وهو في الحال حسن ، واذا  
أردت الماضي أدخلت كان فقلت : ما كان أحسن زيداً .

ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المضى ، لإبقاء للصيغة على بابها ، إلا أنه يدل  
على الماضي المتصل بزمان الحال ، فيحصل الحال بحكم الانجرار . فاذا أردت  
الماضي المنقطع أتيت بكان . وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه ،  
ألا ترى أن أفعل صيغة الماضي .

\* \* \*

واذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله .  
فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت : ما كان أحسن زيداً ، ففي ذلك خلاف بين

(١) هذا قول البصريين والكسائي . الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، ١٩٥ ، الأصول ٥٩/١ .

النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنَّ كان زائدة وأحسنَ في موضع الخبر .  
ومنهم من ذهب إلى أنَّها في موضع خبر «ما» واسمها مضمرة فيها يعود على «ما»  
والجملة التي هي أفعلّ وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها .

وهذا فاسد ، لأنَّ ما التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن افعلّ ، إلا فيما  
جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم : ماخبرَ اللبَنَ للصحيح وما شرَّهُ  
لللبطونِ (١) . والذاهبون إلى أنَّها زائدة اختلفوا فيها ، فمنهم من جعل لها  
فاعلاً وهو مضمرة المصدر وهو السيراني (٢) . ومنهم من ذهب إلى أنَّه مفرغ ليس  
له فاعل وهو أبو علي الفارسي (٣) .

واستدل السيراني على صحة مذهبه بأنَّ الفعل لا بد له من فاعل ، وتكون على  
مذهبه تامة .

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة وإذا  
كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات .

فإن قيل : إنَّها فعل والفعل لا بد له من فاعل فالجواب : إنَّ الفعل إذا استعمل  
استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك «قلّما» فإنَّها لما  
استعملت استعمال «ما» في أنَّ المراد بها النفي لم تحتاج إلى فاعل . فكذلك  
«كان» لما استعملت للدلالة على الزمن/الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك [١٢٢ظ]  
استغنت عن الفاعل كما استغنى عنه الظرف نحو أمس .

وإن أتيت بكان بعد الفعل فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان فتقول :  
ماأحسنَ ما كانَ زيدٌ ، برفع زيد على أنَّه فاعل كان وما مصدرية وهي مع  
مابعدا في موضع مفعول فعل التعجب كأنَّه في التقدير : ما أحسنَ كونَ زيد .  
ومنهم من أجاز نصب زيد على أنَّ تكون «ما» بمنزلة الذي وكان ناقصة واسمها

(١) قاله أعرابي لخلف الأحمر بسحضر من أبي زيد . اللسان : خير .

(٢) ابن يعيش ١٥٢/٧ . (٣) وابن السراج أيضاً . الاصول ٦٤/١ .

مضمرة فيها يعود على «ما» وزيد خبرها (١) . وهذا فاسد من جهة المعنى ، ألا ترى أن المعنى إذ ذاك : ما أحسن الذي كان زيد ، ويعنى عن ذلك : ما أحسن زيداً . وأيضاً فإن ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلا على ماله مصدر وهو الفعل التام .

فإن كررت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرت فيها قبل التكرار .

\* \* \*

ولا يزداد في هذا الباب من الأفعال إلا كان عند أهل البصرة (٢) وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب ، وحكوا من كلام العرب : ما أصبح أبردّها وما أمسى أدفأها ، يعنى الدنيا (٣) . ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدى نحو : ما قام أحسن زيداً ، إذا أردت ما أحسن قيام زيد فيما مضى ، واستدل على ذلك بقوله :

على ما قام يشتمنى لثيم

كخزير تمرغ في رماد (٢٧٣)

فقام زائدة ، والمعنى : على م يشتمنى لثيم .

وكذلك استدل بقول الآخر :

فالآن قرّبت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب (١٤٠)

فاذهب زائدة ، وحكوا من كلام العرب : فلان قعد يتهكم بعرض فلان . على زيادة قعد ، وحكى الكسائي : ما مرأغلظ أصحاب موسى ، على معنى أغلظ مامروا ، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

\* \* \*

(١) أجاز هذا المبرد ، قال : وهو بعيد ، وعلة بأن ما لغير العاقل . المقتضب ١٨٥/٤ .

(٢) الأصول ٦٤/١ ، ابن يعيش ١٥١/٧ .

(٣) نقل ابن يعيش ان هذا القول حكاه الاخفش ونقله ابن السراج عن ( قوم من النحويين ) ولعله يريد الكوفيين . الاصول ٦٤/١ .

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه.  
واختلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز (١)  
ومنهم من منع (٢). فالمانع يحتج بضعف هذا الفعل وقلة تصرفه، والذي يجيز  
يحتج بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل فالآخري  
أن يجوز مع الفعل وذلك نحو قولك: إن بك زيدا مأخوذاً.

فإن قيل: إن الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه  
بالفعل وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف  
وهو الحرف فالجواب: إن فعل التعجب قوى الأصل لأنه فعل و «إن»  
ضعيفة الأصل لأنها حرف فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة.

والصحيح أن ذلك جائز. وحكي من كلام العرب: ما أحسن بالرجل أن  
يصدق (٣) ومن كلام عمرو بن معد يكرب: لله درُّ بني مجاشع، ما أكثر  
في الهيجاء لقاءها وأكثر في اللزبات عطاءها (٤).

\* \* \*

- 
- (١) منهم الفراء والجرمي والمازني والفرسي. ابن يعيش ١٥٠/٧.
  - (٢) منهم الأخفش والمبرد وابن السراج. المقتضب ١٧٨/٤، الاصول ٦٥/١.
  - (٣) المقتضب ١٨٧/٤، الاصول ٦٥/١، ابن يعيش ١٥٠/٧.
  - (٤) انظر حكاية عمرو هذه ومناسبتها في الدرر اللوامع ١٢١/٢، وفيها: بنى سليم مكان مجاشع.

## فصل

وأفعل به في معنى ما أفعله ، ولا يجوز بناؤه إلا فيما بُنى منه ما أفعله .  
واختلف في المجرور ، فمنهم من جعله / في موضع رفع (١) . ومنهم من جعله [١٢٣] و  
في موضع نصب (٢) ، فالذي جعله في موضع رفع استدل على ذلك بأن أفعل  
فعل والنعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ملفوظ به ولا مقدّر ، إذ لو كان  
مضمراً لبرز في بعض الأحوال فدل ذلك على أن المجرور فاعل والباء زائدة .  
فإن قيل : لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل : كفى بالله شهيداً (٣) .  
فالجواب : إن الباء لزمنا هنا إصلاحاً للفظ ، وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا  
يكون فاعله مظهراً إلا في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه  
مفعول ، فإن قيل : فلا شيء جاء فاعله مظهراً وهو أمر ؟ فالجواب : إنه  
إنما جاء ذلك لأنه ليس بأمر صحيح ، ألا ترى أن معناه التعجب ، ونظير  
ذلك في أن اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى : قل  
من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدداً (٤) . فمعناه : فيمدد . وهذا  
الأمر من أفعل الذي معناه صار ذا كذا نحو : أقبلت الأرض ، أي صارت  
ذات (٥) بقل ، وأجنى الشجر ، صار ذا جنى ، ودليل ذلك أن همزته  
همزة قطع ، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل .  
ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول . وهؤلاء  
اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحسن كأنه قال : أحسن يا حسن  
زيداً ، ولذلك كان مفرداً على كل حال .

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب ولم يبرز في تثنية ولا جمع لأنه جرى  
مجرى المثل . وهذان المذهبان فاسدان ، بدليل أنه لو كان كذلك لم ينزل أن يكون  
منقولاً من أفعل المتعدية أو من أفعل غير المتعدية . وباطل أن يكون من أفعل  
\* كان موضع هذا العنوان الفرعي قبل قوله : وان أتيت بكان بعد الفعل ... في ص

٥٨٥ ونقلناه الى هنا لأن هذا موضعه المناسب .

(١) هو مذهب الجمهور ، الاصول ٦٠/١ ، ابن يعيش ١٤٨/٧ .

(٢) حكاه ابن يعيش عن الزجاج ١٤٨/٧ .

(٣) الرعد : ٤٣ . (٤) مريم : ٧٥ .

(٥) ج ، ر : ذا ، وهو تحريف .



المتعدية ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقول : أحسنُ زيداً فتوصله إلى  
المفعول بنفسه ، فثبت أنه منقول من أفعل غير المتعدية . وإذا ثبت ذلك ثبت أن  
الظاهر في موضع الفاعل ، وهذا مع أن أحد الوجهين فاسد ، بدليل عدم الظهور  
في التثنية والجمع ، أعني مذهب من زعم أن الفاعل ضمير المخاطب .

\* \* \*

ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى فعل مضموم العين ، وإذا  
فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً ، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولا تلزم  
فتقول : ضَرَبَ زيدٌ ، وضَرَّبَ بزيد ، في معنى : ما أَضْرَبَهُ ، ولا يلزم فاعله  
أن يكون معرفاً بالألف واللام فتقول : لَضْرَبْتُ يدُكَ ، وَلَضْرَبْتُ اليَدُ .  
ومن زيادة الباء قوله :

٤١٨ حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ (١)  
وإذا بنيت من فعل معتل اللام من ذوات الياء قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها  
كِرْمُوَ الرَّجُلُ ، في معنى ما أَرْمَاهُ ، ومن كلام العرب : لَسَرُوَ (٢) الرَّجُلُ ،  
في معنى : ما أَسْرَاهُ . ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام  
مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم (٣) عند / من لا بَصَرَ له  
بكلام الترب . لكن الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أن أفعل في [١٢٣ظ]  
التعجب فعل ، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلا بد من الحاق نون الوقاية  
في حال الأفراد ، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من  
الأحوال ، وأفعل في النفي فعل إلا أن المتصل به ضمير رفع فلا بد من تسكين

(١) للطرمح . ورواية الديوان : لمحة عن لمام .

وما هنا رواية . الزور : الزائر يقال : رجل زور وقوم زور . صفحة الشيء : جانبه ،  
اللمام جمع لمة وهي من الشعر مساجوز شحمة الاذن وتجمع على لمام . واللمام  
أيضاً الزيارة لالبت فيها . العيني ١٥/٤ ، الدرر اللوامع ١١٩/٢ ، اللسان :  
زور ، الديوان ٩٧ .

(٢) كذا في النسخ واللام زائدة .

(٣) في ر : وفي نسخة بحاشية ج : مخاطب .

أحر الفعل فتقول في التعجب في الأفراد : ما أحسنني ، وفي التثنية والجمع : ما أحسننا ، وتقول في الاستفهام في الأفراد : ما أحسنني ، وفي التثنية والجمع : ما أحسننا ، برفع أحسن . وتقول في النفي في الأفراد : ما أحسنت ، وفي التثنية والجمع ما أحسننا .

\* \* \*

واعلم أن كلَّ فعلٍ يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية لإفعل التعجب ، فأنتك في الحاقها بالخيار ، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله :

٤١٩ ..... .. يسوءُ الفالياتِ إذا فآلَيْنسي (١)  
مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب . فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك .

---

(١) صدره : تراه كالثغام يعل مسكاً

وهو لعمر بن معد يكرب الزبيدي يخاطب امرأته . والضمير في تراه يعود على شعر رأسه .  
وفاعل تراه يعود على المرأة . الثغام : شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بشرها . تعل :  
من العلل وهو الشرب الثاني . الفاليات : جمع فالية وهي التي تفلئ شعر الرأس .  
قال العيني : وعند سيبويه المحذوفة هي نون الاناث . وعند الفارسي أن المحذوفة نون الوقاية  
لأنها زائدة . الكتاب ١٥٤/٢ ، معاني القرآن ٩٠/٢ ، شرح المفضليات ٧٨ ، الطبرسي  
٣١/٤ ، البيان للنباري ٣٢٦/٢ ، العيني ٣٧٩/١ ، الخزانة ٤٤٥/٢ ، الدرر اللوامع  
٤٣/١ .

## باب ما

كلّ حرف يليه الاسم مرّةً والفعل أخرى فبابه أن لا يعمل ، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به .

وتحرّزت بقولي : ولم يكن كالجزء منه ، من السين وسوف وقد ولام التعريف .  
ألا ترى أنّ اللام تنفرد بها الأسماء ولا تعمل مع ذلك فيها لأنها تنزلت منزلة الجزء منها ، ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو : مررت بالرجل ، فلولا أنّها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور . وكذلك قد والسين وسوف ، تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها ، قال الله تعالى : *ولسوف يُعطيك ربُّك فترضى* (١) . فلولا أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بأنّ وأخواتها . وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وما لم ينفرد نحو همزة الاستنهام وما أشبهها فإنّه غير عامل .

و «ما» لم تختص ، فكان القياس فيها أن لا تعمل ، إلا أنّها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت .

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها (٢) الأسماء والأفعال وشبهتها الخاص شبهها بليس ، وذلك أنّها للنفي كما أنّ ليس كذلك ، وداخله على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنّ «ليس» كذلك ، تقول : *ما زيدٌ يقوم* ، فيكون المعنى على الحال ، وكذلك ليس زيدٌ يقوم ، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملها وهم بنو تميم ، ومن راعى شبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون ، وذلك بشروط .

(١) الضحى : ٥ .

(٢) ج ، ر : تلى ، وهو تعريف .

منها أن لا يقع بعدها إن نحو قولك : ما إن زيد قائم ، فإن وقعت بعدها إن بطل عملها نحو قول الشاعر :

٤٢٠ فما إن طبنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةٌ آخرينا (١)  
/ومنها أن لا يدخل على الخبر حرف يقتضى الإيجاب نحو: ما زيد إلا قائم. [١٢٤] و  
ومنها أن لا يتقدم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً ، فإن كان ظرفاً  
أو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين ، وسيبين إن شاء الله تعالى ، فأما  
قول الشاعر .

٤٢١ وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّباً (٢)  
فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجاب وهو إلا على الخبر فيتخرج على وجهين ،  
أحدهما : أن يكون منجنوناً اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع  
الفعل الموضوع موضع خبر ما ويكون تقديره : وما الدهرُ إلا يُجنُّ جنوناً  
بأهله (٣) ، ثم حذف يُجنُّ الذي هو خبر ما وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون  
فبقي : وما الدهرُ إلا جنونٌ ، كما تقول : ما أنت إلا شرباً ، تريد : تشربُ  
شرباً . هذا في موضع الكثرة مقيس ، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون .  
والآخر أن يكون منجنوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر ما محذوفاً تقديره :  
وما الدهرُ إلا موجوداً على هذه الصفة ، أي مثل المنجنون وهو السانية ، يريد  
أنه لا يستقر على حالة واحدة .

وأما قوله : وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّباً ، فمُعذَّباً مصدر تقديره  
إلا يُعذَّبُ مُعذَّباً ، أي نعدبياً ، وذلك أن كل اسم مشعول من فعل زائد على

(١) لفروة بن مسيك المرادي (صحابي) الطب : العلة والسبب . الكتاب ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠٥ ،  
الوشيات ٢٧ ، المقتضب ١/٥١ ، ٢/٣٦٤ ، الكامل ١/٣٤١ ، الاصول ١/١٧٧ ، الخصائص

٣/١٠٨ ، المنصف ٣/١٢٨ ، الروض الانف ٢/٣٤٤ ، الخزانة ٢/١٢١ .

(٢) نسبة ابن جني لبعض العرب ولم يعينه . وروايته : أرى الدهر ، على زيادة الا ، ولا شاهد

فيه . المننى ٧٦ ، العيني ٢/٩٢ الخزانة ٢/١٢٩ .

(٣) ج ، ر : لأهله ، وهو تحريف .

ثلاثة أحرف فإنه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة :  
وأما قواله :

٤٢٢ فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُمْ إذ هم قُرَيْشٌ وإذ ما مثلَهُمْ بِشَرِّ (١)  
فنصب « مثل » مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه  
سبعة أقوال للنحويين ، فمنهم من جعله شاذاً ، وهو مذهب سيبويه  
رحمه الله (٢) . ومنهم من قال : البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط  
لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل لأنَّ  
العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته ، فيؤدي ذلك  
إلى فساد لغته .

ومنهم من قال : إنما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم ، لأنك إذا  
قلت : مامثلك أحداً ، نفيت عنه الأحادية فاحتمل أن يكون مدحاً وذمماً ،  
فإذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحاً ، فلذلك نصب مثلهم في  
البيت (٣) .

وهذا باطل ، لأنَّ ما قبله وما بعده يدلّ على أنه قصد المدح .

ومنهم من قال : هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال .  
تقديره : وإذا مامثلهم في الوجود . (٤)

وهذا باطل لأنَّ معاني الحروف لاتعمل مضمرة .

ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة واستدلوا على صحة  
مذهبهم بقول المهلب بن أبي صفرة : مايسرني أن يكون لي ألف فارس

(١) للفرزدق ، وروى في الخزانة : دولتهم ، وفي البيت اشارة لعودة سلطان  
المدينة إلى آل مروان بعد ان تركها جدهم ليتولى الخلافة في دمشق .  
الكتاب ٢٩/١ ، المقتضب ١٩١/٤ ، المغنى ٤٠٢ ، العيني ٩٦/٢ ، شواهد المغنى ٨٤ ،  
الخزانة ١٣٠/٢ ، الديوان ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ . (٣) هذا رأى الاعلم ، حاشية الكتاب ٢٩/١ .

(٤) هذا رأى المازني والمبرد ، المقتضب ١٩١/٣ ، المغنى ٤٠٢ .

مثل بَيْهَسَ لَانِّي لو رأيتهم يتسامونَ لقلت لعلهم يتسامونَ لوإذا .  
فقالوا : محال أن لايسره أن يكون له ألف فارس كل واحد منهم مثل  
بَيْهَسَ وإنما المعنى / أنه لايسره أن يكون له ألف فارس [ ١٢٤ ظ ]  
بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب .

وهذا الذي قاله أهل الكوفة لاحجة فيه لأن العرب إذا قالت مررتُ برجالٍ  
مثلك ، كان لهم في ذلك وجهان : أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ (١)  
كلتهم كل واحد منهم مثلك . والآخر : أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ  
كلتهم إذا اجتمعوا مثلك ، فعلى هذا يكون مايسرنى أن يكون لى ألف فارسٍ  
مثل بيهس ، يعنى أنه لايسره أن يكون له ألف فارس كلتهم إذا  
اجتمعوا مثل بيهس وحده ، لأن شجاعة الف فارس إذا كانت مجتمعة  
في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة ، لأنَّه  
متى حضر كان بمنزلة ألف فارس ، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون  
ذلك سبباً لضعفهم . ومنهم من قال : مثل منصوب على الظرف وكأنه  
في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف : إذ ما مكانا مثل مكانهم بشر ،  
ثم حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت بأعرابه فصار : إذ ما مثل  
مكانهم بشر (٢) .

وهذا باطل لأنه تقدّم أنه لايحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة ،  
ومثل ليس من الصفات الخاصة ، أو يتقدّم مايدلّ على المحذوف .  
ومنهم من قال : انّ ما هنا لم تعمل شيئاً ولا شنوذا في البيت . وذلك  
أنّها أضيفت إلى مبنى فبنيت على الفتح بمنزلة قوله : يومئذٍ وحينئذٍ ،  
وهو الصحيح (٣) .

(١) ج ، ر : برجل ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادي هذا القول عن الكوفيين ، الخزاعة ١٣٠/٢ .

(٣) من قال بهذا ابن هشام ، قال : وزعم ابن مالك أن ذلك (البناء) لا يكون في (مثل) لمخالفتها  
للبيهات فإنها تثني وتجمع . المعنى ٥٧١ .

فأما إن كان خبر ما ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ففيه خلاف . فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم ، ومنهم من منع من ذلك .  
والذين أجازوا هم البصريون قياساً على أن التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، والذي منع هو أبو الحسن الأنخفش ، ومنع أن يقاس هذا على أن لأنها أقوى من ما ، وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه و«ما» ليست كذلك . والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى :  
فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين (١) . فحاجزين خبر ما ، وهو منصوب فثبت أنها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو منكم فإذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في أن إلا قليلاً كقول الشاعر :

فلا تلحنني فيها فأنَّ بِحُبِّها

أخاك مُصابُ القلبِ جَمَّ بلا بئاه (٣٠٠)  
فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في أن في فصيح كلام العرب نحو : أن في الدار زيداً .

\* \* \*

ويجوز دخول الباء على الخبر ، وفي دخولها خلاف ، فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير ، وذلك حيث ينصب الخبر ، ولا يجوز دخولها مع التقديم .  
ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معا ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

٤٢٣ أما والله أن لو كنت حُرّاً

وما بالحرِّ أنتَ ولا القَمينِ (٢)

(١) الحاقة : ٤٧ .

(٢) أنشده الفراء عن امرأة من غني وروايته : العتيق . ورواه الفارسي :

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق  
لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليق

معاني القرآن ٤٤/٢ ، المغني ٣١ ، العيني ٤٠٩/٣ ، الخزانة ١٣٣/٢ .

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم ، فدلّ ذلك أنّ الباء يجوز دخولها على الخبر .  
ويجوز زيادة من في اسم ما اذا كان نكرة نحو : مامن أحدٍ قائماً ، على  
الحجازية ، وقائمٌ ، على التميمية .

\* \* \*

واذا عطفت / في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم او على الخبر [١٢٥ و]  
أو على الاسم والخبر معاً . فإن عطفت على الخبر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً  
أو منصوباً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً فعلى اللفظ ، وإن كان منصوباً  
فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون .

فإن كان موجباً للخبر رفعت مثل قولك : مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وإن لم يكن  
موجباً نصبت مثل قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً . وحكى سيبويه إرحمه  
الله الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعدٌ ، بـخفض  
قاعدٌ وذلك قبيح ، وإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي  
الإيجاب أو لا يكون يقتضيه فإن كان يقتضي الإيجاب رفعته نحو مازيدٌ  
بقائمٍ (١) بل قاعدٌ ، ولا يجوز خفض قاعدٌ ، لأنك لو خفضته كان على نية  
الباء ، كأنك قلت : بل بقاعدٍ (٢) ، والباء لا تزداد في الواجب بقياس . وإن  
لم يكن يقتضي الإيجاب جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع إن  
قدّرت ما حجازية ، والرفع على الموضع إن قدّرت ما تميمية .

وإن عطفت على الاسم رفعت نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ . فإن عطفت  
على الاسم والخبر معاً فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً  
فإن كان الخبر مرفوعاً رفعت نحو : مازيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ خارجٌ ، وإن  
كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يكون  
فإن كان يقتضي الإيجاب رفعت وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ما عطفت  
عليه نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ خارجاً . فإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن

(١) ج ، ر : قائم ، وهو تحريف . (٢) ج ، ر : قاعد ، وهو تحريف .



يكون حرف العطف موجبا للخبر أو لا يكون فإن كان موجبا رفعت المعطوف نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ بل عمروٌ خارجٌ .

وان لم يكن موجبا فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع . فإن عطفت على الموضع رفعت الاسم ونصبت الخبر في الحجازية نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ و لا عمروٌ قاعداً ، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول : ما زيدٌ بقائمٍ و لا عمروٌ قاعداً .

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسماً ، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم ما أو لا يكون . فإن لم يكن من سبب اسم ما فلا يخلو من أن يتقدم على الخبر أو يتأخر . فإن تقدم نحو : ما زيدٌ قائماً و لا عمروٌ قاعداً جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدمين ، تقديره : و ما عمروٌ قاعداً . ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى . فإن تأخر فالرفع ليس إلا نحو : ما زيدٌ قائماً و لا منطلق عمرو ، فيكون منطلق خبراً مقدماً وعمرو مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة . وانما لم يجز نصب منطلق لأنك إذ ذاك لا تخلو من ان ترفع عمراً بمنطلق أو بالعطف على اسم ما ولا يجوز أن يكون معطوفاً على اسم ما لأن [١٢٥ظ] ذلك يؤدي إلى تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، ألا ترى أن التقدير : و ما منطلقاً زيدٌ ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بمنطلق ويكون منطلق معطوفاً على خبر ما لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر ما وذلك لا يتصور هنا ، لأنه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه ، ألا ترى أن التقدير : ما زيدٌ قائماً و ما زيدٌ منطلقاً عمرو ، فلا يكون في منطلق ضمير يعود على زيد . ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، وذلك : ليس زيدٌ قائماً و لا منطلقاً عمرو ، ويكون تقديره إذ ذاك : وليس منطلقاً عمرو .

## باب نعم وبش

اعلم أن نعم وبش من قبيل الأفعال إلا أن النحويين أفردوا لهما باباً لأن لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال وسندكرها إن شاء الله تعالى .  
واختلف هل هما فعلاان أم لا ، منهم من ذهب إلى أنهما فعلاان وهم أهل البصرة ، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة (١) .  
والذي ذهب إلى أنهما فعلاان استدل على ذلك برفعهما الفاعل وليس من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل ، وبنائهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لكانا معربين إذ لا موجب لبنائهما ، وبتحملهما الضمير في قولك : نعم رجلاً زيداً ، بل قد حكى : نعماً رجلين الزيدان ، ونعموا رجلاً الزيدون ، على ما يبيِّن بعد إن شاء الله تعالى ، أو بلحاق علامة التانيث لما على حد ما تلحق الأفعال ، أعني أنها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث ، نحو : نعم الرجلُ ونعمت المرأةُ .

والذاهبون إلى أنهما اسمان استدلوا على صحة مذهبهم بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرفان ، وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، لأنه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ولا مصدر له كعسى .

واستدلوا أيضاً بدخول حرف الجر عليهما وحكوا من كلام العرب : نعم السيرُ على بشس العيرُ . وحكى عن بعض العرب أنه ولد له بنت قيل له : نعم الولد هي فقال : والله ما هي بنعم الولدُ ، نصرها بكاء وبرها سرقة . وأنشدوا في دخول حرف الجر على نعم قول الشاعر :

٤٢٤ صبَّحك الله بخيرٍ باكرٍ بنعم طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ (٢)

(١) معاني القرآن ١/٥٦ ، ٢٦٧ ، ٥٧ ، الأصول ١/٦٨ ، الانصاف ١٤٣

(٢) لم اجده منسوباً لقائل ، أراد : صبَّحك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون ورواية

ابن سيده : بنعم عين ، وهو من قولهم : يانعم عيني أى ياقرة عيني .

المحكم ٢/١٤٠ ، العيني ٤/٢ ، اللسان والتاج : نعم ، الدرر ٢/١٠٨ .

وأنشدوا أيضاً قوله :

٤٢٥ فقد بُدلتُ ذاكَ بنعمَ بالِ وأيامٍ لياليها قصارُ(١)  
ولا حجة لهم في شيء من هذا .

أما قولهم : على بشس العيرُ ، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة  
مقامه كأنه قال : هلى عيرٍ بشس العيرُ ، وعلى ذلك يتخرَّج : والله ما هي  
بنعمَ الولدُ ، بولدِ نعمَ الولدُ ، ونظير ذلك قول الشاعر :

والله ما زيدٌ بنامَ صاحبهُ ولا مخالط اللبانِ جانبُه (١١٥)

فأدخل الباء على نام وهو فعل تقديره : والله ما زيدٌ برجلِ نامَ صاحبهُ ، ثم  
حذف رجل وأقيم نامَ صاحبهُ مقامه لأنه صفة له .

وأما / قولهم : بنعمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ ، وينعمَ بالِ ، فإن نعم اسم [١٢٦] أو  
للخير الباكرِ واسم للعافية في قوله : بنعم بالِ ، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما  
ولا يضاف إلا الاسم وكأنتهما في الأصل : نعيمَ ، التي هي فعل فُسمى بها  
وحكى ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها . ونظير ذلك :  
قيلَ وقال ، فإنَّ العرب لما جعلتهما للقول حكياً ، وعلى ذلك جاء الأثر :  
نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قيلَ وقالٍ وعن إضاعة المال (١) .  
فإذا تبينَ أنه لأحجة فيما استدلوا (به) (٣) على أنَّهما اسمان تبين أنَّهما  
فعلان بما تقدَّم من الدلالة (٤) القاطعة .

\* \* \*

وفي نعيمَ أربع لغات (٥) : نعيمَ ، بكسر النون واسكان العين ، وهي الأوضح  
وكثرتها تغنى عن الامتسهاد عليها . ونعيمَ ، بكسر النون والعين وعليه قوله  
تعالى : إن تُبدوا الصدقاتِ فنعيمًا هي (٦) . ونعيمَ ، بفتح النون وكسر

(١) لدى بن زيد . الزهرة ٢٧٣ ، المقرب ١٠ ، شرح المقرب ١٠ ، الديوان ١٣٣ .

(٢) رواء البخارى في كتاب الاعتصام ٦٣ وكتاب الرقاق : ٦٠ .

(٣) زيادة يقتضيتها السياق (٥) ر : الادلة .

(٤) انظر لغات نعم في الكتاب ٢/٢٥٥ ، المقتضب ٢/١٤٠ ، الاصول ١/٦٨ ،

ابن يعيش ٧/١٢٨ . (٦) البقرة : ٢٧١ .

العين ، وعليه أنشدوا قول الشاعر :  
 ٤٢٦ خالتي والنفسُ قِدماً إنهم نعيمَ الساعونَ في القومِ الشُّطْرُ (١)  
 ونعيمَ ، بفتح النون وتسكين العين .  
 وفي بش لغتان (٢) : بئسَ ، بفتح الباء ، وبئسَ ، بكسرها .

\*\*\*

ولا يكون فاعلهما إلا فيه الألف واللام نحو قولك : نعيمَ الرجلُ وبئسَ  
 الغلامُ أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : نعيمَ غلامِ الرجلِ وبئسَ  
 غلامُ المرأةِ ، ونعيمَ فتى العشيرةِ عمرو ، أو مضمراً على شريطة التفسير وذلك  
 نحو قولك : نعيمَ رجلاً زيداً ، أو مضافاً إلى نكرة وذلك قليل جداً وبابه الشعر (٣) ،  
 وسبب ذلك أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلهما إلا الجنس أو ما  
 يفهم منه الجنس نحو قولك : غلامُ الرجلِ ، إذ معلوم أنه لا يكون الجنس  
 غلامَ واحدٍ .

واتما (لم) (٤) يجي فاعلهما مضافاً لنكرة إلا في الشعر لأن النكرة لا يفهم منها  
 الجنس إلا في بعض المواضع ، وذلك نحو قولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ .  
 فمثال ما جاء من ذلك في نعيم قول الشاعر :

(١) لطرفة بن العبد يمدح قومه . القوم الشطر : البعداء والغرباء ، وفي حاشية ج ، ر :  
 اليوم المطر ، الأمر الكبير ، وروى في المقتضب : الأمر المبر ، وخالتي خير لقوله :  
 فداء ، في البيت السابق للشاهد . الكتاب ٤٠٨/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ ، ابن الشجري ٥٥/٢ ،  
 الخزائن ١٠١٧/٤ .

(٢) في حاشية ج : وقال ابن الخشاب في شرح الجمل : وفي بش أيضاً أربع لغات :  
 بش ، بش ، بش ، بش . هـ . وانظر الكتاب ٢٥٥/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ .  
 (٣) نقل البغدادي أن الاخفش والكوفيين وابن السراج أجازوه في الاختيار ونقلوا أن لغة  
 لبعض العرب . انظر الاصول ٧٥/١ ، الخزائن ١١٧/٤ .  
 (٤) سقطت (لم) من ج ، ر .

٤٢٧ فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلَاحَ لهمُ وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفاناً (١)  
ومثال ما جاءَ من ذلك في بَشس قوله :

٤٢٨ بَشسَ قرينا يَفنِ هالِكُ أمُّ عُبَيْدٍ وأبو مالِك (٢)  
واختلف في من وما الموصولتين وما أُضيف إليهما ، فمنهم من أجازَ أن يكونا  
فاعلين لهما ، ومنهم من منع . فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسمع .  
أما القياس فأنهما في معنى ما فيه الألف واللام ، ألا ترى أنَّهما بمعنى الذي والتي .  
وأما السماع فقوله تعالى : فنعمًا هي (٣) . وقول الشاعر :

٤٢٩ فنعمَ مَزَكًا مَن ضاقتُ مذاهبُهُ ونعمَ مَن هو في سرٍّ وعلانِ (٤)  
وهذا الذي استدلَّ به لاحجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعمَ وبشس على حسب  
ما استقر فيهما بالسمع ما أمكن ، وأما السماع فمؤول .

أما قوله تعالى فنعمًا هي . فأصله : فنعمَ ماهي . وما بمنزلة شيء في موضع  
نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمرة ، وجاء التمييز بما وان كانت شديدة  
الأبهام لاختصاصها بالنعته وحذف اسم الممدوح وهو الأبداء لدلالة : ان تُبدُوا ،

(١) في رثاء عثمان بن عفان واختلف في نسبتها ، فنسبت لحنان وليست في ديوانه ولأوس بن  
مفراء ولكثير بن عبدالله النهشل .

وقوله : لاسلَاح لهم ، اشارة إلى قول عثمان يوم الدار : من رمى سلاحه كان حراً .  
الركب : ركب الحج ، ايضاح الفارسي ٨٥ ، ابن يعيش ١٣١/٧ ، المقرب ١١ ،  
العيبي ١٧/٤ ، الخزائنة ١١٧/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٢) لم أجده منسوباً لقائل . وأم عبيد : الفلاة اللامعة لأماء فيها . أو السنة الجذبة .  
أبو مالك : السنب أو شدة الجوع وقيل : الكبر . اليفن : الشيخ الطاعن . المخصص  
١٧٦/١٣ ، ١٨٦ ، اللسان : ملك ، الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٣) البقرة : ٢٧١ .

(٤) من أبيات في مدح بشر بن مروان لم يعرف قائلها . وزكاً : لجأ . المذاهب : الطرق ،  
وضيقها كناية عن الخوف الذي يتهدد السالك فيها . وحرف في النسخ إلى : من كامن .  
وكتب في حاشية ج : كاء عن الشيء نكل عنه والكيء : الضعف أه . جمهرة اللغة  
٢٨٣/٣ ، ٤٨٦ ، المغني ٣٦٦ ، ٤٨٦ ، اللسان : زكاً ، الخزائنة ١١٥/٤ ،

الدرر ٧٠/١ .

عليه / كأنه قال: فنعم شيئاً هو، أي الابداء، وكذلك فنعم منزكاً (١) من [١٦٢] ظ  
ضاققت مذاهبه «من» فيه بمنزلة شيء وضاققت مذاهبه في موضع الصفة، فيكون  
مثل قول الآخر:

فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم ..... (٤٢٧)  
واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى . وكذلك قوله : من هو في سر وإعلان ،  
من فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيء (٢) وهو في سر وإعلان جملة في  
موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى .

\* \* \*

ولابدّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم ، ولابدّ من ذكر  
التمييز إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى .  
فمن حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى : نعم العبدُ إنه أواب (٣) .  
تقديره : نعم العبدُ أيّوب . فحذف أيّوب لفهم المعنى .  
ومن حذف اسم الممدوح والتمييز معاً قوله صلى الله عليه وسلم :  
من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فإغسل أفضل (٤)  
فقوله : فيها ، أي فبالرخصة أخذ وقوله : ونعمت (أي نعمت) (٥)  
رخصة الوضوء . فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء  
لفهم المعنى .

ولا يكون اسم الممدوح والمذموم أبداً إلا أخص من فاعلهما . فلو كان  
أعم منه أو مساوياً له لم يجز ، لأنه ليس فيه بيان نحو : نعم  
لرجل زيد ، فزيد أخص من الرجل لأن الرجل يكون زيدا وغيره ،

(١) ج : ر ، من كامن ، وهو تعريف .

(٢) نقل البغدادي أي هذا توجيه الفارسي وان ابن مالك رده بأمرين ، الخزائن ١١٦/٤ .

(٣) سورة ص : ٤٤ .

(٤) صحيح الترمذي ٢٨٢/٢ (أبواب الجمعة) سنن النسائي ٢٠٥/١ .

(٥) زيادة يقتضها السياق .

ولو قلت : نِعِمَ الرجلُ إنسانٌ ، لم يجوز لأنَّ الإنسانَ أعمُّ من الرجلِ ،  
لأنه يطلق على الرجل والمرأة ، فإذا قلت : نِعِمَ الرجلُ ، عَلِمَ أنه إنسان  
فلا فائدة في ذكر الإنسان بعد ذلك .

ولو قلت : نِعِمَ النَّجْمُ جَمَلٌ ، ونِعِمَ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل  
البعير لا يقع الأ على الجمَل لم يجوز أيضاً ، لأنه ليس فيه فائدة ، وقد  
يجوز : نِعِمَ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمَل والناقة .

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يحلو أن تقدمه على نِعِمَ وبش  
أو تذكره بعدهما . فإن ذكرته بعدهما فمنَّ (١) يجعلهما اسمين يجعل نعم  
وبش مبتدأين والاسم الذي بعد للممدوح أو المذموم خبرهما ، أو يجعلهما  
خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ والمذمومُ  
عمروٌ ، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم إذا تقدم  
مبتدأ ، ونِعِمَ وبشَ جُمْلَتَانِ في موضع الخبر .

فإن قيل : فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست  
المبتدأ في المعنى ؟ فالجواب : إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين :  
كأنه قال : زيدٌ هو نِعِمَ الرجلُ ، وعمروٌ هو بشَ الرجلُ ، وهو  
مذهب ابن السيد (٢) ، وهو فاسد لأنَّ الجملة من نعم وبش إذ ذاك تكون  
في موضع خبر ذلك المضممر ، فيحتاج فيها إلى رابط آخر .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير ، ألا ترى  
أنه يراد به الجنس . ولقائل أن يقول : / وما الدليلُ على ذلك ؟ [١٢٧ و]  
أعني على أنه يراد به الجنس فالجواب : إنَّ الذي يدل على ذلك

(١) في نسخة بحاشية ج : فعل مذهب من .

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد المعروف بالبطليوسي . أديب نحوي لغوي من أهل  
الأندلس ، سكن في بلنسية وتوفي بها عام ٥٢١ هـ . القفطي ١٤١ / ٢ ، ابن فرحون  
١٤٠ ، ابن خلكان ٢ / ٢٨٢ ، الهنية ٢٨٨ .

شيئان : أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الاضافة الى ما فيه الألف واللام أو أن يكون مضمرا يفسره اسم الجنس، فلولا أنه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ما هو بمنزلةتهما . والآخر : إنه يجوز في فصيح كلام العرب : نِعِمَ المرأةُ ونِعِمَّتِ المرأةُ ، بالحاق العلامة وحذفها ، ولا يجوز : قام المرأةُ ، إلا شذوذاً نحو ما حكى من كلامهم : قال فلانةُ ، فلولا أنه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك . فيكون اذ ذاك بمنزلة : قال النساءُ ، وقالت النساءُ ، ( في أنه ممل ) ( ١ ) تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة ، فلا ( ٢ ) وجه لقول من قال : ان الذي ستوغ ذلك في نعم وبشس كونهما لا يتصرفان لأن ليس لا يتصرف ولا ( ٢ ) يجوز : ليس المرأةُ ، فان قيل : فكيف أسند فعل المدح والذم وهما نعم وبشس إلى الجنس وانما الممدوح بعضه وهو الاسم الذي تأتي به تبييناً لفاعلهما ؟

فالجواب : إن الذي يتصور في ذلك وجهان : أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنك قلت : زيدٌ نِعِمَ جنسهُ الذي هو الرجالُ ، فإذا أثبت على جنسه انجر له التثنية معهم ، والآخر : أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كله مبالغة ، فإذا قلت : زيدٌ نِعِمَ الرجلُ ، فكأنك قلت : زيدٌ نِعِمَ زيدٌ الذي هو من جنس الرجال . والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة في المدح ، من كلامهم : أكلت شاةً كلَّ شاةٍ فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة ، ومنه قولهم : كلُّ الصيْدِ في جوفِ الفَرَا ( ٣ ) فجعل الفَرَا الذي هو حمار الوحش لجلالته بمنزلة جنس للصيد .

( ١ ) ر : لأنه . ( ٢ ) ر : ولا .

( ٣ ) الفَرَا ، حمار الوحش ، وهذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه . وقد تمثل به الرسول (ص) حين أسلم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، يريد إن دخوله في الاسلام كان امراً عظيماً . الكامل ٣١٩/١ ، النهاية ٢٩٠ / ١ ، ٤٢٢/٣ ، جبهة الأمثال ١٦٢/٢ .



وقد صرح المتنبي بهذا المعنى فقال :

٤٣٠ وليسَ اللهُ بِمُسْتَنْكَرٍ      أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ (١)  
وكذلك يفعل في اللام. وعلى هذا الوجه ينبغي أن يُحمل التثنية وجمعه في قولهم  
الزيدانِ نعمَ الرجالِ والزيدونِ نعمَ الرجالِ، والجنس لا يُثنى ولا يُجمع  
وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه، لأنك تجعل كل واحدٍ من التثنية أو  
من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع .

فإن قلت : ألم تزعم أن سيويه رحمه الله لا يُجيز : زيدٌ قامَ أبو عمرو، إذا  
كان أبو عمرو كنية لزيد، لأنه ليس في الجملة ضمير للأول ولا تكراره بلفظه،  
وأنتم قد فعلتم ذلك في زيدٌ نعمَ الرجلُ؟

فالجواب : إن الذي لأجله منع سيويه رحمه الله زيدٌ قامَ أبو عمرو هو أن أبا عمرو  
لا يُفهم منه أن المراد به زيد، ولولا ذلك لحازت المسألة. وأما زيدٌ نعمَ الرجلُ،  
فليس ثم ما يلتبس به زيد لأنه للجنس كله، والجنس لا ثاني له فيلتبس به.  
ولما خفي وجه التثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن مَلَكُونِ اعتقد/ أنه [٢٧١ظ]  
لا يراد بفاعلها إلا الاسم الممدوح خاصة . وأجاز خلوة الجملة من رابط على  
مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته : زيدٌ قامَ أبو عمرو، وأبو عمرو كنية  
لزيد، وقد تقدم الدليل على أن المراد بفاعلها الجنس.

فاذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد نعم وبشس كان فيه ثلاثة أوجه،  
أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمرة، والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف  
وكأنه في الوجهين لما قال : نعمَ أو بشس الرجلُ قيلَ له : فمن هذا الممدوح  
أو المذموم فقال : زيدٌ، على تقدير : هو زيدٌ، أو على تقدير : زيدٌ الممدوح  
وزيدٌ المذموم .

(١) لابي نؤاس يستعطف الرشيد على الفضل البرمكي وليس للمتنبى كما وهم ابن عصفور، ورواية  
ابن السيد : ليس على الله، وكذا في حاشية الديوان، الانتصاب ٦١، الديوان ٤٥٤ .

والثالث : أن يكون مبتدأً ونعمَ الرجلُ جملةً في موضع الخبر ، وقد تقدّم على المبتدأ فيكون أمره كأمر : زيدٌ نعمَ الرجلُ ، وخبر المبتدأ قد يتقدّم عليه وإن كان جملة كقول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من مُحاربٍ أبوهُ ولا كانت كليبٌ تُصاهرُهُ (٢٣٤)  
يريد : أبوهُ ما أمه من مُحاربٍ ، فقدّم .

\* \* \*

وإن (١) كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التثنية والجمع استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عنه في قولك : نعمَ رجلينَ الزيدانِ ، ونعمَ رجالاً الزيدونَ . هذا هو كلام العرب ، وحكي أبو الحسن الانخفش أن من العرب من يبرز الضمير فيقول : نعمًا ونعموا (٢) ، حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل ثم قال بعد ذلك : إني لا آمنُ أن يكونا قد فهّما التلقين .

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييز والفاعل ظاهرٌ (٣) ، فأما قوله :

٤٣١ تزوّدٌ مثلَ زادٍ أهلكَ فينا فنعمَ الزادُ زادٌ أهلكَ زاداً (٤)  
فزاداً منصوبٌ بتزوّدٍ ، ومثّل منصوبٌ على الحال وكأنه في الأصل صفةٌ لمثّل (٥)  
فقدّم فانتصب على الحال لأنّ النكرة إذا تقدّمت نصبت على الحال ، تقديره :  
تزوّدٌ زاداً مثلَ زادٍ أهلكَ فينا فنعمَ الزادُ زادٌ أهلكَ .

ولا يجوز إدخال من على تمييزها فأما قول الشاعر :

- (١) ر : واذا . (٢) الأصول لابن السراج ٧٦/١ .  
(٣) منع ذلك سيويه والسيرافي وابن جنى وأجازة المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٥٠/٢ ، الأصول ٧٣/١ ، الخصائص ١٨٣/١ ، ٣٩٥ ، الخزانة ١٠٩/٤ .  
(٤) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز ، وأراد بأهلك عمر بن الخطاب وهو جده لأمه . المقتضب ١٥٠/٢ ، إيضاح الفارسي ٨٨ ، الخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، المفصل ٢٧٢ ، العيني ٣٠/٤ ، الخزانة ١٠٨/٤ ، الديوان ١٤٣ ،  
(٥) كذا ، وهو سهو والصواب : لزاد

٤٣٢ تَخَيَّرَهُ فلم يَعْدِلْ سِوَاهُ فنعم المرءُ من رَجُلٍ تَهَامِ (١)  
فمن القلة بحيث لا يقاس عليه .  
ولا يقع تمييزاً في هذا الباب ولا في غيره من الأسماء المتوغلة في الابهام شيء إلا  
أن يُخصَّصَ بالوصف .

\* \* \*

وفاعلهما اذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التانيث وان كان مؤنثاً جاز  
الحاق علامة التانيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم ، الا أن  
يكون مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث أو مؤنثاً كُنِيَ به عن مذكر فإنك تعامل الفاعل  
إذ ذاك معاملة ما كُنِيَ به عنه فتقول : هذه الدارُ نِعِمَّتْ البلدُ ، فتُلحِقُ العلامة  
وان كان البلد مذكراً ، لأنك أردت به الدار ، وتقول : هذا البلدُ نِعِمَّ الدارُ ،  
فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة ، لأنك عنيت بها البلد وهو مذكر .  
ومن ذلك قول الشاعر :

٤٣٣ أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءٌ مُجْفَرَةٌ دعائمَ الزورِ نِعِمَّتْ زورقِ البلدِ (٢)  
/ فألحق العلامة وإن كان الزورق مذكراً لأنه كناية عن الناقة [١٢٨ و] .

\* \* \*

وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبني على وزن فَعُلَ يراد به معنى المدح أو  
الذم ويكون حكمه اذ ذاك كحكم نِعِمَ وبش في الفاعل وفي التمييز وفي  
ذكر اسم الممدوح .

(١) نسبة ابن دريد لبجير بن عبد الله بن سلمة يرثي هشام بن المغيرة ، ونسبة العيني لابي بكر  
ابن الاسود ، وفاعل تخير يعود على الموت .

(٢) الاشتقاق ١٠١ ، ابن يعيش ١٣٢/٧ ، للعيني ٢٢٧/٣ ، الخزانة ١٠٩/٤ .  
لذي الرمة يصف ناقته ، الحرّة : الكريمة ، العيطل : الطويلة العنق ثبجاء : ضخمة الشبج  
وهو الصدر ، وقيل : عظيمة السنام . المجفرة : العظيمة الجنب . الواسعة الجوف .  
للدعائم : القوائم ، للزور : أعلى الصدر يريد أنها عظيمة القوائم ونصب دعائم على التشبيه  
بالمفعول به مثل الحسن للوجه . المفصل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، الخزانة ١١٩/٤ ،  
الديوان ١٤٦ .

وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف نعم فأجاز : حُبَّ زيد .  
وذلك باطل بل العرب إذا صيرت الفعل على وزن فَعَّلَ وأرادت به معنى المدح  
أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب ومنهم من لا يدخله ذلك . فمن  
أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لا يدخله معنى التعجب كان  
حكمه كحكمها في جميع ما ذكر ومنه قوله تبارك وتعالى : كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ  
أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (١) ، وكذلك : كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ (٢) .  
وكذلك : سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ (٣) . وأشبه ذلك كثير .

والدليل على أنه يراد به معنى التعجب قوله :

حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِسَامٌ (٤١٨)  
فزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أَحْبَبَ بِالزَّوْرِ ، الذي يُرَادُ بِهِ  
معنى التعجب مراعاةً للمعنى ، فافهم .

(٣) الاعراف : ١٧٧

(٢) الكهف : ٥ .

(١) الصف : ٣ .

## باب حبذا

اعلم أنّ حبّذا مركبة من حبّ وذا ، إلاّ أنّ النحويين اختلفوا فيها . فمنهم من ذهب إلى أنّ حبّ مع ذا لم يُجعلاً كشيء واحد ، بل ذا عندهم فاعل حبّ والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه على هذّب هؤلاء من الاعراب ما يجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمرة وكأنّه قال : هو زيد ، أي المحبوبُ زيدٌ ، أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : زيدُ المحبوبُ ، فحذف الخبر ، أو يكون مبتدأ وحبّذا (١) في موضع خبره واستغنى باسم الإشارة عن الضمير كما كان ذلك في قوله تبارك وتعالى : ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ (٢) . في قراءة من رفع لباس التقوى (٣) ، أي هو خيرٌ . والذاهبون إلى أنّ حبّذا ليست بمنزلة كلمة واحدة منهم من زعم أنّ أفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها(٤) لم تتغيّر بالنظر إلى الثنية والجمع شدوذ . فلذلك لم يقل : حبّذان ولا حبّ أولاء بل جرى مجرى المثل ، فكما لا يتغيّر المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو ، ألا ترى أنّك تقول : الصيف ضيّعت اللبنة (٥) للمفرد والمثنى والمجموع والمونث والمذكر بلفظ واحد . وهذا فاسد لأنّه إذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشدوذ كان أولى .

ومنهم من زعم أنّ «ذا» إنّما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حبّذا زيدٌ : حبّذا حسنُ زيد ، وكذلك حبّذا الزيدان ، حبّذا حسنُ الزيدَيْن ، وكذلك حبّذا الزيدون ،

(١) ر : حب . (٢) الأعراف : ٢٦ .

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي واهل المدينة بالنصب والباقون بالرفع . الطبرسي ٣٥/٨ ، الكشاف

٧٤/٢ ، القرطبي ١٨٥/٧ .

(٤) ج ، ر : كونه ، وهو تحريف .

(٥) قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته ففركته وكان موسراً فتزوجها عمرو

بن معبد وهو ابن عمها وكان فقيراً فميرت بابل عمرو فسألته اللين فقال لها ذلك . يضرب

مثلاً لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر ، الميداني ٦٨/٢ .

أي حبّذا حسنُ الزيدِينَ ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب ابن كيسان ، وهو فاسد لأنّ العرب إذا حذف المضاف وأقامت المضاف إليه / مقامه فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع [١٢٨] وغير ذلك على حسب الملفوظ به لاعلى حسب المحذوف فتقول : اجتمعت اليّمامةُ ، ولا تقول : اجتمع اليّمامةُ وان كان الأصل قبل الحذف : اجتمع أهلُ اليّمامةِ .

ومنهم من ذهب إلى أنّ حبّ مع «ذا» بمنزلة كلمة واحدة (١) ، واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرّف كتصرّفه في غير هذا الموضع ، ويكون العرب لا تفصل بين حبّ و «ذا» بشئٍ فلا تقول : حبّ في دارِ ذا زيدٍ ، تريد حبّذا في دارِ زيدٍ ، وهو أولى من حمل ذا على الشلوذ .

والذاهبون إلى أنّهما بمنزلة شئٍ واحد منهم من ذهب إلى أنّ حبّذا كنه فعل ، ومنهم من ذهب إلى أنّه اسم كنه (١) .

والذاهب إلى أنّه فعل استدلّ على صحّة مذهبه بأنّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً فينبغي أن يُغلب على الاسم (٢) .

والذاهبون إلى أنّه اسم استدلوا على ذلك بأنّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم ، لأنّ الأسماء أصل الأفعال والأصول أبدأ تُغلب على الفروع إذا اجتمعت . وأيضاً فإنّه قد وجد من الأسماء ما هو مركّب نحو بعلبكّ ورام هرّمز وخمسَ عشرةَ وأمثال ذلك كثير ، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركّب . وأيضاً فإنّ العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيراً ومن ذلك قول الشاعر .

(١) هو رأى الخليل وسيويه والمبرد وابن السراج والزجاجي . الكتاب ٣٠٢/١ ،

المقتضب ١٤٥/٢ ، الاصول ٧١/١ ، الجمل ١٢٢ ،

(٢) قال ابن يعيش : استدلوا بتصرفه فيقال : لا يحبّه ١٤١/٧ .

٤٣٤ يا حَبْدَا جِبِلُّ الرِّيَّانِ مِنْ جِبَلٍ وَحَبْدَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مِّنْ كَانَا (١)  
والنداءُ من خواصِّ الأسماء .

فإن قيل : فلعلَّ ذلك على حذف المنادى ، تقديره : يا قومُ حَبْدَا ، أو تكون «يا» تنبيهاً لاحرف نداء ، فالجواب : إنَّ كثرة ذلك في حَبْدَا وقلته مع غيرها من الأفعال دليل على أنَّها اسم ، وهذا هو أصح هذه المذاهب في حَبْدَا :

فمَنْ جعلَ حَبْدَا كَلَّةً فعلاً جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به ، ومن جعل حَبْدَا كَلَّةً اسماً واحداً كان حَبْدَا عنده من باب المبتدأ والخبر ، فيجوز عنده أن يكون حَبْدَا مبتدأً وزيد خبره أو عكسه ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ . فمن جعله على ما تقدّم من كون حب ليست مع ذا كشيء واحد ألحقه بنعم وبشس لشبهه بنعم في أنه فعل مدح كما أن نعم كذلك ، وفي أن فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلا «ذا» وفي أنه لا بدّ من ذكر اسم الممدوح . ويخالف نعم في أن فاعله لا يكون بالألف واللام ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولا مضمراً على شريطة التفسير ، وفي أنه يجوز الجمع بين فاعل حَبْدَا وإن كان اسماً ظاهراً وبين التمييز ، وفي أنه يجوز دخول من على تمييزها في مثل قول الشاعر :

يا حَبْدَا جِبِلُّ الرِّيَّانِ مِنْ جِبَلٍ وَحَبْدَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مِنْ كَانَا (٤٣٤)  
وإن جعل حَبْدَا كلمة واحدة فلا تشبه نعم عنده إلا في مجرد المدح . [١٢٩ و] والاسم المنصوب بعد حَبْدَا لا يخلو من أن يكون مشتقاً أو غير مشتق . فإن كان غير مشتق كان تمييزاً نحو قولك : حَبْدَا رجلاً ، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف بين النحويين .

منهم من زعم أنه حال (٢) ، ومنهم من زعم أنه تمييز ، وهو مذهب أبي عمرو ، واستدل على ذلك بجواز دخول مين عليه فتقول في حَبْدَا زيدٌ راجباً :

(١) لجرير . والريان جبل في ديار طيء غزير الماء وهو أطول جبال أجا . ابن يعيش ٧/١٤٠ ، اللسان : حَب ، الديوان ٥٩٦ .

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والزجاجي . الاصول ٧٦/١ ، الجمل ١٢٣ .

حبّدا من ركب زيد . ونقيض حبّدا لا حبّدا ، كما أنّ نقيض نعم بشس  
وعليه قوله :

٤٣٥ لاحبّدا أنتِ يا صنعاءُ من بلدٍ ..... (١)

---

(١) عجزه : ولا شعوب هوى مني ولا نقم .  
وهو اول ابيات لزياد بن منقذ العدوي وكان نزل بصنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد . ونسبت  
في الحماسة لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة ، ونست لغيره شعوب ونقم موضعان باليمن  
شرقي صنعاء ، وقيل : من قبائل اليمن . شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٨ شرح الحماسة  
للتبريزي ٣٢٤/٣ ، المنازل والديار لأسامة بن منقذ ٢٥٦ ، ابن يعيش ١٣٩/٧ . معجم  
البلدان ٣٨٩/٥ ، الخزانة ٣٩٣/٢ ، الدرر ١١٧/٢ .



باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما  
بصاحبه مثل ما يفعل به الاخر

وهذا الباب يسميه النحويون باب الأعمال ، وهو أن يتقدم عاملان فصاعدا  
ويتأخر عنهما معمول فصاعداً كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك :  
ضربتني وضربت زيدا ، فزيد معمول وقد تقدم عاملان وهما ضربت  
وضربتني ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه ، فضربني يطلبه  
على أنه فاعل وضربت يطلبه على أنه مفعول . وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين  
وعليه قول الشاعر :

٤٣٦ سُئِلَتْ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تَعْطِ طَائِلًا فسيان لا حمدٌ لديك ولا ذم (١)  
فقد تقدم في هذا البيت على الطائل ثلاثة عوامل وهي : سُئِلَتْ وتبخل وتعطي ،  
وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويمكن إعماله فيه .  
وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة .  
واختلف في أيهما أولى بالأعمال ، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني ،  
والاختيار عند أهل الكوفة إعمال الأول (٢) .

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأن المتقدم أولى بالأعمال لاعتناء العرب  
به وجعله في أول الكلام . ومما يقوى مذهبهم أن يقولوا : قد وجدنا من كلام  
العرب أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه  
من جهة المعنى فإن التأثير للمتقدم منهما .

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول منهما  
وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول : إن قام زيدٌ والله  
يقم عمرو ، والله إن قام زيدٌ ليقومن عمرو ، فكذلك ينبغي أن يكون  
الاختيار إعمال الأول .

(١) للحطية يخاطب نتيبة بن النهاس العجلي والرواية : لازم عليك ولا حمد

المفاخر ١٧٣ (ليدن) الشعر والشعراء ٣٢٥ ، الاغاني ١٦٨/٢ ، الديوان ٣٢٩ .

(٢) المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٢/٤ ، الانصاف م ١٣ ، وانظر الكتاب ٣٧/١ .

واحتجوا بأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على ما يُبيِّن بعدُ إن شاء الله تعالى، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك، فلذلك كان إعمال الأول أولى.

وهذا كله لا حجة فيه. أما قولهم: إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فأنَّ العرب تجعل المطلوب للمتقدم منهما، فغير مسلم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا. وأما إذا اجتمع طالبان/ عاملان [١٢٩ظ] فأنَّ المعمول للمتأخر منهما نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، فيقم تقدّمه عاملان: إن ولم، والذي يعمل فيه إنتما هو المتأخر وهو لم بدليل أن أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فأنه يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر (١) وذلك نحو قوله. ٤٣٧ مَن يَكْدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢) فلو كان «يقوم» مین: إن لم يقم زيد قام عمرو، مجزوماً بأنَّ لوجب أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلا في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب النصيح دليل على أن الجازم لم دون إن لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ، فجروا خرباً على أنه صفة لضب مع أنَّ الخرب في الحقيقة إنتما هو الجُحْرُ، فالأحرى أن يلاحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

(١) إجازة في الاختيار الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المغنى. معاني القرآن ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، شرح التسهيل ٢٢٨ظ، التوضيح ٢/١٧٨، المغنى ٧٧٢.

(٢) لابي زيد الطائي. الشجا: ما يترض في الحلق كالعظم ونحوه. معاني القرآن ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، الجمل ٢/٢١٩، شرح الكافية الشافية ١٧٧ظ، العيني ٤/٤٢٧، التصريح ٢/٢٤٩. الخزانة ٣/٦٥٤ الديوان ٥٢.

وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا ، وهو الصحيح على ما يُبين بعدُ إن شاء الله تعالى ، ففي مقابلته ما يؤدي إليه اعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل الحملتين واشترائهما في المعمول .

فما يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة . وأيضاً فإن أكثر السماع إنمّا ورد بأعمال الثاني وعليه نزل القرآن . قال الله تعالى : أتوني أفرغ عليه قِطْرًا (١) . فقطراً منصوب بأفرغ ، فلو كان منصوباً بأتوني لكان : أفرغه عليه ، وقال الله تعالى : هاؤم اقرأوا كتابيه (٢) . فكتابه منصوب باقرأوا ولو كان منصوباً بهاؤم لكان اقرأوه كتابيه . فثبت بما ذكرنا أن الاختيار اعمال الثاني وأن أعمال الأول جائز ومنه قول الشاعر :

٤٣٨ ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أفادَ مالا (٣)  
فلئيماً منصوب بأمدح بدليل الأضمار في قوله : لأرضيه .  
وكذلك قول الآخر :

٤٣٩ قَطوبٌ فما تلقاهُ إلا كأنما زَوَى وَجْهَهُ أن لأكهُ فوهُ حنظلُ (٤)  
فأعمل في حنظل زوى ولذلك رفعه وأضمر لأكهُ مفعوله .  
فأذن ثبت أنه يجوز أعمال الأول والثاني في هذا الباب ، وإن كان الاختيار أعمال الثاني كما تقدّم .

\* \* \*

(١) الكهف : ٩٦ . (٢) الحاقة : ١٩ .  
(٣) لدى الرمة يمدح بلال بن أبي بردة التمام ٧٧ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ، الديوان ٤٤١ ،  
(٤) رواه ابن جني عن أبي زيد ولم ينسبه ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ،

فينبغي أن يُبيّن كيفية كل واحد منهما فأقول والله الموفق للصواب  
بسمته : لا يخلو أن تُعمل في هذا الباب الأول أو الثاني ، فإن عملت الأول  
أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض .  
هذا هو الاختيار عندنا .

وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر  
كقوله :

٤٤٠ بعكاظا يُعشي الناظرين إذا هم لمحو شعاؤه (١)

فشعائه فاعل يُعشي ، ومفعول لمحو محذوف تقديره : إذا هم لمحوه .  
وأن أعمات الثاني فلا/ يخلو (الأول من) (٢) أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب [١٣٠] أو  
ومخفوض فإن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو  
لا يكون . فإن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو : ضربت وضربني زيداً ،  
ولا يجوز أضماره قبل الذكر فتقول : ضربته وضربني زيداً إلا في ضرورة  
شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٤٤١ علموني كيف أبكيهم إذا خفّ القطين (٣)

فأعمل في القطين خفّ وأضمر لا بكى مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت  
لذلك إذ قد يجوز له حذفه .

فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه فقيه  
للنحويين ثلاثة مذاهب ، منهم من قال أضمره قبل الذكر . ومنهم من قال :

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب من أبيات تفخر فيها بقومها . وعكاظ موضع قرب مكة كانت

فيه سوق في الجاهلية . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٧ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢٥٧/٢ ،

المغنى ٦٧٦ ، العيني ١١/٣ ، التصريح ٣٢٠/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ج .

(٣) لم أشر على نسبة هذا الشاهد لقائل . خف : رحل . القطين جمع قاطن وهو الساكن .

المقرب ٧٦ ، الأشباه والنظائر ١٢١/٣ .

أضمره وأؤخره وأفرق بينه وبين الفاعل في ذلك كأن الفاعل اذا أضمر مكان  
مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يُسكّن له آخر الفعل في نحو : أكرمتُ  
وضربتُ ، فلم يجر تأخره لذلك لثلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجمله وهو  
العامل الثاني ، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنه ليس مع الفعل كالشيء الواحد ،  
ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل .

ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف اذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار (١)  
لأنه حذف لفهم المعنى وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على  
أنه يجوز .

وهو أصح المذاهب ، اذ الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول  
لم تدعُ اليهما ضرورة وذلك نحو : ظنّني وظننتُ زيدا قائماً ، فعلى المذهب  
الاول تقول : ظنّنيه وظننتُ زيدا قائماً ( وعلى الثاني : ظنّني وظننته زيدا  
قائماً إياه ، وعلى المذهب الثالث : ظنّني وظننتُ زيدا قائماً ) (٢) وهو الاول لما  
تقدم فإن احتاج الاول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة مذاهب .

مذهب سيبويه رحمه الله الاضمار قبل الذكر (٣) ومذهب الكسائي حذفه  
فاعلا كان أو مشبهاً بالفاعل (٤) ومذهب الفراء : ان كل مسألة يؤدي فيها اعمال  
الثاني إلى الأضمار قبل الذكر على مذهبننا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي  
فأنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، فأما ما وجد من قولهم : قامَ  
وقعدَ زيدٌ ، فإن زيد عنده مرتفع بالفعليين معاً ، فلا يجوز عنده اعمال الثاني  
مع احتياج الاول إلى مرفوع الا ان يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم  
مرفوعاً بهما (٥) .

(١) ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب ١١٣/٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) الكتاب ٤٤٠/١ ابن يعيش ٧٧/١ .

(٤) الجمل ١٢٥ ، ابن يعيش ٧٧/١ .

(٥) معاني القرآن ٤٢٢/١ ، الجمل ١٢٤ ، ابن يعيش ٧٧/١ .

وهذا فاسد لانه قد تقرر أن كل عامل يحدث اعراباً وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان الا اعراباً واحداً . وهذا الذي قاله كسر لما اطرده في كلام العرب من أنه لا بدّ لكل عامل من احداث اعراب ، وأيضاً فالسمع يرد عليه ، الا ترى قوله :

٤٤٢ وكُمّتاً مُدَمّاةً كأن متونها جَرَى فوقها واستشعرت لون مذهب (١)  
بنصب لون ، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الاول وهو جرى إلى مرفوع وليس / العاملان متفقين في العمل فيعملها في لون فلم يبق الا [١٣٠ظ] مذهب سيويه رحمه الله أو مذهب الكسائي .

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر :

٤٤٣ فأن كان لا يرُضيك حتى تَرُدني إلى قطري الا إخالُك راضيا (٢)  
ففاعل يرضي محذوف . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون أنصر لدلالة راضياً عليه كأنه قال : لا يرُضيك مُرضٍ ، ولأنه قد علم على مَنْ يعود كأنه قال : لا يرُضيك هو أي شيء .

وانما لم يجر حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين : أحدهما أن يُحذف حذف اقتصار والآخر أن يُحذف حذف اختصار .  
أما الاقتصار فلا بتصور لأنك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره لكنت قد تكلمت بغير مفيد .

(١) لطفيل الغنوي . المداة الشديدة الحمرة ، استشعرت : لبست الشعار وهو مايلي الجسد من الثياب ، المذهب : الموه بلون الذهب . الكتاب ٣٩/١ ، المنتصب ٧٥/٤ ، ايفساح الفارسي ٦٨ ، المحكم ٢٢٥/١ ، الانصاف ٥٨ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، العيني ٢٤/٣ ، الديوان ٧ .

(٢) لسولر بن المضرب التميمي يخاطب الحجاج لما عزم عليه في محاربة الخوارج . قال ابن جني : معناه لا يرُضيك الا ان تردني فعمل الفاعل متعلقاً على المعنى ، اهـ . وقال ابن الشجري : أراد ان كان لا يرُضيك شأني وما أنا عليه ، فأفسر ذلك للملم به . اهـ . معاني القرآن ٢٣٢/١ ، الكامل ١٠٢/٢ ، ايفساح الفارسي ١٢٦ ، الخصائص ٤٣٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٥/١ ، ابن يعيش ٨٠/١ ، العيني ٤٥١/٢ .

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد ، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك : أكرمتُ وضربتُ .

فإن قيل : الدليل على صحة مذهب الكسائي قول الشاعر :  
٤٤٤ لو كان حيتي قبلهنّ ظعائناً حيتي الحطيمُ وجوههنّ وزمزمُ (١)  
فأعمل في الحطيم حيتي الثاني ، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كل ما يحتاج إليه باتفاق كما تقدّم ، فكان يقول : حيتيا ، فلما أعمل الثاني قال : حيتي ، وحذف الفاعل ، وكذلك أيضاً قول النابغة :

٤٤٥ تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذت نبلهم وكليبُ (٢)  
ولو أضمر الفاعل لقال : تعفّقوا ، على مذهب سيبويه رحمه الله من أعمال الثاني وكذلك قول الآخر :

٤٤٦ وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسومُ البلاقعُ (٣)  
ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال : أو يكشففنّ (٤) ، إذ الفرق بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكسائي إنّما يظهر بالتثنية والجمع ، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما على مذهب الكسائي فالأفراد والتثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل .

(١) أبيات أنشدها المبرد لبعض القرشيين وهو ابن أذينة ، في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج . الكامل ٢٩٥/١ ، الأغاني ١١٠/٢١ .

(٢) لملقمة بن عبدة الفحل وليس للنابغة كما توهم المصنف . تعلق : استر الأرطى : شجر يدبغ به واحده أرطاة ، بذت : سبقت وفاتت . كليب : جمع كلب . يصف بكرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلابهم لسرعتها وخفتها . النوادر ٦٩ ، شرح المنضليات ٧٧٦ ، المخصص ٨٢/١٢ ، المحكم ١٣٨/١ ، العيني ١٥/٣ ، الديوان ٢٣ .

(٣) لذي الرمة ، ورواية المبرد : أو يدفع البكا . البلقع : الأرض القفز . العمى يراد به هنا زوال الآثار من الدار . الرسوم : الآثار غير الشاخصة . اصلاح المنطق ٣٠٣ ، المنتخب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، المخصص ١٠٠/١٧ ، الديوان ٣٣٢ .

(٤) كذا والصواب : يرجعن ، لأنه هو الفعل الأول .

فالجواب : إن الذي يدل على صحة مذهب سيويه أنه قد حكى من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومك (١) وضرباني وضربتُ الزيدَين ، وهذا لا يخرج إلا على مذهب سيويه رحمه الله .

وأما هذه الأبيات فقد تتخرج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد، فاستتر كما يستتر في حال الأفراد، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثني والمجموع على حد عوده على المفرد ما حكى من كلام العرب هو أحسنُ الفتيانِ وأجملهُ ، وأحسنُ بني أبيه وأنبلهُ ، (٢) وقد كان ينبغي أن يقول : وأجملهُم وأنبلهُم ، فأجرى ذلك مجرى المفرد .

ومنه قوله تبارك وتعالى : وإن لكم في الأنعام لعبرةٌ نسقيكم مما في بطونيه (٣) ولم يقل : في بطونها ، وكذلك أنشدوا قول الشاعر :

٤٤٧ ألبانُ إبِلٍ تَعَلَّةَ بنِ مُسَافِرٍ ما دامَ يَمَلِكُها على حَرَامٍ (٤)  
وطعامُ عِمرانَ بنِ أوفى مِثْلُهُ ما دامَ يُسَلِّكُ في البَطونِ طَعَامَ [١٣١] و  
فقال : مثله ، ولم يقل مثلها . وكذلك قول الآخر :

٤٤٨ مثلُ القَطَا قد نَتَقَتْ حواصِلُهُ (٥)

- (١) الكتاب ٤٠/١ ، ٤١ وهذه الامثلة مقيسة كما يظهر وليست مسوعة .  
(٢) الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٢٩/١ .  
(٣) النحل : ٦٦ وانظر معاني القرآن ١٢٩/١ .  
(٤) رواه المبرد لرجل من تميم وروايته : مثلها وكذلك رواه ابن السجري ولا شاهد فيه . قال الاخفش الصنير في تعليقاته على الكامل : وروى أيضاً : مثله ، لأن الالبان تجرى مجرى اللبن فحمل على المعنى ، وقد يجوز ان تجعل الالبان جمعاً فتذكر لتذكير الجمع . أ . الكامل ٥٩/١ ، ابن السجري ٣٢٩/١ .  
(٥) انشده الفراء ولم ينسبه وروايته : مثل الفراخ ، وهي رواية الفارسي ايضاً . نتقت : سمنت . قال الفراء : الفراخ جمع لم بين على واحده فجاز ان يذهب بالجمع إلى الواحد . معاني القرآن ١٣٠/١ ، ١٠٩/٢ ، الشيرازيات ٨٢ ، ١١٥ ، ظ التوجيه ٩٦ ، رسالة الغفران ٤١٦ .



ولم يقل حواصلها ، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله :  
٤٤٩ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٍ كأنه في الجلدِ توليعُ الوهقِ (١)  
ولم يقل كأنها . ومنه الأثر : خيرُ النساءِ صوالحُ نساءِ قريشٍ ، أحناهُ  
على ولدهِ وأرعاهُ على زوجهِ في ذاتِ يدهِ (٢). ولم يقل أحناهُنَّ ولا  
أرعاهنَّ .

ومثال عوده مفرداً على المثني قول الشاعر :  
فكأنَّ في العينينِ حبَّ قَرَنفُلٍ أو سُنْبُلًا كُحِّلَتْ بهِ فأنهَلتِ (١٧٩)  
ولم يقل كُحِّلَتْ بهِ . وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي :

لِيسَمَنْ زُحْلوقَةً زُلُّ بها العينانِ تَنهَلُ (١٧٨)  
ولم يقل : تنهلانِ وكذلك قول الآخر :

ولو رَضِيَتْ يدايَ بها وضنتِ لكانَ عليَّ للقَدَرِ الخِيارُ (١٧٧)  
ولم يقل : وظننتا .

فتخرَّج الأبيات على هذا ، وأمثال ذلك قليل ، بل الفصيح من كلامهم :  
ضربوني وضربتُ قومك .

\*\*\*

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى ، وذلك نحو :  
ظننت وظننتُ زيدا قائماً ، المعنى : وظننتُ قائماً ، فعاد الضمير على قائم  
الأول لفظاً لا معنى ، ألا ترى أنه لا يريد : وظننتُ ذلك القائم المذكور  
لأنَّ القائم المذكور هو زيد ، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان  
المعنى : وظننتُ زيدا نفسه ، وذلك لا يتصور .

(١) لرؤبة يصف حمراً وحشية . البلق : سواد مع البياض . الوهق : بياض في الجلد وهو  
داء . التوليع : استطالة البهق . قال أبو عبيدة : فقلت لرؤبة ان كانت خطوطاً فقل كأنها وان  
كان سواد وبلق فقل كأنهما . فقال : كأن ذاك - ويالك - توليع البهق . مجاز القرآن  
٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، مجالس ثعلب ٣٧٥ ، التنبيه ٢٩ ، المغنى ٧٥٥ ، الديوان ١٠٤ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والاثار ٤٥٤/١ ، ٢٣٦/٢ .

ولما خُفِّيَ هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها ، والدليل على أن الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر :

٤٥٠ أرى كلَّ قومٍ قاربوا قيدهَ فحلهم ونحنُ نخاعنا قيدهُ فهو ساربُ (١)  
أراد ونحن نخاعنا فحلنا فهو سارب فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر والمراد انما هو غيره . ومنه قول النابغة :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فقَد (١٥٣)  
أراد ونصف حمام آخر مثل هذا الحمام ، لأنه قد كان تمنى الحمام كله ، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه ، فثبت أنه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ ، ومثل ذلك كثير . وقد أوضحت ذلك وبيئته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا ، فعلى ما ذكرنا من القوانين يكون اجراء مسائل هذا الباب ان شاء الله تعالى .

\* \* \*

ومما ذكرناه في أول الباب في حدِّ الأعمال يتبيّن اذن فساد من الحق قول امرئ القيس :

٤٥١ فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلًا من المال (٢)  
بالإعمال ، لأنَّ كفاني يطلب « قليلاً » ولم أطلب يطلب الملك ، كأنه قال : ولم أطلب الملك ، لأنَّ حقيقة الإعمال أن يتقدّم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول ، ولم أطلب لا يتسلط هنا على القليل ، ألا ترى أنه لا يصح :

(١) لأخس بز، شهاب التلبي . سرب الفحل : توجه للرعي . وقيل المراد بالفحل هنا السيد وقيل أراد به فحل الابل . اصلاح المنطق ٢٠١ ، المفضليات ٢٠٨ ، شرح المفضليات ٤٢١ ، ٢١٠ ، المحكم ٧٥/١ .

(٢) ذكر الانباري أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت على اعمال الاول وعدوه من التنازع . الكتاب ٤١/١ ، المنتخب ٧٦/٤ ، ايضاح الفارسي ٦٧ ، الخصائص ٣٨٧/٢ ، الانصاف ٥٧ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغنى ٥٦٢ ، الخزانة ١٥٨/١ ، الديوان ٣٩ .

لو أن سعيي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال ، لأنه إذا لم يسع لأدنى معيشة فأنما يطلب الكثير ، فكان حقه أن يقول : لطلبتُ القليل ، فهو غير [١٣١ظ] متسلط عليه ، فلهذا قلنا أنه ليس من باب الأعمال ، والعامل إنما هو كفاني .

فإن قيل : لأي شيء جعلت و«لم أطلب» جواباً للو وعطفت على كفاني حتى لزم هذا ؟ وهلا جعلت الجملة في قوله : ولم أطلب ، معطوفة على قوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني . وكأنه قال : وأنا لم أطلب قليلاً ، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الأعمال .

فالجواب : إن هذا لا يتصور ، وقد كان الاستاذ أبو علي الشلوبيني يجعله من الأعمال بهذا الطريق ، ووجه بطلان أن العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو يكون الفعل الثاني معمولاً للاول وذلك نحو قولك : جاءني يضحكُ زيدٌ ، فتجعل في جاءني ضميراً أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاعلاً ، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشترك فيسهل الفصل .

وأما إذا جعلت : ولم أطلب ، معطوفاً على فلو أن ما أسعى ، فأنتك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الاول ، فتكون اذ ذاك بمنزلة : أكرمتُ وأهنتُ زيداً ، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً .

وسبويه رحمه الله لم يجيء به على الأعمال بل جاء به على أنه من غير الأعمال ألا ترى إلى قوله : فأنها رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما المطلوب عنده الملك (١) فأطلب لا يتوجه على القليل الا تراها يقول : ولو لم يُرد ذلك ونصب لفسد المعنى .

فإن قيل : فكيف جاء به الفارسي على الأعمال (٢) .

فالجواب : إنه أراد بقوله من الأعمال أنه شبه للأعمال لتداخل الجمالين في العطف ونظير هذا ما أنشده في الذكرة على أنه من شبه الأعمال لكثير عزه :

(٢) الايضاح ٦٧ .

(١) الكتاب ٤١/١ .

٤٥٢ وأني وإن صدقت لمبشئ وقائل عليها بما كانت الينا أزلت (١)  
فما أنا بالداعي لعزة بالردى ولا شامت ان نعل عزة زلت  
لأنه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أن معمول مبشئ إنما هو «عليها»  
وقد فصل بينهما بقوله : وقائل ومعمول قائل إنما هو : فما أنا بالداعي لعزة  
بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مبشئ، فاذن قد جعل هذا يشبه الاعمال لتداخل  
الجمالتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل . كذلك يكون مذهبه في بيت امرئ  
القيس، فإن قيل : اذا لم يكن من الاعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية ؟  
فالجواب : إنها غير أجنبية، لأننا إنما جعلناها معمول لم أطلب الملك : فإذا كانت  
كذلك كانت مشتركة لأنها في معنى : كذاني القليل، الا ترى أن لم أطلب الملك  
يكون جواباً لـ وماذاك الا لأن المعنى واحد .  
فهذا نهاية الكلام في هذا البيت .

(١) أمالي القالي ١٠٩/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٢ الديوان ٤٦/٢

## محتويات الجزء الاول

ص	
١٣ - ١١	تقديم بقلم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف
٦٧ - ١٥	القسم الاول : الدراسة
٤١ - ١٥	الفصل الأول : حياة ابن عصفور وآثاره
	أ - عصر ابن عصفور
	ب - حياته : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ، مولده ونشأته شيوخه وثقافته ، نشاطه العلمي ومنزلته وفاته.
	ج - آثاره
٢٠ - ١٧	عصره
٢١	حياته : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه
٢٢	مولده ونشأته
٢٣	شيوخه وثقافته
٣٠	نشاطه العلمي ومنزلته
٣٤	وفاته
٣٧	آثاره
٦٧ - ٤٣	الفصل الثاني :
	كتاب شرح الجمل : عرض وتحليل
٤٦	ابواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها
٥٠	الحدود
٥٢	تحليل المادة
٥٧	ابن عصفور والنزاجي
٦١	آراؤه ومسائله الخاصة

٦٩ - النهاية	...	...	...	...	...	القسم الثاني : التحقيق
٧١	...	...	...	...	...	مقدمة التحقيق
٧٢	...	...	...	...	...	وصف النسخ
٧٧	...	...	...	...	...	توثيق نسبة الكتاب
٧٨	...	...	...	...	...	منهج التحقيق
٨٥ - النهاية	...	...	...	...	...	النص
٨٥	..	...	...	...	...	اقسام الكلام
١٠٢	...	...	...	...	...	باب الاعراب
١١٦	...	...	...	...	...	باب معرفة علامات الاعراب
١٢٧	...	...	...	...	...	باب الأفعال
١٣٥	...	...	...	...	...	باب التثنية والجمع
١٥٧	...	...	...	...	...	باب الفاعل والمفعول به
١٦٨	...	...	...	...	...	نوع منه آخر
١٦٨	...	...	...	...	...	الموصلات
١٩٢	...	...	...	...	...	باب ما يتبع الأسم في اعرابه
١٩٣	...	...	...	...	...	باب النعت
٢٢٣	...	...	...	...	...	باب العطف
٢٦٢	...	...	...	...	...	باب التوكيد
٢٧٩	...	...	...	...	...	باب البدل
٢٩٤	...	...	...	...	...	باب عطف البيان
٢٩٩	...	...	...	...	...	باب أقسام الفعل في التعدي
٣٠٤	...	...	...	...	...	فصل
٣٢٤	...	...	...	...	...	باب ما تتعدى اليه الافعال

٣٢٤	...	...	...	...	...	المصدر
٣٢٥	...	...	...	...	...	ظرف الزمان
٣٢٥	...	...	...	...	...	ظرف المكان
٣٢٦	...	...	...	...	...	الحال
٣٤٠	...	...	...	...	...	باب الابتداء
٣٦١	...	...	...	...	...	باب الاشتغال
٣٧٦	...	...	...	...	...	باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر
٤٢٢	...	...	...	...	...	باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
٤٥٩	...	...	...	...	...	باب الفرق بين <b>لِنَ</b> و <b>أَنَّ</b>
٤٦٨	...	...	...	...	...	باب حروف الخفض
٥١٧	...	...	...	...	...	باب حتى
٥٢٠	...	...	...	...	...	باب القسم
٥٣٤	...	...	...	...	...	باب ما لم يُسمَّ فاعله
٥٤٦	...	...	...	...	...	باب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله
٥٥٠	...	...	...	...	...	باب اسم الفاعل
٥٦٠	...	...	...	...	...	الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل
٥٦٦	...	...	...	...	...	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٧٦	...	...	...	...	...	باب التعجب
٥٨٨	...	...	...	...	...	فصل
٥٩١	...	...	...	...	...	باب ما
٥٩٨	...	...	...	...	...	باب نعم وبئس
٦٠٩	...	...	...	...	...	باب حينئذ
						باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما
٦١٣	...	...	...	...	...	بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

Vertical text on the right side of the page, possibly a page number or header.

Vertical text at the bottom right corner of the page.



